

٤١٥ النكت على الالفية لابن مالك والكافية لابن الحاجب،
ن ج
تأليف عبد الرحمن بن ابى بكر بن محمد بن سابق الدين
الخضيرى، السيوطى، جلال الدين (٨٤٩-٩١١هـ).
كتبت في القرن الحادى عشر الهجرى تقديرا.
٨٤٥
١٧٩ق ٢٥س ٢٠×١٤سم
نسخة حسنة، خطها نسخ، انهاها المؤلف ٨٩٥هـ،
عليها تملك سنة ١١٩٤هـ.
الاعلام ٤: ٧١، هدية العارفين ١: ٥٣٤
١- النحو، لغة عربية أ- الجلال السيوطى،
عبد الرحمن بن بى بكر-٩١١هـ ب- تاريخ النسخ.

صورت هذه
المخطوطة في ملك
الطالبة [illegible]
[illegible]
[illegible] ٨٦
٥/٧٩

ف ١٩٣/١
١٦/١٠/١٣٩٧هـ

ابن ... [illegible] أول من ... بالعربية المحضة وأراد بها
عربية قريش التي نزل بها القرآن وأما عربية حمير
وقحطان كانت قبله انتهى

يجوز اشتغال ...
وجه بلا ...
العكس ذكره السيوطي

كتاب النكت على الالفية لابن مالك والكافية لابن
الحاجب والشافية لابن الحاجب والشذور لابن
هشام ونزهة الطرف في علم الصرف لابن هشام
للعلامة المجتهد خاتمة الحفاظ مولانا الشيخ جلال
الدين عبد الرحمن السيوطي

هذا وقف لله تعالى على طلبة العلم بالمدينة المنورة
على ساكنها افضل الصلوة وازكى السلام
[redacted] ولي ابن المرحوم
السيد مصطفى افندي
... المدرس

[redacted]

من فضل سبحانه على عبده ... [illegible] الحرم ... لطف الله ... في الدارين ...

[illegible] حسبي ... ملك الغواصه ... ابو حنيفة ...

فائدة
من قال حين الفراغ من الدرس
ثم ... اللهم كما علمتنيه
فارزقنيه عند الحاجة
اليه لم ينس
والله اعلم

ثم صار في ملك ... عبد الرحمن ... الانصاري ...

وفقه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

اما بعد حمد الله تعالى على نعمه الكافيه ومننه الشافيه والصلوة والسلام على سيدنا محمد خلاصه بنى عدنان وعلى آله وصحبه والتابعين لهم باحسان ما نظمت في قلايد اوصافهم شذور الذهب وحسنت في بساتين ادابهم نزهة الطرف لذوي الطلب فهذه نكت حررتها على كتب في علم العربيه عم النفع بها وكثر تداولها وهي الخلاصة لابن مالك المشهوره بالالفيه والكافيه لابن الحاجب والشافيه له وشذور الذهب لابن هشام ونزهة الطرف في علم الصرف له اذكر ما يرد على العباره مع جوابه ان كان وانبه على ما اختلف فيه كلام مصنفها في ساير كتبهم المختصرة كالتسهيل والكافيه الكبرى والعمده وسبك المنظوم لابن مالك والوافية لابن الحاجب والقطر والجامع لابن هشام واشبع فيه الكلام باخصر عبارة والخص فيه متفرقات شراح هذه الكتب وما وقفت عليه من تعاليق ابن هشام على الالفيه والتسهيل معزوا اليه واشير فيه الى مقاصد الشرح الوجيز الذي وضعته على الالفيه واتبع فيه ترتيب الالفيه في المسايل والابواب والى الله اتضرع ان يوفقني للصواب بمنه وكرمه **الكلام وما يتالف منه** هكذا ترجم في الالفيه وفيه حذف مبتدا وخبر ومضاف اليه والتقدير هذا باب شرح الكلام وهكذا جميع الابواب وفعل ذلك اختصارا كما حذف ابن الحاجب جميع التراجم وترجم في الشذور للاعراب وما بعده دون الكلام والكلمه واقسامها لانها من المقدمات وهو احسن والضمير في يتالف عايد الى الكلام وفي منه الى ما هذا هو الصواب في اعرابه والمراد بما يتالف منه الكلم الثلاث الاسم والفعل والحرف قال ابن هشام في بعض تعاليقه وقد اعترض بعض العصريين على هذه الترجمه بانها شاملة لجميع الكتاب وذلك لانه قدر هذا باب احكام الكلام قال وهذا انما لزم على تقديره وهو خطا فانه لم يتكلم في هذا الباب على شي من الاحكام بل على شرح الكلام وشرح الالفاظ التي يتالف منها **قلت** ويويده انه صرح بهذا المضاف بعينه في التسهيل فقال باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بذلك وفي الكافيه الكبرى فقال باب شرح الكلام وما يتالف منه قال ابن هشام ولقد الناظم في تراجم هذا الكتاب اذا اوردها نثرا فلت الالف كلها للعلم بخلاف بن معطي اذ جعلها في الفيته نظما فاستغرقت كل ترجمة منها بيتا ونصف بيت قال ثم ان على من اراد الخوض في علم من العلوم النظرية على الوجه الاكمل ان يتصور اولا حقيقته بحده او رسمه

ليكون

ليكون على بصيرة مما ينظر فيه وان يعرف موضوعه وهو ما يبحث في ذلك العلم عن العوارض اللاحقه له وان يعرف غايته وهي الثمرة التي لاجلها يطلب ليكون سعيه عن العبث وما ينحصر فيه اركانه العظمى وقد وفى ابن عصفور في مقربه بهذه الامور واكثر النحويين مهمل للجميع لا سيما الناظم فلم يتعرض لذلك في شي من كتبه انتهى وهذا الذي اورده على ابن مالك وارد عليه في الشذور والقطر والجامع وعلى ابن الحاجب ايضا وفي تعليق اخر لابن هشام في بعض النسخ يتالف وفي بعضها يأتلف والاولى احسن لدلالته صريحا على الانفعال الناشي عن الفعل اشارة الى احتياج التاليف الى معالجه وكلاهما احسن من يتركب لان التاليف اخص اذ هو تركيب وزياده وهي وقوع الالفه والتناسب بين الجزوين **قول الالفيه** كلامنا لفظ مفيد كاستقم فيه امور الاول قيل ان الاضافه في كلامنا المدلول بها على المذهب النحوي ليخرج الكلام اللغوي لا حاجة اليها لتقدم ذكره في الخطبه ان الكتاب موضوع في احكام النحو ولهذا لم يات بها في الكافيه الكبرى ولا في ساير كتبه وقال ابن جماعه هي لتقريب ما سبق لا للاحتراز وقال ابن هشام في بعض تعاليقه على الالفيه لا ينبغي ان يجعل هذه الاضافه للاحتراز اذ من المعلوم ان كل ذي فن انما يتكلم باعتبار اصطلاح اهل فنه بل يقال انها لافادة ان للكلام معنيين اصطلاحيا وغيره وقال في بعض تعاليقه على التسهيل لك ان تعترض على عبارة التسهيل حيث لم يقل الكلام في اصطلاح النحاة لانه اعترض على ابن الحاجب حيث لم يقل الكلمة اصطلاحا وهذا يقتضي الحاجة الى هذه الاضافه وقال ابن الصايغ لم يكتف بان موضوع الكتاب هو اصطلاح النحويين فافصح بذلك بالتصريح في اول مسايله ثم استغنى عن ذلك في كلها وقع فيه الخلاف في الاصطلاح قال ولا يرد ان الاضافه لا تدل على الاصطلاح كما قال بعض الاشياخ لانها للملابسة او بمعنى عند كشاة رقود الحلب قال بعضهم ولا يصح ان يقال المراد به كلام البشر ليخرج الكلام النفسي لانه شي لا يريده نحوي الثاني عبر في الكافيه الكبرى بقول وقال في شرحها انه اولى لانه اخص اذ لا يطلق على المهمل على الصحيح بخلاف اللفظ لوقوعه عليه وعلى المستعمل واعترض ابو حيان على الالفيه بذلك وقال ان الاتيان بالجنس القريب اولى من البعيد وقال ابن هشام ان حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقية يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود وانما الغرض بها تمييز الشي ليعرف انه صاحب هذا الاسم وهذا الغرض لا يخل به استعمال الجنس البعيد ونحوه مما يحترز عنه اهل العقليات وانما وقعت هذه الاعتراضات

فى كتب النحو من جهة متاخرى المكادقة الذين نظروا فى تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد ارباب الفنون
ثم على تقدير صحته فانا نمنع اولا كون القول اخص ونقول بل هما سوا وهو قول ابن جنى
فلا مزية لاحدهما ثم اذا سلمنا انه اخص وهو قول الجمهور فنقول انما يلزم العدول اليه لو سلم
استعماله غير معارض ولكنه معارض بانه استعمل فى الراى كثيرا غالبا حتى صار كالحقيقة فاستعماله فى
الحد كاستعمال المشترك وهو مذموم فى الحدود انتهى وعبر فى التسهيل بقوله ما تضمن من الكلم
اسنادا وقال فى شرحه انه اولى من اللفظ لما تقدم ومن القول لانه يطلق على الراى والاعتقاد
فاختلفت عبارته فى كتبه الثلاثة وقول ابن الحاجب ما تضمن كلمتين بالاسناد كعبارة التسهيل
الثالث اورد عليه ابو حيان ان اللفظ جمع لفظة واقل الجمع ثلاث فلزم ان لا يكون كلاما
الا ما وجد فيه الثلاث وليس كذلك واجيب بانه مصدر صالح للقليل والكثير ورد بان المصدر
فعل الشخص وليس هو الكلام واجيب بانه اطلق على المفعول اى الملفوظ كهذا خلق الله اى مخلوقه
واعترض بانه مجاز والحدود تصان عنه واجاب ابن هشام بانه حقيقة عرفية ولو سلم فمع
القرينة جايز الرابع لم يشترط التركيب وقد اشترط الجمهور ولم يشذ عنهم الا ابن طلحة
واجيب بالاستغنا عنه اذ ليس لنا لفظ مفيد وهو غير مركب الخامس لم يشترط القصد وهو
راى اختاره ابو حيان وقد اشترط الجمهور منهم سيبويه والمصنف فى التسهيل ليخرج
ما ينطق به النايم والساهى ونحوهما واجاب ابن هشام بانه داخل تحت الافادة لما سياتى.
وقد يجاب بانه اشار اليه بقوله كاستقم اذ من عادته اعطا الحكم بالمثال وعلى هذا مشت
فى الشرح وهو اولى من قول ابن القيم وغيره انه تمثيل ومن قول ابن الناظم اتى به اشارا الى
الفايدة التى يحسن السكوت عليها لانها المراد حيث اطلقت كما قال ابن هشام فى توضيحه و
قواعده ولذلك قال فى شرح الكافية وفى الاقتصار على مفيد كفاية ومن قول ابن الصايغ انه بيان
لانقسام التركيب الاسنادى الذى اشار له بالافادة الى تقديرى ولفظى وانه لم يمثل
للثانى لظهوره ورايت فى نسخة بدل قوله كاستقم منتظم وهى غريبة وان صحت ففى اشارة الى القصد
لا محالة لان ما لم يقصد غير منتظم ويحتمل الاشارة الى التركيب السادس استثنى فى شرح
التسهيل نقلا عن سيبويه وغيره مفيد ما لا يجهله احد كالنار حارة والسما فوقنا لانه ليس
بكلام لكن صحح ابو حيان انه كلام وعلى الاول قال ابن هشام انه ماخوذ من الافادة على ما سياتى
السابع اشترط بعضهم فى الكلام صدوره من ناطق واحد احترازا من ان يصطلح رجلان على ان يذكر

احدهما فعلا او مبتدا ويذكر الاخر فاعله او خبره فلا يسمى ذلك كلاما والتحقيق ان صدور الكلام
من ناطقين لا يتصور لان الكلام شرطه الاسناد والاسناد لا يتصور صدوره الا من واحد وان
كلام المتكلمين مضمر للخبر الذى ذكره الاخر اكتفا بالقرينة فلا يحتاج الى التقريح باشتراطه الثامن
استثنى من غير المفيد المحال نحو حملت الجبل فانه كلام نص عليه سيبويه ومال اليه فى شرح
التسهيل وجزم به ابو حيان التاسع زاد الجزولى وجماعة فى حد الكلام قولهم بالوضع واختلف
فى تفسيره فمنهم من فسره بالقصد قال ابن هشام وعبر به المتاخرون لانه اوضح ومنهم من فسره
بوضع العرب قال الشاطبى ولا بد من هذا القيد لئلا يدخل كلام العجمى فانه لفظ مفيد بالقصد
ولكن ليس بوضع العرب فليس بكلام اصطلاحا فلا بد من اخراجه عن الحد اذ مدار علم العربية
على التفرقة بين كلام العربى والعجمى قال وقال قد يكون قوله كاستقم اشارة الى هذا القيد فمن
عادته ان يعطى القيود والاحكام بالامثلة انتهى وبهذا يحصل فى المراد بقوله كاستقم خمسة
اقوال العاشر قال بعضهم مقتضى كلام فى الترجمة ان الكلام مؤتلف لانه قال وما يتألف منه
ومقتضى تمثيله انه بسيط لان ادعا التركيب فيه مشكل اذ التركيب من عوارض الالفاظ واجيب
بان التركيب من الظاهر والمقدر لان المقدر فى حكم الملفوظ الحادى عشر قدم هنا المحدود
على الحد وكذا فى التسهيل وعكس فى الكافية فقدم الحد على المحدود فقال
قول مفيد طلبا او خبرا هو الكلام كاستمع وستدرى وكذا صنع صاحب اللب فقدم حد الكلم
والكلام عليهما وعلله شارحه بان معرفة المعرف اقدم من معرفة المعرف عقلا فقدم وضعا والاول
صنع الجمهور ووجهه انه الاصل فى الاخبار عنه واما ابن الحاجب فقدم فى الكافية المحدود فى
الموضعين وقدمه فى الوافية فى الكلام واخره فى الكلم وكانه اشار الى سلوك الطريقين وقدم ابن
هشام المحدود فى جميع كتبه الثانى عشر ادخل فى الكافية الكبرى ضمير الفصل بين الحد والمحدود
كما ترى وحذفه فى الالفية ولم يات به ابن الحاجب وابن هشام فى شى من كتبهما واتى به صاحب
اللب فى حد الكلمة دون الكلام فقال اللفظ الموضوع لمعنى مفرد هو الكلمة ومركب فيه الاسناد وهو
الحكم المفيد باحد جزئيه على الاخر الكلام قال شارحه وانما اتى اولا بهو للتاكيد والحصر وتركه
ثانيا يتفطن لها الفطن قلت كانه طول الفصل بالجملة المعترضة الثالث عشر
انكر الخفاجى فى كتابه سر الفصاحة على النحاة تخصيص الكلام بالمفيد وقال انه لا دليل عليه واطال
فى تقرير ذلك كما بينته فى شرح جمع الجوامع وحاصل الجواب عنه انه امر تواضع عليه النحاة

ولا مشاحة في الاصطلاح الرابع عشر قدم في التسهيل التعرض للكلمة على الكلام وكذا فعل ابن الحاجب وابن هشام وصاحب اللب واللباب وقيل وهو الاحسن لان الكلمة جزء الكلام ومعرفة الكل تتوقف على معرفة الجزء فكان تقديمه انسب ويجاب عن صنيع هنا بان الكلام هو المقصود بالذات فكان تقديمه اهم الخامس عشر فاته ان يذكر اقسام الكلام وكذا ابن الحاجب وتعرض لها الشذوذ وسياتي ما فيه يختص الكافيه بايرادات احدها كان عليه ان يقول ما تضمن كلمتين او اكثر قاله الرضي واجاب النجم سعيد بان غرضه لبيان اقل ما لا بد منه لا ينفي الزيادة فاشتماله على ما ذكره من اكثر من كلمتين لا يضر واجاب صاحب المتوسط بانه يصدق على ما تركب من كلمات قال ولهذا قال ما تضمن ولم يقل ما تركب الثاني قال بعضهم المتضمن يطلق على المستلزم لامر ذلك الامر جزء كما يقال الانسان متضمن للحيوان ولا يقال الانسان متضمن للحيوان والناطق لان الشي لا يتضمن نفسه وههنا استعمل على المعنى الثاني الغير الجايز لان زيد قايم ونحوه كلام وهو كلمتان فلو لا الكلام ما تضمن كلمتين لكان متضمنا لنفسه فاحسن من هذه العبارة قوله في الوافيه ثم الكلام كلمتا اسناد فجعل الكلام نفس الكلمتين لا متضمنها واجاب النجم سعيد بان التضمن قد يطلق على الظرفيه فقوله ما تضمن كلمتين في قوة قولنا ما فيه كلمتان اي انه في هذه كلمتان كقولك في البيضه عشرون منا حديدا وهي في نفسها هذا المبلغ من الحديد الثالث اورد بعضهم على اعتبار الاسناد الجملة الطلبيه فانها كلام ولا اسناد فيها وهذا على تفسير الاسناد بالاخبار والصحيح انه تعليق خبر بمخبر عنه او طلب بمطلوب منه الرابع قال الرضي كان عليه ان يقول بالاسناد الاصلي ليخرج اسناد المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل والظرف فانها بعد ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو قايم الزيدان فانما كان كلاما لكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كاسماء الافعال الخامس قال الرضي كان عليه ان يقول المقصود لذاته ليخرج الاسناد الذي في جملة الصلة والقسم والشرط فانها مقصودة لغيرها فليست بكلام السادس ذكر ابن قاسم ان حد الكافيه على راي من لا يشترط في الكلام الافادة ولا القصد بل التركيب الاسنادي خاصة قلت وفيه نظر لان ابن الحاجب قال في شرح الوافيه ونعني بالاسناد الحكم على احد الجزئين بالاخر على وجه يفيد المخاطب ما ليس عنده وهذا كما ترى معتبر للافادة ولهذا قال ابن هشام في شرح التسهيل الاسناد عند ابن الحاجب نسبة احد الجزئين الى الاخر لافادة المخاطب وعند ابن مالك تعليق خبر بمخبر عنه او طلب بمطلوب منه فهو عنده اعم من المفيد ولذا احتاج

بعد ذكره في التسهيل الى اشتراط الافادة ولم يحتج اليه ابن الحاجب وقد سلم منها ببعض الايرادات قول الشذوذ وقول مفيد مقصود نعم فيه امر وهو ان ابن هشام قال في تعليقه على الالفيه قد اورد عليها اشتراط القصد والجواب انه منطو تحت اشتراط الافادة لان المتحرر في حد المفيد انه ما يحسن السكوت عليه مما هو مقصود ولم يعلم بالضرورة ثبوت معناه ولا نفيه ليخرج بالقيد الاخير نحو السما فوقنا والنار حارة وعلى هذا يكون قوله في الشذوذ مقصود زيادة على الحد ولهذا حذفه في الجامع واقتصر على قوله مفيد قول الكافيه ولا يتاتى الا في اسمين او اسم او فعل زاد الفارسي او حرف واسم في النداء كيا زيد واجيب بان الحرف نايب عن الفعل اي ادعوا او انادي زيدا وذكر ابن الربيع في شرح الايضاح عند شرح هذه الجملة ان الفارسي قال في بعض كتبه ان زيد في الدار قسم ثالث ليس من الاسم والاسم ولا من الاسم والفعل واطال في تقرير ذلك بما بينته في الاشباه والنظاير النحوية قول الشذوذ وهو خبر وطلب وانشا كذا في غالب النسخ ومشى عليه المصنف في الشرح ورايت في نسخة معتمد عليها خط المصنف مضروبا على الطلب وكتب المصنف في الحاشية بخطه ما نصه الصواب انقسام الكلام الى خبر وانشا لانه اما ان يكون محتملا للتصديق والتكذيب اولا الاول الخبر والثاني الانشا وعلى هذا فالطلب قسم من الانشا لا قسيم له وقد كنت ذكرت ان الاقسام ثلاثة طلب وخبر وانشا موافقة لابن مالك وغيره من النحويين ثم رايت ان الرجوع الى التحقيق اولى وهو قول الحذاق من اهل العربية وقول اهل البيان فان الانشا هو الذي اتحد معناه مع النطق به كبعت واشتريت واقسمت بالله ومن ذلك قم ولا تقم لان معناهما الطلب وهذا المعنى حاصل بمجرد التلفظ بهما وقول القايل ان القيام الماموربه في قولك قم لا يقع الا في المستقبل والانشا حال ليس بشي لان المستقبل امتثال الامر وليس الكلام فيه بل الكلام في مفهوم قم ومفهومه طلب القيام والطلب حال ومتعلقه مستقبل لا ان الطلب نفسه مستقبل فافهمه انتهى ومشى على هذا ابو حيان وابن هشام في الجامع وخالف في شرح اللمحة فقال انقسام الكلام الى الثلاثة هو الصحيح قول الالفيه واسم وفعل ثم حرف الكلم فيه امران الاول اورد عليه ابو حيان انه قسم الكلم الى غير اقسامه لان الثلاثة اقسام للكلمة لا اقسام للكلم فانها الاسماء والافعال والحروف واجاب ابن قاسم بانه من تقسيم الكل الى اجزايه لا من تقسيم الكلي الى جزئياته وانما يلزم صدق اسم المقسوم على كل من الاقسام في الثاني لا الاول والذي عندي في تقرير كلام المصنف ان الكلم هنا يراد به الجمع بمعنى الكلمات كما عبر غيره وكانه قال الكلمات التي يتالف منها الكلام الثلاث لا غير والاوجه عندي في اعرابه

ان اسم مبتدا وليس بنكرة فان الكلمة اذا اريد لفظها تكون اسما معرفة وان كانت بخلاف ذلك كقولك من
حرف جر فمن هنا مبتدا وهى اسم ومعرفة وان اخبرت عنها بانها حرف كما سياتى تحقيق ذلك قريبا ان
شاء الله والكلم خبره وقد افاد الحصر بتعريف الجزئين كما تقرر فى علم البيان ولذلك اتيت فى الشرح بضمير
الفصل الذى لا يوتى به الا بين المبتدا والخبر كزيد هو القائم **فقلت واسم وفعل ثم حرف**
هى **الكلم** التى يتالف منها الكلام لا غيرها كما دل عليها عليه الاستقراء فتامل هذا النفس فانه
شى لا تراه سطورا ثم بعد خمس عشرة سنة رايت بعضه لابن هشام فى بعض تعاليقه فقال ومن خطه
نقلت زعم ابنه ان مراده بقوله واسم الى اخره بيان ان لفظ الكلم اسم جنس تحته ثلاثة انواع وان
الكلمة مفرده كذلك الجنس والظاهر انه انما اراد اولا بيان انحصار جميع الكلمات فى الثلاث لقول سيبويه
هذا باب علم ما الكلم من العربية الكلم اسم وفعل وحرف وكما تقول النحاة الكلمات ثلاث اسم
وفعل وحرف واراد ثانيا الاشارة الى ما يسمى فى الاصطلاح كلمة وفهم من هذا بطريق العرض لانه
المقصود ان الكلم اسم جنس للفرق بينه وبين مفرده بالتاء الامر الثانى ان ادخاله ثم فى قوله ثم حرف
ليس بجيد لانها للتراخى واذا قسمنا شيا الى اشيا فنسبة كل واحد من الاقسام الى الشى
المقسم نسبة واحدة فلا يحسن ان يقال مثلا العدد زوج ثم فرد قاله ابو حيان واجيب بانها
بمعنى الواو كما فى قول العمرو السمن معا ثم الاوط الجيش الا انه لم يحلط او هى للتراخى فى
الرتبة لان مرتبة الحرف ادنى من مرتبة الاسم والفعل لكونه فضلة وكل منهما عمدة وقد قال ابن
معط فى الفيته الاسم ثم الفعل ثم الحرف **تنبيه** لم يذكر حد الكلم وهو ما تركب من ثلاثة سواء
افاد ام لا ولهذا قلت فى مختصر الالفية وذو الثلاث كلم ثم قسمت الكلمة للثلاث قولا واحده
كلمة الضمير للكلم باعتبار لفظه كما قال تعالى اعجاز نخل منقعر وقال ابن معط واحدها كما قال تعالى
اعجاز نخل خاوية وفى كلامه ايهام فلا يدرى هل الكلم عنده اسم جنس او جمع وفيه خلاف والصحيح انه
اسم جنس جمعى وقال الرضى لعدم دلالته على الاحاد كما هو شان الجمع فانه انما وضع لما فيه الماهية
المعينة سواء كان واحدا ام مثنى ام جمعا **قول الكافية** الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد فيه امور الاول
اورد عليه ان التا فى الكلمة للواحد واللام فيها للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة
المناقضة للواحد واجاب الرضى بانها لماهية الجنس من حيث هى هى من غير دلالة على قلة
ولا كثرة وانما ذلك احتمال عقلى كما فى قوله تعالى لئن اكله الذئب ولم يكن هناك ذئب معهود
ولم يرد استغراق الجنس ايضا الثانى قيل كان عليه ان يقول لفظة كما عبر فى المفصل

يخرج

ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذا الكلمات وليوافق الخبر المبتدا فى التانيث
والجواب عنها انه مصدر كما سبق والمصدر يطلق على القليل والكثير ولا يلحقه علامة
التانيث كامراة عدل وصوم الثالث ان مفردا قال المصنف فى شرحه وصف للمعنى وقال
الرضى المشهور جعل المفرد والمركب صفة اللفظ لا المعنى قال ولا ينبغى ان يتخرع فى الحدود
الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين ولو قال لفظ
مفرد موضوع لسلم من ذلك الرابع لا حاجة الى قوله مفرد مع ذكره الوضع مع ان المركب
ليس بموضوع على الصحيح واجيب بان المراد وضع عين اللفظ لعين المعنى او اجزائه لاجزائه
والمركب وان لم يضع الواضع عينه لعين المعنى لكن وضع اجزاءه لاجزاء المعنى المركب فاحتاج اليه
ليخرج الخامس انه يخرج عنه نحو الخبر فانه وضع لمعنى مركب وهو قام زيدا وزيد قائم مثلا انه
كلمة بالاتفاق واجيب بان كون المعنى مفردا او مركبا ليس باعتبار عدم تعدده بل باعتبار حصوله
عن اللفظ المفرد والمفرد ولفظ الخبر مفرد فمعناه الحاصل منه مفرد وهذا معنى قول بعضهم لفظ الخبر
وضع المفهوم صدق على مثل زيد قائم وهذا المفهوم ليس بمركب السادس ان نحو رجلان
كلمة مع انه يدل على معنيين وبما ذكروه ذكر من الانسان واجيب بانه انما دل على ذكر بجوهره
وعلى اخر بحاله اى باعتبار كونه مثنى واللفظ الدال على معنى بجوهره وعلى اخر بحاله
مفرد السابع الفعل الماضى كلمة اتفاقا مع ان مدلوله غير مفرد وهو الحدث وحصوله فى الزمن
الماضى كذا اورده الرضى وقواه وهذه الايرادات على ان المفرد وصف للمعنى والصواب
انه وصف للفظ وانه الذى لا يدل جزؤه على جزء معناه وحينئذ لا ترد الثامن ان الحد
صادق على حروف المضارعة وحركات الاعراب والتنوين والف المفاعلة وتاء قائمة ويا
النسب فانها الفاظ موضوعة لمعان مفردة وليست بكلمات بالاتفاق ولذا قيده فى التسهيل
بكونه مستقلا ليخرج التاسع انه يخرج عنه الضماير المستترة فانها كلمات مع ليست الفاظا ولذا
قال فى التسهيل او منوى مع اللفظ لكن اجاب بعض من شرح الكافية بانها الفاظ حكما العاشر
كان الاولى ان ياتى بدل اللفظ بالقول لما سبق فى حد الكلام الحادى عشر قيل لا حاجة الى قوله لمعنى
لانه يفهم من وضع لان كل لفظ موضوع فانه لمعنى واجيب بان فهم ذلك بدلالة الالتزام وهى لا تستعمل
فى الحدود وليجرى عليه قوله مفرد الثانى عشر قيل لمعنى تغنى عن وضع فان المهمل لا يكون بمعنى
واجيب بانه للاحتراز عن نحو اخ فانه لفظ يدل على معنى مفرد وليس بكلمة لان العرب لم تضعه

يخترع

ان اسم مبتدا وليس بنكرة فان الكلمة اذا اريد لفظها تكون اسم معرفة وان كانت بخلاف ذلك كقولك من
حرف جر فمن هنا مبتدا وهي اسم ومعرفة وان اخبرت عنها بانها حرف كما سياتي تحقيق ذلك قريبا ان
شا الله والكلم خبره وقد افاد الحصر بتعريف الجزئين كما تقرر في علم البيان ولذلك اتيت في الشرح بضمير
الفصل الذي لا يوتى به الا بين المبتدا والخبر كزيد هو القايم فقلت واسم وفعل ثم حرف
هي الكلم التي يتالف منها الكلام لا غيرها كما دل عليها عليه الاستقرا فتامل هذا التفريس فانه
شي لا تراه مسطورا ثم بعد خمس عشرة سنة رايت بعضه لابن هشام في بعض تعاليقه فقال ومن خطه
نقلت زعم ابنه ان مراده بقوله واسم الى اخره بيان ان لفظ الكلم اسم جنس تحته ثلاثة انواع وان
الكلم مفرد ذلك الجنس والظاهر انه انما اراد اولا بيان انحصار جميع الكلمات في الثلاث لقول سيبويه
هذا باب علم ما الكلم من العربية الكلم اسم وفعل وحرف وكما تقول النحاة الكلمات ثلاث اسم
وفعل وحرف واراد ثانيا الاشارة الى ما يسمى في الاصطلاح كلمة وفهم من هذا بطريق العرض لانه
المقصود ان الكلم اسم جنس للفرق بينه وبين مفرده بالتا الامر الثاني ان ادخال ثم في قوله ثم حرف
ليس بجيد لانها للتراخي واذا قسمت شيا الى اشيا فنسبة كل واحد من الاقسام الى الشي
المقسم نسبة واحدة فلا يحسن ان يقال مثلا العدد زوج ثم فرد قاله ابو حيان واجيب بانها
بمعنى الواو كما في قول البر والسمن معا ثم الاوط الجيش الا انه لم يخلط او هي للتراخي في
الرتبة لان مرتبة الحرف ادنى من مرتبة الاسم والفعل لكونه فضلة وكل منهما عمدة وقد قال ابن
معط في الفيته الاسم ثم الفعل ثم الحرف تنبيه لم يذكر حد الكلم وهو ما تركب من ثلاثة سوا
افاد ام لا ولهذا قلت في مختصر الالفية وذو الثلاث كلم ثم قسمت الكلمة للثلاث قولا واحده
كلمة الضمير للكلم باعتبار لفظ كما قال تعالى اعجاز نخل منقعر وقال ابن معط واحدها كما قال تعالى
اعجاز نخل خاوية وفي كلامه ايهام فلايدري هل الكلم عنده اسم جنس او جمع وفيه خلاف والصحيح انه
اسم جنس جمعي وقال الرضي لعدم دلالته على الاحاد كما هو شان الجمع فانه انما وضع لما فيه الماهية
المعينة سوا كان واحدا ام مثنى ام جمعا قول الكافية الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد فيه امور الاول
اورد عليه ان التا في الكلمة للواحد واللام فيها للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة
المناقضة للواحد واجاب الرضي بانها لماهية الجنس من حيث هي هي من غير دلالة على قلة
ولا كثرة وانما ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى لين اكله الذيب ولم يكن هناك ذيب معهود
ولم يرد استغراق الجنس ايضا الثاني قيل كان عليه ان يقول لفظة كما عبر في المفصل

ليخرج

ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذا الكلمات وليوافق الخبر المبتدا في التانيث
والجواب عنها انه مصدر كما سبق والمصدر يطلق على القليل والكثير ولا يلحقه علامة
التانيث كامراة عدل وصوم الثالث ان مفردا قال المصنف في شرحه وصف للمعنى وقال
الرضي المشهور جعل المفرد والمركب صفة اللفظ لا المعنى قال ولا ينبغي ان يتجوز في الحدود
الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين ولو قال لفظ
مفرد موضوع لسلم من ذلك الرابع لا حاجة الى قوله مفرد مع ذكره الوضع مع ان المركب
ليس بموضوع على الصحيح واجيب بان المراد وضع عين اللفظ لعين المعنى او اجزايه لاجزايه
والمركب وان لم وضع الواضع عينه لعين المعنى لكن وضع اجزاه لاجزا المعنى المركب فاحتاج اليه
ليخرج الخامس انه يخرج عنه نحو الخبر فانه وضع لمعنى مركب وهو قام زيدا وزيد قايم مثلا انه
كلمة بالاتفاق واجيب بان كون المعنى مفردا او مركبا ليس باعتبار عدم تعدده بل باعتبار حصوله
عن اللفظ المفرد والمفرد ولفظ الخبر مفرد فمعناه الحاصل منه مفرد وهذا معنى قول بعضهم لفظ الخبر
وضع المفهوم صدق على مثل زيد قايم وهذا المفهوم ليس بمركب السادس ان نحو رجلان
كلمة مع انه يدل على معنيين وبما ذكروه ذكر من الانسان واجيب بانه انما دل على ذكر بجوهره
وعلى اخر بحالة اخر بحالة اي باعتبار كونه مثنى واللفظ الدال على معنى بجوهره وعلى اخر بحاله
مفرد السابع الفعل الماضي كلمة اتفاقا مع ان مدلوله غير مفرد وهو الحدث وحصوله في الزمن
الماضي كذا اورده الرضي وقوله وهذه الايرادات على ان المفرد وصف للمعنى والصواب
انه وصف للفظ وانه الذي لا يدل جزوه على جز معناه وحينيذ لا ترد الثامن ان الحد
صادق على حروف المضارعة وحركات الاعراب والتنوين والف المفاعلة وتا فاعلة ويا
النسب فانها الفاظ موضوعة لمعان مفردة وليست بكلمات بالاتفاق ولذا قيده في التسهيل
بكونه مستقلا ليخرج التاسع انه يخرج عنه الضماير المستترة فانها كلمات مع انها ليست الفاظا ولذا
قال في التسهيل او منوي معه اللفظ لكن اجاب بعض من شرح الكافية بانها الفاظ حكما العاشر
كان الاولى ان ياتي بدل اللفظ بالقول لما سبق في حد الكلام الحادي عشر قيل لا حاجة الى قوله المعنى
لانه يفهم من وضع لان كل لفظ موضوع فانه لمعنى واجيب بان فهم ذلك بدلالة الالتزام وهي لا تستعمل
في الحدود ويجري عليه قوله مفرد الثاني عشر قيل لمعنى تغني عن وضع فان المهمل لا يكون بمعنى
واجيب بانه للاحتراز عن نحو اخ فانه لفظ يدل على معنى مفرد وليس بكلمة لان العرب لم تضعه

بخترع

ودلالته على وجع الصدر طبيعية لا وضعية الثالث عشر قيل هذا الحد منقوض بنفس الحد لانه
لفظ وضع لمعنى مفرد وليس كلمة واجيب بانه اذا جعل المفرد صفة اللفظ وهو مما تقدم لم يرد
وقد سلم من غالب هذه الايرادات قول الشذور والكلمة قول مفرد قول الالفيه والقول عم وفيه
امور الاول قال ابن هشام القول يطلق على المفرد وعلى المركب المفيد والمركب بلا فايده كذا
في شرح الكافيه وعبارته هنا لا تتناول المركب من كلمتين ولا المركب من اكثر منهما اذا لم يكونا
كلاما نحو زيد هل وان قام زيد لانها لم يتقدم لهما ذكر لان الكلم السابق ليس هذا الكلم
وقال هذا يلتبس على كثير حتى قالوا ان معناه عم الكلام والكلم والكلمة وليس كذلك بل انما تدل
عبارته على الاولين فقط الكلام لتصديره والكلم لقربها الثاني قيل ان ظاهره عم اللفظ ايضا
وليس كذلك واجيب بالمنع والدليل على عدم ارادته انه انما تقدم ضمنا الثالث المراد لفظ
قول تنبيهان الاول جمع في التسهيل بين حد الكلمة والكلام واقتصر هنا وفي الكافية الكبرى
على حد الكلام ولم يتعرض هناك لذكر الكلم وتقسيمها البتة واقتصر في العمدة على ذكر الكلمة
ولم يتعرض للكلام البتة وقال في شرحها انه يستغني بشهرة معنى الكلام عن تحديده الثاني
ما ينطق به اللسان اما لفظ او قول او كلمة او كلام او كلم او جملة ذكر منها في الالفية الكلمة والكلام
والكلم والقول وفي الكافية والشذور الاولين وهي اللفظ والجملة اما اللفظ فهو الصوت المعتمد
على مقطع وهو احسن من قول بعضهم المشتمل على بعض الحروف لانه رد بحضره الشيخ بدر الدين
بن مالك وسلمه بنحو واو العطف مما هو حرف واحد فان الشي لا يشتمل على نفسه واما الجملة
فهي مرادفة للكلام في قول جزم به ابن هشام في تعليقه كالزمخشري في المفصل ورجحه في المغني
انها اعم منه اذ لا يشترط فيها الافادة بل التركيب من كلمتين فهي قول مركب وقد بسطت الكلام
في حاشية المغني قول الالفيه وكلمة بها كلام قد يوم فيه امور الاول قال ابو حيان هذا كالحشو
بالنسبة الى علم النحو وانما هو من علم اللغة وليته ذكر بدله حد الكلمة ولهذا قال في شرح التسهيل
اطلاق الكلمة على ثلاثة اقسام حقيقي في عرف النحاة وهو الذي يتعرض له ومجازي مستعمل وهو اطلاقها
على احد جزى العلم المضاف فيجوز ترك التعرض له والتعرض اجود لان فيه مزيد فايدة انتهى
وقال بعضهم هذا الموضع من الخلاصة من المواضع التي لا يمكن علاجها ولم يتعرض قلت
ولم يتعرض له في شي من كتبه غيرها وتعرض له ابن هشام في الجامع الثاني ان قد في كلامه الظاهر
انها للتقليل وذلك ان كان بالنسبة الى اللغة فممنوع لانه كثير او الاصطلاح فكذلك لانه يعدوم

قال

قال ابن هشام في تعليقه واجاب بعضهم بانها للتكثير كهي في قول الشاعر • قد اترك
القرن مصفرا انامله • كان اثوابه مجت بفرصاد • وقال بعضهم هي للتحقيق ورد بانها في عرف
المصنفين للتقليل واجاب ابن هشام في تذكرته بانه لم يرد شيا منها بل اراد انه قليل في الجملة
لا بالنظر الى الاصطلاح قوم ولا الى عرف خاص ولا شك انه قليل في الجملة بالنظر الى اطلاق الكلمة
على المفرد الثالث استشكل المسوغ للابتدا بكلمة وهي نكرة ويجاب بما قدمته
من انها اذا اريد لفظها معرفة وقد ذكره هنا ابن هشام قول الكافيه والشذور
وهي اسم وفعل وحرف قيل ظاهر ان الكلمة هذه الثلاثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو اذ ضرب
زيد ونحو مر بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف واجاب الرضي بانه انما يلزم هذا لو كان
من قسمة الشي الى اجزايه وهذا من قسمة الشي الى جزئياته قال ولو اتى باو او اما لكان
اقعد واوفق لقوله اما ان يدل الى اخره قلت ذكر ابن مالك ان الواو احسن في التقسيم من او
قول الكافيه لانها اما ان تدل على معنى في نفسها اولا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد
الازمنة الثلاثة اولا الثاني الاسم والاول الفعل فيه امور الاول قال ابن مالك في شرح العمدة لا حاجة
الى دليل حصر الكلمات بل يستغنى عنه كما استغني عن دليل حصر الحروف الثاني قال النجم سعيد لقايل
ان يمنع الحصر بناء على ان الدال على معنى في نفسه كما امكن ان ينقسم المقترن باعتبار صفة الاقتران
الى قسمين كذلك يمكن ان ينقسم المقترن باعتبار صفة اخرى الى قسمين فعلى هذا لا ينحصر الاقسام
في الثلاثة قال نعم لو قيل علمنا بالاستقراء ان اية صفة فرضت وراء الاقتران والدلالة لا تحصل نوعا
اخر لكان مستقيما الا ان على الحصر يكون الاستقراء لا هذا التقسيم الثالث قال ابن هشام في شرح
اللمحة اشتمل هذا الكلام على امرين مشكلين احدهما دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى في نفس اللفظ وهذا
يقتضي بظاهره قيام المسميات بالالفاظ الدالة عليها وذلك محال لان ذات زيد لم تقم بلفظ الزاي
والياء والدال قطعا وكذلك ذات الحدث والزمان لم يقم بلفظ نحو قام ونذهب الاخر دعوى دلالة
الحرف على معنى في غيره وهذا وان كان مشهورا بين النحويين الا ان الشيخ بهاء الدين بن النحاس نازعهم
فيه وزعم انه دال على معنى في نفسه وتابعه ابو حيان انتهى قلت علل ابن النحاس ما ذهب اليه بانه
لا يخلو المخاطب بالحرف من ان يفهم موضوعه لغة ام لا فان لم يفهمه فلا دليل في عدم فهمه على انه لا معنى
له لانه لو خوطب بالفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك وان خوطب به من يفهم موضوعه لغة
فانه يفهم منه معنا عملا بفهم موضوعه لغة كما اذا خاطبنا بهل من يعرف انها موضوعة للاستفهام

وكذا باقي الحروف فاذن عرفنا ان له معنى في نفسه قال لكن الفرق بينه وبين الاسم والفعل
ان فهم معناه في التركيب تم منه في الافراد بخلافهما وقال ابن هشام في بعض تعاليقه على التسهيل
هذه العبارة معترضة من ثلاث جهات لانها توهم كون الشي ظرفا لنفسه وكون الحامل لمعنى
الحرف غيره لا نفسه فاذا لم يوجد ذلك الغير لا يفهم معنى الحرف ونحن القاطعون بانتفا ذلك وان
نحو ليت يفهم منها معنى التمني بمجرد النطق لا كما في النصوص من الاسما والافعال وان نحو من يفهم
منها احد معانيها لا بعينه كما في المشترك من الاسم والفعل وكذا القول في الباقي وكون اسما
الشرط والاستفهام اسما وحروفا لدلالتها على معنى في نفسه وهو الشخص العاقل في من وغير العاقل
في ما والزمان في متى والمكان في حيثما وعلى معنى في غيره وهو معنى الشرط والاستفهام قال فان قيل
هذه الامور الثلاثة مندفعة اما الاولان فلان المراد بدلالة الكلمة على معنى في نفسه دلالتها
على معنى باعتبار نفس ذلك المعنى لا باعتبار بعد محل والمراد بدلالتها على معنى في غيره
دلالتها على معنى تعلق ذلك المعنى بامر خارج عنه فاذا قلت خرجت من البصرة دلت من على ابتدا
الخروج المتعلق بالمحل المخروج منه ولم يدل على حقيقة الابتدا باعتبار نفسه كما دل عليه الابتدا
في قولك اعجبني الابتدا واما الثالث فلان التقسيم باعتبار المعنى الوضعي لا التضمني
قلنا نعم لكنها عبارة ملبسة موهمة خلاف المراد فينبغي العدول عنها الى عبارة سالمة
عن ذلك فيقال لانها اما ان تكون موضوعة لمعنى باعتبار نفسه او باعتبار تعلقه بغيره
الثاني الحرف الى آخره انتهى قولنا وقد علم بذلك حد كل واحد منها قال صاحب اللباب
الذي علم ليس بحد حقيقي لان امتياز الحرف عن اخويه بقيد عدمي وهو عدم الاستقلال
وامتياز الاسم عن الفعل ايضا بقيد عدمي وهو عدم الاقتران فلا يكون مركبا من الجنس
والفصل والحد الحقيقي لا بد فيه من ذكرهما واجاب السيد في شرحه بان ذلك انما يكون
في حدود الحقايق المتاصلة في الوجود واما في الماهيات الاعتبارية فليس ذلك بلازم
بل كل ما ذكر في حدودها فهو جنس وفصل اذ ليس لها ماهية سوى ذلك قوله الكافية
الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فيه امور الاول اورد عليه
ان هذا مع قوله قبل وقد علم بذلك حد كل منها تكرار وكذا اقتصر في الوافية على قوله ذلك
ولم يعد الحدود واجاب الرضي بانه اراد التصريح بحد كل من الاقسام في اول صنعه
والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد لمنه الدليل

على الحصر الثاني قيل اشتمل هذا الحد على السلب بكلمة غير ولا تتقوم الماهيات بالعدم قال
ابن هشام في تعليقه على التسهيل والجواب ان هذه التعريفات ليست بحدود حقيقية
الثالث ان في قوله ما ابهاما والحدود تصان عن مثل ذلك قال النيلي فلو قال لفظ او كلمة كان اقرب
قال الرضي والذي سهل ذلك الاعتماد على ما تقدم من التقسيم الرابع والخامس قيل ان هذا
التعريف معترض بوجهين احدهما نقض الحد لانه يصدق على مجموع الحد انه دال على معنى في نفسه
غير مقترن باحد الازمنة فيلزم ان يكون اسما والثاني الخط والعقد والاشارة لانها دالة
كذلك وليس واحد منها اسما لكونه ليس كلمة واجيب عنهما بان المراد بما كلمة وحينئذ لا يرد
اما الثاني فظاهر واما الاول فلان مجموع الحد مركب لا مفرد السادس قال الرضي الضمير البارز
في نفسه لما التي المراد بها الكلمة انتهى وقد تقدم هناك ما ياتي مثله هنا على هذا التقرير
وقال المصنف بل راجع الى معنى ويعني قولهم ما دل على معنى في نفسه اي لا باعتبار غيره كقولهم
الدار قيمتها في نفسها كذا اي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد وغير ذلك قال
الرضي وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في
مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها السابع
قيل انما لم تفسر الازمنة الثلاث لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال قال الرضي والحق
ان مثل هذا الاجمال لا يحسن في الحدود الثامن قيل هذا الحد غير مانع لدخول المضارع
فيه فانه يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة لكون وضعه مشتركا فيهما على الصحيح
واذا كان مثل الصبوح والغبوق داخلان في الحد لكونه لا يختص باحد الازمنة معينا
فكذلك المضارع يدخل فيه لكونه لا يدل على احد الازمنة معينا واجاب المصنف بانه مقترن
باحد الازمنة على التحقيق باعتبار الوضع فان الواضع لم يضع الفعل المضارع الا دالا على احد
الازمنة ابدا واللبس انما حصل عند السامع لكون اللفظ يطلق على احدهما تارة وعلى
الاخر اخرى لا انه غير موضوع لاحدهما بخلاف مثل الصبوح والغبوق فانه لم يوضع قط دالا
على احد الازمنة لا بظهور ولا اشتراك التاسع قيل يدخل فيه نعم وبيس وعسى و
حبذا وفعل التعجب فانها تدل على معنى في نفسها غير مقترنة باحد الازمنة وهي افعال و
اجاب المصنف بان تجريدها عن معنى الزمان عارض واصل وضعها للدلالة على الزمان فلما
خرجت الى معنى الانشا وجب قطعها عن الزمان ونظير ذلك بعت مقصودا به الانشا العاشر

قيل تخرج عنه الاسما الموصوله وضمير الغايب وكاف التشبيه الاسميه وكم الخبرية واسما الاستفهام
والشرط لنول في نفسه واجاب الرضي بان الموصوله وضمير الغايب وان احتاجا الى لفظ اخر لكن
لا يفيد امعناهما الذي هو الشي المبهم ويحدثاه في ذكر اللفظ فان لفظ الذي مثلا يفيد معناها
الذي هو الشي المبهم في نفسها لا في صلتها وانما يحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام وكذا
ضمير الغايب فانهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معنى مخصص
واما الكاف الاسميه فمعناها المثل بخلاف الحرفية فمعناها التشبيه الحاصل في لفظ الاخر
وكذا كم معناها الكثرة الكثيرة التي هي معناها فيما بعدها بخلاف رب فان معناها القلة
التي في مجرورها وانما وجب القول بهذا في كم ورب والكافين الاسمية والحرفية صونا للحد
عن الاعتراض واما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى
في غيره نحو قولك ايهم اضرب وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ
تعين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزا واي في الموضعين دال
على ذات ايضا وهي ليست معنى فيما بعدها فسلم الحد ويمكن الجواب بما قال سيبويه ان حرفي الاستفهام
والشرط وهما الهمزة وان حذفتا وجوبا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل ابهم
اضرب وان ايهم اضرب ثم تضرب ضمن اي معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيهما
وان كانا لازمين وكذا ما سوى اي نحو من تضرب اي امن ومن تضرب اضرب اي ان من
الحادي عشر قيل يخرج عنه اسم الفاعل والمفعول اذا عملا لدلالتهما حينئذ على احد الازمنة
وان كانت مشتركة كالمضارع واجيب بانهما وضعا في الاصل لذات قام بها الوصف من غير
زمان ودلالتهما على الزمان عارضة لا اثر لها الثاني عشر قيل يخرج عنه اسما الافعال
لانها تدل على معنى مقترن بزمان معين واجيب بان المراد بالدلالة الدلالة الاولية وصه
مثلا انما تدل اولا على اسكت وبواسطته تدل على السكوت المقترن بالاستقبال كذا
قرره السيد ركن الدين وفرق شارح اللباب بان اسما الافعال موضوعة في الاصل لمصادر او اصوات
او ظروف ثم نقلت ولا دلالة لها نقلت عنه على الزمان مقترن الثالث عشر قيل يخرج عنه
قولهم الماضي والمستقبل فانه يدل على الحدث والزمان واجاب في شرح المفصل بانه انما
يدل على نفس الزمان والزمان غير مقترن بزمان الرابع عشر قال الرضي قد عرف مما
قررناه في هذه الامور ان لفظ الاقتران غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يذكر

في الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة في المعنى المقصود بها الخامس عشر قيل ان اريد باحد
الازمنة واحد منها بعينه كالماضي مثلا لزم ان يكون الماضي الذي يقترن به غير ذلك المعنى منها اسما
لا فعلا او واحد غير معين لزم ان يكون الذي يقترن به واحد معين كالماضي مثلا اسما لا فعلا وكلاهما
باطل واجاب في المتوسط بانه لا يراد هذا ولا هذا بل واحد منها من غير تقييده بالتعيين او عدمه
السادس عشر قيل عرف الاسم باسما مخصوصة وهي ما دل على معنى في نفسه ومعرفة الخاص متوقفة
على معرفة الاسم العام فيكون معرفة تعريف الاسم متوقفة على معرفة الاسم وهذا دور واجاب
النجم سعيد بانه عرف مدلول لفظ الاسم اي ما صدق عليه الاسم من افراده وهو رجل وزيد وضارب
بمدلول تلك الاسما ومدلول كل من تلك الاسما جزء من المعرف ولم يعرف لفظ الاسم بلفظ تلك الاسما
فلا دور فان قيل فعلى هذا يتوقف المحدود على مدلول تلك الاسما ومدلولها متوقف على تلك الاسما
الدالة وتلك الاسما معرفتها متوقفة على المحدود فيلزم الدور واجيب بان تلك الاسما
لها اعتباران اعتبار كونها موضوعة لمدلولاتها المخصوصة اللغوية والاعتبار الذي به
اسميتها المخصوصة الاصطلاحية ودلالة تلك الاسما على جزء الحد بالاعتبار الاول لا الثاني
فاندفع الدور وبيان ذلك ان دلالة الرجل في قولنا جا الرجل باعتبار معناه الموضوع
لغة واسميته ليست بهذا الاعتبار بل باعتبار انه لفظ دال على معنى في نفسه
غير مقترن باحد الازمنة والرجل بهذا الاعتبار لا يدل على الموضوع له لغة اصلا لانه
بهذا الاعتبار اعم من ان يكون معناه ذكرا من بني ادم ام لا فنفسه انما ذكر في التعريف
ليدل على معناه اللغوي وباعتبار انه كلمة يدل على معنى في نفسه الى اخره فرد من افراد
الاسم فاختلف جهتا التوقف فلا دور السابع عشر قيل جعل الفعل الذي هو دل جزءا من حد
الاسم وما هو جزء لحد الشي فهو جزء للشي فالفعل يصير جزءا من الاسم وهو محال واجاب
النجم بان جزء الحد انما هو مدلول دل ومدلول دل ليس فعلا بل ولا كلمة الثامن عشر قيل مدلول دل
لا يخفى انه مقترن وهو من حيث انه مقترن يضاد مدلول المحدود فلا يكون جزءا من حده واجاب
النجم بان مطلق الاقتران بزمان معين لا يضاد الاسم بل ما يضاده انما هو الاقتران الذي
يكون بالصيغة ومدلول لفظ دل الذي هو جزء الحد لا صيغة له اصلا فضلا عن ان يقترن
بالصيغة قال فان قيل لم لم يقل دلالته موضع دل حتى لا يرد هذا السوال قلنا للايجاز وللاحتراز
عن لفظ سيوضع اسما فانه لا يسمى اسما قبل وضعه التاسع عشر قيل ان معاني اسماء المعاني انما هي

غيرها فان الضرب معناه ليس في نفسه بل في زيد مثلا واجاب شارح اللباب بانها معتبره
في نفس الفاظها بحسب الوضع ولذلك تصح الاخبار عنها نحو الضرب شديد وان كانت في غيرها
بحسب الوجود فلا ينتقض طرد التعريف العشرون قيل في الحد مجاز في لفظ النفس فانها انما تصدق
بالحقيقة على ماله حياة قال ابن هشام في شرح التسهيل وليس كذلك بل هي مشتركة بين معان من
جملتها ذات الشي كقولك عينت البصرة نفسها **قول الالفية والكافيه** بالجر قال شارح اللب
ذكر في حرف الجر اولى من الجر لان الجر يكون في الفعل على الظاهر نحو هذا يوم ينفع وهو مردود بما في
التوضيح ان المراد بالجر الكسرة التي يحدثها عامل الجر وهي غير موجودة فيما مثل به وفي شرح العمدة
لابن مالك ان الجر اولى من حرف الجر لانه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم نحو عجبت من ان قمت
ولانه يتنا ول الجر بالحرف وبالاضافة زاد ابن هشام في تعليقه وبالتبعية وبالمجاورة
وبالتوهم قال نعم يرجح ذكر حرف الجر بان على وعن والكاف يستدل على اسميتها بدخول حرف
الجر لا بالكسرة التي هي الجر قولهما والتنوين فيه امور الاول اورد عليه انه شامل لتنوين التمكين
والتنكير والعوض والمقابلة والترنم والغالي والمختص بالاسم الاربعة الاول دون الاخيرين فانهما
يكونان في الفعل والحرف ايضا واجيب بانهما نونان لا تنوينان بدليل ثبوتهما مع ال وفي الوقف
وذلك ليس شان التنوين واجاب بعضهم بان اللام في التنوين للعهد قال ابن قاسم وفيه نظر اذ لا
معهود يصرف النظر اليه عند من يذكر له علامات الاسم وقد يجاب بانهما لم يعتبرا لقلتهما
واختصاصهما بالشعر وبه اجاب ابن هشام نعم اتى ابن مالك في التسهيل بقيد يخرجهما فقال
وتنوينه في غير روي وقال في العمده وتنوينه وقال في شرحه وقد خرج باضافته الى الهاء
العائده على الاسم تنوين الترنم فانه يشترك في لحاق الاسم وغيره فلو قيل بالتنوين بدل تنوينه
لدخل وهو غير مراد الدخول وفي الكافية الكبرى وصرف وذكر في شرحها انه شامل للاربعه
وانه عدل اليه عن التنوين ليلا يدخل تنوين الترنم وفي شموله الاربعه نظر لان المعروف اختصاصه
بتنوين التمكين كما سياتي في باب ما لا ينصرف **الثاني** ذكر صاحب اللباب ان التنوين المختص
بالاسم ثلاثه واسقط المقابله ووجهه شارحه بانه يرى ان تنوين جمع المونث تمكين وقال ابن
الحاجب في شرح الوافيه يعني بالتنوين تنوين التمكين والتنكير قال النجم سعيد ولم يذكر المقابله
ولا العوض وان اتفق اختصاصهما بالاسم لانه يذكر خواص تقتضي ذاتها الاسم وذاتها
لا تقتضي الاسم لان تنوين العوض يمكن ان يقع في الافعال المعتلة اللام التي اسقط لامها

الجازم عوضا عن اللام المحذوفه وتنوين المقابله يمكن ان يقع في فعل المضارع المذكر المخاطب
الواحد في مقابلة النون في الواحده المخاطبة لكن اتفق عدم دخولهما في الفعل واما تنوين
التمكين والتنكير فتقتضي ذاتهما الاسم لان معنى الاول كون مدخوله لا يشبه الفعل وذلك لا يكون
الا في الاسم ومعنى الثاني كون مدخوله غير معين والفعل وضعه على التنكير فلا يحتاج اليه انتهى
قلت والتوجيه بانه يرى دخولهما في التمكين كما هو احد القولين اوجه واحسن وفي شرح الايضاح
لابن ابي الربيع متى اطلق التنوين فانما يراد به تنوين الصرف فاذا اريد غيره من التنوينات
قيد فقيل تنوين التنكير تنوين المقابله تنوين العوض وكذا الالف واللام اذا اطلقت
فانما يراد التي للتعريف فاذا اريد الموصوله او الزايده قيدت **الثالث** زيد في اقسام
التنوين تنوين الحكاية كان تسمي بعاقلة فتحكيه بتنوينه وتنوين صرف ما لا ينصرف وتنوين
المنادى في الضرورة وتنوين شذوذ كحكي هولاء قومك وهذه الاربعة ايضا خواص
الاسم قال ابن هشام والحق ان الاولين من الصرف وقد يقال به في الثالث ايضا لان
الضرورة لما اباحت التنوين اباحت الاعراب واما الرابع فاختار ابن مالك فيه
انه نون ضيعفت كثر به اللفظ وليس بتنوين **الرابع** تاخير التنوين عن الجر كما فعل
ابن مالك في اكثر كتبه احسن من تقديمه عليه الذي صنعه في العمده لتاخره عنه عند اجتماعهما
قول الالفيه والشذور والندا فيه امران **الاول** عبارة العمده ونداية قال في شرحها
وهي اجود من ان يقال الندا لان الندا قد باشر الفعل والحرف حين يحذف المنادى نحو
الا يا اسجدوا ويا ليت قومي فاذا قيل بندايه علم ان المستدل بالنداء على اسميته هو الذي
يصح اضافة الندا اليه ولا يكون كذلك الا الاسم انتهى وقال في شرح الكافية اعتبار الاسم
بالندا ينبغي ان يكون بغير يا من حروفه كايا وهيا واي لان يا قد كثرت مباشرتها
للفعل والحرف قال ابن هشام في شرح التسهيل وهذا الاعتبار الذي ذكره ليس لقلة
الندا بغير وقال في تعليقه على الالفية المراد بالندا كون الكلمة مطلوبا اقبال مدلولها بحرف
نايب مناب ادعو وليس المراد مجرد دخول حرف الندا وح لا يرد عليه شي مما دخلت فيه
يا على فعل او حرف قال ولا يصح الجواب بانها للتنبيه او داخلة على اسم محذوف لان
التاويل بذلك انما عرف بعد استقرار ان دخلت عليه يا في مثل ذلك ليس اسما ونحن انما نخاطب
بهذه العلامات من يجهل الاسم ليعرفه بها الاسم من غيره **الثاني** قيل انما

بخصوص

اختص الاسم بالندا لان المنادى مفعول فى المعنى فكان يستدعى التعريف مطلق المفعولية كه
الندا واجاب ابن هشام بان تلك علامة خفية اذ المفعولية لا يدركها المبتدي بخلاف
كون الكلمة منادات قول الالفيه والشذور و ال والكافية دخول اللام عبر فى التسهيل والعمده بقوله
وتعريف وفى الكافيه الكبرى بقوله وكونه معرفا وقال فى شروحها انه اولى من ال واللام لان من اقسام
ال الموصوله وهى خاصة بالاسم ولانه شامل للتعريف بال على مذهب الخليل وباللام على مذهب
سيبويه وبام على لغة طى وللتعريف بالاضافة كسبحان الله زاد فى شرح العمده وبنية الاضافة
كابداء بذاك اول اى اول الاشيا وبالاشاره الى مسما كهنا وثم زاد غيره وبالاضمار والعلمية
زاد ابن هشام فى السبل الواضحة ولان من اقسام ال الزايدة وهى تدخل على الحرف وهو الذى
فى راى من زعمها حرفا ويختص الكافية بايرادات وهو ان اللام صادقة بلام الابتدا واللام
التى فى جواب لولا ولو ولم يتقدم معهود واجيب بانه وان لم يتقدم معهود فقد مضت شهرة
اللام فى التعريف وكثر استعمالها فيه حتى صار كالشى الحاضر فيرجع اليه العهد ثم التعبير
بال يناسب مذهب من يرى ان المعرف مجموعهما والتعبير باللام مناسب من يرى ان المعرف
اللام فقط فلا يعترض على واحد منهما من هذه الحيثية قول الالفيه ومسند فيه امور الاول
ان فيه ايهاما لانه ان اريد به كونه مسندا لم يصح لان الفعل يكون مسندا وكذا ان اريد به
الاسناد على اقامة اسم المفعول مقام المصدر لانه صادق بكونه مسندا وانما العبرة بكونه
مسندا اليه فاوضح منه قول الكافيه والشذور والاسناد اليه واجاب ابن الناظم بانه
اراد ذلك فاقام المفعول مقام المصدر وحذف الصله اعتمادا على التوقيف وتعقبه ابن
قاسم بان الاعتماد على التوقيف لا يحسن فى مقام التعريف واجاب بعضهم بان الصلة هى
اللام فى قوله للاسم فهى متعلقة بمسند وهى بمعنى الى قال ابن قاسم وهو ظاهر البعد قال ابن هشام
لان تعليق قوله للاسم بغير قوله حصل يودى الى جهالة من حصل له التمييز فلا يدرى ما هو قال
والصواب ان يدعى ان المسند اسم مفعول وان المعنى انه تميز بشى مسندا ى بان مدخل
عليه او ينسب اليه شى مسند كما ان قولنا تميز بال معناه بان يدخل عليه ال واذا دخل
عليه شى مسند كان هو المسند اليه انتهى وسبقه الى ذلك ابو حيان الثانى اطلق الثلاثة
الاسناد وهو معنوي ولفظي والذي هو من خواص الاسم المعنوي لا اللفظي فانه يشاركه فيه
الفعل والحرف نحو ضرب ثلاثي ومن حرف جر كما ذكره فى شرح التسهيل واورده ابو حيان واجيب

بان

بان التحقيق انهما كليهما من خواص الاسم ولا يسند الى الفعل والحرف الا محكوما باسميتهما فاذا قلت
ضرب فعل ماض فضرب فى هذا التركيب اسم مسماه لفظ ضرب الدال على الحدث والزمان
وكيف يتصور تناوله فى المثال المذكور على فعليته وهو لا يشعر بحدث ولا زمان ولا يقتضى فاعلا
ويحكم على موضعه بالرفع على الابتداء قال الرضى فان قيل اذا كان نحو من وضرب فى قولك من حرف
جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثانى فعل وهل هذا الا تناقض
قلت لم ترد ان من فى هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعملت فى المعنى الذي
وضعت له اولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل ماض فى نحو ضرب زيد الثالث تعبيره
فى الالفيه والكافيه الكبرى بالاسناد احسن من تعبيره فى العمده بالاخبار عنه لشمول الاسناد للخبر
والطلب والانشا بخلاف الاخبار فانه لا يصدق على الاخيرين قاله ابن هشام قول الكافيه والاضافة قيل
هو خاص بكونه مضافا لا مضافا اليه لان الفعل قد يضاف اليه فى نحو هذا يوم ينفع وهو ممنوع بل الامران
من خواص الاسم والاضافة فى المثال المذكور الى المصدر المأول به الفعل قول الالفيه للاسم
تمييز حصل قال ابن هشام فيه اشكال من وجهين احدهما من جهة التعبير به هنا وذلك من قبل
ان هذه العلامات انما حصلت للاسم التمييز عن قسيميه اى الانفصال عنهما لا التمييز الذي
هو الفصل بين الاشيا وانما يحصل التمييز الناظر فى العلامات فكان الصواب ان تقول ومسند
للاسم تمييز حصل الثانى من جهة اعرابه وذلك لانه ان اعراب مبتداء فلا مسوغ للابتدا بالنكرة
او فاعلا حصل فالفاعل لا يتقدم ويجاب بان المسوغ الصفة تحصل والجر بالجر او بتقدير
اى تمييز تام كما قيل فيما احسن زيدا وشر اهر ذا ناب او كونه اسم جنس واسما الاجناس
يقرب نكرتها من معرفتها اذ لا كبير تفاوت بين قولك تميز والتمييز انتهى تنبيه حاصل
ما ذكره الثلاثة من علامات الاسم ستة او سبعة بناء على ان الاضافة شاملة لشيئين وزاد فى التسهيل
من علاماته عود الضمير عليه وابدال اسم صريح منه والاخبار به مع مباشرة الفعل وموافقة ثابت
الاسمية فى لفظه او معناه وزاد ابن الحاجب فى الوافيه النعت والجمع تصحيحا والتكسير والتصغير
وزاد صاحب اللب واللباب التثنية والتذكير والتانيث والنسبة وزاد ابن فلاح فى مغنيه
لام الابتداء او واو الحال وكونه مفعولا او عبارة عن شخص قول الكافيه الفعل ما دل على معنى
فى نفسه مقترنا باحد الازمنه الثلاثة يرد عليه ما تقدم فى حد الاسم لكن ما اورد هناك على الطرد
يرد هنا على العكس وما اورد هناك على العكس يرد هنا على الطرد قول الالفيه بتا فعلت

وانت ويا افعلي ونون اقبلن فعل ينجلي عبارة الكافية الكبرى للفعل تا التانيث الفاعل اوباوه
علم وقد وتا ساكنا ولم وهذا البيت احسن من بيت الالفية من جهته اوجه احدها انه صرح فيه التانيث
ولم يومزنا لامثلة ثانيها انه قال تا الفاعل فشمل تا المتكلم وتا المخاطب وتا المخاطبة لمفرد ومثنى
او مجموع نحو قمت قمت قمتما فتم قمت قمتما قمتن ولا يدخل ذلك في قوله يا فعلت الا بتكلف كثير
ولذا اشرابنه على ان المراد بها تا ضمير المخاطب لما راى المثال لا يصلح الا لها واحد ثالثها
انه قال يا الفاعل فشمل كما قال في شرحها الداخلة على الامر والمضارع نحو تفعلين ويا افعلي
لا يشمل التي في المضارع رابعها انه قدم يا الفاعل على تا التانيث والاولى علامة متفق عليها
والثانية كما قال ابو حيان مختلف فيها وعكس في الالفية وكان الاولى خلافه لان تقديم المتفق
عليه اولى كما اورده ابن جماعة خامسها انه ذكر فيه خمس علامات وفي بيت الالفية اربع وذلك
اكثر فايدة ثم ان قوله ونون اقبلن فيه امران احدهما ان المراد نون التوكيد شديدة كانت
او خفيفة فضاق النظم عن بيانه والثاني انه قيد في التسهيل فقال ونون التوكيد الشايع
احترازا من الداخلة على الاسم في قوله اقائلن احضروا الشهودا **تنبيه** ذكر هنا
للفعل اربع علامات او خمس ان حملت عبارته نون التوكيد الخفيفة ولم فيما سياتي وزاد
ابن الحاجب قد والسين وسوف والجوازم وزاد في التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز ولزوم
مع ياء المتكلم نون الوقاية وبهذه تعرف فعلية افعل في التعجب وفي سبك المنظوم تغير صفته
لاختلاف الزمان وزاد ابن فلاح في مغنيته النواصب ولو واحرف المضارعة **قول الكافية**
الحرف ما دل على معنى في غيره ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او فعل تقدم ما يرد عليه عند ذكر دليل الحصر
وعند ذكر حد الاسم وبقي امور الاول اعترض على هذا الحد بالصفات فان معنا طويل مثلا في
جاني رجل طويل موجد لمعناه اي الطول في موصوفه حتى صار الموصوف متضمنا له واجاب
الرضي بالمنع فان معنى طويل وطول فهو دال على معنيين احدهما قايم بالاخر اذا الطول قايم
بذوا فمعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي هو في رجل وانما ذكر الموصوف قبل لتعين ذلك
الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول لا ليقوم به الطول واما قولهم النعت دال على معنى
في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى الثاني اعترض عليه بالافعال فان
ضرب موضوع ليدل على ضاربيه ما ارتفع به قال الرضي ولا يدفع هذا الاعتراض الا ما قال
بعضهم الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه الا ضبا رعن وقوع ضرب

في

وفي فاعلية وعن ضاربيه بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتدا في غيره انتهى وقال ابن هشام
في كتاب له على التسهيل كما توضح على الالفية الحرف كلمة لا تدل الا على معنى في غيرها وفايدة الحصر
خروج بعض الاسما كاسما الشرط والاستفهام فانها تدل على معنى في نفسها وعلى معنى في غيرها
انتهى وقد ذكر الحد كذلك بالحصر في الجامع وفي المغني لابن فلاح الحرف كلمة دلت على معنى فقط
قال وخرج بقيد فقط ذلك قال ومنهم من يقول لا خواصه ولم يكن احد جزئي الجملة وقال الشلبي
لا بد ان يجعل قوله ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او فعل من تتمة هذا الرسم والا دخل فيه الاسما
المناسبة للحرف كاين وكيف فانها تدل على معنى في غيرها لكن لا يحتاج في جزئيتها الى غيرها بل اين
من قولك اين زيد جز الكلام قال ثم انه على كل تقدير ينتقض بالكلام الندائي فان جزءه الحرف
ولم يحتج في جزئيته الى اسم او فعل لصحبه قال ويجاب بالمنادى مفعول وهو فضلة فليس
بجزء الكلام وانما اقتصر فيه على الحرف لنيابته عن الجملة المفيدة فهو بمنزلة قولك نعم اولا في
الجواب في الاقتصار عليه لنيابته عن الجملة وهذا هو الامر الثالث قال ويرد على الرسم ايضا
الحركة الاعرابية فانها تدل على معنى في غيرها وهو المعرب بها وليست حرفا مع كونها لفظ ويجاب
بان المراد بها كلمة والحركة ليست بكلمة وهذا هو الامر الرابع **الامر الخامس** قال الشلبي لو قال احتاج
الى لفظ يصحبه كان اشمل لدخول الجملة والمفرد فيه فيدخل حروف الشرط والاستفهام والنفي
واما التي للتفصيل **السادس** احسن ما يضبط الحرف بالعد لان الحروف محصورة وقد
عدها ابن فلاح في مغنيته سبعين بطرح المشترك ثلاثة عشر احادا الهمزة والالف والبا والتا
والسين والفا والكاف واللام والميم والنون والها والواو واليا واربعة وعشرون
ثنائية آ وام وإنْ وأنْ واذ وأيْ وإي وبل وعن وفي وقد وكي ولا ولم ولن وما ومذ و
مع وعلى واي ومن وها وهل وذا ودي ويا وتسعة عشر ثلاثية اجل واذن والى والا
وايا وانّ وأنّ وايا وبلى وثم وجير وخلا ورب وسوف وعدا وعلى وليت ونعم
وهيا وثلاثة عشر رباعية إلّا وألّا وإمّا وأمّا وحاشا وحتى وكانّ وكلّا ولعل ولمّا
ولولا ولوما وهلا وخماسي واحد وهو لكنّ **قول الالفية سواهما الحرف كهل
وفي ولم** فيه امور الاول قال ابن هشام فيه مجازان احدهما التقديم والتاخير اذ المعنى
والحرف سواهما لان الحرف هو المحدث عنه فهو المبتدا او سواهما المحدث به فهو الخبر **والاخر**
حذف مضافين والتقدير والحرف سوى قابل علاماتهما ولو لم يحمل على ذلك اختل فانه قد علم

من قول و اسم و فعل ثم حرف الكلم ان كلا من الثلاثه غير الاخيرين قطعا وقال ابن الصائغ اى سوى
المميزين للنوعين السابقين مميز الحرف لا سوى النوعين لان ذلك معلوم من القسمه السابقة
للكلمه وثني وان كانت المميزات متعدده باعتبار انهما نوعان الثاني قال ابن هشام ايضا هذا
التعريف غير كاف فان نحو قط في قولك ما فعلته قط لا يقبل شيا من العلامات المذكوره وهو اسم باتفاق
قال ولما راى ابن الناظم وروده ذلك زاد في التعريف قوله ماله تقم على نفي الحرفيه دليل كما في قط
فانه مخبر عنه في المعنى اذ هو بمنزلة الزمان الماضي من قولك الزمن الماضي ما فعلت هذا فيه قال
وعندي ان ماذكره لا يحسن التعريف به لانه يقتضي ان المبتدي لا يعرف الحرف حتى يعرف
جميع الامور المنافيه له ويعلم انتفائها عن تلك الاحاد من الكلمه وفي هذا من العسر ما لا خفا فيه وقال
في موضع اخر كم من كلمات لا يقبل شيا من العلامات المذكوره وليست حروفا بالاتفاق
كافعل التعجب وخلا وعدا وحاشا اذا نصبت وتزال واخواته لا تقبل شيا من العلامات
الا انها تسند فانتفت الحرفيه اذ الحرف لا يسند وتعينت اسميته لان الاسما هي
الاصول فكان الالحاق بها عند التردد اولى الثالث قيل علامات الاسم والفعل حروف
فلا يكون عدمها علامة للحرف لانه يلزم منه الدور واجاب شارح اللباب بان الحروف لها
جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانيه تكون عدمه علامة للحرف لا من
الاولى فلا دور الرابع اتفق الشراح على انه اشار بالامثله الى انقسام الحرف الى مختص بالاسما
كفي وبالافعال كلم ومشترك بينهما كهل وهذا قد ينافيه ما ذكروه في باب الاشتغال
ان هل يختص بالفعل وانه ينصب الاسم بعدها وسياتي ما يجاب به هناك لكن في
الكافيه الكبرى والحرف ما بين العلامات خلا كهل وبل وان وليت والى وفي شرحها اشير
في التمثيل الى اصناف الحرف فمنها غير عامل ولا مختص كهل ومنها مختص غير عامل كبل ومنها
عامل في الاسم عمل الفعل كليت وغير عمل الفعل كالى وعامل في الفعل كان وهذا يقتضي
انه اشير بهل الى عدم العمل وباخويها الى العمل لا الى الاشتراك والاختصاص نعم
في شرح العمده وفاق ما ذكره الشراح ثم ان الامور الثلثه وارده على الشذور ايضا
قوله الالفيه . فعل مضارع الى اخره فيه امور الاول قبل ذكر علامات اقسام الفعل
قبل العلم باقسامه والمعتاد ان تعلم الاقسام اولا بالقابها واسمائها ثم يذكر علاماتها
الثاني انه فصل علامات الفعل واقسام الفعل بذكر الحرف وكان اللائق خلافه وان يوخر

ذكر الحرف

ذكر الحرف الى اخر الباب كما صنع في الكافيه الكبرى والعمده الثالث انه قدم المضارع على
الماضي وكذا في الكافيه الكبرى واللائق عكسه كما عمله والكافيه رعايه لترتيب الوجود لان كل
حادث مسبوق باراده ثم بان نقول لم يكن قال تعالى انما امرنا لشي اذا اردناه ان نقول له كن فيكون
فوقوع الماضي ثم المضارع ثم الامر فاستحق الماضي لشبهه بالاراده التقدم والمضارع لشبهه بان
نقول التوسط والامر لشبهه بكن التاخر ذكره الاصفهاني ولان الماضي متفق على اصالته والمضارع
قيل انه فرع عنه وما قيل من ان المضارع قدم لشرفه بالاعراب فذلك انما يناسب عند ذكر المعرب
من الافعال وفي التسهيل قدم الماضي ثم الامر ثم المضارع وكذا في الشذور والجامع قال ابن
هشام ووجهه ان المزيد والمشترك حقه التاخير عن المجرد والنص والمضارع مشترك
وملازم للزياده وتجرد الماضي اكثر من تجرد الامر قال ومنهم من تقدم الامر ثم المضارع ثم الماضي
رعايه لترتيب ان صفتها في الخارج اذ كل الافعال مستقبل قبل وجودها ثم توجد فيكون حالا
ثم تنقضي فتصير ماضيه قول الكافيه والمضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا و
تخصيصه بالسين فيه امور الاول قال النيلي قوله ما اشبه الاسم مراد فالمضارع لان المضارعه المشابهة
وان اراد بالمضارع انه المعهود فهو مستغن عن التعريف لانه يكون تعريفا للذي عرفوا قال
والجواب انه اراد المضارع في الاصطلاح فلم يكن مرادفا لقوله ما اشبه الاسم فان المضارعة الاصطلاحية
غير المشابهة اللغويه الثاني جعل وجه المشابهة بينه وبين الاسم كونه مشتركا بين الحال والاستقبال
ويتخصص بما ذكر كما ان الاسم يشترك كرجل ويتخصص نحو هذا الرجل ولهذا اعرب وهذا
وان كان الجمهور قد ذكروه الا ان ابن مالك رده وقال بل وجه الشبه انه يعرض له بعد التركيب
معان مختلفه يتعاقب على صيغه واحده كما يعرض ذلك في الاسم ولا يميزها الا الاعراب كما في
مسئله لا تاكل السمك وتشرب اللبن فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحده
اشتركا في الاعراب قال والجمع بينهما بهذا اولى من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول
لام الابتدا ومجاراة اسم الفاعل لان المشابهة بهذه الامور بمعزل عما جي بالاعراب لاجله
بخلاف المشابهة التي اعتبرتها انتهى الثالث ما ذكره من كون المضارع مشتركا بين الحال
والاستقبال هو مذهب سيبويه واختاره ابن مالك لكن قال الرضي الاقوى ما ذهب اليه الفارسي
من انه حقيقه في الحال مجاز في الاستقبال لانه اذا خلى عن القراين يحمل على الحال ولا يصرف
الى الاستقبال الا لقرينه وهذا شان الحقيقه والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغه

بخصه كما لا خوبه وهذا الذي قواه الرضى هو المختار عندي واختاره ايضا ابن فلاح في مغنيه
وعلله بانه اذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى الرابع انه اطلق الاشتراك فاحتمل
ما ذكرناه مشترك بين الزمنين واحتمل اشتراكه بين الازمنة الثلثة الحال والاستقبال والماضي فكان
عليه ان يعين المراد فان قيل اكتفى عن التعيين بالعلم به لان الناس لم يذكروا الاشتراك الا بين الزمنين
قلنا ذكر جماعة منهم صاحب البديع اشتراكه بين الثلاثة نحو يضرب الان ولن يضرب غدا ولم يضرب
امس الخامس لم يذكر من مخصصاته للاستقبال سوى السين ومثلها سوف والمخصصات له كثيرة
منها اقترانه بظرف مستقبل واسناده الى متوقع واقتضاؤه طلبا او وعدا ومصاحبة اداة
توكيد او ترج او مجازاة او ناصب او لو المصدرية السادس لم يذكر مخصصه للحال وذلك اقترانه
بالان وما في معناه كالحين والساعة وانفا وبليس وما وان النافيتين ولام الابتدا ووقوعه
في موضع نصب على الحال قول الشذوذ واقصاه بحرف نايت في شرح الكافيه لابن مالك التعبير
بهمزة المتكلم او احدى اخواتها اولى من التعبير بحروف نايت لانها قد تكون اوايل غير المضارع
نحو اكرم ونعلم وترجس الدواء ويرناء الشيب وابن الحاجب وان كان عبر بذلك الا انه
بين المراد بعده بقوله فالهمزة للمتكلم الى اخره قول الكافيه فالهمزة للمتكلم مفردا قال ابن هشام
ينبغي ان تقيده بكونه غير معظم نفسه قولها والنون له مع غيره قد يجي له وحده اذا كان معظما
نحو نحن نقص وقد ذكره في الوافيه قولها والمونثتين قال ابن هشام يدخل تحت كلامه نحو
الهندان هما تخرجان فمقتضى اطلاقه انه بالتاء وقد جرت المسلة بين ابن ابي العافيه وابن
الباذش فقال ابن ابي العافيه انه بالتاء حملا على الظاهر وقال ابن الباذش لا اعلم في المسلة سماعا
ولا نصا لنحوي والقياس عندي انه بالياء حملا على اخر الاسمين وهو الضمير الموضوع للغيبة مشتركا فيه
المذكر والمونث لكن وجد السماع لقول ابن ابي العافيه قال عمر ابن ابي ربيعه لعلهما ان تبغيا لك حاجة
وان ترجعا بي ربا بما كنت احصر قولها والياء للغايب غيرهما قال ابن هشام يرد عليه ان
ظاهر الغايبات نحو تقوم الهندات وضمير هن المستتر نحو الهندات تقوم وظاهر جمع المكسر
او الجمع بالف وبالمذكر او مونث غير حقيقي نحو تقوم الزيود او الرجال وتنكسر الجذوع او
الاجذاع وتطيب الحمامات وتسقط السموات وضمير ما ذكر كما اذا اخر الفعل في الامثلة المذكورة
والغايب المؤول بمونث نحو تجي كتابي بمعنى الصحيفة والمضاف الى مونث نحو يلتقط بعض السيارة كل ذلك
بالتاء لا بالياء وهو داخل في قوله للغايب غيرهما وان نحو يطلع الشمس وحضر القاضي امراة ياتي بالياء وليس

داخلا فيه

داخلا فيه وفي شرح اللباب ان يصرح بقوله والياء لما عداهما اولى من قول ابن الحاجب
وغيره الياء للغايب لصحة قولنا يفعل الله ما يشاء ونحو ذلك واسم الغايب لا ينطلق عليه تبارك
وتعالى قول الكافيه والشذوذ وحرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه
فيه امور الاول هذه المسلة من التصريف لا من النحو فكان ان ذكرها في الشافيه والنزهه اليق
قد توهم العبارة اختصاص الضم بالرباعي الاصول كما هو مصطلح اهل الصرف في اطلاق الرباعي
على ما اصوله اربعة دون ما كان مزيدا كاكرم وليس كذلك بل المراد ما كان على اربعة احرف سواء كانت
كلها اصولا كدحرج يدحرج او فيها زايد كاكرم يكرم واجاب يجيب الثالث استثنى ابن هشام
في الجامع وابن فلاح في المغني الرباعية من مضارع اهراق واسطاع فانها مضمومة وان كان الماضي خماسيا
قالوا لانه رباعي وانما زيد فيه الهاء والسين على غير قياس قال ابن فلاح ويؤيد بقاءه على حكم الرباعي
قطع الهمزة فيه ولو خرج الى الخماسي لغير الى همزة الوصل الرابع استثنى في الجامع من الثلاثي اخال
فان همزته مكسورة قول الالفيه وماضي الافعال بالتا مز قال ابو حيان افرد التاء فلا يدرى
اي التاين اراد ولا يجوز ان يريد بالتاء مجموعهما لانه يكون من اطلاق المفرد على المثنى وهو سماعي
ولا الجنس لدخول الخاصة بالاسماء فيه واجاب ابن الصايغ بان المراد تاء التانيث لقربها اذ
المعرف بال العهدية كالضمير في العود الى اقرب مذكور وعليه مشى ابن قاسم وقال ابن هشام بل
مراده التاان لعدم صحة الاكتفاء باحديهما اذ من الافعال ما يصلح لتاء الفاعل دون تاء التانيث
كتباركت ومنها ما هو بالعكس كنعم وبيس ولهذا افرد التا لان اللام لجنس التا المعرفة ثم هي تنقسم
قسمين او للعهد ولكن الشيين اذا اشتركا في حكم جاز التعبير عنهما بما يعبر به عن احدهما كقوله وما انت
بتابع قبلتهم ولكل منهما قبلة بدليل وما بعضهم بتابع قبلة بعض ولكن قبلتاهما لما استويا في المخالفة
لقبلة الحق كانتا بحكم الاتحاد في البطلان قبلة واحدة وكذلك التاان لما اشتركا في تعريف الفعل
نزلتا منزلة تاء واحدة وحسن ذلك انه لم يتقدم التصريح بلفظ التاء الا مرة واحده والاخرى
طوى ذكرها مدلولا عليها بالمذكوره انتهى قلت ويؤيد ارادة التاين معا ان الناظم عبر
في الكافيه الكبرى بالتا بعد ذكر التاين وشرحه على ان المراد التاان معا قول الكافيه الماضي ما دل
على زمان قبل زمانك فيه امور الاول قال الرضي منتقض بامس ويجاب بان المراد بما فعل
دل ولم يحتج الى التصريح به لانه في قسم الافعال الثاني منتقض بلم يضرب وان ضربت ضربت
ولعت وزوجت فان الاول ليس بماض والثاني دال على زمان بعد زمانك والاخيران

على زمن الحال واجيب بان المراد الدلالة باصل الوضع وهذه لعارض لم وحرف الشرط والا
الثالث قال النيلي يرد عليه قولهم خلق الله الزمان فان خلق هنا لا يحتاج الى زمان لما فيه من
التسلسل قال ويجاب بان افعال البارى لا يفتقر الى زمان لكن لما كانوا لا يعقلون فعلا
الا في زمان قالوا خلق الله الزمان فاجروه مجرى ما يعقلون قول الالفيه وسم بالنون
فعل الامر ان امر فهم فيه امور الاول قال ابو حيان اى العلامه فى فعل الامر التى تميزه من
الماضى والمضارع هى النون فيلزم من حيث هى علامه للامر ان لا توجد فى غيره وهذا فاسد
لانها توجد فى غيره وهو المضارع بشرطه وظهر بهذا انها لا يكون علامه لفعل الامر اذ قد شاركه
غيره فيها قال وقوله ان امر فهم قيد مخل بالمقصود لان هذه النون اذا دخلت على فعل الامر
فلا يشترط ان تقصد به الامر بل تدخل على صيغة الامر سوا كان المعنى على الامر ام لم يكن
فتدخل على ما لفظه امر ومعناه خبر نحو افعل في التعجب انتهى والجواب ان العلامه مجموع الامرين
قبول النون وافهام الامر حتى يخرج فعل التعجب كما صرح باخراجه ابن قاسم وابن هشام الثاني
قال ابن هشام اورد عليه انه عرف الامر بان يدل على الامر وذلك دور قال ويجاب
بان الامر المعرف هو الاصطلاحي وهو لفظ والامر المعرف هو اللغوي وهو طلب الفعل وذلك
معنى معروف كل احد واللفظ والمعنى غيران فلا دور واما قوله فى التسهيل والامر معناه
ونون التوكيد فانما اعاد الضمير على الامر مرادا به المعنى الاخر على طريق الاستخدام الثالث اورد عليه
نحو لتقومن فانه دل على الامر وقبل النون واجاب ابن الصايغ وابن هشام بان فهم الامر من اللام
لا من الفعل قول الكافيه الامر صيغه يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب قال الرضي لو قال
صيغه يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح فى عمومه لكلما تسميه النحاة امرا سوا كان على وجه
الاستعلا وهو المخصوص بالامر عند الاصوليين او الخضوع وهو الدعا او الشفاعه او لم
يطلب به الفعل بل كان على وجه الاباحه نحو كلوا او اشربوا او التهديد نحو اعملوا ما شئتم
او غير ذلك من محامل هذه الصيغه قوله فان كان بعده ساكن الى اخره هذا بالنسبة
اليق فانه من التصريف قوله زدت همزة وصل مضمومه قال النيلي ظاهره انها زيدت
فى اول امرها متحركة وهو راى ابي علي وغيره يرى انها زيدت ساكنه ثم حركت
بسكونها وسكون ما بعدها قوله وان كان رباعيا فمفتوحه مقطوعه لم يرد كل رباعى
بل باب افعل فقط فانه هو الذي بعد حرف مضارعته ساكن نبه عليه الرضي قول الالفيه

والامر ان لم يك للنون محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل فيه امور الاول قال ابو حيان
هنا الذي ذكره من ان الامر ان لم يصلح للنون فهو اسم ليس بشي لانه اما ان تقول بقول
الكوفيين فلا يصح لان اسما الافعال عندهم افعال فلا يقال انها اسما او تقول البصريين
فاسم الفعل ليس عندهم بامر بل مدلوله لفظ هو الامر واجاب ابن هشام بان الدال
على لفظ دال على الامر فيصح ان يقال انه دال على الامر لانه دال عليه بواسطة الثاني
اورد عليه افعل فى التعجب فانه امر ولا يحله النون وليس باسم باتفاق واجاب ابن هشام بانه
لم يرد بقوله والامر فعل الامر لما قضيه ذلك لقوله هو اسم بل اراد الكلمه التى تفهم الامر وافعل
هذا لا يفهم الامر الثالث اورد عليه لام الامر فانها تفهمه ولا يحلها النون وانما تحل
الفعل بعدها فلتكن اسما قال ابن هشام فيجب التقييد بالامر الذي يكون احد جزئي الجمله
الرابع اورد عليه كلا فانها مفيده للامر الذي هو ارتدع وانزجر ولا تحلها
النون وليست باسم باتفاق ولا يغني عند مثاله شيئا واجيب بمنع دلالتها على الامر
بل على الردع والزجر وهو ليس بامر الخامس اورد انه اطلق فى محل التقييد اذ كان حقه
ان يقول فهي اسم فعل واجاب بعضهم بان فى مثاله ما يرشد الى المراد واجاب اخر بان
المقام مقام حصر اصناف الفعل لا مقام اصناف الاسم واحسن من هذين ان يقال
ان مفهم الامر الذي لا يقبل النون نوعان اسم فعل ومصدر نحو ضربا زيدا فاطلق ليعمهما وكان
التقييد بالاول مخلا وقد اشار الى ذلك ابن الصايغ وقبله الناظم فى شرح الكافيه
السادس قال ابن هشام كان ينبغي له ان يمثل بنحو دراك ونزال مكان هذين المثالين لانهما
قد علمت اسميتهما مما تقدم من كلامه وذلك لانهما منونان السابع فاته ان ينبه على مثل ذلك
فى المضارع والماضي وقد نبه عليه فى العمده فقال وان دلت الكلمه على حدث ماض ولم تقبل
التاء كشتان او على حدث حاضر ولم تقبل لم كاوه فهي اسم الثامن قيل انه ارتكب ضرورة بحذف
الفا من جواب الشرط فى قوله هو اسم قال ابن هشام وهذه غفلة عن قاعدة وهي انه اذا تقدم
الشرط مبتدا جاز ان يتاخر خبره عن الشرط ويكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بالمبتدا
وخبره كقوله تعالى وانا ان شاء الله لمهتدون فمهتدون خبر ان وجواب الشرط محذوف
وكذا قوله هو اسم خبر المبتدا وهو والامر لا جواب له فايده اذا علمت ما تقدم تقريره فى
هذا الباب علمت حسن قولي فى الصنف الذي سميته الفريده، كلا منا قول مفيد يقصد،

وعندنا الكلمة قول مفرد ، فان على معنى بها دلت ، واقترنت باحد الازمنة ، فعل
والا فهي اسم والتي تعرى حرف وسم بالفضلة فالاسم سم بالجر والاسناد له وتعريف وان
تنادى والفعل ما ضارع بالسين ولم وتا انتى سكنت ماض كعم والامر ما يفهم منه الطلب
مع قبول يا من يخاطب وشبه الثلاث ساهري جوى كصه سمي وشتان ووا وما حوى
ثلثة فهو الكلم والجملة اثنين وقيدها التزم باب المعرب والمبني ترجم في الكافية الكبرى
بباب الاعراب والبنا قول الالفية ، والاسم منه معرب ومبني ، لشبه من الحروف
فيه امور الاول قال ابن هشام كان ينبغي ان لا يسمى ما الاعراب والبنا لان المعرب
والمبني مشتقان منهما والمشتق منه سابق على المشتق وقال ابو حيان اهمل هنا بيان الاعراب
والبنا قلت وكذا في الكافية الكبرى وبينهما في التسهيل فقال الاعراب ما جيء به لبيان
مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف والبنا ما جيء به لا لبيان مقتضى
العامل من شبه الاعراب وليس حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين وفي
العمدة فقال الاعراب ما جلبته العوامل في اخر الاسم الذي لا يشبه الحرف من رفع ونصب
وجر وفي اخر الفعل المضارع من رفع ونصب وجزم ثم ظهر لي انه لا يخل الالفية من ذلك
فانه قال فيما سياتي والرفع والنصب اجعلن اعرابا الى آخره فاشار الى ان الاعراب
نفس الحركات والجزم هذا عين الاعراب على رايه كالجمهور الثاني قيل ليس في كلامه
ما يدل على انحصار الاسم في القسمين بل ربما يشعر كلامه بثبوت الواسطة وهو لا يقول بها بخلاف
قول الكافية وهو معرب ومبني واجاب ابن قاسم بانه لما ذكر ان المبني ما اشبه الحرف ثم قال
ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف علم انه لا واسطة بينهما الثالث حصره سبب البنا
في شبه الحرف نازع فيه ابو حيان بان الناس ذكروا للبنا اسبابا غيره كالوقوع موقع
المبني ومضارعة هذا والاضافة الى مبني والخروج عن النظير واجيب بانه لم ينفرد بذلك
فقد نقله جماعة عن ظاهر كلام سيبويه ونقله ابن القواس عن ابي علي الفارسي وعن
ونقله غيره عن ابي البقاء في التلقين ورايته فيه ونقله صاحب البسيط عن ابي الفتح ورايته
انا في الخصائص لابن جني وعبارته انما سبب بناء الاسم مشابهته للحرف لا غير ورايته
ايضا في الجمل للزجاجي وعبارته وجميع ما بني من الاسماء فانما بني لمضارعته الحروف ورايته
في الاصول لابن السراج وعبارته العلة التي بنيت لها الاسماء هو وقوعها موقع الحروف

ومضارعتها

ومضارعتها لها وقال ابن العطار في تقييد الجمل واما ما بني من الاسماء فانما بني
لشبهه بالحرف لم يحل كلامهم في البنا للخروج من النظائر وللوقوع موقع الامر انما هو على وجه
التقريب والصحيح ان كل اسم بني فانما بني لشبهه بالحروف وهذا الشبه على ضربين لفظي ومعنوي
فاللفظي نحو كم لانها اشبهت هل لكونها على حرفين والمعنوي ان يتضمن معنى الحرف او يكون
مفتقرا الى ما بعده وهذا مذهب الحذاق من النحويين انتهى وقال المص في شرح العمدة
جعل شبه الحرف سببا لبنا الاسم اولى من غيره لان اعتباره مغن عن اعتبار غيره واعتبار
الرابع غيره لا يغني عن اعتباره الرابع قال ابن هشام اورد على الحصر في شبه الحرف اي الموصولة
وباب حذام وما بني للاضافة الى مبني فانها لم تشبه الحروف ولا تضمنت معناه قال ولا ان
يقول في باب حذام انه متضمن معنى تاء التانيث اذ اصل حذام حاذمة ولا يصح ان يحمل قوله
هو اي على قول الخليل باعرابها لانه صرح في هذا الكتاب وغيره بغير ذلك قال وان اجيب
عن الثالث بان المراد المبني لزوما فباطل لان القسمة في كلامه تكون اذا غير حاصرة اذ يصير
التقدير والاسم منه معرب ومنه مبني لزوما وسعي ومنه مبني جوازا كذا ذكره في شرح الالفية
لكنه اعتمد هذا الجواب في شرح التسهيل فقال كلام المص فيما يوجب البنا لا في مطلق البنا
الخامس الخامس انه احترز بقوله مدني عن ما عارضه معارض كما قال في الكافية الكبرى ما لم
يعارض شبه الحرف مما يحمي عن البنا كاي فاعلما وقال شرحها انها وان اشبهت الحرف
في كونها شرطا واستفهاما وموصولة الا انها لزمت الاضافة فردت الى اصل وهو الاعراب
وقد اعترض عليه ابو حيان بلدن فانها ملازمة للاضافة بل هي اقوى من اي فيها فانها لا تنفك
عنها لفظا وهي مبنية وقد ذكر بعضهم ان ايا انما اعربت تنبيها على الاصل ليعلم ان اصل المبنيات
الاعراب كما صححوا بعض الاسماء التي وجب اعلالها تنبيها على ان الاصل فيها التصحيح وبهذا في
جزم ابن الانباري في لمع الادلة واجاب ابن هشام بان الاضافة التي تحسن اعتبارها هي الاضافة
القياسية كاضافة اي فانها اضافة الى المفردات وقد تنفك لفظا كما هو قياس الاضافة بخلاف
السادس اضافة لدن فانها لازمة لفظا وبخلاف اضافة اذ واذا وحيث فانها الى الجمل السادس
قال صاحب البسيط اعترض بان هذه العلة تقتضي وضع الحرف قبل وضع الاسم المبني لانه لو لم
يتقدم وضعه لما تحققت علة البنا في المبني لعدم تصوره اولا قبل تصور الاسم الذي
بني لاجله قال والجواب انه لا يلزم ذلك لجواز ان الواضع تصورها في الذهن ووضعها

وعلى هذا لا يتوجه الاشكال واعتمد الرضي هذا الاخير وقد اجاب به المصنف نفسه في اماليه
السابع اورد عليه المنادى المفرد المعرفه فانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل على تقدير
مبني الاصل بما ذكر واجاب في المتوسط بمنع كونه لم يشبه ذلك فانه مشابه للكاف في
ادعوك الذي هو مشابه للكاف في ذلك واياك فيكون مشابها للكاف في ذلك واياك
لان المشابه للمشابه للشي مشابه لذلك الشي قال فان قيل لا نسلم انه لما كان مشابها للمشابه بشي مشابه
لذلك الشي لجواز تغاير المشابهين قلنا لا تغاير هنا فان وجه الشبه فيهما الافراد والخطاب.
قال ولو قيل ابتداء انه بني لمشابهته كاف ذلك واياك من غير اعتبار الوسط لكان جيدا ولم
يتوجه النقض المذكور اصلا الثامن قال النجم سعيد يرد عليه نحو قولنا غاق صوت الغراب
فان غاق هنا مركب وهو مبني وجوابه ان التركيب هنا بالاسناد الى اللفظ والمراد بالتركيب
الموجب للاعراب ما وقع الاسناد فيه الى المعنى التاسع اورد عليه اي نحو اضرب ايهم قام فانها
معربة مع انها اشبهت مبني الاصل واجاب المصنف في اماليه بان لزوم الاضافة التي
هي من خواص الاسماء غلب جهة الشبه ومنع اثره فكان الشبه كالمنتفي مبني على ان الاسماء
قبل التركيب غير معربة وصرح في حد المبني بانها مبنية وهذا راي ابن مالك ايضا
والذي رجحه صاحب الكشاف انها معربة وفي قول ثالث انها واسطة لا معربة ولا مبنية
وهذا القول صححه ابو حيان وهو المختار عندي ويدل لاخرها عن خبر المبنيات ان اواخرها
يكون بعد ساكن كقاف سين صاد وليس في المبنيات ما يكون كذلك قوله الكافيه
وحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فيه امور احدها ان هذا الذي
جعله حكما للمعرب جعله ساير النحاة حده فقالوا المعرب الذي يختلف اخره الى اخره
وقد قال المصنف في الشرح انه عدل عنه لانه تعريف للشي بما اخفى منه لان الغرض من تعريف
المعرب ان يثبت له هذا الحكم وهو اختلاف اخره باختلاف العوامل واثبات هذا الحكم
له انما يكون بعد العلم به فيلزم الدور واجاب صاحب المتوسط بمنع ان الغرض ذلك لجواز
ان يعرف له هذا الحكم باستعمال العرب بل الغرض ان يعرف ان المعرب على اي نوع يطلق
بعد ان عرف انه يختلف اخره باختلاف العوامل الثاني قيل الحسني ايضا يختلف تقديرا
نحو جاني هولاء ورايت هولاء واجاب الرضي بان المعرب المقدر فيه الاعراب
يكون التقدير على حرفه الاخير لما اذا المانع من الاعراب في جملته لا في اخره واما يقدر

العاشر

[illegible]

في الخارج على نحو ما تصوره في الذهن قوله الكافيه فالمعرب المركب الذي لم يشبه
مبني الاصل فيه امور الاول انه قدم حد المعرب على حد الاعراب قيل وكان اللايق عكسه
لان المشتق منه سابق على المشتق لكن قال ابن فلاح في المغني ان الناس في ذلك فريقان وان من قدم
حد المعرب نظر الى انه بالاعراب ولا يقوم العرض دون محله فتقديمه بمنزلة تقديم المحل على الحال
الثاني قال الرضي لفظ المركب يطلق على شيين على احد الجزئين او الاجزا بالنظر الى الاخر وعلى
المجموع ومراد المصنف المعنى الاول وليس بمرضي لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه
في كل واحد من جزئيه او اجزائه فيوهم ان المعرب لا يكون الا مركبا من شيين فصاعدا
كخمسة عشر ونحوه وهذا دأب المصنف يورد في حدوده هذه المقدمة الفاظا غير مشهوره في المعنى
المقصود اعتمادا منه على العناية وينبغي ان يختار في الحدود والرسم اوضح الالفاظ في المعنى
المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود واظهر
وكذا قال في المتوسط في قوله المركب تساهل لان المركب من حيث هو مركب قد يكون مبنيا لكن مراده
جزء المركب اي المعرب الذي ركب مع غيره الثالث قال صحت ايضا ليس كل مركب الى غيره غير
مشابه لمبني الاصل معربا بل المركب الى عامله الا ترى ان المضاف مركب الى المضاف اليه ولا يستحق
بهذا التركيب اعرابا وكذا التابع مع متبوعه وكذا اسما الحروف الموجودة في اوايل السور نحو حم
ويس قال في المتوسط فليرد بالمركب الاسنادي الرابع قال الرضي مبني الاصل مشتمل الفعل فان
اصل جميع الافعال البنا فيرد عليه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف
فانها مشابهة للفعل وهي معربة وتخصيص مبني الاصل بالحرف والفعل الماضي والامر على ما فسر به في
الشرح اصطلاح مجدد منه وليس بالمشهور الخامس قال النيلي ما لا ينصرف وارد على تفسيره
ايضا فانه لم يشبه المضارع ولا بد بل اشبه الماضي والامر ايضا في نحو الفرعيتين قال ويجاب
بان ذلك الشبه لامر لا يختص بالفعل فان العجمة والتركيب والتعريف مثلا لا مدخل لها في الفعل
والمراد شبه من وجه يختص به الفعل او الحرف غير جهة كونه عاملا وبهذا القيد يخرج اسم الفاعل
وقال في المتوسط المراد المشابهة الموجبة للبنا السادس قال السيد ركن الدين يرد عليه
نقض مبني الاصل كقام في قام زيد فانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل لامتناع
مشابهة الشي لنفسه قال في جوابه ان يقول لما دل الحد على ان المعرب لم يشبه مبني الاصل كانت
دلالة على انه ليس بمبني الاصل اولى ولان تقدير الحد الاسم المركب لا بد في صنفه الاسما

دعا

فی محله فیقال هولاء فی رفع ای فی موقع الاسم المرفوع الثالث عبر ابن فلاح فی المغنی بقوله
یختلف هیئة اخره قال انما قلنا لان الاخر لا یختلف انما یرجع الاختلاف الی الهیئة قوله هیئتهم
الاعراب ما اختلف اخره به لیدل علی المعانی المعتورة علیه فیه امور الاول قال الرضی
یدخل فی عموم لفظ ما العامل فانه شی اختلف اخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل
بالالة التی هی الاعراب فیهما کالقاطع والسکین قال ویمکن الاعتذار عن المصنف بان با
الاستعانة دخولها فی الالة اکثر منه فی الموجد قلت واحسن من هذا قوله فی الوافیة اعراب
ما اختلف الاخر به من حرکات وحروف تنتسبه الثانی قال الحدیثی لو کان الاعراب ما اختلف
اخره به من حرکات وحروف لکان متواطئا او مشترکا وکلاهما منتف اما الاول فلانه
یکون الاعراب شیا واحدا وهو القدر المشترک بینهما فلا یتصور فیه ان یختلف به الاخر
المعرب من حال الی حال واما الثانی فلانه لا ینقسم حینئذ باعتبار مدلوله لکن القسم بقوله
وانواعه رفع ونصب وجر وقال النجم سعید نقول بالاول وکونه متواطئا یقتضی ان یکون
معنی واحد غیر مختلف فی افراده لان لا یختلف به عند تحققه فی افراده امراخر الثالث
قال النجم سعید هذا التعریف لا یصدق علی اعراب المعرب فی اول ترکیبه اولا اختلاف الا
عند التبدل واجیب بانه اختلاف عند السکون الذی کان علیه قبل الترکیب واعترض
بان المبنی علی حرکة ایضا کذلک قال الرضی فان قال المصنف اردت ما یکون به الاختلاف
اذا کان قبل العبارة الصحیحة عن مثل هذا المراد ما یختلف اخره لا ما اختلف الرابع
اعترض علی الحد بکسر الاخر لاجل بالاضافة وبالنسبة وفتحه لاجل تا التانیث واجاب
بان الاعراب الذی کان علی الاخر انتقل لاجل بالاضافة من غیر انتقال الی شی اخر
وانتقل لاجل بالنسبة وتا التانیث واسهل الی الیا والتا بترکیبهما مع الاسم وهذا
تغییر فی الاخر وکذا فی الف المثنی ویائه وذلک لان الاعراب ما اختلف اخر المعرب
به والمعرب کما تقدم هو المرکب مع عامله ولا یدخل العامل فی المضاف الی الیا
والمنسوب والمونث بالتا والمثنی والمجموع الا بعد لحاق الحرف المذکور بها لانک
اذا ضربت مثلا من قولک جانی مسلمان عن المثنی ولم تخبر عن المفرد ثم تثنیه وکذا البواقی وواو الجمع وبابه صح
فقبل لحاق هذه الاحرف کان الاسم مبنیا لعدم الترکیب فلم یختلف اخر المعرب بهذه
الاحرف الخامس قیل الحد غیر جامع لان التغییر فی نحو مسلمات ومسلمون لیس فی الاخر اذ الاخر

هو النون واجاب الرضی بان النون فیهما کالتنوین فکما ان التنوین لعروضه لم یخرج ما قبله
عن ان یکون اخر الحروف فکذا النونان السادس اورد علیه ایضا اثنا عشرة فان الاعراب
فیهما فی حشو الکلمة واجاب ابن جنی فی الخاطریات بان الاسمین المضموم احدهما الی الاخر
بمنزلة المضاف والمضاف الیه بدلیل قولهم خمسة عشر فان تا التانیث ایضا لا تکون حشوا وقال
ابن هشام فی حواشی التسهیل الذی یظهر فی الجواب ان عشر حال محل النون والنون بمنزلة
التنوین وهو لا یخرج ما قبله عن ان یکون اخرا السابع اورد علیه ایضا المنقول فی الوقف
نحو هذا بَکُر ومررت ببکِرْ فان هذه حرکة اعراب وهی غیر الاخر واجاب
ابو البقا بانه لیس مرادهم بالنقل ان حرکة الاعراب نقلت بالحقیقة الی ما قبل الاخر
لان الاعراب لا یکون فی غیر الاخر وانما المراد انهم جاوا بحرکة تشبه حرکة الاعراب قال ابن
هشام فی حواشی التسهیل وهذا اختلاف ظاهر عبارتهم بل الجواب ان هذه حالة عارضة الثامن صح
والعارض لا یعتد به قیل قد احلوا الاعراب فی غیر الاخر فی یدود دم واجاب ابن
هشام بالمنع وفرق بین الاخر وبین اللام التاسع ما ذکره المصنف مبنی علی ان الاعراب
لفظی وهو وان کان رای ابن مالک وابن هشام ایضا الا ان المنسوب لظاهر کلام
سیبویه وللاکثرین مقابله وهو انه معنوی واختاره ابو حیان وقواه الرضی بان
البنا ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا یطلق البنا علی الحرکات هذا کلامه العاشر
اورد ابن فلاح فی المغنی من فی الحکایة فان اخره یختلف ولیس ذلک باعراب الحادی عشر
اورد ایضا تثنیة اسم الاشارة والموصول فانها تختلف لاختلاف العوامل ولیس ذلک
اعراب عند المحققین منهم المصنف وهذه الایرادات ما عدا الاول والثالث والاخیر
واردة علی قول الشذوذ الاعراب اثر ظاهر او مقدر یجلبه العامل فی اخر الاسم المتمکن
والفعل المضارع وانما لم یرد علیه الاخیر لانه یری ان التثنیة المذکورة معربة ویختص
بایراد وهو ان المضارع قد یعرب فی غیر الاخر وذلک فی الامثلة الخمسة فان النون متصلة
بالضمیر ولیس هو الاخر ولکن لکون الفاعل کالجزء من الفعل نزل منزلته قال فی
شرح اللمحة فالاحسن ان یقال فی الاخر او ما نزل منزلته قلت وبهذا القید
یرتفع ایراد الاربعة السابقة قوله الکافیة والعامل ما به یتقوم المعنی المقتضی
قال الرضی فیه ایهام لان الظاهر فی نحو قام به ویقوم به الایجاد والمراد هنا الالة

لان المقوم هو المتكلم قوله‌ا المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب فيه امور
الاول قال الرضي هذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف
الاسم المبني ولو لم يعرفها لكان تعريفها للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني
الثاني ذكر او في الحدود مذموم لانها للترديد وهو ينافي التحديد واجاب
النيلي بانها للتفصيل لا للشك الثالث عرف المبني ولم يعرف البنا ولا بد
منه كما عرف الاعراب بعد المعرب الرابع قال النيلي لو قال والمبني خلاف المعرب
لكفا وكان اوجز واسلم الخامس لم يبين وجه مناسبة مبني الاصل وكذا ابن هشام وقد
بينها ابن مالك قوله الشذوذ البنا ضد الاعراب قد يشعر بثبوت الواسطة لان الضدين
يجوز ارتفاعهما قول الالفيه كالشبه الوضعي في اسمي جيتنا ، والمعنوي في متى
وفي هنا ، وكنيابة عن الفعل بلا ، تاثر وكافتقار اصلا ،
فيه امور الاول قال ابو حيان لم اقف على اعتبار الشبه الوضعي الا لهذا الرجل قلت قد
وقفت عليه في تقييد الجمل لابن العطار كما تقدم في عبارته اول الباب وقد اعتمد
ابن هشام في الجامع لكن قال في حواشي التسهيل قال سيبويه اذا سميت
بما اضرب قلت ايت باجتلاب همز الوصل وبالاعراب فهذا ينفي اعتبار
الشبه الوضعي انتهى وقال ابن الصايغ في شرحه عدم وجدان سابق للمص في هذا
الوجه لا يدل على عدم الوجود ولو سلم عدم الوجود فالشبه اللفظي معتبر في الاسم
كزيادة ان بعد ما المصدريه لمشابهتها لما النافيه لفظا الى غير ذلك الثاني
قال ابن هشام لو قال بدل الوضعي اللفظي كان اولى فانه مقابل للمعنوي قال
ولا يرد انه يدخل كواب واخ لان اللفظي المعتبر له شرط وهو كونه في الاصل والا
فمتى وهنا يشبهان الحرف شبها وضعيا فانهما وضعا متضمنين للحرف انتهى
الثالث قال ابن هشام قدم الوضعي وهو كالمجمع على عدم اعتباره على المعنوي
وهو مجمع على اعتباره واللايق العكس ثم اجاب بانه فعل ذلك تقديما للاوضح
ليترقى الذهن من الامر الحسي الى الامر المعنوي الرابع قال ابو حيان الذي
ذكره الناس ان هذا كسابر اسما الاشارة لشبهها بالحرف في الافتقار الى ما تشار
اليه قال ويمكن ان يتمحل لما ذهب اليه الناظم ان الاشارة من المعاني

التي

التي كان حقها ان يوضع لها حرف كما وضع لساير المعاني من الاستفهام والنفي والتمني
والتشبيه لكن العرب لم تضع للاشارة حرفا فتضمن اسم الاشارة معنى ذلك الحرف
الذي كان ينبغي ان يوضع لمعنى الاشارة انتهى وتابعه على هذا جميع الشراح لكن نازع
فيه بعض المحققين بانهم قد صرحوا بان اللام العهديه يشار بها الى معهود ذهنا
وهي حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا غاية ما في الباب انها للاشارة الذهنية
ولا فرق بينها وبين الخارجية ونقل ابن فلاح عن ابي علي ان هنا بنيت لتضمنها
معنى الكاف ولما الا فحصت عن نظيرها هنا على المعنى الذي قاله ابو حيان حتى
ظفرت لها بنظير ذكره في تفسيره البحر فقال العرض بعضهم علة البنا في لدن فقال هي
كونها تدل على الملاصقة للشي وتختص بها بخلاف عند فانها لا تخص الملاصقة
فصار فيها معنى لا يدل عليه الظرف بل من قبيل ما يدل عليه الحرف فهي كانها متضمنة
للحرف الذي كان ينبغي ان يوضع دليلا على القرب كما في هنا وثم انتهى ثم ظفرت باخر
ذكره ابن هشام في شرح الالفيه وهو قولهم لعي ابوك قال اصله ابوك فحذفوا الجار
ولام ال فصار لاه ثم قلبوا العين الى محل اللام فسكنت الهاء فحلوا لها محل ما كان
ساكنا لفظا وبنوه على الفتح بنا اين وكيف لتضمنه معنى الحرف الذي كان يستحق
ان يوضع للتعجب انتهى وذكر ابن الصايغ ان ما التعجبيه من هذا القبيل الا ان الشبه
الوضعي فيها ظاهر الخامس شرط تضمن معنى الحرف كونه لازما لفظا وللمحل كما في المنادي
اما العارض في التركيب نحو سرت يوم الخميس فلا اثر له الا ترى انك اذا لفظت
بيوم الخميس وحده لم تجد فيه معنى في البتة نبه عليه اكثر الشراح وقال الصايغ قد فرق
ابو علي بين هذا وبين الاول فان الاول تضمن معنى الحرف وهذا حذف
منه الحرف اختصارا فهو مراد السادس ظاهر قوله وكنيابه وكافتقار انهما نوعان
مستقلان وهو الذي يدل عليه كلامه في العمده والكافيه وشرحيهما وشرح عليها
الاكثر وجعلهما ابن هشام في التوضيح والجامع وساير تعاليقه نوعا واحدا وهو الاستعمالي
وفسره بان يلزم طريقة من طرايق الحروف السابع قال ابن هشام مراده بقوله وكنيابة
عن الفعل اسما الافعال فانها نابت عن الافعال ولم تتاثر بالعوامل فاشبهت
حروف المعاني فانها كذلك فوجب بناوها وبيان ذلك ان نزال مثلا نابية عن انزل

ولا يقع معمولة لعامل اصلا فاشبهت ليت مثلا فانها نابت عن اتمنى ولا يقع معمولة
العامل قال وهذا ما قدره في العمدة وشرحها وقال في شرح الكافية ما ملخصه ان اسما
الافعال ملازمة للاسناد الى الفاعل فهي ابدا عاملة ولا يعمل فيها شي فاشبهت في استعمالها
الحروف العاملة كان واخواتها قال واخذ ابنه هذا الكلام فشرح به كلامه هنا وهو غير
مناسب له وانما هو مناسب لقوله في الكافية وايجاب العمل دون تاثر بعامل حصل وتلخص
ان للناظم في تعليل بنا اسما الافعال طريقتين وكلاهما صحيح الثامن قال ابن الصايغ في هذا
الشبه نظر فان وجه الشبه ينبغي ان يكون في المشبه به اصلا وليس عمل الحروف في غيره بلا تاثر
اصلا فيه وكان اسهل من هذا ما ذكره ابن جني من انها انما بنيت لتضمنها معنى لام الامر
ويكون قد حمل الماضي والحال على الامر حملا للقليل على الكثير التاسع قال ابن هشام ما ذكره
الناظم انما يسلم له على قول الاخفش ان اسما الافعال لا موضع لها اما على مذهب سيبويه
والجمهور انها منصوبة بافعال مضمرة او على قول بعضهم انها مرفوعة على الابتدا ومرفوعها
اغنى عن الخبر فلا تمشي واحدة من الطريقتين العاشر قيل التاثر قبول الاثر والاثر هو الاعراب
فقوله بلا تاثر بمنزلة ان تقول يبنى اذا لم يوجد فيه الاعراب وهو غير مستقيم واجاب
ابن هشام بان المراد لعدم التاثر عدم تسلط العامل عليه والعامل يتسبب عنه التاثر
فاطلق المسبب واراد السبب الحادي عشر قيد الافتقار في العمدة وشرحها وشرح الكافية
بان يكون الى جملة ولا بد منه ليخرج اللازم الافتقار الى مفرد كسبحان وعند وكلا وكلتا ونحوها
من الاسما اللازمة للاضافة ولا يغني عنه قيد التاصل لانه اشارة الى اللزوم وهو قيد اخر
ولا قيد الجملة يغني عنه وان اقتصر عليه في العمدة لاجل اخراج ما افتقر الى جملة افتقارا عارضا
كزيد من زيد قام ابوه والنكرة الموصوفة بجملة خبرية نحو يوم في هذا يوم لا ينطقون وقد
مثل ذلك بالموصولات والظروف المضافة الى الجمل كحيث واذا وعلى ذلك شرح الاكثر
واخذه ابن الصايغ على اطلاقه وجعل منه المضمرات والاشارات لافتقارها الى المفسر
والمشار اليه وهو خلط لطريقة المص بطريقة غيره وفي تذكرة ابن هشام المعتبر في
بنا الاسم الافتقار ثلاثة امور ان يكون بطريق الوضع لا عارضا وان يكون الى جملة لا الى
مفرد وان لا يعارض بمعارض يقتضي قوة جانب الاسمية كما في ذان واللذان اسمي
الثاني عشر زاد في الكافية الشبه الاهمالي ومثله في شرحها بالاسما قبل التركيب كاوايل السور

فانها

فانها مبنية لشبهها بالحروف المهملة فانها لا عاملة ولا معمولة وادرجه في العمدة هو
والنيابة عن الفعل بلا تاثر في نوع واحد وهو عدم التعليق بعامل وشرحه بالنوعين
واما ابن هشام فجعلها والافتقار تحت نوع واحد وهو الاستعمالي فقال في الجامع او
استعمالا لكونه عاملا غير معمول كهيهات العقيق اولا عاملا ولا معمولا كحاميم او
مفتقرا بالاصالة الى جملة كالذي والتي وكذا صنع في شرح التسهيل الثالث عشر
عدوا من انواع الشبه اللفظي فان ابن مالك ذكر في شرح التسهيل في حاشا
الاسمية انها بنيت لشبهها حاشا الحرفية في اللفظ وقد الاسمية ذكرها
ابن هشام في المغني ومثلها على الاسمية وكلا بمعنى حقا ذكرها ابن الحاجب قال
وكذا عن الاسمية بنيت لشبهها بعن الحرفية اسمي الرابع عشر ذكر في التسهيل ان من
وجوه بنا المضمرات الشبه الجمودي فانها عدمت التصرف في لفظها بوجه حتى بالتصغير
والوصف وهذا ليس واحدا من الوجوه السابقة الخامس عشر ذكر ايضا فيه ان من وجوه
بنا المضمر استغناوه عن الاعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعاني وذلك مغن
عن الاعراب لحصول الامتياز به وهذا ايضا خارج عن الوجوه السابقة السادس
عشر ذكر فيه ايضا ان سبب بنا الان شبه الحرف في ملازمة لفظ واحد لانه لا يثنى
ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت ونحوها وهذا ايضا خارج عن الوجوه
السابقة وهو مثل ما ذكره في المضمر من الشبه الجمودي السابع عشر قال ابن هشام
في نحو على حين عاتبت المشيب ان المقتضي لبنا حين امور ثلاثة وهي ابهامه
واضافته الى المبني وافتقاره الى الجملة والتاثير للمجموع لا لكل واحد بدليل اعراب
اعجبني لو ما ذرتني لاختصاص بالتثنية ويوم يا بني لاضافته الى المعرب
اسمي وهذه العلة المركبة لا تاتي على طريقة ابن مالك الثامن عشر ذكر ابن مالك
في شرح التسهيل ان العرب بنت الظرف المضاف الى اذ في مثل يومئذ وحينئذ
قال ولا علة لبنايه الا كونه مضافا لمبني فلو كانت الكسرة في اذ اعرابا كما قال الاخفش
لم يجز بنا الظرف اسمي وهذا ايضا خارج عن طريقته قوله الالفية ومعرب الاسما
ما قد سلما من شبه الحرف كارض وسما فيه امور الاول قيل كان حقه تقديم المعرب
على المبني كما في كافية الكبرى والعمدة والشذور لا من الاصل واجيب بانه قدم المبني

وقف لله تعالى

كونه محصورا قلت وايضا فاص المصنف قال في النكره والمعرفه الاولى ذكر اقسام المعرفه ثم يقال
وما عداها نكره ويستغني بذلك عن حدهما وكذا هنا لما لم يذكر للمعرب والمبني حدا ابدا
باقسام المبني ثم اخبر ان ما عداها معرب الثاني قال ابن هشام توهم كثير ان هذا البيت
مستغنى عنه وليس كذلك بل فيه فايدتان الاشاره الى انحصار علة بنا الاسم في شبه الحرف
اذا لم يكن في عباره السابقه حصر والى ان المعرب ضربان ما يظهر فيه الاعراب وما يقدر واليه
اشار بقوله كارض وسما فهو كقول من قال وهو لفظي وتقديري فقال ابن الصايغ اثر
التصريح بذلك على الدلالة عليه بالمفهوم وليشير الى انقسامه لما يظهر فيه الاعراب ولما
تقدر فيه والى انحصار الاسم في المعرب والمبني رد لمن قال سوع ثالث قول الالفية
وفعل امر ومضي بنيا قال ابن هشام اورد عليه شيان احدهما انه ذكر ان فعل الامر والماضي
يبنيان ولم يبين على ماذا يبنيان والثاني انه اطلق بنا الامر والامر باللام معرب
فكان ينبغي ان يقيده بالامر بغير اللام قال والجواب عن الاول ان الناظم في مقام تمييز
المبني من المعرب لا في مقام بيان ما يكون به الاعراب والبنا بعم احلال الكتاب
كله من التنبيه على ذلك ليس بحسن عن الثاني انه لا يسمى فعل امر وانما يسمى فعلا مضارعا
انتهى وقد وضع بيان ما يبنيان عليه في الكافيه والشذور قول الشذور في المبني
على السكون والماضي المتصل بضمير رفع متحرك ثم قال في المبني على الفتح الماضي المجرد كضرب وضربك وضربا
لم يبين حكم الماضي المتصل الواو وحكمه الضم وعجبت كيف غفل في قسم المبني على الضم قول
الكافيه ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون تاكيد او نون جمع مونث
قال في المتوسط في هذه العبارة نظر لانها تدل على ان غير المضارع لا يعرب اذا لم يتصل
به ما ذكر ومعرب اذا اتصل به وليس مرادا فليجعل الشرط قيدا في المفهوم وهو ان
المضارع يعرب لا في المذكور وهو لا يعرب غير المضارع انتهى ويرد عليه ايضا ان الاتصال
اعم من المباشر وغيره والمانع من اعرابه الاتصال بنون التاكيد بشرط المباشرة وقد
ذكره في الالفيه ولهذا قال في الشذور المضارع المتصل بنون الاناث ثم قال في المضارع
الذي باشرته نون التاكيد قال ابن هشام ويستثنى من المضارع الذي اتصل به نون التاكيد
ولم يباشر مسله سي فيها وهو ان يسند الى نون الاناث نحو اضربنان قول الالفيه ومن
نون اناث قال ابن هشام لو قال نون جمع لكان اولى ليدخل فيه نون الذكور ضميرا

كانت كقوله يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقايب او علامه كقوله
يعصرن السليط اقاربه قال وقد يجاب بانها فيهما نون الاناث استعيرت للمذكرين وعبارة
الشذور والكافيه كالالفيه قول الالفيه وكل حرف مستحق للبنا قال ابن هشام هو غير واف
بالمراد لان الاستحقاق لا يستلزم الاعطا بقول فلان ممنوع مما يستحقه قال فالاولى ان
يقال واجب له البنا وقال ابن الصايغ ذكر الاستحقاق وان لم يلزم منه الوجود لان الواضع
حكيم يعطي الاشيا ما يستحقه قول الالفيه والاصل في المبني ان يسكنا ومنه ذو فتح وذو كسر وضم
فيه امور الاول قال ابن هشام الجيد ان يقال الاصل في البنا السكون لان التسكين يشعر بازالة
حركة كانت موجودة الثاني لم يذكر ان غيره ينوب عنها كما ذكر نظير ذلك في الاعراب فربما توهم
عدم ذلك هنا وليس كذلك فينوب عن السكون الحذف في الامر المعتل والامر لمثنى او جمع او مخاطبة
وعن الفتح الكسر في نحو لا مسلمات والياء في نحو مسلمين ولا مسلمين لك والالف في نحو لا وتران في ليلة
وعن الكسر الفتح في سحر على راي من يقول ببنايه وعن الضم الواو والالف في يا زيدون
ويا زيدان وقد بين ذلك في الشذور قول الشذور او الفتح او نايبه كهو سم لا الى اخره
فانه نحو لا وتران في ليلة فان الالف فيه نايبة عن الفتح على انه بلحادث قوله او الكسر لم يذكر
نايبه وقد اشرت اليه قوله او الضم وهو ما قطع الخ فاته الماضي المتصل بواو الجمع
قال ابن هشام قد يتوهم من ظاهر اطلاقه انهما بمنزلة اين وحيث في كونهما مبنيين من غير
شرط وليس كذلك بل البنا فيهما مشروط ان يراد بهما معين وهو اليوم الذي قبل يومك بخلاف
ما اذا انكرت نحو جيتك امسا وان لا تعرف بال نحو كان لم تغن بالامس وان لا تضاف
نحو مضى امسنا نحو وان لا تصغر وان لا تجمع وقد تعرض للشرط الاول في الشذور واهمل
الباقي ويمكن اخذها من لفظ امس فانه ذكره مجردا من ال والاضافه مفردا مكبرا قول
الالفية والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم وفعل قال ابن هشام اطلق في محل التقييد والمراد في
اسم متمكن وفعل مضارع قال الا ان ذلك تعرف مما تقدم قولها والاسم قد خصص بالجر
فيه امور الاول قيل هذا مع قوله بالجر والتنوين البيت تكرار واجاب ابن الصايغ
بالمنع فان الجر هناك لبيان تعريف الاسم وهنا لبيان انه نوع خاص بالاسم من انواع
الاعراب فلا تكرار الثاني قال ابن هشام هذه العبارة منقلبة والصواب والجر
قد خصص بالاسم وكذا قوله كما قد خصص الفعل بان ينجزما لان الكلام في بيان مختص

الاعراب ومشتركة لا في بيان خصايص الاسم **قوله الكافية فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية**
قال الرضي الاولى ان يقال الرفع علم العمدية والنصب علم الفضلية **قوله والجر علم الاضافة**
قيل كان الانسب بما قبله علم المضاف اليه واجيب بانه لا شي تشبه المضاف اليه بخلاف ما قبله فان الرفع
دخل في غير الفاعل تشبها بالفاعل والنصب في غير المفعول تشبها بالمفعول فصحت التسمية
واعترض بان ابا في نحو لا ابا لزيد مشابه للمضاف عند المص فيكون لزيد مشابها للمضاف
اليه قطعا فخفضه يكون للتشبيه بالمضاف اليه قال النجم سعيد ويمكن ان يجاب عنه
بمنع المقدمة الثانية **قوله الالفية والشذور فارفع بضم الخ** فيه امران **الاول** قال ابن هشام
في شرح التسهيل لا يجتمع هذا الكلام مع قوله ان الاعراب نفس الحركات والسكون
ونايبهما لان هذا يقتضي انها علامات الاعراب وانما ينبغي ان يقول هذا من
يرى ان الاعراب معنوي وكذا قال في شرح الالفية هذا لا يجي على ان الاعراب
لفظي لان الضمة عليه نفس الاعراب وقولهم الرفع بها اما ان يلزم عليه ان يكون الشي
علامة لنفسه او ان يكون فيه اعرابان الرفع والضمة وكذا الباقي **الثاني** هذه العبارة
للنحويين وقد نازع فيها ابو حيان فقال كان القياس ان يقولوا بنا على مذهب
البصريين برفعة ونصبة وجرة لان الضم والفتح والكسرة عندهم القاب لحركات
البنا ولكنهم توسعوا في العبارة **قوله الشذور والجزم بالسكون** قال في شرح الالفية
اولى منه قول الالفية بالتسكين لان المراد حذف الحركة وقد عبر في الجامع بحذف الحركة
بدله **قوله الكافية فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضم رفعا والفتح نصبا والكسرة جرا**
فيه امران **الاول** قال في المتوسط العبارة الصحيحة ان يقول رفعه الضم او اعرابه
الضم رفعا وهذا اشارة الى ما تقدم عن ابن هشام **الثاني** قال الرضي كان عليه
ان يضم اليه قيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسما الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا
عن المضاف لتخرج او احترز عنه وجب ان لا يستوفي شي من المضاف الحركات
الثلاث وهو بين الفساد قال في المتوسط فان قيل خرجت الاسما الستة لذكر احكامها
بعد قلنا لا احتاج ح الى ذكر قيد المنصرف لذكر احكام غير المنصرف بعد **قوله في العمدة**
الالفية وارفع بواو وانصبن بالالف واجرر بيا ما من الاسما اصف صريح في ان
اعراب هذه الاسما بالحروف وهو وان كان التذ او لي على الالسنة الا انه راي الاقلين

والذي

والبحرين والابوين فانه ليس بمثنى اذ لا يصلح لعطف مثله عليه قال ابن هشام واخراج هذا
النوع من باب المثنى لا يعرف لغير الناظم ولا تجد احدا ذكره فيما حمل على المثنى سوده لعلمهم
بشمول اسم المثنى له وذلك انه لما جاز بعد ان قدر تسمية الشمس قمرا ونحوه **ثامنها** ما اريد
به التكثير نحو ارجع البصر كرتين مهمهين قذفين مرتين وحنانيك **تاسعها** ما هو جمع
في المعنى نحو فاصلحوا بين اخويكم السعان بالخيار قال ابن هشام والتحقيق ان هذا النوع
وما قبله من المثنى وان اطلاق الاول على اكثر من اثنين مجاز عارض فلا يخرجه عن تسميته مثنى
واما الثاني فالمراد بالمثنى ما يدل على اثنين سوا كانا من جنس المفرد او الجمع وقد عد ا
في الكافية عن التصريح بكلتا وما معها وقال مثنى او شبيهه ادفع بالالف ونبه في شرحها
على ان قوله او شبيهه شامل لجميع ما اوردناه فكان على رايه اوجز واشمل وكذا قال في
العمدة المثنى وما حمل عليه وقال في شرحها انه شامل لذلك **عاشرها** هذان واللذان
ونحوهما ورده الرضي على ابن الحاجب لانه قد ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة
للمثنى غير منفية عن الواحد بدليل تشديد النون وانهم لم يقولوا ذيان واللذيان **قوله**
في الشذور والحق به اثنان واثنتان وثنتان مطلقا توهم جواز اضافة الثلثة الى كل مضمر وليس
كذلك فانهما لا يضافان الى ضمير مثنى فلا يقال اثناكما ولا اثنتاهما لان اتحاد معنى المتضايفين
باطل ويضافان الى ضمير المفرد والجمع نبه عليه ابن هشام في شرح الالفية وذكر انهما عكس كلا
وكلتا فانهما لا يضافان الا الى مضمر التثنية وفي شرح ابن الصايغ ان الاشهر ان لا
يضاف اثنان واثنتان **قوله الالفية كابنين وابنتين** قال ابن هشام كان عليه ان يتحرز
ان تقول مثل المثنى اي بما ليس منه واقام ذلك مقام قوله كالمثنى قلت كان يمكنه
ان يقول مثل المثنى فيه تجريان وهو ابعد عن الالتباس **قوله وكلا وكلتا ليا في جميعها**
الالف جرا ونصبا فيه امران **احدهما** ظاهره ان كلا وكلتا في النصب والجر معربان بالانقلاب
وهو اختيار الناظم والمنقول عن البصريين ان القلب ليس للعامل وانما هو بالحمل على لدى
وعلى لملازمتهما للاضافة فدخل بهما ما فعل بهما من القلب اذا اضيفا الى مضمر والابقا
اذا اضيفا الى الظاهر واما في الرفع فبقيت الالف مع الظاهر والمضمر لانهما لم يشبهها
في الرفع ما بعد الالف قال الخليل ومن لا يقلب الف لدى وعلى اذا اضيفا الى المضمر
لا يقلب الف كلا وكلتا **الثاني** قال ابن هشام زعم بعض الشارحين انه اشار بهذا البيت

الى ان من العرب من يستعمل المثنى بالف في كل حال وهو وهم قلت وذلك لانه يصير التنبيه
على اللغة المشهورة ضمنا لا قصدا **قوله لعدم قد الف** قيل انه حشو لا فائدة فيه قال ابن هشام
وليس كذلك بل فيه فائدتان احدهما التنبيه على ما قبل ياء المثنى والملحق به مفتوح بخلاف الجمع
والملحق به فانه مكسور والثانية تعليل الفتح وهو انه لما كان ما قبل مفتوحا مع الالف
لمناسبتها ابقوه مع الياء على ما كان مالوفا فيه قبل مجيئها لعدم ما يقتضي زواله **قوله**
الكافية المجموع ما دل على احاد مقصودة بحروف مفرده قال في المتوسط قوله مقصودة زايد لا يحتاج اليه
لانه وان قيل انه يخرج اسم الجمع كابل وغنم اذ لم يقصد الى احاده فذلك خارج بقوله بحروف
مفرده لعدم حروف مفردها في لفظ واورد على قوله بحروف مفردة الجمع المقدر واحده كعنادل
وابابيل ونسوة فانها جموع ولا مفرد لها فيها حروفه واجيب بان المفرد مقدر من لفظها
وان لم يستعمل فيقدر صندود وابال ونسا **قوله المذكر ما لحق اخره واو مضموم ما قبلها**
او يا مكسور ما قبلها ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه فيه امور **الاول**
قال النيلي كان ينبغي ان يقول مضموم ما قبلها ما لم يمنع منه اعلال بالالف فان الجمع
المقصور ليس ما قبل واوه مضموما ولا ما قبل يائه مكسورا والجواب بفتح النون يرد عليه
ما تقدم من انها تحذف في الاضافة وتسكن في الوقف وهذا ايضا وارد على قول الشذور
بالياء المكسور ما قبلها **الثاني** قال النيلي ليس المراد ما لحقه واو او يا كيف اتفق بل المراد
ما لحقه واو رفعا او يا نصبا وجرا الا ان الشاك ايضا كان عليه ان يقول من جنسه كما قال
في المثنى واجاب في المتوسط بانه تركه استغناء عنه بذكره هناك وعلى تقدير اعتباره
يرد عليه الامران السابقان من ان نحو الزيدون لا جنسية فيه على المشهور من اصطلاحهم
ومثله جمع الاسم المشترك باعتبار معانيه وقال الرضي كان مستغنيا ايضا عن ان يقول
ليدل على ان معه اكثر منه لانه قد مر في صدر الجمع انه ما دل على احاد مقصودة بحروف
مفرده **قوله والعبارة للالفية وارفع بواو وبيا اجرر وانصب** هو ايضا راي من يرى
اعراب الاسماء الستة بالحروف ومذهب سيبويه واتباعه ان اعراب الجمع بالحركات
المقدرة على الواو والياء ولم يختر ابن مالك كصنعه في المثنى **قوله الالفية سالم جمع عامر**
ومذنب فيه امور **الاول** قيل كان حقه ان يقول سالم جمعي واجاب ابن هشام فان الجمع
واحد والمقصود سالم جمع هذا المجموع او هذا النوع من الاسماء والصفات او هذين

ايهما الا وهي بالمتكلم **قوله وحموك** يرد عليه ما قال ابن مالك في شرح العمدة ان الحم لا يضاف
الا الى امراة على المشهور لانه قريب الزوج يقال حمو هند افضل من حمي دعد واجاز صاحب
المجمل اطلاقه على اقارب الزوجين **قوله في الفم وفتح الفا افصح منهما** فيه امور
الاول انه اعاد الضمير الى غير مذكور والمراد اوضح من الضم والكسر **الثاني** قد توهم عبارته
استوا الضم والكسر وليس كذلك بل الكسر دون الضم قوله وحام مثل يد وخب ودلو وعصا
فيه امور **الاول** لم يبين مراتبها في الفصاحة والافصح ما تقدم من كونها بالحروف ويليه
كونه بواو بعد سكون كدلو ثم كونه بالالف كعصا ثم النقص كيد ثم الهمز بعد سكون كخب
الثاني بقي فيه لغة سادسة وهو حماء بهمزة بعد فتح كخطا حكاها في التسهيل ومرتبتها
بعد خب **الثالث** لغة النقص فيه انكرها سيبويه والبصريون وانما حكاها الفرا
قوله وحاهن مثل يد بقي فيه لغتان اخريان تشديد نونه حكاه في التسهيل وقصره
حكاه الاندلسي في شرح المفصل قال ابن هشام ولم اقف على ذلك لغيره **قوله الكافية**
المثنى ما لحق اخره الف او يا مفتوح ما قبلها ونون مكسورة لتدل على ان معه مثله من جنسه
فيه امور **الاول** قال النيلي ينبغي ان يقول يا مفتوح ما قبلها لغير اعلال ليخرج منه
مثل مصطفيك فانه قد لحق اخره يا مفتوح ما قبلها وليس مثنى لان الفتح فيما قبل اليا
للاعتلال بحذف الالف من مصطفى قال فان قيل يخرج هذا بقوله ونون مكسورة قلنا
النون تحذف للاضافة فلم يبق الفرق الا بما قبل اليا **الثاني** قال في المتوسط الحد يشكل بمثل
العمرين والعمرين فانه مثنى وليس معه مثله في اللفظ والمعنى قال والجواب المنع لانه لولا
اطلاق عمر على ابي بكر والقمر على الشمس لمماثلة بينهما لم يقل العمران والقمران الا ان كون
الشيء مثل غيره في اللفظ قد يكون لاستعارة ذلك اللفظ له عند التسمية وقد يكون لا
لذلك انتهى وهذا التقدير منه لان نحو العمرين مثنى وهو الذي حققه ابن هشام كما سياتي وجماعة
يمنعون كونه مثنى ويجعلونه من الملحقات به **الثالث** قال الرضي مراده بالجنس على ما يظهر
من كلامه في الشرح ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سوا كانت
ماهيتهما مختلفة كالابيضين لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظره البياض وليس نظره الى
الماهيتين بل الى صفتهما التي اشتركا فيها او متفقة كالابيضين لانسانين وسوا كان
الواضع واحدا كالرجلين ام اكثر كالزيدين فان نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظ زيد ليس

الى ماهية ذلك المسمى بل الى كون ذلك المسمى اى ماهيته كان متميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمى بزيد
انسان وسمى به فرس والنظر بالوضعين الى شى واحد كما فى الابيضين وهو كون تلك الذات متميزه
عن غيرها بهذا الاسم قال وهو الذى ذهب اليه المص خلاف المشهور من اصطلاح النحاة فانهم
يشترطون فى الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا وان اشترك فيه كثيرون جنسا
الرابع ظاهر كلامه منع تثنية الاسم المشترك باعتبار معنييه كالقرئين للحيض والطهر والعينين
للذهب والباصرة وقد تردد فيه كلامه فمنعه فى شرح الكافيه وجوزه فى شرح المفصل وقد
جزم بجوازه ابن مالك والاندلسى والجزولى وفيه قول ثالث وهو الجواز ان اتفقا فى المعنى
الموجب للتسمية كالاحمرين للذهب والزعفران والمنع ان لم يتفقا وعليه ابن عصفور قولهم و
العباد بلا الفية بالالف ادع المثنى قال ابن قاسم وهذا مذهب من قال ان الاسما الستة معربه
بالحروف وذهب سيبويه ومن وافقه الى ان الاعراب فى المثنى ايضا بحركات مقدرة
فى الالف واليا وعجب لابن مالك كيف اختار مذهب سيبويه فى الاسما الستة ولم يجنح فى
المثنى فى شى من كتبه وهو وان كان ضعف قول سيبويه فى المثنى بانه يلزم منه ظهور النصب
فى اليا لخفته عليها وقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فقد اجاب ابو حيان عن الاول
بانهم لما حملوا حالة النصب على حالة الجر اجروا الحكم على اليا حكما واحدا فكما قدروا الكسرة
قدروا الفتحة تحقيقا للحمل وبان المنع من قلبها الفا قصد للفرق بين المثنى وغيره وان
كان القياس القلب ولذلك لاحظها من العرب من يجرى المثنى بالالف مطلقا قول الكافيه
وكلا واثنان مثلهما كلتا واثنتان وترك ذكرهما اكتفا بذكر مذكرهما وذلك لا يحسن فى مقام التعريف
وقد صرح بهما فى الالفيه والشذور وزاد فى الشذور والتصريح ثنتان وهو فى لغة تميم
ويرد عليهم جميعا الفاظ اوردها فى التسهيل منها احدها مذروان لطرفى الاليه فانه
لم يستعمل مفرده ثانيها ثنايان لطرفى العقال لم يستعمل مفرده ايضا وهذان اوردهما الرضى
على الكافيه ثالثها نحو الكلبتين لآلتى الحداد ومقصين فانه لا يصلح للتجريد رابعها ما دل على
مفرد نحو الابهرين و دامعين قال ابن هشام والذى يظهر لى ان النحاة اذا اطلقوا المثنى
فى باب الاعراب ارادوا دخول مثل ذلك لان وضعه ليدل على اثنين واستعماله لغيره مجاز
خامسها نحو حوالينا فانه وان صلح للتجريد الا انه لا يختلف معناه فى الحالين سادسها
الاعلام كالبحرين والدونكين والحصنين وكنا تين سابعها باب التغليب كالقرين

النوع عن الثاني قال ابن هشام ظاهر قوله سالم جمع انه من باب اضافة الصفة الى الموصوف
وان اصله الجمع السالم فيجب تاويله كالاول قولهم اخلاق ثياب ونحوه الثالث لم يتعرض
هو ولا الشذوذ لشروط هذا الجمع بل اكتفيا بالمثالين وقد تعرض لها في الكافية قوله
الكافية وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل فيه امور الاول قيل كان مستغنى عن قوله فمذكر لان الكلام في
جمع المذكر واجاب المص بانه ذكر لرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب
الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر لغير
جمع المذكر الثاني قال الرضي هذه عبارة ركيكة لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان الى اخره
شرطا وجزاء خبر القول شرط لان المبتدا المقدر بعد الفاء ضمير راجع الى اسما اي فهو مذكر
علم فيخلو الجملة من ضمير راجع الى المبتدا الذي هو شرط مع انه لا معنى اذن لهذا
ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة
التي هي قوله شرطه فمذكر وفيه محذورات دخول الفاء في خبر المبتدا مع خلوه من معنى الشرط
وان الشرط كونه مذكرا وليس في الجزاء يجعله بمعنى المصدر وان الغاء الشرط المتوسط
بين المبتدا والخبر ضرورة قال ويمكن ان يعتذر بكون الشرط والجزاء خبر المبتدا والتقدير
فهو حصول مذكر على ان الضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر
محذوف مع تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فمذكر الثالث
بقي عليه من الشروط ان يجرد من التاء ليخرج نحو طلحة اورده الرضي والمص اشار الى
انه ماخوذ من قوله مذكر مرادا تذكير اللفظ والمعنى معا الرابع زاد في التسهيل اشتراط
ان لا يركب تركيب اسناد ولا مزج وان لا يكون معربا بحرفين والمحققون انه لا حاجة
اليهما لانهما شرطان لصحة مطلق الجمع بل والتثنية ولا خصوصية لهما هذا الجمع
قوله وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر ولا فعلان فعلى مثل سكران
ولا مستويا فيه مع المونث نحو جريح وصبور ولا بتاء تانيث مثل علامة فيه امور الاول
يلحق بالعاقل ما شبه به نحو رايتهم لي ساجدين قالتا اتينا طائعين وقد صرح به ابن مالك
في كافيته فقال ، وارفع بواو والنصبن واجرر بيا ، سالم جمع خص باسم عريا
من تا انثى صفة او علما ، لعاقل او شبهه ان افهما ، مذكر الا مثل سكران ولات
احوى صبور وفعيل فعلا الثاني قال الرضي والنيلي او قال يعلم لكان اشمل ليدخل صفات

الباري تعالى فيه نحو فنعم القادرون و انا لموسعون قلت فيه نظر لان الكلام في الجمع المقيس وقد
نص ابن مالك على انه لا ينقاس الجمع في صفات الله تعالى لان اسماءه توقيفية و ان ما ورد من
ذلك يلحق بالجمع سماعا **الثالث** قال الرضي قوله ولا مستويا فيه مع المونث كلام لا معنى له وكيف يستوى
الشي في نفسه مع غيره ولو قال و لا مستويا فيه المذكر مع المونث لاصاب **الرابع** بقي من اقسام
هذا الجمع المصغر نحو رجيل و رجيلون وليس بعلم ولا بصفة الا انه في معنى الوصف وكذا المنسوب
نحو كوفي وبصري و هذا وارد على الالفية والشذور ايضا وقد ذكر المصغر في الجامع **قوله**
عشرون واخواتها احسن من قولها وبابه لانه صريح في ارادة العقود الى تسعين و بابه
قد يشمل مئون وليس مرادا فهو من باب سنين **قول الالفيه والشذور وارد لو ما**
ناز فيه بعضهم وقال انه قياس لانه جمع اهل واهل صفة لقولهم الحمد لله اهل الحمد
ورد بان اهلا الذي يوصف به بمعنى مستحق وهو خلاف المجموع بالواو والنون فانه الذي
بمعنى القرابة **قولهم اولو** قال الرضي وغيره لم يذكروا في الملحقات ذوو لانه جمع على
اصله اد واحده ذو قلت بل عدوه في الملحقات لمعنى اخر كما سياتي بيانه **قول الالفيه**
والشذور وعالمون الصواب انه على القياس وانه جمع الاسم جمع وانه جمع مراد به العموم
للعقلاء وغيرهم فقد اختاره من المتاخرين ابن الصائغ ومعزده وان كان اسم جنس
نفيه معنى الوصف لانه علامة على وجود صانعه اشار الى ذلك صاحب الكشاف وغيره
قول الالفيه عليون ليس المراد هذا اللفظ بخصوصه بل كل ما كان علما وهو
بصيغة الجمع كما تقدم في المثنى نظيره ولهذا زاد في الشذور ونحوه كنصيبين ودنسرين
قول الكافيه وقد شذ نحو ارضين وسنين التعبير بنحو صحيح بالنسبة الى سنين
فان له بابا قياسيا واما بالنسبة الى ارضين فلا لانه سماعي مقصور على هذه اللفظة
كما صرح به ابن هشام في شرح الالفيه **قول الشذور وسنون وعشرون وبابهما**
قد يوهم استواء البابين وليس كذلك كما نبه هو عليه في شرح الالفيه فان باب عشرون
سماعي وهو العقود الى تسعين وباب سنون قياسي وهو كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها
هاء التانيث ولم يرد اليه في تكسير زاد ابن هشام تبعا لابن عصفور ولا مذكر له
يجمع بالواو والنون فخرج بالحذف نحو تمرة وبحذف اللام ما حذف فاؤه كعدة وزنة
او عينه كسه وبالتعويض ما لم يعوض كيد ودم وبالهاء ما عوض التاء كبنت واخت

او

او همز الوصل كاسم واست وبعدم الرد نحو شفة وشفاه وبالاخير هنة يقال
هن وهنون فلو قيل في هنة هنون لالتبس جمع المذكر بجمع المونث قال ابن هشام وهذا
الشرط فات الناظم وذكره ابن عصفور في شرح الابيات **تنبيه** اقتصر ابن الحاجب
من الملحقات على اولو وعشرون واخواتها وارضون وسنون ونحوه زاد في الالفية
والشذور اهلون وعليون زاد في الشذور ونحوه وبقي اشيا منها بنون وابون
واخون وهنون وذوو ذكرها ابن مالك في التسهيل وزاد انه لو قيل في حم حمون
لم تمتنع الا انه لم يسمع وقال ابو حيان ينبغي ان يمنع لان القياس باما وجمع بواب واخوه
كذلك شاذ فلا يقاس عليه وعن ثعلب انه يقال في فو فون قال ابو حيان وهو في غاية الغرابة
ووجه شذوذ هذه الالفاظ انها غير اعلام ولا مشتقات وقد ذكر ابن هشام منها في الجامع
بنون وذكر ايضا وابلون لكن ابن مالك جعله في شرح الكافيه من المشبه بالعاقل وانه شبه المطر
الغزير بالرجل الكثير الاحسان وذكر الرضي ان ذوو على القياس انه قال ان ذوو وصف
لكن ابن مالك صرح بخلافه وكذا ابن فلاح في المغني قال ابن مالك في شرح العمدة ومن المحمول
على الجمع المذكر وليس جمعا ما اخبر به عن نفسه تعظيما نحو فنعم الماهدون ونحن الوارثون
وكابه عالمين وقال الرضي الشاذ من الجمع بالواو والنون كثير منه ابينون جمع ابين تصغير ابنى
مقدرا على وزن افعل كاضحى ووجه شذوذه انه جمع لمصغر لم تثبت مكبره وقيل جمع ابين تصغير
ابن بحذف همزة الوصل قطعا وقيل تصغير بنين على غير قياس ومنه دهيدهون وابيكرون
جمع دهيدة تصغير دهداه وهو صغار الابل وجمع ابيكر تصغير ابكر مقدرا كاضحى
ومنه قولهم بلغت منه البلغين والدرحين ولقيت منه البرحين والفتكرين كلها بمعنى
الدواهي والشدائد **قول الالفيه ومثل حين قد يرد ذا الباب** يعني باب سنين
قال بعضهم ويحتمل الاشارة الى ما جمع بالحمل على خلاف القياس وقد يرده ان المصنف قال في
الكافيه وربما استعمل مثل حين باب سنين نحو مذ سنين **قولها وهو عند قوم يطرد**
قال ابن هشام هذا الكلام ملبس لانه يحتمل ان يريد ان قوما من النحاة يريدون اجراء السنين مجرى
الحين مطردا لا شاذا او ان قوما من العرب يستعملون ذلك على وجه الاطراد لا على وجه
الشذوذ وعليه عول ابن الناظم قال في المغني ان لا طائل تحتهما ولا جرت العادة بالتنبيه على
مثلهما في المختصرات وبعد تقرير ابنه ان بعض نسخ الالفيه والقرآن رواه مطردا فالخلاف

نحوي لا عربي ويحتمل معنى ثالثا وهو ان من النحاة من يطرد الاجرا مجرى حين في باب
جمع المذكر السالم وما حمل عليه ولا يخص ذلك بباب سنين وبهذا قال جماعة منهم المبرد انتهى
قوله الالفيه ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق ونون ما ثني والملحق به
بعكس ذاك استعملوه فانتبه فيه امور الاول قال ابن هشام ظاهر كلامه
تساوي القليلين وليس كذلك بل الفتح في التثنيه لغه ولهذا وقع في الحشو والكسر
في الجمع ضرورة وليس الا في القوافي قال وقد صرح الناظم في تسهيله بهذا التفصيل وكذا قال
ابن قاسم وزاد ابن الناظم ذكر في شرح التسهيل جواز ان يكون كسر نون الجمع والملحق به لغه قلت
قد جرى به لغه في شرح الكافيه الثاني قال ابن هشام اطلق بكسر نون الجمع وحقه ان تقيد ذلك بالياء
فانه لم يحفظ الا بعدها ولم يحفظ بعد الواو ولعدان نحو لا فراطه في الثقل الثالث قال
الرضي اطلق افتح نون المثنى وذلك خاص بالياء ايضا لانه لم يسمع الا معها والقياس يقتضيه
لان موجب الفتح التخفيف وانما يحتاج اليه بعد حرف ثقيل والالف اخف الحروف بخلاف
الياء ولهذا فتحوا في اين وكيف قال وعن ابي الحسن انه اجاز الفتح مع الالف وكان الناظم
اتبعه ولا حجة لهما في قوله اعرف منها الانف والعينانا لانه مجهول القايل مع التنظير له بل قيل
انه مصنوع وقيل انما يجوز الفتح مع الالف على لغه بالحارث فان البيت على لغتهم قلت
قد صرح بالفتح مع الالف السيوطي ايضا الرابع قال ابن هشام ايضا لو جمع البيتين اصحاب فانه
جمع معناهما في بيت الكافية والنون في جمع له فتح وفي تثنيه كسر وعكس قد يفي وكانت الالفيه
اولى بهذا البيت لانها مبنية على الاختصار الخامس بقي في المثنى لغه ثالثة وهي ضم النون
مع الالف حكاها الشيباني وغيره قول الكافيه والمونث ما لحق اخره الف وتا اورد عليه سلعات
واجاب الرضي بانه قد قدم صدر الجمع انه ما دل على احاد وفي المتوسط لا يتوجه الاشكال
لحذف التا لان تا التانيث زايده ليست من نفس الكلمه قوله وشرطه ان كان صفه
ولم يذكر ان يكون مذكره جمع بالواو والنون فان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا كحايض والا جمع مطلقا
اعلم ان الذي يجمع بالالف والتا خمسة انواع احدها ما فيه تا التانيث مطلقا سوا كان علما لمونث
كفاطمه ام مذكر كطلحه ام اسم جنس كتمره ام صفه كنسابه وضخمه ابدلت تاوه ها في الوقف ام لا كبنت
واخت الثاني علم لمونث مطلقا سوا كان فيه التا ام لا كزينب وسعدى وعفرا العاقل ام غيره
الثالث صفة المذكر الذي لا يعقل كجبال راسيات وايام معدودات الرابع مصغر المذكر غير العاقل

كدرهمات

كدرهمات الخامس اسم الجنس المونث بالالف اسما كان كيمنى وصحرا او صفه كحبلى وحلة سيرا بخلاف
المونث بلا علامه كقدر وشمس وعنز وعناق ويستثنى من النوع الاول شاة وشفه وامه
ثم يجمع بالف وتا وسنه بجمعهما استغنا بتكسيرها ومن الثاني باب قطام في لغة من بناه
ومن الخامس باب سكرى وحمرا اذا علمت فالجمع داخل في كلام المص الا النوع الثالث ولا يتخيل
خروج نحو نسابه من قوله ان يكون مذكره جمع بالواو والنون فانه لا مذكر له اي بصيغة لفظه بغير تا
ولا خروج الصغر وان كان في معنى الوصف لانه اسم فيدخل في قوله والا فجمع يرد عليه مورد المستثنى
من النوع الاول والثاني وباب قدر ونحوه فانه داخل في قوله والا جمع مطلقا ومع ذلك
لا جمع قياسا وقد اورده الرضي قال وجمع هذا الجمع ايضا مطرد او ان لم يكن مونثا علم غير العاقل
المصدر باضافه ابن وذو كابن عرس وذو القعده وذو الحجه ومحل المنع في باب سكرى
وحمرا ما داما باقيين على الوصفية فان سمي بهما جمعا بالالف والتا بلا خلاف واما فعلا
التي لا افعل لها من حيث الوضع او الخلقه كامراه عجزا وعذرا ففيها قولان احدهما جواز
جمعها بالالف والتا وعليه ابن مالك لان المنع في حمرا ونحوه تابع لمنع الواو والنون وذلك مفقود
فيما ذكر والثاني المنع طردا للباب وهو ايضا واردة على المص قوله جمع المونث السالم
بالكسره والضمه قال ابن هشام وابن الصايغ التعبير بما جمع بالف وتا اولى لانه لا فرق في
الجمع المنصوب بالكسره بين كونه جمع مونث سالما او غير سالم كسجدات وركعات لتحريك الوسط
بعد سكونه في المفرد او جمع مذكر كجبال راسيات وايام معدودات واشهر معلومات ونحو حمامات
وسرادقات واصطبلات ويجاب بان جمع المونث السالم كاللقب لما جمع بالف وتا فيدخل
تحته ما كان مذكرا قول الالفيه وما بتا والف قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا فيه امور
الاول اورد عليه انه لا بد ان يقول مزيدتين كما في التسهيل والعمده والكافيه الكبرى
ليخرج نحو ابيات وقضاة واجاب ابن هشام وغيره بان ذلك مستفاد من قوله بتا اذا قدرت
الباء للاستعانه اي وما استعين على جمعه بالف وتا وانما يتجه الاعتراض اذا قدرت
للحال اي وما جمع مصاحبا للالف والتا قال ابن الصايغ وانما قيدهما بالزيادة في ساير
كتبه دفعا لتوهم ان الباء للمصاحبة الثاني قيل الذي جمع بالف وتا هو المفرد
وهو لا يعرب هذا الاعراب واجاب ابن الصايغ بان الذي جمع بهما معناه بالذي وقع
عليه ما يجمع بهما وهو الجموع بهما فهو المفرد بوصف ضم غيره لا المفرد قبل ضم غيره وهذا

وارد على عبارة الشذوذ **الثالث** قال ابن الصايغ كان ينبغي ان لا يذكر جره بالكسره لانه على الاصل وهو في بيان النايب قال لكنه اراد التنبيه على استواء جره ونصبه كما في مقابله من جمع المذكر السالم ولنفي توهم بنايه حال النصب لو قال بكسر في النصب كما قيل به زاد ابن هشام وليعنبه على انهم حملوا النصب على جره **الرابع** قال ابن هشام استعمال معنا بهما فاسد وانما هذا موضعه جميعا قال ثعلب في المفرد نحو قاما معا وقاما جميعا جمع للقيام وتميزا ووقت ومعا لمعا في وقت واحد فقط **الخامس** هل قدم التا وهي موخره على الالف في الجمع واجيب بانه للضرورة مع عدم الالباس **السادس** لم يبين شروط هذا الجمع وقد بينه في الكافيه كما تقدم وقول الكافيه الكبرى اولات مع جمع بتا والف زند الكسرت نصبا كايات اصف احسن واوجز واسلم من الاعتراضات الاربعة الاول وفيه زيادة المثال وضم اولات **قول الالفيه كذا اولات** قال ابن هشام في حواشي التسهيل والالات في لغة ذكرت من باب الموصول من التسهيل قال لا يدخل تحت الجمع بالف وتا لان الحق في اللذين واللاتي ونحوهما انها اسماء جموع لا جموع وهذه ايضا وارده على الشذوذ وهي واولات وارده على الكافيه **قولها والذي اسما قد جعل كاذرعات فيه ذا ايضا قبل** فانه ان يسول مثل ذلك في المثنى والجمع وقد ذكره في التسهيل وابن هشام في الجامع وهذه المسالة مغفله من الكافيه والشذور **قولهم والعباره للشذور الا ان اضيف او ردا له الفيه امور الاول** كذا اذا دخلته ام المعرفه في لغة طي ذكره في التسهيل **الثاني** ظاهر كلامهم انه باق على منع صرفه وانما جر بالكسره فقط وبه صرح ابن ذلك في شرح الكافيه ونقله ابن هشام في شرح التسهيل عن الاكثرين وفي شرح الالفيه عن الجمهور وقال اخرون منهم المبرد والسيرافي وابن السراج والزجاج والزجاجي بصرفه لانه دخله ما هو من خصايص الاسما فرجع الى اصله وهو الصرف وهذا القول هو المختار عندي وفي قول ثالث التفصيل فان زالت احدى علتيه بالاضافه او ال كما في العلم فمنصرف وان بقيت العلتان كما في احمر فلا وهذا القول اختاره ابن مالك في التحفه وابن قاسم وصاحب المتوسط وابن الخباز في شرح الفيه ابن معط **الثالث** قيل يحتاج الى بينه قايمة حالة مع الصرف والتناسب واجيب بان محل ذلك بابه ما لا ينصرف وقد ذكر فيه قول الكافيه باللام قال ابن هشام التعبير بال احسن واخصر واشمل للمعرفه والزايدة **قول الالفيه واجعل لنحو يفعلان النون رفعا وتدعين وتسالونا** غير ظاهر في المقصود لانه اكثر ما يعطى بظاهره ثلاثة امثله وبقي مثالان تفعلان وتفعلون فاحسن منه قول الكافيه

ولا الشذوذ

والمتصل

والمتصل به ذلك اي ضمير مرفوع بان للتثنية والجمع والمخاطبة بالمونث الا انه يرد عليه ما كانت فيه الالف او الواو حرفا علامه لا ضميرا نحو يقومان الزيدان ويقومون الزيدون على لغة اكلوني البراغيث فانه ايضا يعرب بهذا الاعراب وكذا قال في العمده والنون في فعل اتصل به الف اثنين او واو جمع او يا مخاطبة وقال في شرحها ان التعبير بذلك احسن من الف الضمير او واوه ليشمل ما ذكر وعبارة الشذور شاملة لذلك حيث قال يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين وتميز هي وعبارة الالفيه على الكافيه بالاشارة الى جر النون وانها مكسوره مع الالف مفتوحه مع الواو واليا ولم يصرح ابن مالك بحركتها في شي من مختصراته الا في سبك المنظوم والتسهيل فقال مكسوره بعد الالف غالبا مفتوحه بعد اختيها **قول الشذور واما نحو تحاجوني فالمحذوف نون الوقايه** هو احد القولين والثاني ان المحذوف نون الرفع وهو مذهب سيبويه ورجحه ابن مالك **فتعمل في الاعراب المقدر قول الالفيه فالاول الاعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد قصرا** فيه امران **الاول** لم يذكر ما تقدر فيه الحركات كلها غير المقصور وبقي عليه اشيا احدها المضاف للياء وقد ذكر في الكافيه والشذور وهو بنا على داب انهما ان الكسره ايضا مقدره فيه وابن مالك يرى خلافه وانه لا يقدر فيه سوى الضم والفتح ومع ذلك فكان ينبغي ان ينبه عليه لتقديرهما ثانيها الحرف المسكن للادغام نحو وقتل داود جالوت وترى الناس سكارى والعاديات ضبحا ذكره ابو حيان في شرح التسهيل ثالثها المحكي كمن في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد على راي بصريين وعلى الاصح عندهم في حالة الرفع انها حركة حكاية لا اعراب ووجه تقدير اعرابه اشتغال محله بحركة الحكاية وهذان واردان على الكافيه والشذور وقد اورد الرضي الاخير وصرح ابن هشام بهما في الجامع وضم اليهما نوعا اخر فقال وكالمقصور نحو غلامي والمدغم والمحكي والموقوف غير المنصوب المنون **الثاني** اذا كان المقصور غير منصرف فظاهر كلامه ان الكسره تقدر فيه ايضا وهو الذي قاله ابن فلاح اذ لا ثقل مع التقدير والذي ذكره غيره انه لا يقدر في حالة الجر الا الفتحه على بابه **قول الالفيه ونصبه ظهر** قال ابن هشام الا في المنقوص هو اول جزئي مجموعهما جعل اسما اي احدا على لغة من جعلهما اسمين متضايفين او اسما واحدا نص عليه النحاة ابو علي وعبد القاهر وغيرهم الثقل التركيب وفي الروض الانف تقول تفرقوا ايادي سبا وهو حال والياء فيه ساكنه في موضع نصب لانه صار بمنزلة اسمين

جعلا اسما واحدا وقال ابو حيان ما اعرب من مركب اعراب متضايفين واخرا ولهما يا نحو
رايت سعدى كرب ونزلت قالى قلا فانه يقدر فى اخر الاول الفتحة حالة النصب بلا خلاف
استصحابا لحكمها حالة البنا وحالة منع الصرف وهذه الصورة واردة لعينها على مفهوم
كلام الكافيه والشذور وقد صرحت باستثنايها فى كتابى جمع الجوامع وهى مذكورة فى التسهيل
فى باب ما لا ينصرف عايد من المقصود والمنقوص فقال فى الاول قدر وفى الثانى
ينوى وهى طريقة غريبة حعلوا الاعراب ثلثة انواع لفظى ومقدر ومنوى وخصوا المقدر
بما الفه منقلبة والمنوى بالبا وما الفه غير منقلبة والمشهور انقسامه الى الاولين فقط قول
الكافيه التقدير فيما تعذر كعصا وغلامى مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا قال الرضى كان عليه ان يعد
فى المستثقل اعرابه الموقوف عليه رفعا وجرا بالسكون وهذا ايضا يرد على الالفيه والشذور
وهو داخل فى عبارة الجامع السابقة قول الشذور تقدير الحركات ظاهره اختصاص التقدير بها
وليس كذلك بل الحروف ايضا قد تقدر وذلك شيان احدهما الواو فى جمع المذكر السالم
المضاف لليا نحو مسلمى كما ذكره ابن مالك فى باب الاضافة من التسهيل وابن هشام فى
الجامع هنا وقد ذكر فى الكافيه فى قسم المستثقل وقال النيلى ليت شعرى كيف تقدر الحرف
وكيف خص هذا الجمع دون غيره بهذا التقدير فان ابوك اذا اضيف الى اليا كذلك
نحو هذا ابى والاصل ابوى ولم يقل احد انه معرب بتقدير الحرف واجاب الرضى بان فى
داخل فى باب غلامى يعنى انه معرب بتقدير الحركات وقال السيد يحتمل ان يقال اعرابه
ايضا بالواو وتقديرا فى حالة الرفع وباليا لفظا فى حالة النصب والجر على قياس مسلمى قال وكانه
انما ادرجه فى باب غلامى نظرا الى اخواته وقال الشيخ سعيد فان قيل هلا كانت اليا المنقلبة
عن الواو علامة للرفع كما كانت علامة الجمع من حيث اجيب بان الواو علامة للجمع من
حيث انها حرف علة وهو باق وعلامة للرفع من حيث خصوصيتها وهى لم تبق الثانى
النون فانها تقدر فى مواضع قاله ابن هشام فى الجامع والنون فى نحو لتضربانّ ولتضربُنّ
ولتضربِنّ مطلقا ولتضربُنْ ولتضربِنْ وصلا تنبيه من قال ان الاعراب فى الاسما
الستة والمثنى والجمع بحركات مقدرة فانه يحتاج الى عدها فى قسم التقدير قول الالفيه واى
فعل اخر منه الف او واو او يا فمعتلا عرف فيه امران الاول قيل كان عليه ان يقيد الفعل بالمضارع
واجيب بالعلم به لانه فى سياق المعرب الثانى قيل اى ان كانت موصولة فهى لا تصاف

الى اخره

وعبد بطنه فاكثر العرب بجاعنده معرفه بالاضافه وبعضهم يجعلها نكرة وينصبها على الحال
ومثلها ذو اللام الجنسيه فمن قبل اللفظ معرفه ومن قبل المعنى لشياعه نكرة ولذلك يوصف بالمعرفه
اعتبارا بلفظه وبالنكره اعتبارا بمعناه واذا كان الامر كذلك فاحسن ما تتبين به المعرفه
ذكر اقسامها مستقصاة ثم يقال وما سوى ذلك نكرة قال وذلك اجود من تمييزها
بدخول الالف واللام ورب لان من المعارف ما يدخل عليه ال كالفضل والعباس ومن النكرات
ما لا يدخل عليه ال ولا رب كاين ومتى وكيف وعريب وديار انتهى وعلى هذا الطريقة
مشى ايضا في العمدة وسبك المنظوم قوله الالغيه نكرة قابل ال موثرا او واقع موقع ما قد
ذكرا وغيره معرفه قال ابن هشام اورد عليه باعتبار لفظه انه ابتدا بالنكره بلا مسوغ و
قابلا مع انه خبر عن مونث واتى بالحال من المضاف اليه وافرد الضمير في غيره مع عوده
على شيئين وباعتبار معناه انه لم يقيد القبول بحالة فيلزمه كون الاعلام نكرات
لانها تقبل ال في حالة التثنيه والجمع وانه لم يقيد التاثير بتاثير التعريف فيلزمه
كون حارث وعباس نكرتين لانهما يقبلان ال الداله على لمح معنى الصفه ثم يرد
على طرد تعريف النكره يهود ومجوس فانهما علمان مونثان بدليل منعهما من الصرف
ثم قال اليهود والمجوس وعلى عكسه وطرد تعريف المعرفه الحال والتمييز واسم لا السعوديه
ومجرور رب وافعل من واحد واحواة ومن وما الاستفهاميتان فانها كلها
نكرات مع انها لا يقبل ال الموثرة ولا تقع موقع ما يقبلها قال والجواب ان مسوغ الابتدا
اراده الجنس نحو تمرة خير من جراده وتذكير قابل لانه صفه لاسم محذوف والمعنى
النكرة اسم قابل لال وصحت الحال من المضاف اليه لكون المضاف عاملا وافرد الضمير
على المعنى كما تفرد الاشارة اذا قلت وغير ذلك ومثله قوله تع لو ان لهم ما في الارض
جميعا ومثله معه لافتدوا به اى بذلك قال ولا يصح الجواب بان او يفرد بعدها الضمير لان ذلك
في او التي للشك ونحوها مما يكون الحكم فيه لاحد الامرين لا التي للتنويع لانها بمنزلة
الواو والقابل لال في التثنيه والجمع نكرة لان العلم لا يثنى ولا يجمع حتى ينكر والمراد
تاثير التعريف لا مطلق التاثير ويحتج الى التقييد به لانه المتبادر عند الاطلاق
الى الموثره لكونه الغالب من لها ولقرينه التكلم في باب المعرفه والنكرة ويهود ومجوس
يكونان جمعين ليهودى ومجوسى كروم ورومى ونكرتان علمين على القبيلتين

وامتحان قبول الكلمة لال انما هو في حال افرادها والحال وافعل من وما بينهما قابلة لال
في الافراد وانما تمتنع منه في ذلك التركيب لخاص واما امرء وامراة وان لم يقبلا ال
الـ كما نص عليه ابو علي في التذكره الا انهما في معنى مرء ومراءة وهما يقبلان الـ واما
من وما فان معناهما الاصلي انسان وشي ثم ضمنهما معنى الاستفهام فهما واقعان
موقع قولك اي انسان واي شي وانسان وشي يقبلان الـ قوله الشذور وهو ما يقبل رب
يرد عليه ضمير الغايب فانه يقبل رب نحو ربه رجلا والاصح فيه انه معرفه كما قال الجمهور خلافا
للمصنف في الشرح قوله الالفيه كهم وذي وهند وابني والغلام والذي فيه امور الاول اقتصر على
الامثلة واحسن منه صنع الكافيه والشذور حيث صرحا بالمضمر والعلم والاشاره والموصول
والمعرف باللام وبالاضافه الثاني بقي عليه قسم سابع وهو المنادي المقصود كيا رجل
وقد ذكره في ساير كتبه واهمل الشذور ايضا وذكره ابن الحاجب الثالث لم يبين مرتبتها
التعريف وكذا الشذور وفي الكافيه الكبرى فمضمر اعرفها ثم العلم واسم اشارة وموصول ثم
ذو اداة ومنادى عينا اوذو اضافه بها بيّنا الرابع اورد عليه انه ذكر الموصول
بغير الصلة مع ان تعريفه عنده انما هو بها فهو في ذلك كمن مثل للمعرفه بغلام ونحوه مجردا
عن الـ وقد نص على انه انما قال في الكافيه وموصول متم تنبيها على انه لا يحكم عليه
بالتعريف الا بعد تمامه بصلته وقال ابن هشام الحق انه يجوز تسمية الذي معرفه لما يلزمه
من الصلة ولا يلزم من ذلك صحة التمثيل للمعرفه بغلام لكونه صالحا للاستعمال بدون الـ
قوله الكافيه واعرفها المضمر المتكلم ثم المخاطب فيه امور الاول ان التعبير باعرف وان
وقع في عباراتهم فمتسامح فيه من حيث ان افعل التفضيل لا يبنى من ماده التعريف فلهذا
قلت في كتابي جمع الجوامع فادفعها الثاني قال السيلي هذا الكلام مع قوله في العلم غير متناول
غيره بوضع واحد تناقض لان ما ذكره في حد العلم فصلا يقتضي انه اعرف المعارف
لان النوع اعرف من الجنس قال والحق التفضيل فالعلم اعرف من جهة الوضع والمضمر اعرف
من جهة الاستعمال لا الوضع واختار ابو حيان ان العلم اعرف من المضمر مطلقا الثالث
لم يبين مراتب بقيه المعارف والذي رجحه ابن مالك في التسهيل ان ضمير المخاطب بعده
العلم ثم ضمير الغايب ثم الاشارة والمنادي كلاهما في مرتبة واحدة ثم الموصول
ثم ذو الـ والمضاف الى احدها في رتبته ونازعه ابو حيان فقال لا اعلم احدا ذهب

الى التفضيل

الى التفضيل في المضمر فجعل العلم بعد ضمير المخاطب وقبل الغايب الا ابن مالك والذي ذكروا ان اعرف
المعارف المضمر قالوه على الاطلاق ثم يليه العلم والقول بان المضاف في رتبة المضاف اليه
فيستثنى المضاف اليه فانه في رتبة العلم وهذا ما صححه ابن هشام في شرح الشذور ونسبه في شرح
الالفيه للمحققين وجزم به في الجامع وذكر فيه ان المنادي من ذي الاداة بنا على ان تعريفه
بتقديرها وهو ظاهر صنيع الكافيه الكبرى وفي مراتب المعارف خلاف طويل مبين في جمع الجوامع
وشرحه ويستثنى اسم الله تعالى فانه اعرف المعارف بالاجماع قوله الالفيه فما لذي غيبه
او حضور كانت وهو سم بالضمير فيه امور الاول ان المعروف في حده ما وضع لمتكلم او مخاطب
او غايب كما في الكافيه والشذور والعمدة وسبك المنظوم وعدل المصنف هنا وفي الكافيه
الكبرى الى ما قاله فادرج الاولين في الحضور اختصارا الثاني اورد على هذا الحد اواخر
انت واياك واياه واخواتهن فانها لذي غيبة او حضور مع ان الصحيح انها حروف وما قبلها
هو المضمر واجاب ابن هشام بانها موضوعة لمعنى الغيبة والحضور لا لصاحب الغيبة والحضور
وهو انما علق بذي الغيبة والحضور لا بهما وهذا الابيات اوردها الناظم على عبارة الكافيه ايضا
الثالث اورد عليه اسما الاشارة فانها لذي الحضور فكيف يكون مثلا لها فانها لذي الغيبة
واجيب بان الاشارة لم توضع لحاضر انما وضعت لمشار اليه ولزم من ذلك حضوره
من حيث ان المشار اليه يلزم ان يكون حاضرا فدلالتها على حضور المسمى دلالة التزام واما
الظاهره فوضعت لمسماها المعين مطلقا لا بقيد كونه غايبا قاله ابن هشام وابن الصايغ
الرابع اورد عليه ما فيه الحضور نحو هذا الرجل وخرجت فاذا السبع ويا ايها الرجل
والساعة واجاب ابن الصايغ بان هذا شي عرض لقراين لم توضع الخامس الاولى فيما
حصر بالعدد ان لا يحد والمضمرات كذلك كما سابينه فينبغي ان يقتصر على عدها ولا تشتغل
بحدها السادس بدا ابن مالك بالمضمر قبل العلم هنا وكذا في الكافيه الكبرى والتسهيل وخالف في العمده
وسبك المنظوم فبدا بباب العلم ثم باب المضمر وما هنا مناسب كون المضمر من العلم وما فيهما يناسب
عكسه قوله الكافيه او غايب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اراد بالحكم الصور التي رجع
فيها الضمير الى متاخر لفظا ورتبه وفيه ابهام فاوضحه ما في الشذور قوله الشذور او متاخر
مطلقا في نحو هو الله احد وقالوا ما هي الا حياتنا ونعم رجلا وربه رجلا وقاما وقعدا اخواك
فيه امور الاول اشار بالامثلة الى ضمير الشان والضمير المخبر عنه بمفسره مرفوع رب ونعم والمجرور

برب والمرفوع باول المتنازعين وبقي موضع وهذا المبدل منه المفسر نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم
وهذا الموضع ذكره المصنف في الشرح ولم اقف عليه في نسخ المتن الثاني ماذكره في الضمير المخبر عنه
بمفسره تبع فيه ابن مالك وكلاهما تبع الزمخشري فانه قال هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه
من بيانه واصله الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها
قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ونازع فيه ابو حيان وقال لم يذكر اصحابنا في الضمير الذي
يفسره ما بعده ولا ينوى بالضمير التاخير ان يكون مفسره الخبر وانما هذا مفسره سياق الكلام ثم
اطال في تقرير افساد ذلك وقد بينته في حاشية المغني قوله الكافية فالمنفصل المستقل
بنفسه والمتصل ما لم يستقل قال الشيخ لو قال المنفصل ما لم يتصل بكلمة قبله كجزء منها او المتصل ما اتصل
بعامله والمنفصل ليس كذلك لكان اسد مما ذكره فان اكثر الضماير المنفصلة لا تستقل بنفسها
بل يحتاج الى الفاظ تبين المراد وذلك نحو انت واياك واخواتهما فان الاسم من انت هو الالف
والنون والتا حرف خطاب وكذلك الاسم من اياك هو ايا والكاف حرف خطاب
ولا ينطق بان وايا منفردين عن حرف الخطاب فلم يستقل في التلفظ بنفسه دون حرف
الخطاب المتصل به قوله الالفية وذو اتصال منه ما لا يبتدى ولا يلي الا اختيارا ابدا
فيه امران الاول قال ابن هشام عدل عن تفسير المتصل الذي هو مشهور يعني الذي ذكره ابن الحاجب
الى تعبير فيه خفا الثاني ما ذكره من انه لا يلي الا اختيارا ذكره ايضا في اكثر كتبه وخالفه
في باب الاستثنا من شرح التسهيل فذكر انه يليها في الاختيار والصواب المذكور هنا
وما ذكره هناك في دعوى عدم الافراد من انه كان يمكن الشاعر ان يقول ان لا يجاوره
ناخل ولا حار يرد بانه لو كان امكان التغيير قادحا في دعوى الضرورة لم يوف الدنيا
ضرورة اذ ما من شعر الا ويمكن تغييره قوله كالواو والكاف من ابني اكرمك والياء والها من سليه ما ملكه
قال ابن هشام لم يرتب الامثلة على ما جرى عليه اصطلاحهم من البداة بمثال المرفوع والختم بمثال
المجرور بل عكسها لضرورة الوزن قال نعم فيه حسن من جهة فانه بدا بما للمتكلم ثم ما للمخاطب
ثم ما للغايب وذلك هو ترتيبها في درجات التعريف ثم انه ذكر من الضماير المتصلة يا المتكلم
والمخاطبة والكاف والها والالف والواو والنون وبقي عليه تا المخاطبة فلم يذكرها قوله الكاف
الاول ضربت وضربت الى ضربن وضربن والثاني لنا الى لهن والثالث ضربني الى ضربهن والى
الى الهن والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن

توهم ان الضماير المشار اليها اصول حتى ان بعضهم عدها كذلك ستين ضميرا وليس كذلك
بل الاصل من ذلك باتفاق التا والكاف والها ويا المتكلم وانا ونحن وعلى الاصح النون
والواو والالف ويا المخاطبة ونا وايا وعلى راي البصريين هو وهي وعلى راي قوم ها
وهما وهم وهن وانت فهذه مجموع الضماير باتفاق واختلاف والاصح في انت ان الضمير ان
فقط وهي ان التي للمتكلم زيد عليها التا حرف خطاب متصرفة كالاسمية فتفتح في
المذكر وتكسر في المونث ويوصل بميم والف في المثنى وبميم فقط في جمع المذكر وبنون في جمع المونث
والاصح في انا التي للمتكلم ان الضمير ان فقط والالف مزيدة في الوقف لبيان الحركة كها
السكت هذا مذهب البصريين والاصح في ها وهما وهم وهن ان الضمير الها فقط
والحروف البواقي زوايد هذا مذهب البصريين
والواو واليا زايدان كالبواقي وعليه ابن كيسان والزجاج وهو
المختار والاصح في لولاي واخواته ان الضمير الياء فقط واللواحق له حروف تدل على الى فترجع
الضماير على الراجح الى اثني عشر ضميرا وقال ابن هشام في عدهم الضماير على هذه الكيفية
تكرار وتجوز لانهم عدوا يا المتكلم مرتين وامثال الكاف والها مرتين وعدوا انا ثلاث
مرات ولو صح ذلك لصح ان يعد لكل شخص ثلثة اسما بحسب مواقعها من الاعراب
وعدوا الضمير في ضرب وضربت وهما من باب المستتر وهو قسيم للمتصل والمنفصل
على ما ذكر عبد القاهر وهو الحق لا قسم ان المتصل لان الاتصال والانفصال من عوارض
الالفاظ وغايروا بينهما لاختلاف تقديرهما لان احدهما يقدر بهو والاخر بهي فهلا
عدوا الضمير في اضرب وتضرب واضرب فانها مغايرة لهذين الضميرين في التقدير
فلاهم اقتصروا على عدد الضماير البارزة ولا استوفوا عدد الضماير المستتره
هو خاص بالضماير المتصلة قال ابن هشام واكتفى
بدلالة السياق وانه بعد هذا يتكلم على الضماير المنفصلة وقال ابن الصايغ لم نقل ولفظ
ما نصب كلفظ ما جر لانه قصد من اول وهلة ان ينبه على ان كلامه في المتصل اذ المجرور من
خصايصه فان قلت كلامه انما هو في المتصل ولم يشرع في الكلام على المنفصل قبل قوله وكل مضمر له
البنا يجب نعم النوعين انتهى قال بعضهم لا يختص ذلك لا بالكلم
ما بل اليا وهم كذلك لانك تقول قومي واكرمني غلامي وهم فعلوا وانهم لهم مالك قال ابن هشام

وليس بسديد لان يا المخاطبة غير يا المتكلم والمنفصل غير المتصل قال وعطف النكرة
وهو جرعلى المعرفه وعكس ذلك في قوله بعد والف والواو وكلاهما جائز والاحسن خلافه
ومن ثم قال الفارسي في قوله تع ولكن رسول الله وخاتم النبيين ان الاحسن جعل خاتم اسم
فاعل بمعنى الماضي لان حكم المعطوف ان يشاكل المعطوف عليه
قال ابن هشام كان الاحسن ان يقول للغايب والمخاطب لان قوله وغير يشمله
والمتكلم وهي لا يكون للمتكلم قال المكودي وكان يمكنه ان يقول لما غاب وخوطب
فيه امور مراده ما يجب
استتاره لا ما يستتر جوازا ولم يصرح بذلك اكتفاء بالامثله وعبارة سبك المنظوم فمنه واجب
الخفا وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة والنون وامر المخاطب ومضارعه ومنه جايز
الخفا وهو المرفوع بفعل الغايب والغايبة وبالصفات والظروف في الاغرا
قال وقد يوحذ هذا واسم الفعل بنوعيه من قوله في الالفيه هناك وما لا تنوب عنه
من عمل لها شرط فعل الامر والمضارع المبدو بالتا ان يكونا لمفرد مذكر والا
فيبرز الضمير نحو قوما وقوموا وقومي ويقومان ويقومون وتقومين ولتقمن وتقوم هند
ذكره ابن هشام في تعليقه ومشى عليه في الجامع قال ابن هشام نحو ذان يوتي في مسايل
وجوب الاستتار بضماير ملفوظ بها مطابقه في المعنى للضماير المستترة قصدا للتاكيد نحو
اسكن انت وزوجك لا نخلفه نحن ولا انت وقد نبه عليه ابن مالك ايضا في العمده
قال في التوضيح تقسيم المستتر الى واجب الاستتار وجايزه ذكره ابن مالك وابن يعيش وغيرهما
وفيه نظر اذ الاستتار في نحو زيد قام واجب فانه لا يقال قام هو على الفاعليه واما زيد
ابوه او ما قام الا هو فتركيب اخر والتحقيق ان يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع
الا الضمير المستتر كاقوم والى ما يرفعه وغيره كقام وقال ابن الصايغ تفسيرهم الواجب
الاستتار بما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير بارز الا وهو لمؤكد يدفع النظر قال ابن الصايغ
هل المستتر قسم من المتصل فينقسم لبارز ومستتر او قسم ثاني ظاهر كلام المصنف في
التسهيل وعليه كلام ولده في شرحه وهو ظاهر كلام الجرجاني والاول اعول عليه شيخنا في شرحه
وابن عمرون اسى وقال ابن هشام المستتر قسيم للمتصل والمنفصل على ما ذكر عبد القاهر وهو الحق
لا قسم من المتصل لان الاتصال والانفصال من عوارض الالفاظ وقد مشى على ذلك في الجامع

قال ابن الخباز هذا الضرب هو المستحق للقب الضمير في الاصل ثم حملت البواقي عليه ويرد
على الكافيه ان الصفه اذا جرت على غير من هي له يبرز معها الضمير ولا يستتر فيها
وذلك وارد على قوله مطلقا قال النيلي والجواب ان الكلام في المتصل والبارز
في الصورة المذكورة ضمير منفصل قيل ليس بجيد لان الضمير مبني قال
ابن الصايغ وهذا كان ينبغي ايراده عند قوله ولفظ ما جر ولكن هذا على سبيل التجوز
باعتبار نسبة ما للموضع للفظ توهم ان الكل
اصول وليس كذلك كما تقدم فان الاصح في انت ان الضمير ان فقط وكذا في انا الالف
زايدة وهو اصل عند البصريين والها فقط على مقابله قال ابن هشام وفيه حذف
العاطف وهو ضرورة توهم ان الضمير مجموع اياي
والصحيح انه ايا فقط قال ابن هشام ثم انه غير واف بالمراد لان اياي انما يتفرع عنه
ايانا واما بقية الالفاظ ففروع عن اياك واياه لا عن اياي فلم يدخل تحت كلامه
بنص ولا اشارة

ذكره ستة مواضع ونفي ستة اخرى بان تحصر بالا او بانما او يرفع بمصدر مضاف
الى المنصوب او يقع بعد واو المصاحبة او بعد اما او بعد اللام الفارقة وبقي
مسايل اخرى في اجتماع الضميرين ياتي ذكرها
قال ابن هشام قد توهم التساوي مع ان الوصل ارجح ولم يذكر سيبويه
سواه فاحسن من ذلك قوله في الكافية الكبرى ونحوها سكينه صل وقد فصل فانه
امرا ولا بالوصل حزما ثم ذكر الفصل بصيغة الخبر بانيا الفعل للمفعول فلتسمع كونه او جزوا
من لفظ الالفيه وهذا ايضا وارد على قول ابن الحاجب واذا اجتمع ضميران وليس
احدهما مرفوعا فان كان اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني الا انه يزيد على
حسنا من حيث تصريحه بضابط المسله والذي في الالفيه اقتصار على المثال ومن
حيث شموله للمنصوب والمجرور ثم قال ابن هشام وهذا البيت مخصص لعموم قوله في المنفصل
البيت ومن عده مناقضا له فقد اخطا فيه امور
قال ابن الصايغ هل من شرطه تقدم ضميرا ولا وعبارة شرح الكافيه تدل على الاول

وشرح ابن المصنف يدل على الثاني قال ابن هشام كان الاصل ان يذكر كنته مع سلنيه
عند ما ذكر جواز الوجهين ثم يفرد كنته بالذكر لاجل الخلاف في المختار ولكنه اكتفى بالعلم
من ان الخلاف في الاختيار انما يكون بعد الاتفاق على جواز الوجهين هنا من اختيار
الاتصال في كنته وخلتنيه رجحه ايضا في الكافيه وخالف في التسهيل فرجح في خلتنيه
الانفصال وفرق بينه وبين كنته بانه حجزه عن الفعل منصوب اخر بخلاف كنته فانه لم يحجزه
عنه الا مرفوع فكان شبيها بضربته فرجح فيه الاتصال هل يختص المسئله بلفظ كان
او تشمل سائر اخواتها المصرح به في شرح الكافيه الثاني فانه قال او مرفوع بكان او احدي اخواتها
وتبعه شراح الالفيه وكذا قول ابن الحاجب والمختار في خبر باب كان الانفصال لكن الذي جزم به
ابو حيان في شرح التسهيل نقلا عن البديع وعزاه ان ذلك خاص بكان وان الفصل متعين في اخواتها
من غير جواز الوصل وان قولهم ليسني وليسك شاذ قال ابن هشام تبقيد ذلك في لا يكون
وليس بان لا يكون الا استثنا فان الفصل معهما واجب كما يجب مع الا وقد نص على هذا التقييد في
الجامع بقي ما يجوز فيها الوصل والفصل وهي ان يقع منصوبا بمصدر مضاف الى
ضمير قبله هو فاعل او مفعول او باسم فاعل مضاف الى ضمير هو مفعول اول نحو زيد عجبت من
ضربيه وضربي اياه ومن ضربكه وضربك اياه والدرهم زيد معطيكه ومعطيك اياه والفصل
في الثلاث ارجح بلا خلاف وكذا خلف المفعول الثاني من باب اعطى في الاخبار بالذي نحو الذي
اعطيته زيدا درهم والذي اعطيت زيدا اياه درهم والوصل فيه ارجح عند ابن مالك والمازني
والفصل ارجح عند غيرهما يرد عليه انه قد يجوز الوصل في حال اتحادهما
في الغيبه وقد ذكره في الالفيه بقوله وقد يبيح فيه وصلا ولكنه مشروط باختلاف لفظ الضميرين بما
كان يكون احدهما مثنى والاخر مفردا او مذكرا او مونثا ولذا قال في الكافيه الكبرى مع اختلاف
وذكر ان الناظم وابن هشام انه اشار الى ذلك بتنكير ذلك وصل اي نوعا خاصا من الوصل
ووكل تفسير ذلك النوع للموقف
قال النيلي بقي عليه الامر وكان عليه ان يقول مع يا المتكلم لانها لا تكون مع يا المخاطبة وان يقيد
الماضي بقوله عريا عن نون جماعه المونث كما قيد في المضارع بقوله عريا عن نون الاعراب
نحو فليتني فان قيل الحذف في مثله شاذ قلنا وكذا في من وعن ومع ذلك فقد قيد اثبات النون
فيهما بحال الاختيار انتهى فيه امور

قال ابن هشام قوله يا النفس عبارة غير موضحه للمقصود لان النفس لا يختص بالمتكلم وهو المقصود
ليخرج يا المخاطبة قيل كان عليه ان يستثني من الفعل الامثلة الخمسة بعي كما استثناه
ابن الحاجب قال ابن هشام والجواب ان مذهبه في نحو تامروني ان المحذوف نون الرفع لا نون
الوقايه قال ابن هشام يرد عليه ان اسم الفعل ايضا تلزم معه النون كالفعل كما ذكره
في التسهيل قلت لكن عبارته في سبك المنظوم تشعر بقله لحوقها فانه قال فربما لحقت اسم الفعل
اختيارا واسم الفاعل اضطرارا اطلق الفعل فشمل المتصرف والجامد خصوصا مع قوله وليسي
نظم وعبارة شرح الكافيه فان كان ناصبها فعلا متصرفا وجب فصلها منه بنون الوقايه قال
ابن هشام وظاهره ان ليسي لا يختص بالشعر ويشهد له ما ثبت في الانصاف لابن الانباري
من ان بعض العرب قيل له ان فلانا يتهددك فقال عليه رجلا ليسي فاتى باليا من غير نون الوقايه
في شرح ابن الصايغ لا نسلم القياس على ليسي كما ادعاه بعضهم ولو سلم فليس في اللفظ انه
مخصوص بالنظم هو راي الناظم تبعا للفرا وراي سيبويه انه ضرورة ووافقه
الناظم في سبك المنظوم قيل ايضا ان الاثبات معها ضرورة
وقيل انه كثير لا نادر وقال ابن الصايغ لكن لعلني اكثر من ليسي وهذا ايضا وارد على قول
الكافيه وعكسها لعل وفي الكافيه الكبرى ومن لعلني ليسي اقل
ذهب بعضهم الى ان الحذف فيها اجود من الاثبات
قال ابن الصايغ في كلام الجزولي ما يفهم انه لغة وهو ظاهر قول ابن الحاجب ويختار
في لدن ومن وعن وقد وقط فان التجريد مع قد وقط ليس ضرورة
الراجح فيهما ساوى وقد جزم به ابن الحاجب بل زاد ابن عصفور فجعل الحذف
فيهما اجود من الاثبات حملا لهما على لدا لمحذوف النون فانها لا يلحقها خلاف
مرادهما الاسميتان اللتان بمعنى حسب لا اسما الفعل
فانهما يلزمان النون ولا يجردان البتة ولا قد الحرفيه قط الظرفيه فانهما لا يتصلان
بهما البتة ظاهره انه حرف وليس بضمير
لكن مذهب سيبويه والخليل وطايفه انه اسم ضمير الجمهور
وخالف ابن مالك فاجاز عدم مطابقته فيقع بلفظ الغيبة مقام
مضاف نحو وكاس بالا باخ من صديق براني لو اصبت

فيه امران　　احسن لانه قد يفصل حيث لا يصلح
النعت نحو كنت انت القايم اذا الضمير لا ينعت　　ظاهره انه لا فايدة له الا ذلك وليس كذلك
بل يفيد ايضا التاكيد والاختصاص وقد ذكرهما ابن هشام في الجامع
شرط ايضا ان يكون ما قبله معرفة قال المتوسط وانما سكت عنه للعلم به لان الخبر لا يكون معرفة
الا والمبتدا معرفة　　قال في المتوسط لو قال اوشابههما لكان اصوب ليشمل
نحو ضارب زيد الان او غدا ومثلك وغيرك من الاسما المضافة التي لا تفيد تعريفا
وعبارة ابن مالك في كافيته　　او شبهه كافعل التفضيل او　مثل مضاف فاقتف الوفي
اقتفوا　　اختار ابو حيان تبعا لابن الطراة انه حرف لا اسم وقد بلغت
وجهه في حاشية المغني　　شرطها ان يكون خبريه فلا تفسر بالتشابيه
ولا بطلبيه وان يصرح بجزئيها　　لم يشترط المصنف فيه المطابقة كما شرطها في ضمير
الفصل لانه لازم الافراد الا انه يطابق بالتانيث
استثنى منه ابن مالك باب ان اذا لم يخفف فقال في الكافية في باب ان اسما كثير الحذف
كان من يجهل لسئل من يعرف وقال في شرحها يجوز حذفه مع ان واخواتها ولا يخص ذلك
بالضرورة　　خلت الالفية من ذكر ضميري الشان والفصل واحكامهما
قيل هذا التعريف خاص بعلم
الشخص غير شامل لعلم الجنس وعليه مشى ابن الصايغ ولذا قال في الشذور وهو شخصي ان
سماه مطلقا كزيد وجنسي ان دل بذاته على ذي الماهية تارة وعلى الحاضر اخرى كاسامة
قال ابن قاسم التحقيق ان العلم الجنسي ليس كاسم الجنس في المعنى بل هو معين لمسماه و
التعريف صادق عليه وسياتي بيان هذا وقال الرضي يخرج قول الكافية للعلم اما
وضع الشي لعينه غير متناول غيره بوضع واحد لا يخرج علم الجنس عن هذا الحد فانه وضع
للحقيقة الذهنية المتعلقة وهي متحدة فهو غير متناول غيرها وضعا فاذا اطلق على
فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا وليس ذلك بالوضع
فرد خارجي مطابقة لكل كلي عقلي لجزئياته الخارجة فلفظ اسد موضوع حقيقة
لكل فرد من افراد الجنس على وجه التشريك واسامة موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة
فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة بل المجاز انتهى ولم يتعرض في الكافية　　من احكام

العلم

العلم سوى هذا الحد فقط　　قال ابن هشام هي الخرنق بنت هفان كذا
رايتهم يدخلون ال على اسمها فان لم يثبت فيها ولا في غيرها علم هو خرنق بدون ال فكان
الصواب والخرنق وجب جره لا انصرافه　　لم يبين ضابطها وهي ما صدرت
بام او ام زاد الرضي او باب او ابن او بنت وسبقه الى ذلك الامام فخر الدين
فيه امور　　قال ابن عقيل ظاهر كلامه انه يجب تاخير اللقب اذا صحب سواه
ويدخل تحت سواه الاسم والكنية وهو انما يجب تاخيره مع الاسم فاما الكنية فانت بالخيار بين
تقديمه عليها وعكسه قال ويوجد في بعض النسخ وذا اجعل اخرا اذا اسما صحبا وهو احسن لسلامته
من ذلك ولو قال واخرن ذا ان سواها صحبا لم يرد عليه شي ايضا لان سوى الكنية الاسم انتهى
لس ابقى ابن قاسم كلام الالفية على عمومه فقال في شرح البيت اي اذا اجتمع اللقب مع غيره اخر
اللقب وقدم الاسم والكنية ثم قال وفي بعض نسخ الالفية وذا اجعل اخرا اذا اسما صحبا وما سبق
اولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية ووافقه ابن الصايغ فقال اذا اجتمع اللقب
مع احد قسميه وجب تاخيره ثم قال وفي بعض النسخ ثم قال وفي بعض النسخ وذا اجعل اخرا ان اسما
صحب وفيه اخلال ببيان حاله مع الكنية ورجحها بعضهم والاسمي والذي في التسهيل وشرحه
الاقتصار على تاخيره عن الاسم وكذا اقتصر ابن قاسم في شرح التسهيل لكن بمقتضى تعليل
ابن مالك وجوب تاخير اللقب بانه في الغالب منقول من اسم غير انسان كبطة وقفة فلو قدم
توهم السامع ان المراد مسماه الاصل الاصلي وذلك مامون بتاخيره جريان ذلك في الكنية ايضا
وفي شرح الكافية للرضي اذا قصد الجمع بين الاسم واللقب اي بالاسم اولا ثم باللقب لكون اللقب
اشهر لان فيه العلمية مع شي من معنى النعت فلو اتى به اولا لاغنى عن الاسم ولم يذكر ابن هشام
في الشذور ايضا سوى تاخيره عن الاسم وكذا في القطر والجامع لكن في بعض تعاليقه على الالفية
ومن خطه نقلت ما نصه يوخر اللقب عن الاسم والكنية لان اللقب موضوع للذات
من حيث هي ممدوحة او مذمومة تحقيقا او تفاولا والاسم اتى به لمجرد تعريف الذات
فكان الاجدر بالتقديم ما يخص الذات والكنية كذلك لانها توضع لتعريف الذات
وايضا فالاسم والكنية يتقدمان وضعا واللقب يتاخر فناسب ترتيبهما في اللفظ لترتيبهما
في الوجود ثم ذكر النسخة التي اشرت اليها وقال ان النسخة المشهورة اولى لان في هذه ابهاما
واخلالا　　نص ابن الانباري على ان اللقب اذا كان اشهر من الاسم يبدا به قبل الاسم

وكذا في الكافية الكبرى حيث قال والاسم يقدم ان ابطال اللقب ولم ينص في شرحها على الاسم

كما في قوله تعالى المسيح عيسى ابن مريم فان المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى فانه يقع على عدد كثير قال
ولذلك تقدم القاب الخلفا لانها اشهر من اسمايهم ففي هذا تخصيص الاطلاق وجوب
تاخير اللقب ووقع لما علل به الرضي الث قال ابن الصايغ لم يتعرض ابن مالك لاجتماع
الاسم والكنيه فيفهم جواز تقديم كل وتاخيره قال والاولى تقدم غير الاشهر وقال ابن هشام
في تعليقه لا اعلم لهم نصا في الكنيه مع الاسم والظاهر مع سكوتهم جواز الامرين لانهما متكافيان..
قول الالفيه وان يكونا مفردين فاضف حتما البيت هذا اول مذهب جمهور البصريين
وذهب بعضهم والكوفيون الى جواز الاتباع ايضا بدلا او عطف بيان والقطع الى النصب
باضمار فعل والى الرفع باضمار مبتدا وهذا ما رجحه المصنف في سابر كتبه والكافيه والتسهيل
وشرحهما وابن هشام في الجامع وجزم به في الشذور واعتذر الناظم في شرح التسهيل عن
سيبويه في كونه لم يذكر غير الاضافه بانها على خلاف الاصل فبين استعمال العرب لها اذ
لا مستند لها الا السماع بخلاف الاتباع والقطع فانهما على الاصل الثاني قال ابو حيان
وابن قاسم جواز الاضافه مقيد بعدم المانع فان كان الاسم مانع منها لم يضف نحو الحارث
كرز قول الشذور في المسله او تابعها او زاد في الجامع او مقطوعا ولا بد منه قول
الشذور والالفيه والعبارة لها والا اتبع الذي ردف يجوز فيه القطع ايضا كما نبها
عليه في التسهيل والجامع قال ابن الصايغ ويجاب بانه اذا قطع فبتقدير هو او اعني
فلم يردف الا المحذوف ولم يردف الا ولـ قال يجوز ان يكون معنى قوله اتبع اي اجعله
تابعا وقد استقر في التابع جواز القطع كما سياتي قول الالفيه ومنه منقول كفضل واسد
ودوار نجا ليس في كلامه تصريح بانحصاره في القسمين ولا بعدم ذلك وبلا وال صرح
الناظم في التسهيل والكافيه وابن هشام في الجامع وبالثاني صرح ابو حيان فقال
في شرح التسهيل تقسيم العلم الى قسمين منقول ومرتجل بالنظر الى الاكثر والا فالذي
علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل قوله واد د نازعه ابن هشام فقال انه ليس
بمرتجل بل منقول من جمع اده وهي فعله من الود كقربة وقرب ثم ابدلت الهمزة
واو الانضمامها كما في اجوه واقتت ونازعه ايضا في مدحج الذي مثل به في الكافيه
فقال انه منقول من المدحج اسما للجبل الصغير نقله ابن سيده قوله وجملة الي اخره
قيل مقتضى كلامه انحصار المركب في الانواع الثلاثة وان ما عداها مفرد وقد صرح بذلك

في التسهيل

في التسهيل حيث قال وما عرى من اضافه واسناد ومزج مفرد وما ليس مركب فليس
الامر كما قال لانه يرد عليه اشيا كثيره من المركب نحو ما تركب من حرفين كانما او احرف
او اسم كيا زيدا او حرف وفعل كقد قام قال ابن هشام وعن هذا جوابان احدهما
انه انما تعرض لذكر ما ورد عن العرب من المركب واما تركيب الحرفين فلم يرد عن العرب
التسميه به والثاني ان تركيب الحرفين وما ذكر معه مشبه بتركيب الاسناد لان هذا المحكي
قوله ذا ان بغيرويه تم اعربا فيه امور الاول قيل لم يبين كيف يعرب واعرابه اعراب ما لا ينصرف
واجيب بانه بينه في بابه الثاني لا يتحتم فيه الاعراب المذكور بل يجوز فيه البنا كخمسة عشر
واضافه صدره الى عجزه الثالث قيل يوخذ بنا ما تم بويه من مفهوم الشرط واما الجملة
فليس في كلامه تصريح ببنايها وان اخذ من ذا مفهوم لقب وهو غير معتبر واجاب
ابن الصايغ بانها مفهوم صفه لا لقب فان قوله ذا في قوة هذا المثار اليه القريب
يعرب لا بمفرد في حاله مشروطه بكذا قال على ان العلم الجمله لا يوصف باعراب ولا بنا
بل هو محكي قوله ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم اي معنى توقف
ما ذكره في شرح التسهيل ان اسامه ونحو نكره وانه في الشياع كاسد وقال ابن قاسم توقف
الواضع بين اسامه واسد في الاحكام اللفظيه يوذن بفرق من جهة المعنى ومما قيل في ذلك ان اسد
وضع ليدل على شخص معين وذلك الشخص لا يمتنع ان يوجد منه امثال فوضع على الشياع في جملتها
ووضع اسامه لا بالنظر الى شخص بل على معنى الاسديه المنقوله التي لا يمكن ان يوجد خارج
الذهن بل هو موجوده في النفس ولا يمكن ان يوجد منها اثنان اصلا في الذهن ثم صار اسامه
يقع على الاشخاص لوجود ما هو ذلك المعنى المفرد الكلي على الاشخاص والتحقيق في ذلك ان اسم
الجنس هو الموضوع للحقيقه الذهنيه من حيث هي فاسد موضوع للحقيقه باعتبار حضورها
الذهني الذي نوع التشخص لها مع قطع النظر عن افرادها ونظيره المعرف باللام التي
للحقيقه والماهيه وبيان ذلك ان الحقيقه الحاضره في الذهن وان كانت عامه بالنسبة
الى افرادها فهي باعتبار حضورها فيه اخص من مطلق الحقيقه فاذا استحضر الواضع صورة
الاسد ليضع لها فتلك الصورة الكاينه في ذهنه جزئيه بالنسبة الى مطلق صورة الاسد
فان هذه الصورة واقعه لهذا الشخص في زمان ومثلها يقع في زمان اخر او في ذهن اخر
والجميع مشترك في مطلق صورة الاسد فان وضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس او من حيث

عموما فهو اسم الجنس وفي كلام سيبويه ايما الى هذا الفرق انتهى قال ابن الصايغ ظاهر كلام
المصنف في شرح التسهيل انه واسم الجنس سوى في المعنى وهو وعلم الشخص سوا في اللفظ
وكذا الشيخ ابن يعيش وجماعه فهو في التعريف نظير المعرف باللام الجنسية والذي تلقيته
عن شيخنا العلامه علا الدين القونوي ان بين علم الجنس فرقا وان موضوع علم الجنس الماهية
والحقيقة الذهنية باعتبار تشخصها في الذهن وفي الخارج فالتشخص الذهني يجمع بين العلمين
ويخرج اسم الجنس المنكر والتشخص الخارج يفرق بين العلمين ونظير علم الجنس المعرف باللام الحقيقة
ونظير علم الشخص المعرف بلام العهد قال ابن فلاح فرقا الفرق بين اسامه واسد ان اسد
موضوع لكل فرد من افراد النوع على سبيل البدل فالتعدد فيه من اصل الوضع واسامه
موضع للحقيقة المتحده في الذهن واطلق على الواحد الخارج لوجود الحقيقه ويلزم من
ذلك التعدد في الخارج فالتعدد فيه ضمنا لا قصدا **باب الاشارة** اخره في الكافية
الكبرى والتسهيل عن باب الموصول والصواب ما هنا لانه مقدم عليه في الرتبة **قول الكافية**
اسما الاشارة ما وضع لمشار اليه فيه احران الاول قال ابن فلاح في شرح التسهيل اسم الاشارة محصور
بالعد فهو مستغن عن الحد فترك الالفية والشذور حده اجود والثاني قال الليلي هذا التعريف
انما يصح عند من يعرف الاشارة ويعرف المشار له ويجهل الاسما التي هي الفاظ الموضوعة
للاشارة في اصطلاح هذا الفن وفي المتوسط عرف اسما الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوي
المعلوم فلا يلزم تعريف الشي تعريفا دوريا او بما هو اخفى وا بما هو مثله قوله وهي خمسة
ذا للمذكر وللمونث تا وتي وتره وده ليس كما ذكر من الحصر بل هي احدى عشرة الخمسة المذكورة
وذي وذه وته بكسر الها وذهي وتهي بالاشباع وذات بمنية على الضم ذكر الجميع في
التسهيل والكافية والجامع واقتصر في الالفية على ذي وته وتا وتي وفي الشذور على
ذي وتي **قول الالفية** بذي وذه تي تا على الانثى اقتصر احسن منه قول الكافية الكبرى
ذات اتي تا ذه على الانثى اقتصر لانه زاد فيه ذكر ذات فكانت المختصرة منها احق بالايجاز
والجمع قوله ذي قال ابن هشام في حواشيه انقل ذكر ابن يشعون انه لا يستعمل الا
بالها او بالكاف قلت ذاك الذي يستعمل مشارا به واما هذه فاما على تلك **قول
الالفية** وذان تان للمثنى المرتفع هو اختياره ان صيغ التثنية في اسما الاشارة و
الموصولات معربه ومذهب المحققين كالفارسي ان ذان وتان وذين وتين ليست

تثنية

تثنية حقيقة بل هي الفاظ وضعت للمثنى واستدل الفارسي على ذلك في التذكرة بان
التثنية يستلزم تقدير التنكير الا ترى ان العلم اذا ثني قدر تنكيره واسم الاشارة
لازم للتعريف لا يقبل التنكير قوله والعبارة للكافية ولجمعها اولا قال ابن الناظم
واكثر ما يستعمل فيمن يعقل قوله والعبارة لها ممدود او مقصور زاد في الالفية
والمد اولى وفي الشذور وهي الفصحى قال ابن يعيش في شرح المفصل المقصور والممدود
ضربان من ضروب الاسما المتمكنة اذ الافعال والحروف لا يقال فيهما ممدود ولا مقصور
وكذلك الاسما غير المتمكنة نحو ما وذا لا يقال فيها مقصور لعدم التمكن وشبه الحرف فاما
قوله في ها ولا وهو لا ممدود ومقصور فتسمح في العبارة لما يقل بل اللفظان فيهما قالوا
مقصور وممدود مع ما في اسما الاشارة من شبه الظاهر من جهة وضعها والوصف بها وتصغيرها
قول الكافية وقال ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد هو مذهب الجمهور في
انقسام المشار اليه الى ثلاث مراتب واختار ابن مالك القول الثاني وهو انحصاره في
مرتبتين قربى وبعدى وبه جزم في الالفية والكافية وقال في شرح التسهيل انه الصحيح الظاهر
من كلام المتقدمين ونسبه الصفار لسيبويه ومشى عليه في الشذور والجامع والقطر
ونقل الفرا ان ذلك لغة الحجاز وذاك لغة تميم واعتمد على هذا النقل في الكافية فقال
واللام للحجاز يبين رده وتركه ذاك عن تميم اعتمده ووافق الجمهور في سبك المنظوم بل ذكر
ما يوخذ منه ان المراتب اربعة فانه قال وللمونثة تي وتا وذه ثم تيك ثم تلك ثم تالك
فعطف تالك بثم على تلك التي هي الثالثة ولم ار ذلك لغيره قوله ان الكاف
تلحق اسم الاشارة هو خاص من الفاظ المونث بتي وتا وذي فقد نص عليه في الجامع الا انه
اسقط ذي تبعا للتعليل فانه منع من الحاق الكاف بها ايضا **قول الالفية والشذور**
بالكاف حرفا زاد في الكافية الكبرى مثله اذا اسما تلفى وفي التسهيل تبيين احوال المخاطب
بما يبينها اذ كان اسما وقد اوضح ذلك ابن الحاجب في التعريف **قول الالفية**
واللام ان قدمت ها ممتنعه تمتنع اللام ايضا في المثنى والجمع في لغة من مده وقد استثناها
في الشذور والكافية وزاد في الكافية ان البعد في المثنى يعرف بالتشديد وفي الجمع باولئك
فقال ذانك وتانك مشددين وذلك مثل ذلك وقد قدح ابن مالك في كون التشديد
يدل على البعد بوجوده حيث لا كاف ثم ظاهر كلام ابن الحاجب ان اولئك للمتوسط وهو احد

الوليين و به جزم ابن مالك في سبك المنظوم وقيل انه للبعيد كاولئك وان للمتوسط اوليك
ويرد عليه ان البصريين لا يشددون ذانك وتينك فلا يعلم من كلامهم ما للبعد فيهما
وقد نصوا على انه يعلم بزيادة يا بدلا عن التشديد فيقال ذيانك وتيانك ويكون
في حال الالف الا انه جائز معها ومع اليا لازم قوله والعبادة للكافيه ولحقها حروف التنبيه
فيه امور الاول في حرف التنبيه ايهام في الشذور وها التنبيه اصح الثاني في
التسهيل والكافية الكبرى والجامع على ان لحوقها للمجرد كثير والمقرون بالكاف قليل
الثالث استثنى ابن مالك في شرح التسهيل المثنى والجمع المقرون بالكاف فقال ان ها
التنبيه لا تصحبه فلا يقال هاذانك ولا هاؤلائك قال لان واحده ذاك او ذلك فحمل على
مثناه وجمعه لانهما فرعاه وحمل على مثنى ذاك وجمعه لتساويهما لفظا ومعنى قال ابو حيان
وهذا بناه على ما اختاره من انه ليس للمشار اليه الا مرتبتان وقد ورد السماع بخلاف
ما قال في قوله شعر من هؤليائكن الضال والسمر وهو تصغير هؤلائكن وبه
صرح في الكافيه الكبرى فقال وبالمكان اخصص هنا الى اخره وذكر في نكته على الحاجبيه
والتسهيل ان هناك وهنالك وهنا بالتشديد قد تراد بها الزمان كقوله تعالى
هنالك تبلوا كل نفس ما اسلفت وقول الشاعر واذا الامور تعاظمت وتشابهت فهناك
يعترفون ابن المفزع وقوله حنت نوار ولات هنا حنت قال ابن هشام في الجامع و
قد يستعار هنالك وهنا في هنا الشدد فانها تلحقها صرح به في بنيض الثالث
نص ايضا على دخول الكاف في هنا دون ما بعدها وهو صحيح في ثم غير صحيح في هنا وهنا
فانها تلحقها كما صرح به في التسهيل الرابع قوله وبه الكاف صلا ظاهره مساواته لما في تصرف
كافه وليس كذلك كما صرح به ابو حيان وغيره بل يلزم حالة واحدة وفي الجامع لابن هشام والتزم
في كافهن الفتح والافراد باب الموصول قول الكافيه الموصول ما لا يتم جزا الا بصلة
وعايد فيه امور الاول قال ابن قاسم في شرح الالفيه الموصول محصور بالحد فهو مستغنى
عن الحد ولذا ترك في الالفيه والكافيه الكبرى لكن حده في التسهيل وتركه ابن هشام
في الجامع والقطر وحده في الشذور والثاني قال النيلي هذا التعريف انما يصلح لمن يعرف
الموصول والصلة لغة ولا يعلم ما يطلق عليه في اصطلاح النحو الثالث قال النيلي هذا الحد
يبطل بمن الموصوفة فانها لا تتم جزا الا بصفة ولا بد في صفتها اذا كانت جملة من عايد الرابع

قال النيلي

قال النيلي ويبطل ايضا بالحروف الموصولة فانها تتم جزا الا بصلة وعايد في صلتها لافتقاران الاسمية
قال فان قلت كلامه في الاسما لا في الحروف قلت كلامه في مطلق الموصول الخامس قال النيلي
يرد عليه ايضا المصادر العاملة وافعل التفضيل فانها موصولات وهي اسما ولا عايد من صلاتها
عليها وتسمى موصولات بالاتفاق قلت ولا يرد شي من ذلك على قوله في الشذور ما افتقر الى الوصل
بجملة خبرية او وصف صريح او ظرف او مجرور تامين والى عايد وفي التسهيل ما افتقر ابدا
الى عايد الى اخره وقال في شرحه احترازا من النكرة الموصوفة بجملة فانه حين وصفها بها
تفتقر اليها والى عايد لكن الوضع بالاصالة للمفرد الذي تعرى به الجملة ويغني ذكره عنها
فالافتقار الى ما يول به لا اليها وان صدق في الظاهر انها مفتقرة فلا يصدق على الافتقار
اليها انه كائن ابدا ومثله قول الكافيه بلزوم عايد وجملة وما اشبهها موصول الاسما فاعلم قال في
شرحها ذكر الملزوم ليخرج الموصوف بجملة السادس زاد في الشذور بعد قوله والى عايد او
خلفه وكذا في التسهيل ليشمل ما وقع الربط بالظاهر الذي هو الموصول من حيث المعنى كقوله
وانت الذي في رحمة الله اطمع وقد ينتصر لابن الحاجب بان ابا على قال في التذكرة من الناس
من لا يجيز هذا وقال بعضهم هذا لم يجزه سيبويه في خبر المبتدا فاحرى ان لا يجيزه في الصلة
السابع قال ابن مالك في التحفه الاولى ان يقال ما لا تتم افادته الا بصلة وعايد لان اللذان
واللتان وايهم هو اشد معرفة قبل مجي الصلاة والاعراب دليل تمامها قول الالفيه
موصول الاسما الذي اي للمذكر ليقابل قوله الانثى التي قوله واليا اذا ما ثنيا لا تثبت قيل
مفهومه انها لا تحذف حال الافراد وليس كذلك بل تحذف كما صرح به في الكافيه والتسهيل والجواب
انه حكم بوجوب الحذف في التثنية ومفهومه انه غير واجب في الافراد وهو كذلك قوله اوله العلامة
ظاهر في اعرابه وهو اختياره كما مر قوله ان تشدد فلا ملامه والنون من ذين وتين شدد ايضا مذهب
البصريين ان ذلك خاص بالالف في البابين واما مع اليا فممنوع وصورة الكوفيون مطلقا وصححه
المصنف في كتبه وساير المتاخرين قوله وتعويض بذلك قصدا مذهب البصريين انه في الاشارة
دليل على البعد قد تقدم قوله جمع الذي الالى الذين فيه امور الاول قيل ليس بمتساويين
لان الالى للعاقل وغيره والذين للعاقل فقط قال ابن عقيل ومشى عليه في الجامع قلت
هذا راي ابن عصفور والذي مشى عليه المولف في التسهيل استواهما وانهما للعاقل
فقط وقال ابن قاسم انه المشهور الثاني في اطلاق الجمع عليهما تجوز قال ابن الناظم وليس اللذين

جمعا للذى لانه مخصوص بمن يعقل والذي عام له ولغيره فلو كان الذين جمعا له لساواه
في العموم لان دلالة الجمع كدلالة الواحد المكرر بالعطف قال ابن الصايغ وفيه نظر اذ الذي
يطلق على العاقل وغيره فيجوز ان يرد الجمع عليها مرادا بها العاقل ولا يجمع على الذين مراد
بها غير العاقل الا مختلفا به كالجمع بالواو والنون صفة العاقل والمختلط به لا المنفرد
بما لا يعقل ثم قال ولو قيل بان الذين جمع واللذين ليس بمثنى اذ اليا تحذف من جمع المنقوص
دون التثنية لكان رايا الثالث قد يستعمل الذي بمعنى الجمع ايضا كما قال في الكافيه
وموضع الذين يكثر الذي ان كان مفهوم الجزا به احتذى او كان مقصودا به الجنس وما لقي
هذين فنزرا علما قيل فيحتمل ان يكون مفردا وعبر به عن الجمع وان يكون جمعا حذفت نونه
الرابع هل الاولى هذه التي يستا دلها فتكون من المشترك الظاهر ام لا قال ابن قاسم اولا
الاشارة ترسم بواو زايده بعد الالف دون الموصوله لان استعمالها بالالف واللام
كاف في التفرقة الخامس قد تمد الاولي في لغة حكاها في التسهيل السادس من جموع الذى
اللاتى باليا وقد يعرب بالواو في لغة ذكره في التسهيل وهذه الامور سوى الثاني وارده
على قول ابن الحاجب والذين والاولي قوله باللات واللاى التي قد جمعا فيه امران الاول
زاد ابن الحاجب اللاى واللاتى باثبات اليا فيهما واللواتي بحذف اليا واثباتها وزاد في
الكافيه والتسهيل اللا واللوا بالقصر فيهما واللواء بالمد واللات مكسورا معربا باعرات
اولات والثاني اطلاق الجمع على هذه ايضا تجوز وانما هي اسما جموع وفي شرح التسهيل
تفصيل قال الصحيح ان الذين جمع الذي مرادا به من يعقل وان اللات جمع اللاى
مرادف اللاتى وكذا اللوا واللواتي جمعان للاى واللاتى على حد قولهم في الهادك وهو
العنق الهوادك واما اللاتى فيحتمل ان يكون اسما للجمع لانه ليس على بنا من ابنية الجموع
ويحتمل ان يكون جمعا لانه متضمن حروف التي ويغتفر كونه مخالفا لابنية الجموع كما اغتفر في
اللتيا كونه مخالفا لابنية التصغير ولم يكن ذلك مانعا من تصغيره واما اللاء والاولي
وغيرهما من الموصولات على جمع فاسما جموع لانها لا تتضمن حروف الواحد وذكر ان اللاء
واللواء اصلهما اللاتى واللواتي فحذفوا التا واليا قال والاظهر عندى ان الاصل في اللا
اللاء وفي اللوا اللواء ثم قصرا قوله واللا كالذين نذرا وقعا فاته ان ينبه على ضده وهو
وقوع الاولي كاللاتى وقد نبه عليه في التسهيل قوله الشذور ومن للعالم زاد في الجامع ولغيره

منزلا منزلته او مقارنا له او مختلطا بخوس لا يستحيبه له فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين
وكذا في الكافيه الكبرى قوله وما لغيره زاد في الجامع او لانواع من يعقل او له او مختلطا او
للمشكوك فيه نحو فانكحوا ما طاب بحسبه الآية ونقول انظر ما لاح ثم هذا الذى ذكره نص ابن
مالك في الكافيه وشرحها على خلافه فانه قال من تختص بمن يعقل وما صالح للصنفين لكن اولا بها بر
من لا يعقل قال ابن الصايغ نص على هذا الاطلاق ما على العاقل بطريق الاصاله واطلاق من على غيره
بطريق التغليب قال ولو قيل ان وضع من لمن يعقل وما لا يعقل وكل من الاطلاقين لمجاز التغليب
غلب العاقل تارة لشرفه وغيره لكثرته كان قولا قولهم وانا قلت لم ار من حكى خلافا هل سيبويه
بجملتها موصول او اللام فقط كما قيل بذلك في ال المعرفه ولجريانه هنا اتجاه لكن المفهوم من عبارتهم
الجزم بانها بجملتها الموصول خصوصا قول ابن الحاجب والالف واللام وعبر في المعرفه
باللام فقط ونص ابن مالك في شرح الكافيه بنا على ان التعبير بالاحسن من الالف واللام
كما يقال هل وقد قوله الالفيه وهكذا ذو عند طي شهر فيه امران الاول ما ذكره
من ان ذو تطلق عند طي على المونث هو المجزوم به في ساير كتب المصنف وفي القطر
لابن هشام وخالف في الجامع فقال ذو لكل مذكر وذات لكل مونث ويختصان
بطي ومنهم من يصرفهما ومنهم من يعربهما ومنهم من يستعمل ذو للجمع فحكى العموم عن بعض
طي بالاول ويوافقه قول ابن الصايغ الافصح امتناع اطلاقها على المونث ولا نقض عليه
في البيت لان قوله وكالتي ايضا لديهم ذات كالمخرج للمونث من ذلك العموم انتهى لكن الذى
صرح به في الكافيه والتسهيل وشرحيهما الاطلاق على المونث ايضا الثاني لم يتعرض
هنا ولا في شي من كتبه للتثنية ذو وجمع ولا لتثنية ذات كما تعرض لجمعه لانه في شرح التسهيل
نازع ابن عصفور في ذكر ذلك لكن تعقبه ابو حيان بان النحوى وابن السراج نقلا
عن العرب ما نقله ابن عصفور وقد جزم به ابن هشام في الجامع كما ترى قوله الكافيه
وذا بعد ما الاستفهام فيه امران الاول ظاهره انها لا تكون موصوله اذا وقعت
بعد من الاستفهاميه وهو قول اختاره ابن الانبارى والاصح خلافه وقد جزم به
في الالفيه والشذور الثاني بقي شي اخر وهو ان لا تلغى ذكره في الالفيه والشذور قال
ابن قاسم والالغا بان تركب مع ما ويصيرا اسما واحدا زاد ابن الصايغ او تزاد وشرط
ثالث وهو ان لا تكون للاشارة ذكره في التسهيل وتركه في الالفيه والشذور قال ابن قاسم

بوصوحد وذكر بعضهم ان ذلك يوخذ من قوله اذا لم تلغ لان التي تقبل اشتراط عدم
الالغا ليست ذا الاشاريه حكاه ابن الصايغ بقوله قيل قول الالفيه ومثل ماذا بعد ما
استفهام اي اذا لم تلغ في الكلام قال ابن هشام في حواشيه مقتضى ظاهره صحة وقوع الالغا
مع كل من اللفظين من وما ومع تلك الالغا مع كون اعني التركيب قال وانما ركبت مع ما
لانها مبهمه مثلها وتبعه ابو البقا لان ما اشد ابهاما من من اذا كانت من لمن يعقل ولم
يفرق غيرها وهذا الخلاف في الالغا بالتركيب فاما الالغا بالزيادة فقواعد البصريين
تاباه معهما واجازه بعضهم معهما انتهى وهذا الكلام وارد على قول الشذور وذا بعدما
او من الاستفهام مستين ان لم تلغ بخلاف قول الجامع وذا ان لم تلغ وليست استفهاما
بما او بمن تنبيه قد يرد ماذا كلمه واحده موصوله قال جماعه منهم السيرافي وابن خروف
في بيت الكتاب وعي ماذا علمت سا تقيه وليس في الموصولات ما هو مركب سواها
قولهم والعبارة للالفيه وكلها يلزم بعده صله قيل تقتضي قوله يلزم انها لا تحذف وحذفها
جايز اذا دل عليها دليل وقصد الابهام ولم تكن صله كقوله نحن الاولى فاجمع جموعك
ثم وجهم الينا واجاب ابن قاسم بان المراد تلزم لفظا او تقديرا وهي لازمه بعينه وان
حذفت لفظا قولهم والعبارة للالفيه على ضمير لايق مشتمله فيه امران الاول قد يخلف الضمير
ظاهر هنا بمعناه كما تقدم وذكره في الشذور الثاني استثنا ابن الصايغ بضاد معجمه وعين
مهمله ما اذا عطف على الصله بالفا جمله مشتمله عليه فاجاز خلوا الصله منه نحو الذي يطير
الذباب فيغضب زيد لحصول الارتباط بالفا وصيرورتها جمله واحدة قول الالفيه
وجمله او شبهها الذي وصل به شرط الجمله ان تكون خبريه نص عليه في كتبه وقد ذكره ابن الحاجب
والشذور غير تعجبيه وان قلنا ان التعجب خبر كما قال ابن قاسم غير الاكثرين وجزم به النيلي
ولا مستدعيه لكلام سابق فيخرج نحو جا الذي حتى ابوه قايم نقل ابن قاسم عن المغاربه وجزم
به ابن الصايغ والنيلي وقال انه احتراز عن الجمله الاستدراكيه قال في شرح الكافيه ولا توصل
بجمله لا يجهل معناها الا احد نحو جا الذي حاجباه فوق عينيه قال في شرح التسهيل والمشهور
عند النحويين اشتراط كون الجمله الموصول بها معهودة وقد يراد به الجنس فتوافقه
صلته نحو كمثل الذي ينعق بما لا يسمع وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته نحو فاوحى
الى عبده ما اوحى وكذا قال في الكافيه الكبرى وشرحها وهذه الشروط واردة على الكافيه

والشذور وفات ابن الحاجب ان ينبه على شبه الجمله وهو الظرف والمجرور وشرطهما
ان يكونا تامين وقد ذكره في الشذور ونبه في الكافيه الكبرى والتسهيل ان متعلقه
في هذا الباب لا يقدر الا فعلا كاستقر ونحوه قول الشذور والكافيه والعباره لها
وصله الالف واللام اسم فاعل ومفعول فيه امران الاول ظاهره انه لا يوصل بالصفة
المشبهه وهو ما جزم به صاحب البسيط ورجحه ابن هشام في الجامع والمغني والذي
رجحه ابن مالك جواز الوصل بها وتبعه ابن قاسم وابن الصايغ وهي داخله في قول الالفيه
وصفه صريحه ووافق ابن هشام في القطر فقال هي صفه صريحه لغير تفضيل الثاني
ظاهره ايضا انها لا توصل بالمضارع وهو مذهب الجمهور وصحح ابن هشام في كتبه
واجازه ابن مالك في جميع كتبه الجواز نقلا وانه ليس بضروره وقد ذكره في الالفيه قول الالفيه
وصلها بمعرب الاسما قل قيل اورد عليه انها لا توصل بمضارع مصاحب لام الامر
ولام النهي اتفاقا واجاب ابن الصايغ بان وصلها بالمضارع حمل لها على
غيرها من الموصولات وتقدم اشتراط الخبر في صلتها قلت لم يقع له في الالفيه ذكر قولهم
واي زاد ابن الحاجب وايه وظاهر كلامه ان ايه كاي في الشهره ويوافقه قول الجزولي ان التانيث
بالتا فيه اشهر لكن في التسهيل وقد تونث بالتا لغه وهو ظاهر في قلته وحكى ابن كيسان ان اهل
هذه اللغه يثنونها ويجمعونها ولذا قال ابن هشام في الجامع وقد تنصرف قول الكافيه
وهي معربه وحدها الا اذا حذف صدر صلتها صادق بصورتين ما اذا احد فمضافها ايضا وما
اذا لم يضف والمعروف اختصاص البنا بالحاله السابقه وهو المذكور في الالفيه والشذور واما
الاولى فالمعروف فيها الاعراب وادعى ابن مالك الاتفاق عليه في الكافيه وعند حذف ما لها
تضاف فليس في اعرابه خلاف لكن نقل ابو حيان عن بعضهم انه قال بالبنا في هذه الحاله
ايضا قياسا على تلك الحاله ووافقه الرضي ثم القول ببنايها في الحاله المذكورة مذهب سيبويه
والجمهور وعلل بشدة افتقارها الى ذلك المحذوف وهذه العله غير صحيحه لوجودها
في حال حذف الصدر والمضاف اليه معا بل اولى مع ترجيحهم الاعراب حينئذ او اتفاقهم
عليه وقد غلط الزجاج سيبويه في ذلك وقال ابن مالك في شرح التسهيل ان القول باعرابها
ابدا قوي لانها تعرب في باب الشرط والاستفهام ابدا قولا واحدا فكذا الموصوله قول
الكافيه والعايد المفعول يجوز حذفه فيه امران الاول انه يفهم ان المرفوع اذا كان

مبتدا بشرطه والمجرور بوصف او بحرف جرّ الموصول بمثل كما ذكره في الالفيه وقد اورد عليه
صاحب المتوسط الثاني شرط حذف العايد المفعول ان لا يكون ضميرا منفصلا فلا يحذف
من جا الذي اياه ضربت لئلا يفوت فايدة الانفصال قوله الالفيه وفي ذا الحذف
الى اخره لم يذكر لحذف العايد اذا كان مبتدا سوى شرطين طول الصله وعدم صلاحية
الباقي للوصل بان لا يكون جمله ولا شبهها وبقي شروط اخرى ان لا يكون بعد حرف نفي نحو
جا الذي ما هو قايم ولا بعد لولا هو اكرمتك ولا معطوفا نحو جا الذي زيد وهو منطلقان
ولا معطوفا عليه نحو جا الذي هو وزيد فاضلان ولا بعد اداة حصر نحو جا الذي ما في
الدار الا هو والذي انما في الدار هو نقل هذه الشروط ابو حيان في شرح التسهيل
واتباعه وقال ابن الصايغ نشرط ان لا يكون معطوفا عليه لم يره الفرا وابن السراج وشرط
ان لا يكون بعد لولا يحتاج لانه ليس في الصله غيره حتى يطول او يقصر وشرط ان لا يكون بعد
نفي يعلم من ذكر تصدره حيث قال وصدر صلتها ثم قال وشرط ان لا يصلح الباقي للوصل يعم ايا وغيرها
وليس في ظاهر لفظه اختصاص في ذلك بغيرها قاله قوله وان لم يستطل فالحذف نزر ولم يجعله
ضرورة دعيا لمذهب الكوفيين فانهم يجيزون ذلك هو فصيح فهو قول جامع للقولين واحداث
قول ثالث في مثل ذلك جايز انتهى قوله ان انتصب بفعل او وصف فيه امور الاول قد يفهم
كلامه استواهما وليس كذلك فان حذف المنصوب بفعل اكثر من حذف المنصوب بوصف الثاني
شرط الفعل الناصب ان يكون تاما فلا يجوز الحذف من جا الذي نسبه بزيد قاله ابو حيان ونقله
ابن قاسم عن قوم وقال فيه ونقله ابن قاسم عن قوم وقال فيه نظر وقال ابن الصايغ لا يحتاج الى اخراجه
لانه في الاستثنا لا يجوز الوصل الا ضرورة فالوجه الانفصال ومعه لا يحذف الثالث شرط الوصف
الناصب ان لا يكون صلة لال فان كان نحو الضاربها هند لم يجز الحذف عند الجمهور لكن جوزه في التسهيل
بقله الرابع شرط ابن عصفور في العايد المنصوب ان يكون متعينا فان لم يتعين لم يجز حذفه
نحو جا الذي ضربته في داره قال ابن الصايغ وذلك يوخذ من قول الناظم ان صلح الباقي لوصل
مكمل قوله كذاك حذف ما بوصف خفضا شرط الوصف ان لا يكون عاملا ذكره في التسهيل
والكافيه الكبرى قوله كذا الذي جُرّ بما الوصل جر فيه امور الاول قيل لا يوخذ من كلامه
الا شرط واحد وهو اتفاق لفظ الجارين وبقي شرطان ذكرهما في التسهيل اتفاق معناهما
واتفاق متعلقهما فلا يجوز الحذف في مررت بالذي مررت به على زيد ولا فرحت بالذي

مررت به واجاب ابن قاسم بان المعنى يوخذ من كلامه لان الالف والتنبيه مثلا غير التعديه فلم يتفق
اللفظان والثالث يوخذ من تمثيل الناظم في قبل بقي ثلاثه شروط اخر ذكرها غير الناظم ان لا يكون
ثم ضمير اخر يصلح للعود نحو مررت بالذي مررت به في داره وان لا يكون نايبا عن الفاعل نحو مررت
بالذي مُرّ به ولا محصورا نحو مررت بالذي ما مررت الا به واجاب ابن قاسم بانه ذكر من
الشروط ما هو خاص بالباب والشروط المذكوره لامور اخرى من ابواب اخر وقال ابن الصايغ
ان الاول يوخذ من قوله ان صلح الباقي لوصل مكمل والثاني العايد فيه في موضع رفع فهو من مسايل
العايد المرفوع والثالث لم يتحد فيه العامل لكن يرد عليه ما مررت الا به وقد يقال ان الحذف
امتنع لعارض ان الا لا يحذف بعدها المستثنى الثالث يجوز الحذف لو جر الموصوف به
بالموصول بالحرف المماثل ذكره في التسهيل او المضاف الى الموصول نحو مررت بغلام الذي مررت
الرابع ذكر الناظم في شرح الكافيه جواز الحذف اذا جر بالحرف المماثل عايد على الموصول بعد
الصله كقوله ولو ان ما عالجت لين فوادها . تقسا استلين به للان الجندل لكن زعم
ابو حيان وقال ان الحذف في البيت ونحوه ضرورة الخامس ذكر الناظم في التسهيل وشرحه انه
يجوز الحذف في البيت وان لم توجد الشروط فيما اذا تعين الحرف الجار نحو الذي سرت يوم الجمعه
اي فيه والذي رطل بدرهم لحم اي منه قال فحسن الحذف تعين المحذوف كما حسنه في الخبر والموصول
واولى لاستطالته وخالفه ابو حيان فقال لم يذكر ذلك احد في الصله وانما ذكره في الخبر ولا ينبغي ان يقاس
عليه ولا ان يذهب اليه الا بسماع ثابت عن العرب السادس جميع ما تقدم من الشروط في حذف العايد بانواعه
كلها ما اذا لم يكن بعض معمول الصله فان كان بعض معمولها جاز حذفه مطلقا بلا شرط نحو ابن الذي قلت
يريد قلت انه ياتي او نحوه نص عليه قوله الكافيه وتامه بمعنى الشي وهو مذهب الجمهور لكن اثبته ابن
حروف ونقله عن سيبويه في نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي ودفعه د قانا عما قوله
وصفه موز اي قوم مثلوه بنحو لا سيما جزء قصير انفه قال ابن مالك والمشهور خلافه وانه حرف
منبه على وصف لايق بالمحل قال والقول بزيادتها اولى لان زيادة ما ثابت في كلامهم وليس في كلامهم
نكرة موصوف بها جامده لجمود ما الا وهي موصوفه بمكمل نحو مررت برجل اي رجل قال فالحكم على ما المذكور
بالاسميه واقتضا الوصفيه حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه انتهى قوله ومن كذلك الا في التمام هو مذهب
الجمهور وذهب قوم الى ان من تقع نكرة تامة ايضا وهو مذهب سيبويه في التعجب قوله واي وايه كمن
قال الشيخ ليس كذلك فان ايا توصف بها النكرة اول الامر كما قال بلا خلاف بل زاد ابن مالك انها

نعم حالا بعد المعرفة قال في الكافية ونعت منكور وحالا قد اتى كحسبك تلوه بما فتى وقال ابو حيان
لم يذكر اصحابنا وقوعها حالا قوله وفيما ذا صنعت وجهان الى اخره اجازه جماعة منهم
ابن مالك فيه وجها ثالثا وهو جعل ما استفهام وذا زايدة **فصل** في الموصول
الحرفي لم يذكره في الالفية والشذور وذكره ابن الحاجب قال في التسهيل وهو ما اول مع
ما يليه بمصدر ولم يحتج الى عايد **قوله الكافية** حروف المصدر ما وان وانّ الاولان
للفعلية وان للاسمية فيه امور الاول شرط الفعلية في ما ان يكون فعلها متصرفا وان لا
يكون امرا قال ابن مالك في الغنية وما يذكر تصرف لا امر قال في شرح التسهيل والاكثر
كونه ماضيا الثاني اختيار ابن مالك في الكافية وشرحها جواز وصلها بالجملة الاسمية ووافق
الجمهور على المنع في التسهيل وقال الرضي الحق الجواز وان كان قليلا الثالث مال ابن هشام
في المغني الى قول الاخفش وجماعة باسميتها وان يقدر فقال ان فيها مخلصا من دعوى
اشتراك لا داعي اليه فان ما الموصول الاسمية بابه باللعاق وهي موضوعة لما لا يعقل والاحداث
من جملة ما لا يعقل الرابع شرط الفعلية في ان كون فعلها متصرفا فلا توصل بالجامد اتفاقا
ومنع ابو حيان وصلها بالامر ايضا وقال ان جميع ما استدلوا به محتمل للتفسير قال ولا يقوى
عندي وصلها به لامرين احدهما انها اذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الامر المطلوب.
والثاني انه لا يوجد في كلامهم يعجبني ان قم ولا اجبت ان قم ولا يجود ذلك ولو كانت توصل
به لجاز ذلك كالماضي والمضارع وسبقه الى اختيار ذلك الرضي وضم انتهى الخامس بقي من الحروف
المصدرية كي باتفاق وقد استدركها الرضي وانما توصل بالمضارع وعند جماعة وصححه الفارسي
وابو البقاء وابن مالك الرضي انما توصل لفعل متصرف غير امر واكثر ما تقع بعد معهم تمنّ والذي
عند جماعة واختاره الفارسي وابن خروف وابن مالك **باب المعرف باداة التعريف**
كذا ترجم في الالفية وقال ابن هشام وكان الاحسن المعرف بالاداة اذ لا يتخيل احد اذ ذلك انه
معرف باداة وليست اداة تعريف قلت وكذا عبر في الكافية الكبرى فكانت الالفية بالاخص
اجدر **قوله الالفية** الحرف تعريف او اللام فقط فيه امور الاول اورد عليه انه مخالف
للمنقول لان مذهب الخليل ان حرف التعريف ال بجملتها ومذهب غيره انه اللام فقط فالتخيير
بينهما وان حرف التعريف احدهما مخالف للقولين معا وقال ابن هشام قدم لانه الراجح عنده
وهو تنويع لاقوال النحاة وقول بعضهم انه تخيير بين القولين وانه احداث لقول ثالث ليس بشي

واو

واو التخيير انما تقع بعد الطلب الصريح نحو خذ من مالي درهما او دينارا وقال ابن الصايغ
او للتفصيل كالتي في قوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى
فلا تقتضي ان يكون ال او اللام حرف التعريف اي احدهما ولو اقتضاه لم يناف ان يكون
قولين الثاني الذي رجحه المصنف في ساير كتبه الاول ولا يوخذ من عبارته هنا ترجيح القول
بانه يوخذ من تقديم ال معارض بانه قدم في الكافية فقال اللام او ال حرف تعريف فقل في
رجل تعريفه شيت الرجل وصرح في شرحها باختياره ال فلم يكن تقديم اللام ترجيحا له
ورايت في سبك المنظوم رجح انه اللام وجدها مصرحا بمخالفة الخليل وهذا الكتاب
جزم فيه كثير الخلاف ما رجحه في ساير كتبه لانه قصد فيه تخليص المفصل فاتي
بما فيه غير زيادة ولا تغيير ولا مخالفة في ترجيح فتنبه لذلك الثالث
ما رجحه المصنف منه انه ال لم يلقه سوى الخليل وابن كيسان وجميع لذلك
النحاة فيما نقله ابو حيان على انه اللام فقط وعزاه صاحب البسيط الى المحققين
واختاره ابن هشام في حواشيه فقال انه من الحسن بمكان وجميع ما اعترضوا
به عليه مقابل بمثله او بما هو عنه لكن رجح في الجامع قول الخليل وهو ظاهر عبارة
الشذور الرابع قال ابو حيان ان الخلاف في هذه المسالة لا يجري شيا ولا ينبغي
ان يبنى عليه الخامس من حروف التعريف ام في لغة طي وهي ال ابدلت
لامها ميما في الاولى وهمزتها في الثانية قوله فنمط عرفت قل فيه النمط قيل
لا فايدة في التنبيه على هذا وهو من الوضوح بالمكان الذي لا يخفى وقال ابن
هشام لما كان الباب معقودا للمعرف بالاداة قبح ان يذكر الاداة ولا يلوح
على ذكر المعرف وللتنبيه بذلك على ان وضع اداة التعريف مخالف لوضع نقيضها
وهو اداة التنكير وانهم اصلوا اداة التعريف محل الصدر واداة التنكير محل العجز
وهو التنوين من نحو صه وصهٍ **قوله الشذور** العهدية كي الفاضي ونحو فيها مصباح المصباح
او الجنسية نحو وخلق الانسان ضعيفا ونحو ذلك الكتاب وجعلنا من الماء جعله
المثال الاخير وهو ما فيه ال لبيان الحقيقة من الجنسية ذكره ايضا في الجامع والقطر
وسبقه اليه بدر الدين ابن مالك والذي جزم به والده في شرح الكافية انه من العهدية
وذهب بعضهم الى انه قسيم براسه ولم يتعرض في الالفية لتقسيم تعريف ال وكان ينبغي ان لا

سهله وقد قال في الكافيه والعهد قصدا وعموم الجنس او حضورا ولجاله به بروا قال ابن هشام
تعرض لتقسيم ال الزايده وذكر تقسيم المعرفه ولو عكس لكان اصوب لان الباب للمعرفه
قوله الا لقب والان تعقب بانه ضعف في شرح التسهيل قول من جعل سبب بنايه تضمن معنى
حرف التعريف والقول بزيادة ال فيه مبني على ذلك واعلم ان القول ببنا
الان لا توجد له علة صحيحة اما على القول بزيادة ال فوجد بوجهين احدهما ما ذكره ابن مالك
ان تضمن اسم بمعنى حرف اختصارا بنا في زيادة ما لا يعتد به هذا مع كون المزيد عن المضمن
معناه وكيف اذا كان اياه والثاني انه لا نظير له كذا قاله جماعه لكن وجدت له
نظيرا وهو الامس المقرون بال على لغة من بناه كقوله واني وقفت اليوم والامس قبله
فانه روي بالكسر وخرجه ابن مالك على انه ضمن معنى اللام مع زيادة ال فيه واما على القول بانها للتعريف
فوجه ابطال ما علل به ان ال من خواص الاسما فكان حقها ان ترده من البنا الى الاعراب نظير
الاضافه في اي والذي اذهب اليه ترجيح قول من قال باعرابها وان فتحها فتحة اعراب وهي
ملازمه النصب على الظرفيه وان خوف بمن ظهر الجر فيها كما في قول الشاعر فانهما لان لم تغيرا فانه
مروي بالجر وهذا قول لا يمكن القدح فيه قوله واللذين ثم اللات تعقب بانه حكى في
التسهيل حذف ال بينهما وذكر في شرحه ان ذلك لغه وقرى صراط الذين وكيف جعلها هنا
لازمه وقال ابن قاسم كانه اراد انها لازمه عند اكثر العرب وهو الفصيح قوله والاضطرار
كبنات الاوبر رده السخاوي بانها لو كانت فيها زايده لكان في المعنى وهذا سهو منه
لان ال تقتضي جر الاسم بالكسره ولو كانت زايده لانه قد امن فيه التنوين قوله كذا
وطبت النفس يا قيس السري يشير الى قول الشاعر رايتك لما ان عرفت وجوهنا
صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو وقد تعقب بان هذا البيت مصنوع لا يعرف
قايله ورد بانه لرشيد بن شهاب اليشكري ذكره ابن هشام في شرح الشواهد قال
وقد رواه المفضل الضبي بلفظ رايتك لما ان عرفت جلادنا رضيت وطبت النفس يا بكر
عن عمرو قال كذا انشده ابن السيد في شرح شعر المعري ومعناه واضح بخلاف ما انشده
ابن مالك قوله وبعض الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا فيه امران احدهما قال ابن قاسم ظاهره
انها تدخل للمح الاصل لا للمح الصفه وهو ظاهر كلامه في التسهيل وشرحه ويؤيده تمثيله بالمنقول
من وصف ومن مصدر ومن اسم عين وقوله بنه وقد يكون في المنقول من اسم عين لان

المصادر

باب الابتدا

المصادر واسما الاعيان قد تجري مجرى الصفات في الوصف بها على التاويل
يقتضي ان اللمح للوصف وهذا هو المشهود في عباراتهم انتهى الثاني ذكر ابن هشام
في المغني ان هذا النوع موقوف على السماع الا ترى انه لا يقال مثل ذلك في محمد واحمد و
معروف وذكر في تعليقه ايضا مثل ذلك وزاد كلام كثير توهم انه قياس وليس بشي ثم رات
ابن مالك قال في سبك المنظوم سماعا على الاصح فصرح بحكاية الخلاف قوله والنعمان قال
ابن قاسم في تمثيله به نظر لانه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الاداة نقله وعلى هذا فلا فايده
فيه لازمه واذا كانت للمح لم تكن لازمه وقال ابن الصايغ لا تناقض لانه يحمل ما ذكره هنا على ما لم
يقارن فيه الاداة التسميه وهناك على ما قارنت فلو سميت بالحسن لزمت ال قوله فذكر ذا
وحذفه سيان تعقبه ابو حيان بان الوجهين مرتبان على مقصدين ان قصد لمح الصفه جي بال
والا فلا فكيف تقول انهما شيان فاجاب ابن قاسم بانه اراد شيان من جهة التعريف فكيف
قال ابن الصايغ اراد انهما شيان في التعريف فان دخولها كالمسقط لتعريف العلميه وفي تعليق
ابن هشام ما نصه وقوع لام اللمح في المنقول من صفه كثير وفي المنقول من مصدر دونه وفي
المنقول من اسم دونهما وشرطهما ان يكون العلم حين النقل مجردا من ال فاما ان نقل بال
فهي فيه ملتزمه لان التسميه وقعت بمجموع الاسم والالف واللام وال فهي زايده لدخولها
على العلم ولا يفيد معنى خلافا لزاعمه وانما دخلت بمجرد سبب العلم مما نقل عنه
وعلى هذا ينبغي تمثيل الناظم بالنعمان قوله فذكر ذا وحذفه سيان ولو كان ذلك
لافادة معنى لم يستو الامران ولهذا قال للمح ما قد كان عنه نقلا ولم يقل للمح الصفه
وبهذا الموضع قل من فهمه على وجهه انتهى كلام ابن هشام ولهذا عبر في المغني بقوله ملموح اصله
قوله وقد يصير علما بالغلبه مضاف او مصحوب ال قال ابن هشام ذكر هذه المسله في باب
العلم احسن من ذكرها هنا يقال العلم ضربان علم بالوضع وعلم بالغلبه وذلك لان النوعين
المضاف وذا ال يكونان حينيذ مذكورين على سبيل القصد اليهما لا في ذكر المضاف هنا
فانما هو استطراد انتهى وقد ذكرها في التسهيل في باب العلم قال ابن هشام والتعبير
بالغلبه عبارة صاحب المفصل وبعضهم يقول فيها انها تشبه الاعلام ثم ولا يسميها اعلاما وهذا
ما صححه ابن عصفور ووجهه بان تعريفها ليس بوضع اللفظ على المسمى بل بالاضافه او ال باب
الابتدا كذا ترجم في الالفيه والكافيه الكبرى وترجم الناس بالمبتدا والخبر وهو اوضح ثم انه

فى كتبه بدا به قبل الفاعل وكانه اختار انه اصل المرفوعات وهو ما عزي الى سيبويه وبدا ابن الحاجب
بالفاعل وكذا ابن هشام فى الشذور وصرح فى شرحه بانه على القول بانه اصلها وهو ما عزى
للخليل وخالف فى القطر والجامع فبدا بهما بالمبتدا وقد ذهب جماعة الى ان كلا منهما اصل
براسه واليه جنح الرضى وهو المختار وذكر ابو حيان ان هذا الخلاف لا يجدى فايدة قوله
الشذور وهو المجرد عن العوامل اللفظية مخبرا عنه او وصفا رافعا لمكتفى به امور الاول بين
نوعى المبتدا فى حد وقد قال الرضى المبتدا اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما فى حد لان الحد الرضى
مبين للماهية بجميع اجزايها فاذا اختلف اثنان فى الماهية لم يجتمعا باختيار انه الثانى علم على
تقديم اللام ترجيحا له ورايت فى سلك المنظوم رجح انه اللام وحدها مصرحا بمخالفة الخليل
وهذا الكتاب جزم فيه كثيرا الخلاف ما رجحه فى ساير كتبه لانه قصد فيه تلخيص المفصل فانى بما فيه
من غير زيادة ولا تغيير ولا مخالفة فى ترجيح فتنبه لذلك الثالث ما رجحه المصنف من انه
ال لم يقل به سوى الخليل وابن كيسان وجميع النحاة فيما نقله ابو حيان على انه اللام فقط وعزاه صاحب
البسيط الى المحققين واختاره ابن هشام فى حواشيه فقال انه من الحسن بمكان وجميع ما اعترضوا
به عليه مقابل بمثله او يجاب عنه لكنه رجح فى الجامع قول الخليل وهو ظاهر عبارة الشذور الرابع
قال ابو حيان ان الخلاف فى هذه المسالة لا يجدى شيا ولا ينبغى ان يتشاغل عنه الخامس
من حروف التعريف ال فى الحد ولذا اورد ابن الحاجب لكل منهما حدا انتهى الثانى
فاته ان يقول بعد اللفظية غير المزيدة ليدخل نحو بحسبك درهم وهل من خالق غير الله وقد
زاده فى الحد جماعة وضم اليه بعضهم قوله او نحوه ليدخل نحو رب رجل عالم افادنا فان رجلا مبتدا ولا
اثر كونه لانها فى حكم الزايد اذ لا تتعلق بشى بهذا الاحترار ورد على ابن الحاجب ايضا
وقال الرضى فسر الزمخشرى وابن الحاجب العوامل اللفظية فى حد المبتدا بنواسخ
الابتدا والاولى ان يطلق ولا يخص عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل ويجاب
عن نحو بحسبك درهم وما فى الدار من احد بزيادة الباء ومن فكانهما معدومان وعن قولهم
فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو ان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتدا بجواب
قريب من الاول وذلك ان لفظة ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزايدة التى
لا فايدة لها الا التاكيد وفى تعليق ابن هشام المبتدا اسم او ما فى تاويله مجرد عن العوامل
اللفظية لفظا او حكما وقال ان فى قوله او ما فى تاويله شامل للمقرون بحرف مصدرى نحو وان تصوموا

خيركم

خير لكم والمقدر فيه نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه وللواقع بعد همزة التسوية
نحو سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم اى سواء عليهم الانذار وعدمه وان قوله او حكما
شامل للمجرور بزايد وهو مراده الما او تشبيها بالزايد وهو رب ولولا ولعل اذا جرا قال
وهو فى رب منصوص عليه دون لولا ولعل الثالث قد يوهم قوله او وصفا ان المراد بالاسم
فى صدر الحد قسيم الصفة وعبارة ابن الحاجب اشد ايهاما فانه قال هو الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية مسندا اليه والصفة الواقعة الى اخره فقابل الاسم بالصفة
وقد صرح ابن هشام فى تعليقه بان المراد هنا بالاسم قسيم الفعل والحرف لا قسيم الصفة
الرابع قوله او وصفا زاد فى تعليقه او مؤول به ثم مثله بقولك اقرشى ابواك او قرشى
قومك وقال مثل بهما سيبويه والمعنى امنسوب ابواك الى قريش وامنسوب قومك
الى قريش الخامس قال ابن القاسم فى شرح التسهيل يرد على التعبير بالوصف مسلة لولا نولك
ان تفعل فان نولك ليس وصفا وقد جعلوه بمعنى اقايم الزيدان فنولك مبتدا وان تفعل
فاعل به ومعناه لا ينبغى لك ان تفعل وقد حكى نولك ان تفعل بمعنى ينبغى لك ان تفعل
فيكون من باب قايم الزيدان فى مذهب الاخفش السادس قيد فى التسهيل
الوصف بقوله سابق احترازا من نحو اخاك خارج ابوهما فى درج خبر لمبتدا اذا لم يسبق
وهذه الامور الثلاثة واردة على ابن الحاجب ايضا السابع قال فى التسهيل رافع لما انفصل
واغنى احترازا مما لو رفع الضمير المتصل ولا يرد هذا على ابن الحاجب لانه قال رافعة لظاهر
نعم يرد عليه امران الاول انه يشعر بموافقة الكوفيين فانهم يشترطون رفعه
الظاهر ولا يجيزون ذلك فى الضمير المنفصل فيوجبون المطابقة فى اقايمان انتما على ان انتما
مبتدا وقايمان خبر مقدم ووجهوا ذلك بان الوصف اذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر
يجرى مجرى الفعل والفعل لا ينفصل منه الضمير ومذهب البصريين بخلاف ذلك ولذلك
قال ابن مالك فى شرح الكافية ليس المراد بظهور الفاعل ان يكون من الاسما المظهرة دون المضمرة
بل المراد ان يكون غير مستتر وفى المتوسط الصواب ان يقال رافعه لغير ضمير مستتر الا ان يراد
بالظاهر اللغوى لا الاصطلاحى الثانى انه لم يذكر قيد الاغنا ولا الاكتفا فيرد عليه
كما قال فى المتوسط نحو اقايم ابواه زيد فانه ليس منه لان الوصف لم يستغن بفاعله عما بعده
اذ لا يحسن السكوت عليه لاحتياج الضمير الى ما يعود عليه فهو خبر مقدم وزيد مبتدا كما جزم ابن مالك

في شروح الكافيه او عكسه كما جوزه في شرح التسهيل وتبعه ابن هشام في تعليقه وتعقب
بلزوم عود الضمير على الخبر المتاخر لفظا ورتبة واجيب بانه على حد ضرب غلامه زيد وقد
اجازه جماعة قال ابو حيان وقد ذهل ابن مالك والمتعقب والمجيب عن قاعدة في الباب
وهو ان هذا الوصف لا يكون مبتدا حتى يكون مرفوعه اغني عن الخبر لانه مرفوعه
هو المحدث عنه فلا يجتمع هو وخبر عن الوصف وابو داد في هذه الصورة لا يغني عن
الخبر لانه لا يستقل مع الوصف كلاما من حيث الضمير فلا يجوز ان يكون مبتدا البتة
الثاني من يرد عليهما ان من المبتدا ما لا خبر له ولا فاعل يسد مسده وذلك قولك اقل رجل
يقول ذاك قال ابن هشام فاقل مبتدا لا خبر له ثابتا ولا محذوفا لانهم اجروه مجرى قل رجل
بقولك ذلك تنبيه قال في المتوسط ما حده ابن الحاجب المبتدا غير شامل لاسم
الفعل مع انه مبتدا على ما اختاره في باب الاسماء الافعال قوله الالفيه مبتدا زيد
وعاذر خبر ان قلت زيد عاذر من اعتذر احسن منه قوله في الكافيه المبتدا وشرطي
النوع الثاني وليس في بيت الالفيه الا النوع الاول مقتصرا على المثال قوله
الالفيه فاعل اغنى قال ابن قاسم لو قال مرفوع اغنى لكان احسن لئلا يتوهم منه متوهم
ان المغني عن الخبر لا يكون الا فاعلا قوله الالفيه والشذور والعباره له والثاني
شرط نفي او استفهام شمل جميع ادواتهما كما ولا وان وليس وغير وكالهمزه وهل
وما ومن ومتى واين وكيف وكم وايان وبذلك صرح ابن مالك في شرح التسهيل قياسا
على سماع ما والهمزه واعتمده ابن الصايغ وقال ان في مقدمه ابن الحاجب ما يوجب
الاختصاص بالهمزه وقال ابو حيان الصواب الاقتصار على ما والهمزه اذ لم يسمع سواهما
وموافقه قول ابن الحاجب في الوافيه او وصف بالف استفهام او النفي فاستمع نظامي
وقال في الكافيه بعد حرف النفي والف الاستفهام مخصص في الثاني وعم في الاول وقد
تعقبه الرضي وغيره بانه لو قال حرف الاستفهام لكان اولى ليدخل فيه هل قوله الالفيه
وقد يجوز نحو فائز اولو الرشد هو مذهب الاخفش والكوفيون والجمهور على منعه
تنبيه مما يلحق بالوصف فيما ذكر الظرف والمجرور قال ابن الصايغ اذا قلت في الدار
زيد واعربت زيدا فاعلا بالظرف وقدرت متعلقه اسما لم يمتنع عندي ان تقدره
مبتدا ارافعا للفاعل يسد مسد خبره ونضاف هذه للاماكن التي يجب فيها حذف المبتدا

انتهى

انتهى وهي فايده لطيفة قوله الكافيه فان طابقت مفردا جاز الامران مثل المفرد
في ذلك الجمع المكسر نحو اقعود الزيدان وما يطلق على المفرد وغيره بصيغة واحدة كجنب
نبه عليه ابن الصايغ ولم ينبه على انه اذا طابقت مثنى او جمعا سالما تعين وحكم تعين
ابتدائية الثاني وخبرية الوصف المقدم وقد صرح به في الالفيه الا انه لم ينبه على ما
اذا طابقت المفرد والحاصل ان كلا من الكتابين ذكر احد قسمي المسئلة واهمل الاخر
قوله الالفيه ورفعوا مبتدا بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا اختيار ابن جني و
ابو حيان قول الكوفيين ان رافع المبتدا الخبر لان كلا منهما طالب للاخر ومحتاج له فعمل
فيه وهذا هو المختار عندي ونظير ذلك ادوات الشرط فانها عاملة في
افعالها الجزم وافعالها عاملة فيها النصب قوله والخبر الجزء المتم الفايدة اورد عليه
ان هذا الحد صادق على المبتدا وعلى احد جزئي قام زيد فينبغي ان يزيد مع مبتدا
غير الوصف وقد ذكر هذه الزيد في الشذور قوله الكافيه والخبر المسند به المغاير
للصفة المذكوره قال في المتوسط يرد عليه المضارع نحو يضرب زيد فانه يصدق عليه انه
المجرد المسند به المغاير للصفة المذكوره مع انه ليس بخبر مبتدا ومثل اقائم انتم فانه كذلك
وليس بخبر قال ويمكن ان يجاب عن الاول بان المراد بالمسند الى المبتدا وعن الثاني
بان المراد بالظاهر الملفوظ به ظاهرا كان ام مضمرا وقال الرضي يرد عليه صفة المبتدا
في نحو ولعبد مومن خير فلو قال المغاير للصفة المذكوره ولتابع المبتدا ليسلم من الاعتراض
قوله الالفيه ومفردا ياتي وياتي جملة قال ابن هشام ويأتي جملتان في تقدير الجملة
وذلك الشرط والجزاء فيجي الرابط اما فيهما نحو زيد من يأته يكرمه او في الثانيه نحو زيد من يضربه
عمرو يكرمه او الاولى نحو زيد ان تضربه يغضب عمرو قوله الالفيه والكافيه
والخبر قد يكون جملة شرطها ان لا يكون ندائية ولا مصدرة بلكن او بل او حتى بالاجماع وشرط
في الوافيه ان تكون خبريه وكذا في القطر وهي رأي والصحيح خلافه قوله الكافيه
فلا بد من عايد فيه اجاز الاول لفظ العايد يختص بالضمير مع انه تقوم مقامه الاشارة
واعادة المبتدا بلفظه وعموم يشمل المبتدا وعطف جملة فيها ضميره بفاء السببية على الجملة
المخبر بها الخالية منه وقد شمل ما عدا الاخير قول الالفيه حاويه معنى الذي سيقت له
وضعف ابن هشام في الجامع القول بالعموم وقال انه يلزم عليه اجازة زيد لا رجل

في الدارمع انه اعتمده في القطر الثاني انه قد يستغني عن كل ماذكره اذا كانت الجملة
نفس المبتدا في المغني ورده الرضي وقد ذكره في الالفية وابن هشام في الجامع وسياتي
بما فيه قول الالفيه حاوية معنى الذي سيقت له فيه امران الاول انه لا يشمل عطف
الجملة بالفا كما تقدم قال ابن قاسم التحقيق في ذلك ان الخبر مجموع الجملتين لان العطف
بالفاء صيرهما معًا الشرط والجزا وحينئذ فالرابط للضمير الثاني بما يوهم كلامه امتناع
حذف الرابط وليس كذلك بل قد يحذف كما نبه عليه ابن الحاجب قول الكافيه
وقد يحذف فلم يبين لحذفه ضابطا والجمهور على انه لا يحذف الا في صورة واحدة وهي ان يجر
بحرف ولا يودي حذفه الى تهيئة عامل اخر نحو السمن منوان بدرهم واختار في التسهيل
جواز حذفه وان علم ونصب بفعل او صفة او جر بحرف تبعيض او ظرفيه او بمسبوق
مماثل لفظا ومعمولا او باضافة اسم فاعل فالاول نحو ثلاث كلهن قتلت وكلا وعد الله الحسنى
والثاني نحو الدرهم انا معطيك والثالث نحو السمن منوان بدرهم والرابع اي منه
نحو ويوم نساء ويوم نسر اي فيه الخامس نحو اصح فالذي ترضى به انت مفلح اي به
والسادس سبل المعالي بنو الاعلين سالكها اي سالكها ووافقه ابن هشام في الجامع
على الاربع الاول ولم يذكر الاخيرين ولم يستثن ابن الحاجب في الوافيه سوى العلم فقال
فيلزم الضمير للافاده مالم يكن قد علموه عادة قول الالفيه وان تكن اياه معنى اكتفى بها
كنطقي الله حسبي وكفى فيه امران الاول قال ابن قاسم الذي يظهر ان هذا ليس من الاخبار بالجملة
بل من الاخبار بالمفرد لان الجملة في ذلك انما قصد لفظها حين اخبر عنها في نحو لا حول ولا
قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ووافقه على ذلك ابن الصايغ وقال انه ليس في كلام الالفيه
ما يفهمه بل في قوله وان تكن اياه معنى شعور بذلك الثاني ضم في التسهيل الى ما اتحدت بالمبتدا
معنى ما اتحدت به بعضها وما قام بعضها مقام مضاف الى العايد فانها تستغني عن
العايد في الصورتين ايضا فالاولى مثل ولباس التقوى ذلك خير والذين يمسكون بالكتاب
واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين والثانية نحو والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا
يتربصن بانفسهن المراد تربص ازواجهم فاقيم ضمير الازواج الازواج المضاف الى ضمير الذين
وضعفه ابن هشام في الجامع وتاول الاية على حذف مضاف اي وازواج الذين او التقدير
ومما يتلى عليكم حكم الذين يتربصن بعدهم وازواجهم يتربصن قول الالفية والمفرد الجامد

مفرد فيه امور الاول قال ابن هشام كان اللايق تقديم الكلام على المفرد على الكلام على الجملة
لان المفرد اولى بالتقديم الثاني قيل ان فارغ ليس تجنيسا لمراده اذ لا يبدي ماذا
واجاب ابن قاسم بان مراده في المشتق فهو دون ضمير مستكن بين ان المراد فارغ من الضمير لانه
مقابله الثالث يستثنى من الجامد ما اول بمشتق فانه يتحمل الضمير كزيد اسد
اي شجاع ذكره في الكافية الكبرى والتسهيل قوله وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن قوله وان يشتق
فيه امور الاول قيل ظاهره ان فاعل يشتق ضمير المفرد الموصوف بالجمود وذلك
غير مستقيم واجاب ابن قاسم وابن الصايغ بان الضمير عايد على الموصوف
لا بقيد الثاني يستثنى من المشتق ما تضمن معنى فعل وحروفه كذا ذكره في شرح
الكافيه وفي شرح التسهيل المراد بالمشتق هنا ما دل على ذات متصفة بوصف
مصوغا من مصدر مستعمل او مقدر وفي تعليق ابن هشام المراد بالجامد في هذا
الباب وباب النعت ما لم يوخذ من مصدر للدلالة على حدث وصاحبه فيدخل
فيه الثلاثة المذكوره وبالمشتق ما اخذ من مصدر كذلك وفي شرح ابن الصايغ المشتق
ما دل على مسمى ومعنى قايم به الثالث يستثنى المشتق الذي جرى مجرى الجامد فانه لا يحمل
ضميرا نحو هذه البطحا الرابع قيد في الكافية الكبرى والتسهيل تحمله الضمير بان
لا يرفع ظاهره لفظا او محلا فانه حينيذ لا يحمله نحو زيد قايم ابوه وزيد مجرور به الخامس
قال ابن الصايغ ظاهر قوله مستكن يعطي وجوب الاستكنان وقد نقل الخضراوي
عن سيبويه انه اجاز في مررت برجل مكرمك هو ان يكون تاكيدا وان يكون فاعلا
فدل ذلك على جوازه في الخبر الا ان في كلام الخفاف ما يوافق ظاهر كلام المصنف وجوب استتاره
وانه ان ابرز كان توكيدا الا فاعلا بالصفة واجاز سيبويه في مررت برجل هو ان يوجهين
وفي الافصاح اجاز بعض اهل عصرنا الابراز في الخبر نحو زيد عمرو ضاربه هو على اجرا ضارب
على عمرو وتمسكا بعموم قول سيبويه والنحويين ولا يجوز عندي لان ابرازه انما يكون عند كون
الصفة لغير من هي له رفعا للالباس فاذا ابرز في غير هذا الموضع توقع اللبس بهذا الموضع
السادس شمل كلامه المشتق اذا تعدد والجميع في المعنى نحو هذا حلو حامض فيكون
في كل منهما ضمير وهو ضمير وهو ما اختاره ابو حيان وجزم به الرضي وفيه اقوال اخر احدها
وعليه الفارسي انه ليس فيه الا ضمير واحد يحمله الثاني ويتنزل الاول منه منزلة الجزء

والخبر انما هو بتمامها الثاني انه يقدر في الاول لانه الخبر في الحقيقة والثاني كالصفة له والتقدير
هذا حلو فيه حموضة الثالث انه يقدر في المعنى كانك قلت هذا مز واختاره صاحب البديع
قال لانه لا يجوز الخلو عن الضمير لئلا ينتقض قاعدة المشتق ولا تقديره في احدهما فقط لانه ليس
هذا باولى من هذا ولا ان يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كله حلو كله حامض ليس هذا
الغرض منه ومنع ابو حيان توجيه الاخير فقال انه لا يلزم لان المقصود جمع الطعمين والمعنى
ان فيه حلاوة وحموضة قال وثمرة الخلاف تظهر اذا جا بعدها ظاهر نحو هذا البستان حلو حامض
رمانه فان قلنا لا يتحمل الاول ضمير تعين ان يكون الرمان مرفوعا بالثاني وان قلنا يتحمل
كان من باب التنازع قال ابن جني راجعت ابا علي في هذه المسئلة نيفا وعشرين سنة حتى
تبينت لي قوله وابرازه مطلقا هو مذهب البصريين واختاره في الكافية والتسهيل ومذهب — قوله وابرازه مطلقا الخ
الكوفيين انه يجوز الاستتار اذا امن اللبس وصرح في شرح التسهيل بان الفعل في ذلك كالوصف
يبرز فيه الضمير اذا خيف اللبس نحو غلام زيد يضربه هو اذا اردت ان زيدا يضرب الغلام واختار
ابو حيان انه لا يجب ابرازه بل اذا خيف اللبس ازيل بتكرار الظاهر نحو غلام زيد يضربه زيد
قال ابن قاسم وما ذكره المصنف اقوى لان وضع الظاهر في غير محله في غير موضع التفخيم ضعيف
قلت وان اريد دخول هذه المسئلة في كلام الالفية جعل ضميرا وابرزه الى مطلق الضمير من
غير تقييد بالمفرد المشتق كما شرح ابن قاسم عبارة التسهيل على ذلك قوله واخبروا بظرف او بحرف جر — قوله واخبروا بظرف الخ
ناوين معنى كائن واستقر فيه امور الاول شرطهما ان يكونا تامين كما في التسهيل فلا يجوز الاخبار با
لناقصين وغيره بذلك الكافية الكبرى شرط الافادة الثاني اختار في التسهيل ان الخبر
في الحقيقة العامل فيهما لا هما وهو مذهب ابن كيسان وذهب الفارسي وابن جني والاكثرون الى
انهما الخبر في الحقيقة وان العامل صار نسيا منسيا والخلاف جار في عمله وفي تحمل الضمير الثالث
قولنا ومن يشعر انه لا يجوز اظهاره وهو مذهب الجمهور وجوزه ابن جني وذكر في التسهيل وشرحه
انه يظهر الرابع سوى بين تقدير اسم الفاعل والفعل مع ان المختار عنده في ساير كتبه تقدير
اسم الفاعل ومذهب الجمهور تقدير الفعل وقد مشى عليه ابن الحاجب في الكافية والوافية الخامس
يتعين تقدير اسم الفاعل بعد اما واذا الفجائية نحو اذا بهم مكر واما في الدار فزيد لانهما لا يليهما
فعل ذكره في شرح الكافية موجها به ما اختاره من ترجيحه في بقية المواضع ومنع ابن هشام بان الفعل
يقدر موجزا السادس ظاهره ان العامل في الظرف والمجرور هو المقدر وصرح باختياره

في التسهيل

في التسهيل ومذهب سيبويه ومتقدمي اهل البصرة ان العامل فيهما انما هو المبتدأ وهو الجاري
على قاعدة ان العامل في الخبر المبتدأ فان الخبر في الحقيقة الظرف لا متعلقه السابع ظاهره انه لا يقدر
الا الكون المطلق وبه صرح في التسهيل قال في المغني وهو شرط لوجوب الحذف وقد يقدر الكون الخاص
لدليل ويكون الحذف اذ ذاك جائزا لا واجبا ومنه الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى
التقدير مقتول او يقتل لا كاين الا ان يقدر مع ذلك مضافا فيقال اي قتل الحر كاين بقتل الحر
وفيه تكلف تقدير اربعة الكون وفاعله والمضافين بل خمسة لان كلا منهما لا بد له من فاعل الثامن
قال ابن هشام اذا قدر الفعل قدر بصيغة المضارع ان اريد الحال والاستقبال وبصيغة
الماضي ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد غفلوا مع قولهم في ضربي زيدا قايما ان
التقدير اذا كان ان اريد الماضي واذا كان ان اريد الاستقبال ولا فرق فان جهل المعنى
قدر الوصف لانه صالح للازمنة كلها انتهى ويخرج من ذلك صورة يترجح فيها تقدير الوصف
وهو الامر التاسع العاشر قال الشيخ سعد الدين في حاشية الكشاف فيما يجب التنبيه له انه اذا
قدر في الظرف كان او كاين فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة
والا لكان الظرف في موقع الخبر بتقدير كان اخرى فيتسلسل التقديرات الحادي عشر لم يبين
موضع تقديره وفي مغني اللبيب الاصل ان يقدر مقدما على الظرف وقد يعرض ما يقتضي
ترجيح تقديره مؤخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان اصل الخبر ان يتأخر
عن المبتدأ والثاني نحو اما في الدار فزيد لان اما لا يليها الفعل قال ويلزم من
قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسايل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ
الثاني عشر لم ينص على تحمله الضمير والبصريون على انه يتحمل ضمير المبتدأ كالمشتق سواء تقدم
ام تأخر قول الكافية وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة نازع فيه ابن هشام في المغني
وقال انه ليس بشيء لان الحق انا لم نحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف فالمحذوف الفعل فقط
وهو مفرد انتهى فان قلت يحمل كلامه على انه يقدر مع متعلقه محله بان يجعل المتعلق
فعلا قلت ياتي ذلك قوله في الوافية وما يقع ظرفا فقال الاكثر فيه استقر جملة تقدر ثم انه
اقتصر على الظرف ولم يصرح بالجار قال الرضي يجري مجراه في جميع احكامه حتى سماه بعضهم
ظرفا اصطلاحا قول الالفية ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة وان يفد فاخبرا
ما ذكره من جواز الاخبار به عن الجثة عند الافادة راي بعض المتأخرين والجمهور

على المنع مطلقا وان ما ورد من ذلك متاول على حذف مضاف وكذا اطلق في الكافية الكبرى المنع
ولم يستثن وكذا ابن هشام في الشذور والقطر وخالف في الجامع وضبط في التسهيل الافادة بان
يشابه اسم الذات الحدث في حدوثه وفقدانه وقت نحو الرطب شهري ربيع او يفيد فالى اسم
الذات معنى عام نحو الكل يوم ثوب تلبسه او يعم واشتراك الزمان خاص نحو نحن في شهر كذا وانا في يوم
طيب قول الشذور ونحو الليلة الهلال متاول وكذا في القطر والجامع ايضا مع استثنائه
ما سبق والذي صرح به ابن مالك انه مثل الرطب شهري ربيع لانه يحدث ويفقد دون وقت
على ان ابا الحسن بن عبد الوارث وهو ابن اخت ابي علي الفارسي قال الليلة الهلال على ظاهره
لا على حذف مضاف لان الهلال يكون ظاهرا ثم يستتر ثم يظهر فلما اختلف به الاحوال اجري
مجرى الاحداث قال عبد القاهر ويوضحه ان الهلال ليس باسم وضع علما للنير كالشمس والقمر
وايضا هو اسم يتناوله في حال دون حال والاسم الموضوع له القمر فاذا قيل الهلال كانه قيل
استتار القمر او بدو القمر ولهذا قال ابن السراج لو قلت الشمس اليوم او القمر الليلة لم يجز لانه غير
متوقع فلا يتضمن الدلالة على الحدوث قوله ولا يبتدى بنكرة قال الرضي عللوه بانه محكوم عليه والحكم
على الشي لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف
ولا التخصيص قال واما قول ابن الحاجب ان الفاعل يختص بالفعل المتقدم عليه فوهم لانه اذا
حصل تخصيصه بالحكم فقط كان الخبر الحكم غير مخصص فيكون قد حكمت على الشي قبل معرفته ثم قال ولا
ينكر ان وقوع المبتدا معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف
الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجوبا لا يلتبس بصفته قول الكافية وقد يكون المبتدا نكرة
اذا تخصصت بوجه ما مثل ولعبد مومن وارجل في الدار ام امراة وما احد خير منك
وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك قال الرضي يقع المبتدا نكرة من غير
تخصيص في كثير من المواضع وقوله في ما احد خير منك انه تخصيص بكونه نكرة في سياق النفي فافاد العموم
فيه لان التخصيص ان يجعل من الجملة شيا ليس كباير امثاله والحكم في العموم ثابت لكل فرد فلم يتخصص
بعض الافراد بشي كيف والخصوص ضد العموم وقوله في سلام عليك انه مختص بنسبته الى المسلم
لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب حول الى الرفع غير مطرد في جميع الدعا نحو ويل لك
فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه انتهى
وقال في المتوسط وفي ما قاله ابن الحاجب سلام عليك نظر لان مراد المسلم مطلق السلام

لا السلام

لا السلام من قبله فقط لانه للدعا المطلق انتهى وظاهر تمثيله بارجل في الدار ام امراة اختصاص ذلك
بالهمزة المعادلة لام وبه صرح في شرح الوافية قال ابن هشام في المغني وليس كما قال قول الالفية
ما لم يفد الى اخره قال ابن هشام في المغني لم يعول المتقدمون في الضابط الا على حصول الفايده
وراى المتاخرون انه ليس كل احد يهتدي الى مواطن الفايدة فتتبعوه فمن مقل
مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد لامور متداخلة والذي يظهر لي انها منحصرة في عشرة
امور احدها ان تكون موصوفة لفظا نحو ولعبد مومن ورجل من الكرام عندنا او تقديرا
نحو اشر اهر ذا ناب او معنى نحو رجيل جاني لانه في المعنى رجل حقير ومن ذلك التعجب
نحو ما احسن زيدا لانه في معنى شي حسن زيدا الثاني ان يكون عاملة اما رفعا نحو ما قام
الزيدان عندي من اجازه او نصبا نحو امر بمعروف صدقة وافضل منك جاني ورغبة
في الخير خير او جرا نحو عمل بر يزين الثالث العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف
عليه مما يسوغ به الابتدا نحو قول معروف ومغفرة خير طاعة وقول معروف اي امثل الرابع
ان يكون الخبر ظرفا او مجرورا قد دو سياتي ما فيه الخامس ان يكون عامة اما بذاتها
كاسما الاستفهام والشرط او بغيره نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار السادس
ان يكون مرادا بها الحقيقة من حيث هي نحو تمرة خير من جرادة السابع في معنى الفعل كالتعجب
نحو عجب لزيد والدعا نحو سلام على الياسين وويل للمطففين الثامن ان يكون ذلك الخبر بالنكرة
من خوارق العادة نحو بقرة فكلمت وشجرة سجدت التاسع ان يقع بعد اذا الفجاية
نحو خرجت فاذا رجل في الباب العاشر ان يقع في اول جملة حالية اما بعد الواو نحو
سرنا ونجم قد اضا او دونها نحو وكل يوم تراني مدية يبدى انتهى وقد علمت ما فات
الالفية والكافية مما ذكره من المسوغات ومسوغ العطف في الكافية وفي التسهيل وفيه ايضا
مسوغ العموم وصرح بانه شامل لنحو تمرة خير من جرادة لانه عموم بدلي ومسوغ الدعا وواو الحال
وواجب التصدير وما لم يذكره ابن هشام ان يقع بعد لولا نحو لولا اصطبار لاودي كل ذي
مقة او فا الجزا نحو ان ذهب عير فعير في الرهط وقد حكى ابن هشام هذا ورده بان
المعنى فعير اخر فهو من الموصوف مع انه عده في الجامع وزاد في التسهيل وقوعها جوابا
نحو درهم رجل لمن قال ما عندك وزاد غيره ان يكون محصورة نحو انما عندك رجل او
للتفصيل نحو الناس رجلان رجل اكرمته ورجل اهنته وقد ضعفهما في المغني مع عده

صوابه سرينا ونجم قد اضـ

لهما في الجامع وزاد الرضي وقوعه في مثل اذا الاشاك لا تقبتو نحو ليس عبد باخ لك وزاد
بعضهم ضرورة الشعر وضعفه ابو حيان وقد شمل جميع المسوغات قول الشذور الا ان عممت
او خصصت لان ابا حيان قال في ارجوزته نهاية الاعراب وكلما ذكرت في التقسيم يرجع للتخصيص
والتعميم قوله في المغني ليست كل صفة تحصل الفايده فلو قلت رجل من الناس جاني لم يجز
قول الشذور ولعبد مومن جعله مثالا للعموم والذي ذكره الناس ومنهم هو في المغني
انه مثال للخصوص بالوصف ويمكن توجيه العموم فيه بانه من باب اراده الحقيقة نحو تمرة خير من جراده
وقد قدمنا ان ابن مالك في التسهيل وشرحه ادرجه في قسم العموم لانه بدلي قول الكافيه
وشراهر ذا ناب وجه في شرحها بانه في معنى الفاعل اي ما هو الا شر وغيره قال انه من الموصوف
بوصف مقدر اي شر عظيم قول الالفيه كعند زيد نمره والكافيه وفي الدار رجل اشار
الى الظرف والجرور اذا اخبر بهما وتقدما وفيه امور الاول شرطهما الاختصاص فان عدم
لم يجز نحو عند رجل مال ولانسان ثوب ذكره ابن مالك في كافيته وتسهيله الثاني الحق في شرح
التسهيل بهما الجملة المشتملة على فايدة قصدك غلامه رجل قال ابو حيان ولا اعلم احدا اجرى
هذه الجملة مجرى الظرف والجرور غيره قلت تابعه على الحاقها بهما ابن النحاس في تعليقه
على المقرب وابن هشام في الجامع الثالث قال في المغني شرطوا في ذلك التقديم واقول انما وجب
التقديم هنالك لدفع توهم الصفة واشتراطه هنا يوهم ان له مدخلا في التخصيص وقد ذكروا
المسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر وذلك موضعها تنبيه ذكر الثلاثة ان لا يبتدي بنكرة
الا بشرط الفايدة واهملوا ضده وهو انه لا يخبر بمعرفة الا بشرط الفايده وهو منصوص
في التسهيل ولهذا لم يجز نحو انا انا الا ان دخله معنى التعظيم قول الكافيه واصل المبتدا
التقديم ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار لان طلب المبتدا الخبر كطلب
الفعل للمفعول بل اشد ثم ان ابن الحاجب عقب هذه المسئلة بمسوغات الابتدا بالنكره
ثم عاد الى المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدا او تاخيره قال الرضي وكان الاولى في
الترتيب عكس ذلك قول الالفيه فامنعه حين يستوي الجزآن عرفا ونكرا قال ابن قاسم ليس
المراد تساويهما في رتبة التعريف ورتبة المسوغ بل في مطلق التعريف ومطلق المسوغ
قول الكافيه اوكانا معرفتين او متساويين هو مقيد على الاصح بما اذا لم يدل المعنى
على التمييز وقد بينه في الالفيه واورده التسهيل ومنهم من لم يعتبر هذا القيد ومنع التقديم

مطلقا

فيه
مطلقا فكانه راي ابن الحاجب قول الالفيه والكافيه اوكان الخبر فعلا له شرطه كما في الكافية
الكبرى ان يرفع الضمير المستتر فلو رفع البارز نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا او المنفصل
نحو زيد ما قام الا هو او الظاهر نحو زيد قام اخوه جاز التقديم في الصور كلها وفي المتوسط
لو قال والزيدون قاموا او المنفصل نحو ما قام الا هو او الظاهر نحو زيد قام اخوه جاز
التقديم في الصور وفي المتوسط لو قال والزيدون قاموا قلت قد قال بعده مثل
زيد قام ففيه بيانك بالمثال بخلاف الالفيه فالايراد عليها اشد وجواز التقديم في
مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا اطلقه الجمهور وخصه والدي رحمه الله بالجمع
ومنعه في المثنى لبقا الالتباس على السامع بسقوط الالف لملاقاة الساكن ذكر ذلك في حواشيه
على شرح ابن الناظم واختار الرضي المنع مطلقا في المثنى والجمع حملا لهما على المفرد قول الالفيه
او قصد استعماله منحصرا قال بعضهم حكي في مثل ذلك من الفاعل والمفعول خلافا ولم يحك شيئا
ههنا والقياس مجيئه وهذه الصورة فاتت ابن الحاجب قول الالفيه اوكان
مسند الذي لام ابتدا او مردها في قوله بعده او لازم الصدر فكان اولى حذفه وبقي صورتان
الالفيه والكافيه ايضا ان يقترن الخبر بالفا نحو الذي ياتيني فله درهم ذكره في الكافية
الكبرى والتسهيل قال ابن هشام ولو بات الفا فعندي في تقديم الخبر الصا نظر لانه سبب
ومسبب فهو كالشرط والجزا وزاد في التسهيل ان يكون خبر الضمير الشان وهذا قد يدخل
في قوله لازم الصدر وبه صرح الرضي وزاد ابو حيان ان يكون طلبا نحو زيد لا تضربه او هلا
ضربته او المبتدا دعا نحو سلام عليك وويل لزيد او كم الخبرية نحو كم عندي او المضاف
اليها نحو غلام كم ملك زادني او ما التعجبية نحو ما احسن زيدا او الضمير متكلم او مخاطب
وهو موصول او موصوف والعايد مطابق نحو انا الذي فعلت او مقرونا باما نحو
اما زيد فعالم لان الفا لا تلي اما وهذا قد يدخل في الصورة السابقة او يقع موخرا
في مثل نحو الكلاب على البقر او يقترن بالبا الزايدة نحو ما زيد بقايم على لغه وزاد الجزولي
ان يكون الخبر محذوفا والمبتدا معرفه نحو لولا زيد لاكرمتك وزاد في الافصاح ضربي
زيدا قايما وزاد النيلي ان يكون له فاعل ساد مسد الخبر نحو اقايم اخواك او يكون له
جواب مجزوم به حسبك ينم الناس وزاد صاحب البديع ان يكون متعددا في معنى واحد
نحو هذا حلو حامض فلا يجوز تقديمهما ولا احدهما عند الاكثرين وبقي صورة اخرى وهي

ما اذا كان المبتدا مضاف واخبر عنه بخبر مطابق للمضاف والمضاف اليه من غير عطف كقولهم راكب
الناقة طليحان فان ذلك يجوز عند الكوفيين واجازه ابن مالك نعم هذا لا يجوز تقديم المبتدا
بباب الاخبار نحو الذى ضربته زيد قوله الكافيه او كان مثل فى الدار رجل وفى الالفيه
ونحو عندى درهم ولى وطر ملتزم فيه تقدم الخبر زاد فى شرح التسهيل الجملة نحو قصدك غلامه رجل
قوله الكافيه او لمتعلقه ضمير فى المبتدا قال ابن مالك فى نكته هذه عبارة قلقة
على المتعلم ولو قال او كان فى المبتدا ضمير له لكفاه قلت اشد قلاقة منها عبارة الالفيه
حيث قال كذا اذا عاد عليه مضمر مما به عنه مبينا يخبر لما فيها من كثرة الضماير المقتضية
للبعد وعسر الفهم واوضح منها قول الكافية الكبرى وان يعد لخبر ضمير مبتدا يوجب
التاخير قوله الالفيه كذا اذا يستوجب التصديرا فيه امران الاول شرط
ان يكون مفردا فلو كان جملة جاز تاخيره ذكره فى الكافيه الكبرى ولذا قال ابن الحاجب
واذا تضمن الجزء المفرد ما له صدر الكلام الثانى ظاهره استواء هذه الصورة والصورة
السابقة فى قوله ولازم الصدر في ان كل مصدر يخبر به كما يقع مبتدا من استفهام وشرط و
غير ذلك وقد قال الرضى لم يقع من جميع مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا الاستفهام
والمضاف اليه فعبارة التسهيل اوضح حيث قال ان كان اداة استفهام او مضافا اليها
قوله الكافيه مثل ابن زيد اورد عليه ان قولهما ان مفردا ينافى قوله ما وقع ظرفا
فالاكثر انه يقدر بجملة واجاب الرضى بان لفظ ابن اسم مفرد فى الوضع سواء قدر بجملة ام
بالمفرد وذلك المراد هنا قوله الكافيه او عن ان قيده ابن مالك فى كافيته وتسهيل
بان لا يقترن بالا فان اقترنت بها جاز تقدم الخبر وتاخيره نحو اما فى على فانك صادق
واما انك صادق ففى على وقيده ابن عصفور بان يكون الخبر ملفوظا به فان كان محذوفا
يلزم تقديره قبلها نحو لولا ان زيدا قايم القمت وبهذه الصورة فاتت الالفيه وفيها مسئلة الحصر
وقد فاتت الكافيه وفاتهما معا صور ان يكون دالا بالتقديم على ما لا يفهم بالتاخير نحو لله دره
وسواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم ذكره فى التسهيل واستدركه الرضى وان تكون كم
الخبرية نحو كم درهم مالك او مضافا اليها نحو صاحب كم غلام انت او مقدما فى نحو فى كل
واد بنو سعد او تدخل الفاء المبتدا نحو اما فى الدار زيد او الخبر اسم اشارة ظرف
نحو ثم زيد وهنا عمرو ذكر ذلك ابو حيان قوله الكافيه والالفيه وحذف ما يعلم فيه

امران الاول ظاهره استواءهما فى الحذف وقد صرح العبدى بان حذف الخبر احسن
من حذف المبتدا لان الحذف بالاعجاز والاواخر اليق منه بالصدور والاوايل وذهب
الواسطى الى ان الحذف المبتدا احسن لان الخبر محل الفايدة ومعتمدها نقل ذلك ابن اياز
الثانى سكتا عن حذفهما معا وقال فى الكافيه الكبرى وقد يحذفان معا لكون محل مفرد وعرفان
لوضوح المقصد ومثل فى شرحها بقوله واللائى يئسن من المحيض اى فعدتهن ثلاثة اشهر فحذفت
الجملة لانها حلت محل مفرد تقديره كذلك مع دلالة ما تقدم عليها قوله الكافيه والخبر
جوازا مثل خرجت فاذا السبع فيه امران الاول قال ابن مالك فى شرح التسهيل الحذف بعد اذا
قليل ولذا لم يرد فى القران مبتدا بعد اذا الا وخبره ثابت الثانى قال ابن قاسم هذه انما تصح على
مذهب من يرى اى الفجايية حرفا ومن جعلها ظرف مكان لم يقدر محذوفا بل هى الخبر عنده
وكذا قال الرضى وزاد ان من جعلها ظرف زمان ومنهم ابن الحاجب فهى الخبر على تقدير مضاف فليس الخبر محذوفا
قوله الالفيه وبعد لولا غالبا حذف الخبر فيه امور الاول التقييد بالغالب ذكره فى غالب كتبه
مريدا به ما اذا كان الخبر الكون المطلق فان كان كونا مقيدا وعليه دليل جاز الاثبات والحذف كقول
المعرى فلولا الغمد يمسكه لسالا كذا فى شرح الكافيه وهذا التقييد راى الرمانى وابن الشجرى
والشلوبين ومشى عليه ابن هشام فى الجامع والجمهور اطلقوا وجوب الحذف بناء على انه لا يكون بعدها
الا الكون المطلق ولحنوا المعرى وقالوا الحديث مروى بالمعنى من تعبير الرواة المولدين
بدليل ان فى بعض طرقه لولا حدثان قومك قال ابن الوسع اجاز قوم لولا زيد جالس لاكرمتك
وهذا لم يثبت بالسماع والمنقول لولا قيام زيد ولولا جلوس زيد انتهى وكذلك اطلق ابن الحاجب
وجوب الحذف وان تعقبه صاحب المتوسط بما ذكره ابن مالك الثانى قيد فى التسهيل لولا با
لامتناعيه احترازا من التحضيضيه فانها لا يليها المبتدا الثالث كلولا فيما ذكر لوما نص ما نص
عليه ابن النحاس فى التعليقه وهذا الحصر وادعى ابن الحاجب قولهما والعبارة للكافية
ومثل كل رجل وضيعته قال الرضى فيه اشكال الخليل فيه ما يسد مسد الخبر فكيف يحذف وجوبا
قال والظاهر ان حذف الخبر فى مثله غالب لا واجب قولهما والعبارة للالفيه وقبل حال لا يكون
خبرا عن الذى خبره قد اضمرا فيه امور الاول شرط هذه المسئلة ان يكون المبتدا مصدرا
او مضافا الى مصدر اضافة بعض لكل او كل الجمع ولا يشترط ان يكون المضاف افعل تفضيل
وان اقتصر فى المثال الثانى عليه وهل يجرى ذلك فى المصدر المؤول مذاهب الجمهور لا ع

والثالث الصحيح هو التفصيل وهو الجواز ان اضيف اليه كاخطب ما يكون الامير قايما والمنع
ان لم يضف اليه نحو ان ضربت زيدا قايما الثاني شرط هذه الحال ان يكون مفرده فلا يجوز ان يكون
جملة اسمية او فعلية هذا مذهب سيبويه واختار المصنف في التسهيل الجواز وفصل اخرون في الاسمية
فاجاز وتابع الواو ولا دونها الثالث قد اشعر قوله وقبل حال يمنع تقدم هذه الحال على المصدر
وهو راى الفرا والذي عليه البصريون الجواز نحو قايما ضربي زيدا الرابع اختلفوا في كيفية تقديره
اذ كان قايما ان اردت الماضي واذا كان قايما ان اردت المستقبل فحذف كان التامة وفاعلها
ثم الظرف واختار في التسهيل مذهب الاخفش تقديره ضربي زيدا ضربه قايما فحذف المضاف ثم
من قبله الحذف وضعف بانه لم يفد زيادة على ما افاده المبتدا وقال الرضي في تقدير الجمهور تكلفات
كثيرة من حذف اذ او اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن
ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان ظاهر قايما في معنى الناقصة
ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظير له والذي اوقعهم في هذا التزامهم اتحاد العامل في الحال
وصاحبها بلا دليل دلهم عليه ولا ضرورة تلجيهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين فيقول تقديره
ضربي زيدا حاصل او كاين قايما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وحذف العامل في
الحال لكونه عاما شاملا لجميع الافعال كما حذفناه في الظرف والجرور لمشابهة الحال الظرف
والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل انتهى تنبيهان الاول اقتصر في الالفية
والكافية من مواضع وجوب الحذف على اربعة وكذا في الكافية الكبرى والتسهيل وقد استدرك
الرضي هنا خامسا وهو ما اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالكون العام على تقدم وبقي سادس
ذكره ابو حيان وهو قولهم حسبك ينم الناس فانه مبتدا محذوف الخبر وجوبا لدلالة المعنى
عليه والتقدير حسبك السكوت ينم الناس وقيل انه مبتدا لا خبر له لان معناه اكفف وزاد
ابن هشام في الجامع نحو انت سيرا سيرا وما انت الا سير البريد وقوله فخال لام السلسبيل
ودونه مسيرة شهر للبريد المذبذب الثاني سكت عن المواضع التي تجب فيها حذف
المبتدا وهي اربعة ذكرها في الكافية الكبرى والتسهيل اذا اخبر عنه بنعت مقطوع او بمصدر بدل من اللفظ
بفعله او بمخصوص نعم او بنعت مقطوع والصورتان الاخيرتان مذكورتان في الالفية في باب نعم
او النعت وزاد بعضهم مواضع اخرى احدها ان يذكر الشارع منزلا او منازل ثم يقول دار فلان
او ديار فلانة الثاني ما انتصب من المصادر توكيد النفس نحو صنع الله فانه يجوز رفعه باضمار مبتدا

لا يجوز

لا يجوز اظهاره وكذلك كل ما انتصب لفعل لا يجوز اظهاره وان لم يكن رفعه مقيسا الثالث قول
العرب من انت زيدا اي مذكورك حذف المبتدا وجوبا حملا على الناصب حين قالوا من انت زيدا الرابع
قولهم لا سواء حكاه سيبويه وتاوله على حذف مبتدا اي هذان لا سوا وهو واجب الحذف وقيل التقدير
بعد لا اي لا هما سواء وانما لم يذكر لان المعنى لا يستويان الخامس قولهم لا سيما زيد بالرفع اي
لا مثل الذي هو زيد وتقدم من كلام ابن الصايغ صورة اخرى فتمت عشرة قوله وما وقد تعدد
الخبر كذا يتعدد المبتدا وفي الاخبار عنه طريقان مذكوران في التسهيل فصل في دخول الفا
على خبر المبتدا كذا ترجم هنا في الكافية الكبرى ولا ذكر لهذه المسئلة في الالفية وذكرها
ابن الحاجب قوله وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف فيه امور الاول انه يخرج الموصول
بمستقبل عام وهو مذهب سيبويه والجمهور واجاز الكوفيون وبعض البصريين دخول الفا
في خبرها وجزم به ابن مالك في التسهيل الثاني شرط في التسهيل للفعل الموصول به ان يكون صالحا
للشرطية ليخرج الماضي والمصدر باداة الشرط وحرف استقبال او قد او ما النافية نحو لم
والنكرة الموصوفة بها زاد في التسهيل والمضاف الى النكرة وهو مشعر بجوازه والمضاف
الى الموصول والموصوف بالموصول وفي الاخيرة خلاف قوله ولعل مانعان باتفاق فيه
امران الاول قال الرضي لا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتدا هكذا سوى ما استثنى
وهو ان المكسورة وان المفتوحة ولكن الثاني ما ادعاه من الاتفاق في لعل مردود فان
اجاز بعضهم دخول الفا في خبرها حكاه ابو حيان في شرح التسهيل قوله والحق بعضهم ان بها ذكر
المصنف في شرح المفصل ان هذا البعض هو سيبويه وذكر ابن مالك في شرح الكافية
ان سيبويه نص على جواز دخول الفا في خبرها وانه روي عن الاخفش انه منع من ذلك ونقل
هذا عنه مستبعد فقد ظفرت له في كتاب معاني القران بانه موافق لسيبويه انتهى وفي كلام ابن
عصفور ما يوخذ منه تخصيص الخلاف بغير ان المكسورة وانه يجوز الدخول فيها بلا خلاف
باب كان واخواتها قوله الكافية الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على
صفة فيه امور الاول هذه الافعال محصورة وانه يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة
كما تقول تمت التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل لو زيد علما كاملا قال تعالى
فتمثل لها بشرا اي صار مثل بشر ونحو ذلك الثاني قال النيلي قوله لتقرير الفاعل بناقص كونها
ناقصة فلو قال لتقرير ما وضع لتقرير الشي او المرفوع على صفة لكان اسد الثالث قال في المتوسط

لقايل ان يقول ان سائر الافعال تقرر الفاعل على صفة فان ضرب مثلا في ضرب زيد تقرر زيدا
على صفة الضاربية وجوابه ان المراد تقررها له على صفة غير صفة مصدره تنبيــه لم يعد
ابن الحاجب في المرفوعات اسم مع عده اسم ما ولا وخبر ان ولا وكانه جنوح الى ان كان لم يعمل
شيا وانه باق على رفعه بالابتدا وهو مذهب الكوفيين لكنه مشى على مذهب البصريين في الافعال
حيث قال فترفع الاول وتنصب الثاني **قوله الشذور والالفية** ككان وظل وبات الى اخره اقتصر
على ثلثة عشر فعلا وهي المشهوره وزاد ابن الحاجب آض وغدا وراح وعاد وما جاءت حاجتك
وقعدت كانها حربة وقد ذكر ابن مالك الستة في الكافية الكبرى وقال في شرحها اما غدا وراح
فالحقهما بصار الا اني لم اجد لذلك شاهدا من كلام العرب يكون الاستدلال به صريحا وقال
في التسهيل ندر الالحاق بصار في ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة والاصح انه يلحق
بها قعد وان لا يعمل من هذا الباب غدا وراح وقال في شرح الصحاح ان المنصوب بعد
الاربعة حال وقال الاندلسي لا يتجاوز بجاء وقعد الموضع الذي استعملتهما العرب
وقال ابن الحاجب اذا قلنا بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي استعمل فيه اولا فلا يقال
قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة وزاد في الكافية الكبرى
من الافعال رجع واستحال وحار وارتد وتحول وذكرها ايضا في التسهيل وزاد فتئ
وافتا وونى ورام مرادفات فتئ ولم يحك فيهما خلاف **قوله الكافية** زال وهو مقيد
بماضي يزال وقد ذكره في الشذور احترازا من ماضي يزيل **قوله الكافية** وما زال وما برح
وما فتئ وما انفك يوهم اختصاصه بالنفي وعاموه بين حروفه وليس كذلك وكذا قال في الالفية
لشبه نفي او لنفي متبعه وكذا في الشذور وفي شرح كافية ابن مالك شبه النفي يشمل النهي والدعا
وغير وقلما قال ما كان منها بلفظ الماضي تنفي بما ولا وان وما كان بلفظ المضارع
نفي بكل ناف حتى ليس ومن هذا يوخذ تقييد كلام الالفية والشذور وقال في شرح الكافية
وقد يحذف الباقي لزال واخواتها للعلم به وفي شرح التسهيل انما ينقاس الحذف في المضارع
الواقع جواب قسم نحو تالله تفتا وشذ في الماضي والمضارع عن الجواب وفيه انه قد ينفصل
بين النافي والفعل بالجمل المعترضة والقسم وهذا قد يرد على قول الالفية متبعه وقول الشذور
تالية **قوله الكافية** وما دام والالفية دام مسبوقا بما قيل سمي تقييد وما بالمصدرية
الظرفية واجيب بانه اشار اليه بالمثال وشرح به في الشذور وقال صلة لما التوقيتية قولها

لان

تدخل على الجملة الاسمية قيدها في التسهيل بان لا يكون الخبر فيها جملة طلبية وشذ قوله وكوني بالمكارم
ذكريني وان لا يكون المبتدا لازم الصدر كاسما الاستفهام ولا لازم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع
ولا لازم عدم التصرف كايمن في القسم وطوبى للمومن وويل للكافر وسلام عليك ولا لازم الابتداء
كتالي لولا الامتناعية واذا الفجائية وكقولهم اقل رجل يقول ذاك الا زيدا ولله درك وكما التعجبية
وما جرى مثلا نحو الكلاب على البقر وتختص صار وما بمعناها ودام وزال واخواته بان لا يدخل
على ما خبره فعل ماض وشرط ابن مالك في ليس اذا دخلت على الماضي ان يكون اسمها ضمير الشان
ورده ابو حيان **قوله** لاعطا الخبر حكم معناها قال في المتوسط لا اعرف فائدة الحكم في قوله
حكم معناها قولهم انما تنصب الخبر جوز ابن هشام الخضراوي في قولهم كان نوكك ان تفعل
ان يكون نوكك اسم كان وهو مع فاعله سد مسد خبرها كما يسد مسد خبر المبتدا وهي مسئلة لطيفة
قوله الكافية فكان تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضيا دايما او منقطعا وبمعنى صار ويكون فيها
ضمير الشان قال في المتوسط كان حق العبارة ان يقول فكان تكون ناقصة وتامة وزايدة والناقصة
ثلثة لامتناع كون اقسام الشيء قسيما له ايضا ولم خصص الاول بالناقصة مع ان الاخرين كذلك ثم اجاب
بانه انما عدل عن ذلك لئلا يطول الكلام وانما خصص الحال الاول بالناقصة دون الاخرين لوجود اسم
غير الناقصة للاخرين دون الاول **تنبيــه** في كان الشانية ثلاثة مذاهب الجمهور على انها
من اقسام الناقصة وذهب صاحب البديع الى انها من اقسام التامة وذهب ابن الابرش الى انها
قسم براسها قوله وتكون تامة بمعنى ثبت قال ابن مالك هذا اذا كانت لازمة قال وثبوت كل شيء
بحسبه فتارة يعبر عنه بالازلية نحو كان الله ولا شيء معه وبحدث اذا كان الشتاء فادفئوني وبحضر
وان كان ذو عسرة وبوقع ما شاء الله كان قال وتكون متعدية بمعنى كفل يقال كنت الصبي بمعنى
كفلته وبمعنى غزل ويقال كنت الصوف بمعنى غزلته **قوله** وصار للانتقال لم يذكر مجيئها
تامة وذكر ابن مالك انها تكون تامة بمعنى رجع فتتعدى بالى نحو الا الى الله تصير الامور وبصوره
اي ضمه وقطعه ومنه فصرهن اليك **قوله** في اصبح واضحى وامسى وتكون تامة زاد في الوافية بمعنى
حلا فا عليها في وقتها وحصلا وينبغي ان يجعل قوله وحصلا مفيدا للمعنى لا تكملة سبب لان ابا حيان
زاد على المعنى الاول انها تكون بمعنى اقام في الاوقات المذكورة **قوله** وظل وبات لاقتران
مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار فيه امران الاول لم يذكر مجيئهما تامتين وقد ذكره ابن مالك
فقال تكون ظل تامة بمعنى دام وطال زاد بعضهم وبمعنى اقام نهارا وتكون بات تامة بمعنى نزل

ليلا فسعدى بالبا وبنفسها بتعالى بات بالقوم وباب بالقوم اذا نزل بهم ليلا اذ بعضهم بمعنى
قام ليلا او نزل الثاني ما ذكره من مجي بات بمعنى صار قد قدح في الزمخشري وقد حكاه عنه
ابن مالك في شرح التسهيل وقال انه ليس بصحيح لعدم شاهد على ذلك مع التتبع والاستقرا وقال
في شرح الكافية لا حجة للزمخشري على ذلك ولا لمن وافقه وقال الرضي اما مجي بات بمعنى صار ففيه
نظر وقد جعل منه الاندلسي فانه لا يدري اين باتت يده بامكان حملها على المعنى المعروف
وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلا وفي شرح التسهيل لابن قاسم من احسن ما يتمسك به جاعل بات
بمعنى صار قول الشاعر حتى كلما ذكرت كليب ابيت كانني اطوى بجليل لان كلا مما تدل على عموم الاوقات
قوله وما زال الى اخره فيه امران الاول قال النيلي لو قال لاستمرار خبرها لمن نسلامه لكان اولى لان
المرفوع بها ليس فاعلا الثاني لم يذكر مجي الا دبعة تامه وهو صحيح في زال وفي وابرح اما فتى تامه
بمعنى ذهب او ظهر والمعنيين فرقوا ثم برح الخفا وكذا انفك تاتي تامه بمعنى خلص او انفصل نحو
فككت الخاتم فانفك ذكره ابن مالك واجاز الفارسي ان يكون زال
تامه قياسا لا سماعا وذكر الصغاني في نوادره مجي فتى تامه نحو فتيت عن الامر افتا اذا نسيته
قوله وما دام الى اخره فانه مجيها تامه وقد ذكر ابن مالك انها تاتي بمعنى بقي نحو ما دامت السموات
والارض او سكن ومنه لا يبولن احدكم في الما الدايم قوله وليس لمضمون الجملة حالا وقيل مطلقا
الذي رجحه هو مذهب الجمهور ولكن الثاني مذهب سيبويه وقد قال الاندلسي لا تناقض بين القولين لان
خبر ليس ان تقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل على الايجاب عليه في نحو زيد قايم وان قيد بزمان من الازمنة
فهو على قيده به واستحسنه الرضي وذكر هذا الجمع السلومي قوله الكافية والالفية وفي جميعها
توسط الخبر اجز قال في شرحي الكافية والتسهيل قد يمنع ما يعرض من التوسط وما يجعله واجبا فالاول
كخوف اللبس نحو كان صاحبي عدوي والحصر نحو كان زيد الا في الدار والثاني للحصر نحو قايما الا زيد وكون
الخبر ضمير وصل نحو كانه زيد واتصال الاسم بضمير الخبر نحو كان في الدار ساكنها وكون الخبر ظرفا مسوغا
للابتدا نحو كان في الدار رجل وقد نوزع في الاخيرين بانهما لا يقتضيان وجوب التوسط بل منع
التاخير ولا مانع فيهما من تقديم الخبر وذكر في شرح الكافية من ممنوع التوسط نحو كان غلام هند مبغضها
لعود الضمير ونوزع بان العود هنا على الاسم ورتبته التقدم فلا يمتنع قوله الكافية وهي في
تقديمها عليها على ثلاثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى راح لم يصرح في الالفية بهذا القسم مع انه
متفق عليه الا انه يفهم من ذكره ما يمتنع فيه التقديم وسكوته عن الباقي ثم فيه امران احدهما قال

بعضهم

بعضهم لم يجز بهم ذكر والاسما يدل على ذلك الا قوله تعالى كذلك كنتم من قبل وقد قيل ان كان فيه تامه
الثاني قال ابن مالك في شرح التسهيل قد يعرض ما يمنع التقديم نحو صار عدوي صديقي للالتباس وانما كان
زيد في المسجد للحصر وكان يعمل هند حبيبها لعود الضمير كان زيد قايما ابوه يعالج قايما كان ابوه
للفصل بين العامل ومعموله الذي هو كالجز وزاد النيلي وكذا اذا كان اسمها ضمير الشان او ضمير استحصلا
وما يوجبه نحو كم كان مالك وعلام من كان ابوك وان كان زيد قوله الكافية والالفية
وكل سبقه دام حظر محل الاتفاق في تقديمه على ما تقدم على دام مفصولا به بينهما وبين ما فقال
ابو حيان القياس الجواز لان ما حرف مصدري غير عامل ولا يمتنع فيه ذلك الا ان يثبت ان دام
لا ينصرف فيتجه المنع انتهى وبالمنع جزم صاحب الافصاح وابن الناظم والرضي قوله الالفية
كذاك سبق خبر ما النافيه اورد عليه انه يوهم الاتفاق لانه شبهه بالمتفق عليه مع ان الكوفيين يجوزون
فيه التقديم وكذا ابن كيسان في ما زال واخوته واجيب بانه اريد التشبيه في المنع لا في كونه
متفقا عليه قوله فجي بها متلوه لا تاليه قيل انه حشو لا فايدة فيه ورد بانه تنبيه على علة الحكم
وهو ان ما لها صدر الكلام فتكون متبوعة لا تابعة حتى يشمل الحكم كل ما نفي بها من ساير الافعال
في هذا الباب وغيره قوله الكافية وقسم لا يجوز وهو ما اوله ما خلافا لابن كيسان في غير دام
فيه امور الاول قال في المتوسط كان الواجب ان يجعل ليس وما في اوله ما الثاني من القسم
المختلف فيه قال ويمكن ان يجاب بانه لم يعتد بمخالفة ابن كيسان واعتد بالمخالف في ليس لان طايفة
كثيرة من المعتبرين على امتناع تقديم خبره على نفسه الثاني ان محل المنع في تقديمه على ما اما تقديمه
على الفعل متوسطا بينه وبين ما فانه جايز كما جزم به ابن مالك في شرح الكافية وقال ابو حيان
انه الاصح وعليه الاكثرون ولا يرد هذا على عبارة الالفية الثالث ان اراد المصنف بما اوله
ما زال واخوته خاصه ورد عليه ان ذلك لا يختص بها فساير افعال الباب اذا نفيت بما امتنع التقديم
عليها بل وساير الافعال مطلقا كما نص عليه ابن مالك في شرح الكافية وان كان كل افعال الباب
ورد عليه ان خلاف ابن كيسان خاص بزال واخوته قال ابن مالك في شرح الكافية ووافق ابن
كيسان البصريين في ما كان ونحوه وخالفهم في ما زال واخواتها لان نفيها ايجاب والخبر
بعدها كخبر كان المثبته فلم يمنع عندها هلا ما زال عمرو وكما لا يمتنع قايما هلا كان
عمرو انتهى قوله الالفية ومنع سبق خبر ليس اصطفى كذا رجحه في ساير كتبه ووافقه ابن هشام
في الجامع والقطر وهو مذهب جمهور الكوفيين وبعض البصريين واكثر المتاخرين والذي

عليه قدما البصريين والفوا الجواز ورجحه الزمخشري وابن برهان وابن عصفور وقد وجه
الناظم في شرح الكافية ما رجحه من المنع بالقياس على عسى فانها مثلها في عدم التصرف والاختلاف
في فعليها وفرق بينه بان عسى متضمنة معنى ما له صدر الكلام وهو لعل بخلاف ليس قلت ويمنع هذا الفرق
بان ليس ايضا متضمنة معنى ما له الصدر وهو ما النافية واما ابن الحاجب فانه حكى في ليس الخلاف
من غير ترجيح قال ابن القاسم وينبغي ان يكون الخلاف في غير المستثنى بها واما يمتنع التقديم في
المستثنى بها قولا واحدا **قوله الكافية** واحره على نحو خبر المبتدا ويتقدم معرفة ما لم يستثنى
سوى امر واحد وهو جواز التقديم اذا ساوى الاسم في التعريف لان الاختلاف في الاعراب
يرفع الالتباس وقد اورد ان المساوي في التنكير كذلك نحو كان افضل منك افضل منه لحصول
الامتياز بالاعراب وقد استثناه في التسهيل وان نحو كانت الحبلى السكرى يمتنع فيه التقديم
وهو معرفة لخفاء الاعراب كما صرح به في التسهيل ايضا وقد اورد ها في المتوسط قلت فلو ترك
استثنا هذا الامر اولى لان المدار في البابين على حصول البيان فيهما على حد سوا ويستثنى امور
اخر ذكرها في التسهيل احدها الحذف فانه جايز في خبر المبتدا بالاجماع وممتنع في خبر كان
على الاصح الا في مواضع وجهه ابو حيان بانه صار عندهم عوضا من المصدر لانها لا تنصبه والاعواض
لا يجوز حذفها ووافق ابن مالك على المنع الا في ليس فاجاز حذف خبرها اختيارا اذا كان اسمها
نكرة عامة تشبيها بلا وهذا راي الفرا ثانيها انه يشترط في اخبار هذا الباب ان لا يكون
جملة طلبية وفي بعضها ان لا يكون مفردا طلبيا وفي بعضها ان لا يكون مفردا طلبيا وفي بعضها ان لا يكون
فعلا ماضيا كما تقدم ولا يشترط ذلك في شي من اخبار المبتدا ثالثها ان تعدد الخبر في هذا الباب
اولى بالمنع من خبر المبتدا ولهذا منعه هاهنا بعض من جوزه هناك كابن درستويه وابن ابي الربيع
ووجهه ان هذه الافعال شبهت بما يتعدى الى واحد فلا تزاد على ذلك رابعها جوز ابن مالك
ههنا الاخبار عن نكرة بمعرفة بشرط الفايدة وكون النكرة غير صفة محضة وذلك لا يجوز في باب
المبتدا وانما جاز ذلك تشبيها للمرفوع بالفاعل والمنصوب بالمفعول لكن الجمهور منعوه وسووا
بين البابين خامسها قوم تقدم الخبر هنا اذا كان جملة لانه لم يسمع مع جوازه في خبر المبتدا لكن ابن مالك
صحح جوازه هنا ايضا قياسا وصحح ابن عصفور المنع في الفعلية الرافعة لضمير الاسم نحو زيد يقوم والجواز
في غيره نحو كان زيد ابوه قايم وكان زيد مر به عمرو سادسها قد يدخل الواو على خبر هذا الباب
اذا كان جملة تشبيها بالجملة الحالية ولا يدخل في خبر المبتدا وهذا الاستثنا على راي ابن مالك

والاخفش

والاخفش والجمهور يمنعون ذلك **قوله الالفية** والنقص في فتى ليس زال دايما قفي تقدم ان الصغاني
نقل مجي فتى تامة وان الفارسي اجاز ذلك في زال قياسا لا سماعا قال في شرح الكافية وقد يعضد باية
قول الراجز في حما بغيه يفحش ولا يزال وهو الوي اليس فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر ولك ولنا
ان نقول الخبر محذوف اي ويزال منفحشا قوله ولا يلي العامل معمول الخبر ليس هذا الحكم مخصوصا
بباب كان بل هو مطرد في كل باب فلا يلي عاملا من العوامل ما انتصب بغيره او ارتفع به او ورد ذلك ابو حيان
على عبارة التسهيل وقد تعرض له ابن مالك في شرح الكافية ههنا فقال وينبغي ان يعلم ان مثل
هذا التقديم ممنوع في غير هذا الباب كمنعه فيه لان سبب المنع ايلاء الفعل معمول غيره فلا يختص بفعل
دون فعل وشمل كلامه ما اذا تاخر الخبر عن الاسم وما اذا تقدم عليه وهو الذي صحح في ساير كتبه
وصحح ابن عصفور الجواز في الثانية ونقله عن الاكثرين قال في شرح الكافية وليس بصحيح قوله
ومضمر الشان اسما انو ان وقع موهم ما استبان انه امتنع قال الناظم في شرح التسهيل اقوى ما احتج به الكوفيون
قول الشاعر لئن كان سلمى الشيب بالصد مغريا لقد هون السلوان عنها التحلم اي لئن كان الشيب
مغريا سلمى بالصد فقدم سلمى وهو منصوب بخبر كان على اسمها ولا سبيل الى ضمير الشان لظهور
النصب في الخبر فسلم الدليل ولم يوجد لمخالفته سبيل انتهى وتاول بعضهم البيت على ان سلمى
منادى اي لئن كان يا سلمى الشيب بصدك مغريا ورد بقوله لقد هون السلوان عنها ولو اراد
النداء لقال عنك وزيد لها شروط ان تكون في وبلفظ الماضي ولهذا قال في الالفية وقد تزاد
كان في حشو كما كان اصح علم من تقدما ولم يبين مواقع زيادتها الا بين ما وفعل التعجب وقال
ابن هشام في الجامع متوسطه بحسن ما في ما كان اسعد من اجابك وقبح في نحو على كان المسومة
العراب ويتوسط في غيرهما نحو لم يوجد كان مثلهم وان من افضلهم كان زيدا **قوله الكافية**
الكبرى وزيد كان بين جزي جملة وشذ حيث حرف جر قبله اكثر فاين ولم يبين هل كان
الزايدة لها فاعل ام لا والمختار عنده تبعا للفارسي الثاني تشبيها لها بالحرف الزايد و
ذهب السيرافي والظهيري الى انها رافعة لضمير المصدر وفي شرح الكافية حكم سيبويه
بزيادة كان في الشعر نحو وجيران لنا كانوا كرام ورد ذلك عليه لكونها رافعة للضمير وليس ذلك
مانعا من زيادتها كما لم يمنع من الغاء ظن توسطها او تاخرها اسنادها الى فا انتهى
وهذه المسلة وارده على الالفية **قوله الكافية** وقد يحذف عاملها في مثل الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر يورد عليه انه اطلق جواز حذف العامل وهو خاص بكان

قوله الكافية

فلا يجوز في ساير افعال وانه خصه بالمذكور وهو لو يقع بعدان ومثلها في الكثرة وقد يقع بعد هلا
والا ولدن وشبهها بقلة وانه قد يشعر باختصاصه بعدان بالتقسيم مع انه لا يختص بهما قال
ابن هشام في تعليقه بدليل الاخص فلا الياي الا كن لك خطبه وقد سلم من كل ذلك قوله الالفية
ويحذفونها ويبقون الخبر وبعدان ولو كثيرا ذا اشتهر ويرد عليه امور الاول انه اطلق ان ولو
والمراد الشرطيان وقد قيدهما بذلك في الشذور الثاني انه زاد في التسهيل قيدا اخر فقال
ان كان اسمها ضميرا ما علم من غايب او حاضر وقال ابن هشام في تعليقه على الالفية قيد الناظم في التسهيل
وشرحه المسألة بكون الاسم ضميرا واطلق في هذا الكتاب وغيره وهو الظاهر عندي الا ترى
ان قوله عليه السلام التمس ولو خاتما من حديد وقوله ان خيرا فخير لا يظهر فيه الا تقدير الظاهر
اي ان كان عملهم خيرا ولو كان ما تلتمسه خاتما والا لزم عود الضمير على غير اسم صريح في ولو خاتما
وهو خلاف الباب الثالث لم يصرح بان هذا الحذف جايز او واجب والمراد الاول
فقد بينه في الشذور الرابع قال ابن هشام قد يحذفونها ويبقون الاسم بعدان نحو ان خير
فخير اي كان فيهم خير او ان كان معهم خير ومفهوم كلام الناظم ربما يقتضي ان ذلك لا يجوز
وقد صرح في كتبه كلها بجوازه انتهى وهذا الامر وارد على قوله الشذور وقد يحذفونها مع اسمها
الخامس ضم ابن هشام في الجامع الى حتمل ان خيرا ولو خاتما مثلا ولكن تقصد لو بين يديه وذلك وارد
على الكتب الثلاثة قوله الكافية ويجوز في مثلها اربعة اوجه فيه امور الاول لم يبين
ضابط ذلك وضبط في التسهيل جواز الرفع بان يحسن مع المحذوف تقديرفيه او معه فان لم يصلح
تعين النصب الثاني لم يبين مراتبها والاجود نصب الاول ورفع الثاني وعكسه اضعفها كذا في شرح
الكافية زاد ابن هشام في الجامع ونصبهما ورفعهما متوسطان وقد ذهب الشلوبين الى انهما متكافيان
وذهب ابن عصفور الى ان رفعهما خير من نصبهما لقلة الاضمار فيه قوله الالفية وبعدان
تعويض ما عنها ارتكب فيه امور الاول لم يصرح بوجوب حذفها حينئذ وقد صرح به
في الكافية والشذور وقد يؤخذ من قوله تعويض ما عنها لانه لا يجمع بين العوض والمعوض الثاني
زاد في التسهيل ان هذا الحذف والتعويض ما يكون ايضا بعد ان المكسورة بقلة نحو افعل هذا
اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره وعبارته والتزم حذفها معوضا عنها ما بعد ان كثيرا وان قليلا
وقد عد في الكافية هذا الموضع من مواضع حذف كان واسمها فقال وكان واسمها نوى من
قالا اسوغت الارض لو ان مالا، لو ان نوقا لك او جمالا، او ثلة من غنم اما لا، وعده ابن هشام

في الجامع

في الجامع من مواضع حذف كان بالاسم والخبر جميعا فقال وحذفها وحدها معوضا عنها
ما في مثل اما انت ذا نفر قال ومع معمولها في افعل هذا اما لا وهذا هو الصواب وفي شرح التسهيل
ان هذا الحذف والتعويض لا يفعل مع ان المكسورة الا في هذا التركيب ولا يجوز اما انت
منطلقا انطلقت قوله الالفية ومن مضارع لكان منجزم تحذف نون له شروط احدها
ان يكون الجزم بالسكون لا بالحذف ذكره في التسهيل والتوضيح وهو وارد على الشذور
الثاني والثالث ان لا يليه ساكن ولا يتصل بضمير نصب وقد ذكرهما في الشذور وذكر الثاني في
الكافية الكبرى لكنه خالف في التسهيل فصحح عدم اشتراطه تبعا ليونس الرابع ان يكون في حال
الوصل فاذا وقف عليه ردت لوجود هاء السكت في الوقف على مثل لم يك لكونه على حرفين ولم يك
كذلك فرد ما حذف من الكلمة اولى من اجتلاب هاء مزيدة ذكره ابن خروف وتبعه ابن هشام
في الجامع واهمله من الشذور قوله الشذور وحذف نون مضارعها يوهم اختصاصه بكان الناقصة
لان الكلام فيها وليس كذلك بل الحذف جايز من التامة ايضا الا انه اقل وهذا لا يرد على قوله
الالفية ومن مضارع لكان لاطلاقه باب ما ولا ولات وان المشبهات بليس
ذكرت الاربعة في الالفية والشذور ولم يذكر ابن الحاجب ان ولات وكانه ذهب الى راي
من قال انهما لا يعملان ولهذا اشار الى تقليله في الالفية بقوله وقد تلي لات وان ذا العملا ثم ان
ابن مالك عقد هذا الباب في جميع كتبه بعد باب كان لانه ملحق ببعض افعاله وكذا ابن هشام
في الجامع وعقده ابن الحاجب بعد بابي ان ولا التي لنفي الجنس وعقده في الشذور
بعد افعال المقاربة فساق نواسخ الافعال على حده ثم ثنى بالحروف وادرجه في القطر
في باب كان من غير تمييز بباب ولا فصل قوله الكافية اسم لا هو المسند اليه بعد
دخولها قال الرضي يرد عليه نحو ما زيد الظريف غلامه في الدار فان غلامه مسند اليه
بعد دخولها وليس باسم لها فلو زاد الذي كان في الاصل مبتدا لسلم من الاعتراض
قوله الالفية اعمال ليس اعملت ما فيه امور الاول قال ابن هشام قد يوهم انه حكم
متفق عليه ونظيره في الايهام قوله في باب الحكاية والعلم احكينه من بعد من فاحرى الحكاية
امرا مطلقا وكان حقه تقييد الحكمين في البابين بالحجازيين ويقوى الايهامين المذكورين
قوله في باب الموصول وهكذا ذو عند طيء شهر وكالتي ايضا لديهم ذات وفي باب
الاستثناء وعن تميم فيه ابدال وفي باب ما لا ينصرف وهو نظير جشما عند تميم وفي باب

العدد والشين فيما عن تميم كسرها انتهى وقد قيد بعض اهل الحجاز في الكافية الشذوذ الثاني انه صدر الباب بما هنا وفي ساير كتبه وكذا صنع الناس الا ابن هشام في الشذوذ فانه بدا بلات ووجهه انها في لغة الجميع كما صرح به فيه وقال في تعليقه على الالفية انها اقوى الحروف الاربعة في استحقاقها العمل لاختصاصها بالاسم اذ لم يحفظ نفيها الفعل بخلاف ما ولا وان لكنه وافق الناس في القطر والجامع فبدا بما قوله الكافية والالفية دون ان نفي احوان الاول

قال ابن هشام كان ينبغي ان يقيدها بالزايدة تحرزا من النافية المؤكدة لها وقد قيدها بذلك في الشذور مع انه اطلق في القطر والجامع الثاني لم يذكرا اما الزايدة وحكمها حكم ان في اشتراط الخلو منها عند عامة النحويين وقد اورد هذا الشرط ابو حيان لكن اجاب ابن هشام بان الناظم اختار في شرح التسهيل عدم اشتراطه ولم يوافق الجمهور على اشتراطه في شي من كتبه وكذا لم يشترط ابن هشام في الشذور ولا في شي من كتبه بل نص في تعليقه على ارتضا ما اختاره الناظم فقال انه يشهد له السماع والقياس قوله الالفية مع بقا النفي قال ابن هشام يرد عليه مسئلتان الاولى ان ينتقض النفي بالنسبة الى معمول الخبر لا بالنسبة الى الخبر نحو ما زيد قايما الا في الدار فان النفي في ذلك يصدق عليه انه قد انتقض مع ان النصب واجب بالاجماع فكان ينبغي ان يقول مع بقا نفي الخبر انتهى وهذا وارد ايضا على قول الكافية او انتقض النفي بالا ولا يرد على قول الشذور وشرط اعمالها نفي الخبر الثانية ان يكون انتقاض النفي بكلمة غير نحو ان يقول فيما زيد قايما ما زيد غير قايم فان النصب في ذلك واجب عند البصريين وجايز عند الفرا ولا يرد هذا على قول الكافية بالا وعلى الشذور كما يظهر للمتامل ثم ان الناظم اختار في التسهيل وسبك المنظوم جواز النصب مع الايجاب بالا وفاقا ليونس في قولهم وما الدهر الا منجنونا باهله او تقدم الخبر بطل العمل فيه احوان الاول ظاهره انه لا فرق بين الظرف والمجرور وغيرهما وبذلك صرح ابن مالك في الكافية الكبرى فقال ورفع نحو ما بها زيد بما وموضع المجرور نصب زعما وذاكر فيه نقد البيت تمامه والمنعطف هنا على المنصوب ان بل عطف وقال في شرحها من النحويين من يرى نقا عملها اذا تقدم خبرها وكان ظرفا او مجرورا وهو اختيار ابن عصفور ونص على تضعيفه وصرح به ايضا ابن هشام في الجامع فقال بشرط ان لا يسبق اسمها بان ولا بالخبر مطلقا ولا بمعموله غير الظرف وما صححاه من منع تقدم الخبر الظرفي لا يكاد يعقل فان تقديم المعمول فرع تقدم العامل بل قد يقال عكس فصح الجواز ا

في الخبر

في الخبر والمنع في معموله لكان اشبه بالصواب فان المعمول قد يمتنع حيث يجوز العمل الا ترى ان معمول خبر كان لا يتقدم على اسمها مع جواز تقدم الخبر عليه الظرفي مذهبان احدهما الاعمال والظرف في موضع نصب وهو قول الجمهور وصححه الاعلم وابن عصفور والثاني الاهمال وهو في موضع رفع وهو قول الاخفش وصححه الناظم وابنه انتهى فاستعذنا من ذلك ان الجواز مذهب الجمهور الثاني ان ابن مالك اختار في التسهيل وسبك المنظوم عدم اشتراط الترتيب وانه يجوز النصب مع تقديم الخبر ولو غير ظرف ونسبه لسيبويه قوله الالفية وترتيب زكن قبل زكن بمعنى علم ولم يتقدم تنصيصه على تقديم ولا تاخير واجاب ابن هشام بانه علم من قوله في باب المبتدا والاصل في الاخبار ان توخرا فجمع الخبر وحلاه بال الاستغراقية ليشمل خبر المبتدا وغيره تنبيه اهل الثلاثة شرطا رابعا ذكره سيبويه وهو ان لا يبدل من الخبر بدل مصحوب بالا نحو ما زيد شي الا شي لا يعتاد به وقد ذكره ابن هشام في الجامع قوله الالفية وسبق حرف جر او ظرف كما بي انت معنيا اجاز العلما فيه امران الاول انه لم يصرح باشتراط عدم تقديم المعمول على الظرف اكتفا بالمفهوم ولم يصرح ابن الحاجب به اصلا لا منطوقا ولا مفهوما فاحسن منهما قول الشذور ان لا يليهن معموله وليس ظرفا ولا مجرورا الثاني مقتضى حكاية الاجماع على جواز سبق المعمول الظرف قال ابن هشام وهو كذلك اذ لا يعلم فيه خلافا واقول لا يبعد اجرا الخلاف فيه من تقدم الخبر الظرفي قول الكافية والالفية ورفع معطوف بلكن او بل من بعد منصوب بما الزم حيث حل فيه احوان الاول قال ابو حيان وابن قاسم تسامح في تسميته معطوفا وانما هو خبر مبتدا محذوف الثاني قد يوهم كلامه تساوي بل ولكن وهو في بل مسموع وفي لكن بالقياس قوله الالفية وبعد ما وليس جر البا الخبر فيه امور الاول انه يشعر باختصاصه بالعامله فيه وليس كذلك فالاصح كما في شرح الكافية جوازه فيما التميمية وغيرها كالمقترنة بان والمقدم خبرها بشرط ان لا ينتقض النفي بالا الثاني شرط ليس ان لا ينتقض خبرها بالا فلا يجوز ليس زيد الا بحايج اشارة اليه الثالث قيدها بعضهم بان لا يقع في الاستثنا فلا يجوز قام القوم ليس بزيد الرابع شرط الخبر ان لا يكون ظرفا غير متصرف كحيث فانه لا يجوز دخول البا فيه عند البصريين واجازه ابن هشام نحو ما زيد بحيث تحب الخامس شرط ايضا ان لا يكون كاف التشبيه خلافا للكسائي حيث اجاز ليس بكذلك قوله وبعد لا ينبغي حمله على لا اخت ما ولولا الترتيب

معًا انتصر بحه بهما في التسهيل قوله ونفي كان اعم منه قول التسهيل نفي فعل ناسخ وقد مثل في شرحه بقوله
فلا دعاني لم يجد دني بقعدد **قوله لا النافيه** في النكرات اعملت كليس لا فيه امور الاول لم يشترط
سوى تنكير جزييهما واما ابن الحاجب فلم يشترط ولا غيره مع انه يشترط لها ما يشترط لما مع بقا
النفي وتاخير الخبر ومعموله وقد ذكر ذلك في الشذور وقال في الجامع وشرطهما بمعنى ان ولا كما مثل
فدخل فيه شرط الخلو من ان الا انه في التوضيح صرح باستثنايه وقال لان ان لا تزاد بعد لا اصلا
وقال في تعليقه القياس اذا قلنا انها عملت للاختصاص وانها ليست كالثاني اختار الناظم
في شرح التسهيل جواز اعمالها في المعارف تبعا لابن جني وغيره الثالث ظاهره انما تعمل في كل لغه
وفي الكافيه والشذور تقييده بلغه اهل الحجاز كما وليس ذلك في شي من كتب ابن مالك ولا في
جامع ابن هشام وقطر وقال في تعليقه اذا قلنا انه عملت للاختصاص لا يتقيد اعمالها بلغه
اهل الحجاز وفي ذهني ان بعضهم قيده بها والقياس يقتضي خلافه انتهى وقال ابو حيان لم يصرح
احد بان اعمال لا عمل ليس بالنسبة الى لغه مخصوصه الا صاحب المعرب ناصر المطرد فانه قال
بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها وفي كلام الزمخشري اهل الحجاز يعملونها دون طي وفي البسيط
القياس عند بني تميم عدم اعمالها ويحتمل ان يكونوا وافقوا اهل الحجاز على اعمالها انتهى
قوله الكافيه ولا رجل افضل منك هو مثال الكتاب وقد قال ابن ولاد ان الذي ثبت
في نسخه الكتاب بخط الاخفش افضل منك برفع افضل وكذا قال الزجاج انها ترفع الاسم ولا تنصب الخبر
ونسبه الى سيبويه **قوله الكافيه** وهو في الارشاد هو راي والمشهور خلافه لكن ابن هشام
وافقه في القطر فقال ولا النافيه في الشعر وقال الرضي الظاهر انها لا تعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا
ولم يوجد في شي من كلامهم خبرها منصوبا كخبر ليس وما وهي في نحو لا ابرح ولا مستصرخ لا التبريه
انتهى **قوله الالفيه** وقد تلي لات وان ذا العملا فيه امور الاول ظاهره كلامه ان اعمال
ان اقل من اعمال لا وبه صرح في التسهيل ونازعه ابو حيان فقال الصواب عكسه لان ان عملت نثرا
ونظما ولا اعمالها قليل احدا لم يرد منه صريحا الا البيتان السابقان وليس في كتاب سيبويه
ما يدل على سماعه من العرب بل قال وزعموا انه قال بل ولو ذهب ذاهب الى انها لا تعمل لذهب
مذهبا حسنا لان البيت والبيتين لا يبنى عليهما القواعد انتهى وتابعه ابن قاسم قلت
المصنف جنح في التقليل الى امرين احدهما النظر الى من جوز الاعمال فان الجمهور من البصريين
جوزوا اعمال لا ومنعوا ان وعزى المنع في ان الى سيبويه والثاني النظر الى اللغات فان اعمال

لا يعملونها

تختص
ان لغه اهل العاليه كما قيده بدا في الشذور والجامع وقد تقدم في كلام ابي حيان ترجيح ان اعمال لا
بلغه الامر الثاني ذكر لان شرطا وشرط لها في الشذور بقا النفي وتاخير الخبر ومعموله وكذا في الجامع
الثالث ذكر الناظم ان لا تعمل الا في اسم معرفه عكس لا وان ما تعمل في المعرفه والنكره الرابع
اختار ابو حيان القول بان لا يعمل شيا لانها لم تحفظ الا سان بعدها باسم وخبر منتصبين
وان ليس لا يجوز حذف اسمها فلو حذف اسم لات لكانوا قد تصرفوا في الفرع فان لم يتصرفوا في الاصل
الخامس قال في شرح الكافيه لا تعمل لات في معرفه ظاهره وانما تعمل في نكره **قوله الالفيه**
وما للات في سوى حين عمل ظاهره اختصاصه بلفظ الحين وهو احد القولين والثاني
انها تعمل ايضا في مرادفه كاوان وساعه وجزم به في التسهيل وشرحه وشرح الكافيه ولذا قال
في الشذور ولا يعمل الا في الحين بكثره او الساعه او الاوان بقله وقوله وحذف ذي الرفع فشا
والعكس قل لم يصرح بانه لا يجوز ذكرا الحذف اكتفا بالمفهوم وقد صرح به في الشذور وقوله
ولات حين مناص قال في شرح الكافيه ولا بد من تقدير المحذوف معرفه لان المراد نفي كون
الخبر الحاضر حينا ينوصون فيه وليس المراد نفي جنس حين المناص **باب افعال المقاربه**
هكذا ترجم الثلاثه وفيه امران الاول ان في الترجمه بذلك تغليبا لان من افعال الباب
ما هو للرجا وما هو للشروع قلت وكان الاولى ان يترجم بكاد واخواتها مناسبه لساير
النواسخ الثاني قال ابن مالك في شرح العمده حق هذه الافعال ان تذكر في باب كان لمساواتها
اياها في عدم الاستغنا بالمرفوع ولكنها فارقت كان بان اخبارها لا يكون الا افعالا مضارعه
على التفصيل المذكور فلذلك افردها بابا واتفقوا على وضع هذا الباب في النواسخ الا
ان ابن مالك في العمده وضعه قبل بابي التعجب ونعم وبيس لمشاركه افعال الباب لتلك في الجمود
وعدم التصرف **قول الكافيه** افعال المقاربه ما وضع لدنو الخبر رجا او حصولا او اخذا
منه الى اخره قال الرضي لو قال ابن ان عسى ليس من افعال المقاربه اذ هو طمع في حق غيره وانما
يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق بحصوله ولا يجوز ان يقال
معناه رجا دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف راي ان الطامع يطمع في دنو
مضمون خبره بل الطمع مضمون حصول مضمونه مطلقا سوى يرجى حصوله عن قرب او بعد مده
مديده تقول عسى الله يدخلني الجنه واذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو
في لعل اتفاقا وكذا في عدد طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وتلبس باول اجزايه فلا يقال

ان الخروج قرب ودنا من زيد الا قبل شروعه فيه لان معنى القرب قلة المسافة فعلى هذا من افعال
المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر لا كاد ومرادفاته قال وقوله لدنو الخبر رجا حصولا
او اخذا فيه خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز عن نسبة فيكون فاعلا
لدنو في المعنى كما في قولك يعجبني طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون علم الدنو رجا الخبر او لدنو
حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجا خبره بل لرجا دنوه على ما ذهب اليه وكذا طفق
واخواته ليس لدنو الاخذ في الخبر بل هي للاخذ فيه وان جعلناه على الحالية من الخبر اي مرجوا او
حاصلا او ماخوذا فيه على تكلف فيه اذ الحد لا يستعمل فيه مثل هذه المحتملات البعيدة لم يصح قوله حصولا
لان الخبر في كان ليس حاصلا بل هو قريب الحصول انتهى وقال البيلي المقاربة تختلف فتارة تكون لمقاربة
الفعل في الرجا كعسى لان رجا الشي دنو منه لتقديره نيله وتارة تكون للاخذ فيه لان الشروع في الفعل
يلزمه القرب منه وعبر ابن مالك في شرح العمدة عن افعال الرجا بالمقاربة الظنية وعن كاد ونحوها
بالمقاربة اليقينية قوله فلا ولعسى لم يذكر من افعال الرجا غيرها وزاد في الالفية والشذور
حرى واخلولق وزاد بعضهم افعالا اخرى تزيد على عشرين الا انها لم تسلم ولم يقم دليل على انها
من افعال الرجا وهي محكية في كتابنا جمع الجوامع ووقع في سبك المنظوم ان اخلولق من افعال المقاربة
بمعنى الحصول ككاد وهو غريب مخالف لما في سائر كتبه قوله والثاني كاد لم يذكر من افعال الحصول
غيرها وزاد في الالفية والشذور كرب واوشك وقد ذكرهما ابن الحاجب من افعال الاخذ
وسياتي ما فيه وزاد في التسهيل هلهل واولى وفي نسخة والم قوله والثالث جعل وطفق وكرب
واخذ واوشك فيه امران الاول عده كرب من افعال الشروع راي بعضهم والمشهور خلافه
وعده اوشك منها لم اقف عليه لاحد الثاني لم يذكر من هذا النوع سوى ثلاثة او خمسة وزاد
في الالفية والشذور انشا وعلق في الشذور وهب وهلهل وما ذكره في الشذور من ان هلهل
من افعال الشروع لم اقف عليه لاحد فان المجزوم به في التسهيل والعمدة وشرحيهما وسبك المنظوم
انها من افعال المقاربة بمعنى الحصول وكذا في الجامع وتعاليق الالفية لابن هشام وزاد في التسهيل
والجامع من افعال الشروع وزاد الرضي اقبل وقرب وزاد بعضهم افعالا اخرى لم تسلم وهي محكية
في جمع الجوامع تنبيه ما ذكره من تقسيم هذه الافعال الى ثلاثة اقسام هو الموجود في سائر
كتب ابن مالك وابن هشام ووقع في تعليق ابن هشام على الالفية ما نصه وهي باعتبار معانيها
اربعة اقسام ما يدل على الشروع وهي وما يدل على المقاربة وهي ستة وما يدل على الترجي

وهي

وهو ثلاثة عسى واحرى واخلولق وما يدل على الرجا وهو عسى خاصة وقد تلخص ان عسى مشترك بين هذه
عبارته وهو تقسيم غريب ولو قال وما يدل على الاشفاق وهو عسى خاصة لكان قريبا ودلالتها على الاشفاق
في التسهيل **قوله الالفية** ككان كاد وعسى يوهم استواءها في جميع الاحكام الا ما استثنى بقوله لكن ندر الى
آخره وليس كذلك فان هذه انما لمضارعات كان في امور اخرى منها ان الخبر هنا لا يتقدم على الفعل اتفاقا
وقد ذكره في الشذور ولا يتوسط في راي ومنها انه يجوز حذفه ان علم وانه يتعين عود ضمير منه الى الاسم وقد ذكره
في الشذور فلا يجوز رفعه الظاهر لا حسنا ولا سيما الا عسى فان خبرها يرفع السببي ومنها ان عسى لا تسند
الى ضمير الشان الا نادرا قال القاضي ليس مشهورا اضمار الشان في افعال المقاربة الا في كاد وفي الناقصة الا كان
وليس منها ان كاد لا يراد عند الجمهور بخلاف كان **قوله الشذور** افعال ضمير اسمها يستثنى عسى
فان خبرها يجوز رفعه الظاهر سببي **قوله الالفية** لكن ندر غير مضارع لهذين خبر يوهم مجيئه على ندور جملة
اسمية او ظرفا وليس كذلك فقوله في الكافية الكبرى ومورد نادرا اوضح **قوله الالفية والكافية**
في عسى وقد يحذف ان قال ابو حيان جمهور البصريين على ان حذف ان من خبر عسى ضرورة وظاهر كلام سيبويه انه
لا يختص بالشعر ولما في كاد وقد يدخل ان خبر المقاربة بالضرورة تنبيه ظاهر كلام سيبويه
ان المصدر باخبره الجدد منها وهو مذهب الجمهور والذي ذهب اليه سيبويه كما في التسهيل انه ليس بخبر بل هو
منصوب على اسقاط الخافض او تضمين الفعل معنى قارب **قوله الشذور والالفية** وكعسى حرى
قال ابو حيان المحفوظ ان حرى اسم منون لا يثنى ولا يجمع قال ثعلب انت حرى بذلك اي حقيق وقال ابن قاسم في
شرح التسهيل ولكن ابن مالك ثقة وقال في شرح الالفية قل من ذكر حرى وقال ابن هشام في شرح الشذور
قد ذكرها اصحاب كتب الافعال طريف والسرقسطي وانشدوا عليها شعرا ولم يعدها ابن هشام في الجامع
قوله الكافية والالفية ومثل كاد في الاصح كربا ظاهره ان التجريد فيها ارجح وبه جزم ابن هشام في الجامع
والشذور والذي في شرح الكافية ان الامرين فيها على السواء ولم يذكر سيبويه فيها الا التجريد **قوله الكافية**
جعل وطفق وكرب واخذ وهي مثل كاد ظاهره جواز دخول ان من افعال الشروع نقلا ولم اقف عليه لاحد
ولهذا قال في الالفية وترك ان مع ذي الشروع وجبا قوله وطفق زاد ابن مالك في التسهيل وشرح
الكافية في عسى وهو غير منصرف لم يذكر ذلك في سائر افعال الباب فاوهم تصرفها وليس كذلك فكلها لا تتصرف
الا ما يستثنى **قوله الالفية** واستعملوا مضارعا لاوشكا وكاد لا غير وزادوا موشكا
فيه امور الاول صرحوا بان مضارع اوشك اشهر من ماضيها حتى زعم الاصمعي ان ماضيها لم يستعمل
الثاني ان اسم الفاعل من اوشك ولم يحكه من كاد مع انه حكاه في الكافية الكبرى فقال واستعملوا مضارعا

لا وشكا وكادوا احفظ كايدا وموشكا قيل وما في الالفيه اصوب وان البيت الذي ورد فيه كايد تصحيف وانما
هو كابد بالموحده قال في التوضيح الثالث ظاهر كلامه ان اسم الفاعل من اوشك ما ورد وللمضارع في الاستعمال
وليس كذلك ففي شرح العمدة وندر استعمال اسم الفاعل من اوشك واندر منه استعمال اسم الفاعل من كاد فقول
الكافية الكبرى احفظ كايدا وموشكا احسن لان يلفظ الحفظ الى الاقتصار على السماع وفي الجامع لابن هشام
ويستعملهما ولا اوشك مضارع كثيرا واسم فاعل قليلا الرابع حكى ابو حيان الامر وافعل التفضيل من
اوشك قال وادوشك بما لم يخشه يقع وقال ما اوشك منه ان يساور قرنه وحكى الاخفش مضارع مضارع
طفق والكسائي مضارع جعل وجماعة اسم فاعل كرب وجزم بالثلاثة وبانه استعمل مصدر طفق وكاد الخامس
ان قوله لا غير لحن فيما ذكره ابن هشام وسياتي ما فيه من باب الاضافة **قوله الكافية** تقول
عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد فيه امران الاول لم يذكر ذلك في غير عسى ومثلها اوشك
واخلولق الثاني لم يبين حكم الثالث اني هل هو من باب توسط الخبر او من الاكتفاء بان والفعل
عن الخبر ومن جعل عسى تامه ملتفته في المرفوع والثلاثه مختلفه وجوز الرضي ان يخرج خبره ويكون
من باب التنازع **قوله الالفيه** بعد عسى اخلولق اوشك قد يرد غنى بان يفعل عن ثان فقد
فيه امران الاول قال ابن هشام يحتمل ان يريد انها حينئذ ناقصة لكن سدت ان مسد
الخبرين ويحتمل ان يريد انها تامه ولكنهم التزموا كون فاعلها ان والفعل والاول مراده كما صرح
في شرح التسهيل وقال ان الاولى ان يحكم بنقصان عسى دائما الثاني قيل قوله اوشك بصيغة
الامر ليستقيم الوزن وفيه تقرير استعمال الامر منها وقيل هو ماض سكن اخره للضرورة **قوله الالفيه**
وجردن عسى او ارفع مضمرا بها اذا اسم قبلها قد ذكرا ليسا يسوآ بل التجريد اجود نص عليه
في دود وقال ابو حيان وقفت على من نقل ان التجريد لغة لقوم من العرب والالحاق لغة لاخر
ونسبت اسم القبيلتين فليس كل العرب تنطق باللغتين وانما ذلك بالنسبة الى تعيين انتهى **باب**
ان واخواتها قوله الكافية الحروف المشبهة بالفعل هي عبارة سيبويه وقد نقد
عليه المبرد وابن السراج بان الحروف جمع كثرة وان الاولى التعبير بالاحرف واعتذر عنه بانه
من وضع جمع الكثرة موضع القلة وبانها جمع كثرة باعتبار ما يعرض لها من اللغات والتعبير
قولهم ان وان وكان ولكن وليت ولعل تفق الثلاثه على عدها ستة والاول عدها
خمسة كما في التسهيل والكافية الكبرى تبعا لسيبويه والمبرد وابن السراج لان ان المفتوحة
فرع ان المكسوره واورد في شرح التسهيل انه ينبغي ان لا تعد كان لان اصلها ان والكاف

واجاب

واجاب بانه اصل متنوع لاستغنا الكاف عن متعلق وعدها ابن هشام في التوضيح سبعة فزاد عسى في لغة وهي
بمعنى لعل وشرط اسمها ان يكون ضميرا نحو فقلت عساها نار كاس قال وهي حينئذ حرف وفاقا للسيرافي
ونقله عن سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول **قوله الكافية** خبر ان واخواتها هو المسند بعد
دخول هذه الحروف قال الرضي دخل فيه غير المحدود فان نحو حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه في
الدار فلو زاد في الموضعين الذي كان في الاصل خبر المبتدا لسلم **قوله** واجاز الفرا ليت زيدا
قايما كذا نقله ابن مالك ايضا عن الفرا ونقله ابن اصبغ ايضا عن الكسائي ونقل عن الفرا انه يجوز
في البيت ولعل وكان نصب الجزئين ونقل عن بعضهم اجازة ذلك في الاحرف كلها وقال ابن سلام انه
لغة رديه وقال ابن السيد نصب خبر ان واخواتها لغة قوم من العرب قوله وامره كامر خبر المبتدا
الا في تقديمه قال الرضي يفارقه ايضا في انه لا يكون مفردا متضمنا صدر الكلام وفي التسهيل ان
ما لا تدخل عليه ام لا تدخل عليه هذه الحروف فلذلك اكثر مما ذكره الرضي قوله الا في تقديمه الا اذا كان
ظرفا قد يوهم جواز تقديم الخبر الظرف على نفس الاحرف وليس كذلك واحسن منه قول التذكرة ولا يجوز
تقديمه مطلقا ولا توسطه الا ان كان ظرفا وعبارة الالفيه مساويه لعبارة التذكرة فان قلت
قوله في قسم الحروف لها صدر الكلام تدفع هذا التوهم قلت فما صنع في ان المفتوحة حيث قال
سوى ان وهاهنا امور الاول نبه في العمده على انه يجب ان يقدر العامل في الظرف
بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف الثاني قد يجب تقديم الخبر الظرفي وذلك في نحو ان
في الدار صاحبها ذكره في الكافية الكبرى فقال وواجب تاخيرك اسما اشتمل على ضمير ما
به وصل وقال في شرحها هذا الحكم وان علم من باب المبتدا لكن التنبيه على انه يتفق
في هذا الباب حسن لان اكثر الناس لا يستحضرون ذلك ولا يتفق مثل هذا الباب الا والخبر
ظرف او مجرور انتهى الثالث لم يتعرض الثلاثه لتقديم معمول الخبر الظرفي وكلام ابن مالك في
شرح التسهيل والكافية مصرح بجوازه ونص غيره على المنع وهو مذهب الجمهور والاخفش في المقاربة
وهو اقيس عندها قدميه في باب ما الرابع يخالف هذا الباب باب كان في انه يجوز هنا
حذف الخبر اذا علم مطلقا عند سيبويه ويجب حذفه اذا سد مسده واو المصاحبة او حال او
مصدر مكرر وبعد ليت شعري اذا اردف باستفهام ذكر ذلك في الكافية الكبرى فقال
والدليل جوز واحذف الخبر وبعد واو مع وجوبا شهر كذلك يجوز ان زيدا سيرا وان
النضر ميرا ميرا ونحو ان اكثر اشتغال به وحيدا مكتفيا بالحال وبعد ليت شعري الحذف التزم

ان لا يحذف الا ضرورة
[illegible]

وذكر الاستفهام بعده تنبيه الخامس تخالف ايضا في ان الاسم هنا لا يحذف الا ضرورة كما صححه ابن
عصفور والسخاوي في شرح المفصل وجزم به في سبك المنظوم ومن هنا جوز اختيارا خصه بضمير
الشان غالبا السادس جوز الكوفيون والاخفش هنا ان قايما الزيدان دون نفي او استفهام
والبصريون منعوه هنا كما منعوه هناك والناظم وافق الكوفيين على الجواز في المبتدا وخالفهم
هنا في باب ظن وفرق بان اعمال الوصف عمل الفعل فرع من اعمال الفعل فلا يستباح الا في موضع
يقع فيه الفعل والفعل يقع في المجرد ولا يقع بعد ان وظن فلا يلزم من قايم الزيدان تجويز ان
قايما الزيدان ولا ظننت قايما الزيدان ذكره في شرح التسهيل والكافية وهذا الامر قد يفهم
الي المستثني من قول ابن الحاجب امره كامر خبر المبتدا ووجه الاستثنا انه لا يتصور الاغنا
عن هذا الخبر بفاعل يسد مسد خبر المبتدا الا انه لا يتصور هنا دخول النفي والاستفهام والمسوغ
لذلك **قوله الكافيه** كان للتشبيه عبارة ابن مالك في شرح التسهيل وابن هشام في الجامع و
التوضيح للتشبيه المؤكد زاد في الجامع والقطر او للظن وقال في المغني اطلق الجمهور ان كان للتشبيه
وزعم جماعة ان لا يكون الا اذا كان خبرها اسما جامدا فان كان وصفا او ظرفا او مجرورا او فعلا
فانها في ذلك كله للظن قوله لكن للاستدراك زاد ابن مالك وصاحب البسيط للتاكيد نحو لو جا زيد
لاكرمته لكنه لم يجي افادت ما اكدته لو من الامتناع وجزم به ابن هشام في التوضيح قوله بين
كلامين متغايرين معنى شامل للنقيضين والضدين وللخلافين كما قال الرضي ان المراد با
لتغاير التنافي بوجه ما لا التضاد الحقيقي وهو احد القولين والثاني اختصاصها بالاولين
وظاهر كلام ابي حيان وابن هشام ترجيحه قوله لعل للترجي زاد في التسهيل والاشفاق والتعليل
وكونها للتعليل راي الاخفش والكسائي وكونها للاستفهام راي الكوفيين **قوله الالفيه**
وهمز ان افتح لسد مصدر مسدها في امر ان الاول على ما ذكره من تاويل المفتوحه بالمصدر
قد ذكره النحويون ونازعهم السهيلي فقال انما تؤول بالمصدر ان الناصبة للفعل لانها ابدا
مع الفعل المتصرف واما المشدده فانما تؤول بالحدث لان خبرها قد يكون جامدا وهو
لا يشعر بالمصدر لانه لا فعل له ولا يرد هذا على قول ابن الحاجب في موضع المفرد الثاني
لم يذكر مواضع الفتح بالتفصيل وقد قال ابن الحاجب وفتحت فاعله ومفعوله ومبتداه و
مضافا اليها وقالوا لولا انك لانه مبتدا ولو انه فاعل وبقي عليه ان يقع مجرورة بحرف
فلو قال ومجروره بدل ومضافا اليها ليشمل وقد قال في الوافيه وبعد ما يجر عاملا او خبرا

عن اسم

عن اسم معنى ذكره ابن هشام وجامعه وساير ما ذكروه من كونها بعد حتى يجر الابتدائيه وما الظرفيه
او بمعنى حقا او لا جرم او نايبة عن الفاعل فانه راجع لما ذكر قوله فاكسر في الابتدا هو شامل للواقعه
بعد ما يضاف الي الجمل كحيث واذ وقد عده في الشذور قسما مستقلا وللواقعة بعد الا واما
الاستفتاحيتين وحتى الابتدائيه **قوله الكافيه** وبعد القول شرطه ان تكون محكية به كما قيده في
الالفيه والشذور احترازا من ان يقع بعده للتعليل فانها تفتح نحو اخصك بالقول انك ذكي ومن القول
المضمن معنى الظن فان فيها بعده وجهين قوله وبعد الموصول شرطه ان تكون في اول الصلة كما
صرح به في الالفيه والشذور وايضا احترازا من نحو جا الذي في ظني انه فاضل ولم يذكر في الكافية
من مواضع الكسر غير هذه الثلاثة وزاد في الالفيه والشذور اذا وقعت جواب القسم او في الجملة الحالية
وقبل اللام المعلقة وزاد في الشذور اذا وقعت اول الصفة والخبر بها عن اسم عين وهذا الثاني
في التسهيل وما قبله في التوضيح واجل من الجامع والقطر فان جاز التقدير جاز الامران مثل
من يكرمني فاني اكرمه واذا انه عبد القفا واللهازم اقتصر من مواضع الوجهين على الواقعة فالجزا
واذا الفجائية وزاد في الالفيه والشذور نحو اول قولي اني احمد الله وضابطه ان يقع خبرا عن قول
وخبرها قول وفاعل القولين واحد وزاد في الالفيه ان يقع بعد قسم دون لام وزاد في التوضيح
ان يقع في موضع التعليل او بعد واو مسبوقة بمفرد صالح العطف عليه وزاد في الجامع ان يقع بعد القول
العامل عمل الظن وزاد بعضهم ان يقع بعد مذ ومنذ قولهم لجواز الامران بعد اذا الفجائية
قال ابن مالك في شرح التسهيل الكبير اولى لانه لا يحوج الي تقدير **قوله الالفيه** او قسم
لا لام بعده ظاهره تقييد وجوب الكسر السابق في كلامه بما اذا وجدت اللام وهو مذهب
الكوفيين والصحيح وجوب الكسر اذا وقعت جواب القسم مطلقا واجاب ابن قاسم بان الكلام الاول
على اطلاقه ومن يجوز الفتح عند عدم اللام يخرجها عن كونها جواب القسم لانه لا يكون الا جملة ويجعلها
معمولا لفعل القسم باسقاط الخافض قولهم مع تلو فالجزا قال ابن مالك في شرح التسهيل الكسر احسن
في القياس ولذا لم يجي الفتح في القران الا مسبوقا بان المفتوحه **قوله الكافيه** دخلت اللام
مع المكسوره على الخبر له ثلاثة شروط ان لا يكون منفيا ولا ماضيا متصرفا عاريا من قد وهذان
الشرطان في الالفيه لا ثالثها ذكره في الكافية الكبري والتسهيل والجامع والقول بجواز دخولها
على الجامد ذكره ابن مالك تبعا لابن عصفور ونقل الصفار وابن السيد وابو حيان ان ذلك
مذهب الاخفش والفرا واكثر الكوفيين والاندلسيين وان سيبويه منع من دخولها على الجامد

ايضا قول الالفيه وبصحب الواسط معمول الخبر شرطها ايضا ان يكون معمول ماض متصرف حال من قد
قال في الكافيه الكبرى وفي التسهيل وهو وارد ايضا على قول الكافيه او على ما بينهما ويختص بها يراد وهو ان
المعترض بين الاسم والخبر قد يكون شرطا ولا يجوز دخول اللام عليه فيما نقله ابو حيان قول الالفيه
واسما حل قبله الخبر كذا احل قبله معمول الخبر الظرفي نحو ان فيك لزيدا راغب صرح به في شرح الكافيه
والتسهيل وقد يشمل هذه قول الكافيه او على الاسم اذا فصل بينها وبينه تنبيهات الاول
دخولها على الخبر مشروط ايضا بتاخره وانما لم ينص عليه اكتفا بان الاصل فيه التاخير الثاني
اذا كان الخبر جملة اسمية جاز دخولها على من جزئها والاولى ذكره في التسهيل الثالث هل يجوز دخولها
على المعمول المتوسط مع دخولها على الخبر ايضا فيه خلاف صحح ابن مالك وابو حيان الجواز حكى ان زيدا لبك
لابق والاصح عندي ما ذهب اليه السيرافي وابن عصفور انه لا يجوز دخولها عليهما معا قال انما المعمول
في الخبر السابع يشمل المعمول الظرف والمجرور والمفعول به والحال وبه صرح ابن مالك وقال ابو حيان
لم يسمع دخولها في المفعول به ولا الحال فينبغي ان يتوقف دخولها على المصدر والمفعول به
ولا يتقدم عليه الا بسماع قال وبالمنع في المفعول به جزم صاحب البسيط وحكى الخلاف في الحال
من غير ترجيح ونقل الزجاجي وابن ولاد على المنع في الحال والجواز في المفعول به الخامس
لا يجوز دخول هذه اللام على واو المصاحبة والحال السادين مسد الخبر عند البصريين
السادس يجوز دخولها على سوف الداخل على الخبر خلافا للكوفيين ذكره في التسهيل وذلك
لا يوخذ من عباره الالفيه ويوخذ من قول الكافيه او على ما بينهما السابع يدخل ايضا على ما
الزايده وخرج عليه ابن ابان وان كلا لما ليوفينهم وهو داخل في عبارة الكافيه دون الالفيه
قول الكافيه ويلحقها ما فتلغى على الاصح ويدخل حينيذ على الافعال يستثنى ليت
فان الاعمال جايزة فيها مع ما بالاجماع كما قال ابن مالك في شرح التسهيل ولا يدخل على الجملة
الفعلية على الاصح وكذا يستثنى من قول الالفيه ووصل ما بذي الحروف مبطل اعمالها وصرح باستثنائها
في الشذور قول الالفيه وجايز رفعك معطوفا على منصوب ان المحققون كما ذكره في
شرح التسهيل على انه حينئذ مبتدا خبره محذوف لا معطوف على اسم ان وذلك وارد ايضا
على قول الكافيه جاز العطف على اسم ان المكسورة لفظا او حكما بالرفع قول الالفيه
وقد يبقى العمل هو مذهب الزجاجي وطايفة ومذهب سيبويه والجمهور تعين الالغا فيما عدى
البيت وقد صحح ابن الحاجب كما يرى وجزم به في الشذور قول الكافيه ولا اثر لكونه

مبنيا

مبنيا خلافا للمبرد والكسائي فيه امور الاول ان مذهب الكسائي الجواز مطلقا من غير تفصيل
بذا هو المنقول في كتب النحو وقد نبه عليه الرضي الثاني ان التفصيل مشهور عن الفرا لا عن المبرد وكذا
في كتب ابن مالك والمتاخرين وقد نبه عليه الرضي ايضا الثالث ان حكاية التفصيل لهذا الا
شرط ما الاسم وقعت في شرح الكافيه لابن مالك والذي في التسهيل وسبك المنظوم وكتب ابي حيان
وابن هشام شرط اعراب الاسم وبينهما فرق جمع الرضي بينهما فقال فصل الفرا فقال ان خفي اعراب
اسم لكونه مبنيا او معربا مقدر الاعراب جاز الرفع قول الالفيه وان كذا صحح في
التسهيل ايضا وقيده في شرحه بان يتقدمها علم او معناه وفي شرح الكافيه اذا كان موضعها
موضع جملة نحو علمت ان زيدا منطلق وعمرو وقد اعتمد ابن الحاجب هذا الشرط فقال
على اسم المكسوره لفظا او حكما قال الرضي اراد بقوله حكما المفتوحة التي في حكم المكسوره نحو علمت
ان زيدا قايم وعمرو فانها لكونها من تقدير اسمين مفعولي علم شابهت المكسورة التي هي في تقدير
الجملة قال على انه في التعبير بذلك نظر لانها لا تخرج بذلك عن كونها في تقدير المفرد قال والذي
دعا المصنف الى هذا التكليف انه راى سيبويه استشهد على العطف على محل اسم المكسوره
بقوله تعالى واذان الايه وقول الشاعر والا فاعلموا انا وانتم بغاه فلولا ان المفتوحة بعد فعل
القلب في المكسوره لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاه لما راى سيبويه استشهد للمكسوره
بالمفتوحة قال المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسوره في جواز العطف على اسمها بالرفع والسيرافي
ومن تابعه لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه وقالوا لا يجوز العطف بالرفع على اسم المفتوحة مطلقا
اذا لم يبق معها الابتدا بل هي مع ما في خبرها في تاويل اسم فاسمها كبعض حروف الكلمة ونظر ابن
سعيد صحيح انتهى وقال الشلوبين مذهب الاكثرين في المفتوحة المنع وهو الصحيح ونسبه
صاحب البسيط الى المحققين كالفارسي وفي شرح التسهيل لابن قاسم ما اختاره ابن مالك في شرحه
من الجواز اذا تقدمها علم او معناه هو اختيار ابن الحاجب وما قاله في شرح الكافيه من
الجواز اذا وقعت موقع الجملة هو اختيار ابن عصفور وعبارة الوافيه اوضح من عبارة الكافيه
حيث قال وسامحوا في ان بعد العلم اذ اصلها مكسورة في الحكم واختار ابن هشام في الجامع الجواز
مطلقا وقيل الا ان سبقت بما يبطل الجملة قول الكافيه وتخفف المكسورة فتلزمها اللام
ويجوز الغاوها فيه امور الاول ظاهره ان اعمالها حينيذ راجح او مساو لالغايها
وليس كذلك بل مرجوح وكذا قال في الالفيه وخففت ان فقل العمل وفي التسهيل ويغلب الاهمال

وفي الشذور فتلزم غالبا الثاني ظاهره لزوم اللام مع الاهمال وليس كذلك بل هو
خاص بالاهمال وكذا قال في الالفية ويلزم اذا ما تهمل وفي الشذور مع المهملة اللام الثالث
يستثنى من حالة الاهمال ايضا ما اذا امن الالتباس بالنافية فلا يلزم وقد ذكره في الالفية
بقوله ربما استغني عنها البيت وهو مفهوم قول الشذور ويغلب الرابع
ظاهره مساواتها للمشددة او اعلمت ويستثنى من ذلك اعمالها في الضمير
فانه ممتنع فيها دون المشددة الخامس شرط في التسهيل لدخولها ان لا يقع بعدها
نفي نحو ان زيدا لن يقوم قال ابن قاسم وقد يستغنى عن هذا الشرط بما سبق في المشددة
ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا ابشع باطراد دخولها على غيره وليس كذلك
بل الغالب انها انما تدخل على الفعل الناسخ فاذا قال في الالفية والفعل ان
لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا بان ذي موصلا وخصه في التسهيل بالماضي وقال في شرحه ما ورد
من المضارع يحفظ ولا يقاس عليه ورده ابو حيان فقال انه ليس بصحيح ولا اعلم له
موافقا انتهى واختار في التسهيل القياس على نحو ان قتلت لمسلما وفاقا للاخفش والكوفيين
قوله الكافية وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدر امران الاول يوهم قوله
فتعمل وجوب الاعمال وهو جائز لا واجب نص عليه سيبويه الثاني القول بان اسمها
الا ضمير الشان مشى عليه ابن هشام في القطر وهو راي ضعيف والجمهور انه لا يختص
وان افرد سيبويه في ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك قد صدقت ذكره ابن قاسم
في شرح التسهيل قوله الالفية وان تخفف ان فاسمها استكن قال ابن قاسم تجوز في قوله
استكن وانما هو محذوف ولا مستكن لان الضمير المنصوب لا يستكن والحروف ايضا لا يستكن
فيها ضمير تنبيه قال في شرح الكافية وعلى كل حال لا يقع المذكوره غالبا الا بعد علم او ظن
او معناهما وشذ ما سوى ذلك قوله الكافية ويلزمها مع الفعل السين او سوف او قد
او حرف النفي فيه امران الاول شرط الفعل ان يكون متصرفا لغير دعا فان كان جامدا
او دعا لم يحتج الى ذلك وقد ذكره في الالفية والشذور الثاني زاد في الالفية والشذور
لو ونبه في الالفية على من ذكر من النحاة وزاد في الشذور اداة شرط وزاد في الجامع رب
قول ونحوه كان تلوى على الافصح مع فيه الزمخشري في المفصل وقد تأوله ابن يعيش
على ان المراد بالالفاظ ان يعمل في ضمير الشان وغيرها وخبرها يكون مفردا وجملة وذلك كله اخر في

قول

وقف لله تعالى

قوله الالفية نوى منصوبها وثابتا ايضا روي ويرد عليهما انه اذا كان خبرها فعلا لزم فصله
بلم او قد ذكره في التسهيل والجامع وزاد او بلما قال ابو حيان ولم يسمع وينبغي ان يتوقف قوله
الالفية وثابتا ايضا روي في التسهيل وقد يبرز اسمها في الشعر وسوى في شرح الكافية بينه
وبين اسم ان فاشو بشذوذ قال غيره ظاهر كلام سيبويه ان ذلك لا يختص بضرورة لم يتعرضا
لمخففة لكن وقد تعرض له ابن هشام في الشذور فقال فتلغى لكن وجوبا وابن مالك في التسهيل
فقال ويمنع اعمالها مخففة خلافا ليونس والاخفش وابن الحاجب وفي الوافية فقال وان
تخفف الغيتها عن الجميع كما عرف ويرد على حكايته الاتفاق خلاف يونس والاخفش ولا التخفيف
لعل وقد تعرض ابو حيان وقال ان الجمهور على منع تخفيفها وجوزه الفارسي وقال يعمل في ضمير
الشان محذوفا باب لا التي لنفي الجنس كذا ترجم الثلاثة وقد تعقب الناظم
في ذلك على ابن الحاجب حيث ترجم بذلك وقال الاولى ان يقال لا المحمول على ان لان المشبهة
بليس قد تنفي بها الجنس ويفرق بين ارادة الجنس وغيره بالقرائن وتعقب ابن هشام في تعليقه
على الالفية بذلك وقد عبر في الكافية الكبرى والتسهيل بلا العاملة عمل ان وفي الجامع بلا الناصبة على
نفي الجنس ثم ان الاطباق على عقد هذا الباب في النواسخ وعقده الناظم في سبك المنظوم اثناء
النداء ابواب بعد باب الاختصاص وقبل باب التحذير والاغراء وكانه وجه شبهه اسمها للمنادى في
انه يبنى مفردا وينصب مضافا وشبهه قوله الالفية عمل ان اجعل للا في نكرة فيه امور الاول
ليس كلامه صريحا في اشتراطه تنكير الجزئين وكلام ابن الحاجب اشد ايهاما فانه ذكر في الاسم كونه
ولم يتعرض له في الخبر وكل في باب فاحسن منها في الشذور ويجب تنكيره كالاسم الثاني بقي من
الشروط ان لا يتقدم الخبر ولذا قال في الشذور وتاخيره ولو ظرفا وان لا يفصل بين الاسم
بفاصل ولذا قال ابن الحاجب يليها وهي احسن من عبارة الشذور لشمولها الشرطين وان تقصد
بلا النفي العام اي الاستغراق وان يكون النكرة غير معمول لغيرها احترازا من نحو جئت بلا زاد
ولا مرحبا بهم ذكر هذين الشرطين في التسهيل وسها وارد ان على الكافية والشذور وفي التوضيح
شرطها ان تكون نافية ويكون المنفي الجنس نفيه نصا وان لا يدخل عليها جار وان يكون اسمها نكرة
متصلا بها وان يكون خبرها نكرة الثالث ظاهره انها الرافعة للخبر كما في ان وهو الذي صححه
في التسهيل وهو مذهب الاخفش وصححه ومذهب سيبويه انه مرفوع بما رفع به قبل دخولها قال
ابو حيان ومحل الخلاف في حال التركيب اما عند عدمه فهي الرافعة بلا خلاف قوله مفردة

جائك او مكررة فى التسهيل اذا لم تكرر فجعله شرطا والحق انه لا تناقض لان اشتراطه هناك
لوجوب العمل وما هنا بيان لجوازه دون وجوبه قوله وركب المفرد فاتحا قال ابن قاسم فيه قصور لانه
يخرج عنه المثنى وبناهما على اليا وجمع المثنى السالم وبناوه على الكسر ويجوز الفتح قال ولو قال
وركب المفرد كالنصب لاجاد ولذا قال فى الكافية فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به وفى
الشذوذ الفتح او نايبه ويرد على الكافيه ان الفتح فى نحو مسلمات ارجح من الكسر وقد نبه
عليه فى الشذوذ وفى الخصائص انه لا يجوز فتحه بحرى الا ابو عثمان نقله فى التوضيح وبنى بعضهم
الخلاف فى ذلك على الخلاف فى حركة المفرد هى اعراب ام بنا فمن قال بالاول كسر او بالثانى فتح
وقد اوضحته فى السلسلة واذا بنى على الكسر لم ينون عند الاكثرين وفى سبك المنظوم التزام الكسر
والتنوين وهو خلاف المشهور من وجهين وقد بنى على الالف فى نحو لا وترات فى ليلة على لغة من يجرى
المثنى فى كل حال قوله الكافية ومثلها لا اب له الى اخره وافقه ابن مالك ايضا فى
اكثر كتبه على اختيار هذا القول والجمهور على قول سيبويه ومشى عليه فى سبك المنظوم وفى السلسلة
قول بالثانيه مفردا جاعل لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر وعليه الفارسى وابن يسعون
وابن الطراوه وهو المختار عندى لسلامته مما فى القولين من تاويل وزيادة حذف ونبه
ابن يسعون على ان المسموع من ذلك لا ابالك ولا ما حالك وان لا علاميك قال النحويون
بالقياس وليس من كلام العرب ورد بان الدينورى والسيرافى حكيا ذلك سماعا والمعروف
عند النحاة تخصيص المسئلة بالاب والاخ والمثنى والجمع على حده وعمم فى التسهيل كل مفرد وليس
مجرور بلام معلقة بمحذوف غير خبر فشمل نحو لا غلام لك ولا بنات لك قال ابن قاسم وادعا التزام
فيها هو الوجه وشرطها ايضا عدم الفصل بين الاسم واللام الا يجوز الفصل بجملة الاعتراض نحو
انا علم لك ويجوز بالظرف والمجرور فى الضرورة عند سيبويه وكذا حذف اللام قوله ومثل قضية
ولا ابا حسن لها متاول قال ابن مالك للنحويين فى تاويل العلم المستعمل كذلك قولان احدهما
انه على تقدير اضافة مثل الى العلم ثم حذفه والثانى انه على تقدير لا واحد من مسميات هذا الاسم
وكلا القولين غير مرضى اما الاول فلالتزام المعرب تجرده من اللام ولو كانت اضافة
مثل منويه لم يحتج الى ذلك ولا خبارهم عنه بمثل فى قوله نبكى على زيد ولا زيد مثله فلو نويت مثل لكان
التقدير ولا مثل زيد مثله وهو فاسد واما الثانى فلانه يستلزم ان لا يستعمل ذلك الا علم
مشترك فيه كزيد وليس ذلك لاذما لقولهم لا بصره لكم ولا مونس بعد اليوم وانما الوجه فى ذلك ان يكون

على قصد لا شى يصدق عليه هذا الاسم كصدقه على المشهور فضمن العلم هذا المعنى وجرد لفظه
مما ينافى ذلك قوله الشذوذ والالفيه فى نحو لا حول ولا قوة ورفع وفتح الثانى زاد ابن
الحاجب على ضعف قولهم وفتح الاول ونصب الثانى قال فى التوضيح وهو اضعفها حتى خصه يونس
وجماعه بالضرورة وبقى من التسميه نصبهما معا ورفع الاول ونصب الثانى وهما خاصان بالضرورة
قوله الالفيه ومفردا نعتا لمبنى يلى الى فى الكافيه قيدا اخر فقال ونعت المبنى الاول مفردا
يليه احترازا من النعت الثانى فانه لا يبنى نحو لا رجل ظريف عاقل فلا يقال لا حاجة اليه لا قوله يلى يغنى
عنه قوله الالفيه وغير ما يلى وغير المفرد لا تبن وانصبه او الرفع اقصد كذا حكم نعت المعرب
وقد صرح به فى الشذوذ وشمله قول ابن الحاجب والا فالاعراب الا انه صرح فى المرفوعات بخلافه
فقال ليس تمثيل النحاة لارتفاع خبر لا بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه فى الظاهر صفة لاسم لا والمثال
ينبغى ان يكون ظاهرا فيما قيل له وسيتضح اذا احال فيه احتمالا ما مثل له واحتمال غيره على
السوا واضح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر وظريف فى مثالهم فى الصفة اظهر وفى مثالنا لا غلام
رجل ظريف لا يحتمل الا الخبر لان المضاف المنفى بلا لا يوصف الا بالمنصوب قال الرضى هذا الذى
ذهب اليه من امتناع رفعه مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه قوله الكافيه والالفيه
والعطف ان لم تكرر لا احكما بالنعت ذى الفصل انتهى فيه امران الاول اجاز فى التسهيل
والكافية الكبرى تبعا للاخفش فتحه ايضا الثانى شرط المسئلة ان يكون المعطوف نكرة فان كان
معرفة يتعين الرفع وامتنع النصب والفتح كررت لا ام لم يكررذكره فى التسهيل وهذه المسئلة فاتت
الشذوذ وبقى عليهم جميعا حكم البدل والبيان والتوكيد اما البدل فان كان نكرة جاز فيه
الرفع والنصب وامتنع الفتح لانه على نية تكرار العامل او معرفة تعين الرفع واما عطف البيان
فيجوز فيه الرفع والنصب اجريناه فى النكرات واما التوكيد فالمعنوى لا ياتى هنا لان النكرة
لا تؤكد به واللفظى دون فصل نحو لا ماء ماء باردا يجوز فيه الثلاثه كالنعت المفرد التالى كذا ذكره
فى الشذوذ وهو منقول ولم يذكر الناظم فى كتبه فيه الرفع واستدرك عليه ابو حيان وغيره وفى
التوضيح ان هذا من النعت لانه يوصف بالاسم اذا وصف والقول بانه توكيد بانه خطا قال
والدى رحمه الله فى حاشيته ووجه ان التاكيد اللفظى لا بد ان يكون مثل الاول وهذا
اخص منه قال ويجوز ان يعرف عطف بيان او بدلا لجواز كونهما اوضح من المتبوع قوله الالفيه
واعط لا مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام قال ابن قاسم فيه مناقشة من وجهين

الحاجب

احدهما انه اطلق فشمل التي للعرض وهي لا تعمل بلا خلاف فلا عمل ان ولا عمل ليس لانها مختصة بالفعل
قال ما ذكره ابن الحاجب من ان التي للعرض تعمل عمل ان لم يعهد ولذا استثناها في الكافية الكبرى
فقال واعط لا مع همزة استفهام في غير عرض ما بلا استفهام الثاني انه يشمل ايضا التي
للتمني والقول بانها تعمل عمل ان مذهب الخليل وسيبويه والاكثرين انها انما تعمل في الاسم
خاصة ولا تتبع اسمها الا على اللفظ ولا يلغى ولا تعمل عمل ليس وعلى هذا مشى في اكثر كتبه
وعبارة التسهيل في غير تمن ولا عرض **قوله الكافية** واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل
ومعناها الاستفهام والعرض والتمني فيه احود الاول قد علمت ما في العرض والتمني قال
ابن قاسم في شرح التسهيل ذكر ابن الحاجب انها اذا كانت للعرض تعمل ايضا نحو الا نزول وهو
خلاف ما نص عليه النحويون وقد اشار اليه النيلي قلت ابن الحاجب في ذلك تبع الزمخشري
وقد مشى عليه في سلك المنظوم فقال وان اقترنت بهمزة الاستفهام او عرض او تمن الثاني
ببقاء الاستفهام معها قليل جدا حتى انكره الشلوبين الثالث يبقى لها معنى اخر هو اشهر معانيها
وهو الانكار والتوبيخ والتقرير **قوله الكافية** في تمثيل الخبر مثل لا غلام رجل ظريف فيها
قال الرضي لا فايدة في ايراد الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى
ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى سمج ومثاله ايضا ظاهر بان الظرف في كون ظريف
صفة لغلام رجل والظرف خبر ولو قال لا غلام رجل قايم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون
فيها متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يثبتونه فيه امران الاول قال الاندلسي لا ادري
من اين نقل ولعله قاسه قال والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت
عليه قرينة دالة عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه اذ لا دليل بل بنو تميم اذن كاهل الحجاز في
الاتيان به وقال ابن مالك في شرح الكافية زعم قوم منهم الزمخشري والجزولي ان بني تميم يحذفون
خبر لا مطلقا على سبيل اللزوم الا ان الزمخشري قال وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم اصلا وقال
الجزولي ولا يلفظ بالخبر بنو تميم الا ان كان ظرفا وليس بصحيح ما قالا لان حذف خبر لا دليل
يلزم منه عدم الفايدة والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فايدة فيه قال الشلوبين
ينبغي ان يكون خلاف اهل الحجاز وبني تميم فيما هو جواب سوال اما اذا لم يكن جوابا فلا
ينبغي ان يحذف اصلا لانه لا دليل عليه وانكر على الجزولي استثناء الظرف انتهى ولذا قال
في الشذور وتميم لا يذكرونه حينئذ واما استثناء الظرف فاورده الرضي ولم يوجهه ووجهه

في المتوسط

في المتوسط بانه حينئذ يكون مخصوصا بالظرف والذي يحذف انما هو العام كالموجود
ونحوه ووجهه السيد الجرجاني في حواشيه على الرضي بان الظرف نايب عن الخبر فلو حذفوه
لزم حذف النايب والمنوب وهو مرفوض الثاني لم ينفرد التميميون بذلك بل الطائيون
ايضا لا يثبتونه نقله عنهم ابن مالك في شرح التسهيل وابن هشام في التوضيح قولهم
ويحذف كثيرا اكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله لا حول ولا قوة الا بالله قال ابو حيان
في شرح التسهيل **قوله الكافية** ويحذف الاسم في مثل لا عليك هو قليل بخلاف حذف الخبر
كما يوخذ من التسهيل والكافية الكبرى ولم يتعرض لهما في الالفية والشذور **باب ظن
واخواتها قوله الكافية** افعال القلوب ظننت وحسبت وزعمت ورايت ووجدت
اقتصر على سبعة وزاد في الالفية والشذور رجى وردّ وجعل بمعنى اعتقد وهب وتعلم وزاد
في الالفية عد وفي التسهيل والكافية الكبرى والتوضيح الفى **قوله الشذور** لا بمعنى ابصرت
في الشذور لا من الراي وفي التسهيل لا لابصار ولا لراي ولا لضرب به **قوله الكافية** لا من الراي
تبع فيه ابن مالك والفارسي قال ابو حيان وقد ذهب ابو حيان الى ان التي من الراي وهو بمعنى
اعتقد يتعدى الى اثنين ويدل له قوله راى الناس الا من راى رايه خوارج ترّاكين قصد
المخارج قولهم وخال زاد في التسهيل لا للتعجب ولا للظلع احترازا من خال الرجل تكبر وخال
الفرس ظلع قولهم وعلم لا بمعنى عرف زاد في التسهيل ولا لعلمة احترازا من نحو علم علمه فهو اعلم
اي مشقوق الشفة العليا فانه لازم **قوله الالفية** وجد زاد في الكافية لا بمعنى اصبت
وفي الشذور لا بمعنى حزن او حقد وفي التسهيل لا لاصابة ولا لاستغناء ولا حزن ولا حقد فان
الاول يتعدى الى واحد والبواقي لازمة قولهم وحسب زاد في التسهيل لا لكون احترازا
من حسب الرجل اذا احمر لونه او ابيض فانه لازم قولهم وزعم زاد في التسهيل لا لكفالة
ولا لرياسة ولا لسمن ولا هزال فان الاولين يتعديان الى واحد والاخران لازمان قال
في التوضيح والاكثر في زعم وقوعها على ان او ان وصلتهما ونقل ابن مالك في شرح التسهيل
ذلك عن صاحب العين وزاد انها قد تقع على الاسم في الشعر **قوله الالفية** مع عد زاد
في التسهيل لا لحساب فانها يتعدى الى واحد وفي شرح الكافية قل من ذكر عد في افعال
الباب وممن ذكرها ابن هشام اللخمي قال ابو حيان عدوها من افعال الباب مذهب
الكوفيين وهو الاظهر واختاره ابن ابي الربيع وانكرها البصريون **قوله الالفية**

قول الكافية
في باب ظن واخواتها
قول الشذور

جاز زاد في الشذور لا بمعنى قصد وفي التسهيل لا لعلبه ولا قصد ولا رد ولا سوق
ولا كتم ولا حفظ ولا اقامه ولا يحل فان الاخرين للازمان والبواقي متعديه الى واحد وفي
شرحه اكثر ما يستعمل معداة بالبا نحو دريت به فان دخلت عليها همزة النقل تعدت الى
واحد بنفسها والى ثان بالبا نحو ولا ادراكم به وقال ابو حيان عدها في افعال الباب الكوفيون
وانكرها البصريون ولعل البيت الذي استشهدوا به من باب التضمين فلا ينقاس ولا ينبغي
ان يجعل اصلا حتى يكثر ولا يثبت ذلك بيت نادر يحتمل للتضمين **قوله الشذور** جعل
زاد في الالفيه الذكما اعتقد والتسهيل لا لتصيير ولا ايجاد ولا ايجاب ولا ترتيب ولا مقاربه
قوله الالفيه والشذور وهب زاد في الجامع لابن الحاجب قال ابو حيان وعدها من افعال
الباب مذهب الكوفيين والبصريون انكروها واضطرب فيها ابن عصفور فمرة قال يتعدى الى واحد
بدليل تنكير الثاني ومرة قال يتعدى الى اثنين بدليل مجيه معرفه نكره الا انه جعله امرا من
وهب التي بمعنى صير **قوله الالفيه** تعلم زاد في الشذور بمعنى اعلم احترازا من الامر من تعلم
بمعنى تكلف العلم فانه يتعدى لواحد قال في التوضيح والاكثر في هذا وقوعها على ان وصلتها
قوله والتي كصير اقال في الشذور كجعل وتخذ واتخذ ورد ترك وزاد في التسهيل صير
ووهب غير متصرف واصار واكان وقال في شرحه الحق ابن افلح باصار اكان المنقوله
من كان بمعنى صار وما حكم به جايز قياسا ولا اعلمه مسموعا وقال ابو حيان انه ممنوع لان
لان مذهب سيبويه ان النقل بالهمزة في المتعدي سماع وكان بمعنى صار يجري مجرى
المتعدي فلا يكون النقل فيه بالهمزة قياسا **قوله الشذور** وتخذ واتخذ قال ابن مالك
في الكافيه وشرحها لا بمعنى اكتسب فانهما متعديان الى واحد تنبيه عد في الكافيه الكبرى
من افعال الباب سمع اذا وليها اسم غير مسموع ونقل في شرحها عن الاخفش والفارسي وجزم
في التسهيل فقال وسمع المعلقه تعين ولا يخبر بعدها الا بفعل دال على صوت وممن اختاره
ابن بابشاذ وابن الصايغ وابن ابي الربيع وابن عصفور ولكن الجمهور على خلافه وان الثاني
حال ونقل ايضا في الكافيه وشرحها ان بعض الحذاق من النحويين الحق بافعال هذا الباب ضرب المعلقه
في المثل وقال في شرح التسهيل الصواب ان يلحق بها وذهب ابن ابي الربيع الى ان ضرب بمعنى صير
يتعدى لاثنين مطلقا مع المثل وغيره نحو ضربت الفضه خلخالا ومال اليه ابو حيان **قوله
الكافيه** تدخل على الجمله الاسميه شرطها كدخول كان فلا تدخل على ما لا تدخل عليه ويستثنى

قوله الكافيه

قوله الالفيه والشذور

ما فيه الاستفهام فانها تدخل عليه وان لم يدخل عليه كان قولهم والعبارة لها فيه صحت الحرمين
يسد عنهما في هذا الباب ان وان كانت بتقدير اسم معرد للطول وللضمير المسند والمسند اليه
صرحا في المسئله قال في شرح الكافيه وهذا شبيه بالاكتفا بان يفعل بعد عسى قوله الكلمه
والالفيه وخص بالتعليق والالغا ما من قبل هب قال ابن قاسم هو صحيح في الالغا واما التعليق
فيشاركهن فيه الاستفهام غيرهن من افعال القلوب نحو عرف ونظر وتفكر وكذا سال والبرد ما
بمعناهما قلت ويشاركهن ايضا في الالغا كان فان بعضهم ذهب الى انها في نحو زيد كان
قايم ملغاه لا زايده وفي شرح الكافيه لابن مالك ما يساعده **قوله الكافيه** ومن خصايصها
انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشي واحد فيه امور الاول صورة المسئله ان يكون
الضميران متصلين فان كان احدهما منفصلا جاز في كل فعل نحو ما ضربت الا اياه وقد نبه
عليه الرضي الثاني يشاركها في هذه الخصيصه اي البصريه والحلميه بكثرة وعدم وفقد ووجد
نقله في التسهيل والحق بها الرضي وابو حيان هب العلميه خلافا لابن مالك حيث نص على منع ذلك
فيها الثالث قد يشعر تعبيره بالجواز فانه يجوز ومنع نفس كان الضمير لا واحده هو راي ابن كيسان
والاكثرون على المنع تنبيه لم يذكر في الالفيه من خصايص الباب سوى الاولين وزاد ابن
الحاجب الثالثه ورابعها ثاني واستدرك الرضي خامسه وهي سدان وخبرها عن المفعولين ثم ذكر
في ذلك بحثا اوردته في حاشيه المغني وفي الجامع لابن هشام وتختص قلبيها كلها بجواز توسط
الفعل بين مفعوليها وسد ان او ان وصلتها مسدهما **قوله الالفيه والشذور** ان تعلم يلزم الامر
هو راي الاعلم قال ابو حيان والصحيح انها تتصرف لان يعقوب حكى تعلمت ان فلانا خارج بمعنى
علمت قولهم والعباده للالفيه وجوزوا الالغا في الابتدا فيه امور الاول قد يوهم ان المراد بالابتدا
وقوعه قبل المفعولين حتى لو تقدم عليه شي كي او ما لا يجوز الالغا وهو راي بعضهم والجمهور على خلافه
لكن الاعمال ارجح ذكره ابن قاسم والحكم منصوص في الكافيه الكبرى والتسهيل بدون حكاية الخلاف الثاني
قد يوهم استوا الالغا في حالتي التوسط والتاخير وليس كذلك فهو في التاخير ارجح من الاعمال وفي
التوسط مساواة كما صححه ابن قاسم وجزم به ابن هشام في التوضيح الثالث قال ابو حيان يجوز
الوجهين مع التوسط والتاخير شرطان احدهما ان لا تدخل لام الابتدا على الاسم نحو لزيد قايم ظننت
ولزيد ظننت قايم فانه حينئذ يجوز الالغا والثاني ان لا ينفي نحو زيدا منطلقا لم اظن منطلقا
فانه حينئذ يجوز الاعمال لانه تغير سا الكلام على الظن المنفي ولا يبطل هذا بقوله وما اخال

لدينا منك نوال لان اداة النفي داخل في المعنى على ما بعدها خاك الرابع اذا كان المفعول
الثاني فعلا وتقدم نحو قام اظن زيدا فالذي صححه في التسهيل وهو مذهب البصريين بقا الالغا
على الجواز واوجبه الكوفيون في هذه الصورة وقال ابو حيان انه الذي يقتضيه القياس لان الاعمال
مترتب على كون الجزئين كانا مبتدا وخبرا وليسا هنا كذلك والا لادى الى تقديم الخبر الفعلي على
المبتدا وبهذه الصورة وما سبق يحصل صورتان يجب فيهما الالغا فيستغنيان من قولهم ان الالغا
جايز لا واجب نحا مستقال في الجامع والالغا مع التاكيد باشاره المصدر قليل ومع ضميره اقل ومع المصدر
المضاف اليا قبيح ومع غيره اقبح وامثلها زيد ظننت ظنا قايما وهي في التسهيل والكافيه الكبرى
لكنه درج الضعف والقبح الى التاكيد فالذي في الجامع من رجوعه الى الالغا انسب بالايراد **قوله**
الالفيه وانو ضمير الشان او لام الابتدا في موهم الغا ما تقدما ظاهره جواز تركيب ظننت
زيدا قايم على هذا التاويل وقد اجازه سيبويه عليه قال ابو حيان وجوازه لا يدل على سماع
لاحتمال القياس وقد نص الجرمي على انه سمع قلت والذي يفهم من شرح الكافيه منع قياسه
وانه ان ورد سماع من ذلك اول ونص في التسهيل على جواز الغا المقدم بقبح قولهم والتزم
التعليق يستثنى صورة فيها التعليق ولا يجب وهي ما اذا كان الاستفهام في المفعول
الثاني نحو علمت زيدا من هو فان النصب في زيدا جايز هو الاجود كما قاله في شرح الكافيه قولهم
قبل الاستفهام استشكل تعليق الفعل بالاستفهام في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ووجه
بان هذا صورته الاستفهام وليس مراد الاستحالة الاستفهام عما اخبر انه علمه وانما المعنى
علمت الذي هو عندك من هذين وقال بعضهم هو حذف مضاف والمراد علمت جواب
هذا الكلام وقال ابو حيان كلام العرب ثلاثة اقسام مطابقة اللفظ للمعنى وهو الاكثر
وعليه اللفظ للمعنى نحو اظن ان تقوم فانه جايز دون اظن قيامك مع معناهما واحد
لاشتمال ان تقوم على جري اسناد بخلاف قيامك وغلبت المعنى للفظ ومنه ما نحن فيه
غلب جانب المعنى وان كان اللفظ استفهاما وفي تذكرة ابي حيان كلام متوسط في
هذه المسلة لخصته في الفتح القريب على مغني اللبيب وفي تعليق ابن هشام فان
قلت يرد عليه ارايتك زيدا ما صنع وارايتك زيدا ابو من هو فانه واجب
الاعمال قلت هو بمعنى اخبرني وليس من القلبية على انه استثناه في التسهيل
قوله الكافيه والنفي قيده في الالفيه والشذور وبما لا وان وكذا في ساير الكتب

وان

قوله الالفيه والشذور وان ولا فيه امران الاول زاد في الشذور وفي جواب
القسم وكذا في الجامع وفي التوضيح جواب قسم ملفوظ به او مقدر وتابع في ذلك الكوفيون
وهو اختيار ابن عصفور والذي عليه البصريون خلافه كما يوخذ من شرح التسهيل لابي حيان
ولذا اطلق في القطر وقد بسطت الكلام على ذلك في حاشية التوضيح المسمى بالتوشيح الثاني
قال ابو حيان عد لا ان المعلقات في النحاس وابن السراج ولم يذكرها اصحابنا الا لام القسم
من المعلقات بل صرح ابن الدهان في العدة بانها لا تعلق ولذا لم يذكرها الناظم
في الكافيه الكبرى ولا ابن هشام في الجامع **قوله الشذور** لعل نامع ما فيها الفارسي
وقد وافقه ابو حيان وقال في الجامع وبحث بذي قوله الواو كم اما الواو فذكرها
ابن مالك في التسهيل واما كم وهي الخبريه فلم ار من نص عليها غير المصنف ولم يتعرض
لها في شي من كتبه وذكر في شرح الشذور ان بعضهم نص عليها ويمكن اخذه من عموم
قولهم ان ماله الصدر يعلق وزاد بعضهم في المعلقات التي ضربها اللام قال ابن قاسم
في شرح التسهيل ويمكن اندراجها تحت قولهم او قبل لام الابتدا وكذا نقله ابن هشام في
شرح الشذور عن جماعة من المغاربة فقال ان الظاهر ان المعلق انما هو اللام الا
ان ابن الخباز حكى في بعض كتبه انه يجوز علمت ان زيدا قايم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك
مذهب سيبويه فعلى هذا المعلق ان انتهى **قوله الالفيه** ولراى الرويا قال ابن قاسم ليس
بنص على المراد لان الرويا يستعمل مصدر الراى مطلقا حلميه او لفظيه والمراد
راى الحلميه ونحوه في التوضيح **قوله الالفيه** ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين
او مفعول ما جزم هنا من المنع في المفعولين مشى عليه في اكثر كتبه وابن هشام في
الشذور وهو احد المذاهب في المسلة والثاني الجواز وهو مذهب الاكثرين
وصححه ابن عصفور والثالث الجواز ان افاد والمنع ان لم يفد ومشى عليه في الكافيه
وشرحها وابن هشام في الجامع **قوله الكافيه** ومن خصايصها انه اذا ذكر احدهما
ذكر الاخر جزما جزم به من حذف احد المفعولين ولو ان ليل راي ضعيف وقد صحح ابن
عصفور فقال حذف احد المفعولين للدلالة عليه قليل فلا ينبغي ان يقاس عليه وابن ملكون
وقاسه على خبر كان ومشى عليه ابن هشام في الجامع والجمهور كما قال في التوضيح على الجواز ومشى
عليه ابن مالك في كل كتبه وابن هشام في الشذور وقول الشذور والالفيه وكتظن اجعل تقول

ان ولي مستفهما به ولم ينفصل فيه امران الاول اقتصر على اربعة شروط وزاد في التسهيل
وشرحه ان يكون المضارع للحال لا للاستقبال وانكره ابو حيان وابن قاسم وابن هشام
في تعليقه وقالوا لا نعلم لغيره زاد ابن هشام بل الظاهر من اشتراط الاستفهام ان
يكون مستقبلا وقد جزم في الجامع باشتراطه وزاد في تعليقه ان من شروطه ان لا ياتي اللام
في المعمول لانه يبعده عن الظن قال وهذا الشرط ذكره السهيلي ولم يذكر السهيلي ولم
يذكره النحاة وقواعدهم يشهد به الثاني ظاهر كلام الالفية وجوب اعماله عند استيفاء
الشروط وليس كذلك بل هو جائز لا واجب وقد صرح في الشذور الثالث اذا اعمل
فهل هو باق على معناه او ضمن معنى الظن خلاف والظاهر الثاني قال ابن قاسم الرابع
شرط عدم الفصل لم يقل به الا سيبويه والاخفش واكثر البصريين والكوفيون قاطبة على عدم
اشتراطه قولهما او معمول قال ابو حيان وكذا معمول المعمول على تقتضيه الاصول نحو اهندا
تقول زيدا ضاربا **باب اعلم واري قول الالفية** الى ثلثة راى وعلما عدوا اذا
صارا ارى واعلما قال ابن هشام مراده بهما المتعديان لاثنين قبل الهمزة الا تراه يقول
وان تعديا لواحد البيت فيشمل قوله راى التي بمعنى ظن وعلم والحكمية فاما التي
بمعنى علم فكلهم يذكرها والحكمية ذكرها هو زيادة على النحاة والظنية لا اعلم احدا ذكرها
ولا احفظ لها شاهدا انتهى **قول الكافية والالفية** وما لمفعولي علمت مطلقا
للثان والثالث ايضا حققا مسايل التعليق والالغاء وهو الصحيح عند الجمهور وهو
الصحيح وان كان الاكثر على منعه وصحح الشلوبين منعه وقال ابن ابي الربيع لا اعلم
خلافا في منعه ولمنع الحذف بلا دليل وهو مجزوم به في الشذور والمصحح في التسهيل جوازه
مقتصرا على الاول اما حذف الاول بلا دليل فالاكثر على جوازه بشرط ذكر الاخرين
وصحح في التسهيل ومذهب سيبويه منع حذفه وحدهما ولا يجوز حذف الثلاثة جميعا
عند عدم الدليل بلا خلاف ويجوز عند وجوده بلا خلاف **قول الالفية**
وان تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا اورد عليه ان علم بمعنى عرف انما حفظ
نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ويجاب بانه بناء على ما اختاره في شرح التسهيل من جواز النقل بالهمزة في
المتعدي واجرى قياسا وان كان خلاف مذهب سيبويه قوله والثاني منهما كثاني
اثني كسا فهو به في كل حكم ذو ائتسا استثنى التعليق فانه يجوز فيهما ولا يجوز في باب

كـ

كسا قولهم والعبارة الالفية وكادي السابق بنا اخبرا حدث الباكذا اخبرا قال في شرح الكافية
لم يلحق سيبويه باعلم وارى سوى نبا المشهور تعديها الى واحد والى غيره بحرف جر والبواقي
الحقها الكوفيون وبعض المتاخرين واختار في شرح التسهيل ان لا يلحق نبا واخواتها في التعدي
باعلم وجزم في سبك المنظوم بالحاق نبا وانبا دون الثلاثة وكانه وقف مع نص سيبويه قال
بعضهم نقل ان سيبويه الحق انبا ايضا وما احسن قول ابن الحاجب في الوافية واخبر واحدث
وانبا واو نبا واستحدث **باب الفاعل قول الكافية والشذور** ما اسند الفعل
او شبهه اليه وقدم عليه على جهة قيامه به فيه امور الاول انه يخرج عن قوله او شبهه الظرف والمجرور
مع انهما يرفعان الفاعل فلو قال او معناه كما عبر ابن مالك في التسهيل لشملهما قال لكنه يرى ان الرفع المتعلق
لا بهما الثاني قال النيلي كان ينبغي ان يزيد قيدا اخر ويقول وقدم عليه بحق الاصل ليخرج مثل قايم زيد فانه
قد اسند اليه شبه الفعل مقدما عليه وليس فاعلا واجاب الرضي بانه موخر تقديرا وتقديم كلا تقديم
انتهى وقد ذكر هذا القيد في التوضيح الثالث قال في المتوسط لقايل ان يقول من ايراد بالفعل
في قوله ما اسند الفعل اليه الفعل الاصطلاحي او الحقيقي الذي هو المصدر واياما كان ففيه اشكال
لان الفعل الاصطلاحي غير قايم بالفاعل كما انه غير قايم بالمفعول والحقيقي لا يحتاج معه الى قوله وعكس
الى يجاب بان المراد بالفعل الاصطلاحي والضمير في قيامه عايد الى مدلول الفعل الرابع قال في
المتوسط هذا الحد ينتقض ببعض التوابع نحو يعجبني زيد حسنه فان حسنه اسند اليه الفعل على
جهة قيامه به مع انه ليس بفاعل قال ويمكن ان يجاب بان المراد المسند اليه اولا الخامس زاد في
الشذور بعد قوله على جهة قيامه به او وقوعه منه وهي زيادة لا حاجة اليها لان الضرب مثلا في ضرب
زيد قايم بزيد لانه صادر عنه السادس زاد ابن مالك في الحد وصف الفعل بالتمام ليخرج المرفوع بالنواسخ
فانه صادق عليه انه اسند الفعل اليه وليس فاعلا **قول الالفية** الفاعل الذي كمرفوعي اتى زيد
منيرا وجهه نعم الفتى احسن منه صنعة في الكافية حيث اتى بالحد في بيت فقال ما تم مسند له
حلو لزم سبقا بصوغ الاصل فاعلا وسم واحترز بقيد الخلو من نحو واسروا النجوى الذين ظلموا
وقد قال ابن قاسم انه لا حاجة اليه لان الاسناد في ذلك انما هو الى الضمير لا الى الظاهر تنبيه
قولهم ان الفاعل مرفوع قد يرد عليه انه يجوز جره بالباء ومن الزايدتين وباضافة المصدر واسمه وقد
نبه عليه ابن مالك في التسهيل والكافية وابن هشام في التوضيح والجامع ويجاب بان المراد ما هو اعم
من مرفوع اللفظ والمحل **قول الالفية والشذور** ان الفاعل لا يحذف بل يستتر ويستثنى منه

اوشبهه قال م

صور احدها فاعل المصدر نحو ضربا زيدا او اطعام في يوم ذي مسغبة قال الفاعل فيه محذوف لا مضمر لان المصدر لا يتحمل الضمير كذا قالوه وممن نص على استثنا هذه الصورة ابن هشام في الجامع والقطر وعندي انه في مثل ذلك يتحمل لان الجامد اذا اول بمشتق كاسد بمعنى شجاع يتحمل كما مر في باب المبتدا فالمصدر الذي هو اصل المشتق عند البصريين وعند الكوفيين من باب اولى على ان ضربا في معنى اضرب والطعام في معنى ان تطعم وهذا تاويل بمشتق فتامله الثانية فاعل المؤنثة المخاطبة او الجماعة المؤكد بالنون نحو لتبلون فاما ترين فان ضمير المخاطبة والجمع حذف لالتقا الساكنين كما نصوا عليه عند الكلام على اعرابه وعلى احكام نون التوكيد واغفلوا استثنا هذه الصورة ههنا الثالثة اذا حذف بعله فعله استثناها الناظم في سبك المنظوم وقد تعرض ابن الحاجب لهذه الصورة الرابعة فاعل افعل به في التعجب استثناها ابن هشام في الجامع والقطر وفي استثناء هذه نظر لان الفاعل كذا الخامسة نحو ما قام الا هند استثناها ابن هشام في القطر السادسة قال ابن هشام في تعليقه اجمعوا على ان الفاعل لا يتعدد واما يكون واحدا واما قوله فطلعهما رجل فاطر تلفقهما الناس رجلا رجلا فهما في الاصل منصوبان على الحال عني ادخلوا الاول فحذف الفاعل واقيما مقامه فلما اقيما مقام شي واحد جعلا كشي واحد فلم يتعاطفا وصار رفعا كانه رفع واحد لان رجل رجل بمنزلة قولك الناس مفصلين ونظيره هذا احلوا حامض لانهما لما بمعنى امتنع عطفهما وكان رفعهما كرفع واحد وكان الضمير منهما انتهى وعلى هذا فيقال يجوز حذف الفاعل اذا اقام مقامه حالان للتفصيل السابعة قال في سبك المنظوم هنا والفرق بين الاضمار والحذف يظهر بالتثنية والجمع

قوله الالفية فان ظهر فهو قال ابن هشام ظاهره فان ظهر الفاعل فهو الفاعل وهو فاسد ويدل عليه والا فضمير اي والا يظهر فهو ضمير والجزاكالخبر لا يجوز اتحاده في كل وجه وان ورد نظيره في كلامهم اول كما اول وشعري شعري قال ويمكن تخريجه على ما اجازوه من نحو ان قلت زيد قايم فهو قايم اي فما قلته حق قولهم ويرفع الفاعل فعل اضمرا شرطه ان لا يحتاج الى اضمار فلا يجوز زيد عمروا على معنى ليضرب لان اضمار فعل الغايب هو على طريق التغليب واضماره يستدعى اضمار فعل الامر لان المعنى قال له يضرب فيكثر الاضمار وقد فصل في الكافية والشذور ما يضمر فيه جوازا ووجوبا قوله الكافية وسك بزيد ضارع فيه اعراب الاول وظاهره جواز القياس عليه وهو راي الجرمي وابن جني ورجحه ابن مالك وابن هشام في التوضيح والجمهور على انه لا ينقاس وشرط ابن مالك

لجوازه

لجوازه ان لا يلتبس بالنايب عن الفاعل فلا يجوز يوعظ في المسجد رجال على معنى يعظ رجال الثاني خرج صاحب البسيط على ان تقديره الباكي ضارع فهو خبر لا فعال قوله وتا تانيث تلي الماضي قيده ابن الحاجب بالساكنة وكذا في التسهيل قوله اذا كان لانثى قال ابن هشام اي لمفرد الجنس ولا يريد التوجيه فان الانثيين كذلك قال فان قلت جمع على الجنس مدخل للجمع ولم حكم يخصه من المفرد والمثنى قلت قد بينه لغه فهو كالاستثنا قوله الكافية فان كان ظاهرا غير حقيقي فخير فيه امران الاول ان التخيير يوهم التساوي مع ان الالحاق في هذه الصورة ارجح الثاني ان يفهم اللزوم فيما عدا هذه الصورة وليس كذلك فان جمع المؤنث المكسر والظاهر الحقيقي المفصول والمتصل مع نعم يجوز فيه الترك وقد بين ذا في الالفية والشذور قوله الشذور والكافية وانما تلزم فعل مضمر متصل او مفهم ذات حر بزعليها اسم الجنس الذي واحده بالتا ك شاه وبقرة وحمامة فان لحوق المسند اليه لزوما سوا كان ذكرا او انثى بلا خلاف قاله ابن عصفور في شرح الابيات قال وهذا الخلاف لاحبار عنه فانه بحسب ما يراد من المعنى قوله الكافية لتانيث المسند اليه قد يرد عليه هذا وقد لا يرد اذا دخل التانيث على اعم من المعنوي واللفظي الا ان هذا الجمل لا يتجه لئلا يرد عليه مثل قام طلحة وصورة جمع المذكر المكسر يرد عليه ايضا على كل حال قوله الالفية وقد يبيح الفصل ترك التا في نحو اتى القاضي بنت الواقف ورجح ابن عصفور ان الحذف في هذه الصورة ضعيف وقال انه قولهم حضر القاضي امراة شاذ لا يقاس عليه قال لان سيبويه ذكر ان ذلك في الواحد من الحيوان قليل ثم قال وهو في الادميين اقل فحضر القاضي امراة قليل وانما يحسن ذلك في المجازي نحو قد كان لكم اية قال ابن هشام في تعليقه تبع ابن عصفور المبرد في اختصاص حضر القاضي امراة بالشعر وتبع ابن مالك الزمخشري في اجازته في النثر قياسا والنحاس منعه في نحو حضر القاضي هند لئلا يلتبس المؤنث بالمذكر واجازه في نحو حضره امراة لانه قد عرف المعنى ففرق بين العلم وغيره انتهى وقولهم والحذف مع فصل بالا فضلا هو اختيار الناظم والجمهور على وجوب الحذف في النثر واختصاص الاثبات بالضرورة ورجحه ابن هشام في التوضيح وجزم به في القطر فقال وانما امتنع في النثر نحو ما قامت الا هند لان الفاعل مذكر محذوف ونقل في تعليقه عن ابن عصفور قال في شرح الابيات اذا كان المؤنث مقرونا بالا ومجرورا بمن الزايدة فالاكثر ان لا يلحق الفعل علامة تانيث وسببه في المقرون حملهم الكلام على المعنى ما قام الا هند ما قام احد الا هند وسببه في المجرور بمن الزايدة

انها لا تدخل الا فيما يراد به السابغ وعموم الجنسية وقد تلحق التا للفظ المونث قرى ما يكون من نحوى ثلاثة وقال وما بقيت الا الضلوع الجراشع انتهى **قوله الالفيه** والحذف قد ياتى بلا فصل ظاهره انه يقاس عليه وقد صرح فى شرح التسهيل بان ذلك لغة ونازعه ابو حيان فقال انه شاذ لا يجوز الا حيث سمع وقال فى التوضيح هو ردى لا باس قوله ومع ضمير ذى المجاز قال ابن هشام الصواب ضمير ما يجوز فيه الامران لو كان ظاهرا فيدخل فى ذلك قوله فان الحوادث اودى بها فانه ضرورة عند النحاة كلهم قوله والتا مع جمع سوى السالم من مذكر كالتا مع احدى اللبن فيه امور الاول شملت عبارته جمع المونث السالم وبه صرح فى الكافيه وشرحها وهو راى الفارسى والكوفيين وعبارة الكافيه تلو هذا البيت ونحو فعل هندات ونحوه على راى كفعل هند فى التا جعلا وقال فى شرحها كل جمع سوى جمع المذكر السالم يجوز تذكيره باعتبار الجمع وتانيثه باعتبار الجماعه وبعض النحاة يلتزم تانيث هندات ونحوه لسلامه نظم واحده انتهى وما جعله رايا لبعضهم هو مذهب البصريين ومشى عليه فى التسهيل وشرحه وجزم به ابن هشام فى الشذور وساير كتبه نعم استثنى فى التسهيل الجمع بالالف والتا اذا كان مفرده لمذكر كطلحات ودريهمات فان له حكم المجارى التانيث الثانى كالجمع المكسر فيما ذكر اسم الجمع المذكر كقوم او لمونث واسم الجنس ذكره فى التسهيل ونبه فى الشذور على اسم الجمع لمونث بقولنا والنسا الثالث يستثنى من الجمع السالم بنون فى المذكر وبنات فى المونث فان حكمهما حكم المكسر لتغير نظم الواحد فيهما فيجوز فيهما الامران ذكره فى التسهيل وشرحه واقتصر فى الكافيه وشرحها على استثنا البنين لانه حكم فيها لجمع المونث السالم بحكم المكسر فلم يحتج الى استثنا البنات تنبيه لم يتعرض الناظم لتانيث الفعل المضارع وقد ذكره فى التسهيل فقال ويساويها فى اللزوم وعدمه بالمضارع الغايبه ونون الاناث الحرفيه

باب المفعول به لم يترجم فى الالفيه بل ذكر بعض احكامه فى ضمن باب الفاعل وبعضها فى ضمن باب التعدى واللزوم وترجم له فى الكافيه والشذور وقولهما ما وقع عليه فعل الفاعل قال الرضى يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب فيما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحدثت قتلا وما فكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب شيئا اوقعت عليه الايجاد قال ولا وقت فى رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامل المثبت او المجهول منفيا وقال فى الجامع المفعول به ما يصاغ له اسم مفعول تام من لفظ

عامله **قوله الالفيه والكافيه** وقد يجى المفعول قبل الفعل فيه امور الاول قال الرضى هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سوا الا المفعول معه الثانى يستثنى صور لا يجوز فيها تقديمه على الفعل وذلك اذا كان ان المشدده او المخففه او كان الفعل موكدا بالنون او صلة لحرف او مقرونا بجازم او بلام الابتدا او لام قسم او قد او سوف او تعجبا وهذه الاخيرة فى الالفيه فى باب التعجب السى كما سياتى الثالث يستثنى صور يجب فيها تقديمه على الفعل وذلك اذا تضمن شرطا او استفهاما او اضيف اليهما او نصبه جواب اما او فعل امر دخلت عليه الفا او كان او كم الخبريه **قوله الكافيه والالفيه** واخر المفعول اليس حذر فيه امران الاول لا يختص ذلك بتاخيره عن الفاعل بل عن المفعول ايضا نص عليه الرضى فلا يقال عيسى ضرب موسى لما يظن ان المتقدم مبتدا الثانى ما ذكر من وجوب التاخير عند اللبس ذكره ابن السراج وتابعه الجزولى وابن عصفور والمتاخرون ونازعهم فى ذلك ابن الحاج فى نقده على المقرب بان سيبويه لم يذكر فى كتابه شيا من هذه الاغراض الواهية وبان فى العربيه احكاما كثيره اذا حدث طرا منها ثم لا يقال باجتنابها كتصغير عمر وعمرو فان اللفظ بهما واحد مع انه لم يمنع وبان الاجمال من مقاصد العقلا لما لهم فيه من غرض فلا يبعد جواز ضرب موسى عيسى لافاده ضرب احدهما الاخر من غير تعيينه وبان تاخير البيان لوقت الحاجه جائز وبان الزجاج نقل فى قوله تعالى فما زالت تلك دعواهم جواز كون تلك اسمها ودعواهم الخبر والعكس فيهما او اضمر الفاعل على غير منحصر قال ابن هشام يوهم امتناع التقدم على الفعل فى نحو ضربت زيدا لانه سوى بين هذه المسله وبين مسله ضرب موسى عيسى وليس كذلك بل يجوز تقديمه على الفعل او تاخيره عن الفاعل وانما يمتنع توسطه بين الفعل والفاعل انتهى وهذا التصريح من ابن هشام بما سبق عن الرضى من امتناع التقديم على الفعل فى ضرب موسى عيسى ولم يتعرض فى الالفيه لوجوب تقديم المفعول على الفاعل اذا كان المفعول ضميرا متصلا وقد ذكره ابن الحاجب **قوله الالفيه** وقد يسبق ان قصد ظهر فيه امور الاول صورة المسله ان يكون الحصر بالا اذ لا يظهر القصد فى الحصر بانما ولذلك نقل ابن النحاس الاجماع على وجوب تاخير المحصور بها مطلقا الثانى ما ذكره من الجواز والحاله هذه هو مذهب الكسائى كذا نقل فى الكافيه والتسهيل وشرحيهما وان الاكثرين على منع السبق مطلقا ونقل ان الانبارى وافق الكسائى على جواز تقديم المفعول اذ احصر دون الفعل فالذى عليه الناظم كابن قاسم فى شرح التسهيل وابن هشام فى التوضيح ان البصريين والفرا وافقوا الكسائى وابن الانبارى على الجواز فى المفعول وان طابقه

بذلك فى الكافيه حيث قال الافصح قيل وسع وجا الاشمام والواو الا انه يوهم استوا الاشمام والواو وليس كذلك
فان الواو اراد اللغات الثانى فى ابن هشام فى الاصطلاح ويستعمل على وجهين احدهما ان تضم شفتيك
بعد الاسكان وتفتحهما للفظ بالضم وهذا مختص بحالة الوقف والثانى ان ينحوا بالضم نحو الكسره وبالبا
نحو الواو وهو المقصود هنا قاله ابن هشام الاشاره للحركه واما الحرف فلا وقال ابن قاسم يعنى الاشمام هنا
شوب الكسره شيا من صوت الضمه ولهذا قيل سعي ان يسمى روما وبه عبر بعض القرا قوله وضم جا كبوع فاحتمل
ابن هشا لا نقى ذكر الضم بيان هذه اللغه بل لا بد من التنبيه على حذف حركة العين وعلى انقلابها
ان كانت يا واوا ولهذا قال كبوع يعنى على هذه الهيئه اعنى مع سكون العين انتهى فهو احسن
من قول التسهيل وربما اخلص ضما قوله وان يشكل خيف لبس يجتنب قال ابو حيان لم يذكر ذلك
اصحابنا ولم يعتبروه بل جوزوا اللغات الثلاث وان حصل اللبس ولذا نص عليه سيبويه قال والصحيح
المنقول عن العرب فقد حكى دوا الرحمه عشنا شيئا وهو فعلنا لانه يقال غيث القوم واذا ردده
الى نفسك مختارا لاسم الفاعل والمفعول والفارق بينهما تقديرى لا لفظى وفى شرح اللمع لكلبهما بادى
لم يخف الالتباس فى خفت اذا كان مبنيا للمفعول لان بينهما حاصل تقديرا وان لم يكن بينهما
فرق لفظ قوله وما لباع قد يرى لنحو حب قال ابن قاسم ولكن الافصح فيه الضم وقال ابو حيان قال
الجمهور لا يجوز الا الضم واجاز الكسر بعض الكوفيين وهو الصحيح وهو لغه لبنى ضبه وبعض بنى تميم و
من جاورهم قوله وما لفا باع لما العين تلى فى اختار وانقاد وشبه ينجلى هكذا نقله ابن عصفور
والابدى ايضا وقال ابو الحكم من عده لغه قول وبوع انما يكون فى الثلاثى ولا يكون فيما زاد قوله
وقابل من ظرف او من مصدر او حرف جر قول الكافيه الكبرى وناصب من مصدر وظرف صوفا وخصصا
عن فاعل قد حذفا وهى شرط ثالث وهو ان يكون ملفوظا بهما ورابع فى المصدر وهو ان لا يكون لمجرد التاكيد
فلا يجوز ضرب ضرب لعدم الفايده ولم ينبه فى الكافيه ولا الشذور على الثانى من الشروط وعبارة القطر
والجامع ما اختص وتصرف من ظرف او مجرور او مصدر وهى موافقه لقوله فى نكتة الالفيه فى المصدر الثا
عن الفاعل لابد من اختصاصه لفظا لانه قد يكون المراد الابهام فينوب قال تعالى فمن عفى له من شى
ما من نوع من انواع العفو وهو الصادر من كل الورثه او بعضهم انتهى قوله او حرف جر عبارة التسهيل
او جار ومجرور وكذا الكافيه الكبرى قال ابو حيان وما ذهب اليه من انهما معا النايب لم يقل باحد
بل مذهب جمهور البصريين ان المجرور وحده النايب وهو فى موضع رفع وقد مشى عليه فى الشذور
فقال او المجرور ومذهب الفرا ان النايب هو حرف الجر وحده فهو فى موضع رفع وعبارة الالفيه

توافقه

توافقه قال ابن القاسم لما كان الحرف ملازما للمجرور اكتفى بذكره يعنى محيل على ما فى الكافيه والتسهيل قوله او المجرور
والمجرور بشرط انه لا يلزم الحرف الجار له وجها واحدا فى الاستعمال كمذ ورب والكاف وما اختص بقسم
او استثنا وان لا يكون للتعليل كالبا واللام ومن قوله اذا قلنا بجواز نيابة كان
للمفعول فالاصح انه لا يقام خبرها بل ان قلنا انها تعمل فى الظرف والمجرور اقيم والا تعين ضمير المصدر
قوله والعبارة الكافيه واذا وجد المفعول به تعين هو مذهب جمهور البصريين وجوز الاخفش والكوفيون
اقامة غيره مع وجوده واختاره ابن مالك فى كتبه الا السبك المنظوم قال ابو حيان ونقل ابن الدهان عن
الاخفش لذلك شرطا وهو ان يتقدم المصدر او نحوه على المفعول به فان تاخر لم يجز الا اقامة المفعول به وبه
جزم الرضى قوله والعبارة الكافيه فان لم يكن فالجميع سوا اختار ابن هشام فى الجامع تبعا لابن عصفور
ان المصدر اولاها واختار ابن معط اولوية المجرور قول الالفيه وباتفاق قد ينوب الثان من
باب كسا فيما التباسه امن نازعه ابو حيان فى دعوى الاتفاق فان الفرا وابن كيسان ذهبا الى منع اقامته
مطلقا وابن الفارسى منعه اذا كان نكرة والاول معرفه قول الكافيه ولا يقع المفعول الثانى
من باب علمت هو ما صحح الجزولى والخضراوى وصحح ابن طلحه وابن عصفور وابن مالك جوازه فقال
ولا ارى منعا اذ القصد ظهر وزاد فى التسهيل وشرحه شرطا اخر وهو ان لا يكون جمله ولا مجرورا ولا ظرفا قلت
الاول لم يذكر فى الكافيه الثانى من باب اعلمت وقد ذكره فى الالفيه وسوى بينه وبين الثانى من باب
علمت لكن اختار فيه ابن عصفور المنع بخلاف ما اختار فى الثانى من باب علمت الثانى لم يذكر فى الالفيه الثالث
من باب اعلمت وقد ذكره ابن الحاجب وجزم به فيه بالمنع ونقل الخضراوى وابن ابى الربيع الاتفاق عليه لكن عبارة
التسهيل تقتضى جوازه ونقل صاحب المخترع عن بعضهم وجزم به ابن هشام فى الجامع فقال ولا يقام المفعول
الثانى والثالث الا ان كانا مفردين ولا التباس الا الثالث لم يذكر امعا الثانى من باب اختار والجمهور على منع
نيابته وجوزه الفرا وتبعه فى التسهيل قول الكافيه والمفعول له والمفعول معه كذلك فيه امران
الاول كذلك فيه امران الاول كذلك الحال والتمييز والمستثنى وجوز الكسائى اقامة التمييز الثانى
قال فى المتوسط هذا فى المفعول له المنصوب اما الذى مع اللام فيجوز اقامته وصرح الرضى بخلافه باب
اشتغال العامل عن المعمول هكذا ترجم فى الكافيه بما اضمر عامله على شريطة التفسير وذكره فى المنصوبات وورد عليه
ان الاشتغال يكون عن الرفع كما يكون عن النصب فذكر عن التعقب ابن مالك انه عقب التنازع عن الفاعل احسن
واحسن منه صنيع الشذور حيث ذكره وباب التنازع عقب العوامل قول الالفيه ان مضمر اسم سابق فعلا
شغل عنه بنصب لفظا او المحل فيه امور قيل يخرج عنه نحو زيد مررت به فان الضمير لم يشغل الفعل عن نصب زيد

لانه لو سلط عليه لعمل في محله الذي في قوله بنصب لفظه اي الضمير تعبير غير صحيح لان المضمر لا ينصب لفظه
وانما ينصب محله وقد صرح بالمحل بعد ذلك ولا يصح جعل ضمير لفظه الى الاسم السابق كما هو واضح
وان جعلت الثاني ينصب بمعنى عن ويكون بدلا من عنه باعادة الجار فيحتمل وكذا قلت الاولى
ان يجاب بانه يسمح في نصب اللفظ مراد به الوصول لغيره واسطة حرف جر الثالث قال ابو حيان
لا يختص بالفعل قلت سنذكر الوصف في اخر الباب الرابع قال ايضا يختص بالصالح لان العمل
فيما قبله قلت سينبه عليه في قوله لد الذا الفصل بلا اما ان يرد البيت الخامس شرطه ان لا يكون
الفعل ضمير الاسم السابق مع كون المشتغل به متصلا نحو ازيد ظنه ناجيا بمعنى ظن نفسه لاستلزام
مسد كون الفعل الذي هو عمدة مفسرا بالمفعول الذي حقه ان يكون فضلة فلو كان الضمير منفصلا
نحو زيد لم نظنه ناجيا الا هو جازت المسئلة لان الفاعل في التقدير احد لم يلزم التوقف
المذكور قوله الالفيه فالسابق انصبه بفعل اضمرا حتما قيل حتم النصب وليس على اطلاقه
بل فيه التفصيل الاتي والجواب ان الحتم راجع الى كون النصب بالفعل المضمر دليله من
انه بالظاهر او راجع الى الاضمار وهو اوجه قوله الشذور بمحذوف لم يبين وجوب حذفه
وقد بينه في الكافيه والالفيه على ما اشرنا اليه قوله مماثلا للمذكور يرد عليه ان المقدر في مثل ازيد
مررت به او ضربت اخاه غير مماثل وهو جاوزت او اهنت فاحسن منه قول الالفيه موافق
لشموله الموافق المعنى واصرح منها قول الكافيه لو سلط عليه او مناسبة لنصبه الى قوله اي
وجاوزت واهنت ولابست وقال ابن هشام في حواشيه قد يتاتى تقدير المماثل فيما يتعدى
بالحرف وذلك فيما يتعدى تارة به وتارة بنفسه نحو زيد اشكرت له ونصحت له تقدير شكرت ونصحت اولى
قال وهذا مما اغفل النحويون التنبيه عليه قوله الكافيه ويجب النصب بعد حرف الشرط
وحرف التحضيض حسن منه قول الالفيه والشذور ان تلا ما يختص بالفعل لشموله ظرف الزمان
المستعمل وخروج اما عنه وهي من حروف الشرط ولا يجب النصب بعدها ويرد على الثلاث
ما اذا تلا استفهاما بغير الهمزة فانه يجب النصب ايضا ذكره في التسهيل قوله الالفيه
كان وحيثما قال في التوضيح تسويه الناظم بين ان وحيثما مردود لان حيثما لا يقع الاشتغال
بعدها الا في الشعر واما في الكلام فلا يليها الا صريح الفعل واما ان فانه يليها الاسم في الكلام
اذا كان بعده فعل ماض قوله الالفيه ان تلي السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه
ابدا كذا اذا الفعل تلي ما لن يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد في القسم ليس من باب الاشتغال

في شي فان من شرط ان يصح تاثر السابق بالعامل وما خص بالابتدا لا يصح تقدير الفعل بعده وماله صدر
الكلام يمنع عمل ما بعدها فيما قبلها ولذا لم يذكر ابن الحاجب قال ابن الحاجب في حواشيه اصاب
ابن الحاجب كل الاصابه حيث لم يذكر هذا القسم لانه لم يدخل تحت ضابط الاشتغال
قلت لم يذكر في الالفيه ضابط الاشتغال ولا شروطه حتى يستغنى عن ذكره فلم يكن من ذكره بد لئلا يتوهم امتناع
النصب على الاشتغال فيه نعم كان الاولى ان يصدر الباب بخروج ذلك كما فعل في التسهيل قوله
الشذور ووجب رفعه بالابتدا ان تلاما يختص به كاذا الفجائية هو الذي جزم به ابن مالك
وذكر ابن الحاجب ان اذا الفجائية من مرجحات الرفع لا من موجباته وهو الذي نقله ابن مالك
عن سيبويه وخطاه فيه وخطا ابو حيان ابن مالك وقال ان الاخفش قد نقل عن العرب وقوع الفعل
بعدها اذا كان مقرونا بقد لان اجرت الحروف بعد مجرى الجملة الاسمية في دخول واو الحال عليه
قال فيحمل كلام سيبويه في اجازته للنصب على هذه الصورة الحاصلة وهي ما اذا اقترن بعدها انتهى
وبذلك يقيد كلام ابن الحاجب والفعل باجنبي نحو زيد انت تضربه ومنه عمرو يضربها فسيبويه
وهشام لا يجيزان النصب بحال للفصل بين العامل والمعمول باجنبي وهو
لا يعمل فيه فلا يفسر وهذه قد تدخل في قول الالفيه كذا اذا الفعل تلي الى اخره ولا تدخل
في قول الشذور وتلاه ماله الصدر قوله الالفيه واختير نصب قبل فعل ذي طلب هو احسن
من قول الكافيه وفي الامر لشموله النهي والدعا والطلب بلفظ الخبر كالاولاد ضعهن او لا دهن
فاحسن منه قول الشذور وكان المشغول طلبا لشموله المصدر نحو زيدا اضرب له ذكره ابو حيان
نقلا عن البسيط قوله الكافيه وبعد حرف الاستفهام فيه امران الاول انه يشمل راي
الاخفش والاصح اختصاص ذلك بالهمزة كما في التسهيل وغيره ووجوب النصب بعد بقية
الادوات وبهذا قال في الالفيه وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب وفي الشذور ان تلاها
الفعل به اولى كالهمزة وما النافية الثاني شرطه عدم الفصل فان فصل بغير ظرف او مجرور
فالمختار الرفع خلافا للاخفش ذكره في التسهيل وهذا وارد على الالفية والشذور
ايضا قوله وحرف النفي فيه امران الاول شرطه ان لا يختص بالفعل فان اختص بالفعل
فان اختص به وهو لم ولما ولن وانتصب واصب لا راجح ذكره في التسهيل ولا يرد ذلك على الالفيه
والشذور الثاني شرطه ايضا عدم الفصل كالمسئلة قبلها ذكره ابو حيان في شرح التسهيل
الثالث ما ذكره الشذور من رجحان النصب بعد النفي هو مذهب الجمهور قال ابو حيان

كالادوات موضعهن

لكنه مخالف لنص سيبويه فانه نص على ان الرفع فيه اقوى وعابر بينه وبين الاستفهام و اختار
ابن السيد استوا النصب والرفع وقال الشلوبين النفي متوسط بين الاستفهام والابتدا
فالرفع قريب من النصب فيحمل على الابتدا لنقيضه ونفي له وعلى الاستفهام لانه يخرج الواجب
الى حد النفي كما يخرجه الاستفهام الى حد الاستفهام قولهم واذا الشرطية هو بنا على راى
الاخفش من جواز ايلايها الاسم نقلوا الاكثرون على انها تختص بالفعل فيجب النصب
بعدها قولهم والعبارة للشذور وعاطفا على فعله فيه امور الاول شرط
هذا الفعل التصرف فلا يترجح النصب في فعل التعجب نحو احسن بزيد وعمرو تمر به وفعل
المدح والذم نص عليه سيبويه ونبه عليه الناظم في نكته لكن قال الرضي الظاهر ان الثانية اعتراضية
لا معطوفة الثاني شرطه عدم الفصل وقد ذكر في الالفيه لكن قولها على معمول فعل قال
ابو حيان خطا محض وقال ابن هشام عبارة فاسدة لان العطف على معمول الفعل انما هو
على الجملة الفعلية وقد عبر في التسهيل بالصواب الثالث بقي عليهم صورتان يترجح فيهما
النصب مذكورتان في التسهيل ما اجيب به استفهام منصوب او مضاف اليه كقولك
في جواب ايهم ضربت زيدا ضربته والواقع بعد شبيه بالعطف على جملة فعلية نحو ضربت القوم حتى زيدا
زيدا ضربت اخاه فحتى هنا ابتدائية ولكن لما وليها في اللفظ بعض ما قبلها شابهت العاطفة
فلو قلت ضربت زيدا حتى عمرو ضربته لتعين الرفع لزوال الشبه بالعاطفة لانها لا تقع الا بين
كل وبعض قال في شرح التسهيل قال ابو حيان ولم يعتبر سيبويه ولا غيره هذا الشرط وبقي
على الالفيه والشذور صورة ثالثة ذكرها ابن الحاجب وهي ان يوهم الرفع وصفا مخلا وهذه
الصورة مذكورة في التسهيل ايضا ونازع فيها ابو حيان بان سيبويه لم يعتبر ذلك مرجحا
للنصب بل قال جاز هذا على زيد ضربته وهو عربي كثير كما قرا بعضهم واما ثمود فهديناهم
بالنصب قوله الالفيه وان تلى المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن مخيرا فيه امور
الاول شرطه ايضا عدم الفصل فالمسئلة قبلها ذكره في التسهيل الثاني يستحب في قوله المعطوف
ان زاد الاسم والا فالمعطوف جملة الاشتغال باسرها الثالث حكم شبه العاطف في
هذه الصورة ايضا حكم العاطف نحو زيد اتى القوم حتى عمرو اكرمه ذكره ابو حيان واورد ابن قاسم
الرابع شرط الفعل ايضا ان لا يكون للتعجب فانه يترجح فيه الرفع نحو ما احسن زيدا وعمرو ومررت به
ذكره ابو حيان نقلا عن سيبويه مراعاة للكبرى قوله الصغرى لان هذا الفعل لزم طريقة

واحدة فخالف الافعال التي هي من حكم شبه الفعل في هذه الصورة حكم الفعل نحو هذا
ضارب عبد الله وعمرو يكرمه ذكره ابو حيان ايضا السادس ما ذكره في تسوية الرفع والنصب
في هذه الصورة ذكره الجزولي ونقله في البسيط عن سيبويه ورجح ابو علي الفارسي الرفع
وقال بعض المتاخرين لم يصرح سيبويه بانهما على حد سوا انما ذهب الى ذلك الجزولي
والاظهر الحمل على الصغرى لانها اقرب وهم كثيرين اعون الجواز وهذه الامور ايضا وارده
سوى الاولتين والرابع على قول الكافيه والشذور ويستوي الامر في مثل زيد قام زيد
وعمرو اكرمته ومختصا ان باب ودهوان الايدي ذكر ذلك في شرح الجزولية ان هذا المثال
فاسد لبطلان العطف فيه بخلو المعطوف المبتدا المعطوف على الخبر شرطه اشتماله على الرابط
فالصواب التمثيل بقولك هند اكرمتها وزيدا ضربته عندها لكن من تعليق ابن هشام الحق عندي
قول الفارسي انه لا يحتاج الى رابط لان العطف انما هو على الاسمية وانما راعيت لفظ المتاخر
اذا نصبت تنبيه قال ابن مالك في نكته على الكافيه تقديم واجب النصب ثم مختاره ثم
جائز على السوا ثم مرجوحه احسن من صنيع ابن الحاجب حيث قدم مختار الرفع ثم النصب ثم الجائز
ثم الواجب النصب لان الباب لبيان المنصوب وهذا انما ورد على ابن الحاجب لانه ادخل
الباب في المنصوبات ولا يرد على الالفيه ولا الشذور قوله الالفيه فما ابيح افعل ودع ما لم
يبح قال ابن هشام قيل انه حشو وليس كذلك بل اشار به الى ان النصب مباح ولا عليك
اذا استعملته لو كان مرجوحا ومراده بذلك التعريض بقول من قال ان النصب يمتنع
قوله الالفيه وفصل مشغول بحرف جر او باضافه كوصل يجرى قال ابن هشام ليس مثله
من كل وجه فانه مغاير له من وجهين احدهما ان النصب في نحو زيدا ضربته احسن منه في زيدا
ضربت اخاه وهو في الثاني احسن منه في زيد امررت به لو صول ضربت نفسه والثاني
ان الفعل المقدر في الوصل من لفظ الظاهر وفي الفصل من معناه لا من لفظه قوله الكافيه
وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مثل الفعل الجامد والمصدر والصفة المشبهة واسم الفعل وافعل
التفضيل والحروف المشبهة بالفعل ولا يصح الاشتغال في واحد منها فاحسن منه قول الشذور
واذا اشتغل فعلا او وصفا لانه يخرج المصدر واسم الفعل والحروف واحسن منها قول الالفيه
وسوا في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل ان لم يك مانع حصل لانه يخرج الصفة المشبهة وافعل
التفضيل واسم الفاعل بمعنى الماضي والواقع صلة لال نعم يرد عليه الفعل الجامد وقد استثنى

ابن النحاس في التعليقة منه لبس نحو د الاشتغال في الجمع المكسر من الاوصاف ثم قال الاحوط
ان لا يجوز الا بسماع تنبيه اذا كان الاشتغال في الوصف نحو ازيد انت ضاربه
فقد قدره ابن مالك اضارب زيد انت ضاربه وهو يوهم انه انما يقدر وصف
كالمشتغل وصرح صاحب البسيط بجواز تقديره كل من الوصف والفعل قول الشذور
اذا شغل فعلا او وصفا ضمير اسم سابق عن نصبه برد عليه ما اذا كان الشاغل ملابس الضمير وقد
ذكره في الكافية بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وعبارة الجامع اذا اشتغل فعل او وصف
عن نصب اسم تقدمها بنصبهما لضميره كالمتصل او المنفصل بالجار وسببه او لاجنبي تبع بما
اشتمل على ضميره من او بيان او نسق بالواو قول الالفية وعلقة حاصلة بتابع الطلق التابع
وهو مقيد بالنعت والنسق بالواو وخاصة في التسهيل وضم اليهما ابو حيان في شرحه وابن هشام
في الجامع عطف البيان بخلاف النسق بغير الواو والبدل وقيده في التسهيل العطف بالواو
بان لا يعاد معه العامل تنبيهات الاول يرد على الثلاثة ان كلامهم يوهم اختصاص الاشتغال
بالمنصوب خصوصا الكفاية وليس كذلك بل يكون في المرفوع ايضا بان يكون الرفع على الابتدا او على
اضمار فعل وتاتي الاقسام ذكره في التسهيل والكافية الكبرى وابن هشام في الجامع وعبارته في
تفسير الرافع لضمير السابق رافعا كتفسير الناصب فيجب الابتدا في نحو فاذا زيد كنت وتترجح
في نحو زيد قام ويضعف في نحو انتم علقوه ويمتنع في نحو ان امرؤ هلك واذا السماء انشقت
الثاني لم يصرحوا باشتراط نصب الاسم السابق من الجهة التي انتصب بها الضمير وكلامهم يحتمل
في اشتراطه خلاف حكاه ابو حيان التسهيل وعد منه مذهب سيبويه والاخفش فيجوز نصب
الضمير مفعولا به والسابق ظرفا ونحوه الثالث من شروط الاشتغال كما في التسهيل باب
تعدي الفعل ولزومه ادرج فيه في الالفية رتب الفاعلية دوجه ان المتعدي منه ما يتعدى
لواحد ولاثنين فاقتضى ذلك قول الالفية علامة الفعل المعدى ان تصل ها غير مصدر
قال ابن قاسم فان قلت ينبغي ان يستثنى ضمير ظرفي الزمان والمكان فانه يتصل باللام لضمير المصدر
قلت لا يتصل حتى يتوسع فيه وينصب ذلك الضمير نصب المفعول فان قلت يرد عليه نحو كنته فان الضمير
خبر كان وهو ضمير غير المصدر ولا يطلق على كان واخواتها انها افعال متعدية قلت انما لم ينبه
على هذا لوضوحه وايضا فكان واخواتها شبيهة بالمتعدي وربما اطلق على خبرها المفعول انتهى
وقال ابن هشام في مسألة التوسع لا يرد على الالفية لان قوله ان تصل معناه ان تفعل ذلك

اذا شئت
والتوسع لا يتوصل اليه اذا شئنا انما يقال اذا سمع قوله ولازم غير المعدي صرح في اعضاد
الفعل في القسمين وانه لا ثالث لهما وقد قسموه الى اربعة اقسام الثالث ما لا يوصف بتعد
ولا لزوم وهو الافعال الناقصة ذكره والرابع ما يوصف بهما لوجود الاستعمالين لانه فيه
كثير شكر ونصح ذكره في التسهيل وقد نبه عليه الشذور قال ابن ابو حيان هذا النوع من الفعل
قسم براسه لما تساويا في الاستعمال صار اصلا بنفسه وفيه كلام فذكره قول الشذور تارة كشكر ونصح
وقصد فيه امران الاول ذهب جماعة منهم ابن عصفور الى انه لا يتصور ان يوجد فعل يتعدى
بنفسه تارة وبحرف اخرى لانه محال ان يكون الفعل قويا ضعيفا في حالة واحدة ولا المفعول
محلا وغير محل للفعل في حين واحد فليحمل على ان الاصل تعديه بحرف جر ثم حذف توسعا وقال
الشلوبين الصغير دعوى الاستحالة باطلة اذ يتصور ان يكون بعض العرب لحظه قويا فوصل
بنفسه واخر ضعف عنده فقواه بالحرف ثم اختلطت اللغات وتداخلت الثاني
قال ابو حيان هذا النوع يتصور على السماع قول الكافية والمتعدي يكون الى واحد الى
اخره ابسط منه في التقسيم ما في الشذور قول الالفية وحتم لزوم افعال السجايا الى اخره
ذكر من الاشيا التي يستدل بها على لزوم الفعل سبعة دلالته على سجية او عرض او نظافة
او دنس ولونه على افعل وافعلل ومطاوعا لواحد وذكر في الشذور وما دل على
حدوث ذات او صفة حسية او عرض وانفعل وفعل وفعل وفعل الذي وصفهما على فعيل
وهذه كلها في الكافية الكبرى وعبر عن الاولين بما اقتضى تكون او زاد وزن افعل كاذور واحمر وذكر
في المغني عشرين نزاد كونه على افعل بمعنى صار ذا كذا كاغد البعير او حصد الزرع او افعل كالوهد
الفرح اي ادبه وافعلل باصالة احدي اللامين كاحرنجم وافعنلل كاحرنبى الديك اي انتفش
وهذان داخلان في قول الالفية والمضاهي اقعنسسا او استفعل وهو دال على التحول كاستحجر
الطين او رباعيا مزيدا فيه كتدحرج واحرنجم واطمأن او يضمن بمعنى فعل قاصر نحو واصلح لي في ذريتي
او يدل على لون كحمر واحمار او حلية كدعج وكحل وسمن وهزل وعد في المغني المطاوع لمتعد
الى واحد مع انفعل وقال ان احدهما لا يغني عن الاخر لان الاولى علامة معنوية والثانية لفظية
ولان المطاوع لا يلزم وزن انفعل نحو ضاعف الحساب وتضاعف وعلمت وفتعلم قول الالفية
والمضاهي اقعنسسا يستثنى منه لفظان في قول الشاعر قد جعل النعاس يغرندني ادفعه وسر
ندني قال في المغني ولا ثالث لهما قوله اوطاع المعدى لواحد قال ابن بري قد ينفق

الفعل ومطاوعه في التعدي كاستفتيته فافتاني واستنصحته فنصحني ورده في المغني بان ذلك ليس من باب المطاوعة بل من باب التفاعل والاجابة وانما حقيقة المطاوعة ان يدل احد الفعلين على تاثير ويدل الاخر على قبول فاعله لذلك التاثير **قول الشذور** او فعل كظرف نحو عنه رحبكم الطاعة اي وسعتكم وان بسر الطلع اليمني اي بلغ قال في المغني ولا ثالث لهما **قول الالفية** وعدّ لازما بحرف جر لم يذكر من المعديات غيره وزاد في التسهيل الهمزة وفي اقتباس التعدي بها خلاف فمذهب سيبويه وجماعة انه قياس في اللازم سماع في المعدي وذكره ايضا تضعيف المعنى بقاء وفي قياسه ايضا خلاف فجزم به ابن هشام في الجامع وضم اليه الفاعل كما سيبينه والناس فاستحسنه وذكرها دنا ابو حيان في شرح التسهيل وزاد نقلا عن بعضهم تضعيف اللام نحو صغرجده وصغر به والنعس بحركة العين عند الكوفيين نحو شترت غرا الرجل وشترة الله قال ولا يغتر شيء من هذه الاربعة وزاد ابن هشام في المغني صوغه على فعلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة نحو كرمت زيدا اي غلبته في الكرم وتضمنه معنى فعل يتعدى كرحب وطلع عدّ بالمال لتضمنها معنى وسع وبلغ واسقاط الجار توسعا نحو عشرة قوله وان حذف النصب للمنجر نقلا قال المصنف في شرح التسهيل يقاس منه ما كثر نحو دخلت الدار والمسجد فقاس دخلت البلد والبيت وغير ذلك من الامكنة بخلاف ما لم يكثر نحو توجهت مكة وذهبت الشام ومطرنا السهل والجبل قوله وفي ان وان يطرد قال في المغني اهمل النحويون هنا ذكر كي مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة والمعنى لان تكرمني ولا يجوز معها الا اللام الظاهرة لانها لا تدخل عليها جاز غيرها بخلاف اختيها انتهى وقد ذكرها هنا في الجامع قوله مع امن لبس اورد عليه انه جاء الحذف مع اللبس في وترغبون ان تنكحوهن اذ يحتمل في وعن واجاب ابو حيان انه لا لبس في الاية اعتمادا على القرينة فاجاب غيره بان الحذف لقصد الابهام ليرتدع بذلك من يرغب في ماله وجمالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن فقرهن قوله والاصل سبق فاعل معنى قيل في التسهيل وتقديم ما لا يجر على ما قد يجر زاد في الجامع وتقديم ما هو مبتدأ في المعنى قوله وتلزم الاصل لموجب عرى وترك ذاك الاصل حتما قد يرى زاد في التسهيل والكافية الكبرى ان الموجب للامرين نظير ما تقدم في الفاعل والمفعول بعينه من الالباس والحصر والاتصال بالضمير قوله وحذف فضلة اجز قال في الجامع وقد يجب الحذف كضربت بانه وضربني زيدا فعله ان لم يضر لحذف ما سبق جوابا او حصرا زاد في التسهيل والباقي محذوفا عامله نحو خيرا لنا وشر الاعدائنا زاد في الجامع

قول الكافية — باب التنازع في العمل فوق الالفية

ضربني وضربته زيد المنظم الاهو وجاء الذي اكرمته في داره قال والواقع منادى او رابطا لخبر اسمي قوله وقد يكون حذفه ملتزما كباب الاشتغال والنداء والاختصاص والتحذير والاغراء والمثل وشبهه وقد ذكرها في الشذور هنا وذكر ابن الحاجب ما عدا الاختصاص والاغراء **قول الكافية** واهلا وسهلا قال ابو حيان انما يكونان قسما المفعول به اذا استعملا خبرا فان استعملا دعاء فمن المصدر **باب التنازع في العمل فوق الالفية**

ان عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل فيه امور الاول يشمل قوله عاملا واخواتها ولا يجوز فيه التنازع كما صرح ابن عصفور ولا يرد ذلك على ابن الحاجب حيث قال وان تنازع الفعلان الا انه يرد عليه شبه الفعل من الوصف واسم الفعل فان التنازع يجري فيه وعبارة الالفية تشمله فاحترز منها **قول الشذور** واذا تنازع من الفعل وشبهه وكذا عبارة التسهيل الثاني شرط ابن عصفور كون العامل متصرفا وكذا ابن هشام في الجامع فلا يجوز في فعل التعجب وهو ما اختاره ابو حيان ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه لكن المصنف جوزه في التسهيل بشرط اعمال الثاني حذرا من الفصل وسياتي فيه مزيد كلام وقال في شرح الكافية الكبرى ان المراد بقوله اقتضيا لان الموكد لا اقتضاء له الثالث شرط في التسهيل ان يكون العامل لغير توكيد ورجح الرضي جوازه مطلقا وصرح في البسيط بمنع التنازع في نعم وبئس ونقل ابو حيان الاتفاق على المنع في هذا اكثر كتبه ووافقه على هذا الشرط ايضا ابن النحاس وابن هشام في الجامع واستحسنه ابن الوسيع وقال ابو حيان ولم يذكر اصحابنا هذا القيد بل صرح الفارسي بمقتضى عدم المنازعة وهذان الامران واردان على الكافية والشذور الرابع يقتضي عبارة الالفية والكافية انه لا يكون في اكثر من عاملين وقال في الشذور عاملان او ثلاثة وكذا في الجامع وهي عبارة الشلوبين وفي التسهيل عاملان فصاعدا قال ومقتضاه انه يكون في اكثر من ثلاثة ولم يوجد فيما زاد على ثلاثة فيما استقرى انتهى قال الرضي فلو قال الفعلان فصاعدا او شبههما لكان اشمل الخامس قوله في اسم قول اسم الحاجب ظاهر بعد هما يقتضي انه لا يقع التنازع في التعدي الى اثنين والى ثلاثة وهو راي لبعضهم والمصحح في التسهيل والجامع الجواز ولهذا قال في الشذور ما تاخر من معمول فاكثر لكن ابو حيان انما سمع فيما يتعدى الى اثنين ومن جوزه في التعدي الى ثلاثة قياسه ولم يسمع نظم ولا نثر باب التنازع خارج على القياس فيقتصر فيه على المسموع السادس

كلام الثلاثة يشمل جميع المعمولات وجريان التنازع فيها راى لبعضهم والاصح انه لا تنازع
فى المصدر والحال والتمييز وقد يؤخذ الاخير من قوله ابعد واعمل التمثيل فى ضمير ما تنازعاه
لانهما لا يضمران كما اخذ ذلك ابو حيان من عبارة التسهيل السابع قيد ابن الحاجب التنازع
فيه بقوله ظاهرا فيخرج المضمر فلا تنازع فيه قال فى المتوسط سواء كان غايبا ام مخاطبا
ام متكلما لاستواء الفعلين فى الاضمار ثم قال وفيه نظر لجواز ان يقال زيد ضربك و
اهان وضرب واهانك وقال الرضى انما قال ذلك ان بعض المضمرات لا يصح تنازعه
اذ يستحيل التنازع فى المتصل فى العامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان المتنازع انما يكون
حيث يمكن ان يعمل فى المتنازع فيه وهو فى محله كل من المتنازعين والاول يستحيل عمله فى
المضمر المتصل بالعامل الاخر لان المتصل يجب اتصاله بعامل او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل
اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو وما ضرب وما اكرم الا انا فلا يكون من
التنازع وكذا الظاهر الواقع هذا الوقوع نحو ما قام وما قعد الا زيد لانه اذا اضمر فى
احدهما فان كان بدون الا نحو ما قام هو اي زيد وما قعد الا زيد انعكس المعنى
لانه نفى للقيام عن زيد والمقصود اثباته له وحده او معها نحو قام الا هو وما قعد الا زيد
فهو خلاف المستعمل فى كلامهم وان كان منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك
جاز ان يكون من التنازع وكذا المجرور والمنصوب المجمل نحو قمت وقعدت بك فعلى هذا يجوز
التنازع فى الضمير المنصوب المنفصل والمجرور ولا سيما اذا تقدم هذا الضمير على العاملين نحو
اياك ضربت واكرمت انتهى وذكر مثله الشلوبين وقال ان ذكره الظاهر احترازا من مطلق المضمر
ليس بجيد وفى البسيط لا يتنازع فعلا متكلم ومخاطب الفاعل والمفعول المضمر الا على صورة الغايب
عند الفصل نحو ما قام ولا قعد انا وما ضرب واكرم الا اياي ثم رايت ابن مالك فى سبك المنظوم
ذكر ايضا قيد الظاهر ثم قال فى اثناء الباب ولا يتنازع فى ضمير وما اوهم ذلك نحو ما قام ولا قعد
الا انت محمول على الحذف اذ لا بد مع اعمال احد الفعلين من ضمير غايب مستكن فى الاخر وهو غير
مطابق للبارز وايضا لا بد مع كل واحد من مرفوع الفعلين فى نحو هذه المسئلة من الا فلو اسندتهما
الى الضمير المستكن لخلا منها فيفسد المعنى انتهى الثامن قيده فى التسهيل وتبعه فى الجامع بكونه
بغير سببى مرفوع ليخرج نحو وغيره مماطل يعطى غريمه لانك لو قصدت فيه التنازع لاسندت
احدهما الى السببى والاخر الى ضميره فيلزم عدم الارتباط بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما

التبس بضميره فيحمل مثل ذلك على ان المتاخر مخبر عنه بالعاملين قبله بخلاف السببى غير
المرفوع فلا يمنع فيه التنازع نحو زيد اكرم وافضل اباه قال ابو حيان وهذا القيد لم يذكره
معظم النحويين ولا اشترطوه وانما ذكره ابن خروف وبعض المتاخرين التاسع قال ابو حيان
لا بد من اشتراط ان لا يمنع مانع لفظى ليخرج نحو قوله كانهن بحرا فى احدد قوم ولى يسبقه
الا معن الحرب قال فهذه من اعمال الاول ولا يجوز ان يكون من اعمال الثانى
لانه حينئذ يكون مفسر المضمر الذي في ولي ولام كى تمنعه ان يتخطاها الى تفسيره فانه
لا يتقدم ما بعدها عليها فلذلك لا يفسر ما بعدها ما قبلها لان المفسر نايب مناب المفسر
كانه تقدم العاشر قال ابو حيان لا بد من الربط فى هذا الباب فلا يجوز ضربنى ضربت زيدا لانه
رابط بين العاملين فلا يتميز لان منزل الواحد والرابط في نحو ايتوني افرغ عليه قطرا كون
العامل الثاني جوابا للاول فهو مرتبط به بمنزلة ان تضرب اضربه زيدا وكذا يمتنع التنازع بالمعطوف
بالواو ونحوها مما لا يجمع بين الشيئين كقوله وهل يرجع التسليم او الكشف العمى ثلاث الاثافى
والرسوم البلاقع الحادى عشر قد علم ان للواحد من العمل استثنى منه ابن مالك في شرح التسهيل
فعل التعجب فجوز فيهما التنازع واوجب اعمال الثاني حذرا من الفصل بين فعل التعجب ومعموله قال
ابو حيان وهذا حسن ليس من باب التنازع لا يشترط جواز اعمال ايهما شيت فى المتنازع فيه
وقد جوزه المبرد على اعمال كل منهما قال فان ورد بذلك سماع جاز ويكون هذا الفصل فصل
لامتزاج الجملتين عن العطف فافاد ما يقتضى العاملان الثانى عشر قال فى البسيط اذا كان
فى اللفظ ما يرجح احد العاملين وجب اعماله فانه عطف الثاني بحرف الاضطراب نحو ضربت بل اكرمت
زيدا وجب اعمال الثانى وعكسه فى لا نحو ضربت لا اكرمت زيدا والعامل الملغى نحو كان ارى زيدا
ذاهبا وان لم يكن فى اللفظ ما يرجح احدهما فالبصرى يرجح الثانى والكوفى الاول وبعض
النحويين يتساويان عنده لتعارض الترجيحان انتهى وهذا تقييد حسن الثالث عشر
استحسن ابن مالك في شرح التسهيل قول الفراء ان العامل كلاهما قال فانه نظير قولك زيد وعمرو
منطلقان على مذهب سيبويه فان خبر المبتدا عنده مرفوع بالمبتدا والمعطوف عليه معا ورده
ابو حيان بانه فى المقيس عليه لم يصح اسناده مطلقا والى كل واحد من زيد وعمرو للتثنية
فتعين الاسناد اليهما للمطابقة بخلاف نحو قام وقعد زيد لصحة الاسناد كل من الفعلين
الى زيد الرابع عشر محل الاتفاق على جواز اعمال الثاني اذا طلب الاول منصوبا فان طلب الاول

مرفوعا امتنع عند الكوفيين اعمال الثاني فرارا من الاضمار قبل الذكر ثم الكسائي يوجب حذفه عل الكاو
والفراء يضمره موخرا وقد خرج بذلك ابن الحاجب حيث قال دون الحذف خلافا للكسائي وجاز
خلافا للفراء في نحو ضربني وضربت زيدا وما نقله عن الكسائي في جواز الحذف وهو الذي نقله عنه
الجمهور وقال ابن عصفور في شرح الايضاح هذا النقل عن الكسائي باطل هو عنده مضمر مستتر
في الفعل مفرد في الاحوال كلها قول الكافية فقد يكون في الفاعليه الى اخره قال الرضي فهي قسم
رابع وهو الاتفاق في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمرا قولهم والعبارة للكافيه
ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون قال ابو حيان هذا المحكي عن الكوفيين تظافرت
به النصوص على النقل عنهم وحكى ابراهيم النحاس عن بعضهم عن الكوفيين يختار دون اعمال
الاول لان الكلام به اتم قال ولم احد ذلك على ما حكى الثاني قال ابن مالك في شرح التسهيل
اعمال السابق موافق لما اجمع عليه في اجتماع القسم والشرط فالجواب السابق هنا مغن عن
جواب الثاني فليكن عمل السابق من المتنازعين مغنيا عن عمل الثاني قول الالفيه ذا اسره
قال ابن هشام لو قال ذا نفره لكان جيدا لان ابا جعفر النحاس قال في شرح الابيات الاسره
اقارب الرجل من قبل ابيه قال ايضا فالبصريون والكوفيون مستوون في انهم ذا اسرة بمعنى
الجماعه وانما الذي يناسب ذكر ان قولهم منصور بالحج قولهم والتزم ما التزما قيل انه
حشو وليس كذلك بل هو اشارة الى التزام مطابقة الضمير للظاهر كما صرح به في التسهيل ومشى
عليه ابنه قال ابن قاسم ويكون المراد والتزم ما التزما وهو الغرض فلا يحذفه بخلاف
الفضله فيؤخذ منه جواز حذف ضمير المفعول معمولا للثاني وهو حسن انتهى قول الكافيه
وحذفت المفعول والشذور ويحذف منصوبه لا يختص ذلك بالمفعول والمنصوب بالمجرور
ايضا كذلك فاحسنهما قول الالفيه ولا تجي مع اول قد اهملا بمضمر لغير رفع قولهم
والعبارة للالفيه بل حذفه الزم هو مذهب الجمهور ومشى عليه في الكافيه وخالفهم في التسهيل
فقال ان الحذف اولى لا واجب قول الالفيه ان يكن غير خبر يوهم انه لو كان مفعولا
اولا في باب ظن وجب حذفه وليس كذلك فلا فرق بين المفعولين في امتناع الحذف ولزوم
التاخر قال ابن الناظم فلو قال واحذفه ان لم يك مفعول حسب وان لم يكن ذاك فاخره
نصب لسلم من ذلك وتعقبه ابن قاسم بانه لو قال يخرج عنه خبر كان فانه لا يحذف ايضا
بل يوخر وهذا داخل في قوله خبر ولو قال بل حذفه ان كان فضلة حتم وغيره باخيره قد

التزم لا جاد وقد شمل الثلاثة قول الكافيه والشذور ان استغني عنه وشمل ايضا ما
لو كان يحصل بحذفه الباس نحو استغنيت به واستعنت على زيد فلا يجوز حذفه به لئلا يوهم
ان المراد استغنيت عليه ذكره في التسهيل وهذه الصورة لا يشملها البيت الذي ذكره ابن قاسم
قول الكافيه والاظهر يعني محله وقد بينه قول الالفيه واخرنه والشذور واخره والتزام
تاخره مذهب الاكثر وخالفهم في التسهيل فقال انه اولى لا واجب قول الكافيه وان اعملت
الاول اضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار فيه اعرف ان الاول لا يختص ذلك
بالمفعول بل المجرور ايضا كذلك وقد شمله قول الالفيه واعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه قول
الشذور فيضمر ما يحتاجه الثاني ما رجحه من وجوب اضمار المفعول هو مذهب الجمهور
ومشى عليه في الالفيه والشذور ولكن رجح في التسهيل جواز حذفه وقيده بما اذا لم يلبس فلا يجوز
في نحو مال عني وملت اليه زيد حذف اليه لئلا يظن ان المراد وملت عنه قول الكافيه
الا ان يمنع مانع فيظهر هو المراد بقول الالفيه واظهر ان يكن التبيين ولم يتعرض في الشذور
لهذا الاستثناء لان الامر فيها ادى الى الاعمال في ظاهر وخرجت المسئلة بذلك عن باب التنازع
وقد ذهب ابن الطراوة الى ان الاضمار في باب ظن لا يجوز ومنع ما ادى اليه مستدلا بانه ليس
للمضمر شيء يعود عليه لانك اذا قلت ظننتني وظننته زيدا قائما لم تعد الهاء على قائم لانه نفس
ظنني ذلك القائم المذكور وليس اياه لان القائم هو زيد وليس المعنى وظنني زيد نفسه ورد
بانه يعود على قائم من حيث اللفظ لا المعنى على حد قولهم عندي درهم ونصفه وقوله فسقى الغضا
والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي ومال ابو حيان الى مذهب ابن الطراوة فقال
ينبغي الرجوع في هذا الى السماع فان سمع في باب ظن اتبع ولا توقف في اجازته لان عوده على شيء
لفظا لا معنى قليل ومحتمل التاويل فلا يجعل اصلا يقاس عليه ويبنى عليه المسائل واما
الرضي فاختار في مسئلة الكتاب غير الاظهار فقال ان حذف احد مفعولي ظن غير ممنوع ولو
سلم لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير وما عاد اليه اذا لم يلبس لمخالفة بينهما قال تعالى فان كانتا
واحدة وقبله وان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد ياتي على المعنى المقصود فيجوز ظنني وظننتهما
اياها الزيدان منطلقان وان كان ما عاد اليه مفردا مراعاة للمسند وظننت وظنني اياه الزيدين
منطلقين قال الا ان في ذلك قبحا لحصول الفصل بالاجنبي بين العامل والمعمول والمبتدا والخبر
في الاصل انتهى ثم رايت ابن مالك اختار ايضا جواز الحذف في كتابه سبك المنظوم فقال

وجاز هنا حذف احد معمولي باب ظننت لدلالة ما بعده عليه خلافا لقوم هذه عبارته **باب المفعول المطلق** ذكره ابن مالك في جميع كتبه في الفاعل الا في العمدة فلم يذكره مقابل اخره الى ذكر اعماله **قوله الالفيه** المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل فيه امور الاول قال ابن هشام يرد عليه المصدر وهو عبارة عما سوى المصدر في المعنى وخالفه بعلميته كحماد وحدا وتجريك دون عوض من زياده في فعله كالغسل من اغتسل او الوضوء مع توضا وقد قال في التسهيل المصدر ما دل بالاصالة على معنى قايم بفاعل او صادر عنه حقيقه او مجازا وقال احترزت بقولي بالاصالة عن اسماء المصادر الثاني كلامه يشعر بان المصدر والمفعول المطلق مترادفان وليس كذلك بل بينهما عموم وخصوص من وجه فقد يكون المفعول المطلق غير مصدر كالجار مجراه من اسم المصدر والالة وغير ذلك وهذا قد يرشد اليه قوله وقد ينوب عنه ما عليه دل وقد يكون المصدر غير مفعول مطلق نحو يعجبني ذهابك ولهذا قال في الشذور وهو المصدر الفضلة فاحترز عنه وقد رشد اليه قول الناظم بعد نصب وذكره له في قسم المنصوبات الثالث يرد عليه نحو قولك خلق الله السموات وخلق الله زيدا فان السموات ليس بمصدر وكذا زيدا وهو مفعول مطلق لا مفعول به كما نبه عليه ابن هشام في المغني وسبقه اليه الجرجاني وابن الحاجب وصاحب البسيط والف فيه السبكي الاليقين وقد بسطت الكلام على ذلك في حاشية المغني **قوله الكافيه** وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه فيه امور الاول قال الشارحون لا حاجة الى لفظة اسم وقول المصنف انه احترز به عن ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد مردود لانه ان كان المراد لفظه فهو لم يفعله فاعل الفعل المذكور لان فعل الفاعل هو الضرب لا ضرب ومدلوله الذي هو الضرب فهو مفعول مطلق فلا يحترز عنه كذا قرره صاحب المتوسط ثم اجاب عنه بانه مفعول مطلق وانما يكون كذلك ان لو عبر عنه بلفظ الاسم اما اذا عبر عنه بالفعل فلا واما الرضي فقرره بان مضمونه وهو الضرب لم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذا فعل مضمونه فلم يفعله الثاني قال الرضي يخرج عن هذا الحد نحو ضربا فيما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل المذكور هنا فعلا الا ان يقال النفي فرع الاثبات فجرى مجراه الثالث يرد عليه نحو مات موتا وفني فناء فان الموت ونحوه ليس المذكور الا انه الحق به الرابع يرد عليه نحو احببت حبي وابغضت بغضي وكرهت كراهتي على ان المنصوص في الثلاثة مفعول به مع صدق الحد عليه قال في المتوسط فلو زاد قيدا اخر وهو ذكر بيانها له استقام الخامس

اورد نحو ضربت ضرب الامير وقمت قيام زيد فانه مفعول مطلق بالاتفاق ولم يفعله فاعل الفعل المذكور غيره واجاب الرضي بان هذا ومثله على حذف المصدر المحذوف تقديره قياما مثل قيام زيد وضربا مثل ضرب الامير السادس قال الرضي مذكور صفة فعل وقال الهندي بل هو صفة فاعل لانه يرد على الاول نحو سقيا ورعيا فان فعله غير مذكور ونحو نفخ في الصور نفخة فان فعله مذكور وليس بمفعول مطلق ولا يرد على الثاني لان فاعله غير مذكور السابع اورد عليه مثلا فعلته البتة كرهته وشبهه وبابه **قوله الالفيه** بمثله قال ابن قاسم ينبغي ان يحمل على المماثل في المعنى ليشمل نحو يعجبني اسابك تصديقا وفي التسهيل بمثله او قايم مقامه ولو بالثاني ذلك قوله او فعل قيل كان حقه ان يقيده بالمتصرف ليخرج فعل التعجب وليس وعسى وتبارك ولعمر كان واخواتها فان الفارسي نص على انها لا تنصب المصدر وان كان الخبر قام لها مقامه قال ابن هشام والجواب عن باب كان ان يقال لعل المصنف يرى القول الاخر انها تنصبه واما البواقي فواردة ولو قال او فعل بالاضافة لم يرد لانه معناه حينئذ وفعل ذلك المصدر فيعلم ان المراد فعل له مصدر وذلك مفقود في الجامد قلت ولهذا قال في الكافية الكبرى او التسهيل او نوعه وهو اسلم واحصر لشموله الفعل واسم الفاعل واسم المفعول والعبارة للكافيه قوله **قوله** وهو عبارة العدد وليحب ما تصرف واما شبه ما تصرف منصوبا به ويكون للتاكيد والنوع والعدد قال ابن الخباز اصناف العايد المصدر الثلاثه فايدتين احدهما بيان الحالة كالركبة والقعدة والجلسة وفي الهيآت التي يفعل عليها الركوب والقعود والثانية محو المصدر حالا كاتيته ركضا اي راكضا واجاب ابن هشام بان الاولى داخلة في النوع والثانية في النوع او في التاكيد **قول الكافيه** وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا ظاهره ان الناصب الفعل المذكور وهو احد الاقوال في ذلك وعليه المازني والمبرد والسيرافي وصححه ابن مالك والذي عليه سيبويه والجمهور وصححه ابو حيان ان الناصب فعل مضمر من لفظه واختار الفارسي وابن جني التفصيل فان اريد به التاكيد عمل فيه المضمر لا الظاهر لانه من قبيل التاكيد اللفظي وان اريد به النوع عمل فيه الظاهر لانه بمعناه **قول الالفيه** وقد ينوب عنه ما عليه دل كجد كل الجد وافرح الجذل فيه ابهام واجمال وتفصيله ان المصدر المؤكد ينوب عنه ثلاثة اشياء مرادفه كقعدت جلوسا وملاقيه في الاشتقاق كانبتكم من الارض نباتا واسم مصدر غير علم كاغتسلت غسلا والمصدر المبين ينوب عنه ثلاثة عشر نوعا كرجوع القهقرى ووصفه كما ذكر ربك كثيرا كموت الكافر ميتة سوء والة كضربته سوطا وكل نحو كل الجد وبعض كضربته

بعض الضرب وضربه كلا اعذبه احدا واسم اشارة كضربته ذلك الضرب ووقت كقوله الم تغتمض
عيناك ليلة ارمدا وما الاستفهامية كما تضرب زيدا وما الشرطية كما شئت فتم ذكر هذه الاحد
عشر في التسهيل وعدد كضربته عشر ضربات ومرادف كقال سح سرى والفرح الجذل وهذان
في الكافية الكبرى وزاد ابن هشام في تعليقه مبهم كنى به عنه نحو ولا تضروه شيا وقد ذكر هذه
في الشذور وزاد بعض المتاخرين اسم المصدر العلم كبره وفجره فجار وفي شرح التسهيل ان
اسم المصدر العلم لا يستعمل موكدا ولا مبنيا قوله الالفيه والعبارة لها وللكافية
وبروا جمع غيره نحو في العدد بلا خلاف وفي النوع على قوله وظاهر مذهب سيبويه ان النوع لا يثنى
ولا يجمع وصححه الشلوبين ونبه ابو حيان على ان المقصود اصلح قليلا من الجمع وان الاحسن
ان يقال مثلا قمت نوعين من القيام وقال ابن هشام في تعليقه الذي اقوله لا يثنى المصدر ولا يجمع
الا ان كان محدودا او ان المبهم للنوع وكذا كل مصدر نوعي فانه يفيد التوكيد وزيادة وهو
صالح للوحدة فما فوقها كما ان المصدر المذكور كذلك وذكر السهيلي ان قولهم اختلاف الانواع فانها
لا تحصل على الحقيقة لان الافعال حركات الفاعلين والحركات متماثلة لذواتها لكن
الاختلاف راجع الى تعقلت الافعال المتعدية لا الى نفس المصادر فقولك العلوم والا
والحلوم انما هي المعلومات والامور المشتغل بها والمرئيات في النوم قوله الكافيه
وقد يحذف الفعل استثنى منه ابن مالك في كافيته والفيته عامل الموكد فقال وحذف عامل
الموكد امتنع وعلله في شرح الكافيه بان الموكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه وحذفه
مناف لذلك لكن لم يستثن ذلك في التسهيل ولا شرحه ونازعه ابنه فيما علل به قوله وجوبا
سماعا نحو سقيا ورعيا الى اخره وفيه امور الاول ما ذكره من ان هذا النوع سماعي هو مذهب
سيبويه وذهب الاخفش والفراء الى انه مقيس بشرط افراده وتنكيره فيقال ضربا وقتلا
واختار بعضهم التفصيل وهو القياس فيما له فعل من لفظه ولم يمنع فيما لا فعل له الثاني قال
الرضي الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين
ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة اليه فليست مما يجب حذف
فعله بل يجوز سقاك الله سقيا وحمدت حمدا وشكرت شكرا واما ما بين فاعله بالاضافة
نحو كتاب الله وسنة الله وحنانك ودواليك وبحرف جر كيف سالك وسحقا لك او
مفعوله بالاضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك او بحرف جر نحو حمدا لك

وغفرانك

وغفرانك وشكرانك وحمدانك وعجبا منك فيجب فيه حذف الفعل قياسا والمراد بالقياس
ان يكون هناك ضابط كلي بخلاف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط هنا ما ذكرنا
من ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر مضافا اليه او بحرف الجر لبيان النوع احترازا عن نحو
ومكروا مكرهم وسعى سعيها انتهى وما ذكره ليس رايا محضا له فان الثاني حاصله يرجع الى اختيار
القياس وهو احد الاقوال السابقة واما الاول فهو متفق عليه قال الشلوبين ان قلت كيف قال سيبويه
ان حمدا وشكرا لا يظهر فعله ولا شك انه يجوز ان يقول حمدت الله حمدا واحمده حمدا والجواب
ان سيبويه انما تكلم في حمدا الذي هو نفس الحمد اعني الذي هو صنعة الانشا للحمد وهو لا يظهر معه
الفعل او رده المعترض انما هو محض الخبر بمعنى الحمد لا نفس الحمد والانشا قال ابن عصفور
لا يستعمل ابدا حمدا وحده او شكرا الا انظر الفعل على الجواز ولا يلتزم الاضمار الا ان يضم
اليهما لا كفرا فان سيبويه ذكر الثلاثة مجتمعة حمدا وشكرا لا كفرا ووجهه انها جرت مجرى المثل فالتزم
فيها ما التزمته العرب انتهى وهذا شرط اخر في وجوب الحذف فهو وارد على المصنف من حيث
كونه لم يذكر لا كفرا ولم ينبه على ان الشرط اجتماع الثلاثة ولم ينبه احد من شراح المقدمة على ذلك لعدم
اعتنائهم بالمفعول المطلق الرابع لم يذكر لهذا النوع ضابطا وقد اثبته في الالفيه حيث قال والحذف
حتم مع ات بدلا من فعله قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة قال ابن مالك لا يغنيه
عن هذا التطويل لعامله جملة قوله ومنها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون
خبرا عنه او وقع مكررا قال ابن مالك كان يغنيه عن هذا التطويل ما وقع خبرا لاسم غير مكرر او محصور
قوله الالفيه كذاك ذو التشبيه بعد جملة شرطها كما في التسهيل ان تكون مشتملة على اسم بمعناه وعلى
صاحبه وان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل وان المصدر مشعرا بالحدوث وقد ذكر
ذلك ابن الحاجب سوى الاخير ولعل ابن مالك اشار اليهما بالمثال كما دلت قولها بعد جملة قال ابو حيان
لو كان المصدر يتضمن اسنادا معنويا فهل يجري مجرى الجملة او المفرد فيه نظر نحو زيد له صوت صوت
حمار اذا جعلت صوتا مرفوعا بالمجرور اي كائن له صوت صوت حمار قوله الكافيه علاجا يعني
كونه مشعرا بالحدوث احترازا من نحو له ذكا ذكا الحكما قال ابن مالك فلو اراد تسطورا باده لمن
ادراك الامور المبهمة لان المراد بعد امر علاجي قال ابن هشام فحاصله انه اريد الحقيقة
وخبر بالرفع والمجاز وجاء النصب قوله وصاحبه هو شرط الاختيار النصب لا لجوازه فانه يجوز
على ضعف لان الصوت مثلا في قولك فيها صوت حمار مستلزم مصوتا فكانه مذكور قوله

مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار قال ابن هشام تمثيل ابن مالك بقوله لزيد صوت صوت
حمار اولى لان ذكر الجملتين لا فايدة له لان مررت لا مدخل له في التمثيل قال الا ان مثال ابن الحاجب
عندي اولى له لدلالته مررت على ما صدر الصوت ومزونته بخلاف لزيد صوت فانه اخبار عن
الامر الثابت له فحقه عندي ان لا ينصب قال الا اني لم ار احدا اشترط ما اشترطته ويرد عليهما
معا امران الاول ان النصب عند اجتماع الشروط غير متعين بل يجوز الرفع على الصفة ان كان
نكره وعلى انه خبر مبتدا محذوف ان كان معرفه وعلى البدل فيهما واختلف في هذا الاوجه النصب
او الرفع مسالة فاختار ابن خروف الاول وابن عصفور الثاني ان الرضي نقل عن ظاهر سيبويه
ان المصدر منصوب في هذا المثال بقوله صوت الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهي صوت
لانها تدل على المصدر الحادث وعلى من قام به ذلك المصدر وهذا وجه قوي انتهى وقد بينه
ابو حيان لما قاله الرضي ورد فقال فان قلت فما الداعي الى ان تضمن ناصب لقوله صوت
حمار وهلا نصب بقوله صوت فالجواب انه لم يرد بالصوت انه يعالجه ويخرجه حتى ان يكون
بمعنى ان يصوت وانما اريد به ما يسمع متخلالان والفعل ولاسيما لفظ الفعل في الامر والاستفهام
حتى يعمل وانما يراد به ما هو ناشي عن التصويت انتهى وقد تذكره الفارسي ما هو ابلغ
من ذلك قال لا بد من اضمار عامل لان صوت حمار غير صوت زيد فلا يصح كونه عاملا فيه بل لو
قيل مررت به فاذا يصوت صوت الحمار لم يكن صوت الحمار منصوبا بيصوت هذا لان
يصوت فعل الرجل فلا يكون فعل الحمار مصدر الفعل وغيره ولكن تضمن فعلا سوى الفعل الظاهر
كما فعل ذلك في قولهم يضحك لمع البرق قال والتقدير في مسالة مررت يصوته صوت حمار
ويصوته على معنى نظيره الحمار صوت الحمار بحذف اظهارا واستغناء عنه لعلم المخاطب ان صوت
الرجل ليس صوت حمار وهذا جواب لقولك على اي هيئة يخرج صوته فقال المجيب
على هذه انتهى قوله نحو زيد قايم حقا رد ابن مالك هذا التمثيل فانه لا يحتمل غيره
فالصواب هذا ابني حقا وهذا اخي حقا فانه يحتمل البنوة والتبني واخوة النسب واخوة
الاسلام قوله نحو لبيك وسعديك قال ابو حيان لا يستعمل سعديك وحده بل تابع للبيك تنبيه
بقي من الصور التي يجب فيها الحذف قياسا الواقع في توبيخ نحو ا توسا وقد حدثونا وكـ اطربا
وانت نيسري وقد ذكره في التسهيل والكافية الكبرى باب المفعول له
كذا وضعه ابن مالك وابن هشام واخره ابن الحاجب بعد المفعول فيه والاول انسب لانه

مصدر

مصدر ولهذا قال بعضهم انه ينتصب انتصاب المصدر ووجه الرضي صنيع الكافية بان احتياج الفعل
الى الزمان والمكان اشد من احتياجه الى العلة قوله والعبارة للشذور المصدر المعلل الحدث شاركه
في الزمان والفاعل فيه امور الاول ما ذكره من اشتراط المشاركة في الزمان والفعل قال ابو حيان
انه من اشتراط المتاخرين كالاعلم ولم يشترط ذلك سيبويه ولا احد من المتقدمين الثاني نفي من شروط
ان يكون على غير لفظ العامل فلا يقول اجللتك اجلالا لك نص عليه سيبويه وغيره قال ابن هشام
واشتراط كونه عليه يغني عنه اذ من العلوم ان الشي لا يعلل بنفسه الثالث زاد بعض النحويين
في الشروط ان يكون غير نوع الفعل ليخرج نحو جاء زيد ركضا فانه اذا قصد ان يكون باعثا على الفعل
فلا بد من اللام الرابع شرط في العمدة كونه ظاهرا قال في شرحها فان كان ضميرا فلا بد من اللام
نحو جاءك حيث له الخامس شرط بعضهم ان يكون من افعال النفس الباطنة لا افعال الجوارح الظاهرة نحو
جيت خوفا ورغبة ولا يجوز جيتك قراءة للعلم وقتالا للكفار وضربا لزيد واعتمده السهيلي
خلافا للزجاج فانه عنده مصدر كذا نقله عنه الجزولي وقد تعقبه ابن عصفور فقال انه وهم عليه
والذي يراه الزجاج انه منصوب بفعل مضمر من لفظه واجب الاضمار كذا نص عليه في كتاب المعاني
له وقال ابن مالك في شرح التسهيل نسب بعضهم الى الزجاج انه قال بانتصابه نصب المصدر وليس
بصحيح عنه بل مذهبه مذهب سيبويه قال ابو حيان هو خلاف ما نقله ابن عصفور ايضا فحصل عنه نقول ثلاثة مختلفة
قوله الا انه والشذور ويجب في معلل فقد شرطا ان يجر قال في العمدة الا ان يكون ان او ان وصلتيهما
زاد في شرحها فلا يجب حرف التعليل معهما نحو جيتك ان رغبت وانك رغبت في وجيتك الساعة ان وعدتك
احسن لان ان وان قد اطرد فيهما جواز الاستغناء عن حرف الجر في هذا الباب وعبر قوله الالفيه
والشذور ويجب في معلل فقد شرطا ان يجر قال في العمدة الا ان يكون ان او ان وصلتهما زاد في شرحها
فلا يجب حرف التعليل معهما نحو جيتك ان رغبت او انك رغبت في وجيتك الساعة ان وعدتك احسن
لان ان او ان قد اطرد فيهما جواز الاستغناء عن حروف الجر في هذا الباب قوله الالفيه والكافيه
باللام زاد في الشرح او نايبها قال في شرح العمدة والبا والكاف قوله الالفيه الزهد ذا قنع
فيه فايدة وهي الاشاره الى جواز تقديم المفعول له على عامله قوله الشذور وتجوز فيه يوهم ان جميع
صوره منصوبة وليس كذلك وقد بين في الالفيه فقال وقل ان يصحبها المجرد والعكس في مصحوب ال وفي
المضاف الامران فيه على سوا كما ذكره في التسهيل والعمده باب المفعول فيه
كذا قدمه ابن مالك في جميع كتبه على المفعول معه الا في العمده فاخره عنه والاول انسب لان المفعول معه

يختلف في كونه قياسا ولانه يصل التعليل بواسطة الواو بخلاف غيره فاستحق التاخير قوله الكافية
هو ما فعل فيه فعل مذكور قال النيلي لما ادى هذا الرسم شيا لم يفهم من قولهم المفعول فيه لان ال في المفعول فيه بمعنى
الذي فصار التقدير المفعول فيه هو الذي فعل فيه هو المفعول فيه قوله الالفية الظرف وقت او مكان
ضمنا في باطراد فيه موردا الاول قال ابن هشام قد جاء بظروف من غير اسماء الزمان والمكان كقولهم احقا انك
ذاهب وجهد راي انك ذاهب اي في حق وفي جهد راي وهذا ايضا وارد على الكافية والشذور وقال
ابو حيان مذهب سيبويه ان حقا في المثال منتصب على الظرف وحق ان اسم زمان ولا عدده ولا هو قائم مقام
وانى سببه به من حيث انه اسم معنى كان الزمان يعني وانه مشتمل على المحقوق كاشتمال ظرف الزمان على ما وقع
فيه ومثله قولهم غير شك انك قائم وظنا مني انك قائم واستعمال هو النوع ظرفا موقوف على السماع انتهى
الثاني قال ابو حيان النحويون يقولون ان الظرف على تقدير في وانما قرا المصنف من قولهم لانه يلزم من ذكر التضمن
والمتضمن وجد بعض الظرف لا يتقدر بغيره نحو عندك مع انه يجوز في عليه وانه يتلفظ به فكم من مقدر
لا يتلفظ به كالفاعل في اضرب قال ثم انه يعارض بان المتضمن لا يجمع بينه وبين المتضمن الا ترى
ان متى الشرطية او الاستفهامية لا يجمع بينها وبين اداة الشرط ولا الاستفهام والظرف يجوز جمعه مع في
نحو جئت يوم الخميس وفي يوم الخميس يدل على بطلان التضمن قال وقد عد المصنف في موضع اخر يعني
في شرح الكافية بقوله مقدرا بمعنى في فرارا من ذلك وكذا قال النيلي لو كان على تضمين في لبني ولم يجز اظهارها
معه وانما على تقديرها والمقدر يجوز اظهاره الثالث قال ابن الناظم لا حاجة الى قوله باطراد لانه
اتى به احترازا من المنصوب على التوسع نحو دخلت الدار وهذا خارج ضمن بقوله فيما لا منصوب
نصب المفعول به لا الظرف قوله مقدرا لم يبين جوازا ام وجوبا وهو قسمان واجب التقدير وذلك
في خمس صور اذا وقع صفة او صلة او حالا او خبرا او نحو يوم الجمعة صمت فيه او سرت فيه والباقي جواز فيرد
ذلك ايضا على قول الكافية وينصب تعليل مضمرا لانه ذكر الاجر في قوله وعلى شريطة التفسير والصور الخمسة
مذكورة في الكافية الكبرى هنا وكذا في سبك وزاد سادسة وهو المثل وما لوقا والمبني وزاد ابن هشام
في مغنيه سابعة وهو ما اذا رفع الاسم الظاهر نحو عندك زيد قولهم والعبارة للالفية وكل وقت قابل
ذاك استغنى سنة منه في نكته على الحاجبية مذ ومنذ قوله الشذور او مكان مبهم او مقدر مقدرا
ظاهره ان المقدر ليس داخلا في المبهم وهو ما صحح الشلوبين وابو حيان وانه شبيه بالمبهم وصحح الفارسي انه داخل
فيه مشى عليه ابن مالك فقال الا منهما نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل ويرد ابن مالك وحده انه
جعل ما صنع من الفعل من المبهم قال ابن القاسم والظاهر انه من المختص لا من المبهم كما نص عليه غيره وهو ظاهر

كلامه

كلامه في شرح الكافية حيث جعل قسيما للمبهم قلت ولا خلاف فيه بين النحويين وقد صرح صاحب الافصاح بانه
مختص نصب تشبيها بالمبهم وينبغي جعل قولك وما معطوفا على مبهم لا على الجهات فيندفع الاعتراض
وعلى هذا مشيت في شرحي ويرد عليه ايضا انه جعل الصوغ من الفعل وانما هو من المصدر واكد الاعتراض
قوله كرمى من رمى ويرد عليهما معا انهما حصرا المكان في ثلاثة انواع وزاد في التسهيل رابعا فقال
او جاريا ما طرد بحرف ذلك قال في شرحه وذلك صفة المكان الغالبة نحو هم قريبا منك وشرقي المسجد
ومصادر قامت بقامها فاليها تقديرا نحو قولهم هو قرب الدار ووزن الجبل وزنته والمراد باطراد
ان لا يختص ظرفيته بعامل ما كاختصاص ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه انتهى قوله وفي العمدة والصالح له
من المكان ما دل على مقدار كميل وغلوة او على جهة كامام او شبه جهة كعند او على الواقع فيه موافقا في اصل اللفظ
فزاد شبهة الجهة وكذا زادها في سبك المنظوم فقال وفيما اسم جهة كامام وخلف او شبه في الشياع كعند
ومكان ونص عليها ايضا في الكافية فقال من ذاك اسماء الجهات جمعا وما يضاهيها كعند ومعا وقد تعرض
لذلك ابن الحاجب في فعله دفسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدي وشبههما لا بهما وحاد لفظ المكان لكثرته
وما بعد دخلت على الاصح ويختص بايرادات الاول قال في المتوسط الامكنة المبهمة غير الجهات الست
كثيرة فالاولى ان يقال تعريف المبهم انه مكان له اسم تسميته به بسبب امر غير داخل في مسماه كخلف فان تسميته
بذلك كون الخلف في جهته وهو غير داخل في مسماه والعين ما كان بسبب امر داخل فيه كالدار فان تسميتها بذلك
بسبب الحائط والسقف وغيرها وكلها داخلة في مسمى الدار انتهى ولا شك ان من ظروف المكان غير الجهات الست
وغير لفظ مكان ناحية وجهة واقطار البلاد في الفاظ ذكرها ابن مالك وابو حيان في شرحي التسهيل الثاني
لم يتعرض لذكر المقادير البتة ولا لما صيغ من الفعل ولا لما جرى مجراه باطراد الثالث ان الفراء حكى عن
العرب انهم عدوا الى اسماء الاماكن والبلاد دخلت وذهبت وانطلقت قال ابو حيان وهذا وان لم يحفظ
البصريون فالفراء ثقة فيما ينقل فيرد ذلك على تخصيص المصنف الحكم بدخلت قوله الشذور وقولهم دخلت
الدار على التوسع هذا مذهب الفارسي وطائفة ان دخلت متعدية في الاصل بحرف الجر وهي في الا انه
حذف اتساعا فانتصب على المفعول به والذي ذهب اليه سيبويه والمحققون انه منصوب على الظرف
تشبيها له بالمبهم ولذا قال ابن الحاجب على الاصح فاشار الى خلاف الفارسي قوله وقولهما
خيمتي ام معبد نازع بعض العلماء في الاستشهاد بهذا البيت فانه من قول الجان ولم يعن بيتهم
ولا فصاحتهم واجيب بان العرب تناشدوه ورووه في الحجة بقولهم لا بقول الجان قوله الالفية
وشرط كون ذا منقيسا ان يقع ظرفا لما في اصله معه اجتمع قال ابن قاسم فان قلت يخرج عنه نحو سرت نبي

جلوس مجلسك لان العامل فيه اصله لا شيء فاجتمع معه في اصله قلت هذا وان لم تشمله عبارته فقد تقرر
ان المصدر يعمل عمل فعله قوله وما يرى ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف فانه ان صح تقول مثل ذلك
في المصدر وقد ذكره في سبك المنظوم فقال بعد ذكر كونه لتوكيد او نوع او عدد فان لم يلازمه هذا الاستعمال
فمتصرف وان لازمه فغير متصرف قوله ظرفية او شبهها قال في شرحه هو دخول حرف الجر وليس المراد
كل حرف جر من وحدها كما صرح به في التسهيل قوله وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك في ظرف الزمان
يكثر فيه امور الاول قال في شرح الكافيه هو من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه الثاني
شرط ذلك تعيين او مقدر قال فيه ايضا الثالث قد ينوب عنه اسماء اعيان نحو لا اكلمه القارظين
اي مدة غيبتهما والفرقدين الشمس والقمر والنجوم اي مدة بقائها او طلوعها ذكره فيه ايضا الرابع
قال الشاطبي ليس في كلامه ما يدل على ذلك عنده مقيس او مسموع ولا يؤخذ الاول من تكثيره ولا الاول
من تقليله وقد نصوا على ان ذلك موقوف على السماع وفهم ابن قاسم من قد وتكثيره السماع في الاول والقياس
في الثاني باب المفعول معه قوله الكافيه هو مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل اورد
عليه نحو جاء زيد وعمرو معه واجيب بان المراد المصاحبة الحاصلة من الواو وهي هنا حاصلة من مع
والا لكانت مع الواو تكرارا قوله الالفيه منصوب تالي الواو اي التي تغني مع ما خذا من المثال
وقد صرح به في الشذوذ فقال هو الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة وزاد ابن عصفور في الحد كان معطوفا
وقد اعتمده في التسهيل وقال الشاطبي انه يؤخذ من الالفيه من المثال وفي العمده هو الاسم المذكور فضلة
بعد واو بمعنى مع غير متبعه وقال احترزت بقولي عن متبعه من نحو مرجت عسلا وماء وقال ابو حيان
اشترط الجمهور في تالي الواو ان يصح عطفه فلا تنصب ضحكت وطلوع الشمس مفعولا معه لانه لا يصح فيه
العطف كما قاله الاخفش وتلقاه جل النحويين بالقبول وفيه قال السيرافي والفارسي وابن جني وادعى فيه
ابن الباذش الاجماع وخالف المصنف في التسهيل فلم يشترطه قوله بما من الفعل وشبهه شروط ان يكون فيه
بمعناه وحروفه وقد صرح به في الشذوذ فلا يعمل فيه المعنوي كاسم الاشارة والظرف على الاصح لكن عبارة العمدة
مسبوقة او متضمن معناه وحروفه في معناه دون حروفه قال في شرحه والمسبوق المتضمن معنى فعل دون حروفه
مالك وزيد قوله وبعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب فيه امور الاول
قال ابن هشام فظاهره وجوب النصب وفيه تفصيل الثاني ما انت وزيد فمسلم واما في شان زيد وعمرو
فممنوع واما شانك وزيدا ففيه تردد فقيل يوجب النصب وهو قول الاكثر واجاز الكسائي والمصنف
الخفض قلت المصنف لم يرد موضع وجوب النصب انما اراد موضع جوازه بل موضع قلته بدليل قوله

نصب

نصب بعض العرب يعرف ان الاكثر على خلافه ولهذا قال في التسهيل ويلزم النصب عند الاكثر في نحو مالك وزيدا
وما شانك وعمرا وبان مضمرا قبل الجار فان المجرور ظاهرا رجح العطف وربما نصب بفعل مقدر بعد ما او كيف
زمن مضاف او قبل خبر ظاهر في نحو ما انت والسير وكيف انت وقصعة من ثريد وازمان قومي والجماعة
وانا واياه في لحاف وقال في العمده وقد يقع بعد مرفوع بفعل محذوف بعد استفهام بكيف او ما او زمان
يضاف الى الجملة وقال في الكافيه وان خلا من فعل او معناه فاجتنب النصب وقد تراه من بعد ما استفهام
او كيف لان يضمر فعل الكون او بعد زمن يعرف ان المذكور هنا هو الذي قلته هناك وان الارجح فيه ترك
النصب فضلا عن وجوبه نعم يرد عليه صورة الوجوب فضابطها كما في شرح التسهيل ان يقع ما المستفهم
بها على سبيل الانكار قبل ضمير مجرور باللام او بالشان او ما يؤدي مؤداه انتهى وعلم بذلك ان كيف ليس لها
في ذلك مدخل الامر الثاني انه اطلق اضمار فعل الكون فيشمل الماضي والمضارع مع كل من ما وكيف وهو مذهب
المبرد ووافقه ابن طاهر والذي نص عليه سيبويه ان يقدر مع ما كانت بلفظ الماضي ومع كيف يكون بلفظ المضارع
وقال به السيرافي وابن ولاد وابن خروف وفرقوا بان ما للانكار ولا يكون الا على ما وقع وكيف للسؤال
ولا يكون الا على ما لم يقع الثالث يرد عليه الصورة الثالثة التي زاد في كتبه المذكورة وهو الواقع بعد زمان
مضاف الى جملة كقوله ازمان قومي والجماعة كالذي قال سيبويه التقدير ازمان كان قومي والجماعة اي الجماعة
واما الرابعة التي زاد في التسهيل فتفرد بها اخذا من حديث عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الوحي وانا
واياه في لحاف اي كنت واياه قال ابو حيان ولا يعتمد على ذلك فان الاثار وقع فيها اللحن كثيرا من الرواة
ولم يثبت ان هذا اللفظ عائشة قوله الكافيه فان الفعل لفظا او جاز العطف فالوجهان قال
في المتوسط شكل بنحو ضربت زيدا وعمرا فانه جاز فيه العطف انه لم يجز غيره انتهى لشمل ظاهره جواز
الوجهين على السوي وليس كذلك بل العطف كما صرح به في الالفيه وسياتي ما يستثنى منه ارجح قوله
وان لم يجز العطف تعين النصب مثل جيت وزيدا الذي ذكره ابن مالك في شرح الكافيه والعمده انه
يجوز في هذا المثال وفي اذهب وزيدا الوجهان والنصب ارجح قوله وان كان معنى وجاز العطف
لغير العطف نحو ما لزيد وعمرو وما جزم به من تعين العطف راي لبعض المتاخرين حكى ابن مالك
في شرح العمده وقال انه ليس بصحيح والمشهور جواز الامرين ورجحان العطف كما نص عليه سيبويه
ولا ينحصر ذلك في المجرور بل ضمير الرفع ايضا كذلك نحو ما انت وزيد بالوجهين قوله والا تعين النصب
نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا واختار ابن مالك في هذين المثالين جواز الجر قوله
لان معنى ما يصنع لم يقدره احدهما وانما النصب عند سيبويه والجمهور فكان مضمرة قبل الجار

بلا بس مقدرا
او بمصدر بلابس منويا بعد الواو وعند السيرافي وابن خروف
والعطف انما يكون بلا ضعف احق يستثنى منه ما اذا كان الاول ضميرا موكدا فان الوجهين
فيه جايزان على السوا كما نقله ابو حيان ومما اذا اختلف فوات المعية المقصود نحو لا يعجز بالسمكة
واللبن فان النصب فيه ارجح وما اذا كان فيه تكلف من جهة المعنى نحو فكونوا انتم وبني ابيكم
مكان الكليتين من الطحال فان العطف وان حسن من جهة العطف لكنه يودي الى تكلف في المعنى
اذ يصير التقدير كونوا انتم وليكونوا هم وهو خلاف المقصود ذكر هاتين الصورتين في
التسهيل وشرحه والاخيرة في الكافية والعمده ولكن حد قوله بلا ضعف على ما هو اعم من جهة
اللفظ والمعنى معا فتندرج فيه الصورتان قوله والنصب ان لم يجز العطف يجب
هو على رايه والجمهور كما تقدم على انه لا يجوز الا في مكان يصح في العطف حقيقة او مجازا انه
عليه ابو حيان قوله او اعتقاد اضمار عامل نصب فيه امور الاول قال الشاطبي ظاهره
التحتم في كل حاله لا يسوغ فيها العطف وذلك غير صحيح بل ما بعد الواو اذا لم يمكن عطفه
على ثلاثة اقسام قسم تتعين نصبه على المعية كقولك سيري على الطريق ومثل هذا لم يحكم احد
على الاضمار ولا يصح فيه المعية اذ لا يصح وضع مع وضع الواو نحو علفتها تبنا وما باردا
وقسم يجوز فيه الامران نحو فاجمعوا امركم وشركا وكم قال ويمكن الجواب بانه لم يرد تسويغ
الوجهين في الاقسام كلها بل قصد الخلف على هذين الوجهين بخروج حكمها اذ امكن وقال اقسام
يحتمل التجرد والتنويع والمعنى انما امتنع فيه العطف نوعان نوع يجب فيه الاضمار لان المعية
فيه ايضا ممتنعة انتهى وعبارة التسهيل فاذا لم يليق الفعل بتالي الواو جاز النصب على المعية
وعلى الاضمار الفعل اللايق ان حسن مع موضع الواو والا تعين الاضمار وهذا عين ما قاله
الشاطبي الثاني ما ذكره من الاضمار مذهب جماعة وذهب آخرون الى انه لا ضرورة الى
اضمار وانما الثاني معطوف الاول من عطف المفردات على تضمين العامل الاول
معنى يتسلط به على المتعاطفين لانه يجوز في العطف ما لا يجوز في الافراد وهذا
القول صححه ابن حيان قال والذي يدل على التضمين ويقع ببطلان الاضمار انه وجد
في كلامهم ما ادعوا انه لا يوجد وهو مثل علفتها تبنا وما باردا قال طرفه لها سبب
ترعى به الماء والشجر وقال آخر عليه صفيح من تراب وجندل وضم صفيح معنى
ستر فكانه قال عليه ستر من جندل قال واو كانوا عطفوا ما لا يدخل في العامل

لا يتضمن

لا يتضمن ولا غير كقوله تكف رياح ثوبه وبروق اذا الرياح تكف الثوب لا البروق وانما
عطفها على الرياح لالتباسها بها لعطفوا ما يدخل بضمير اولى واحرى قال ومما يضعف
مذهب الاضمار انه جا منه ما هو محفوظ بعد الاضافة كقوله شراب البان وتمر واقط فلو اضمر
الا كان افظ كان فيه حذف المضاف ولم يقم الثاني مقامه مع انه لم يتقدم له ذكر في اللفظ
وهو غير سايغ وانه جا منه ما هو محفوظ بحرف جر كقوله فلو زعت سببا عقيرتي فرها
في مامون وباقل تشيب في الماكل في البيت فان اضمرت وزعت في باقل كان من قبيل نشبت
في الماكل في البيت فان اضمرت وزعت في باقل كان من قبيل جر على ما كان الله انتهى وقال ابن
الحاجب العرب تستغنى باحد الفعلين وعطف متعلق الاخر عليه كانه شريكه في اصل
المعنى اجرا لاحد المتقاربين مجرى الاخر الثالث ظاهر كلامه ان هذا النوع يتقيس
وهو راي الاكثرين وضابطه ان يكون الاول والثاني يجتمعان في معنى عام باب الاستثنا
كذا وضعه هنا وفي الالفيه وفي اكثر كتبه ووجهه انه مناسب للمفعول معه من حيث ان العامل
وصل في كل منهما بواسطة حرف وذكره في العمدة قبل المفاعيل ولا وجه له وذكره ابن الحاجب
بعد الحال والتمييز وكذا ابن هشام في الشذور والقطر والجامع ووجهه ان الحال منصوبه
على التشبيه بالمفعول في قوله وبالظرف في اخر فناسب ايلاوها المفاعيل والتمييز مشابه للحال
فوليه فلم يبق الا تأخير الاستثنا والتعبير بالاستثنا عبارة سيبويه فمن بعده ووقع
في اكثر كتب الناظم وعبر في التسهيل بالمستثنى وكذا ابن الحاجب والشذور لان الكلام في المنصوبات
والمنصوب نحو المستثنى بالا الاستثنا قول الكافيه فالمتصل المخرج من متعدد لفظا او تقديرا
بالا او اخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج فيه امور الاول قال النيلي افردكلا برسم
وجمعهما في الشرح برسم واحد فقال هو المذكور بعد الا واخواتها وفي التسهيل هو المخرج تحقيقا
او تقديرا من مذكور او متروك بالا او ما بمعناها فالمنقطع مخرج تقديرا وذكر ابن السراج
ان الاستثنا اذا كان منقطعا فلا بد ان يكون الكلام الذي قبل الا قد دل على ما يستثنى
الثاني قال ابو حيان قوله المخرج وقول النحاة الاستثنا اخراج ليس بجيد فان المستثنى
لم يدخل تحت الاسم الاول ولا تحت حكمه فيوصف بالاخراج اذ لو دخل ما صح اخراجه البته
فاصطلاح ذلك ان يقال المستثنى هو المنصوب اليه بعد الاداة مخالفا للمنصوب اليه قبلها
الثالث قال ابو حيان لا يستوي المتصل والمنقطع في الادوات فان الافعال التي يستثنى بها

لا تقع في المنقطع وهذا اورده ايضا على قول الالفية واستثر ناصبا بليس البيت وعلى الشذوذ
الا ان ايراده على الكافية اشد لتصريحه بالتسوية كقوله المذكور بعدا قول الالفية ما استثنت
الا مع تمام كلام تام موجب واقتصر في الكافية على موجب لان التفريغ لا يقع فيه الثاني ظاهر كلامه
ان النصب بالا وهو الذي اختاره في التسهيل وعزاه الى سيبويه ونازعه ابو حيان فقال ان الذي
نص عليه سيبويه وذهب الجمهور ان نصب المستثنى بما في الكلام من فعل بواسطة الا وصحح السيرافي
والفارسي وابن عصفور وابن الباذش والرندي والابدي وابن البادش وابن الصائغ وابو جعفر
بن الزبير والشلوبين ونسبه للمحققين انتهى قلت والذي اختاره انه باستثنى مضمرا لانهم
انما جعلت الا نائبة لامن اللفظ به وهذا مذهب المبرد والزجاج الثالث ظاهر كلامه
تعين النصب عند جميع العرب لانه حكى الابدال في المنفي والمنقطع والمقدم ولم يحك في الموجب
وليس كذلك بل الابدال فيه ايضا لغة حكاها ابو حيان وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل

قول الالفية والشذور اتبع ما اتصل فيه امران احدهما قول الكافية ونختار البدل
لانه لا يدرى من الاتباع اهو ابدل ام عطف كما يقوله الكوفيون لكن نبه ابو الحسن بن الصائغ
هنا على دقيقة فقال لو قيل ان البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الابدال التي عينت
في باب البدل لكان وجها وهو الحق وحقيقة البدل هنا انه يقع موقع الاول ويبدل
مكانه وبذلك يندفع الاشكال بان شان البدل ان لا يخالف المبدل منه وهو هنا يخالف
الثاني استثنى في التسهيل صورتين الاولى المتراخي فانه يختار فيه النصب نحو ما ثبت
احد في الحرب ثباتا نافع الناس الا زيدا وما ينزل على احد من بني تميم ان وافيتهم الا قيسا
لانه قد ضعف التشاكل بالبدل لطول الفصل بين البدل والمبدل منه وجزم به ابن هشام
في الجامع لكن قال ابن حيان وهذا لم يذكره اصحابنا الثانية ما رد به كلام يتضمن الاستثناء
كان يقول القائل قام القوم الا زيدا وانت تعلم ان الامر بخلافه فتقول رادا عليه ما قام
القوم الا زيدا فتنصبه حتما ولا ترفع لانه غير مستقل والمستثنى البدل مما قبل في حكم الاستقلال
وجزم به ايضا في الجامع قال ابو حيان وهو الظاهر لم يذكره اصحابنا الا ان ابن عصفور حكى نحوه
عن ابن السراج ورده واستثنى المصنف ايضا في شرح التسهيل صورة ثالثة وهي ما اذا انتهى الكلام
او لا على التمام ثم عرض الاستثناء فانه ينصب كحديث يختلى خلاها ولا يعضد شوكها فقال
العباس الا الاذخر فقال الا الاذخر وهذه الصورة صرح بها جماعة منهم ابن السراج وهذه الصورة

المستثناه

المستثناه واورده على الكافية ايضا وبقي صورة رابعة وهو ان يردف الاستثناء بصفة
المستثنى منه نحو ما في دار زيد رجل الا اباك صالح فان الارجح في هذه الصفة عند المبرد
وسيبويه على اختيار البدل واختار الناظم في شرح الكافية انهما متكافيان على السواء لان لكل واحد
منهما مرجحا قول الكافية واذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع نحو ما جاءني من احد الا زيد
ولا احد فيها الا عمرو وما زيد بشيء الا شيئا لا يعبا به الى اخره ذكر ثلاث صور المجرور بمن الزائدة
واسم لا الجنسية وخبرها الحجازية والذي في التسهيل ذكر الصورتين الاوليين وذكر بدل
الثالثة المجرور بالباء الزائدة واورد المثال ما زيد بشيء الا شيء لا يعبا به وعلله بان الباء
لا تزاد ولا شك ان الذي ذكره المصنف في الثالثة واضح في نفسه الا اني لم اقف على من ذكره
هنا لا سيما ابو حيان مع كثرة جمعه وتتبعه نعم ذكر الحضراوي ما يساعده فانه قال في مسئلة
لا احد فيها الا عمرو وعللوه بان ما بعد الا معرفة موجب ولا لا تعمل في ذلك فان قيل فلو كان نكرة
فهل يجوز النصب نحو لا رجل في الدار الا رجل من تميم او الا غيما قلنا قد كان يجوز لولا مراعاة وهو
ان لا لا تعمل في الواجب فلذلك لا يجوز البدل على اللفظ هنا لا في معرفة ولا نكرة قال
وهذا الموضع مما استفدته بنظري ومباحثتي ولم استفده بتعليم ولا من كتب القوم انتهى
وههنا ايراد اخر ذكره الشلوبين واجاب عنه فقال ان قلت كيف يكون في عمرو لا احد
فيها الا عمرو بدلا من احد وانت لا يمكنك ان تجعله محلا فالجواب ان هذا انما هو على توهم
ما فيها من احد الا عمرو اذ المعنى واحد ولا شك ان هذا يمكن فيه الاحلال والتقدير
ما فيها الا عمرو وقال ابن عصفور الصواب ان يجعل عمرو بدلا من موضع لا احد فانه رفع على
الابتداء لا من موضع احد وحده وحينئذ يكون عمرو مبتدا خبره محذوف والتقدير لا احد فيها
الا عمرو قول الكافية والالفية والعبارة لهما وعن تميم فيه ابدال وقع شرط ان يصح
اغناؤه عن المستثنى منه فان لم يصح وهو كل منقطع لا يجوز فيه تفريغ ما قبل الا للاسم الواقع
بعدها نحو ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر تعين النصب وامتنع البدل عند تميم وغيرهم
ذكره في التسهيل وشرحه وقد تعرض الشذور لهذا الشرط فقال فتميم تجيز اتباعه ان صح التفريغ
وعبر في سبك المنظوم عن هذا الشرط بقوله واجاز التميميون ابدال المنفصل ان امكن جعله بعضا
بوجه ما قال في شرح التسهيل ويلتحق بهذا اتباع احد المتباينين الاخر نحو ما اتاني زيد الا عمرو وما
اعانه اخوانكم الا اخوانه وهما من امثلة سيبويه والاصل ما اتاني احد الا عمرو وما اعانه

احد الا اخوانه فجعل مكان احد بعض مدلوله وهو زيد واخوانكم ولم يقصد النفي بذاتها
بل ذكروا توكيدا لقطعهم النفي قول الالفية وغير نصب سابق في النفي قد ياتي واورد على
الكافيه والشذوذ فانها لم يذكر في المقدم الا النصب ويمكن رجوع قول الكافيه على الاكثر الى المنقطع
والمقدم معا فيفيده بل والى الموجب ايضا فيفيده تلك اللغة التي اشرنا اليها ويرد على
الالفيه ان غير النصب هو الاتباع المفسر بالبدل ورفع المقدم على هذه اللغة ليس بدلا
بل هو مبدل منه والمستثنى منه الموخر بدل لان التابع لا يتقدم متبوعه نص عليه
سيبويه وجزم به في التسهيل لكن اورد عليه ابن خروف انه بدل الاكثر من الاقل قال ابو حيان
يعني بدل كل من بعض وهو غير معهود واجاز ابن عصفور بانه من وضع العام موضع
الخاص فيكون بدل شي من شي كما قال الشاعر اجب رما حييت ابدا فابدل ابدا مما
حييت وهو اعم منه وبقي امر اخر وهو ان ظاهر كلام الالفيه قياس ذلك وهو راي
الكوفيين والبغداديين ومنعه البصريون واقتصروا فيه على السماع وصححه ابن عصفور
قول الالفية وان يفرغ سابق الا لما بعد يكن كما لو الا عدما فيه امور الاول
ان التفريغ شرطه ان يكون بعد نفي او شبهه فلا يكون في الموجب في الاصح وهذا وارد
على الشذوذ ايضا وذكره في الكافيه فقال وهو في غير الموجب ليفيد نحو ما ضربني
الا زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرات الا يوم كذا وهذا الذي ذكره ممكن
في الموجب عند استقامة المعنى جعل ابن مالك في شرح التسهيل في معنى النفي لانه بمعنى
لم اترك القراءة الا يوم كذا ومثله عدمت الا زيدا والذي يمكن ان تذهب اليه ان
الموجب اذا امكن تعلقه بعام محذوف جاز ان يفرغ لما بعد الا فيعمل فيه ما لم يكن
ذلك العام مرفوعا بالفعل نحو بريت الا من ذمامك التقدير بريت من ذمام كل احد
الا من ذمامك وقد جاء نحو من ذلك في اشعار المولدين وينبغي ان لا يقدم على تجويز
ذلك الا بسماع من العرب انتهى الثاني انه شرط في التسهيل لكون ما بعد الا على مجرى حسب
العوامل قبلها بشرطين احدهما حذف المستثنى منه والثاني تفريغ العامل لما بعدها ونفي
التفريغ اذ يشتغل بالعمل فيه واحترز بالشرط الاول من نحو ما قام زيد الا عمرا فان
العامل مفرغ للعمل فيما بعد الا لكون المستثنى منه محذوف لكن العامل لم يفرغ لعمرو
لانه قد شغل بزيد واقتصر في الالفيه على الشرط الثاني وفي الكافيه والشذور على الشرط

الاول

الاول الثالث ان التفريغ يكون بجميع المعمولات الا المصدر الموكد فلا يكون فيه
وهذا وارد على الثلاثة قول الكافيه وهو في غير الموجب وفي الكافيه الكبرى وهو
لا يريد الا بنفي او كنفي معتضد يرد عليه سلب وهو الموجب الذي لازمه نفي كلو ولولا
نحو لولا القوم الا زيد اكرمتك ولو كان معي الا زيد فان المبرد ذهب الى جواز
التفريغ فيه ويخالف غيره لان التفريغ يدخل في الجملة الاولى وهي ثابتة
والجواب خارج عما دخلت فيه قول الالفيه والغ الا ذات توكيد لم يتبين ما الصنع
بما بعدها بعد الغائها وحكم الابدال ان صح اعناوه وعن الاول والا فالعطف بالواو
قوله وان تكرر التوكيد فمع تفريغ التاثير بالعامل دع في واحد مما بالا استثني وليس عن نصب
سواه مغني قال ابن قاسم قيل عبارته غير وافيه بالمقصود من ثلاثة اوجه احدها انه ام يترك
التاثير بالا في واحد فعلم انه لا ينصب على الاستثنا ولم يعلم ما يفعل به والثاني ان الحكم الذي
ذكره انما يكون اذا لم يمكن استثناؤه كل واحد مما تلوه فان امكن جعل كل واحد مخرجا مما قبله
نحو ما قام الا اخوتك الا زيد الثالث ان قوله عن نصب سواه مغني معنى ليس كذلك بل
اذا رفع الاول جاز رفع بعده اذا قصد بدل البدل قال والجواب عن الاول انه قد
علم ان العامل المفرغ تشتغل به مما تقدم وعن الثاني ان كلامه في تكرار الا مع اتحاد المستثنى
منه وعن الثالث انه اذا جعل بدلا بدا كانت الا للتوكيد فليس من هذا القسم بل هو مندرج
في قوله والغ الا ذات توكيد قلت المعترض والمجيب فهما ان الغاية ادرنا به الا وانما اريد
به العامل السابق المفرغ ومعنى كلامه دع العامل يوثر في واحد قول الالفيه واستثن
مجرورا بغير معربا بما لمستثنى بالا نسبا قيل ظاهره اتحاد جهة النصب وهو المشهور لكن
صحح في شرح التسهيل ان ناصبها العامل قبلها على الحال وفيها معنى الاستثنا قول الكافيه
واعراب المستثنى بالا على التفصيل حال الايجاب فانه يجوز فيه رفعها لكن على الصفة
على البدل قوله حملت الا عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكر غير محصور لتعذر الاستثنا
وضعف في غيره فيه امور الاول ظاهره ان الوصف بالا يراد به الوصف الصناعي
قال ابو حيان وهو المفهوم من كلام الاكثرين لكن بعضهم انما يعنون بذلك عطف البيان الثاني
ظاهره ان الوصف بالا وحدها وليس كذلك انما هو بها مع تاليها نص عليه في التسهيل وليس بها
وحدها ولا بالثاني وحده كما توصف بالجامد والمجرور صرح به ابن السيد وغيره الثالث

قوله اذا تابعه بجميع زاد في التسهيل تابعا لابن السراج او شبه جمع نحو ماجاني احد الا زيد الرابع
قوله مكور وقال في التسهيل تبعا لابن السراج او موصوف باللام الجنسية الخامس قوله
غير محصور شرط تفرد به لم يذكره احد وقد قال في المتوسط انه لا حاجة اليه لانه احترازبه
عن العدد والجمع لا يطلق على الاعداد كما هو نص عليه في باب العدد السادس ما اشترط
من تعوز الاستثنا عكس ما عليه الجمهور فانهم شرطوا للوصف بها صلاحية الاستثنا
نص عليه في التسهيل وغيره وقال ابو حيان لانه كالجمع عليه والمسئله مبسوطة في حاشية المغني
وكذا ما افترقت فيه الان غيره قول الالفية ولسوى سوى سوا اجعلا على الاصح ما لغير جعلا
فيه امور الاول ... بقي عليه لغة رابعة وهي المد مع كسر العين حكاها ابن الخباز في شرح الالفية
ابن معط وابو حيان وابن هشام في الجامع الثاني ظاهر كلامه انه يستثنى بالثلاثة وهو
ظاهر كلام الاخفش ولم يمثل سيبويه الا بالمكسوره وعليها اقتصر في الشذور وضم اليها في الكافية
الممدوده وقال ابن عصفور لم يشرحه بمعنى الاستثني الا سوى المكسورة فان استثني
ما عداها فبالقياس عليها الثالث ما صحح من جواد فيها لغير في الاعراب بسائر
وجوهه وانه لا يلتزم فيها النصب على الظرفيه صحح ايضا في اكثر كتبه وبالغ في نصرته في
شرح التسهيل وقد قال ابو حيان انه لا سلف له في ذلك الا الزجاجي والذي نص عليه
سيبويه والبصريون انها ظرف لا يتصرف الا في الشعر وشنع على ابن الحاجب قال ابو حيان
ولا حجة لابن مالك فيما اورده من الشواهد لان الابيات منها محل ضرورة وسيبويه
مصرح بتصرفه في الشعر والاحاديث لا يحتج بها على اثبات القواعد النحوية لما تقرر غير
مرة واقوى ما استدل به ما حكاه الفرا من قول بعض العرب اتاني سواك وهو من
الشذوذ بحيث لا يقاس عليه مع ان كلام الفرا حاكيه يدل على قلته انتهى وقد وافق ابن مالك
البصريون في كتابه سبك المنظوم وصرح بتضعيف القول بانها كغير وذهب طايفة الي انه يستعمل
ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا واختاره ابن هشام الرابع مفارق سوى غير في امرين ان المستثني
بغير قد يحذف في نحو ليس غير بخلاف سوى فان سوى تقع صلة للموصول وحدها في الفصيح
بخلاف غير قولهم بليس ولا يكون قد توهم انهما اذا بان ادخلا للاستثنا وليس كذلك
بل هما الناقصتان والمنصوب خبرهما قول الالفية والشذور والعبارة له وبخلا وعدا
وحاشا فمخصوص او منصوب يساوي الامرين في الثلاثة وليس كذلك فالنصب اكثر في خلا

قول الالفية (margin)

وعدا والجر اكثر في حاشا وقد بينه ابن الحاجب قول الالفية واجرار قد يرى
هو راى الجرمي والجمهور على تعين النصب ولذا لم يذكر في الكافية والشذور قوله وحيث
جرا فهما حرفان كما هما ان نصبا فعلان قال ابو حيان لو زعم زاعم انهما حال الجر اسمان
جرا ما بعدهما بالاضافه كغير وسوى لم يمكن يبعد وكذا لو قيل انهما حال النصب حرفان
نصا حملا على الاسما لانهما متوافقان بمعنى لم يبعد ولا حجة في اتصال نون الوقاية
بهما على الفعليه لان نون الوقايه قد تتصل بالحرف نحو انني وليتني قوله ولا تصحب ما قال في
التسهيل وربما قيل ما جا قوله وقيل حاش وحاشا ظاهره ان هاتين اللغتين في حاشا
الاستثنائيه وليس انما هما في حاشا التي هي اسم بمعنى التنزيه والبراءة من السوء و
تنوب وتليها اللام قال ابو حيان وقد صرح الصفار بان حاش لا تستعمل في الاستثنا
تنبيه اهمل الثلاثة من ادوات الاستثنا بيد وتختص بالاستثنا المنقطع كما
ذكره في التسهيل ولما حكى الاستثنا بها الخليل واهملوا وسيبويه ايضا شرط المستثني
منه وهو ان يكون نكرة مبهمة ذكره في التسهيل والجامع باب الحال قول الكافية
الحال ما بين هيئة الفاعل والمفعول لفظا او معنى فيه امور الاول لم يرد عليه الموكده فانها
قسم المبنية ولم يات بما يدخلها وقد سلم من ذلك قول الشذور وصف فضلة مسوق لبيان هيئة
صاحبه او تاكيد عاملا ومضمون الجملة قبله ونص عليه من اقسام الحال الموطية ولا يرد عليه
المقدره والمحكيه لرجوعهما الى ما تقدم نعم قال في المغني يشكل عليه قولهم في جا زيد والشمس
طالعه ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد مبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي موكده
وقد اولها ابن جني على معنى جا زيد طالعة الشمس عند مجيئه فهي كالحال والنعت السببي
نحو مررت بالدار قايما سكانها ورجل قايم غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة بقولك منكرا ونحوه
الثاني يرد عليه الحال المبين هيئة المبتدا وفي سبك المنظوم الحال ما ذكر لايقاع معنى فيه
من دليل هيئة فاعل او مفعول ومضاف اليه او مخبر عنه او خبر قوله وزيد في الدار قايما
وهذا زيد قايما قال في المتوسط لقايل ان يقول هما غير مطابقين للمقصود لان زيدا
ليس بذي الحال والا لزم اختلاف العامل في الحال وصاحبها لان العامل في زيد هو الابتدا
وفي الحال معنى الفعل الذي هو الظرف والتنبيه او الاشارة وذلك غير جائز ويجاب بان صاحب
الحال ضميره المستكن في الظرف وفي اسم او اشير قول الالفية الحال وصف فضلة منتصب

Margin notes, left page: مطلب (twice); قول الالفية (twice); باب الحال (beside the باب الحال line).

فيه امور الاول قيل ان هذا التعريف غير مانع لانه يشمل النعت واجاب ابن القاسم ان
معنى منتصب لازم النصب فيخرج الثاني النصب حكم هو لا يدخل الحد ودلالة انما يعرف بحكم
عليه فاخذ فيه دور واجيب بمنع ذلك بل انما عرف بعد معرفة كونه منصوبا الثالث اورد
على قوله فضلة انه قد لا يجوز حذفه نحو ضربي زيدا قايما واذا بطشتم بطشتم جبارين وما خلقنا
السموات والارض وما بينهما لاعبين واجيب بان ذلك عارض الرابع اورد على منتصب انه
قد يجر بالبا الزايدة كما ذكره في الكافية والتسهيل والعمدة قوله الشذور وحقها ان يكون
نكرة منتقلة مشتقة هو في التنكير صحيح واما الانتقال فغالب لا لازم على الاصح وقد صرح بذلك
في الالفية فقال يغلب لكن ليس مستحقا ويرد عليه ان ذلك خاص بالمنتقلة اما المؤكدة فتكون منتقلة
وغير منتقلة بكثرة بل قيل ان الثبوت شرط فيها ولم يتعرض في الكافية لذكر الانتقال والاشتقاق
ونبه ابو حيان على انه لا يختص بالمشتق من المصدر بل المشتق من الاسم غير المصدر كذلك نحو رجل
اظفر اي طويل الاظفار وطين مستحجر وتعاب مستنسر من الحجر والنسر قوله الالفية
ويكثر الجمود في سعر وفي مبدي تاول بلا تكلف كبعه مدا بكذا يدا بيد وكر زيد اسدا اي
كاسد اقتصر على ثلاثة مواضع الدال على سعر وعلى مفاعلة وعلى التشبيه وزاد في التسهيل
ما دل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا او اصالة الشي نحو هذا خاتمك حديدا او فرعية
نحو هذا حديدك خاتما او نوعية نحو هذا بشرا اطيب منه رطبا او وصفا نحو اشترا سويا او
قد رتبه مضاف كوقع المضطر عان عدلي عمير ان مثل وزاد في الكافية ما دل على تفصيل
على غيره كاحد طفلا اجمل من على كهلا وما دل على تقسيم كاقسم المال اثلاثا فالمجموع
اثنى عشر صورة قوله ومصدر منكر حالا يقع بكثرة قال ابو حيان انه ينقاس لا لكثرة
دليل الاقتياس وليس كذلك وقد اجمع البصريون والكوفيون على قصره على السماع ونص عليه
في الكافية وشرح المنظوم والتسهيل واستثنى ثلاثة انواع تقاس منها الاول انت الرجل
عالما والثاني نحو زيد زهير شعرا والثالث اما علما فعالم ثم رجح في شرحه ان الاخير منصوب
به لا حال ورجح ابو حيان ان الاولين نصب على التمييز فعلى هذا الاستثنا قولهم
والعبارة للشذور ان يكون صاحبها معرفة هو راي الجمهور لكن سيبويه يجوز كونه نكرة
قياسا بلا شرط ولم يستثن ابن الحاجب شيا سوى ما اذا تاخر واستثنى في الالفية
ما اذا تخصص او سبقه نفي او شبهه وفي الشذور ما اذا كان عاما او خاصا وزاد

في التسهيل والجامع ما اذا كان الحال جملة مقرونة بالواو نحو على قرية وهي خاوية او كان الوصف به
على خلاف الاصل نحو هذا خاتم حديدا وشا ذكره فيه معرفة نحو هذا رجل وعبد الله منطلقين و
مانع ابو حيان في الاخير بان المشهور نصبه على التمييز قوله وسبق حال ما بحرف جر قد ابوا ولا
امنعه فقد ورد فيه امور الاول قال ابو حيان محل الخلاف المجرور بحرف غير زايد اما المجرور
بالزايد فيجوز تقديمه عليه بلا خلف واستثنى في العمدة وشرحها الزايد الممنوع الحذف والقليل
نحو احسن بزيد مقبلا وكفى بزيد عسا فانه لا يجوز التقديم على المجرور به الثاني قال ابو حيان
هذا الذي يخالف فيه الناس من اجازته لا مستند له الا قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة
وهو يحتمل الكون الحال من كاف ارسلناك لا من الناس واذا تطرق الدليل الاحتمال سقط به
الاستدلال وقد وافق ابن مالك على تصحيح المنع في كتابه سبك المنظوم الثالث صرح في المنظوم
بان التقديم بجوازه ضعيف الرابع بقي عليه المجرور بالاضافة والمرفوع والمنصوب فاما الاول
فلا يقدم عليه الا ان كانت الاضافة غير محضة كذا ذكره المصنف في شرح التسهيل وتعقبه ابو حيان
بانه ليس ما اضافته غير محضة يجوز تقديم الحال عليه نحو هذا مثل هند ضاحكة وان منع التقديم
في الاضافة المحضة فرع عن جواز الحال منه وليس كل ما اضافته محضة يجوز مجي الحال منه
قال واصلاح الكلام ان يقال يجوز تقديم الحال من المجرور بالاضافة اذا كانت في تاويل الرفع
او النصب وصحح ابن هشام في الجامع منع التقديم مطلقا فقال مقدمة على صاحبها ان لم يكن
مجرورا باضافة معنوية اتفاقا او لفظية على الاصح وكذا صحح ابن مالك في شرح العمدة واما
الاخران فيجوز التقديم عليهما مطلقا عند البصريين ما لم يمنع مانع كالحصر نحو وما نرسل المرسلين
الا مبشرين زاد في العمدة او نكرة منصوبا بكان او ليت او لعل او فعل تعجب او ضميرا متصلا
بصلة ال او بفعل وصل به حرف الخامس يجب تقديم الحال في صورة وذلك اذا اقترن
صاحبه بضمير ملابسة نحو جاء زيدا هند اخوها او جاء منقادا العمر صاحبه وزاد قوم ثانية
وهو ما اذا كان صاحب الحال محصورا نحو ما قدم مسرعا الا زيد وهذه الصورة جزم
بها في الكافية الكبرى وشرحها صورة ثالثة ورابعة فقال ويجب ايضا تقديم الحال
على صاحبها وعاملها في نحو اما مسرعا فجئت وفي نحو ثمرة نخلك بسرا اطيب منه رطبا
ويرد ما عدا الثاني على قول الكافية ولا على المجرور في الاصح قوله الشذور
ويأتي من الفاعل ومن المفعول يوهم انها لا تاتي من المبتدا وهو راي الاكثرين

لكن مذهب سيبويه انها تاتي منه وصحح ابن مالك قوله الالفية والشذوذ والعبارة لم
من المضاف انه ان كان المضاف بعضه نحو لحم اخيه ميتا او كبعضه نحو ملة ابراهيم حنيفا
نازع ابو حيان في هاتين الصورتين وقال انه لم يسبق ابن مالك الى ذكرهما احد ولا حجة
فيما استدل به لاحتمال ان حنيفا حال من ملة او من الضمير في اتبع قال ومثل هذه القاعدة
لا تثبت بمثال او مثالين مع الاحتمال انما يثبت هذا باستقراء جزئيات كثيرة
حتى يحصل من ذلك استقراء قانون كلي يغلب على الظن ان الحكم منوط به انتهى قلت رايت
في فتاوى نحويه لابن مالك نقل هاتين الصورتين عن الاخفش قوله الالفية والحال
ان ينصب بفعل صرفا او صفة اشبهت المصرفا فجائز تقديمه فيه امور الاول قيده في التسهيل
بان لا يكون نعتا ولا صلة لال او لحرف مصدري ولا مقرونا بلام الابتداء او القسم ولا معتمدا
مقدرا بحرف مصدري ونازع ابو حيان في النعت وجعل بدله ما اذا لزم منه عود ضمير على
متاخر وهذه كلها وارده على مفهوم قول الكافيه ولا يقدم على العامل المعنوي ويختص
بايراد وهو ان مفهومه التقديم على اللفظي الجامد وافعل التفضيل وليس كذلك وقد احترز
عنه في الالفية وثم صورة اخرى يمتنع فيها التقديم وهي ان يكون الحال جملة مقرونة بالواو
ابو حيان مستدركا على التسهيل الثاني قد يجب تقديم الحال على العامل وذلك في
الصورتين المذكورتين من شرح العمدة الثالث لم يذكر في الالفية العامل في الحال مقصودا
بالذكر انما ذكر ضمن مسئلة التقديم عليه قوله الكافيه يستثنى من الفعل كان واخواتها
وعسى فلا تعمل في الحال على احد القولين وصحح الثاني شرطه ان يكون هو العامل في صاحبها هذا
مذهب الاكثرين وصحح ابو حيان وخالف ابن مالك وتبعه ابن هشام في الجامع قوله ولا تتقدم
العامل المعنوي بخلاف الظرف يوهم انه اخراج للظرف من العامل المعنوي وانه يجوز
تقديم الحال عليه فانه من جملة عوامل المعنويه وليس كذلك ولا هو مراد المصنف انما اراد
جواز تقديم الظرف نفسه على عامله المعنوي فالمسئلة ليست من باب الحال البتة
قوله الالفيه ليت قال ابو حيان ما صحح المصنف من ان ليت ولعل تعمل في الحال
صحح الزمخشري وابن عصفور والصحيح لا يعملان في حال ولا ظرف كان وكان ولكن قوله
وندر نحو سعيد مستقرا في هجر يشير الى توسط الحال بين المبتدا والخبر والظرف العامل
فيها وقد بح في التسهيل الجواز بضعف ان كانت الحال اسما صريحا ونقره ان كانت

ظرفا او مجرورا ورجح ابن هشام في الجامع الجواز مطلقا قوله ونحو زيد مفردا انفع من
عمرو معانا مستجاز لن يهن فيه امور الاول انه يوهم اختصاصه بهذه الصورة وهو
ما اذا اختلفا الذاتان والحالان وليس كذلك الذاتان نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا او
الحالان وليس كذلك نحو زيد مفردا انفع من عمرو مفردا فالحكم كذلك ولا يختص المسئله ايضا بوقوع
افعل التفضيل خبرا بل لو وقع حالا او صفة كان كذلك نحو مررت بزيد اخبث منك اخبث
ما تكون وبرجل اخبث منك اخبث ما يكون كذلك كذا ذكره ابو حيان وليس في المثالين توسط
افعل بين حالين كما ترى الثاني ظاهر كلامه جواز تاخير الحالين عن افعل لانه انما حكم بجواز التقديم
دون الوجوب وهو راي لبعض المغاربة والذي ذكره الجمهور ان التقديم للاولى في مثل ذلك
واجب وبه جزم في العمدة وعلى الاول بشرط ان يلي افعل الحال الاولى مفصولا عنه من الثانية
نحو هذا اطيب بسرا منه رطبا قال ابو حيان وهذا الراي حسن في القياس لكنه يحتاج الى
سماع الثالث الحق الناظم في شرح التسهيل بافعل التفضيل فيما ذو التشبيه فقال انه قد يتوسط
بين حالين فيعمل في احدهما متقدمة وفي الاخرى متاخرة كقوله انا فذا لكم جميعا فانما مددا بوهم
ولان خبير بقاوينا زعم ابو حيان بان افعل التفضيل انما جاز الاعمال فيه في حالين لانه بات عاملين
وادات التشبيه ليست كذلك فالصواب نصب الاول باضمار اذا كان قوله والحال قد يجي ذا التعدد
لمفرد فاعلم وغير مفرد لم يبين اذا تعدد صاحب الحال والحال اليهما يكون المتقدم من الحالين والجمهور
على انه يكون للمتاخر من الحالين للمتقدم من الاسمين وفي التسهيل عكسه وهو المختار عندي
قوله الكافيه ويجب في الموكدة مثل زيد ابوك عطوفا اي حقه وشرطها ان يكون مقررة بمضمون
جملة اسمية لم يذكر من انواع الموكده بمضمون الجملة وبقي عليه الموكدة لعاملها وهي في الالفيه
والشذوذ والموكده لصاحبها وهي في الشذوذ وقد قال في المغني ان النحويين اهملوها
وذكر ابن مالك في مثال زيد ابوك عطوفا انه من الحال الموكده لعاملها باختلاف اللفظ
قال لان الاب صالح للعمل فلا حاجة الى تكلف اضمار عامل قوله والعبارة للالفيه وان توكد جملة قال
ابن مالك في التسهيل شرطها ان يكون جزآها معرفتين جامدتين جمودا محضا زاد في الشرح وان
يكون الحال بلفظ دال على معنى ملازم او شبيه بالملازم في تقديم العمل به قال ابن قاسم
والتعريف يفهم من تسميتها موكدة لانها انما توكد شيا قد عرف والجمود من ذكر انها توكد
جملة لانه اذا كان احد الجزئين مشتقا وفي حكمه كان عاملا فيها وكانت موكدة لعاملها لا لمضمون الجملة

قوله الالفيه فمضمر عاملها اي وجوبا وقد صرح به ابن الحاجب قوله وموضع الحال تجي جمله
لها شرطان احدهما ان تكون خبريه وقد ذكره ابن الحاجب الثاني ان لا يكون مصدر ومحوفا باستقبال
كلن وحرف التنفيس ذكره في التسهيل قال ابو حيان ويستثني من الخبريه التعجبيه ان قلنا
ان التعجب خبر ولا يقع حالا مررت بزيد ما احسنه ويستثني من المصدر بحرف استقبال
الشرطية فيقع حالا نحو لاضربنه ان ذهب وان مكث لان المعنى لاضربنه على كل حال قوله
الالفيه والكافيه والمضارع المثبت بالضمير وحده شرط كما في التسهيل ان يعرى من قد فان
اقترن بها لزمته الواو نحو قد تعلمون اني رسول الله قوله الكافيه والالفيه وجملة الحال
سوى ما قدما بواو او بمضمر او بهما فيه امور الاول لم يستثن سوى المضارع المثبت ويستثني
معه صورة اخري مذكوره في التسهيل والعمده المضارع المنفي نحو وما لنا لا نومن بالله والماضي
بعد الا نحو ما ياتيهم من رسول الا كانوا والماضي المتلو باو نحو ضربته ذهب او مكث والموكده
نحو ذلك الكتاب لا ريب فيه في الاربعه الضمير ولا يجوز دخول الواو معه ولا الاقتصار عليها
وزاد ابو حيان في شرح التسهيل نقلا عن البسيط صورتين الاسمية اذا عطفت على حال كراهة اجتماع
حرفي عطف نحو جاها باسنا بياتا او هم قايلون والاسمية بعد الا نحو ما ضربت احدا الا عمرو خير
منه لحصول الاتصال بها وقد اورد المعطوفه ابن هشام في تعليقه وجامعه الثاني ظاهر كلامه
استوا الثلاثه في الاسمية وقد نص في التسهيل على ان اجتماعهما فيها اكثر من انفراد الضمير وقال
في شرحه عندي ان افراد الضمير اقيس من افراد الواو لم توجد الا في الحال فكان لافراد الضمير مزية
على افراد الواو وارد على قول الكافية فالاسمية بالواو والضمير على ضعف ويرد عليه ايضا
المعطوفة والواقعه بعد الا كما تقدم ويرد على تضعيف الضمير انه قول ضعيف ذهب اليه
الفرا وتابعه الزمخشري ومذهب الجمهور جواز انفراده فصيحا كثيرا ذكره ابن مالك وابو حيان
وغيرهما وتابع ابن مالك في الرد على الزمخشري في ذلك وقال انه وافق الجمهور في الكشاف
عند قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو والله يحكم لا معقب لحكمه الثالث ذكر في التسهيل والعمدة
ان اجتماعهما في المصدره بليس اكثر ايضا من انفراد الضمير او الواو الرابع ذكر في التسهيل
والعمده والكافية الكبرى ان الاسمية قد تخلوا من الواو والضمير معا استغنا بالعلم به نحو مررت
بالبر قفيز بدرهم وتابعه ابو حيان بان الضمير بها مقدم على حد السمن منوان بدرهم اي منه
ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهره او مقدره فيه امران الاول هذا الذي

جزم به هو مذهب البصريين لكن قال ابو حيان الصحيح جوازه بغير قد ولا يحتاج الى تقديرها لكثره
ما ورد من ذلك وتاويل الشي الكثير ضعيف جدا لانا انما نبني المقاييس العربيه على وجود الكثره
قال وهذا مذهب الكوفيين ونقله ابن اصبع عن الجمهور ونقله بعضهم عن الاخفش انتهى واختاره
ايضا ابن قاسم والسيد في حاشية المتوسط وشيخنا العلامه الكافيجي ومحل الخلاف عند وجود الضمير فان
لم يكن فيه الا الواو لزمت قد معها بلا خلاف وفي سبك المنظوم فان كان ماضيا قرن بعد لفظا او تقديرا
او قد وقبله موصوف خلافا للكوفيين الثاني استثني في التسهيل الماضي التالي الا والمتلو باو
فلا يدخل عليهما قد قال ابو حيان ويستثني ايضا الجامد ليس فانها لا تدخل عليه قوله الالفيه
والكافيه ويحذف العامل استثني منه ابو حيان المعنوي فانه لا يجوز حذفه عند الاكثرين
حذرا من اجتماع حذوفين واجازة المبرد في الظرف واستثني في سبك المنظوم والعمدة الحال
الموكده لعاملها فان عاملها واجب الذكر قوله الكافيه ويجب في الموكده تقي عليه اشيا الجارية
مثلا والداله على زياده او نقص بتدريج نحو بعته بدرهم فصاعدا او نسا فلا والنائبه
عن خبر كضربي زيدا قايما والواقعه بدلا من اللفظ بالفعل كهنيا وحرسا والواقعه
نحو توبيخا نحو اقايما وقد قعد الناس ذكر هذه الصورة في التسهيل وهو معنى قول الالفيه
وبعض ما يحذف ذكره حظل وبقي عليها حذف الحال وهو جايز ما لم تنبت وغيرها المراد
على ذكرها في التسهيل وحذف صاحبها او جايز ايضا نحو اهذا الذي بعث الله رسولا
ذكره ابن هشام في الجامع باب التمييز قول الالفيه اسم بمعنى من مبين نكرة فيه
امران الاول قال ابن هشام يرد عليه ما اضيف اليه نحو رطل زيت فانه بمعنى من مبين
ولا يعرب تمييزا قال وقد احترز عنه في التسهيل بقوله منصوب وليس بجيد لان الحكم
لا يحترز به في الحد قال واورد عليه نحو هذه عشرة دراهم بالرفع على الصفه ونحو اثني عشر
اسباطا فان اسباطا بدل لا من التركيب ولا يرد ان لان دراهم واسباطا ليسا على معنى من لما
المراد عشره هي دراهم واثنا عشر هي اسباط الثاني يرد على قوله مبين ان التمييز قد يكون
موكدا على ما ذكره في العمدة ولا يرد ذلك على ابن الحاجب وابن هشام لانهما كالجمهور على منع
ذلك كما صرح به ابن هشام في المغني لكنه وافق ابن مالك في القطر قوله ينصب تمييزا لما قد
فسره قيل هو شامل التمييز المفرد والنسبة والصحيح في الثاني ان ناصبه ما في الجمله
من فعل وشبهه واجيب بانه اشار الى ذلك بقوله اخر الباب وعامل التمييز قدم مطلقا

والفعل وشبهه واجيب بانه ذو التعريف نزرا سبقا **قوله الشذور** او اجمال نسبة
قال ابو حيان فيه تسامح لان الجملة لا تميز انما التميز بعدها مفسر لما انطوى عليه الكلام الذي
قبله من جهة انك اذا قلت تصبب زيد عرقا ان المتصبب من زيد شي فسر بالعرق فقد
اشتركا في ان كلا منهما يفسر مبهما غير ان الذي يفسر عن تمام الاسم مبهمه مذكور بل هو
مفهوم من مضمون الجملة انتهى ولهذا قال ابن الحاجب ما يرفع الابهام المضر عن ذات
مقدرة او مذكورة ثم قال ابو حيان ويجوز ان ياتي بعد كل كلام منطو على شي مبهم
الا في موضعين احدهما ان يودي الى اخراج اللفظ عن اصل وضعه نحو ادهنت
زيدا لا يجوز نصب زيد على التميز اذ الاصل ادهنت بزيت فلو نصب على التميز
لادى الى حذف الجار والتزام التنكير في الاسم ونصبه وبعد ان لم يكن منصوبا وهذا
كله اخراج اللفظ عن اصل وضعه فلا يجوز بقياس بل يوقف ما ورد من ذلك على
السماع والذي ورد منه امتلا الاناء ماء وتفقا زيد شحما الاصل من الماء ومن الشحم
والثاني الى تدافع الكلام نحو ضرب زيد رجلا لا يجوز نصب رجل تفسيرا لما انطوى عليه
الكلام المتقدم من ابهام الفاعل اي ان الضارب ليس بامراة ولا فرس مثلا لان الكلام
مبني على حذف الفاعل فذكر تفسيره الى اخره متدافع لان ما حذف لا يذكر **قوله
الالفيه** كشبر ارضا وقفيز برا ومنوين عسلا وتمرا لم يذكر المفسران سوى المقادير
ويقع عليه شبهها مثقال ذرة خيرا ونحي سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا او العدد من
احدى عشر الى المائة والفرع نحو خاتم حديدا او الثلاثة مذكورة في الكافيه والشذور
الا ابن الحاجب جعل العدد من المقادير فقال مقدارا غالبا اما في عدد وهو
راي لبعضهم مشى عليه الابدي وابن الصائغ والذي الاكثرون منهم الفارسي
وابن مالك ان العدد قسيم للمقدار لا قسم منه ذكره ابو حيان وقال ابن هشام
في تعليقه يظن كثير ان العدد من المقادير وليس كذلك لانهم يرون به ما تصح اضافة
المقدار اليه وذلك لا يصح في العدد وقال صاحب البديع العدد وان كان مقدارا
الا انه ليس له آلة يعرف وفات ابن الحاجب ايضا كم الاستفهامية فانها
ليست عددا بل سوال عن عدد وقد ذكرت في الشذور وفات الثلاثة مفهم
المثليه نحو لنا امثالها شيا ومثل احد ذهبا والغيرية نحو غيرها ابلا وقد ذكرا

هشام

هشام في التسهيل وقال ابو حيان كون المثليه مغايرة للمقدار مذهب الفارسي
وقد عد سيبويه مثلها من المقادير وقال الصائغ هو شبيه بالمقدار قال ابن عصفور
وقول الفارسي اولى لانا انما نريد بالمقدار ما صح اضافة المقدار اليه لفظا او نية
ومثل لا يصح فيها ذلك **قوله الالفيه** وبعد ذي ونحوها اجرر اذا اضفتها اتى
في التسهيل والعمدة ما دل على امتلا نحو ممتلئ ماء فلا يضاف لانه في تقدير الاضافة
اي ممتلئ النواحي قال ابن هشام ويمكن دخوله في عبارته حملا لقوله اضفتها على الاضافة
لفظا او تقديرا لكن ابو حيان نازعه في ذلك وقال انه من تمييز الجملة لا من تمييز المفرد
قوله الكافيه ان كان تنوين او نون تثنية جازت الاضافة فيما فيه نون الجمع والمصحح
به في التسهيل والعمدة وسبك المنظوم وجوازها كالتثنية نحو حسنوه وحمودة وأورده
النيلي لكن قال ابو حيان الاصح ان مثل هذا من تمييز الجملة لا المفرد ومثل عشرين
ونحوه لا يضاف فصح كلام الكافيه الثاني ظاهره امتناع الاضافة في بعض وجهها لانه
لا تنوين فيه وقد صرح ابن مالك في شرح العمدة بجوازه وجعله ما فيه تنوين مقدر ولكن
هذا الفاعنه غير ابن مالك من تمييز الجملة الثالث ظاهره ايضا امتناع الاضافة
في المضاف وهو كذلك لانه اذا اغني التمييز عن المضاف اليه صح حذفه واضافة المضاف
الى التمييز نحو زيد اشجع الناس رجلا فتقول اشجع رجل ذكره في التسهيل والى ذلك اشار
في الالفيه بقوله والنصب ان كان بعد ما اضيف وجبا ان كان مثل ملء الارض ذهبا
هو مقيد بالحال ومن من نازع ابو حيان في مثل اشجع رجل وقال ان رجلا فيه
ليس هو الذي كان في اشجع رجلا لم يكن هذا تمييزا البتة وانما هو اسم مفرد قام
مقام الجمع واكتفي به عنه والمعنى اشجع الرجال فليس بتمييز الا ترى انك تقول
اشجع رجل قلبا واحسن رجل وجها فلو كان تمييزا لم يكن بعده تمييز اخر اذ لا يتعدد
التمييز شيرا انه في الالغز اشار بالمثال فاحسن منه قول الكافيه الكبرى مصرحا
بالحكم والنصب ثم بعد ما اضيف ان لم يغن عنها بالمضاف قد قرن تنبيهات
الاول يترجح الاضافة في مثل خاتم حديد على النصب وقد ذكره ابن الحاجب
الثاني تتعين الاضافة اذا اريد بها الآلات التي تقع بها المقادير نحو منوا
سمن وقفيز برا وذراع ثوب يريد الرطلين اللذين يوزن بهما السمن والمكيال



الذي يكال به البر والآلة التي يذرع بها الثوب ذكره في التسهيل والكافية قال ابن هشام وانما يذكره في الالفية لانه ليس بتمييز فان الاضافة بمعنى اللام لامن وتتعين الاضافة فيما ميز بواحد منه مالم يعين تسميته بالتبعيض نحو حب رمان وغصن ريحان وثمرة نخل وسعف بقل ذكره في التسهيل الثالث قال ابو حيان انما يجوز انتصاب الاسم في الاقداد والمقادير اذا تعذرت الاضافة فان لم تتعذر لم يجز لان النصب في هذا الباب ضعيف لكونه في خامس رتبة من الفعل فلا يتكلف الا عند تعذر الاضافة

قول الالفية والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا كانت اعلا منزلا وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز كاكرم بابي بكر ابا فيه امور الاول هذا اول عند المصنف من تمييز المفرد لا الجملة كما صرح به في التسهيل ونازعه ابو حيان بان المشهور انهما من تمييز الجمل وقد مشى على ذلك ابن الحاجب والمذكور الثاني نازع ابو حيان في قوله الفاعل المعنى نامن مثل افعل التفضيل زيد اكثر مالا واحسن وجها ومالا ووجها ليسا فاعلين في المعنى اذ لا يتعذر يكثر ماله ولا يحسن وجهه لان كثر وحسن لا دلالة لهما على الاكثرية والاحسنية التي هي معنى افعل ولم تبن العرب فعلا يدل على هذا المعنى فليس لنا لفظ فعل يتضمن معنى افعل التفضيل وقال ابن هشام اعلم انه لا يريد بقوله الفاعل المعنى ان هذا النوع محول عن الفاعل كما فهم بعضهم لانك اذا قلت حسن وجهه لم يفد التفضيل قطعا فكيف يكون محولا عن قولك زيد احسن وانما يكون التمييز هو المنسوب اليه ذلك المعنى والتحقيق ان التمييز في هذا الباب محول عن الاضافة فالاصل وجهه احسن فجعل المضاف تمييزا والمضاف اليه مبتدا فانفصل وارتفع بعد ان كان متصلا مجرورا الثالث لم يتعرض المصنف لتمييز الجملة البتة وقد خصه في التسهيل بالنصب بعد جملة فعلية مبهمة النسبة فشمل المحول عن الفاعل وعن المفعول وخرج عنه المحول عن المبتدا كاحسن وجها وغير المحول فلله دره فارسا فهما عنده من تمييز المفرد كما تقدم قال ابو حيان ولا نعلم له سلفا في هذا الاصطلاح وقد وافق الجمهور في سبك المنظوم قول الشذور ما حول عن الفاعل الابدي والنايب عنه نحو ضرب زيد ظهرا وبطنا وفجرت الارض عيونا قوله او عن المفعول نحو وفجرنا الارض عيونا كذا ذكره اكثر المتاخرين وجزم به ابن عصفور وابن مالك

وانكره

وانكره الابدي وقال هذا القسم لم يذكره النحويون وانكره ايضا الشلوبين وقال عيونا في الاية حال مقدرة لا تمييز اي صارت عيونا بعد التفجير كاعصر خمرا وقال ابن ابي الربيع هي بدل من الارض على حذف الضمير اي عيونها او نصب بنزع الخافض اي لعيون هو قوله او عن غيرهما او غير محول بقي قسم اخر ذكره ابو حيان وهو الشبيه بالمنقول نحو امتلا الاناء ماء ونعم زيد رجلا ووجه الشبه ان امتلا مطاوع ملا فكان الاصل ملا الماء الاناء ثم صار تمييزا بعد ان كان فاعلا تمييزا قول الكافية الا ان يكون حنسا استثنى في التسهيل صورة اخرى وهي ما اذا لزم افراد المميز لافراد معناه نحو كريم الرايلين اصلا اذا كان اعطلهم واحدا لانه لو جمع او هم اختلاف الاصول وفيه ان الافراد اولى من المطابقة في مثل فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وانه ممتنع في مثل نظف زيد ثيابا با لغوات معنى الجمع المقصود وهذه الصورة قد توخذ من قول الكافية الا ان يقصد الانوا

قول الالفية واجرر بمن ان شئت غير ذي العدد والفاعل المعنى فيه امور الاول بقي عليه المحول عن المفعول فانه لا يجوز ايضا جره بمن اورده ابن هشام وغيره قلت جوابه انه لم يتعرض في الباب لذكر المحول عن المفعول فانه لا يجوز ايضا جره بمن اورده ابن هشام وغيره قلت جوابه انه لم يتعرض في الباب لذكر المحول عن المفعول فلم يدخل في عبارته ولهذا ذكر هذه المسالة في التسهيل في اول فصل التمييز عن المفرد قايلا ويجوز اظهار ما ذكر في هذا الفصل انه لم يميز عددا ولم فاعل المعنى ومثل للثاني في شرحه بمثل افعل التفضيل نعرف انه لم يقصد المحول عن الفاعل ولا المفعول الثاني اورد عليه الجر بعد العدد في مثل عشرون من الدراهم واجيب بخروجه عن التمييز بدليل تعريفه الثالث قال ابن الناظم اطلق منع الجر في الفاعل المعنى وهو مقيد فانه يجوز جره بمعنى في التعجب وسببه نحو لله دره من فارس ونعم المومن رجل واجيب ابن قاسم بان هذين من تمييز المفرد والمقيد والمنقول عن الفاعل لا يكون الا تمييز جملة قلت ليس كما قال لما تقدم تقريره من ان مراده بان الفاعل المعنى ما كان بعد افعل التفضيل كما صرح به في شرح التسهيل وهو المذكور في قوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا مفضلا وبذلك تبطل ايراد منه ايضا وقد جمع في الكافية بين الفاعل المعنى وبين المحول عن الفاعل فقال واجرر بمن ان شئت تمييزا سوى معدود او ما الفاعلية اقتضى ونحو نفس من تطيب نفسا حتم نكرا

ثبت راسا فعرف صحة ما قررناه قوله الالفيه والفعل ذو التصريف نزرا سبقا
فيه امور الاول ان هذا مذهب المازني والمبرد والجرمي وصرح بتصحيحه في التسهيل
والعمده ووافقه ابو حيان ولكن الجمهور في الوتقين على خلافه وقد افهم في سبك المنظوم
ولهذا قال ابن الحاجب والاصح لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد ويرد عليه اطلق
الفعل فاوهم جريان خلافهما في الجامد وليس كذلك فان التقدم عليه ممتنع عليه بالاجماع كذا
نقله في شرح التسهيل الثاني قال ابو حيان يستثنى من الفعل المتصرف كفى فلا يجوز التقديم عليه
باجماع لا يقال ناصرا كفى بزيد ولا شهيدا كفى بالله الثالث قال ابو حيان لم يذكر الناظم الوصف
لان رايه ان المنتصب بعده من تمييز المفرد لا الجمله فلا يتقدم عليه البته وقياس من يرى ان من
تمييز الجمله ان يجريه مجرى الفعل في جواز التقديم وفي تعليق ابن هشام مقتضى القياس
اي يجري الخلاف في الاسم المشتق نحو انا طيب نفسا ولكني لم ارهم ذكروه انتهى التنبيه
الثالث ذكر حذف التمييز والمميز وهما جايزان لدليل ذكره ابو حيان في شرح التسهيل

باب حروف الجر

حدها ابن الحاجب ولا تحتاج الى حد لانها محصورة
بالعد قوله حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او معنى الى ما يليه وفي الوافيه ما يفضي
بالافعال معنى قادر لما يليه فهو حرف جر فيه امور الاول قال النيلي يدخل في هذا التعريف
وامع والا في الاستثنا الموجب فانهما وضعا للافضا بمعنى فعل الى ما يليهما الثاني ظاهره
انما سميت حروف الجر كذلك اي لكونها تجر معنى الفعل لما يليها وبه صرح في شرح الوافيه ومشى عليه
النيلي وغيره قال الرضي والاظهر انه قيل لها ذلك لانها تعمل اعراب الجر كما قيل حروف النصب
وحروف الجزم الثالث يختص بالوافيه وهو قوله بالافعال معنى فانه غير منتظم لان المراد بالافضا
الايصال وهو متعد بنفسه فكان الصواب ان يقال ما تفضي الافعال وانما دخلت الباء في
الكافيه لان المصدر عامل ضعيف يجوز تقويته بالحرف ثم ان كان قوله معنى تمييز محول والتقدير مما
يفضي معنى الفعل الى ما يليه ورد عليه ما فيه معنا من اسم الفاعل ونحوه واراد به هذا ما صرح به في
الشرح والكفا فهو في غاية الركه لانه حذف العطف والضمير المضاف اليه والتقدير او معناها
قوله الالفيه هاك حروف الجر وهي من الى حتى خلا حاشا عدا في عن على
مذ منذ رب اللام كي واو وتا والكاف والبا ولعل ومتى وبقي على الثلاثه حروف
لعا نقل الفرا وابن الانباري الجر بها ولولا اذا تلاها ضمير فانها جارة له عند سيبويه

وقد ذكرها

وقد ذكرها ابن مالك في الكافيه وها التنبيه وهمزة الاستفهام وهمزة القطع اذا جعلت عوضا
من حرف القسم مع الله فان الاخفش وجماعة قالوا ان الجر بها لا بالحرف ونواه ابن مالك في شرح
الكافيه وصحح في التسهيل مقابله وعند الزجاج والرماني ايمن في القسم حرف جر وشذ في ذلك وعد
وعد بعضهم منها من وهم مثلثين في القسم وجزم في القسم حرف جر سبك المنظوم وذكر الفرا اذ كا
تد تجر الزمان وقال الاخفش بل حرف جر بمعنى من والصحيح انها اسم وجعل ابن مالك بيد
حرف جر والاصح انها اسم يستثنى بها وقال مع حرف جر والاصح انها حرف ظرف فخرج من حروف
الجر باتفاق واختلاف من اكثر من ثلاثين حرفا الثاني الجر بلعل لغة عقيل وذكر ابن الحاجب
انه شاذ وقد استشكل رفع الخبر بعدها على هذه اللغة نحو لعل ابي المغوار منك قريب واجاب
في البسيط بان محلها رفع فيقول لعل زيد قايما كما تقول بحسبك درهم كانك قلت زيد
قايم قال ابن قاسم في شرح التسهيل فيكون على هذا زايده وان لم تكن زايدة فيشكل
الثالث الجر بمتى لغة هذيل وهو بمعنى ثم كمتى استعملا لان احدهما ان يكون بمعنى وسط
فهي اسم لا حرف جر وقد حكي عن دخول في عليها في قولهم جعلته في متى كمي اي في وسط كمي
والاخران يكون بمعنى من قال ابن جني وهو متى الاسم وكان حرف الجر من اذ معناها اي ترفعت
من متى لجج اي من اوسط لجج قال ولا ينكر ايضا ان يكون حرفا لمن فعد الناظم لها في حروف
الجر دعوى لا دليل عليها كذا قال الرضي الشاطبي ثم اجاب بان الاكثر من النحاة واللغويين
على حرفيتها حينئذ وهو احد احتمالي ابن جني الرابع يختص كي بما الاستفهاميه
وان المضمره وصلتها وقد ذكره في الشذور ويزاد عليه وما المصدريه وصلتها ذكره ابن
مالك في شرح الكافيه وقال انه ذو اغرابه قال ومعناها التقليل قوله اي لحب
والكاف لم يقيدها بالظاهر وهي مختصة وقيدت بذلك في الالفيه والشذور قوله
وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل لغير السوال مختصه بالظاهر لم يذكر منه في الالفيه
الا الاخيره وهو كونها مختصه بالظاهر وذكر الباقي في التسهيل وزاد في شرحه وغيره انها
بدل من البا ونقل ابو حيان عن الجمهور والمراد بالسوال الطلب قوله والبا مثلها
اي انما تكون لغير السوال عند حذف الفعل زاد ابن مالك في شرح وغيره انها بدل
من الواو وذكر ابن الحاجب انها شاذ وقد استشكل رفع الخبر بعدها على هذه اللغه
نحو لعل ابي المغوار منك قريب واجاب في البسيط بان محلها رفع فتقول لعل زيد قايم

كما تقول بحسبك درهم كانك قلت زيد قايم وقال ابن القاسم في شرح التسهيل فتكون على هذا
زايده وان لم تكن فتشكل قوله باسم الله تعالى زاد في الالفيه ورب وفي الشذور ورب
الكعبه وظاهره انه قيد ولذا اقتصر عليه ابن مالك في شرح الكافيه لكن سمع تربي وتالث حرو
تحيا تك قوله الالفيه بالظاهر اخصص البيت قال الشاطبي يرد عليه حاشا وخلا فان
الفارسي نص على انها كحتى لا تجر ان المضمر الان يدعي الناظم خلاف ذلك لانه انشد
في حاشاي اني مسلم معذور فيمكن ان يدعي مثله في خلا اذ لا مانع قوله ورب للتقليل
هو قول الاكثرين قال صاحب البسيط كالخليل وسيبويه وعيسى بن عمرو ويونس وابي زيد
وابي عمرو بن العلا والاخفش والمازني وابن السراج والجرمي والمبرد والزجاج والفارسي
والرماني وابن جني والسيرافي والصيمري وجل الكوفيون كالكساي والفرا وابن سعدان
وهشام ومشى عليه ابن مالك في سبك المنظوم وقيل للتكثير وصحح في التسهيل انها للتكثير والتقليل
بها نادر وجزم به ابن هشام في المغني والمختار عندي عكسه وهو انها للتعليل غالبا
وللتكثير نادرا وهو قول ابي نصر الفارابي وصحح ابو حيان انها لا تدل على واحد
منهما وانما يفهم ذلك من خارج وفي المسله اقوال اخر حكاها في جمع الجوامع قوله الالفيه
وما رووا من نحو ربه فتى نزر اي قليل مثل قول ابن الحاجب وقد يدخل على مضمر بتمييز بنكرة
وقول التسهيل وقد تجر ضميرا لازما تفسيره لمتاخر قوله الشذور ودرو ورب لضمير غيبة
قليلا ولمنكر كثيرا قال ابو حيان وما ذكره من القلة وما ذكره في بعض من الشذور ليس كذلك
والنحويون اوردوا ذلك على سبيل الجواز وانه فصيح لا شاذ ولا قليل الا ان عني بالشذوذ
شذوذ القياس وبالقلة بالنسبة الى جرها الظاهر النكره لانه اكثر من جرها المضمر قوله
الشذور بضمير غيبة قليلا ولمنكر كثيرا ظاهره ان هذا الضمير معرفه وهو الذي صححه ابو حيان
وغيره وقيل انه نكرة ونقل عن سيبويه قول ابن الحاجب بتمييز بنكرة شرطها ان لا يفصل عنه
وان تكون منصوبه وحاجزها شذوذا قوله ابن الحاجب لها صدر الكلام وفي الوافيه
ورب للتعليل لا نوخر صيرها في وجوب تصديرها وهو مجزوم به في التسهيل وغيره
ولا ذكر له في الالفيه والكافيه الكبرى قال ابو حيان ان عني انه يلزمه تصديرها اول الكلام
فليس بصحيح فانما رفعت خبره الان ولان المخففه من الثقيله في قوله اما دي اي ربه واحداسه
اصدت فلا قيل لذي ولا اسر وقوله تيقنت ان رب امر حمل خايبا ابين واخوان

عا يتعلق به وقد صح بالامر قبلا كلام الصفت رب رجل عالم وان نعني لم يلزم نصب

بحال امسنا قوله مختصه بنكرة موصوفه على الاصح وفيها مجرورها بصفة منكرة وصحح ابن مالك في
التسهيل انه لا يلزم وحذف مجرورها قال ابو حيان وهو ظاهر مذهب سيبويه والاول اختيار المتاخرين
وحكى الخلاف في سبك المنظوم بلا ترجيح قال ابو حيان ومحل الخلاف في النكرة المجرور بها
اما اذا جرت الضمير وفسر بنكره فلا يشترط وصفها بلا خلاف لاستغنايها عنه بما دل عليه
الاضمار من التفخيم قوله وفعلها ماض محذوف غالبا وفيها وفعلها ماض وحذف العمل اما كون
فعلها ماضيا فصحح ابن مالك في التسهيل انه لا يجب وانه لا يجوز كونه حالا ومستقبلا وكونه ماضيا
اكثر لكن المشهور الاول فان كان المصنف يجنح الى ما اختاره ابن مالك كان قوله
غالبا راجع اليه والى الحذف معا واما كون الغالب حذفه فهو راي الفارسي والجزولي و
مذهب سيبويه والخليل انه نادر وقال بعضهم واجب وقال اللبدي الاصبهاني لحن وبقي امر ثالث
وهو ان المسلتين بناء على انها تتعلق كساير حروف الجر وهو الاصح وقول الجمهور وقال
الرماني وابن طاهر لا تتعلق بشي قوله الالفيه كذا كها ونحوه اتى ظاهر اختصاصه بضمير الغيبه
والجزاء وانه قليل كدخول رب عليه لا خاص بالضرورة وصرح بذلك في التسهيل فقال في دخولها
على المضمر الغايب المجرور قليل قال ابو حيان واصحابنا خصوه بالضرورة واطلقوا المضمر
وردوا دخولها على مضمر المتكلم والمخاطب والمرفوع والمنصوب وسلم من ذلك الا الكاف
قوله في الكافيه وبضمير الغيبة كان حفظا في الشعر قولها والعبارة لابن الحاجب من للابتدا والتبيين
والتبعيض وزايده في غير الموجب خلافا للكوفيين فيه امور الاول اطلق ابن الحاجب
الابتدا فشمل زمانا ومكانا وغيرهما وصرح بالامرين في الالفيه والبصريون انكروا كونها للزمان
قال ابن مالك في شرح الكافيه وغير مذهبهم هو الصحيح وكونها لله في غير الزمان والمكان
نص عليه سيبويه ومثله بقوله تعالى انه من سليمان وقد مشى ابن مالك على راي البصريين
في كتابه سبك المنظوم فقال ولا يبتدا بها الزمان خلافا للكوفيين الثاني جزم في الالفيه بانها
لا تزاد الا في نفي وشبهه كقول البصريين ومشى عليه في سبك المنظوم وصحح قول الاخفش في التسهيل
وشرحه ولم يصحح في الكافيه وشرحها شيا الثالث المراد بشبه النفي والاستفهام قال قال
في الارتشاف وشرطه ان يكون بهل دون ساير الادوات وفي الحلق هل بالهمزة نظر وظاهر عبارة
شيخه الرضي الشاطبي الالحاق فقال المراد بشبه النفي النهي لان محصول نفي الفعل والاستفهام
لانه يفهم هذا المعنى من حيث انه يستدعي الجواب بالنفي ولذلك لا يدخل مع كل ادات استفهام

كاين ومتى وانما يدخل مع هل او ما يكون مثلها بما يستدعي نفي الفصل وليس بشي ويجاب بالنفي
انتهى وليس شي يجاب بالنفي غير هل الا الهمزة السابع نفي من معانيها التعليل ذكره في كافيته
والفصل والمجاورة والاستعلا والظرفية والانتها كالى ومعنى البا ذكرها في التسهيل وذكر في الالفية
بعد ذلك ويذكره ابن الحاجب وزاد بعضهم معنى عند وربما وزاد في سبك المنظوم القسم وهو
على قول من عد من في القسم فا واللاه خلافه الخامس شرطا في زيادتها ان يكون في غير موجب
وذكره وزاد ابن هشام في المغني شرطا ثالثا وهو كونه فاعلا او مفعولا به او مبتدا قال واهمله
اكثرهم فيلزمهم زيادتها في الخبر والتمييز والحال وهم لا يجيزون ذلك وقال الشاطبي لا بد من
شرط ثالث وهو ان يكون النكرة يراد بها العموم فان لم تكن كذلك لم يرد فيها فلا يقال
ما زيد من قايم ولا ما هذا من رجل ويجوز دخولها على المبتدا والفاعل والمفعول قال وقد اسقط
هذا الشرط بعض المحققين منهم ابن عصفور وهو مخل بوضع القياس وممن اعتنى به ابن ابي الربيع
السادس قال الشاطبي قوله وزيد يقتضي انه مقصور على السماع لانه اتي به كلا بصيغة الماضي وذلك
انما يصدق على العرب فانهم الذين زادوا مع انه قياس مطرد ولو اراد زيادة القياس لقال
يزاد او نحوه مما يعطي معناه القياس قال ويجاب بانه اراد ان اهل القياس من النحاة زادوه
قوله الالفية للانتها حتى ولام والى فيه امور الاول ظاهره ان الثلاثة على السوا وليس
كذلك بل الى امكن فيه من حتى وكذا لا يقابل الابتدا ويفيد بعض الفعل شيا فشيا واما اللام
فاضعف منها لان الاكثر يكرونها بنا على ان كل حرف لا يخرج عن معناه الثاني شرط حتى ان
يكون مجرورها جزا مما قبلها او ملاقيا لاخر جزء ابن مالك في شرح الكافية وفي سبك المنظوم خالف
في شرح التسهيل وشرحه فصحح عدم الاشتراط قال ابو حيان والجمهور على اشتراط الثالث شرطه
ايضا ان يكون غاية لما قبلها خلافا للكوفيين فعلى الاشتراط يجب الرفع في غيره على انها حرف
ابتدا نحو التعجب حتى الحربيس ذكره في التسهيل وشرحه الرابع اطلق الانتها فشمل
الزمان والمكان وغيرهما وهو كذلك فهو اصوب من تعبيره في من الخامس لم يذكر لالى وحتى
غير هذا المعنى وزاد ابن الحاجب فقال والى الانتها وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وبمعنى مع كثيرا
وفسره بان المراد دخول ما بعدها فيما قبلها وهذا لا يحسن ان يعد معنى زايدا انما هذا
بيان لحكم الغاية معها هل يدخل اولا نعم ياتي الى بمعنى مع مجردة عن الغاية وعلى مذهب الكوفيين
وطايفة من البصريين وذكره ابن مالك في كافيته وزاد فيها ان يكون بمعنى عند وزاد في التسهيل

ان يكون

ان يكون التبيين من والظرفيه وبمعنى اللام وزاد الاخفش والبا والفرا ويكون زايدة
السادس ما ذكره ابن الحاجب من دخول الغاية في الى على قلة وفي حتى بكثرة بيان للواقع
فان الاكثر ما ورد منه الى يدخل وحتى بالعكس ولم يبين ما الحكم عند الاطلاق وفيه اربعة اقوال
اصحها يدخل مع حتى ولا يدخل مع الى فاحسن من عبارته في الكافية قوله في الوافية الى و
حتى لانتها ثم مع ظهور معناها بحتى مستمع فانه صرح بالدخول في حتى دون الى **قوله الالفية**
واللام للملك وشبهه يندرج فيه الاستحقاق والاختصاص لانه مثله في شرح الكافية بالسرج
للفرس لكنه في التسهيل جعله مغايرا لشبه الملك قال ابن هشام يستغنى بالاختصاص عن ذكر الملك
والاستحقاق ويمثل لها بمثل الثلاثة ويرجحه ان فيه تقليلا للاشتراك وعلى ذلك جرى ابن الحاجب
فقال واللام للاختصاص فلم يذكر الملك ولا الاستحقاق ولكن فرق بعضهم بين الاستحقاق والاختصاص
بان الاول اخص اذ هو ما شهدت به العادة وقد يختص الشي بالشي من غير شهادة عادة اذ ليس
من لازم البشر مثلا ان يكون له ولد قولها وفي تعديه ايضا ذكره في كافيته ومثله في شرحها بقوله فهب لي
من لدنك ومثل ابنه بقولك قلت له كذا ولم يذكره في التسهيل ولا شرحه بل فيه ان اللام في الاسم
لشبه الملك وفي المثال للتبليغ قال ابن هشام والاولى عندي ان تمثل للتعدية بنحو ما اضرب
زيدا لعمرو وما احبه لبكر وقال الشاطبي لم يذكر احد من المتقدمين فيما اعلم هذا المعنى
للام قال ايضا فان التعدية ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها وانما ذلك امر لفظي
مقصوده ايصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه الى الاسم فيتعدى اليه بواسطة
وهذا القصد يشترك فيه جميع الحروف لانها وضعت لتوصل الافعال الى الاسما قال واقرب
ما يعتذر به عنه ان يقال اراد بلام التعدية اللام التي يلحق مفعول المتعدي لضعف لحقه
وهي التي تسمى لام التقوية قال وذلك في اربعة مواضع المتاخر والفرع والمبني للتعجب نحو ما اضرب
زيدا لعمرو والنايب عنه حرف النداء اذا دخله تعجبا واستغاثة قوله وزايدة **قوله الالفية**
وزيد عبارته في الكافية وزيد في مفعول ذي الواحد ان بالسبق او تفريع عامل يهن قال
في شرحها وزاد اللام تقوية لعامل ضعف بالتاخير او بكونه فرعا كالوصف ونحوه ولا يفعل
ذلك بالمتعدي الى واحد انتهى وخلط لام الزيادة بلام التقوية والصواب انهما ثنتان وان
الزيادة هي التي تزاد بين المتضايفين نحو لا ابا لزيد وبين الفعل والمفعول نحو ردف
لكم وبذلك مثل ابن الحاجب في الشرح ومشى عليه في سبك المنظوم فقال ولتقوية العامل

للتعدي وللتأكيد ومعنى الاضافة قول ابن الحاجب وبمعنى من مع القول لم يذكر احد سواه او لا
ذكره هو في الوافيه وجعلها غيره بعد القول للتبليغ وفهم ابن مالك للتعليل قوله وبمعنى الواو في القسم
للتعجب لا يختص كونها للتعجب بالقسم بل تكون في غيره وهي المستعملة في النداء فيالك من ليل كان
نحوه وقد ذكر ابن مالك في سبك المنظوم فقال والتعجب في قسم وغيره تنبيه بقي من معانيها
التمليك وشبهه والنسب والتبليغ والتبيين والصيرورة وكونها بمعنى عند والى وعلى ومع ومن
وبعد ذكرها في التسهيل والارتشاف وزاد في سبك المنظوم والتاريخ قولها والظرفيه استغنى
بها وفي لم يذكر في معنى غير الظرفيه وذكر بعدي السببيه زاد ابن الحاجب وبمعنى على قليلا
وفي الكافيه الكبرى وفي الاستعلا والمصاحبه وفي استعانه لها مناسبة زاد في التسهيل
والمقايسة وبمعنى من والى وفي كونها تقع زايدة ثلاثة اقوال ثالثها في الشعر لا في الاختيار
قولها وقد بينا ان النسب بالبا استغنى فيه امران الاول جمع بين السببيه والاستعانه
هنا وفي سبك المنظوم ولم يذكر في كافيته سوى الاستعانه وكذا ابن الحاجب قال الرضي
لان السببية فرع عنها مندرج فيها وعكس في التسهيل فذكر السببيه دون الاستعانه
قال في شرحه بالسببيه هي الداخلة على صالح الاستغنا به عن فاعل معداها مجازا نحو
فاخرج به من الثمرات فلو قصد اسناد الاخراج الى الها وقيل انزل ما اخرج من الثمرات
رزقا لكم وحسن لكنه مجاز والاخر حقيقه ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين فانه يصح
ان يقال كتب القلم وقطع السكين يصح والنحويون يعبرون عن هذه البا بالاستعانه واثرت
على ذلك التعبير بالسببيه من اجل الافعال المنسوبه الى الله تعالى فان استعمال السببيه فيها
يجوز واستعمال الاستعانه فيها لا يجوز انتهى قال ابو حيان وما ذهب اليه من ان بالاستعانه
مدرجه مدرجه في با السببيه قول تفرد به واصحابنا فرقوا بين با السببيه وبالاستعانه
فقالوا بالسببيه هي التي تدخل على سبب الفعل نحو مات زيد بالجوع وحججت بتوفيق
الله وبا الاستعانه هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل والمفعول نحو كتبت بالقلم
وبريت بالسكين وخضت الما برجلي اذ لا يصح جعل القلم سببا للكتابة ولا السكين
سببا للبري ولا الرجل سبب للخوض بل السبب غير هذا الثاني قال الشاطبي تبانه بقد
يقتضي ان السببيه في البا دنى قليل وهو مسلم واما البا فالسببية فيها معه
شهر كثير لا يوصف بالقلة تنبيه ذكر في الكافيه والتسهيل في معانيها التعليل

قال

قال في شرحه وهي التي تصلح بوصفها اللام غالبا قال ابو حيان فلم يذكره اصحابنا وكانه
والسبب بمعنى واحد قولها ومن قال الشاطبي لم يعين اي معنى من تقع موقعها هو الابتدا
وغيره او الجميع والثاني ليس بصحيح والاول فيه الباس وبينه في التسهيل اذ قال ومن
التبعيضية فكان الواجب ان يقيده بها هنا قولها وعن اطلق وظاهره انها لا تختص
بالسوال وبه صرح في شرح الكافيه والمفهوم من كلام ابي حيان ان الكوفيين وهم الذين يثبتون
هذا المعنى على انها تختص به تنبيه بقي من معانيها ان ياتي بمعنى على ذكره في التسهيل والى
ذكره في المغني والكاف ذكره ابن هشام الخضراوي قول ابن الحاجب وزايدة في الخبر
في الاستفهام والنفي قياسا وفي غيره سماعا مثل بحسبك زيد والعي سده المراد بغيره الخبر الموجب
والابتدا واليه اشار بقوله بحسبك زيد على ان شيخنا العلامه الكافيجي يحتاج ان بحسبك خبر
مقدم لانه محط الفايده ثم رايته لابن مالك وعلله بان زيدا معرفه وحسبك نكرة لانه مما لا يتعرف
بالاضافه الا ان شيخنا يجاب اذا كان المؤخر معرفه بل نقول به في مثل بحسبك درهم والمفعول واليه اشار
بقوله الفي بيده وقد انكره وقالوا في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ان البا للالة او السببية
والتقدير ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة قال في المغني وكثرت زيادتها في مفعول عرفت ونحوه
وقلت في مفعول ما يتعدى لاثنين وبقي انها تزاد في الفاعل ذكره في التسهيل وتقدم في بابه وفي الحال
المنفي عاملها ذكره فيه ايضا وخالفه ابو حيان واول ما احتج به وفي التوكيد بالنفس والعين
ذكره فيه ووافقه ابو حيان وغيره وعبارته في سبك المنظوم وتزاد جوازا في الخبر كما سبق وفي المفعول
به وفي انه فاعله وفي فاعل كفى وهو مفعول على راي وربما زيدت في المبتدا والخبر والموجب
قوله والبا اعم منها في الجميع اي في القسم تدخل مع الفعل وحذفه والظاهر وغيره والخبر والطلب
لم يذكر في الالفيه ومعنى في وعن وزاد في التسهيل والمصاحبه والتعليل وموافقه من والبا زايدة
في المغني والاستدراك نحو فلان فاسق على انه لا ييأس من رحمة الله قوله وعن المجاوزة زاد
في الالفيه ومعنى على وبعد وفي التسهيل والبدل والاستعانه والتعليل والظرفيه زاد في المغني
ومعنى من والبا وفرق بين البا يكون والاستعانه تنبيهان الاول قال الشاطبي قوله و
موقع بعد والبا موقع اما ان يكون بالنيابه كنيابه عن واو رب عنها من غير ان يتغير معناها وكنيابة معنى م
يا عن ايا دي واما عن الفعل واما ان يكون على انها تفيد معناها بنفسها ان عن هي المؤديه
لمعنى بعد والبا بمعنى مع وحينئذ يلزم ان يكونا اسمين لا حرفين اذ الحرف لا يودي

صارت عن
معنى الاسم ولا يعهد ان يرادف وهو حرف بل ادا ادى معناه صار اسما ولذلك صارت عن
وعلى والكاف اسما لما ادت معنى الاسما الثاني قال في التسهيل وتزاد عن وعلى والبا
عوضا وقد تزاد على دون تعويض وقال في سبك المنظوم في عن ولا تزاد عند الاكثر قال ابو حيان
وما ذهب اليه من ان عن وعلى تزادان ليس بصحيح وقد نص سيبويه على ان عن وعلى لا يزادان لا عوضا
ولا غير عوض قولهما والكاف للتشبيه وزايدة قال في التسهيل ان امن اللبس زاد في التشبيه
والعليل وذكره في الكافية الكبرى وقال في شرحها ان دلالتها عليه كثيرة قال ابن هشام وهو الحق
لكن نفاه الاكثرون ولم يذكر في التسهيل وفيها قول ثالث انها تعيده ان كفت بما ومشى عليه
في التسهيل ورده ابو حيان زاد في التسهيل الاستعلا والسيرافي وابن الخباز والمبادرة اذا
اتصلت بما نحو صل كما يدخل الوقت قال في المغني وهو غريب جدا قولهما واستعمل عبارة
اسما الوافية واسم بحرف فانجر وفي سبك المنظوم فنجر وربما جات فاعلا وعبارة التسهيل فتجر وتسند
اليها وفي الكافية وقد يرى اسما فاعلا او مبتدا او ذا انجرار باسم او حرف فلا زاد ابو حيان
وترد اسم كان ومفعولا قال وفي ذلك دليل على انها تقع اسما في الاختيار وهو راي الاخفش
والفارسي والذي عليه سيبويه والمحققون انها لا تقع اسما ضرورة وتاول قوم ما ورد من ذلك
على حذف الموصوف قولهما وكذا عن وعلى كذا الى ومن ومتى وكي فاما عن فانها بمعنى
جانب وعلى بمعنى فوق والى بمعنى النعمة ومن بمعنى بعض اذا وقعت مفعولا ذكره الزمخشري
والطيبي ومتى بمعنى وسط وكي مختصر من كيف كما قيل في سوف سو قوله لدخول من وفي الالفيه
من اجل دا عليهما من دخلا فيه امران الاول ظاهره انهما لا يجران بغيرها وهو كذلك
وسمع ضرعن بعلي في قوله على عن يمين مربالطير سنحا الثاني ظاهر عبارة ابن الحاجب
انهما لا يستعملان الا مع الجر بها فلا يقعان مضافا اليهما ولا مسندين قولهما واختص عند
ومنذ وما فيه امران الاول لا يرد من تقييده بكونه غير مستقل الثاني قال الشاطبي
ما ذكره من تخصيصهما بالزمان هو ظاهر كلام سيبويه لكنه مشكل على رايه فانه اختار في التسهيل
جواز اضافتهما الى المصدر نحو ما دايته مذ قيام زيد قال ويجاب بانه حينئذ على تقدير
الزمان اى مذ زمان قيام زيد فلم ينفكا عنه اما لفظا واما تقديرا وفي تعليق ابن
هشام عبارة الالفيه تقتضي ان اسميتها لا تنعقد مع حالة دخول من عليها لانه جعل
ذلك شاهدا عليها لا ضابطا لها والامر كذلك فاذا قلت زيد على السطح وسرت

عن البلد احتمل الاسمية والحرفية واذا دخلت من تعينت الاسمية وكثير فغلط في هذا
انتهى الثالث قيل بقي عليه ان يذكر حي علا فعلا واجاب ابن هشام بانها لا تكون فعلا عن لفظ
على الحرفية من غير تغيير البنية لان اصلها علو فغيرت تنبيهان الاول ما ذكر بهذه الاحرف
من المعاني هو مذهب الكوفيون والبصريون على انه ليس لكل حرف الا معنى واحد وهو الابتدا
لمن والانتها لالى والالصاق بالبا والاستعلا والاستعلا لعلى والمجاوزة لعن والاختصاص
للام ولا ينوب حرف عن حرف يقياس كما ان احرف النصب والجزم كذلك وما اوهم ذلك فمول تاويلا بقبله
اللفظ اوعلى تضمين معنى فعل يتعدى بذلك الحرف او على النيابة شذوذ والاخير محل الباب
كله عند غيرهم لا شذوذ وهو اقل بعسفا فان قيل الاولى المحافظة على تعليل المعاني وردها
الى اقل ما يمكن بناءا على قاعدة تعليل الاوضاع فالجواب ان هذا معارض بحمله على الظاهر
وهي قاعدة معتبرة الثاني قال الشاطبي حافظ النحاة في هذا الباب على تفسير معاني هذه
الحروف حتى انها صارت اكثر ما يذكر فيه وصارت الاحكام المتعلقة بها في القياس
اعلية بالنسبة الى تفسير المعاني ولا شك ان هذا وظيفة اللغوي لا النحوي فذكره في النحو
تخليط قال والجواب ما قاله ابن سيده ان حروف المعاني في الجملة مما يحتاج في ادراك حقايق معانيها
الى قياس ونظر كما يحتاج في ساير ابواب النحو الى القياس والنظر بخلاف الاسما والافعال
قولهما ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا او اوليا الفعل كذا اذا وليا الجملة على الاسمية
قال ابن قاسم فلو قال او اوليا الجملة نحو مذ دعا لكان احسن وقد شمل ذلك قوله في كافيته
ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا وفي اضافة كاد قد وقعا فانه قد شرحه على انه يضاف
الى الجملة الاسمية والفعلية وفيه التصريح بانهما حينئذ ظرفان واما في الحالة الاولى وهي اذا
وليهما اسم مرفوع فمبتدان ما بعدهما خبرا وظرفان خبر ما بعدهما قولان جزم بالاول في سبك
المنظوم قال ابن قاسم والشاطبي وفي الالفية اشارة اليه بقوله رفعا فانهما لا يرفعان ما بعدهما
الا اذا جعل خبرهما لان المبتدا رفع الخبر في الاصح واختار في التسهيل قولا ثالثا انهما ظرفان
مضافان الى فعل مقدر رافع ما بعدهما جارين اي حيث لم يخفضا ولكنه لما كان عدم خفضهما
سببا لارتفاع ما بعدهما بسبب مباشرة الرفع بهما قال قوله ومذ ومنذ للزمان الابتدا في المضي
والظرفية في الحاضر احسن من قوله في الالفيه وان يجرا في مضي فكمن هما وفي الحضور معنى
في استبين لانه صرح باختصاصهما بالزمان وبان المراد بمعنى من الابتدا وقد صرح به في التسهيل

وغيره وزاد انهما يكونان بمعنى من والى معا فيدلان على الابتدا وقد صح ولانتها والضابط
انهما ان دخلا على معرفة ماض فبمعنى من او حاضر ففي او نكرة فمن والى نحو ما رايته منذ اربعة ايام
تنبيه قال الشاطبي بقي في كلام الالفية اعتراضات احدها انه اخبر انه مذ ومنذ على
وجهين وانهما في الاول اسمان وفي الثاني بمعنى من وفي وليس في ذلك دليل على انهما حرفان
اذ الاسما المتضمنة معنى الحرف داله عليه وليست بحرف فكان من حقه ان يصرح بانهما حرفان
وجوابه ان ذلك علم من عدهما في حروف الجر اول الباب الثاني انهما ليسا على وجهين
فقط بل على ثلاثة اوجه يكونان فيه اسمين لا غير ووجه حرفين لا غير ومحتملين لهما وذلك اذا وقع بعدهما
ان وصلتها نحو ما رايته مذ ان الله خلقني فهذا يحتمل ان يكون فيه حرفية جارة وان يكون اسمية
ما بعدها في موضع رفع الثالث ظاهره ان الوجهين اعني دفع ما بعدها وجره سواء في الاستعمال
وليس كذلك بل الجر بمنذ اكثر من الرفع ومذ بالعكس لان الاسمية اغلب على مذ من الحرفية والحرفية
اغلب على منذ قولها وبعد من وباء زيد ما فلم يعق عن عمل قد علما ظاهره ان الثلاثة
في سواء في عدم الكف وليس كذلك ففي التسهيل ان الباء تكف كقوله لما قد يرى وانت خطيب
وعبارته ويراد ما بعد الكاف كافة وغير كافة وكذا بعد رب والباء هذه وفي سبك المنظوم ان من
تكف وعبارته وتقترن ما برب والكاف ومن فتكفهن وظاهره ان الثلاثة او الاربعة على السوا
وليس كذلك بل الغالب في رب والكاف والكف وفي الباقي عدمه ولم ار من ذكر كف عن واختار
ابو حيان ان الكاف لا تكف اصلا واول الوارد من ذلك قوله وتلحقهما ما فتدخل على الجمل الاسمية
والفعلية لكن الغالب ايلاوها الفعلية المصدرة بماض وايلاوها للمستقبل والاسمية
قليل وقليل ممنوعان ومثلها في ذلك فتليها الاسمية والفعلية صرح بنقله ابو حيان في الارتشاف
عن صاحب النهاية وذكر في شرح التسهيل انها لا تدخل على الاسمية وليس كما قال وقوله وواوها تدخل
على النكرة الموصوفة اصرح من قول الالفية وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو
شاع ذا العمل لكنه معلوم مما تقدم ان رب لا تدخل الا على النكرات وقوله الموصوفة تقدم ما فيه
وقد يفهم من قوله وواوها انها ليست العاطفة وانها واو بمعنى رب عملها عملها وهو راي المبرد
والجمهور انها العاطفة وان الجر برب مقدرة ما بعدها فعبارة الالفية احسن من هذه الجهة
نعم تشعر بان الحذف بعد الفا وبل سوا وكذا قول الشذور وذلك بعد الواو كثير والفا
وبل قليل وفي التسهيل يجر برب بعد الفا محذوفة كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد بل قليلا ومع التجرد

وناذعه

ونازعه ابو حيان في كونه كثيرا بعد الفا الا ان اراد بالنسبة الى بل والحق صاحب الكافي بهما
ثم نقله ابو حيان ولم يستحضر الشاطبي فنفاه قولها وقد يجر بسوى رب لدى حذف وبعضه
يرى مطردا ابهم البعض المطرد وذكر منه في الكافية والتسهيل مواضع الاول لفظ
الجلالة في القسم دون عوض لكثرة الاستعمال الثاني بعد كم الاستفهامية اذا دخل عليها
حرف جر الثالث بعد لا نحو لا خيرا جزاه الله خيرا الرابع المعطوف على خبر ليس وما الصالح
لدخول الباء نحو بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيا اذا كان جائيا الخامس
في جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو زيد في جواب بمن مررت السادس في المعطوف
على ما تضمنه بحرف متصل نحو وللطير مجرى والجنوب مصارع السابع في المعطوف
على ما تضمنه بحرف منفصل بلا نحو ما لمحب جلد ان لا هجرا ولا حبيب رافة يجبر
الثامن في المعطوف على ما تضمنه بحرف منفصل بل نحو خق زيدا وعمرو ولو احدهما
التاسع في المقرون بالهمزة بعد ما تضمنه نحو مررت بزيد فيقول ازيد ابن عمرو
العاشر في المقرون بهلا بعد نحو جيت بدرهم فيقال فهلا بدينار الحادي عشر
في المقرون بان بعد امرر بايهم هو افضل ان زيد وان عمرو الثاني عشر في المقرون
بالفا الجزائية بعد حكى يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح ونازعه ابو حيان
في غالبها وقال الذي يقاس عليه باب القسم وكم فقط فائدة قال ابن هشام في شرحه على الشافية
اعلم انهم يستعملون غالبا ونادرا وكثيرا وقليلا ومطردا لا يتخلف والغالب اكثر
الاشيا ولكنه يتخلف والكثير دونه والقليل دونه والنادر اقل من القليل فالعشرون
بالنسبة الى ثلثة وعشرون غالبا والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير لا غالب والثلثة
قليل والواحد نادر فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه كثير وغالب ونادر وقليل

باب الاضافة قوله المجرورات هو ما اشتمل عليه علم المضاف اليه ذكره
المطرزي نظرا الى لفظها قال ابن مالك في نكته وفيه من الدور ما في المرفوعات والمنصوبات
قوله والمضاف اليه كل اسم نسب اليه بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا اذ فيه امور الاول
اورد ذلك ان اسما الزمان يضاف الى الافعال فكان الاولى ان يقول كل اسم غالبا قلت
جوابه ان الاضافة الى الافعال بتاويل المصدر الثاني قوله بواسطة حرف جر الى اخره صريح
في ان جار المضاف اليه الحرف المقدر وهو راي الزجاج وابن البادش مذهب

سيبويه والمكثرون جاره الاسم المضاف وهو الصحيح وقد جزم بذلك في التسهيل وسبك المنظوم
ولا ذكر للمسألة في الالفية وقد اشرنا اليها في مختصرها بقولي بعد ذلك في اضافة الصفة المعرفة بال
ان كان جمعا او مثنى او وصل بالثاني او باداته اجر عمل الثالث كلامه صريح في ان المضاف اليه
هو الثاني وان المضاف هو الاول وكذا قول التسهيل المضاف هو الاسم المجعول كجز الاسم
قبله منسوب اليه فافضله وهذا مصطلح سيبويه وقيل عكسه وقيل يجوز في كل كل قولها نونا
تلي الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف فيه امران الاول لا يختص التنوين بالظاهر
فكذلك المقدر فيما لا ينصرف صرح به في شرح الكافيه الثاني زاد في التسهيل وقد يزال منه تا التانيث
ان امن اللبس كقراءة لاعد والمعدة في الكافيه وحذف تا التانيث منه قدير في كلم فاعرف
بها ولا ترد وظاهره انه سماعي لا يقاس وجعل الفرا قياسا قولها والزمن او في اذا لم يصلح
الا ذاك واللام خذا لما سوى ذينك فيه امور الاول انهم موضع كل منهما وكذا في
الشذور بينه ابن الحاجب فقال وهي ما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى
من في جنس المضاف او بمعنى في في ظرفه وهو قليل وقال ابن مالك في شرح الكافيه من مضبوط
يكون المضاف بعض المضاف اليه صحة اطلاق اسمه عليه بخلاف ما لا يصح نحو يد زيد على الصحيح
خلافا لابن كيسان والسيرافي اذ جعلا اضافة كل وبعض بمعنى من ولم يفرقا بين ما يطلق فيه اسم
الثاني على الاول وما ليس كذلك وقد اشار الى ذلك قول ابن الحاجب في جنس المضاف فانه
اعتبر الجنسية لا الجزئية فيد زيد وان كانت جزءه لكن ليس زيد جنسا لها فلا يصدق
على اليد اسم زيد فلا يكون بمعنى من ومثلها ابن مالك في سبك المنظوم او بمعنى من ان كان
الاول نوعا او وصفا مؤولا بنوع الثاني الاضافة بمعنى في اغفلها اكثر النحويين قال في شرح الكافيه
وهي ثابتة في الفصيح بالنقل الصحيح قال ابو حيان في شرح التسهيل ولا اعلم احدا ذكرها غير ابن
مالك وما استدل به مؤول قلت قد ذكرها ابن الحاجب كما ترى وعبد القاهر كما نقله هو في
الارتشاف الثالث ظاهر كلامهما وكلام الشذور ان اللام لا تقدر الا حيث لا يصلح من
ولا في وليس كذلك ففي شرح الكافيه يعني اللام هو الاصل ولذا حكم به مع صحة تقدير غيرها
نحو عنده ومعه ومع صحة تقديرها دون غيرها نحو دار زيد هذه عبارته وما مثل به الاول فيه
نظر لما تقدم الرابع قال ابو حيان الذي اذهب اليه ان الاضافة تفيد الاختصاص وانها ليست
على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته وان جهات الاختصاص متعددة بين كل جهة فيها الاستعمال

ونقل

ونقل ابن قاسم هذا الكلام عن ابن الصايغ في ثبوته عنه نظر فان ابا حيان وهو تلميذه نقل عنه في
شرح التسهيل انه ذهب الى ان الاضافة بمعنى اللام على كل حال وانكر اضافة من الخامس يختص التقدير
المذكور بالاضافة المحضة فلا يقدر في غيرها ذكره ابو حيان في شرح التسهيل قال وذهب بعضهم الى انها
تقدر بمعنى اللام لظهورها في نحو فعال لما يريد مصدق لما معهم ورد لعدم اطراده اذ لا يسوغ في الصفة
المشبهة ونقل الشاطبي القول بالتقدير فيها عن ابن جني والشلوبين قال لا بد منه ويتناوله ظاهر
كلام النحاة قال لان الخفض اذا كان بالاضافة فلا بد من تقدير ان الاصل ضارب لزيد حتى يكون
في الكلام نوع الاضافة وان قدر الاصل ضارب زيدا لم تكن هناك اضافة اصلا وانما يكون فيه المعنى
الذي يقتضي الاضافة مفعولا والاضافة هناك فلا سبيل الى الخفض فاذا اردت التخفيف ادخلت
في اللام يعني اضافة الصفة الى المفعول بواسطة اللام ثم اضيف بالصفة الى المفعول اضافة تخفيف
لا تعريف فحذفت اللام والتنوين لذلك قال وهذا من ابن جني تنبيه غال جدا قل من يعرف قدره
او يلقي له باله انتهى كلام الشلوبين قال الشاطبي وهو من المشبهات الحسنة السادس قول الالفية
والتوضيح في ان الاحرف المذكورة مقدرة وصرح بذلك الجزولي وقول ابن الحاجب بمعنى اللام او بمعنى
من او بمعنى في عبر به في التسهيل وسبك المنظوم وبينهما فرق لابن درستويه رد على من قال بذلك
بانه يلزم عليه ان يكون كل مضاف نكرة لانه يصير ثوب الخز وغلام زيد على معنى لا تبقى نكرة
فدل على ان الاضافة ليست على معنى حرف واجابوا بانه لا يلزم ما قاله ابن درستويه الا لو
قيل انها على تقدير من وتقدير اللام لان المقدر كالثابت وبهذا يعرف ان التعبير بالمعنى
اسد قولها واخصص اولا او اعطه التعريف بالذي تلا فيه امور الاول ان فيه ايهاما
فاصرح منه قول ابنه وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة قال ابن مالك في نكته وقد تفيد
الاضافة الى المعرفة ما تفيده الصفة من زيادة الوضوح كقولك جا زيد بالثاني استثنى في الشذور
فقال الا ان كان المضاف شديد الابهام كغير ومثل وخدن او موضعه مستحقا للنكرة كوحده وكم
ناقة وفصيلها لك ولا اباك فلا يتعرف وكذا في التسهيل وعبارته ما لم يوجب تاويله بنكرة
وقوعه موقعا مما لا يكون معرفة او عدم قبوله تعريفا لشدة ابهامه كغير ومثل وحسب
وفي سبك المنظوم الا ان يكون المضاف غير قابل كمثل وشبه ونحو ضرب بمعناهما وغير وحسبك
وكلا هبك ولا في معناهما وفي ذلك ابحاث احدها ان ما ذكراه من ان عدم التعرف في
هذه لشدة ابهامها هو راي ابن السراج والسيرافي والشلوبين ومذهب سيبويه والمبرد

ان السبب في تنكيرها ان الاضافه فيها اضافه تخفيف فينوى فيها التنوين لا الاضافه تعريف كما في
اسم الفاعل الا انهم التزموا التخفيف فيها ولا يلتزموه في اسم الفاعل ثانيها ان هذا النوع
من الاسما ما حده السماع قال ابو حيان قال والمسموع غيرك ومثلك وشبهك وحدبك وتربك
وضربك ونحوك وابوك وناهيك من رجل وقيد الاوابد وعبه الهواجر وجا رته سبل النجار
ومجربك الكف وحسبك وكافيك وهمك وهدك وشرعك وكفوك مثلث الكاف
وادنغها بمعنى حسبك ثالثها انها تستثني من عدم قبولها التعريف ما اذا تعين المغاير والمماثل
معرف جميد وقد استثناه في سلك المنظوم فقال او نعين وجه المماثله والمغايره قبل شل
وغير التعريف والتخصيص وفي الكافيه فقال وغير هذا الوصف ان اضيفا الى معرف
ان التعريفا ان لم تكن ملازم الابهام يقرر السياع في الافهام كعين ان لم يك بين اثنين
تنافيا كالصعب غير اللين وغالب حسب ومثل معها ضاهاهما التنكير فيها لزما وعبد
بطنه مليا نكرا وداعها واحدامه جرى كل كرب ابن وامه وكم شاة ونسلها بتنكير حكم
الامر الثالث قال ابو حيان تقسيم النحويين الاضافه الى التخصيص والتعريف ليس بصحيح لانه
من جعل القسم قسيما لان التعريف تخصيص فهو قسم منه لا قسيم له والاضافه انما تفيد التخصيص فقط
لكن اقوى مراتبه التعريف فاذا اضيف الى معرفه اكتسى التخصيص التام من الاضافه الرابع هل
اضافه المحمل التعريف لانه في تاويل المصدر المضاف الى فاعله او التخصيص لان المحمل نكره الى
حيما لان لصاحب البسيط ومثل ابي حيان الى الثاني وقال ابن قاسم الظاهر الاول
قول ابن الحاجب والعبارة له والشذور وشرطها تجريد المضاف من التعريف مثل الا
المعيه وكذا قوله في الوافيه وشرطها ان لا يكون معرفه فلا حسن من مفهوم قول الالفيه ووصل ال
بذا المضاف قوله وما اجازه الكوفيون من الثلاثه الاثواب وشبهه من العدد ضعيف
قال ابن مالك في نكته تمسك البصريون في منعه بالقياس لانه من باب المقادير فكما لا يجوز
لا رطل زيت لا يجوز هذا وجوزه لانه نقل عن العرب قوله واللفظيه ان يكون صفه مضافه
لمعمولها فيه امور الاول يرد عليه اسم التفضيل فانه صفه ومع ذلك اذا اضيفت فاضافته
معنويه على الاصح وكذا على قول الشذور فلا حسن منه قول الالفيه وان يشابه المضاف يفعل
وصفا فان قلت المثال تخصيص وهو قوله مثل ضارب زيد وحسن الوجه قلت يخرج على
هذا امثله المبالغه الثاني ان الوصف اذا قصد تعريفه بان قصد الوصف به خيو غير

اختصاص

اختصاص بزمان دون زمان توقف ذكره في المغنى ويستثنى منه الصفه المشبهة فلا تتعرف على خلافا
للكوفيه ذكره ابو حيان الثالث ذكر ابن مالك في نكته على الحاجبيه ان اضافه الصفه الى
معمولها قد تفيد التخصيص ايضا فان ضارب زيد اخص من ضارب قال ابن هشام وهذا
سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيد لا ضارب فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل الاضافه قلت
لم ينفرد ابن مالك بما ذكره فقد سبقه اليه ابن الصايغ واجاب بما ذكره ابن هشام ابو سعيد ابن لب
شيخ الشاطبي قال الشاطبي وهو جواب واضح قوله والعبارة لابن الحاجب وهي معنويه ولفظيه وعبارة
الشذور غير محضه والاضافه محضه ظاهره انه لا ثالث لهما وقد اثبت في التسهيل فيها ثالثا وهو سماه
شبيها بالمحضه وواسطه وهو اضافه الاسم الى الصفه والمسمى الى الاسم والصفه الى الموصوف والموصوف
الى القايم مقام الوصف والموكد الى الموكد والملغى الى المعتبر والمعتبر الى الملغى قال ابو حيان ولم
يسبقه اليه احد بل النحاة في هذه مذهبان احدهما انها محضه لانها لا تنعت بالنكره ولا تقع
بعد رب ولا تدخل عليها ال ولا مقرر منفصل لضمير ينوى فيها والثاني غير محضه لانها في تقدير
الانفصال من حيث ان المعنى لا يصح الا بتكلف خروج عن الظاهر وابن مالك راى لها اعتبارا ان
جعلها واسطه قولها وذي الاضافه اسمها لفظيه زاد ابن الحاجب ولا يفيد الا تخفيفا
في اللفظ وفي الكافيه فهو مضاف للفظ دفعا للعقل وحلت الالفيه من ذكره وقلت في مختصرها وسم
ذي لفظيه مخففه قول الشذور في حذف ال ومن المضاف الا اذا كان صفه مقترنه بالحرف او
مضافه لما فيه ال كذا اذا كان مضافا الى مضاف لما فيه ال وقد ذكره في الالفيه ولم يذكره ابن الحاجب
ايضا ولابن مالك في كفايته وبقي ان يكون مضافا الى ضمير هي في مرجعه على الاصح كقول الود انت
المستحقه صفوه ذكره في التسهيل وقد ضعفه ابن الحاجب فقال وضعف الواهب المائه الهجان
وعبدها قال ابن مالك في نكته لم تضعف الايمه لان عبدها مضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام
فحكمه حكمه وشمل قوله صفه مقترنه بالحرف المثنى وجمع المذكر السالم واقتصر ابن الحاجب على الاول
فهذه خمس صور قولها وربما السبب ثان اولا لل سطا ان كان لحرف موهلا فيه امور
الاول بقي شرط ثان وهو ان يكون المضاف بعضا او كبعض من المضاف اليه ذكره في
التسهيل فيخرج نحو اعجبني يوم الجمعه وجا عاشورا فان حذف اليوم لا يخل بالكلام ومع ذلك
لا يجوز فيه التانيث الثاني يكسبه ايضا بالتذكير بالشرطين المذكورين ذكره في شرح الكافيه
والظرفيه والمصدريه ووجوب التصدر وتقدم انه يكسبه التعريف والتخصيص وذكر ابن الحاجب

ان الاضافه اللفظيه تفيد التخفيف وسياتي انها تكسب البنا فهذه عشره امور يكسبها الاسم
بالاضافه فاحسن من عبارة الالفيه قوله في الكافيه قد يجعل المضاف كالذي له اضيف في تفصل الذي
انبيه ان لث ابو حيان اتيانه بربما يشعر التعليل وهو كذلك لان الاصل والافصح التذكير الا
في صورة واحده وهو ان يكون المضاف كلا فالافصح فيه التانيث كقوله حادت عليه كل عين
نزه قولها ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى اوضح منه في قول ابن الحاجب ولا يضاف موصوف
الى صفته ولا صفه الى موصوفها ولا اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولها واول موهما
اذا ورد قال ابن قاسم ظاهر كلام التسهيل وشرحه انه اذا وجد اختلاف اللفظين صحت
الاضافه بلا تاويل وهو مذهب الكوفيين قلت لكنه جزم بخلافه في سبك المنظوم قال وتقدر الاضافه
فيما اوهم ذلك الى موصوف مابين خلافا للكوفيين قولها وبعض الاسما يضاف ابدا فيه ابهام
وذكر بعد ذلك وحد ولبي ودوالي سعدي وحيث واذا واذ وكلا وكلتا واي ولدن ومع وغير
وقبل وبعد وحسب واول ودون والجهات الست وعلى وزاد في كافيته فضاري وحباري
ولدى وعند وبيدى وسوى ود وذو الواو وفروعهما والفم اذا زالت ضمه وارا وحدا
وكل وبعض وال وسبحان وزاد في التسهيل ايمن وفروعها ومعاذ الله وقعدك الله
ومعيدك الله وعود ويد في قولهم رجع عوده على بديه ومعاذ الله وريحانه وحنانيك وحول
وحوالي ووسط قولها وبعض ذا قد يات لفظا مفردا فيه ابهام والمراد بذلك كل وبعض
واي وقبل وبعد واخواتها وغير ومع واذ ومثل ومثل وتلعا ويستثنى من كل ما اذا وقعت
نعت او تاكيدا فلا يجوز قطعها عن الاضافه لفظا قولها وبعض ما يضاف حتما امتنع ايلاوه
اسما ظاهرا حيث وقع كوحد لبي ودوالي سعدي وشذ ايلا يدي للبي فيه امور الاول
ما ذكره من شذوذ اضافه لبي ليدي نازع فيه ابو حيان وقال انه باطل وان سيبويه نص
على انه يقال لبي زيد وسعدي زيد وساقه مساق المطرد وقال شيخه الرضي الشاطبي ما ذكره
من شذوذه يفهم انه لا يقاس عليه وانه خاص بالشعر وليس كذلك بل هو كثير الاستعمال لكنه مخصوص
باليدين قال والدليل على كثره استعماله قوله صلى الله عليه وسلم اذا دعا احدكم اخاه فقال لبيك فلا
يقولن لبي يديك وليقل اجابك الله بما تحب فظاهره ان ذلك كان عادة العرب اذا دعت
اجبت ولولم يستمر عندهم لم ينههم عنه وهذه عادته فيما اعتاده من الاقوال المخالفه
للشروع ثم قال والجواب انا لا نسلم ان الحديث يشعر بكثره ذلك وانما فيه دلاله على انه سمعه

اوبلغه انه قيل فيحتمل ان يكون كلمه قيلت على غير عادة فتكون من النادر والنادر ان يعلم انه عيلد
في الاستعمال فلا يلزم خروجه عن الشاذ لان الشاذ عند النحاه على اقسام شاذ استعمالا وقياسا وعكسه
وشاذ فيهما معا فيكون هذا من الشاذ قياسا لا استعمالا قال وقد يقال ان الناظم لم يعتبره حيث كان الحد
محليعن استعماله فصار القياس على ما سمع ممنوعا قال وهذا من غرايب العربيه ان يمنع من القياس مانع
شرعي وكذلك نظاير كالممنوع من تنبيه اسما الله تعالى وجمعها وتصغيرها وان كان القياس يقتضي
ذا انتهى قال في شرح التسهيل يستثنى من اضافته الى المضمر مضمر الغايب فهي شاذة ايضا ونازع
فيه ابو حيان الثاني عد الفاظ منها حنانيك وهذاذيك وحواليك الثالث لم يذكر على ذلك
وهو مما امتنع اضافته الى ضمير وهو على راي الكسايي والنحاس والزبيدي ودونه والاصح في
الاخير الجواز في الاول عند المتاخرين المنع وقد ذكره ابن الحاجب فقال ولا تضاف الى مضمر
ولا تقع والذي يفهم كلام ابي حيان ان الجمهور على المذكور على الجواز والمختار عندي وفي سبك المنظوم
ومنها ذو ولا تضاف غالبا الا الى ظاهر ومنهما ال ولا يضاف غالبا الى ضمير قوله الالفيه
والزموا اضافه الى الجمل حيث فيه امران الاول زاد ابن الحاجب في الاكثر لتخرج ما ندر اضافتها
الى مفرد وقطعها عن الاضافه الثاني قال ابو حيان شرط الجمل المضاف اليها حيث ان تكون خبريه
وان تكون اسميه مثبتة او فعليه ماضيه مثبتة او مضارعه مثبتة او منفيه بلم او لا قولها واذ فيه
امران الاول قال ابن هشام ينبغي ان يقيده بان لا يكون الاسميه فعليه العجز وفعلها ماضيا نه قال
في شرح التسهيل ان اذ زيد قام قبيح لان مدلول اذ وقام بالنسبه الزمان واحد وقد اجتمعا
في كلام فحسن الفصل بينهما الثاني قال ابو حيان شرط الجمل المضاف اليها اذ ان لا تكون شرطيه فلا
يقال اتذكر اذ ان تاتنا نكرمك ولا اذ من ياتك نكرمك الا في ضرورة الشعر ففهم انه مثل في الافعال
وفي حذفها وتعويض التنوين بعدها الاول صحيح والثاني قولها وان ينون يحتمل افراد اذ الحق بها
تبنى العلامه الكافيجي في ذلك اذا يجوز ان تقطع عن الاضافه ويعوض منها التنوين وقال في
قوله تعالى وان اطعتم بشرا مثلكم انكم اذا لخاسرون وهو بحث دقيق الا انه لم يقل به احد من النحاه
وقد اعترف الشيخ بانه خالف فيه النحاه اجمعين قولها وما ماذ معنى كاذ اضف جوازا اطلق
هنا وفي التسهيل فيشمل الاضافه الى الاسميه والفعليه بل صرح بذلك في الكافيه فقال اضيفا
للجملتين قال ولا يضاف ابو حيان الى كل جمله بل المستقرا في ذلك الجمل الابتدائيه المسبوقه
بلا التبرئه اما ولا العاملتين عمل ليس جملا على الفعليه وفي التسهيل وسبك المنظوم ورجح في شرحه

وحواليك ص

جواز كونها مستقلة بقلة وهو راي الاخفش ورده ابو حيان وسياتي الاشارة اليه
قولها وابن او اعراب ماكان قد اجريا فيه امران الاول قيده في الكافيه بما اذا لم يبن
فقال وما باد الحق ثم ثنى فليس عن اعرابه يستغني الثاني قال ابن هشام لم ار من صرح بان
مثله اذا اكتسبه اذ يبني ويعرب على التفصيل المذكور وقياسه عليه ظاهر قلت صرح به الشاطبي
في شرحه جازما بها قوله واختر بنا متلو فعل بنيا احسن من قول الكافيه وقبل فعل ماض البنا
رجح والعكس قبل غيره وضح ومن قول سبك المنظوم فان صدرت بماض رجح البنا والا رجح
الاعراب لشموله المضارع المتصل الى الجملة وادخل بنا وها على الفتح هو على التفصيل المذكور
من الالفيه من اختياره قبل مبني واختيار الاعراب قبل المعرب ووجوبه على راي البصريين قوله
وكذلك مثل وغير مع ما وان ذكره ابن مالك في التسهيل وضبط بكل اسم ناقص الدلالة اضيف
الى مبني فهو اعم من كلام ابن الحاجب من وجه ومثل ابو حيان بدون وبين قولها والزموا اذا
اضافة الى الجمل الافعال فيه امور الاول اختار في شرح التسهيل مذهب الاخفش انه يجوز وقوع
المبتدا بعدها وقول ابن الحاجب اختير بعدها الفعل ربما يقرب منه الثاني في تعليق ابن هشام
قولنا ان اذا تضاف الى الجمل مشروط بان لا تعمل وذلك خاص بالشعر الثالث قال في
شرح الكافيه اذا اضيف اسم زمان الى اسمية مستقبلة وجب سيبويه نحو كونها اسميه كما يمنع ذلك
بعد اذا لان اذ واذا اصلان لكل زمان اضيف الى جملة فاذا كان معناها المضي فالموضع لاذ وان كان
معناها الاستقبال فالموضع لاذا فيجري ذلك الاسم مجراها وهذا الذي اعتبره سيبويه بديع
لولا ان في المسموع ما جاء بخلافه فيوهم باذ دون انتهى وقد اختار في شرح التسهيل كما تقدم خلاف
قول سيبويه واجاب ابنه عن الايه بانها مما نزل فيه المستقبل منزلة الماضي لتحقق وقوعه وحينئذ
فاسم الزمان فيه بمعنى الرابع لزوم الاضافة الفعل ايضا دون في قولهم اذهب بذي تسلم واية بمعنى
علامة بلا تقدير على الاصح وربت ولدن بتقدير ان المصدريه ذكرها في الكافيه وغيرها قوله
ابن الحاجب واذ للماضي هو راي الجمهور واثبت بعضهم كونها للمستقبل كقوله يومئذ تحدث
اخبارها واوله بانه نزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه قال ابن هشام وقد يستدل بقوله فسوف
يعلمون اذ الاغلال فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في اذ
فيلزم ان يكون بمنزلة اذا قوله ومنها اذا وهي للمستقبل قال بعضهم وقد تجيء للماضي كقوله ولا على
الذين اذا ما اتوك لتحملهم واذا راوا تجارة او لهوا وللحال نحو والليل اذا يغشى والنجم

اذا

اذا هوى قوله وقد تكون للمفاجاة ظاهره انها ظرف زمان وهو راي الزجاج واختيار الزمخشري
وقيل ظرف مكان وهو راي المبرد واختيار ابن عصفور وقيل حرف وهو راي الاخفش واختيار
ابن مالك قوله المفهم اثنين معرفا البيت اجاز الكوفيون اضافتها الى نكرة محدودة بناء على جواز
تاكيدها والمصنف افهم هناك على جواز التاكيد وخالفهم هنا في جميع كتبه فيحتاج الى الفرق قولها
وان كررها فاضف فيه امور ذكرها الشاطبي الاول لم يبين المراد بالتكرار هل هو بالعطف
وبغيره بالواو او بغيره او هو خاص بالعطف بالواو دون ساير الحروف فلو قال
ايا وكررها بواو تضف او انه لا جرى لكان اولى الثاني ظاهره انه قياسي وليس كذلك بل
موقوف على السماع صرح به الفارسي وسوى بينه وبين تكرار المفرد بعد كلا لكن ظاهر كلام
التسهيل ايضا انه مقيس الثالث محله ايضا حيث كان المجرور باي اولا ضمير المتكلم نحو انت
واي زيد اعلم فلا يقال ايك واي زيد افضل ولا اي زيد واي عمرو اعلم وعبارته في التسهيل تقتضي
العموم ايضا الرابع ان قوله فاضف يقتضي لزوم الاضافة الى المفرد المعرفة حينئذ وليس بلازم بل
هو جائز قولها وبالعكس الصفة كذا في الحال وقال في الكافيه ولم تضف موصولة لنكرة ولمصنف
ما سواها الخبر فشمل الحال والوصف والخبر وليس كذلك قوله الالفيه وان يكن شرطا او استفهاما
فمطلقا كمل بها الكلاما احسن قال الشاطبي ثم قوله وبالعكس فيه نظر لانه في اللغة رد اخر الشي اوله وليس مرادا
هنا فلو قال وبالضد لكان اولى لان النكرة ضد المعرفة ليست نقيضها قال وبقي من اقسام اي قسمان
لم يذكرهما النكرة الموصوفة وصلة المنادى فالاولى نحو مررت باي معجب لك والثانية نحو يا ايها الرجل
قال وكلاهما لا يحتاج الى ذكره اما الثانية فلانه يكفيها عن الاضافة فلا تضاف وكذا الاولى لا تضاف
على تقدير ثبوتها فان سيبويه لم يذكرها وذكرها الاخفش ولم يرتض رايه في التسهيل لان السماع بها
قال معدوم او نادر والقياس على ما مر من في وقوعها نكرتين موصوفتين ضعيف قولها والزموا اضافة
لدن فجر ربما ينصب قوله فجر انها لا تضاف الا الى المفرد وهو راي ابن الدهان والاصح انها تضاف الى
الجمل الاسمية والفعلية فيحتمل قوله فجر على اللفظ والمحل قولها ونصب غدوة بها عنهم ندر قال الشاطبي
هو مقيد بلدن محذوفة النون قلت لكن نقل يونس في نوادر النصب مع حذف النون كلدن ولدن
ولدن ولد ولد بقي لغاتها لدن ولدن ولدن قوله وكيف للحال استفهاما عدها من الظروف
تبعا لسيبويه وقال ابن مالك لم يقل احد انها ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت
تفسر بقولك على اي حال لكونها سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا لانها في تاويل الجار والمجرور

واسم الظرف ويطلق عليهما جوازا انتهى قال ابن هشام وهو حسن ويؤيده الاجماع على انه يقال
في البدل كيف انت صحيح ام سقيم بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب قوله وقط للماضي المنفي قوله
وعوض للمستقبل فيه امور الاول قد يرد للمضي ذكره ابن مالك في التسهيل كقوله فلم ار عاما
عوض اكثر هالكا الثاني عدها من المبنيات وقد يعرب اذا اضيف الى العارضين او اضيف اليه
نحو ولولا نبل عوض في الثالث قد تخرج عن الظرفية فيستعمل فيما ذكره ابن السيد ونقله ابو حيان
في شرح التسهيل قولها ونقل فتح وكسر لسكون يتصل قال ابن قاسم يعني ان للموضعان من اعرابها
فتح ومن بنايها على السكون كسر لالتقاء الساكنين والذي شرحت عليه النظم انهما بحالة السكون
وبه جزم الشاطبي وعبارة اذا اتصل بما الساكنة العين ساكن بعد فالمنقول عن المسلمين
فيها وجهان الفتح للاتباع والكسر على اصل التقاء الساكنين ثم قال فان قيل لم حملته على حالة
التسكين وحدها قلنا لانها في اللغة الاخرى معربة وحركة الاعراب لا تختلف مع الساكن انتهى
قولها واضمم بناء غيرا ان عدمت ما له اضيف ناويا ما عدما وقال ابن الحاجب واجرى
مجراه لا غير وليس غير وقال في الشذور اذا حذفت ما يضاف له وذلك بعد ليس فيه امور
الاول شرط البنا ان ينوى معنى المضاف اليه فان نوي لفظ دون معناه اعرب صرح به في
شرح الكافية الثاني ذهب الاخفش وغيره الى الاعراب في هذه الحالة ايضا وانه من باب
حذف المضاف اليه وترك المضاف على حاله بلا تنوين لنيته قال في شرح الكافية وليس هذا
المذهب ببعيد انتهى قلت وهو المختار عندي لما سبق في اي كما اجمعوا على انهما حينئذ
مع التنوين وفتحها معه او دونه حركتا اعراب الثالث شرط ابن هشام لحذف مضافها
ان تقع بعد ليس قال في شرحه على الشذور وما يقع في عبارات العلما من قولهم لا غير لم تتكلم
به العرب فاما انهم قاسوا لا على ليس او قالوه سهوا عن شرط المسئلة وقال في المغني قولهم
لا غير لحن وليس الامر على ما قال فهذا ابن الحاجب قد ذكر وقوعها بعد لا ايضا لم يذكر في الوافية
سواه وقد ذكر وقوعها بعد لا ايضا ابن السراج في الاصول والسيرافي في شرح الكتاب
وابو حيان والزمخشري في المفصل وتبعه شارحوه وغيرهم قال الرضي لا يحذف منها المضاف اليه
الا مع التنزيه لكثرة استعمالها بعدها ومما ورد فيه وقوعها بعد لا قوله جوابا به تنجو اعتمد
فو ربنا لعن اسلفت لا غير تسأل قولها فاعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده
قد ذكرا فيه امور الاول قوله نصبا ناقص فانها تجر كما في شرح الكافية وقد يرتفعا

فاحسن

فاحسن منه في الكافية واعربوا ايضا وقلت في الوافية وان نكرت النصب واجر الثاني وما من بعده
كذا ما قبله وهو غير وعبارة الوافية شاملة لذلك الثالث ظاهره انها في هذه الحالة نكرات وهو
الصحيح وقال بعضهم بل معارف بنية الاضافة لكنها اعربت لانه جعل ما لحقها من التنوين عوضا من اللفظ
بالمضاف اليه قال في شرح الكافية وهو عندي قول حسن الرابع شملت عبارته على وبه صرح وقال ابن هشام
ما اظن نصبها موجود قولها وما يلي المضاف ياتي خلفا عنه في الاعراب اذا ما حذفا فيه امور الاول
شرط امن اللبس كما في التسهيل وغيره الثاني يخلفه ايضا في ساير الاحكام كالتذكير والتانيث والتنكير
اذا كان مثلا وغيرها وقد قال في الكافية عقبه وفي سوى الاعراب قد يبون ما بقي وقلت في الوافية
لخلفه في الحكم وسبك المنظوم يجوز حذف المضاف ان امن اللبس ويقوم مقام المضاف اليه في الاعراب
وفي قيامه مقامه في غير ذلك وجهان ومعناه انه يجوز انابته عنه فيه وتركها الثالث قال في التسهيل
ان امتنع استبدادا لا في بالحكم اعرب اعراب المضاف قياسا والا سماعا فيقيد بذلك اطلاقه
هنا الرابع من شروطه ايضا ان لا يكون المضاف اليه جملة لانه حينئذ لا يقبل الاعراب فلا يصح حذف
المضاف واقامة الجملة المضاف اليها مقامه الخامس قد تحذف متضايفان وثلثة ويبقى المضاف
اليه الاخير فيخلف ما ذكره في الكافية والتسهيل قال الشاطبي وذلك يوخذ من كلامه هنا
بطريقة صناعية لان المضاف اليه الثاني يضاف الى ما يليه فيصدق عليه انه مضاف فيخلفها
وربما جروا الذي ابقوا البيت قال ابن هشام التقليل بالنسبة الى السماع لا القياس فانه
اولى في القياس من عدم الجر لان في بقايه دليلا على المحذوف قولها لكن بشرط ان يكون ما حذف
مماثلا لما عليه قد عطف لا يتعين ذلك بل لو كان مقابلا له كفى نحو تزيد ون عرض الدنيا والله
يريد الاخرة ذكره كذا وشرط في التسهيل ان يكون العطف متصلا او منفصلا بلا دون غيرها
وانه ان فقد الشرط فقليل لا يقاس عليه قال ابو حيان وظاهر كلام ابن عصفور انه لا يشترط
العطف لا متصلا ولا منفصلا ثم الجواب في اصل المسئلة بالشروط المذكورة اي الفرا والسيرافي
والجمهور على المنع مطلقا والاقتصار على السماع قال الشاطبي وظاهر كلامه انه عند فقد الشرط
يمنع القياس وهو الصواب خلاف رايه في التسهيل اجازة قولها ويحذف الثاني
ويبقى الاول البيتين قال في التسهيل وقد يفعل ذلك دون عطف قال وهو في
الاسما الناقصة قليل وفي الاسما التامة الدلالة كثير قوله بشرط عطف واضافة الى
مثل الذي له اضفت الاولا كذا عكسه بان يكون المحذوف منه معطوفا على ما اضيف

غزوات
الى مثل المحذوف كحديث البخاري عن ابي برزة غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع
او ثماني ذكره في التسهيل قولها فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او ظرفا اجز فيه امور
الاول لا يخفى ما فيه من التعقيد واوضح منه قولي في مختصر الالفية مفعولا او ظرف اجز ان يصلا
عامل المضاف عن ثان تلا الثاني ما جزم بجوازه من الفصل بهذين هو راي الكوفيين وقد صححه في
غالب كتبه ووافقه ابو حيان والبصريون على انه لا يجوز الا في الضرورة الثالث مثل الظرف
في ذلك المجرور وقد صرح به الكافيه قولها ولم يعب فصل يمين وفي الكافيه وباليمين قد اتى
اختيارا هو راي الكسائي ولم يذكره في التسهيل ولا سبك المنظوم وزاد في الكافيه الفصل باما فقال
والفصل باما تغتفر وذكرها في التسهيل ايضا قولها واضطرارا وجدا باجنبي كذا
بمعمول المضاف المرفوع فان الفصل به ضرورة وان لم يكن اجنبيا ذكره في الكافيه ويفهم من قوله
ما نصب قولها او بنعت في الكافيه تابع وهو اعم قوله او نداء مثله في شرح الكافيه بقوله
كان برذون ابا عصام زيد حمار دق باللجام اي كان برذون زيد يا ابا عصام قال ابن
هشام ويحتمل ان يكون ابا هو المضاف اليه على لغة القصر وزيد عطف بيان فالاحسن
تمثيل ابي حيان بقوله وفاق كعب بجير منقذ لك من كعب وزاد في التسهيل الفصل بفعل ملغى
وزاد ابو حيان في شرحه بمفعول من اجله وزاد ابن الانباري الفصل بان شاء الله وحكى هذا
اعلام ان شاء الله ابن اخيك فصل في المضاف الى يا المتكلم قولها اخر ما اضيف لليا
اكسر اذا لم يكن معتلا كالصحيح في ذلك المعتل الجاري مجراه كدلو وظبي ولهذا قال ابن الحاجب
الصحيح والملحق به في الكافيه اذا لم تلحق ينفصل ويقصر وفي سبك المنظوم ان لم يكن حرف قبله
متحرك قوله ابن الحاجب واليا مفتوحه او ساكنه اختلف في الاصل فقيل الفتح لانه حرف واحد
فقياسه التحريك ثم سكن تخفيفا وقيل السكون لانه الاصل في البنا وانما بني الحرف على حركة لتعذر
الابتداء به وهو مفقود في المتصل بغيره حكاهما ابو حيان في شرح التسهيل بلا ترجيح قال ابن قاسم
وجمع بان الاسكان اصل اول اذ هو اصل في كل مبني والفتح اصل ثان اذ هو اصل ما هو على حرف
واحد قلت وبالاول اعني كون الفتح اصلا هو جزم ابن مالك في سبك المنظوم ونكتة على
ابن الحاجب ولم يذكر المسالة في التسهيل على جهة تنبيه لا تعين فتح اليا وكسرها بل يجوز حذفها
مع كسر المتلو وفتحه وقلبها الفا ذكره في الكافيه لكنه في التسهيل خص ذلك بحالة النداء وقيد بان
يكون الاضافة محضة فان كانت غير محضة فلا حظ لها في غير الفتح والسكون لانها حينئذ

فصل

في نية الانفصال فلم تكن كجزء الكلمة ونقل في الارتشاف هذا القيد عن ثعلب وابن الانباري لما
ذكر في التسهيل من تخصيص ذلك بحالة النداء عقبه بجريانه في غيره فقال وربما وردت الثلثة
في غير نداء وذكر مثله في سبك المنظوم فقال و بفتح اليا وهو الاصل وتسكن وان نودي المضاف
جاز الصحاح حذفها وقلبها الفا وربما ورد الوجهان في غير نداء قولها ويدغم اليا والواو
وانما تدغم الواو بعد قلبها قال الشاطبي وسهل اطلاق ذلك العلم به كما يطلق عامة النحويين
الادغام في الحرفين المتقاربين من غير ان يصرحوا بقلب الاول حتى يصير مع الثاني مثلين
تماثلا قولها وان ما قبل واو ضم فاكسره قال الشاطبي صوابه فما قبل يا قال ويجاب
بان القاعده في التصريف انه اذا عرض في الكلمة اعلالان جاز البدو باولهما وباخرهما
فبدا من البدو باولهما قول ابن الحاجب وفتحت اليا للساكنين هو الفصيح الشايع
وفيه لغة قليلة تكسر ذكرها في الكافيه فقال وكسر ذي اليا مدغما فيها روي كذاك بعد الف
وما قوي قولها والعبارة للالفيه فيها اكثر والفاسلم قال ابو حيان يستثنى الف
لدا وعلى والى الاسمين فلن العلب فيها اكثر واشهر اللغات بل ادعى صاحب التمهيد
اتفاق اللغات عليه قولها والعبارة لابن الحاجب وهذيل تقلبها لغير التثنيه
يا فيه امور الاول كذا في جميع كتب ابن مالك نقلها عن هذيل قال ابو حيان وقد ذكر سيبويه
هذه اللغة في كتابه ولم ينسبها الى هذيل وحكاها عيسى بن عمر الثقفي عن قريش الثاني
ليس المراد ان هذيلا توجب القلب بل تجوزه وتجوز الادغام ايضا ولا يرد هذا على الالفيه قال
في الارتشاف يحتاج الى سماع قوله ابن واجاز المبرد اخي وابي اختاره في التسهيل وخالفه في
سبك المنظوم فقال ولا يجوز رد لامات اب واخ ويه خلافا لابي العباس وجعل في الكافيه
ظاهر قوله واخوته انه يجيز ذلك في حم وهن ولم اره مصرحا به عنه بل الذي يفهم في شرحي
التسهيل والكافيه ان النقل عنه في اب فقط فانه قال في شرح التسهيل ولم اجد شاهدا
على اخي لكني اجيزه قياسا على ابي كما فعل ابو العباس قوله ويقال في الاكثر في كذا ابن مالك في
الكافيه والتسهيل وغيرها قال ابو حيان وعبر ابن مالك يرى ان ثبوت الميم في الاضافه مطلقا مما
لا يجوز الا في الضرورة فصل في الجر بالجوار لم يتعرض له في الالفيه ولا كذا لابن الحاجب
وذكر في الشذور على صغره قوله الثالث المجرور بالمجاورة وهو شاذ ان اراد بالشذوذ مخالفة
القياس فصحيح وان اراد مسموع لا يقاس عليه فهو راي الفرا والجمهور على خلافه قوله نحو هذا حجر ضب

حرب وقوله ياصاح بلغ ذي الزوجات كلهم وليس منه واسمحوا بودكم وارحلكم اشاره بالاول
الى النعت وبالثاني الى التاكيد وبالثالث المسبوق الى عطف النسق وقد اجراه بعضهم فيه قال
المصنف في الشرح ولا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان لانه كالنعت والتوكيد
في مجاورة المتبوع قال وينبغي امتناعه في البدل لانه في التقدير من جملة اخرى فهو محجوز تقديرا
وكذا قال ابوحيان لا نعلم احدا اجراه في البدل ولا يحفظ من كلامهم وهل يختص في النعت بالمفرد
قال الخليل نعم وسيبويه لا بل يجري في المثنى قال ابوحيان وقياسه الجواز في الجمع وقال قوم يختص بالنكره
وهو ضعيف **باب اعمال المصدر** هكذا ترجم في الالفيه وذكر لباب اعمال المصدر ايضا قول
ابن الحاجب والشذور المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل قال الشلبي يخرج عنه مثل ويح وويس
فانه لا فعل له مع انه مصدر فاما ان يريد مطلق الفعل والفعل المشتق من المصدر فان اراد الاول
دخل فيه المفعول نحو ضربته تاديبا والثاني خرج منه مثل ويح وافه ولغه وان اراد بالجاري
على الفعل كونه متضمنا لحروفه خرج منه مثل جلست سفا وقال الجاري في كلامهم يستعمل في اشيا
يقال هذا المصدر جار على الفعل اي اصل له ما حدا اشتق منه ويقال اسم الفاعل جار
على المضارع اي موازن له في الحركات والسكنات ويقال الصفه جارية على شي اي ذلك
الشي صاحبها اما مبتدا لها او موصولا او موصوفه والاولى حينئذ التحرز عن الالفاظ المبهمه
ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل كان حدا تاما على المذهب البصريه انتهى قوله
بفعل المصدر الحق في العمل فيه امور الاول انه يقتضي انما عمل تشبيها بالفعل وليس كذلك
قال في شرح الكافيه يعمل المصدر عمل فعله لا لشبهه بالفعل بل لانه اصل والفعل فرع ولذلك يعمل
مرادا به المضي او الحال او الاستقبال بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشبهه بالفعل المضارع
فاشترط كونه حالا او مستقبلا فالاحسن قوله في الكافيه كفعله المصدر اعمل وقول ابن الحاجب
والشذور يعمل عمل فعله الذي يشتق منه لكنه كفعله ان فاعله يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل وانه اذا
حذف فلم يتحمل ضميره على الاصح وانه لا يتقدم معموله عليه خلافا لابن السراج وانه لا يرفع النائب
عن الفاعل على راي فانه لا يجوز حذفه باقيا معموله على الاصح وانه لا يفصل من معموله بتابع
فهذه ست صور وقد ذكر ابن الحاجب الثلاثه الاول وذكر في سبك المنظوم الاول والثاني
فقال الثاني ان ذكر فاعل لا يلزم ومعموله هله فلا يتقدم الثالث اورد الشلبي على قول ابن الحاجب
ويعمل ماضيا وغيره ان المصدر لا يصح ان يكون للحال وهو عامل لانه يصلح عامله اذا قدر بان

والفعل

والفعل وان لا يكون للحال فنفى ان يكون ماضيا ومستقبلا فعلى هذا لو قلت عجبت
من ضرب زيد عمرو الان يجر انتهى وهو مخالف للمنقول وقد نبه عليه الرضي فقال وانما
قدروه بان والفعل لكونها اشهر واكثر استعمالا ووهم بعضهم لذلك فظن انه لا يعمل حالا لا
لتعذر تقديره بان حسنه قولها مضافا او مجردا او مع ال يقتضي انه في الثلاثه
على السوا وليس كذلك بل عمله مضافا اكثر ثم منونا ثم مع ال كذا في الارتشاف نقلا عن الفرا وابي
حاتم واختاره وفي الشذور اعمالها مضافا اكثر ومنونا اقيس وبال ضعيف وهو قريب منه
وقال ابن الحاجب واعماله باللام قليل ولم ينبه على المنون وزعم الفارسي والشلوبين ان اعماله
منونا اقوى وزعم ابن عصفور ان اعماله مع ال اقوى من اعمال المضاف في القياس وانكر
الكوفيون اعمال المنون وذهب الكوفيون والبغداديون وابن السراج وغيره من البصريين الى انه
لا يجوز اعماله مع ال وذهب قوم الى انه قبيح وقوم الى انه عاقبه ال الضمير جاز اعماله
والا فلا يجوز وهو راي ابن وهو راي ابن الطراوه وابن طلحه واختاره ابوحيان ومثل المعاقبه
بقتلك والضرب له المسي اي وضربك تنبيه قال ابوحيان لا نعلم خلافا في ان ال
في هذا المصدر للتعريف الا ما ذهب اليه صاحب الافصاح انه سعى ان يدعي زيادتها
وادعى ان المصدر المنون ايضا معرفه قولها ان كان فعل مع ان او ما يحل محله فيه امور الاول
ذكر هذا الشرط ايضا في الشذور ولم يذكره ابن الحاجب وذكر في التسهيل وشرحه ان ذلك ليس شرطا
بل الغالب ان يكون كذلك قال ومن وقوعه غير مقدر بذلك قول العرب سمع اذني زيدا يقول ذلك
ووافقه على ذلك صاحب البسيط ورده ابوحيان وقال المشهور ان تقديره بذلك شرط وقال ابن
هشام قد يورد على هذا الشرط ان الذي يحل لا يحل محل والجواب انه يحل ما معه كالحرف
الثاني ان ذكره زاد بعضهم ولم يذكره الاكثر ولا هو في سبك المنظوم وعليه الشلبي بانهما يختلفان
في حرفيتها فان الاخفش يرى انها اسم وحدها الى العايد بخلاف ان وبانها لا تختص بالفعل
بل تدخل على الجمله الاسميه وان تختص بالفعل وقال ابوحيان انما زيدت لنحو بها بالحال من
منصوب ان لا يكون حالا وهذا الكلام ذكره ابن الدهان ورده ابن الخباز بان ما التي للحال
ما النافيه ممن ابن له ان المصدر به كذلك واجاب ابن ابان بان الغرض ان يقدر بحرف مصدري
لا ينافي الحال بخلاف ان فانها تنافيه الثالث ضم في التسهيل اليهما ان المخففه
من الثقيله كقوله علمت بسطك للمعروف خير يد اي ان قد بسطت قال ابن قاسم وذكر ما يغني عنها

فانها يصح وقوعها بعد العلم قلت وقال في الكافيه فيما يصح حرف مصدري بمما
فشمل الثلاثة السوابع لم يقدر سيبويه في الباب اللازم المشدده ناصبه لضمير الشان فيقدر
في الملغى انه ضرب و في قسمه انه يضرب الخامس ذكر ابن الحاجب شرطا غير المذكور
وهو ان لا يكون مفعولا مطلقا ثم قال بعده فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه
فوجهان فقال السيلي قد اجاز واضربك ضربا عمرو وخالدا قال والضابط في كونه عاملا
تقديره بان والفعل وهو يصح ههنا اذ التقدير ضربتك ضربا مثل ان ضربت عمرو خالدا و
هذه المسئله جايزه بالاتفاق ذكرها ابن السراج في الاصول قال قد صرح ابن جني وغيره
باعماله وح وهو مفعول مطلق بلا خلاف وقال الرضي المصدر انما يؤول به الفعل اذا كان يتقدر بحرف
المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه لا يصح حينئذ تقديره بان والفعل اذ ليس معنى
ضربت ضربا وضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قولك ضربت ضرب الامير اللص فالمصدر العامل
ليس مفعولا مطلقا في الحقيقه بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص انتهى
وقد صرح به ابن مالك باعماله في الكافيه فقال كذا سبق لتشبيه نوى كامرنه ضرب الحاكم
اللص الغوي قال ابو حيان من غريب النقل في المصدر ما ذكره في النهايه من انك ان قلت اتيتك ركضا
ان فرعت على مذهب البصريين ان ركضا في معنى راكضا جاز اعماله بقوله اتيته ركضا فرسي اي راكضا
فرسي وان فرعت على قول الكوفيين ان التقدير اركض ركضا لم يجز اعماله لانه يكون كضربت ضربا
السادس بقي لاعماله شروط اخر احدها ان يكون مظهرا بل مضمرا ثانيها ان لا يكون محدودا ثالثها
ثالثها ان يكون مفردا لا مثنى ولا مجموعا ذكر الثلثة فقال ولا اعمل المضمر والمحدود ومصدر فارق التوحيد
وذكر الاول في سبك المنظوم وهو الثاني في التسهيل ولم يشترط فيه الثالث بل اجاز فيه اعماله مجموعا
وهو اختيار ابن عصفور واختار ابو حيان اشتراطه وخالف ابن هشام فقال القول بان المصدر
لا يعمل جمعا بعيد لان عمله بحمل محل ولا ينافي جمعه رابعها ان يكون مكبرا ذكره في الارتشاف قال الشاطبي
والجواب عن المصنف ان الشرط الذي ذكره يغني عن الاربعة لانه معها لا يدل على معنى ان والفعل
او ما والفعل قال علي ان ضمير المصدر لا يسمى مصدرا حقيقه كما لا يسمى ضمير العلم علما ولا ضمير اسم الجنس
اسم جنس قول ابن الحاجب وان كان بدلا منه فوجهان اي يجوز ان يكون العمل للمصدر وللفعل المبدل
منه صرح في الكافيه والشرح بان المختار كون العمل للمصدر لانه قام مقام الفعل وصار نسيا منسيا
وقال ابن مالك في سبك المنظوم وان صحب مصدرا وقال ابو حيان اختلف في العامل في المعمول فذهب

سيبويه والاخفش والفرا والزجاج والفارسي انه المصدر نفسه وذهب المبرد والسيرافي وجماعة
الى انه الفعل المضمر الناصب للمصدر وصحح الافصاح ان الناصب له فعل من غير لفظ المصدر كالزم
ونحوه ويبنى على الخلاف في تقديم هذا المعمول على المصدر فمن جعل العمل للفعل اجازه ومن جعله لفعل
من غير لفظه منعه ومن جعله للمصدر اختلف في منعه تنبيه يفارق هذا النوع من المصدر في امرين
احدهما انه يتحمل الضمير الثاني انه يجوز تقديم منصوبه والمجرور بحرف يتعلق به صحح الامرين في التسهيل
وقال في الكافيه وبدلا من لفظ فعله يرد في العمل المصدر وهو مطرد في الامر والدعا والاستفهام
وخبر ايقل في الكلام والسبق في معمول هذا نعم كذلك رفعه ضميرا استتر تولها
ولاسم مصدر عمل فيه امور الاول ان اعماله راي الكوفيين والبغداديين وانكره البصريون
الثاني محل ذلك في غير الذي والعلم اما الاول والثاني فيعمل باجماع واما الثاني لا يعمل باجماع
وقد سلم منها قول الشذور واسم ما نقل عن وضعه الى الحديث كالكلام والثواب وانما نقله
الكوفيون والبغداديون واما نحو ان مصابك الكافر حسن مجاز بالاجماع لانه مصدر وعكسه
نحو فجار لا يعمل باجماع وقوله لانه مصدر قال في الشرح وهو في الحقيقه مصدر وانما سموه احتياطا
اسم مصدر تجوزا وقال ابن المصنف اسم المعنى الصادر من الفاعل كالضرب او القايم بذاته
كالعلم ينقسم الى مصدر واسم مصدر فان كان اوله ميما مزيده لغير مفاعله كالمضرب
والمتجرده او كان لغير ثلاثي كالغسل والوضوء فهو اسم المصدر والا فالمصدر وقال
ابو حيان الثاني عندنا مصدر الاسم مصدر قال واسم المصدر يقال باصطلاحين احدهما
ما ينقاس ساوه من الثلاثي على مفعل او مفعل وفيما زاد على صيغه المفعول منه فهذا النوع
لا خلاف نعلمه في جواز اعماله وحكمه حكم المصدر في تقسيمه الى مضاف ومنون وذي ال
وجميع الاحكام المذكوره له الثاني فان كان اصل وضعه لغير المصدر كالثواب والعطا والدهن
والخبز والقوت والكلام ونحوها اسما احدث من مواد الاحداث فهذا هو الذي
فيه فانكر البصريون اعماله واعمله الكوفيون والبغداديون واستثنى الكسائي من ذلك
ثلاثة الفاظ فلم يعملها والخبز والقوت والدهن انتهى ولم يذكر ابن مالك في الكافيه
اعمال اسم المصدر بالجمله الثالث قال الشاطبي الوارد في اعمال اسم المصدر كونه مضافا
ولم يات فيما احفظ منونا ولا معرفا بال ولم يات الناظم في كتبه بمثال الا انه قال في
التسهيل ان اسم المصدر يعمل عمله وظاهره اعماله في جميع احواله قياسا والاثر يحتمل تولها وبعد



جره الذي اضيف له كمل او يرفع عمله فيه امور الاول ظاهره ان اضافته الى الفاعل والمفعول
سوا وليس كذلك بل ان حذف الفاعل واضافته للمفعول كثير وان ذكر فقليل ولم يقع في القران
الا قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا برفع عبد وزكريا ولهذا قال ابن الحاجب وقد يضاف الى المفعول
وفي الشذور وللمفعول ضعيف لكن يرد عليهما ان ذلك خاص بما اذا ذكر الفاعل فاما ان حذف فليس قليلا
ولا ضعيفا الثاني يضاف ايضا للظرف فيكمل برفع ونصب معا الثالث ليس التكميل بواحد لازما بل يجوز الحذف
قولها ومن راعى في الاتباع المحل فحسن فيه امور الاول مذهب الكوفيين وطايفة ومذهب سيبويه والمحققين
انه لا يجوز الا على اللفظ وفصل ابو عمرو فاجاز في العطف والبدل ومنع في النعت والتوكيد وعلى الاول
اختلف فقالت الطايفة الاختيار الاتباع على اللفظ وقال الكوفيون هو كذلك الا ان يفصل بين التابع والمتبوع
بشي فيستويان نحو يعجبني ضرب زيد عمرو وبكر الثاني انما يجوز الاتباع للمفعول على المحل عند الكوفيين بشرط
ذكر الفاعل ولا يجوز حذفه الثالث يتعين الاتباع على المحل بلا خلاف اذا كان المفعول المضاف
اليه ضميرا نحو يعجبني اكرامك وزيدا عمروا ولا يجوز الاتباع على اللفظ الا في ضرورة ذكر في الارتشاف
الرابع يجوز اذا حذف الفاعل واضيف للمفعول واتبع على المحل بالرفع على تقدير المصدر بحرف مصدري
موصول بفعل مبني ذكر في الكافية باب اعمال اسم الفاعل هكذا ترجم في الالفية وفيه
اعمال امثلة المبالغة واسم المفعول قول ابن الحجب والشذور وهو ما اشتق من فعل ان قام به
بمعنى الحدوث على راى السيرافي ان الوصف يشتق من الفعل والفعل من المصدر وسيبويه والجمهور
على ان الوصف ايضا مشتق من المصدر وقد اوله الرضي وغيره بان المراد بالفعل المصدري لان
سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا قال والاولى ان يقول لما قام لان المجهول امره يذكر بلفظ ولعله
قصد التغليب قال وهذا الحد لا يشمل جميع اسما الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وانا اقرب من فلان
او مبعد منه ومجتمع به لان هذه الاحداث ليست بين الفاعل والمفعول لا يقوم باحدهما معينا
دون الاخر وقال ابن مالك في التحفة قوله على معنى الحدوث ليس بلازم فان نحو مستقر وثابت
ودايم اسم فاعل وليس فيها معنى الحدوث وفي سبك المنظوم هو الاسم المشتق من فعل مقصودا به
الحدوث وفي شرح الكافية ما صيغ من المصدر موازنا للمضارع ليدل على فاعله غير صالح للاضافة
اليه قولها ان كان مضيه بمعزل شرط فيه امران الاول شرطه هو خاص بنصبه المفعول اما
الفاعل فانه يرفعه اذا كان بمعنى الماضي ايضا مضمرا بلا خلاف المفعول وظاهرا على ظاهر كلام
سيبويه ومذهب ابن جني والشلوبين واكثر المتاخرين انه لا يرفعه الثاني قال ابن مالك

في التحف

في التحفة عند قول ابن الحجب يشترط معنى الحال والاستقبال الماضي المحكي به الحال كذلك مثل
وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ورد مثل ذلك عليه هنا قولها او حرف نداء لم يذكره في الكافية
ولا التسهيل وقال ابن المصنف المسوغ للاعمال فيه اعتماده على حرف النداء لانه ليس كالاستفهام
والنفي في التقريب من الفعل قولها او نفيا وكذا في الشذور داعم من قول ابن الحاجب او ما قال
ابو حيان سوى النفي الصريح والمؤول نحو غير مضيع نفسه عاقل قال ابن مالك في التحفة كل اداة استفهام
اسما كان او حرفا وكل اداة نفي كذلك قولها او جا صفة وفي الشذور او موصوف كذا اذا جا حالا ذكره
في الكافية ولم يذكره ابن الحاجب ولا الصفة لدخوله في قوله والاعتماد على صاحبه وكذا اذا جا
صلة لكن ذاك خاص بالالف واللام وسنذكره قولها ومسندا وفي الشذور او اعتمد على مخبر
عنه وفي الكافية الكبرى او سبق الاخبار وقال في شرحها يتناول خبر المبتدا او خبر كان وثاني
مفعولي ظن فافهم انه لا يكفي كونه خبرا لان مع تناوله اللفظ له وقد صرح في الارتشاف بل اجاز
بعضهم الاعتماد على ان فقط فاجاز ان قايما زيد على ان قايم اسم ان وزيد الخبر ونسبه الصيمري الى
البصريين قال وتوقف فيه معمولا ثالثا لاعلم كاني ظن قول ابن الحجب والاعتماد على صاحب قال
ابن مالك في التحفة الاعتماد على شي من سببه ايضا كان كفاعل الصفة الجارية على غير من هي له تنبيه
بقي منه اعماله ثلاثة شروط لم يذكرها الثلاثة احدها ان يكون مكبرا فلا يعمل مصغرا خلافا للكسائي الثاني
ان لا يكون موصوفا ويوخر معموله خلافا للكسائي ايضا كما ذكره في التسهيل والكافية وعبارته فيهما
ولم يجز اعماله مصغرا ولا مصغرا الا الكسائي وقال الشاطبي فلو قال غير مصغر ولا قبل وصف كذا
اذا جانعتا محذوف عرف نوفي به وذكر الاول في سبك المنظوم وادعى الاتفاق عليه فقال ولا يعمل
مصغرا بالاتفاق وليس كما قال فالخلاف ثابت كما نقله عن الكسائي ونقله ابو حيان عن جميع الكوفيين الا
الفرا قال وتابعهم النحاس وفصل ابن عصفور فقال ان لا يستعمل الا مصغرا ولم يلفظ به مكبرا جاز
اعماله والا فلا الثالث ان لا يجري مجرى الجوامد فان جرى مجراها لم يعمل فتقول هذا ضارب
زيد واخو زيد قال الشاطبي نص عليه سيبويه ولا اعلم فيه خلافا قول ابن الحاجب
فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى قال في التحفة الا ان يكون حكاية الحال قال ولو قال المعنوية
كان اولى لان قبل وبعد وحينئذ مضافات معنى قوله خلافا للكسائي قال في التحفة مذهب
الكسائي قوي لانه شبه الفعل بان يعني وان لم يشبه لفظا وقولهم ذهب شبه المضارع لفظا قلنا
واذا كان للمبالغة فكذلك وقد اعمل وقد اعمل فدل على انه قاس معنى وهو موجود في الماضي قوله

فان كان معمول اخر فبفعل مقدر قال في التحفة التقدير تكلف والاصل عدمه قولها وان تكن صلة ال
ففي المضي وغيره اعماله ارتضي وقال ابن الحاجب فان دخلت اللام استوى الجميع ظاهره انه
لا خلاف في ذلك وقد صرح بذلك في شرح الكافية فقال لا خلاف في اعماله حينئذ وتبعه ابنه وليس
كذلك فقد حكاه في التسهيل والارتشاف والحاصل ثلاثة اقوال الاول قال الجمهور يعمل مطلقا وقال الرماني
يعمل ماضيا لا حالا ولا مستقبلا وقال الاخفش لا يعمل اصلا وفي عبارة الالفية التصريح بان ال فيه
موصولة وهو الصحيح وقال الاخفش حرف تعريف وعبارة ابن الحاجب والشذور لا يفيد ذلك
قول ابن الحاجب وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر فيه امور
الاول انما تصاغ امثلة المبالغة من الثلاثي دون غيره غالبا فاحسن منه قول الالفية عن فاعل
بدليل فان صيغة فاعل لا يكون الا من الثلاثي والضمير في قول ابن الحاجب منه راجع الي اسم الفاعل
المصوغ وغيره ظاهره استواء الصيغ الخمسة في العمل وليس كذلك فان فعيلا وفعلا اعمالهما
قليل بل خالف فيهما اكثر البصريين وقد صرح بذلك في الالفية فقال وفي فعيل قل ذا وفعل
وفي شرح الكافية اكثرها استعمالا فعال وفعول ثم مفعال ثم فعيل ثم فعل قال سيبويه وفعل
اقل من فعيل بكثير وذلك يرد عليه الالفية ايضا ويرد على قول الشذور فعال او مفعال او فعول
بكثرة او فعيل وفعل بقلة فان ظاهره استواء الثلاثة الاول واستواء فعيل وفعل وقال
ابو حيان قال ابن طلحة هذه المثل تتفاوت في المبالغة فضروب مثل كثر منه الضرب
وفعال لمن صار له كالصناعة ومفعال لمن صار له كالالة وفعيل لمن صار له كالطبيعة وفعل لمن
صار له كالعاهة ولم يتعرض لذلك المتقدمون الثاني قال ابو حيان الذي اختاره القياس في فعال
ومفعال ومفعول والاقتصار في فعيل وفعل على المسموع الثالث الحق ابن ولاد بهذه الاوزان
فعيل بكسر الفاء وتشديد العين نحو زيد شريب الخمر وطبيخ الطعام وتبعه ابن خروف والحق غيرهما به
فعالا بالضم والتشديد كوضاء وحسان ذكرهما في الارتشاف قول الالفية في كثرة يحتمل ان يراد
بها الكثرة العمل بمقابلة قوله قل ذا قال ابن هشام ويقويه ان في بعض النسخ بكثرة ويحتمل ان يريد بها
الدلالة على التكثير والمبالغة وعليه شرح ابن قاسم عبارة الكافية وقد يصير فاعلا فعولا لتكثير و
عبارة ابن الحاجب اصرح في ارادة ذلك من عبارة الالفية ولا بد منه فان هذه الصيغ لا تعمل
المذكور الا اذا دلت على المبالغة بخلاف ما اذا وردت للنسب او لمجرد الوصف
ككريم وشريف قولها فيستحق ماله من عمل عبارة ابن الحاجب مثله وهي احسن لشمولها

جميع

جميع الاحكام والشروط اتفاقا واختلافا نعم يستثنى ان ابن طاهر وابن خروف اجازا اعمالها
ماضية بدون ال وان لم يجيزا ذلك في اسم الفاعل قولها والعبارة لابن الحاجب في المثنى
والمجموع مثله نقل صاحب البسيط وابن ابي الربيع عن سيبويه والخليل وجماعة النحويين انه لا يعمل الا
المفرد او الجمع المكسر واختار ابن هشام عكسه وهو اعمال المثنى والجمع السالم دون المكسر لعدم
الجريان فيه ولعله في السالم قولها والنصب بذي الاعمال واخفض فيه امران الاول
ظاهره استواء الامرين وهو راي الكسائي وظاهر كلام سيبويه ان النصب اولى من الجر نقله ابو حيان
ثم قال ويظهر لي ان الجر من النصب الثاني تجب الاضافة فيما اذا كان المعمول ضميرا متصلا به نحو زيد
مكرمك وهذان مكرماك وهذا راي سيبويه والجمهور وقال الاخفش وهشام يجوز ان يكون
في موضع نصب وزال التنوين والنون للطافة الضمير لا للاضافة واجاز ابن هشام اثباتهما
نحو هذا ضاربنك وهذان ضاربانك قولها واجرر او انصب تابع الذي انخفض
فيه امران الاول هو خاص بذي الاعمال لان الكلام فيه فتابع الذي انخفض باضافة ما لا يعمل
ما يجوز فيه الا الجر الثاني يشمل كلامه جميع التوابع وهو ما اختاره في شرح الكافية والجمهور على انه
لا يجوز الا في النسق خاصة قول ابن الحاجب والشذور اسم المفعول ما اشتق
من فعل لمن وقع فيه ما تقدم في حد اسم الفاعل قال الرضي وسمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول
مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر اذ المراد المفعول به اي اوقعته عليه لكنه حذف
حرف الجر فصار الضمير مرفوعا واستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم فاعله قولهم
والعبارة لابن الحاجب وامره في العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل فيه امران الاول قال
الرضي ليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن
المتاخرون كابي علي ومن تبعه صرحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل الثاني قال ابن مالك
انفرد اسم المفعول بجواز اضافته الى مرفوعه بخلاف اسم الفاعل وقد استثنى ذلك في الالفية وساير
كتبه وانكره ابو حيان وقال ليست اضافة مثل مضروب الظهر من رفع بل من نصب وقال الرضي الشاطبي
هذا امر اغفله النحويون فلم يذكروه هنا وغير هذا من تواليفه واتى هنا نقله ناشئ بقلته ولم يقيده
بها في التسهيل قال وما هنا احسن قال ثم انما تجوز هذه الاضافة بشرطين ان يكون اسم المفعول
من متعد الى واحد فلا يجوز من لازم ولا من متعد الى اثنين او ثلاثة وان يقصد ثبوت الوصف
وتناسي حدوثه ذكرهما في التسهيل قال وكما تجوز هذه الاضافة يجوز فيه النصب على

التشبيه بالمفعول او التمييز نحو هذا مضروب الاول او ابا وهو اقل من الاضافة باب
ابنية المصادر هكذا ترجم في الالفية وذكر فيه بناء المرة والهيئة واخر هذا الباب والذي بعده في
الكافية الى اخر الكتاب عقب التصريف وهو اللائق فيطبق ابن هشام كان المناسب تقديم هذا الباب
على باب اعمال المصدر لان معرفة ذات الذات تتقدم على معرفة الحكم الناشي عنها الا ان الاعمال اهم
فقدم لذلك قول ابن الحاجب في الثلاثي فيه ابنية الثلاثي المجرد كثيرة يعني المسموع منها قال ابن هشام
في شرحها ذكر سيبويه انها تنتهي الى اثنين وثلثين وزاد المصنف عليه تغلبة وكراهية قال ولكن مثل
فعل وفعل وفعلى وفعلان وفعلى وفعال مثلثات الفاء فهذه عشرون على نسق والباقي لا ضابط له قال
ولما كانت كلها لا ضابط لها بالنسبة الى القياس والكثرة والغلبة عدها سردا ليعلم موجودها ثم
قال الا ان الغالب الى اخره قلت زاد ابن مالك في لامية الافعال اوزانا اخر فوصلها تسعة
واربعين وما ذكرها قوله نحو قتل وفسق وشغل ورحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى وليان وحرمان
وعرفان ونزوان وطلب وخنق وصغر وهدى وغلبة وسرقة وذهاب وصراف وسؤال
وزهادة ودراية ودخول وقبول ووخيف وصهوبة ومدخل ومرجع ومسعاة ومحمدة
وكراهية فيه امور الاول قال ابن هشام كان حقه ان يذكر بعد ذلك الى جانب دراية قال
المسيد وانما اخره لقلته الثاني زاد ابن مالك في اللامية نحو رهبا وصيرورة وسودد ووليه
وحجى وذهبور وخصوصية ومهلك قول الالفية فعل قياس مصدر المعدى من ذي ثلاثة
فيه امور الاول شمل كلامه فعل المفتوح والمكسورة والاطلاق فيهما راي سيبويه والاخفش وقيد في التسهيل
المكسورة بان تفهم عملا بالفعل نحو شرب شربا ولقم لقما الثاني اختلف في معنى القياس هنا فقيل انما
يقاس على فعل فيما ذكر عنده سماع غيره فان سمع غيره وقف عنده وهو مذهب سيبويه والاخفش
وقيل يجوز القياس مع ورود السماع بغيره وهو مذهب الفراء الثالث يستثنى منه ما دل
على صناعة ونحوها نحو خبر الزرابا عبارة ذكره ابن الحاجب قولها وفعل اللازم بابه فعل
يستثنى منه كان كونا فالغالب فيه فعل كالادمة والسمرة والشهلة وقد استثناه ابن الحاجب
قولها وفعل اللازم مثل قعدا له فعول باطراد الابيات استثنى منه ما دل على امتناع فله فعال
بالكسر وتقلب واضطراب فله فعلان بفتحتين وداء فله فعال او صوت فله فعال او فعيل فهذه
اربع صور وخمس استثنى منها ابن الحاجب صورتين وزاد ثالثة وهي ما دل على خلقة او ولاية
فله فعالة بالكسر وعبارته وفي الاصول نحو صراخ على صراخ وقد عرفت ما يدل عليه وقد استوفى

ابن مالك

ابن مالك في الكافية الجميع ونبه في الصوت الذي يتحمل فعالا وفعيلا على ان الاول يختص غالبا بالمعتل
اللام والثاني بالمضاعف فقال وبفعال او فعيل اعن عن فعول ان مصدر فعل الصوت عن ونعال
نحو برغو اخص وقل غير فعيل مضاعف كان دفعلا ناسخا بانقلبا فتا وفي الابا فعال غالبا لحرفه
فعالة فعال لعله كقولهم توال قولها كما في قال الشاطبي كلامه في فعل اللازم وابا متعد تقول البيت
التي اذا كراهته فالاولى ان يمثل نحو نفر وشرد وفر وهيج وشمس قول ابن الحاجب وفعل
نحو كرم على كرامة غالبا وعظم وكرم كثير وفي الالفية فعولة فعالة لفعلا فزاد فعولة ولم يذكر فعلا وعكس
ابن الحاجب لان بعضهم قال ان فعولة غير مقيس وفي شرح اللامية ان فعالة لما وصفه على فعيل وفعولة
لما وصفه على فعل قولها كقدس التقديس وذكره تزكية يعني ان فعل الصحيح له التفعيل والمعتل
اللام التفعلة سكت عن المهموز وله الوزنان ذكره في التسهيل قولها واستعذ استعاذة ثم اقم
اقامة وغالبا ذا التا لزم فيه امران الاول اشارة الى ان التا قد تحذف وظاهر كلام سيبويه
وقال ابن عصفور يقتصر فيه على السماع وقال الفراء يحذف اذا عوض عنها الاضافة فعلى الجواز يرد ذلك
على قول ابن الحاجب والتزموا التعويض ولم يقيدوا بالغلبة الثاني زاد ابن الحاجب معهما نحو تعزيه
فان التا فيها ايضا لازم قولها وما يلي الاخر مد وافتحا مع كسر تلو الثان مما افتتحا بهمز وصل
احسن من قول ابن الحاجب والباقي واضح لانه لم يذكر له ضابطا قال ابن قاسم وينبغي ان يقيد كلامه
بان لا يكون اصله تفاعل ولا تفعل نحو اطاير واطير فان مصدرهما لا يكسر ثالثه ولا يزاد فيه الف قولها
وضم ما يربع في امثال قد تلملما محله في الصحيح اما المعتل اللام فيكسر ذكره في الكافية فقال واكسر محل الضم
معتل الطرف وقد يرد ذلك على قول ابن الحاجب ونحو تكرم من تكرم وقد لا يرد لتخصيصه بالمثال
قول ابن الحاجب ونحو دحرج على دحرجة ودحراج بالكسر فيه امران الاول ظاهره انهما مقيسان
وهو راي بعضهم وظاهر كلام التسهيل لكن في الالفية فعلال او فعللة لفعللا واجعل مقيسا
ثانيا لا اولا الثاني قال الصيمري في التبصرة لم يسمع دحراج ولا فعلال غير مقيس قال ابن هشام
فليتوقف في هذا المثال ومثل حلبت حلبسة وحلبابا ونحوه ويختص الالفية ايراده وهو انه
يجوز في المضاعف والناظم في الكافية منه الفتح زلزل زلزالا بالفتح والكسر وقد ذكره ابن الحاجب
فقال وفتح فاه جائز من زلزال ونحوه قولها لفاعل الفعال والمفاعلة محل جريانهما قياسا
فيما ليس اوله يا فاما هو فلا ياتي منه الا المفاعلة نحو ياسر مياسرة وبادر مبادرة ولايم ملاومة
ونوا ماذكره في الكافية فقال لكن يقال في الذي الفاء فيه يا والثاني منه كتمرجم وقيل

يرد ذلك على قول ابن الحاجب ونحو ضارب على مضاربة وضراب وقد لا يرد لتخصيصه بالمثال
تنبيه جميع ما ذكر في الالفية في المصادر في غير الميمية اما الميمي فياتي قياسا من الثلاثي على
مفعل ومن غيره على زنة المفعول وقد ذكره ابن الحاجب قول ابن الحاجب ويجي المصدر من
الثلاثي المجرد على مفعل قياسا مطردا كمقتل ومضرب يستثنى منه المثال الواوي فانه ياتي مفعل بالكسر نحو
موعد ومرضى قوله واما مكرم ومعون غيرهما فنادر ان قال السيد وغيره نفي دعوى انه لم يجئ غيرهما
نظر فقد جاء مهلك وميسر ومالك بمعنى الرسالة واورد ابن هشام الاخيرين وقال قوله ولا غيرهما لا نافية
عاملة عمل ليس او ان فما بعدها مرفوع واخطا السيد في قوله انه مبتدا خبره محذوف لانه اذا اهملت
وجب تكرارها قوله حتى جعلها المكرمة ومعونة قال ابن هشام وفيه تجوز بالنسبة الى اصطلاح اهل
العربية لانهم يسمون هذا النوع اسم جنس لا جمعا قوله واما ما جاء على مفعول كالميسور والمجلود
والمقبول فقليل قال ابن هشام قيل ومنه المعقول والمحلوف والمقدور قال وكان ينبغي ان يؤخر هذا
وما بعده عن قوله ونحو حرج الى اخره لئلا يفصل بين المتماثلان لان هذا شاذ وباب دخرج مقيس قوله
وفعلة لمرة كجلسة وفعلة لهيئة كجلسة في غير ذي الثلاث بالتا المرة فيه اعود الاول
انما يلحق التا للدلالة على المرة في الابنية المقيسة دون السماعية فان كان مصدرا ان قياسيا
او سماعيا بتحقيقة الاغلب في الاستعمال نص عليه سيبويه وغيره الثاني محل في الثاني وغيره
في المرة والهيئة اذا لم يكن بنا المصدر العام على ذلك الوزن فان كان دل عليهما بالوصف
او القرينة نحو رحمة واحدة واستعانة واحدة ونشرة عظيمة والثاني وارد على قول ابن الحاجب
وما عداه فعلى المصدر المستعمل نحو اخذة فانه لم تكن تاه دلها وقد نبه على ذلك في الكافية فقال اذا لم تكن
من قبيل نشدة وما كرحمة وكالارادة فالوصف يبدي المرة نعم يرد عليه مثل ذلك في الهيئة
الثالث قال ابن هشام الذي يظهر لي ان نحو كدرة مما فيه تا وليس على فعلة لا نعل نحوان يرجع فيه
الى فعلة وفعلة للدلالة على المرة والهيئة ولا يحتاج الى الصفة اذ لا التباس فصل
اسماء الزمان والمكان والالة لم يذكرها في الالفية وذكرها ابن الحاجب قوله فعل فيه تلحقه التا
نحو حطان ومدابة قوله ومن مكسورها والمثال كمضروب وموعد فيه السيد المثال بالواوي
الذي حذف فاؤه في المضارع لانه الثاني بمنزلة الصحيح فيقال فيقط بالفتح وكذا الواوي الذي
لا تحذف منه في المضارع كالموجل وقيده ابن مالك في الكافية بان يكون واوا وليست واو متصله
ليخرج كالمودل من وليت الارض اصابها الولي وهو المطر وذلك يوخذ من قول ابن الحاجب
ادلا

قول ابن الحاجب

قول الالفيه

اولا ومن المنقوص
قول الالفيه هكذا نرجو في الك
وفي ابنية اسما المفعولين وذكرا ابن الحاجب الثاني في الكافية ونبه في الشافية على انها تقدمت قول الالفيه
كفاعل اسم فاعل الى قوله ويستوي الفاعل قد يعني نقل اطلق على هذه الاوزان كلها اسم فاعل وليس كذلك
بل اسم الفاعل منها ما كان بزنة والباقي صفات مشبهة فاحسن من قولك ابن الحاجب وصيغة من الثلاثي
المجرد على فاعل ثم قال في الصفة المشبهة وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن
وصعب وشديد واجاب ابن قاسم عن الالفية بانه يطلق اسم الفاعل في اللغة كثيرا وفي الاصطلاح قليلا على
كل وصف شارك الفعل في مادة حروف الاشتقاق وكل ضمير الفاعل لكن ذلك لا يحسن هنا لانه في مقام تبيين
صيغ كل منهما فلا بد من التمييز وتخصيص ابن الحاجب ايرادات الاول انه جعل صيغة الصفة
مخالفة لصيغة وهو راي الزمخشري وغيره ورده ابن مالك بانها قد تاتي مثله موازنة للمضارع
صرح به في التسهيل وقال وموازنتها المضارع قليل ان كانت من ثلاثي ولازمة من غيره واشار اليه
بقوله في الالفية بعد ذلك كطاهر القلب وقال ابو حيان لا التفات لقول من زعم انها تجي على فاعل فانها
جاءت عليه ومنه ضامر الكشح وساهم الوجه وحامل الذكر وحايل اللون وطاهر الفاقة وطاهر
العرض ومثالها من غير الثلاثي منطلق اللسان ومطمئن القلب قال ابن قاسم ولقايل ان يقول ان ضامرا و
منبسط او منطلقا ونحوها مما يجري على المضارع اسما فاعلين قصد بهما الثبوت فعوملت معاملة
الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة الثاني انه قصرها على السماع مع ان البعض انواعها مقيسة
قال الرضي قد جاءت من الالوان والعيوب قياسية على افعل وقد ذكر ذلك في الالفية وزاد بل قياسية
الثالث قال ابن هشام قد يكون اسم مفعول مع الكسر وذلك في التصغير كقولك مكرمك مكيرم
وفي مصطفى مصيطف وهذا حسن كاشتراك نحو مختار ذي فعل اللازم قياسية
فعل وافعل وفعلان نحو اسر ونحو صديان ونحو الاجهر فاشار بالاول الى الاعراض
وبالثاني الى الامتلا وحرارة الباطن وبالثاني الى الالوان والعيوب ثم قال وفعل اولى
فعيل ونعمل وصرح في التسهيل بانهما مقيسان فقال ومن استعمل القياس منهما لعدم السماع فهو
مصيب وقال في شرح الكافية الوصف من فعل الذي كثر حتى كاد يطرد على فعل وفعيل قال الشاطبي
وافهم ان فعالا فيه قليل وكذا فعل في التسهيل جعل فعلا من الكثير وفعالا من القليل واللازم عند الايمة
بالعكس قول الالفيه والجميل والفعل جمل قد يقال لانه حسن وقال الشاطبي وليس كذلك بل احتراز
عن جمل الذي فعله جمل بالفتح يقال جمل الشحم اي اذابه فهو جميل وهو مجمول كجريح ومجروح

قول ابن الحاجب ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح ما قبل الآخر قال في التحفة في
بعض النسخ بدله بفتح العين ويرد عليه مسرور ومشترك ومشبه فانه اسم مفعول وليس
مفتوح العين قول الالفية وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر وفي اسم
مفعول الثلاثي اطرد زنة مفعول كآت من قصد فيه امور الاول قال ابن هشام هذا
كله ان لم يستغن عنه بغيره قالوا منتفع ولم يقولوا منفوع او مسود من اسعده الله ولم يقولوا
مسعود استغنوا عن مفعول اسعده الله في لغة غيرهم الثاني قال ابن هشام وقد يرد على قوله
زنة مفعول مبيع ومكيل ومقول لان ذلك ليس مفعولا لا على قول الاخفش ولا على قول الالفية وناب
نقلا عنه ذو فعيل ذا في الكافية وفعل كذبح وفعل كقبض قال في شرحها وكل ذلك محفوظ لا يقاس
عليه باجماع وفي التسهيل وليس مقيسا خلافا لبعضهم فنص على الخلاف وقال في شرحه وجعل بعضهم
فيما ليس فعيل بمعنى فاعل ثم انما تنوب الثلاثة عنه في الدلالة لا العمل كما صرح به في التسهيل خلافا
لابن عصفور باب الصفة المشبهة باسم الفاعل هكذا ترجم في الالفية وقال ابن هشام
وجه تسميتها مشبهة انها كاسم الفاعل واسم المفعول في انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث بخلاف
افعل التفضيل وليس المراد انها مشبهة بالفعل كما غلط ابن مالك في التحفة انتهى وقال ابو حيان
المعنى انها مشبهة باسم الفاعل المتعدي في العمل واختلفوا اذا ارتفع ما بعدها فقيل هي مشبهة
باسم الفاعل كما لها اذا انتصب او انجر وهو ظاهر كلام ابي الفتح واختار الشلوبين
وقيل بل الرفع بحملها على الفعل ولا يكون شبهة الا حالة النصب في الجر وهو اختيار ابن عصفور
والفرق انه على القول الاول لا يجوز مررت برجل قايم ابوه ليس ويجوز على الثاني وفي شرح الكافية
لابن مالك شبهت باسم الفاعل في الدلالة على معنى وما هو له وفي قبول التانيث والجمع والتثنية
بخلاف افعل التفضيل وفي سلامة بنيتهما عن عروض تغير بخلاف امثلة المبالغة قول ابن الحاجب
ما اشتق من فعل لازم لمن قام بها على معنى الثبوت ومثله قوله في سبك المنظوم ما اشتق من فعل
لازم مقصودا ثبوت معناه قال الرضي الذي اراده ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة
للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها
عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواكان في بعض الازمنة او جميعها ولا دليل في
اللفظ على احد القيدين فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن لكن
لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت

بثبوته

بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها
كما تقول هذا كان حسنا فقبح او هو الآن فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا انتهى وقال
ابن مالك في التحفة يرد على قوله على معنى الثبوت نحو دايم وثابت ولازم فانها بمعنى الثبوت وهو اسم
فاعل فيرد هنا على الطرد كما وردت هناك على العكس وقال الرضي الشاطبي يخرج عن هذا الحد فعل
فعلى ومونثهما والصفات التي لا تجري على فعل كالمنسوب نحو قرشي الاب اشعري العقيدة
وكذا قول التسهيل هي الملاقية فعلا لانما تاتيهما معناها تخفيفا وتقديرا مع انها من الصفات
المشبهة قال فالاولى حد الالفية قول الالفية صفة صفة استحسن جر فاعل معنى بها قال في شرح
الكافية انما يضبطها ضبطا جامعا مانعا ما ذكرته من الصلاحية للاضافة الى ما هو فاعل في المعنى
وهو اولى من ضبطها بالدلالة على معنى ثابت لان ذلك غير لازم لها والمالم من عرض وطرا ونحوهما وبمثابة
وزنها لوزن المضارع لانه ايضا غير لازم وقوله استحسن جر فاعل يشعر بان اسم الفاعل قد يضاف
الى فاعله ولكنه ليس بمستحسن وقد تقدم منعه وفي شرح الكافية هنا اسم الفاعل لا يصح ان يضاف
الى ما هو فاعل في المعنى فان كان فيه معنى شيء من ابنية الصفات المشبهة صح الاضافة الى الفاعل والتحق با
لصفات المشبهة كمبسط الوجه ومنطلق اللسان فانهما بمعنى طليق ونحوه وقال المصنف لا يسوغ
ذلك في اسم الفاعل الا ان امن اللبس فقيل يجوز على ضعف في الكلام نحو كاتب وقال ابن قاسم
ليس هذا اطلاقه بل يقال اذا قصدت ثبوت اسم الفاعل فان كان من غير متعد عومل معاملة الصفة
وساغت اضافته الى ما هو فاعل في المعنى نحو زيد قايم الاب بالرفع والنصب والجر على حد الحسن الوجه
فان كان من متعد بحرف فكذلك عند الاخفش وصححه ابن عصفور بدليل قولهم هو حديث عهد بوجع ونقل
المنع عن الجمهور وان كان من متعد الى واحد نحو ضارب الاب فكذلك عند المصنف بشرط امن اللبس
وفاقا للفارسي وذهب كثير الى منعه وفصل قوم فقالوا ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا فلا
وهو اختيار ابن عصفور وابن ابي الربيع والسماع يوافقه كقوله ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما وان
كان من متعدي الى اكثر من واحد لم يجر مجرى الصفة قال بعضهم بلا خلاف وقال الشاطبي في حد الالفية
دور لان استحسان اضافة الصفة الى فاعلها متوقف على تحقيق انها مشبهة وقد اخذه في تعريفها
وسبقه الى هذا الاعتراض ابن الناظم ورده ابن هشام بانا قاطعون المنع في زيد ضارب ابوه
وبالجواز في زيد محمود المقاصد وقايم الاب وحسن الوجه ولا يتوقف ذلك على ما ذكر قال لكن في الحد
نظر من جهة صدقه على نحو قايم ابوه ومحمود مقاصده في حالة الرفع فانه يصدق عليه انه وصف المصنف

ليحسن جزاء الفاعل معنى به مع انه ليس صفة مشبهة الان قولها وصوغها من لازم قال الشاطبي
اجاز في التسهيل صوغها من المتعدي بشرط ان يقصد به الثبوت بحيث لا يكون في اللفظ متعديا وشرط
امن اللبس واجازه الفارسي مطلقا فحصل ثلاثة اقوال قال وفي الالفية اصح قولها لحاضر قال ابن
قاسم ليس كونها للحال شرطا في عملها ولكن وضعها كذلك لكونها دالة على الثبوت والثبوت
من ضرورة الحال فعبارته هنا اجود من قوله في الكافية والاعمال واقتضا الحال شرطان في صحة
ذي الاعمال وفي الشذور وتختص بالحال قال في شرحه واعني به الماضي المستمر الى زمن الحال ولم
يذكر ابن الحاجب قولها وعمل اسم فاعل المعدى يرد عليه ان نصب اسم الفاعل على المفعولية ونصبها
على التشبيه بالمفعول وقد صرح به ابن الحاجب والشذور وزاد انه في النكرة على التمييز قولها
على الحد الذي قد حد اي في اسم الفاعل من الاعتماد ولم يذكره ابن الحاجب ولا الشذور ولابد منه
وقول ابن الحاجب وتعمل عمل فعلها اشد في الايراد لكن قال ابن مالك في شرح الكافية ولم يذكر هنا
لكان ذكره ثم كافيا لانها فرع اسم الفاعل فهي احوج الى الاعتماد منه قولها وسبق ما تعمل فيه لحسن قال
ابن قاسم كان اولى ان يقدمه على قوله وعمل اسم فاعل البيت لانه تتمة الفروق لكن بان شرط معمولها
من توابع بيان عملها فلذلك اخره عنه قولها وكونه ذا سببية وجب وفي الشذور وبالمعمول
السببي اورد عليه امران الاول انها تعمل في ضمير بارز متصل ولا يطلق عليه سببي واجيب
بان المراد به غير الاجنبي الثاني انه يشمل المرفوع والمنصوب والمجرور وهذا الشرط خاص
بالاجنبي اما مرفوعها فيجوز ان يكون سببيا وغير سببيه ذكر في الالفية بينها وبين
اسم الفاعل فروقا الاول انها تكون الا من فعل لازم وذكره ابن الحاجب ولم يذكره في الشذور
الثاني انها لا تكون لغير الحال الثالث ولم يذكرها ابن الحاجب وذكر ابن الحاجب
فرقا على زايد انها لا تكون موازنة للمضارع قولهم فارفع والنصب وجر هو في السببي اما
اذا عملت في ضمير فان عملها فيه ان باشرته وخلت من ال الجر بالاضافة نحو مررت برجل
حسن الوجه جميله ونصب ان فصلت او قرنت نحو قريشي نجا الناس ذنبه وكرامها وزيد
الحسن الوجه والجميله قوله ابن الحاجب والرفع على الفاعلية زاد في الشذور ابدلا قال
في شرحه من ضمير مستتر في الصفة قوله الشذور ونصبه مشبها او تمييزا الاول اذا كان معرفة
والثاني اذا ان نكره وقد صرح به ابن الحاجب وقال بعض البصريين يجوز كون المقرون
بال والمضاف الى المقرون بها تمييزا قال ابو حيان وهي نزعة كوفية قلت

وقد جزم به ابن الحاجب في الوافية فقال وارفع على الفاعل والنصب ابدلا
مميزا او اجرر مضيفا مسعدا وقيل نصفه على التشبيه وقيل بالفرق على التوجيه
قوله ابن الحاجب والشذور والجر على الاضافة بل هي من رفع او نصب قولان السهيلي
على الاول والشلوبين واكثر اصحابه على الثاني قوله الشذور الا ان كان بال وهو خال
منها يرد عليه ما اذا خلا منها ولكن اذا اضيف لما فيه ال فانه يجوز الجر ايضا وقد صرح به
في الالفية فقال ولا تجر بها مع ال سما من ال ومن اضافة لتاليها ويرد عليهما ما اذا
خلا من الامرين لكن اضيف لضمير هو في مرجعه فانه يجوز ايضا كما صرح به في التسهيل
وتقسيم مسائلها ان الصفة بالالف مجردة ومعمولها مضافا وباللام مجردا عنهما فهذه
ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور صارت ثماني عشرة ذكرها
ابن مالك في شرح الكافية ستة وثلاثين لان المضاف يشمل المضاف الى ما فيه ال والى الضمير
والى مضاف الى الضمير الموصوف قيل ويحتاج الى سماع ومثاله مررت بامراة حسن وجه
جاريتها جميلة انفه فالانف مضاف الى ضمير الوجه والوجه مضافا الى جاريه والجاريه مضاف
الى ضمير الموصوف وزاد في شرح التسهيل ان يكون مضافا الى معمول صفة اخرى او الى موصول
او الى موصوف يشبهه والمجرد يشمل الموصول والموصوف وما سواهما وبذلك كملت
الاقسام ستة وثلاثون حاصلة من ضرب ستة وهي الرفع والنصب والجر مع ال ودونها
في احوال المعمول الاحد العشرة المذكورة ثمانية في المضاف وثلاثة في المجرد وقد شمل ذلك
قول الالفية فارفع بها وانصب وجر مع ال ودون ال مصحوب وما اتصل بها مضافا
او مجردا وقلت في الوافية فارفع بها وانصب وجر مع ولا ذاك وذا اضافة وما خلا ويختص
بالالفية ايراد وهو انه لم يرد ببيان اقسام الجائز فاشعر بانها مستوية وليس كذلك بل تنقسم
الى حسن وقبيح ومتوسط فالحسن ما فيه ضمير واحد والقبيح ما عرى عن الضمير والمتوسط ما تكرر
الضمير الا ما صرح بمنعه وقد ذكر فيه ابن الحاجب فقال ما كان ضميران حسن وما لا ضمير فيه
قبيح وقال ابن مالك في النخبة بل ما فيه ضميران ضعيف وما لا ضمير فيه قبيح وهو اضعف منه
قوله ابن الحاجب اثنان منها ممتنعان الحسن وجه والحسن وجه هو على تقسيم وعلى
ما في الالفية يزيد الممتنع نحو الحسن وجه اب والحسن وجه ابيه وضابطه ان تكون الصفة
بال فخلوا المعمول من ال والاضافة الى ما فيه ال والضمير ما اي فيه قوله والالفيها

ضمير الموصوف فتونث وتثنى وتجمع قال في سبك المنظوم ما لم يمنع من المطابقة مانع

باب التعجب قول ابن الحاجب افعال التعجب ما وضع لانشا التعجب قال الرضي لكونه في قسم

الافعال لا ينتقض بنحو ناهيك ولله دره ويا لك رجلا ونحوه بل ينتقض بنحو قاتله الله

ونحوه فانه فعل لانشاء التعجب وليس بمحض الدعا الا ان يقال ان هذه الافعال ليست موضوعة

للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع قال واما نحو تعجبت وعجبت فهو وان كان فعلا فليس لانشا

قولهما والعبارة لابن الحاجب وهي صيغتان ما افعله وافعل به قال الشاطبي هذا الحصر

مردود بان في كلام العرب صيغا كثيرة تقتضي من معنى التعجب ما يقتضيه ما افعله وافعل به

واجاب بانها لا تدخل تحت ضابط ولا قياس والمراد هنا ما ينضبط ويقاس قول الالفيه

او جي بافعل قبل مجرور ربا وتلو افعل انصبنه شرط المتلو فيهما ان يكون مختصا لتحصل به الفايده

قول ابن الحاجب وما مبتدا بلا خلاف وعن الكسائي انه لا موضع لها من الاعراب وهو شاذ

قوله وموصوله عند الاخفش من احد اقواله وله قول ثان كقول سيبويه وقال ثالث انها نكرة

موصوفه وافعل صفتها والخبر محذوف وذهب الفرا وابن درستويه الى انها استفهاميه وما بعدها

خبر قال الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كانه جهل سبب حسنه فاستفهم قوله وبه فاعل

عند سيبويه مفعول عند الاخفش قال في شرح التسهيل ولو اضطر شاعر الى حذف اليا لزمه

الرفع على الاول والنصب على الثاني قول الالفيه وحذف ما منه تعجب استبح ان كان

عند الحذف معناه يضح قال في شرح الكافيه لا تحذف اليا بعد افعل الا مع مجرورها بشرط

ان يكون مسبوقا بآخر معه الفاعل المذكور واورد عليه انه اطلق على الاسم متعجبا منه ومن

التعجب منه فعل للالفيه واجاب ابن المصنف بانه حذف المضاف واقام المضاف

اليه مقامه وفي بعض النسخ وعليها شرح الشاطبي ان كان عند الحذف معنى يتضح واورد عليه

تقديم التمييز على الفعل والاكثر على منعه قولهما والعبارة للالفيه وصغهما

من ذي ثلاث فيا اخران الاول اي من فعل ذي ثلاث فلا يصاغان من الاسم الا شذوذا

وقد صرح به في الشذور الثاني زاد ابن الحاجب والشذوذ بمجرد وكذا في سبك المنظوم

اي فلا يصاغان من ثلاثي مزيد وهو غير افعل وفاق واما افعل فالذي صححه ابن مالك

ونسبه الى سيبويه والمحققين انهما يصاغان منه قياسا مطلقا ومذهب الاخفش

والمازني والمبرد ومن تابعهم انه مسموع وصحح ابن عصفور والتفصيل فان كانت

همزته لم يجز ولغيره جاز قولهما صرفا لم يذكره ابن الحاجب ولا الشذور ولا بد منه

وفي تقييده بكامل التصرف احترازا من نحو يدع ويذر ولم يذكر ابن الحاجب شرط كونه

قابل فصل ولا تاما ولا غير منفي ولا مبني للمفعول ولا بد منها وذكرها في الشذور

الا الاول وبقي شرط اخر لم يتعرض له الثلاثة وهو ان لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره

نحو قال من المقابلة فانهم لا يقولون ما اقيله استغنا بقولهم ما اكثر قايلته وما انومه

في ساعة كذا كما قاله لو تركت ولم يقولوا دعت نص عليه سيبويه وذكره في التسهيل

وبقي شروط مختلف فيها والصحيح عدم اشتراطها وهي ان يكون فعل بالفتح

اصلا او نحو بلا وان يكون واقعا وان يكون دايما قول الالفيه وغير ذي وصف

يضاهي اشهلا قال ابن هشام مراده بالوصف وصف لغير التفضيل ولو قال

وغير لون او عيب خلص من كل اشكال وكان ضبطا للحكم بمحل العله فانه يرد على عبارته

عمي قلبه فهو اعمى القلب وفي التنزيل من كان في هذه اعمى فهو في الاخرة اعمى فان كان

الاولى صفة كاحمر والثانية افعل تفضيل وكذا قال ابو عمرو الاولى دون الثانية

قول ابن الحاجب وليس بكون ولا عيب قال في التحفه ليس كذلك مطلقا في كل عيب

قال الجهل والبخل والبله وشبهها عيوب ويبنى منها قوله لان منها افعال لغيره

هذه العله هي التي اختارها في شرح التسهيل وقال انها اسهل من تعليل الجمهور بان

احق ما يضاف منه ان يكون ثلاثيا محضا واصل الفعل في هذا النوع ان يكون على افعل

قولهما والعباره للالفيه واشدد او اشد او شبههما يخلف ما بعض الشروط عدما

ومصدر العادم بعد ينتصب وبعد افعل جره بالبا يجب انما يصح ذلك في كل فعل متصرف

مثبت مصوغ للفاعل ذي مصدر مشهور فلا يمكن في غير متصرف لانه لا مصدر له ولا منفي ولا

مبني للمفعول حتى يوتى صلة لحرف مصدري نحو ما اقرب ان لا يفعل وما اشد ما ضرب

ولا بما مصدر له مشهور حتى يجعل له ايضا نحو ما اكثر ما بدر زيد السودا ما لا يقبل

الفضل فمثل له ابن الناظم بنحو كك ما افجع موته وقال ابن هشام لا يتعجب منه البته

قول ابن الحاجب واجاز المازني الفصل بالظرف وظاهره تضعيف وفي الالفيه

حكاية الخلف بلا ترجيح وفي سبك المنظوم وربما طرف على معمولها وهو في شرح الكافيه

والصحيح الجواز لثبوت ذلك عن العرب وفي شرح التسهيل ليس بممتنع ولا ضعيف وبالغ

في الشرحين المذكورين في نظر ذلك والاحتجاج له ونقله عن الحوفي والزجاج والفارسي
وابن خروف والشلوبين وانه قال هو الصواب والمشهور والمنصور ونسب الصيمري
المنع الى سيبويه والحق انه لا نص فيه قال في شرح التسهيل ومحل الجواز ان تعلق الظرف
او المجرور بفعل التعجب فان لم يتعلق به نحو ما احسن بمعروف امرا امتنع الفصل بلا خلاف
قال ابو حيان ومحل المنع ما اذا لم يتعلق بالمعمول ضمير يعود المجرور فان تعلق به وجب
تقديمه بلا خلاف نحو ما احسن بالرجل ان يصدق وما احرى بذي اللب ان يرى
تنبيهات الاول ظاهر كلام ابن الحاجب هنا وكلام الالفية ان الفصل
بالظرف جائز فيما افعل وافعل به وبه صرح ابن مالك في كتبه كلها واعترض الحاجب
في الوافية مخصصه بما افعل فقال والتزموا صورته وقد فصل بالظرف في ما المازني كما نقل
وصرح في شرحها بذلك فقال وقد اجاز الجرمي الفصل بالظرف في ما الثاني
جاز الحرف في الفصل بالمصدر والحال وابن كيسان ان لا يكون اوضح بها وذلك يرد
نفي ابن مالك الخلاف في شرح الكافية في امتناع الفصل وفي شرح التسهيل ما يقتضي جوازه
بالمنادي الثالث لم يتعرض الفصل بين ما والفعل ومذهب البصريين انه لا يجوز الا بكان
الزائدة فقط وقد ذكره في سبك المنظوم والكافية هنا **باب نعم وبئس وما جرى مجراهما**
هكذا ترجم في الالفية وترجم ابن الحاجب بافعال المدح والذم قوله وما وضع لانشاء مدح او
ذم قال الرضي وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فانما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ
وليس المدح موجودا في الخارج من احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام مدحه
على جودته الحاصلة خارجا قول الاعرابي لمن بشره بمولوده وقال نعم المولودة والله ما هي
بنعم المولودة ليس تكذيبا له في المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بالجودة التي
حصلت لحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء خرقه الخبر وكذا الانشا التعجبي
والانشا الذي في كم الخبرية ورب هذا غاية ما يمكن ذكره في تمشية ما قالوا من كون هذه
الاشيا للانشاء قال ومع هذا قلبي فيه نظر اذ يطرد ذلك في جميع الاخبار لانك
اذا قلت زيد من عمرو لا ريب في انه خبر اذ لا يمكن ان يكذب في التفضيل ويقال
انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم
فهو خبر بلا شك ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال

لك

لك اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلان من حيث
القيام ويقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل وكذا قوله ليس بنعم المولودة بيان
ان النعمة اي الجودة المحكوم بثبوتها خارجا ليست ثابتة وكذا في التعجب وفي كم ورب
انتهى قولهم وبئس وفعلا زاد ابن مالك في الكافية فقال فعلين الاسمين على الاولى
وجعل نعم وبئس فاشار الى خلاف في اسميتهما وهو مشهور قال في شرح الكافية
زعم الفراء واكثر الكوفيين انهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما وهذه طريقة اصحاب
الخلاف والطريقة الثانية وجدناها ابن عصفور انه لم يقل احد باسميتهما وانما الخلاف
بعد الاسناد الى الفاعل فالبصريون يقولون نعم الرجل وبئس الرجل جملتان فعليتان على
اصلهما وقال غيرهم بل هما اسمان محكيان نقلا عن اصلهما وسمي بهما المدح والذم
كتابط شرا ونحوه قولهما والعبارة لابن الحاجب وشرطهما ان يكون الفاعل
معرفا باللام او مضافا الى المعرف به كذا لو كان مضافا الى مضاف الى المعرف به ذكره
في التسهيل وعبارة ابن الحاجب احسن من قول الالفية لما فاته لانه لا يكفي ان يكون مضافا
الى الله او الذي على الصحيح وهما مقرونان بال لكنها ليست للتعريف نعم قال في
شرح التسهيل لا يبعد ان يمتنع في الذي قولهما والعبارة لابن الحاجب او مضمرا مميزا
بنكرة منصوبة فيه امور الاول شرط هذا التمييز ان يؤخر فلا يقدم على الفعل وان
يكون قابلا لال يفسر بمثل وغير وافعل التفضيل لانه خلف عن فاعل مقرون بها
فاشترط صلاحيته لها وعبر ابو حيان عن ذلك بان يكون مبنيا للنوع الذي قصد به
المدح والذم وان لا يكون فيه معنى المفاضلة وان يكون نكرة عامة فلا يجوز نعم شمسا هذه
الشمس لانها تفرد في الوجود ويجوز نعم شمسا شمس هذا اليوم قال ابو حيان ولا يشترط
افضاله بنعم على الصحيح الثاني حكمه او لا يجوز في تثنيه ولا جمع عند البصريين وتلحقه
التا اذا فسر بمونث ذكره في شرح التسهيل ومنع ابن ابي الربيع وجوز خطاب الامرين
ويؤيد الاول قوله فيها وبئس الثالث نص سيبويه على ان هذا وقال في الكافية
والعلم والتمييز اغنى عنه في بها ونعمت فلذا اكتفى **قول الالفية** وجمع تمييز وفاعل ظهر
فيه خلاف عنهم قد اشتهر صحح في الكافية والتسهيل وشرحيهما الجواز ومذهب سيبويه
المنع وفصل قوم فقالوا ان افاد التمييز معنى لم يفده الفاعل جاز والا فلا قولهما

قول الالفية

وما ميّز وقيل فاعل في نحو ما نقول الفاصل القول الذي ضعفه هو راي سيبويه كما نقله
عنه في شرح الكافيه واعلم ان ما في هذه عشرة اقوال ومرجعها الى اربعة احدها انها نكرة
منصوبة على التمييز الثاني انها فاعل الثالث انها المخصوص الرابع انها كافه فاما
القايلون بالاول فاختلفوا على اقوال احدها موصوفه بالفعل بعدها والمخصوص
محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفارسي في احد قوليه والزمخشري وكثير
من المتاخرين الثاني غير موصوفه والفعل بعدها صفة المخصوص محذوف الثالث تمييز
والمخصوص ما اخرى موصوله والفعل صله لما الموصولة المحذوفه نقل عن الكسائي والقايلون
بالثاني اختلفوا على اقوال الاول انها اسم معرفة تامه لا تفتقر الى صله والفعل بعدها
صفه لمخصوص نقله المصنف عن سيبويه والكسائي الثاني موصوله والفعل صلتها والمخصوص
مخصوص محذوف ونقل عن الفارسي الثالث موصوله والفعل صلتها وهي فاعله يكتفى بها
وبصلتها عن المخصوص نقل عن الفرا السوابع مصدرية ولا حذف الخامس نكرة موصوفه في
موضع رفع والقايلون بالثالث قالوا انها موصوله وهي المخصوص وما اخرى محذوفة
والقايلون بالرابع فقالوا انها كفت كما كفت قل وصارت تدخل على الجمل الفعليه فان وليها
اسم فاقوال الاول انها نكرة منصوبه على التمييز والفاعل مضمر والمرفوع بعدها ما هو المخصوص
الثاني معرفه تامه وهي الفاعل الثالث ما ركب مع الفعل فلا موضع لها من الاعراب والمرفوع
هو الفاعل قال ابن قاسم فقول الالفيه وما مميز صادق على ثلاثه اقوال وقوله وقيل فاعل
صادق على خمسه الا انه ان الظاهر انه اراد الاول من الثلاثه والاول من الخمسه لاقتصاره
عليهما في شرح الكافية ويندرج في كلامه ما اذا وليها الفعل وما اذا وليها الاسم ثم ما رجحه هنا
وفي الكافية من القول الاول خالفه في التسهيل فذهب فيه الى انها فاعل وانها معرفة
تامه قال الشاطبي واهمل ذكر من وهي مثلها في ذكر انها لا تكون معرفة تامه بل اما موصوله
او نكرة موصوفه او غير موصوفه قولها ويذكر المخصوص بعده ظاهره انه لا يجوز تقديم المخصوص
قوله الالفيه بعد ذلك وان يقدم مشعر به كفى البيت فانه صرح بالمتقدم غيره وكذا في سبك
المنظوم ويذكر بعد الفاعل مع انه يجوز صرح به ابن عصفور والناظم في التسهيل نعم يجب
تاخره عن التمييز عند البصريين فقولها مبتدا زاد ابن الحاجب ما قبله غيره وهو الصحيح وقيل
خبره محذوف المبتدا قال ابن البادش لا يجيز سيبويه ان يكون المخصوص بالمدح والذم الا مبتدا

واجاز كونه خبرا جماعه منهم السيرافي وابو علي قال في شرح التسهيل والاول يعني
قول سيبويه عندي متعين لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة اصل بخلاف الثاني فانه يلزم منه
ان ينصب لدخول كان عليه وفي سبك المنظوم مرفوعا بالابتدا على الاجود وخبره ما قبل وفي تعليق
ابن هشام ان المخصوص مبتدا او خبر لزمه في نعم العبد حذف جملتين الجمله التي فيها المخصوص
وجمله السوال انما عبد حد فما مع حروف الجواب قال ثم انما نحو في المخصوص ان يكون مبتدا
او حما اذا تاخر فاما اذا تقدم فيتعين كونه مبتدا قال ولا يرد ذلك على الناظم فانه اعرب
بذلك المتاخر حيث قال بعد قوله وان يقدم مشعر به كفى البيت قال ابن هشام الحق ان المخصوص
في مثل ذلك مذكور لا محذوف وان العرب تارة توخره وهو احسن ليحصل المدح عموما
ثم خصوصا وتارة تقدمه واما القول بالحذف فلا قال وهذا مواضع غريب بيان عنه
ومبتدا تقدم على خبره وكان الاحسن ان يتاخر قال ثم لننظر في اي موضع ورد
من كلامهم مثل زيد نعم الرجل فاما مثل نعم العبد وقد تقدم ذكر النبي صلى الله عليه وسلم
فلا ينفع في جواز ذلك لاجل ان ونعم اولا كان بطريق العرض ونحن قاطعون بانه لا بد
من تقديره هنا فاما ان يجعل معتمدا بالتقديم في تلك الجمله وتذكر محل نظر ان لم نقله العرب
انتهى قوله ابن الحاجب وشرطه مطابقة الفاعل اي في المعنى لم يذكره في الالفيه ولا بد منه
وبقي شرط آخر وهو ان يكون اخص منه لا عاما ولا مساويا وثالث وهو ان يكون معرفه وقريبا منها
بالتخصيص ذا الثلاثه في التسهيل وذكر في سبك المنظوم الاول والاخر فقال ولا يكون الا
مختصا غير مباين للفاعل في المعنى قولها واجعل كبيس ساء قال ابو حيان الاحاجه بافرادها
بالذكر لانها من افراد باب فعل الذي ذكره بعد اذ وزنها فعل وذكرها ابن الحاجب ولم يذكر
باب فعل قلت في سبك المنظوم وفيه خلاف والتوقف على الحاق سا ببيس انتهى وهذه
نكته افردها بالذكر قولها واجعل فعلا من ذي ثلاثه كنعم فيه امور الاول مراده كنعم
في المدح وبيس في الذم فاكتفى باحدهما الثاني شرطه ان يكون فيما يتعجب منه صرح به ابن عصفور
وخطاب في الترشيح واستدركه ابن هشام قال خطاب فان اراد به من الرباعي فصاعدا
او الالوان والعاهات واستغنى بافعل الفعل فيقال اشد الجمرة به واشد الانطلاق
وانطلاقه الثالث المراد انه كهما في العمل اما المعنى فلا لان في فعل زيادة معنى التعجب
الرابع قال ابو حيان وسواء في ذلك فعل مصوغا ومحولا ولا يوخذ ذلك من كلامه وكذا

قال ابن هشام كان ينبغي ان يقول المتاصل والمحول لانه ليس في كلامه اشعار بانه يجوز لك
ان تحول غير فعل الى فعل وتجريد هذا المجرى بل اذ ثبت لنا فعل له بهذا الحكم قال فان قيل
فانه قال مستحيلا فتعيده الى فعل فالجواب انه لا قرينة تصرف الاطلاق الى هذين القسمين
وانما المتبادر ان الاطلاق لا احكام نعم ان كنتم في ساير احكامها قال فان قلت قول من ذي
ثلاثة يدل على انك تلتفت منها قلت نعم الا انه يخرج عنه ما وضع على فعلا اصلا ولم يحول
عن ذي ثلاثة فاما ما قلت ورد عليك ثم اختار اعني ابن هشام هذا التفريع في موضع
اخر فاجاب عن ما وضع على فعل اصلا بان مراده ان الشرط هو كون الاصول ثلاثة غير مخالطة
لاصل اخر والزايد في الاصل او في الحال لا كون الكلمة على فعل في الاصل الخامس
قال ابو حيان نص النحاة على العرب شذت في ثلاثة افعال فلم تحولها واستعملتها
استعمال نعم وبيس وهي علم وجهل وسمع ومن النحويين من اجاز فيها الضم واستدرك
ابن هشام هذه الثلاثة فاوردها على عبارة الالفية السادس اذا كان الفعل معتل
العين لزم قلبها الفا فتقول في حسن حسن القول والبيع قال الرجل زيد وباع
الرجل زيد فان كان معتل اللام وهو على فعل وفعل فالجمهور تحويلهما الى فعل فتظهر الواو
وتنقلب الياء واوا نحو خشو ودمو وقال الكسائي اي بل تقر لجواز رما الرجل زيد ولعم الرجل
بكر السابع قال ابو حيان اكثر النحويين على ان الفعل المذكور ثبتت له احكام نعم وبيس فقط
وذهب الاخفش والمبرد الى انه يجوز الحاقه بباب التعجب حرفا عليه بالبا نحو حسن
بزيد رجلا وقال ابن هشام قوله مستحيلا اي مطلقا ان اراد الاطلاق بالنظر الى الاحوال
اي على كل حال لزم قول الفارسي اي فاعلهما لا يكون الا كفاعل نعم وبيس والحق انه
يجوز تجريدهما المعنى التعجب فلا يلزم ذلك كقوله وحق به بكاها وقوله وجب بها مقتوله
حين تقتل وهذا قول الاخفش وهو المختار وان اراد في جميع احكامها ملازمة فاعلها
لكونه احد الثلاثة فيلزم المحذوف قال والذي تحرر ان يوخذ الاطلاق بالنسبة
الى فعل اصلا او تحولا فلا يلزم محذور قوله الالفية ومثل نعم حبذا فيه امران الرابع
انما مثلها حب لكن اراد ينبه على ان حب بمنزلة نعم هي المقرونة بذا الثاني ليست مثلها
سوآ فان في حب زيادة اشعار بان الممدوح محبوب وقريب من النفس بخلاف نعم ذكره في شرح
التسهيل قولها وان ترد ذما فقل لا حب ذا قال ابن قاسم وفيها ايضا زيادة على بعض

بيس على حد ما ذكره في حبذا قال ابو حيان ودخول لا على حبذا لا يخلو من اشكال
لانك ان فرعت على ان حبذا كله فعلا وجب ذا فاعله فلا ينبغي ان يدخل عليه لان لا تدخل
على الماضي غير المتصرف ولا على المتصرف الا بقلة وان فرعت على انه كله اسم فكذلك لانه ان قدر
منصوبا بها لم تصح لان النصب على العموم نحو لا رجل وهو هنا خصوص او مرفوعا فلا بد لك
لوجوب تكرار لا حينئذ في الافصح قولها واول ذا المخصوص لم يبين اعرابه وبينه ابن
الحاجب فقال واعرابه كاعراب مخصوص نعم وذكره في التسهيل وسبك المنظوم قال
في الكافية وربما استغني بالتمييز عن مخصوص حبذا القول من قطن ولو عندنا غيره استقينا
محبذا ربا وحبذا دسا تنبيه بين مخصوص حبذا ونعم فروق احدها لا يتقدم
بخلاف مخصوص نعم ثانيها لا تعمل فيها النواسخ بخلافه ثالثها اعرابها خبر مبتدا محذوف
اسهل منه في باب يعملان مصعبه هناك نشا من دخول نواسخ الابتدا عليه وهي لا تدخل
هنا قاله في شرح التسهيل رابعها انه لا يجوز ذكر التمييز اولى واكثر بخلاف مخصوص نعم فان تاخير
التمييز عنه نادر قوله ابن الحاجب ويجوز ان يقع قبل المخصوص وبعده تمييزا وحالا اي نكرة
لجواز اعرابه تمييزا وحالا وفي سبك المنظوم وقد يكون معه تمييز وحال عامل حب قلت الذي
في الارتشاف اختلف النحاة في هذا المنصوب فقال الاخفش والفارسي وجماعة من البصريين
حال فقط وقال ابو عمرو وابن العلا تمييز فقط وقال قوم ان كان مشتقا فحال والا تمييز قال
ابو حيان والذي يظهر انه ان كان جامدا فتمييز وان كان مشتقا فان قصد المتكلم المبالغة
في مدح المخصوص بوصف فحال وان لم يرده بل يتبين جنس المبالغ في مدحه وفي البسيط انه
منصوب باضمار اعني لا حال ولا تمييز وهو قول غريب ثم الاولى عند الفارسي تاخيره وعن
ابن مالك تقديمه وقال ابن خروف الاحسن تقديم التمييز على المخصوص ويستويان على الحال
وقال ابو حيان الاحسن ان يلي التمييز ذا ويوخر المخصوص وكذا الحال ان كانت الاسم الاشارة
نحو حبذا راكبا زيدا فان كانت من المخصوص فالاحسن ان تليه قوله الالفية وما سوى
وارفع يجب او فجر بالبا قال في شرح التسهيل وهذا الاستعمال جايز من كل ثلاثي متضمن
معنى التعجب قولها ذا انضمام الحا كثيرا في سبك المنظوم وكذلك كل فعل مراد به المدح وفي
شرح الكافية مثله وفي التسهيل وكذا كل فعل حلقي العين يراد به مدح او تعجب فخصص في الفعل
او عمم في المغني وفي الارتشاف ما كان على فعل اصلا او تحويلا يجوز نقل ضمة العين الى الفا

تقييد م

اذا اريد به مدح او ذم كان فاوه حرف حلق نحو وجب او لا كمرب فان كان
مضعفا واسند الى ما يكن اخر الفعل له لم يجز النقل انتهى **باب افعل التفضيل**
هنا امران احدهما كذا فعل في التسهيل والكافيه وسبك المنظوم فقصد بينه وبين التعجب وهو
اولى لاشتراكهما فيما يبنى منه وفى المعنى ايضا لافادة كل منهما التفضيل فى المحكوم به ولم
ينبه على ذلك احد ثانيهما كذا عبر الناظم بافعل التفضيل فى كتا به وعبر ابن الحاجب
باسم التفضيل قالوا وهذا التعبير احسن ليتنا ول خيرا وشرا وليس هذا ابنى لانهما
بوزن افعل فى الاصل وان كان حذف منهما والذى يظهر لى ان ذلك لناسب التعبير
باسم الفاعل واسم المفعول وبهذا يرد على المجرد اى فى قوله لو صح ما ذكر في خير وشر
من الاصل لما كان فى تلك الترجمة فايدة هنا وقال ابن هشام من عبر باسم التفضيل
اجراه لقولهم اسم الفاعل ومن قال افعل التفضيل احترز به عن افعل فى نحو اكل ونحو
احمر ونحوه وعبر سيبويه عنه بالصفه وهو يناسب الصفه المشبهه وبينهما من الاشتراك
الضعف فى العمل **قوله الحاجبيه** ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره وهو افعل
فيه امور الاول قال الرضى ينتقض بنحو فاضل وزايد وغالب قال ولو احترز عن
مثله بان قال ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه اى فى المشتق منه لا ينقض
بنحو طايل اي زايد في الطول على غيره والاولى ان يقال هو المبنى على افعل لزيادة صاحبه
فى المشتق منه انتهى قلت لا يرد عليه ما ذكر لا بجعل الضمير فى قوله وهو افعل راجعا
الى ما فى قوله ما اشتق منه والمعنى هو ما اشتق من فعل لموصوف بسبب زيادة له على غيره
اي في الفعل المذكور بقرينه السياق وذلك ما اشتق هو افعل فلا يرد عليه فاضل ونحوه
فتامل الامر الثاني فيه في المتوسط وغيره قوله وهو افعل لقوله غالبا ليخرج نحو خير وشر ولا
حاجه الى ذلك لما تقدم الثالث قال ابن مالك فى التحفه يرد على ظاهر الحد صيغ المبالغه
فانها اشتقت لموصوف بزيادة على غيرها لكن يخرجه قوله وهو افعل فلو قال لم يرد السوال
اليه الرابع قال في المتوسط هذا الحد يشكل بنحو احنك الشاتين وابل الحيا ثم لانهما
غير مشتقين فعل قال المجد واني وفيه نظر لان معنى قوله احنك الشاتين اشدهما
اكلا فيجوز ان يكون مشتقا من قولهم احتنك الجراد الارض اذا اكل ما عليها كذا في الصحاح
كما اشتق احصر من الاختصار بحذف الزوايد وكذا ابل الحي ثم يجوز ان يكون مشتقا

من ابل

من ابل الوحلي بالكسر ابالة فهو ابل اى حاذق بمصلحة الابل كذا فى الصحاح انتهى قلت
الثاني لا باس به والاول ممنوع لتصريحهم بان نحو ما احصر من الاختصار مسموع لا يجوز
القياس عليه كما تقدم واكل على انه وارد لذلك على سبيل الشذوذ هروب من مطبق الى ما هو
اضيق منه لامكان تقييد الحد بقوله ما اشتق غالبا فلو زاد المتوسط على هذا القيد هنا
لكان صوابا فان قلت هل يرد هذا على قول الالفيه صغ من مصوغ منه للتعجب افعل
للتفضيل فانه صريح فى انه لا من احده من فعل تعجب قلت لا فان هذا امر بالصوغ القياسي
لا صدق اسم التفضيل قوله وقد جا للمفعول قال فى التحفه هذا يشعر بقلته وهو كثير بطرد اللبس
اما لانه لم يستعمل الا مبنيا للمفعول نحو لهب وسقط فى يده وعني بكذا واما القرينه نحو اشغل
من ذات النحيين **قوله الالفيه** وافعل التفضيل صله ابدا تقديرا ولفظا بمن ان جردا
فيه امور الاول مقتضى قوله صله انه لا يفصل بينها وبينه وليس على اطلاقه بل يجوز الفصل بمعمول
افعل كالظرف والتمييز ذكره فى شرح الكافيه وتلوه ما اتصل بها ذكره فى الارتشاف ولا يجوز سوى
ذلك الثاني انما يكثر تقدير من فى الخبر ونقل فى الحال والنعت ذكره فى الكافيه فقال وفى نعت ندر حذفه
وشاع لدليل في الخبر قال ابو حيان وتشمل الخبر خبر المبتدا وكان وان وثاني ظننت وثالث باب اعلم
الثالث ان كان افعل مبنيا مما يتعدى بمن جاز الجمع بينهما وتقديم ايتهما نحو زيد اقرب من عمرو ومن كل
خير ومن بحر من عمرو والذي لمن جود مذكرا لا غير كذا المضاف لنكرة جامدة او مشتقة وقد ذكره
فى الالفيه والشذور قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة مطلقه و
يضاف للتوضيح فيه امران الاول هذا خاص بما اضيف الى معرفه الثاني ذكره له قسم ثالث وهو ان
يوول بما لا تفضيل فيه من اسم فاعل او صفه ذكره ابو عبيدة واجازه المبرد قياسا قال فى التسهيل
والاصح قصره على السماع قال فى شرحه ومع ما سمع منه فالمشهور فيه التزام الافراد والتذكير قال
وقد يجمع اذا كان ما هو له جمعا كقوله اذا غاب عنكم اسود العين كنتم فكراما وانتم ما اقام الايم
قال واذا صح جمع افعل العاري لتجوده من معنى التفضيل جاز ان يونث فيكون قول ابن هشام كان صغرى
وكبرى من فواقعها صحيحا قوله ويجوز فى الاول والمطابقه هو اى الاكثر واختاره ابن مالك ايضا وذهب
ابن السراج ومن وافقه الى الالتزام الافراد وعلى الاول اختلف في الافصح فقال ابو بكر بن الانباري
عدم المطابقه افصح وقال ابو منصور الجواليقي المطابقه افصح **قوله الشذور** المعرفه فالوجهان
محله اذا قصد به الزياده على من اضيف كما ذكره ابن الحاجب وفي الالفيه والافصح المطابقه **قوله الشذور**

باب افعل التفضيل
قوله الالفيه
قوله الحاجبيه
قوله الثاني
قوله الشذور

وان يكن تلوا ان مستفهما فلهما كن ابدا مقدما اي وجوبا قال في شرح التسهيل لان
الاستفهام له الصدر ذكر اصل هذه المسالة الفارسي في التذكره وهي من المسايل المفعول عنها
قال ابوحيان وقد منع الفارسي من ذلك في الحلبيات فقال الفعل لا تفعل قوة الفعل فيعمل
فيما قبله الا ترى انك لا تجيز ممن انت افضل ولا ممن افضل انت فتقدم الجار عليه لضعفه
ان يعمل فيما تقدم قال واذا وقع فيه الخلاف من الفارسي فينبغي المنع حتى يسمع مثل هذا التركيب
عن العرب وان كان القياس يقتضي جوازه قال ابن هشام وبقي على الناظم ان يقول او يتلو تلوها
نحو زيد افضل من غلام من وقد ذكره في العمده فقال ويلزم تقديمه الى المفضول ان يضمن استفهاما
او اضيف الى متضمنه قولها ورفعه الظاهر نزرا يقتضي انه ينصب وليس على اطلاقه وقول ابن الحاجب
ولا يعمل في مظهر يقتضي انه لا ينصب كما لا يرفع وليس على اطلاقه ايضا فاحسن منهما الشذور ويعمل
في تمييز وحال وظرف وفاعل مستتر مطلقا ولا يعمل في مصدر ولا مفعول به مطلقا ولا فاعل
ملفوظ به وفي الوافيه لم يرفعوا اسما ظاهرا فا فعلا وهي كالالفيه وفي تعليق ابن هشام ان قول
الالفيه ورفعه الظاهر نزرا يوهم ان رفعه الضمير مطلقا مطرد وليس كذلك بل يشترط ان يكون
منفصلا قول الشذور الى في مسئله الكحل فيه الحمام وكذا قول الالفيه وهي عاقف كثيرا ثبتا وكذا
قول الكافيه ما لم تره قد جعلا مخلصا من ان يجاب بين من وبينه باجنبي مقترن فاحسن
قول الحاجب الا اذا كان لشي وهو في المعنى لسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار
غيره منفيا الا ان فيه طولا فاحسن منه قول في الوافيه الا سببا اتى مفضلا متفضلا عليه من
وجهين موصوفه المنفي تالي اثنين الا ان فيه مع الاول تعقيد او قلاقه فاحسن منه ان يقال
الا اذا ولي نفيا وكان مرفوعه مفضلا على نفسه باعتباري وقال ابن مالك في التحفه عباره
ابن الحاجب قلقه والاسهل ان يقال الا اذا كان لشي مفضل على نفسه باعتبارين او
وقين منفيا قولها كلن ترى في الناس من رفيق اولى به الفضل من الصديق هذا مختصر
من اصل مثال المساله لان الاصل ان يقع بالظاهر بين ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما
للظاهر نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من
اما على الظاهر نحو من كحل عين زيد ومحله نحو اصله اولي به الفضل من ولاية الصديق ثم صار
من فضل الصديق ثم من الصديق وقد ذكر ابن الحاجب صورة الاثبات والحذف ودخوله على المحل
فقد وزاد به يجوز الحذف من المتاخر ويقدم بالعود اليه ضمير المجرور نحو ما رايت كعين زيد احسن

فيها الكحل قول ابن الحاجب لانه بمعنى حسن قال في التحفه فيه نظر لانه لا يصح ان يقول ما رايت
رجلا حسن في عينه الكحل من عين زيد تنبيه قال ابن مالك لم يرد هذا الاستعمال الا بعد نفي
ولا باس باستعماله بعد نهي واستفهام فيه معنى النفي نحو لا يكن غيرك احب اليه الخير منه اليك و
هل في الناس من رجل احق به الحمد منه بمحسن قال ابوحيان والاولي الاقتصار على مورد
السماع ولا يقاس عليه لان رفع افعل الظاهر على سبيل الشذوذ قال على ان الحاق ما ذكر ظاهر
في القياس وقال ابن هشام في تعليق الالفيه ظاهر كلام الناظم وغيره ان رفع الظاهر مخصوص بالنفي
ونص المحلي في المفتاح على ان الاستفهام كذلك باب اعمال الظرف والمجرور
لم يذكره في الالفيه ولا ابن الحاجب وذكره في الشذور اعلم اني رايت الظرف والمجرور في اصطلاح النحويين
كالفقير والمسكين في اصطلاح الفقه اذا اطلق احدهما شمل الاخر واذا ذكرا فلكل معنى ولذلك نظاير
منها الايمان والاسلام والشرك والكافر قول الشذور السابع والثامن الظرف والجرور والمعتمدان
اي يعني ما يعتمد عليه الوصف من النفي والاستفهام او صاحب الخبر او الوصف زاد في الشرح والمعني
او الموصول قال وانما يكون ذلك في الوصف اذا كان صله لال وما ذكره من كون المرفوع بعدهما
حينئذ فاعلا هو احد المذاهب فيه ونقله في المغني على الاكثرين ورجح ابن مالك جواز كونه مبتدا
مخبرا عنه بهما مع ان الارجح الفاعليه والمذهب الثالث رجحان الابتدا او الرابع وجوبه
وما ذكره على الفاعليه في كونهما العاملين فيه نقله في الشرح عن المحققين وفي المغني انه المختار
واختار ابن مالك ان العمل للفعل المحذوف مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف وفي المغني
وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن الا في عامله باب التوابع قول ابن الحاجب
التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة فيه امور الاول قال ابوحيان التوابع محصورة بالعد فلا يحتاج
الي رسم ولا حد ولذلك لم يحد جمهور النحويين الثاني قال الشلوبين ينبغي ان يريد لفظا او محلا ليندرج
فيه مثل قام هولاء العقلا فان سابقه ليس معربا لفظا بل محلا لكن كيف ما قدر لا يدخل يا ايها
الرجل فان الرجل معرب لا اعراب سابق لفظا ولا محلا اما اللفظ فظاهر لان متبوعه مبني واما المحل
فهو نصب والتابع مرفوع وايضا فان قوله يتبعه حسا بد يا يا يا الثاني فيه معرب سابقه من جهة
واحده وليس من التوابع لانه ليس تاكيدا لفظيا ولا صفه ولا بدلا ولا بيانا ولا نسقا ومنه جا القوم
ثلاثه ثلاثه قال والجواب عن الاول ان حركة المنادي تشبه حركة المعرب وان البنا فيه عارض
وعن الثاني انه في تقدير لفظ واحد الثالث انه قوله من جهة واحده صريح في ان العامل في التابع هو العامل المعمول

فى المتبوع وفى ذلك خلاف وتفصيل فالجمهور ان العامل فى النعت والبيان والتاكيد هو عامل المتبوع
ومذهب الخليل وسيبويه والاخفش والجرمى واكثر المحققين كما قال ابو حيان وهو الصحيح والاكثرون
على ان العامل فى البدل مقدر من لفظ الاول قال ابو حيان وهو المشهور وقيل العامل فيه الاول
بطريق الاصالة وهو راى المبرد واختاره ابن مالك وقيل هو العامل نيابة عن المقدر والصحيح ان
العامل فى النسق هو الاول بواسطة الحرف وقيل العامل الحرف نفسه وقيل مقدر بعده هذا هو المنقول
وعندي انه لو قيل العامل فى الكل هو المتبوع كما ان المبتدا عامل فى الخبر والمضاف عامل فى
المضاف اليه لكان مذهبا قويا السوابع عدها الكافيه والالفيه اربع فادرج عطف البيان
وعطف النسق تحت العطف وفى الشذور وابن الحاجب خمسه تفصلهما وكذا فى التسهيل
وسبك المنظوم وعدها غيرهم ستة بجعل التوكيد اللفظى قسما والمعنوى الخامس بدا فى الالفيه
بالنعت ثم النسق ثم التوكيد البدل ثم البيان وفى الشذور بالتوكيد ثم النعت ثم البيان ثم البدل
ثم النسق وكذا فى التسهيل وسبك المنظوم بالتوكيد ثم النعت ثم البدل ثم البيان ثم النسق و
كل ذلك خلاف الصواب كما قال ابو حيان بل الصواب ان يقدم النعت ثم البيان ثم التاكيد
ثم البدل ثم النسق لانها اذا اجتمعت فى التبعيه رتبت كذلك كما قال فى التسهيل وكذا فى
الارتشاف منع قول الالفيه يتبع فى الاعراب الاسما الاول فيه امور احدها قوله الاسما
ان بعض التوابع قد يتبع غير الاسم كالبدل والتاكيد اللفظى والنسق فاحسن منه قول الشذور
يتبع ما قبله فى الاعراب الثانى اشارة بقوله الاول الى وجوب تقديم المتبوع وتاخير التابع وقد
استثنى صاحب البديع ما اذا كان الوصف لاثنين او جماعه وقد تقدم احد الموصوفين
فيجوز تقديمه كقول الشاعر ابى ذاك عمى الاكرمان وخاليا واجاز الكوفيون تقديم النسق
بشروط ان يكون العطف بالواو وزاد ابن هشام او الفا او ثم او او ولا يودى الى وقوع حرف
العطف صدرا وان لا يودى الى مباشرة غير متصرف وان لا يكون المعطوف مخفوضا
والبصريون يقصرون ذلك على الضرورة بهذه الشروط الثالث قال ابن هشام يستثنى
من قوله يتبع فى الاعراب امران النعت المقطوع والمجرور على الجوار باب النعت
هكذا عبروا قال ابو حيان وهى عبارة الكوفيين وعبارة البصريين الوصف والصفه
قول الالفيه فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق فيه امور الاول قال
الشاطبى البدل والبيان داخلان فى هذا التعريف ولا يخرجه من ذلك قوله بوسمه لان الوسم

نعم بالصفة المشتقة بل بالاسم الجامد الذى يودى معنى الاول ويبينه لان الاسم على الاطلاق سمة على
مسماه واطلاقه على مسماه وسم له به قال وجوابه ان المراد بالوسم المصدرى اى بان يسم الاول بسمة وانت
اذا اجريت الجامد على الاول وانما ثبت باسم اخر او هو لا انك وسمت الاول بما يعرف به الثاني
قال ايضا لا يصدق هذا التعريف الا على النعت البيانى خاصه وهو الموضح والتخصيص لانه الذى
اتم الفايده واما ما جى به لمدح او ذم او توكيد او ترحم فلا وجوابه من وجهين احدهما ان نعت
البيان هو الاصل فاقتصر فى التعريف عليه وما عداه فرع وتابع وعلى هذا اقتصر ابن قاسم
والثانى قال وهو الاولى ان ما عدا نعت البيان مثله فى كونه فيما سبق فكذلك القصد لان المتكلم
قد يقصد التعريف بزيد مثلا من حيث انه احتوى على خلال واوصاف يمدح بها او يذم فالتعريف
بها اتم من تلك المعرفه المتقدمه الثالث قال ابن هشام قد يقال يخرج عنه مررت برجل قايم
عمرو فى داره او برجل قايم عنده فان هذا متعلق بالاجنبى لا بالسببى وذلك الاجنبى متعلق بالدار
وبعد المتعلقين بضمير الموصوف قول ابن الحاجب وقد يكون بمجرد الثنا او الذم او التاكيد قال
ابن مالك فى التحفه يكون ايضا السابع وهو الترحم وقد ذكره فى الشذور وزاد فى التسهيل وشرحه
ان يكون للتعميم نحو ان الله يحشر الناس الاولين والاخرين وللتفصيل نحو مررت برجلين عربى وعجمى و
للابهام نحو تصدق بصدقه قليلة او كثيرة قولهم والعبارة للالفيه فليعط فى التعريف والتنكير ما
لما تلا فيه امران الاول استثنى ابن المصنف من المعارف بلام الجنس فانه يجوز نعته
بالنكرة المخصوصه نحو مررت بالرجل خير منك او مثلك واجاب ابن الخليل بانه نعت خبر على تقدير
ال والاخفش بان تنكير الرجل على زياده ال وقال الناظم عندى ان اسهل من ذلك الحكم
بالدلاله وتقرير التابع والمتبوع على ظاهرهما الثانى يشترط فى نعت المعرفه ان لا يكون اخص
منها عند الجمهور بل اعم او مساويا وقد ذكره ابن الحاجب فقال والموصوف اخص او مساو
وصحح ابن مالك تبعا للشلوبين وغيره جواز نعت الاعم بالاخص قولهم والعبارة للشذور وامره
فى الافراد والتذكير واضدادهما كالفعل يستثنى منه ان الوصف يجوز تكسيره مسندا الى السببى
المجموع نحو مررت برجل كرام علماوه بل هو اولى من الافراد كما ذكر فى التسهيل ولا يرد ذلك
فى الفعل وقد استثناه ابن الحاجب بقوله ويجوز يعود علماوه وحيث جرت المطابقة فشرطها
ان لا يمتنع مانع كما فى جريح ونحوه وافعل من قول ابن الحاجب ولا فصل ان يكون مشتقا
وغيره اذا كان وضعه لغرض المعنى قال ابن مالك فى التحفه الاولى ان يقول وحقه ان يكون

شتقا او في معناه قوله الالفية وانعت بمشتق كصعب وذرب اورد عليه ابنه
ان المشتق ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب وذلك شامل لاسماء الزمان
والمكان والآلة ولا ينعت بشي منها فلو قال وانعت بوصف مثل صعب وذرب لكان اولى
واجاب الشاطبي بان اشار اليه بالمثالين واجاب ابن القسم بانه اراد بالمشتق كما قال في شرح الكافية
ما كان اسم فعل او اسم مفعول او واحد مثله او صفة مشبهة او افعل تفضيل ويجمعها ان يقال
ما دل على فاعل او مفعول به متضمنا معنى فعل وحروفه هذه عبارته ولا مشاحة
في الاصطلاح ومثله قوله الشذور ومشتق او مؤول به قوله وشبهه كذا وذي فقال
ابن هشام ينبغي ان يقيد ذلك بالنعت الذي سمه المنعوت فلا يجوز برجل ذي مال ابوه
نص عليه ابن الخباز وعليه فيه جمعا بين مجازين وان الوصف بالجامد شاذ فيقتصر فيه
على مورد السماع قولهما ونعتوا بجملة منكرا قال صاحب البديع هو بالجملة الفعلية اقوى منه
بالاسمية ويرد عليهما الظرف والمجرور فانه ينعت بهما وليسا داخلين في الجملة قولهما فاعطيت
ما اعطيته خبرا اي من العائد وحذف الوا ولكن قال في التسهيل ان حذف العائد في الخبر قليل
وفي الصفة كثير وفي الصلة اكثر وهذا ايضا يرد على قول ابن الحاجب ويلزم الضمير قولهما
وامنع ايقاع ذات الطلب ظاهره انه لا يمتنع الاخبار بالطلبية وهو راي الجمهور وخالف
ابن الانباري وقيل بتقدير واختار شيخنا الكافيجي راي الجمهور ان زيد بمجرد الارتباط والثالث
ان ويدا تبوئه قولها ونعتوا بمصدر كثيرا هو غير مطرد على كثرته عند الجمهور ولذا لم يذكره ابن
الحاجب والشذور ثم محله ان لا يكون في اوله ميم زائدة فان كان كسير لم ينعت به لا باطراده ولا بغيره
قوله ابن الحاجب والمضمر لا يوصف به ولكن استغنى عن ذلك اشتراط كونه مشتقا او ما في
معناه ومثله اسماء الشروط والاستفهام وكم الخبرية وما التعجبية والآن وقبل وبعد وكل موغل
في الابهام والمصدر الذي للطلب وفاعل نعم وبئس قوله الالفية ونعت غير واحد اذا
اختلف فعاطفا فرقه فيه امور الاول يختص العطف في هذه المسألة بالواو ومن بين سائر
الحروف الثاني يستثنى عن ذلك اسم الاشارة فلا يجوز تقديره نعته فلا يقال مررت
بهذين الطويل والقصير نص عليه سيبويه وغيره قال الزيادي وقد يجوز ذلك على البدل
او عطف الثالث قال في الارتشاف الاختيار في النعت المختلف اذا وقع القطع
الرابع قال في التسهيل تغلب التذكير والعقل عند التفريق اختيارا وفي غيره

وجوبا قولهما ونعت معمولي وحيدي معنى وعمل اتبع بغير استثنا فيه امور الاول لا بد
من الاتحاد في العمل من ان يتحد جنسه ليخرج ما اذا دفعا هذا على الفاعلية وهذا على
الابتداء او نصبا هذا على المفعولية وهذا على الظرفية او جرا هذا بحرف وهذا باضافة
الثاني لا بد من توافق المتبوعين في التعريف فلا يقال جاءني رجل وجاءني زيد العاقلان
ولا واعا قلنا لما يلزم من نعت النكرة بالمعرفة او العكس وان لا يكون احدهما اشارة فلا يجوز
جاءني هذا وجاءني عمرو العاقلان لما يلزم من الفصل بين المبهم ونعته قوله الالفية
وان نعوت كثرت البيت حكم المفرد في ذلك فيما ياتي حكم المتعدد خلافا لمذهب انه لا يجوز القطع
الا مع تعدد النعوت قال الشاطبي وجعله التاني في النعت ويا مع قوله قلت هو راي الجمهور من اهل
القوافي وزعم بعضهم انها كانها لا تقع ردا الا حيث الحاد ديا قولها واقطع او اتبع ان يكن
معينا بدونها قوله الشذور يجوز قطعه ان علم متبوعه بدونه ويستثنى صور يجب فيها الاتباع
ايضا الاول نعت التوكيد الثاني ما التزم استعماله نعتا كوطلعت الشعرى العبور الثالث
نعت اسم الاشارة فالحاصل ان الشرطان يكون النعت للمدح او الذم وان لا يكون خاصا بمن جرى عليه
ونفي شرط داخر وهو ان لا يبني المتكلم كلامه على ذكر الصفة وانما يبدو له ذكرها بعد شروعه في التكلم
فيخرجها مخرج الجواب على سوال فيقطعها على ما يقدر السوال فان ابتدا كلامه قاصدا
ذكر الصفة او لا يكن بد من الاتباع لان بناه على ذكرها او لا يقتضي اجراءها عليه والقطع
نقيض ذلك اذ هو مقتضي الاستيناف لان الصفة مع القرد تصير جملة مستقلة لا موضع لها
من الاعراب قال الشاطبي وهذا الشرط نص ابن لكون وهو ظاهر المعنى فلا ينبغي اهماله ثم اجاب
بان ملاحظة ذلك وظيفة البياني لا النحوي وبقي شرط خاص بنعت النكرة وهو ان يتقدم نعت
آخر والا لم يجز القطع اختيارا قولهما او بعضها اقطع معلنا يحتمل ان المراد اذا تعين
بدونها جاز قطع ووجب اتباع ما افتقر اليه وعليه شرح ابنه ويؤيده اذا تعين بدونها كلها
جاز اتباع البعض وقطع البعض وهو الذي قال الشاطبي وغيره انه الظاهر وعلى كلا التقديرين
يشترط في ذلك جواز تقديم المتبع وتاخير المقطوع فلا يجوز الاتباع بعد القطع على ذلك باوجه احدها
انه يستلزم الفصل بين النعت والمنعوت بجملة اجنبية الثاني ان طباع العرب تابى الرجوع الى الاتباع
بعد الانصراف عنه الثالث انه يلزم عليه التسفل بعد الصعود والقصور بعد الكمال لان القطع
ابلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبارا لتكثير الجمل قولها وارفع او انصب ان قطعت مضمرا مبتداء

او نا صبا ان يظهرا فيه امران الاول لم يعين المقدر وهو في المدح امدح وفي الذم اذم
وفي التخصيص اعنى الثاني يستثنى من لزوم الاضمار نعت التخصيص فانه يجوز فيه الاظهار
قولهما وما من المنعوت والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت نقل شرط كثرة حذف المنعوت
ان يعلم جنسه اما باختصاص الصفة به نحو مررت بكاتب وصاهل او بمصاحبة ما يعينه نحو
ان اعمل سابغات وان يكون النعت صالحا لمباشرة العامل بخلاف الجمل وشبهها فلا تقوم مقام
الا ان يكون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن نحو وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به ومنا دون ذلك
وحكى ما فيهما مات حتى رايته نعم كذا قال ابن مالك او مجرور بفي كقوله لو قلت ما في قومها لم تيثم
يفضلها في حسب وميسم والا فضرورة **باب التوكيد** ابن الحاجب التوكيد تابع يقرر امر
من المتبوع في النسبة او الشمول كذا في الشذور ايضا قال ابن مالك في التحفة البدل في نحو مررت
بقومك اولهم واخرهم صغيرهم وكبيرهم تابع بقدر امر المتبوع في الشمول وليس بتوكيد وقال في
الكافية التوكيد تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره **قول ابن الحاجب** وهو لفظي ومعنوي قال
في التحفة الباب للتوكيد المعنوي فلا حاجة لذكر اللفظي قوله والمعنى بالفاظ محصورة قال في التحفة
فانه عليه وجمع وذكرهما في كل كتبه وقال في اللفظي قوله والمعنى بالفاظ شرح الكافية اغفل اكثر
النحويين جميعا ونبه سيبويه على انها بمنزلة كل معنى واستعمالا وقال في شرح التسهيل ذكرت
مع كل جميعا وعامة كما فعل سيبويه واغفل ذلك اكثر النحويين سهوا او جهلا **قول الالفية**
بالنفس او بالعين الاسم اكدا فيه امران الاول قال الشاطبي ظاهره انه لا يجتمع بينهما لاتيانه
باو وليس كذلك ثم اجاب بانه للاباحة واذا جمع بينهما وجب تقديم النفس الثاني قال ابن
هشام المراد بهما الحقيقة والا فلو قلت ارقت زيدا نفسه او طرفت زيدا عينه لم يكن تاكيدا
بل بدل بعض من كل قولهما واجمعهما بافعلان تبعا ما ليس واحدا هو احسن من قول التسهيل
جمع قلة فان عينا تجمع على اعيان ولا يؤكد به وظاهره انه لا يجوز في المثنى الاتيان بهما الاتيان
بهما مثنيين والامر كذلك قال ابو حيان وهم بدر الدين ابن الناظم يجوز ذلك ولم يقل به احد من
النحويين قال ابن قاسم بل قال ابن اياز في شرح الفصول فقال ولعل تثنيتهما جائز قلت ابو حيان
لا يقيم لابن اياز وزنا ولا بعده من النحاة وايضا فهو متاخر عن بدر الدين ابن مالك لكن قاله
من هو اقدم منه وهو ابن معط فقال في الفيته كنفسها عينهما وما لها مثنى سوى كلتيهما
ومن نقله عنه الشاطبي في شرحه ثم قال ويقع في بعض النسخ بالافراد قولهما وكلا اذكر في الشمول وكلا

كلتا

كلتا جميعا بالضمير موصلا ظاهره انه لا تجوز اضافتهما الى ظاهر وهو كذلك لكن جوزه في التسهيل وشرحه
فقال وقد يستغنى عن الاضافة عن الضمير بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد بكل كقوله يا اشبه الناس
بالقمر ورده ابو حيان بان كلا هنا بمعنى الكاملين لا توكيد وفي التسهيل ايضا انه قد يستغنى بكلاهما
عن كلتيهما وكلتيهما وجعله ابن عصفور من تذكير المؤنث للضرورة حملا على المعنى كانه قال يقرى
الشخصين وفهم من قوله في الشمول انه لا يؤكد بها الا ذو اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما وقد
صرح به الحاجب واما كلا وكلتا فاجاز الجمهور ان يؤكد بهما ما لا يصح موضعه واحد نحو
رايت الرجلين كلاهما واختصم الرجلان كلاهما فيه والمختار المنع لعدم احتمال يرفعه
التاكيد قولهما ودون كل قد يجي اجمع المختار كما قال ابو حيان خلافا للجمهور جواز التاكيد
باجمع دونه كثير افصيحا لكثرة وروده ذلك كقوله تعالى لاغوينهم اجمعين وان جهنم لموعدهم
اجمعين وفي الحديث ذكر سلمه اجمع فصلوا جلوسا اجمعين لا يقال عليه دليل المنع وجوب
تقديم كل عند الاجتماع لان النفس يجب تقديمها على العين اذا اجتمعا ويجوز التاكيد
بالعين على الانفراد **قول ابن الحاجب** واكتع وابتع وابصع اهملها من الالفية وظاهر
العبارة تقديم ابتع على ابصع والامر بخلافه بل يجب تقديم ابصع على ابتع واختار ابن مالك
في التحفة والتسهيل جزء الابتدا ما بها بعد اجمع وهو راي ابن عصفور واختاره ابن
هشام في تعليقه ولم يبين الثلاثة اذا اجتمع النفس والعين وكل واخوته المقدم ونحن نقدم
النفس ثم العين ثم كل وما بعده **قول الشذور** ولا تؤكد النكرة مطلقا لم يتعرض للمسئلة
ابن الحاجب وزاد في الالفية انه يجوز اذا افاد توكيدها وهو راي الكوفيين والاخفش واختاره
في جميع كتبه **قول الالفية** واغن بكلتا في مثنى وكلا البيت ظاهره ان ما عدا ذلك من كل
وعامة وجميع يستعمل في المثنى والجموع لان كلامه فيما تقدم عام خصوصا انه ذكر في التسهيل
جواز الاستغناء بكل عن كلا وكلتا ورده ابو حيان وقال انه يحتاج الى نقل وسماع من العرب
قال الشاطبي فلو قال وفي الشمول بالضمير موصلا خص ما ثنى كلتا وكلا وعم ما ثنى
كل ونقل وطلع داجمع والضمير متصل التخلص من ذلك وقد سلم منه قول ابن الحاجب
والثاني للمثنى كلاهما وكلتاهما والباقي لغير المثنى قولهما ولا تعد لفظ ضمير متصل
الا مع اللفظ الذي به وصل كذا الحروف فيه امران الاول قال ابن هشام كذا
ايضا الموصولات لا تؤكد الا باعادة الصلة الثاني يعني عن ذلك الفصل بينهما

على ما اختاره فى التسهيل وشرحه كقوله لبث شوي هل ثم هل اللهم قال ومنه الفصل
بالوقت كقوله لا ينسك الاشى ناسيا حمام الحمام احد معتصما قولها ومنضم الرفع الذي
قد اتصل اكد به كل ضمير اتصل قد يشعر بان الضمير النصب المنفصل لا يوكد به فيكون
فى نحو قولك رايتك اياك ورايته اياه بدلا لا توكيدا وهو راي سيبويه وتابعه
واختاره فى التسهيل وشرحه والفوائد قول الكوفيون انه توكيد لا بدل لان نسبة
المنصوب المتصل من المنعوت المنفصل لنسبة المرفوع المتصل فى نحو فعلت انت والمرفوع تاكيد
باجماع فكذا المنصوب قال ابو حيان ومراده بقوله باجماع انه يجوز لا انه يتعين اجربوا قمت
انت بدلا **باب عطف البيان** قول ابن الحاجب تابع غير صفة يوضح متبوعه زاد
فى الشذور او يخصصه وقد يشملهما قول الالفية وحقيقة القصد به منكشفه واورد عليه انه
يستغنى عنه بقوله شبه الصفة وان فى زيادة ذلك خللا لانه يشمل التوكيد اذ يصدق عليه انه تابع
شبه الصفة فانه مبين لقصد المتكلم لانك اذا قلت قدم الامير احتمل ان يكون
القصد قدم جنسه او خدمه او رسوله او جاء القوم احتمل ان يكون الجاى بعضهم فلم
يلبسن اذا قصد المتكلم من قصد اللفظ فلما قلت نفسه او كلهم ارتفع ذلك وانكشفت
حقيقة القصد بالتوكيد قال الشاطبي والعذر عنه انه لما قال شبه الصفة كان التعريف
غير تام اذا شبه الصفة يقع من وجوه منها الاشتقاق فبين المراد بما اداه وقد جرى
الصفة انه سمى ما سبق بوسمه فبيانه من جهة تعين المتبوع وايضاحه حتى لا يختلط بغيره
وعطف البيان سمى ذلك البيان المعلوم والتوكيد ليس كذلك وانما بيانه بابراز جهة الحقيقة
بمن جهة المجاز **قول الالفية** فاولينه من وفاق الاول ما من وفاق الاول النعت ولي قال
ابن هشام يجب فى البيان ان يكون كالمبين فى الافراد والتذكير وفروعهما وليس ذلك داخلا
فى كلامه لانه احاله على النعت وذلك غير لازم فيه والفاء فى اول البيت للتفريع فان كونه
كالنعت يوجب ان يعطى ذلك **قول الالفية** فقد يكونان منكرين وفى الشذور وتبعه فى اربعة
من عشرة المنقول عن البصريين واكثر النحويين ان عطف البيان لا يجرى فى النكرات وانما
يكون فى المعارف قال فى شرح الكافية وغيره وليس بشى بل هو مرجوح قياسا
وسماعا اما القياس فلان الحاجة اليه فى النكرات اشد من الحاجة اليه فى المعارف
لشدة ابهامها ولان النعت يجوز فيه ذلك فكذا عطف البيان واما السماع فقال تعالى

نوقد

نوقد من شجرة مباركة زيتونة ويسقى من ماء صديد او كفارة طعام مساكين فدية طعام مسكين
وقد اشار الى وجه القياس بقوله كما يكونان معرفتين قال ابن هشام ثم ان هذه مسئلة اخرى
مفرعة على كونه كالنعت فيجب عطفها بالواو دون الفاء **قول ابن الحاجب** وفصله من البدل
لفظا قال ابن مالك فى التحفة اى لا معنى فانه لا يفارقه فى المعنى دايما اذ المقصود فى البيان
هو المتبوع وفى البدل هو التابع قوله فى مثل انا ابن التارك البكري بشر فيه امور الاول
ضابط هذه الصورة ان يكون المتبوع معرفا بال مجرورا باضافة صفة معرفة بها والتابع خال
منها واستدرك عليه ابن مالك فى التحفة صورة ثانية وهى ان يكون المتبوع منادى مضموما والتابع
منصوبا موضوعا معرفة نحو يا غلام لعما وقد ذكر هذا فى الالفية ولم يذكر فيها وفى اكثر كتبه غير هاتين
الصورتين وزاد فى التسهيل ثالثة وهو ان يقترن بان بعد منادى نحو يا زيد الحارث ويا اخانا
الحارث وقد ذكرها فى الشذور واستدرك ابو حيان وغيره صورا اخرى الاولى ان يتبع المنادى
المضموم باسم الاشارة على راى البصريين كذا علله الشاطبي وعلله غيره بانه يلزم فيه اسم الاشارة من غير
صفة وهو احسن الثانية ان يتبع المنادى المضاف باسم الاشارة نحو يا غلام زيد وهذا
الثالثة ان يتبع وصفا فى النداء المنون نحو يا ايها الرجل زيد لانه لو كان بدلا لكان غير منون
الرابع ان يتبع وصف اسم الاشارة فى النداء حون نحو يا هذا الطويل زيد الخامس ان يتبع
وصف اى بمضاف نحو يا ايها الرجل غلام زيد فلا يكون بدلا لانه ليس فى تقدير جملتين
السادسة ان يكون الكلام مفتقرا الى رابط ولا رابط الا التابع على انه بيان نحو هند ضربت
الرجل اخاها واعرب بدلا لعرب كذا الاولى على رابط لانه يكون فى تقدير جملة ثانية السابعة
ان يضاف افعل الى عام ويتبع قسمي ذلك العام ويكون المنفصل احد قسمي ذلك العام نحو زيد افضل الناس
الرجال والنساء فلو اعرب الرجال والنساء بدلا لكان فى تقدير زيد افضل الرجال والنساء وهو
يسوغ الثامنة ان يفصل مجرور اى الرجلين زيد وعمرو افضل فلو اعرب زيد وعمرو بدلا لكانا
فى تقدير اى زيد وعمرو افضل وهو ممنوع لان ايا لا تضاف الى معرفة مفردة التاسعة ان يفصل
مجرور كلا نحو كلا اخويك زيد وعمرو قام لما تقدم فى اي قال الشاطبي بعد ذكرها ولعل ثم مواضع اخرى
من ليسع وقد تمل هذه الصورة كلها الا السادسة **قول الشذور** ان لم يمتنع احلاله
محل الاول الامر الثانى استشكل ابن هشام فى حاشية التسهيل ما علل به المذكوره بانهم يغتفرون
فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوائل وقد جوزوا فى انك انت كوت انت توكيدا وكونه بدلا مع انه

لا يجوز انت الامر الثالث قال ابو حيان ما عدا هذه المواضع يجي البيان فيه مشتغلا كالنعت فتارة مع
نحو جاء زيد ابو عمرو وتارة مع البدل نحو جاء ابو محمد وتارة مع التاكيد نحو رايت زيدا زيدا
وقال ابن مالك في شرح الكافيه عطف البيان يجري مجرى النعت في تكميل متبوعه ويفارقه
في ان تكميله بشرح وتبيين لا بدلالة على معنى في المتبوع او سببيه ومجرى التوكيد في تقويه دلالته
ويفارقه في انه غير منوي الاطراح قوله الشذور نصر نصرا جعله من البيان تبع فيه الاكثر وقال
ابن مالك الاولى عندي جعله توكيدا لفظيا لان عطف البيان حقه ان يكون للاول زيادة وضوح
وتكرر اللفظ لا يتوصل به الى ذلك وسبقه اليه ابن الطراوة قال ابن هشام في المغني وفيه نظر
لان اللفظ المكرر اذا اتصل به ما لم يتصل بالاول اتجه كونه بيانا لما فيه من زيادة الفائدة نحو
يا زيد زيد اليعملات وبا تيم تيم عدي وقال في تعليقه قال النحاة شرط عطف
البيان ان يكون الثاني اشهر من الاول وقال في المقرب اشهر من الاول او مثله
ليدخل نحو يا نصر نصر نصرا قلت قال فان قلت لم لا اشترطتم كما اشترط ابن عصفور والزمخشري
والجرجاني كون عطف البيان اوضح واخص قلت كالنعت وهم اشترطوا كونه دونه في ذلك
فان قلت كيف يعرف الشي وتبيينه ما هو دونه قلت التعريف بانضمامه الى الاول
لان التعريف جعل منه نفسه فافهم باب عطف النسق هذه ترجمة الكوفيين
وسيبويه انما ترجم بباب الشركة قوله الالفيه تال بحرف متبع عطف النسق فيه
امور الاول قال ابو حيان لا يحتاج عطف النسق الى حد لانه تابع بادوات محصورة
وذلك وارد على ابن الحاجب ايضا حيث حده وسلم وسلم من ذلك الشذور الثاني قال ابن قاسم
قد يورد عليه نحو سبح اسم ربك الاعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى ونحو ذلك من النعوت
المقترنة بحرف العطف قال والجواب انها انما يحكم لها بالاعراب من جهة العطفيه لا من
جهة النعتيه وهي معطوفة على النعت الاول بقيد الصفة المعنويه فان قلت المعطوف
على الشي يعرب من جهته كالمعطوف فاعلا يعرب فاعلا وكذا المعطوف على الصفة يعرب
صفة فلا اعتراض بحج قلت المعطوف على الفاعل يقال دفع بجملة على الفاعل الذي استند
الفاعل اليه ولا يقال انه فاعل وانما يعرب معطوفا بالاجماع يعني بقولنا المعطوف
على الشي مثله انه يجب له ما يجب له ويمتنع عنه ما امتنع عنه لا اذ يسمى باسمه انتهى الثالث
قيل قوله بحرف يخرج عن المحدود فلا فايده في قوله متبع واجاب ابن قاسم بان فايدته اخراج

مودت بعصفور اي اسد فانه تابع بحرف لكنه ليس بمتبع قوله الالفيه فالعطف مطلقا بواو ثم فا
حتى ام او مشى على ما صحح في شرح التسهيل والعمده والكافيه من ان ام واو يشتركان لفظا ومعنى مع
نقله في شرح الكافيه ان اكثر المصنفين يجعلونهما مما يتبع لفظا لفظا دون معنى وقال ابن قاسم فان
قلت اطلق في ام واو وينبغي ان يقيدهما بان لا يقتضيا اضرابا فانهما حينئذ يشتركان لفظا لا معنى كما
ذكره في التسهيل وشرحه قلت دلالتهما على الاضراب قليل فلذلك لم يتعرض لها قولها واتبعن لفظا فحسب بل
ولا ولكن فيه امران الاول وافق هنا وفي اكثر كتبه الاكثرين على عد لكن من حروف العطف وخالفهم في التسهيل
فقال وليس منها ولكن وفاقا ليونس وقال في شرحه هي عنده حرف استدراك لا حرف عطف فان وليها
مفرد معطوف فعطفه بواو قبلها ولا بد قبل المفرد من الواو نحو ما قام سعد ولكن سعيد ولا يراد
زيد او لكن عمرو اولو كانت عاطفة لا استغني بها عن الواو كما استغني ببل وغيرها وما يوجد من
النحويين من نحو ما قام سعيد لكن سعيد فمن كلامهم لا من كلام العرب ولذلك لم يمثل سيبويه في امثلة
العطف الا بولكن وهذا من شواهد امانته وكمال عدالته لانه يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو وترك التمثيل به
لئلا يعتقد انه مما استعملته العرب ومع هذا ففي نفي المفرد الواقع بعد ولكن اشكال ولانه على ما قررته
معطوف بالواو ومع انه مخالف لما قبلها وحق المعطوف بالواو ان يكون موافقا لما قبلها فالجواب ان يجعل من
عطف الجمل ويضمر له عامل كانه قال ما قام سعد ولكن قام سعيد لان الجمل المعطوفة بالواو يجوز كونها
موافقة ومخالفة فالموافقة نحو قام زيد وقام عمرو والمخالفة نحو قام زيد ولم يقم عمرو انتهى وقال
ابو حيان مذهب اكثر النحويين ان لكن لا يكون عاطفة الا اذا لم يدخل عليها الواو واستعمال بعد لكن اذا
وقع بعدها المفرد لفظا وتقديرا بغير واو لم يسمع من كلام العرب وانما قاله النحويون بالقياس على بل
وام محروها مجراها اجراكاملا لانهم لم يستعملوها بعد ايجاب بخلاف بل الاحر الثاني قال ابن هشام
ان قيل دالواو في عطف الجواب يتبع لفظا فحسب قلت هي مشتركة في المعنى قطعا لان العطف في مثل وارحلكم بالخفض
انما هو على الوجوه ولكنك ناسبت في اللفظ بينه وبين ما يليه في الاعراب تقديرا لولا اشتغال الاخر بحركة
المناسبة ونظيره الحمد بكسر الدال قوله الكافيه فالواو بجمع مطلق احسن منه قول الشذور لمطلق الجمع لان
ابن هشام قال في المغني قول بعضهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد المطلق وانما
هي للجمع لا بقيد قوله الالفيه فاعطف بواو لاحقا او سابقا في الحكم او مصاحبا موافقا مشى على ذلك
في اكثر كتبه وقال في التسهيل ان الواو تنفرد بكون متبعها في الحكم محتملا للمعية برجحان وللتاخر بكثرة وللتقدم
بقلة قال ابو حيان هذا وليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو قول ثالث خارج عن القولين فيجب اطراحه

قوله الالفيه واخصص بها عطف الذي لا يغني، متبوعه لم يذكر ما اختصت به الواو وسوى
تلاثه احكام هذا وما قبله وهو احتمال معطوفها للمعاني الثلاثه وعطفها لعامل مضمر على عامل ظاهر
يجمعهما معنى واحد في قوله اخر الباب وهي انفردت بعطف عامل من الـ قد بقي معموله ونفي مما اختصت
به الواو واحكام كثيره قال في العمده وتنفرد الواو بعطف ما لا يستغنى عنه وبعطف سببي على اجنبي في
اشتغال وغيره وبعطف ما تضمنه الاول او رادفه وبعطف معمول مضمر على معمول ظاهر ويجواز فصل
معطوفها بظرف او عديله ويجواز تقديمها مع معطوفها على المعطوف عليه اضطرارا ويجوز اتباع
المجرور على الجوار ويجواز حذفها ان امن اللبس وبا يليها بعد كنفي او نهي وبا يليها اما مذكوره
غالبا زاد ابن هشام في المغني واقترانها بلكن وبعطف العقد على النيف في العدد وبعطف الصفات
المفرقه مع اجتماع منعوتها وبعطف ما حقه التثنيه والجمع قولها واخصص بفا ما ليس صله
قال ابن قاسم اعم منه قول التسهيل وتنفرد بتسويغ الاكتفا بضمير واحد تضمن جملتين من صله او صفه
او خبر لشموله لست مسايل سود بها الفا هذه احداها انتهى ووجه شموله للست ان الضمير قد يكون
للصله او الصفه او الخبر او في المعطوف على كل من الثلاثه وفي التسهيل ايضا انها تنفرد بعطف مفصل
على مجمل متحد في معنى قولها بعضا بحتى اعطف عبارة الكافيه انسا فيه بعضا وشبهه بحتى اعطف
على كل وغاية ذاك اجعلا وفي التسهيل المعطوف بحتى بعض متبوعه او كبعضه وغاية له في زياده او نقص
وهذا او الرد ايضا على قول ابن الحاجب ومعطوفها جزء من متبوعه قوله الكافيه وحتى
مثلها اي للترتيب تبع فيه الزمخشري والذي صححه ابن مالك في كتبه انها كالواو ولا تقتضي ترتيبا
قال في التسهيل ولا تقتضي ترتيبا على الاصح وقال في العمده ويعطف بحتى ما دل عليه الاول
بتضمن او شبهه مما هو غاية فيما ينسب له من نقص او زياده دون تعرض لترتيب وقال في الكافيه
ونحو حتى بقل يرد ولم يرتبوا بها في كل من زعم وقال في شرح التسهيل والعمده والكافيه حتى في عدم
التعرض للترتيب كالواو فيجوز كون المعطوف بها مصاحبا وسابقا وزعم بعض المتاخرين انها تقتضي
الترتيب وليس بصحيح وقد ادعى ما لا دليل عليه وفي الحديث كل شي بقضا وقدر حتى العجز والكيس وليس
في القضا ترتيب وانما الترتيب في ظهور المقتضيات ويجوز ان يقال حفظ فلان القران حتى
سورة البقره وان كانت سورة البقره اول ما حفظ او متوسطا حفظه انتهى وقال ابن النواس
في شرح الكافيه واما حتى فهي بمنزلة ثم في الترتيب والمهله وقيل بمنزلة الواو والاول اظهر لانه يشترط ان يكون
ما بعدها جزءا مما قبلها فلو لم تفد الترتيب للزوم جواز تقديم الشي المتاخر عليه وقال ابن عصفور حتى

كالواو

كالواو في افادة الجمع من غير تعرض فيه لترتيب ولا مهله قال وما ذكره الزمخشري من انها
تقتضي الترتيب انما عنى به انها تقتضي ان المعطوف بها دتبته من المعطوف عليه ان يكون غايه
له ولم يرد انها تقتضي الترتيب في المعنى الذي اسند اليها قوله الكافيه والعبارة لها والشذور
وام المتصله لازمه لهمزة الاستفهام قد تحذف اذا فهم المعنى وقد نبه عليه في الالفيه واستدركه
ابن الغواص قوله الالفيه وبانقطاع وبمعنى بل وفت، ظاهره موافقة للكسائي وهشام المنقطعه
عندهما بمنزلة بل وما بعدها مثل ما قبلها ومذهب البصريين انها لا تقدير بل والهمزه مطلقا
وقد مشى عليه ابن الحاجب وقال ابن القاسم انما اقتصر في الالفيه على ذكر بل لا اقتضا المنقطعه
الاضراب لازم وليس اقتضاؤها لازم قوله الشذور . بمعنى بل وقد تضمن مع ذلك معنى الهمزه
ظاهره ان ذلك اقل من عدم التضمن والذي في شرح الكافيه لابن مالك عكس ذلك فانه قال ولا بد
في المنقطعه من معنى الاضراب والاكثر اقتصارها مع الاضراب استفهاما وقد يتجرد بها الاضراب
وقال في نظم الكافيه ومع الاستفهام اضرابا حلت ولانقطاع عرفت وقد يرى كبل لاضراب سواك
خبرا وفي شرح العمده المنقطعه تفيد استفهاما وقل تفيد الاضراب وحده قوله الالفيه
والعبارة لها والشذور خيرا اباح فقسم باوالى اخره قال ابن هشام في المغني التحقيق ان او
موضوعه لاحد الشيئين او الاشيا وهو الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج الى معنى بل والى
الواو واما بقية المعاني فمستفاده من غيرها قال ومن العجب انهم ذكروا ان او تفيدهما
ومثلوا بالمثالين المذكورين لذلك انتهى ولهذا اقتصر ابن الحاجب على قوله واو واما
لاحد الامرين فيهما قوله الالفيه ومثل او في القصد او في الثانيه فيه امور الاول يستثنى
من معانيها او السابقه ورودها بمعنى بل وبمعنى الواو فلا تشاركهما الثاني مشى هنا على ما
صححه في سائر كتبه من ان اما ليست بعاطفه حيث لم يجعلها مثلا او مطلقا بل في العقد فقط
ولذلك لم يذكرها مع حروف العطف اول الباب وهو راي يونس وابن كيسان وابو علي
ومذهب اكثر النحويين كما نقل في شرح الكافيه من انها عاطفه مشى عليه ابن الحاجب واما صاحب
الشذور فوافق ابن مالك ولم يتعرض لذكرها البته وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على انها
ليست بعاطفه وانما اوردها في حروف العطف لمصاحبتها لها وقال الخضراوي في الافصاح كان
سيبويه توسع فجعل العطف لاما لما كانت صاحبة المعنى ومخرجة الواو عن الجمع والتا فسماها
عاطفه مجازا قوله الكافيه ولكن لازمه للنفي زاد في الشذور وللنهي قوله الالفيه

واوله لكن نفيا او نهيا وهذا فى الواقعه قبل المفرد كما فى التسهيل اما الواقعه قبل جمله فيكون بعدها ق
وبعد الايجاب والامر لا بغير الاستفهام قولهم ولا شرط العطف بها ان يكون ما بعدها غير صالح لاطلا
ما قبلها عليه فلا يجوز جاءنى رجل لا زيد ولا امرو برجل لا عالم وان يكون المعطوف بها مفردا او جمله
لها موضع من الاعراب فان وقعت بعدها الجمل التى لا موضع لها من الاعراب لم تكن حرف عطف
ذكر الشرطين ابو حيان فى شرح التسهيل قوله الالفيه نداء او امرا او اثباتا قال ابو حيان فى معنى
الامر التحضيض والدعا نحو هلا تضرب زيد لا عمرا وغفر الله لزيد لا بكر قولها بل
كلكن قال ابن هشام اى فى المغنى بدليل وانقل بها قال وهذه احاله على مجهول لانه لم يذكر
او لا معنى لكن انتهى وقد سلمت من ذلك عبارته فى الشذور لانه احال فيه بعد ذكر المعنى والحكم معا
تنبيه لا يعطف ببل بعد استفهام وذلك مستفاد من عبارة الالفيه والشذور قوله الالفيه
وضعفه اعتقد قال ابو حيان قوله انه ضعيف مخالف لمذهب البصريين فقد نص على منعه سيبويه
والخليل وذكر بعضهم انه لا يجوز الا فى ضرورة الشعر قولها وليس عندى لازما هو مذهب
الكوفيين وقد اختاره ايضا الشلوبين وقال ابو حيان وينبغى ان تقيد ذلك بان يكون الحرف
مختصا بجر الضمير احترازا من الضمير المجرور بلو فانه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر ومشى ابن الحاجب
وصاحب الشذور على قول البصريين قوله الكافيه واذا عطف على عاملين الى اخره فيه
امور الاول قال ابن هشام فى المغنى الصواب ان يقال على معمولى عاملين وقولهم على عاملين
فيه تجوز الثانى قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس ما حكاه ابن الحاجب من جواز العطف على عاملين
مطلقا مذهب لم احد احدا حكاه غيره مع جهدى فى الكشف عن هذا المذهب قال ابو حيان و
كذلك قال شيخه عبد الله بن عمرون الحلبى وكان له حفظ واطلاع وكذا نقل ابن مالك فى التسهيل
الاجماع على منع العطف على عاملين ان لم يكن احد العاملين جارا قال ابو حيان وليس ما ادعاه
من الاجماع بصحيح بل الذى حكاه ابن الحاجب ذكره ابو على الفارسى فى بعض كتبه عن قوم من النحويين
ونسب الاخفش الثالث قال المهدى اذا كان احد العاملين جارا وتاخر المجرور نحو زيد فى الدار
وعمرو العصر لم يجزه احد قال ابو حيان وليس كما ذكر بل من اجاز ذلك مطلقا اجاز هذه الصوره
الرابع ما نقله المصنف عن سيبويه وهو المشهور عنه ونقل عنه ابو جعفر النحاس الجواز فحينئذ
يكون له فى المسئله قولان ومن رجح الجواز انما رجح احد قوليه لانه خالفه الخامس وافق المصنف
على ترجيح الجواز فى هذه الصورة من المتاخرين ابو جعفر بن مضا وابو بكر بن طلحه ومال اليه ابو حيان

ونقل

ونقله عن جماعه من المتاخرين واما ابن مالك فانه صحح فى التسهيل المنع مطلقا وهو عجيب منه
فانه كثيرا ما يختار مذهب الاخفش والاشهر من قال بالجواز فى هذه المسئله قوله الالفيه
والفاء قد تحذف مع ما عطف والواو اذ لا لبس فيه امران الاول قال ابن هشام
هذه الابيات الثلاثه كلام متعلق بحروف العطف فكان ينبغى ان يذكرها قبل احكام العطف
وان يكون الى جانب قوله واخصص بفاء البيت الثانى قال ابن قاسم فان قلت
ظاهر كلامه ان هذا مختص بالفاء والواو وقد ذكر فى التسهيل ان ام تشاركهما فى ذلك كقوله فما ادرى
ارشد طلابها البيت اى ام غى قلت هو فى الفاء والواو اكثر منه فى ام فلقلته لم يذكره هنا
قولها ومع قد انفردت بعطف عامل مزال قد بقى معموله فيه امران الاول اكثر المتاخرين
فى هذه المسئله على انه لا حذف وعلى ان تالى الواو فى ذلك معطوف على الاول عطف مفرد لا
على جمله لا عطف جمله وان العامل ضمن معنى يتضمن المعطوف والمعطوف عليه قال ابو حيان
والذى اختاره التفصيل فان كان العامل الاول يصح نسبته الى الاسم الذى يليه حقيقه
كان الثانى قال ابن هشام قد يعترض هذا بقولهم هكذا اشتريته بدرهم فصاعدا لانهم
يقدرونه فذهب الثمن صاعدا فوقع هذا الامر بعينه فى الفاء ولم تنفرد به الواو وقد
يجاب بان الفاء للسببيه لا للعطف وليس بصحيح لان ذهاب الثمن صاعدا لم يتسبب
عن اشترائه بدرهم ولو جعلت سببيه لزم هذا الفساد وفساد ثان وهو ان يكون
جميعه اشترى بدرهم فذهب الثمن صاعدا اى فى حق الغير لا بد من تقدير هذا او نحوه والا
فسد فتامله وقد يجاب بانها لغة نادره وليس كذلك لان القياس عليها جائز باجماع
انتهى قولها وعطفك الفعل على الفعل يصح شرط اتحادهما فى الزمان فلا يعطف ماض
على مستقبل ولا عكس ذكره فى شرح الكافيه واستدركه ابن هشام وابن قاسم وغير عبارة
الكافيه والتوضيح متصلا اتفاقا فى الزمن واعتقد اختلاف لفظ حيث عن لطيفه قال ابن هشام
فى تعليقه قال بعض الطلبه لا يتصور لهذا امثال لان نحو لما قام زيد وقعد عمرو المعطوف
فيه الجمله لا الفعل وكذا قام وقعد زيد لان فى احد الفعلين ضميرا قلت له فاذا قلت يعجبنى
ان تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج ويعجبنى ان يقوم زيد ويخرج عمرو فيا لها جمله ومع لها
باب البدل قوله الكافيه تابع المقصود بالنسبه الى المتبوع دونه قال ابن النحاس
هذا الذى اختاره المصنف من كون المتبوع غير مقصود هو مذهب المبرد ومذهب الجمهور

على مفرد صح

الثانى محمول على الاضمار والاول محمول على تضمن العامل صح

هما صح

الى كونه مقصودا مقصود اليه ذهب جار الله قال فهذا دونه احترازا من المعطوف لانه وان كان
مقصودا فليس مقصودا دون المتبوع فيه نظر الى المعطوف بل مقصود بالنسبة دون المتبوع لانهما
للاضراب عن الاول **قول الكافية والشذور** والعبارة له بدل كل قال ابن مالك في شرح
ذكر المطابقة اولى من قول بدل النحويين بدل الكل لانها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل
منه في المعنى بخلاف العبارة الاخرى فانها لا تصدق الا على ذي اجزا وذلك غير مشترط بالاجماع
على صحة البدلية في اسماء الله تعالى انتهى وقد عبر في التسهيل بعبارة الناس وقال في شرحه
جرت على عادة النحويين والعبارة الجيدة ان يقال بدل موافق وقال ابو حيان عبر
بعض اصحابنا بذلك لقوله بدل الشيء من الشيء **قول الكافية** بدل الكل والبعض معترض من حيث
ان كلا وبعضا لا يجوز ادخال ال عليهما عند الجمهور قال ابن خالويه في كتاب ليس يغلط كثير من
الخواص بادخال الالف واللام على كل وبعض وليس من لغة العرب لانهما معرفتان في نية
الاضافة وبذلك نزل القرآن قال وعن الاصمعي قال قرأت اداب ابن المقفع فلم ار فيه لحنا الا
الا قوله العلم اكثر من ان يحاط بالكل منه فاحفظوا البعض قال وذلك خطأ لانهما معرفتان لا تدخلهما
ال قال ومثل ذلك قبل اي بعد قال وكان بعض النحويين ببغداد قد اجاز ذلك فقال فيه الشاعر
فني درستوي الى حفص اخطأ في كل وفي بعض وقولهم والعبارة للالفية او بعضا او ما يشتمل عليه
الاول قال في شرح الكافية شرط اكثر النحويين في بدل البعض وبدل الاشتمال ضميرا عائدا على المبدل
منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده اكثر من عدمه انتهى مع انه مشى على الاشتراط في التسهيل الثاني
قال شرح الكافية شرط بدل الاشتمال امكان فهم معناه عند الحذف وحسن الكلام على تقدير حذفه
نحو اعجبني الجارية حسنها لان الحسن مشتمل عليه ذكر الجارية اشتمالا فصيحا للبدلية فانه يفهم معناه في
الحذف مع كونه الاقتصار على متبوعه حسن في الكلام بخلاف اعجبني زيد اخوه فانه لا يصح الاستغناء
عنه ونحو اسرج زيدا فرسه وانه وان فهم معناه في الحذف لا يحسن التكلم به فلو ورد مثل هذا كان
بدل غلط الثالث اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقيل هو الاول وقيل هو الثاني
وقيل هو العامل والى الاول ذهب في التسهيل فلتحمل عبارته عليه الرابع قال ابو حيان
شرط اصحابنا في بدل العامل ولا الاول البعض ان تود المسله الى اصلها الذي خرجت منه
بان يظهر العامل في البدل فيصير الكلام جملتين جازت المسلة والا امتنعت فعلى هذا يجوز جدعت
زيدا انفه لانك لو قلت جدعت زيدا جدعت انفه لكان الاكتفاء بكل واحدة من الجملتين

سايغا

سايغا ولا يجوز قطعت زيدا انفه لانه لا يقال قطعت زيدا وانت تعني انفه قال فعلى ما ذكره
اصحابنا لا فرق بين بدل البعض وبدل الاشتمال في شرط صحة الاستغناء بالمبدل منه على المبدل
قول الكافية واللفظ بني عليه بدلان احدهما بدل الاضراب وقد ذكر في الالفية والشذور
الفرق بينهما ان بدل الاضراب ما يذكر متبوعه بقصد وبدل الغلط ما لا يذكر متبوعه
عن قصد بل غلطا الثاني بدل النسيان زاده ابن عصفور وغيره وقد ذكره في الشذور
ولم يذكر في الالفية لانه ادرجه في شرح الكافية في بدل الغلط وقال ابن القاسم ان ادراجه
في بدل الاضراب اقرب لتنبيهات الاول قال ابو حيان الذي ينبغي في بدل
النسيان ان يؤتى ببل المقتضية للاضراب وقد نبه على ذلك في الشذور وضم اليها بدل
الاضراب فقال والاحسن عطف هذه الثلاثة ببل الثاني قال ابو حيان بدل الغلط
لا يوجد في كلام العرب لا نثرها ولا نظمها قال الخطاب المارودي في التوشيح بعد اخباره بانه متى يطلب
ذلك في الكلام والشعر فلم يجده وانه طالب به غيره فلم يعرفه قال المبرد وعلى سعة حفظ هذا الضرب من البدل
في كلام الله تعالى ولا في شعر ولا في كلام مستقيم وانما يأتي في لفظ الغالط الثالث قال ابو حيان
ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو لقيته غدوة يوم الجمعة لا يكون ظرفا ثانيا لان العامل يعمل
في نوع من المعلومات الا في واحد منه الا على طريق الاتباع فهو بدل من عدد بدل
كل من بعض ولا يكون غلط لان الغلط لا يكون في كلام القوم الا في بعضه ومنه قوله كاني غداة
البين يوم تحملوا انتهى قلت واثبات هذا النوع هو المختار عندي وقد جاءت له شواهد
من التنزيل وهو قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن بدل
من الجنة وهو كل من بعض **قول الكافية** اذا كان نكرة من معرفة فالنعت هذا هو مذهب
الكوفيين والبصريون لا يشترطون ذلك وعجب من قول المصنف كيف خالفهم فانه خالفهم فانه
قل ان يخرج عن مذهبهم والسبب في ذلك ان الزمخشري اختار الاشتراط في المفصل والمصنف
تابع له واختاره ايضا عبد القاهر الجرجاني والسهيلي وابن ابي الربيع واما ابن مالك وابن
هشام فعلى مذهب البصريين **قول الكافية والشذور** ومضمرين ومختلفين هذا مذهب
البصريين ومنع الكوفيين في ابدال المضمر من الظاهر ووافقهم ابن مالك في التسهيل والعمدة
وشرحيهما وقال ان نحو ابيك اياك تاكيد لا بدل واما رايت اياه واما وانت رايدا اياك
فلم يستعمل في كلام العرب لا نظما ولا نثرا ولو استعمل لكان توكيدا انتهى

قوله الكافية ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل يستثنى منه ما افاد معنى الاحاطة وقد ذكر
في الالفية والشذور ولم يتعرض الثلاثة لموافقته في التذكير والافراد ضدهما وقد قال ابن مالك
في شرح العمدة ينفرد بدل الكل بلزوم موافقة المبدل منه في الافراد والتذكير واضدادهما
فان قصد التفصيل جي باحاده معطوفا بعضها على بعض وفي التسهيل يوافق بدل الكل في
التذكير والتانيث وفي الافراد وضديه ما لم يقصد التفصيل قوله الالفية وبدل المضمر
الهمز يلي هم اقال ابو حيان كان ينبغي ان يضف الى هذه المسئلة الشرط فانها
نظيرها فانها اذا ابدلت من اسم شرط فلا بد ان يدخل على المبدل ان الشرطية قولها
وبدل الفعل من الفعل كمن يصل الينا يستعن بنا يعن فيه امران الاول
يستثنى من ذلك بدل البعض فلا يكون في الفعل بالاتفاق ذكره في البسيط واقره ابو حيان
الثاني قال ابن الناظم في قوله يستعن انه بدل الاشتمال لان الاستعانة يستلزم معنى في
الوصول قال ابن الحاجب دفع يستعين حالا كيعوا كقوله متى تاته تعشو الى ضوء ناره

باب النداء الكافية باعمها وايا وهيا مذهب المبرد والهمزة للقريب
فيه امور الاول هذا الذي ذكره مذهب المبرد ومذهب سيبويه ان الهمزة وحدها للقريب
المصنف وغيرها للبعيد مسافة او حكما ومشى عليه في الالفية وساير كتبه قال ابو حيان
متفقا عليه الذي يظهر من كلام العرب ان ما علم الحروف والفا تستعمل للقريب والبعيد مطلقا
الثاني ذكر ابن السكيت ان ههنا بدل ثم همزة ايا وبلعه وتبعه ابن الخشاب
فجعل هذا حرفا مستقلا وهو وارد على الالفية الثالث ذكر ابن الصايغ في حاشية المغني
ان النداء بالهمزة قليل في كلام العرب وليس كذلك فقد تتبعت دواوين العرب وظفرت لها
باكثر من ماية شاهد وقد سردتها في حاشية المغني الرابع زاد في الالفية ايا بالمد وفي التسهيل
آي بالمدة ايضا وقال في شرحه لم يذكرهما الكوفيون وهما عن العرب الذين يعون لغتهم
ورواته العدل مقبولة قال ابو حيان قد حكى الاخفش في كتابه الكبير قوله الالفية ويجوز حذف
حرف النداء الا مع اسم الجنس الى اخره من المستثنيات اسم الله جل جلاله فانه لا يجوز حذف
حرف النداء منه اذا نودي ذكره ابن مالك في الكافية والتسهيل والعمدة وشرحها وعبارة الكافية
وما مع الله ومضمر لزم قوله الالفية ومضمر استثناه ايضا في ساير كتبه الا التسهيل ولا حاجة
اليه لانه يوهم جواز ندايه ولا خلاف ان ضمير المتكلم والغايب لا ينادى واما ضمير المخاطب فالصحيح انه

فيه المنع

فيه المنع قال ابو حيان في الارتشاف وقال ابن عصفور الاسماء كلها منادى الا المضمرات
اما ضمير الغيبة والمتكلم فهما مناقضان لحرف النداء لانه يقتضي الخطاب ولا يجمع بين حرف النداء
او ضمير المخاطب لان احدهما يغني عن الآخر فلم يجمع بينهما الا نادرا في الشعر انتهى وقد اصاب
ابن الحاجب حيث لم يتعرض لاستثنائه قوله الالفية وذاك في اسم الجنس والمشار له قل
ومن يمنعه فانصر عاذله هذا اختيار لمذهب الكوفيين وقد اختاره ايضا في الكافية والتسهيل
وشرحيهما فصرح بانه قليل وانه يقاس عليه وزاد في شرح العمدة فقال ان حذفه فيهما متوسط
بين الكثرة والقلة فيتعقب بذلك على ما في الالفية واما ابن الحاجب فمشى على مذهب
البصريين كعادته وانه ممنوع مطلقا وبهما فعل ويستثنى من اطلاق الالفية اسم الجنس غير
المعين نحو يا رجلا خذ بيدي فانه لا يجوز الحذف منه وانما الذي جوزه الكوفيون وتبعهم
المصنف عليه الحذف من اسم الجنس المعين نحو يا رجل صرح به في الكافية وشرحها ويستثنى
من جواز نداء اسم الاشارة ما اتصل بكاف الخطاب فانه لا يجوز نداؤه صرح به السيرافي
وغيره قوله الكافية وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرا قال ابو حيان الذي
سهل ذلك انه على مثال معروف كثر دورها فحذف الحرف تخفيفا قولها وقد يحذف
المنادى لقيام القرينة ذكره ايضا ابن مالك في التسهيل وزاد قبل الامر والدعاء وقال ابو حيان
الذي يقتضيه النظر لا يجوز ذلك ولم يتردد بذلك سماع من العرب فيقبل بل كل موضع يدعى
فيه فيه الحذف وابقاء الحرف يسوغ ان يجعل الحرف للتنبيه ولم يكونوا ليحذفوا فعل النداء ثم يحذفون
بعده متعلق النداء والمنادى فان ذلك اجحاف كثير والمنادى في ذلك كالمنصوبات
التي تحذف عاملها وجوبا نحو اياك والشر وزيدا اضربته وكلاهما وتمرا ولا يجوز حذف
شيء منها وايضا فيأتي النداء ليت حرف جواب كنعم فلا يجوز حذف الجملة ومتعلقها وابقاؤها
قال وقد استشعر ابن مالك فقال في شرح التسهيل كان حق المنادى ان يمنع حذفه لان عامله
قد حذف لزوما فاشبه الاشياء التي حذف عاملها وصارت هي بدلا من اللفظ كاياك في
التحذير وكسقيا له في الدعاء الا ان العرب اجازت حذف المنادى والتزمت في حذفه سابقا
دليلا عليه وكون ما بعده امرا او دعاء لان الامر والداعي الى توكيد اسم المامور والمدعو بتقديمه
على الامر والدعاء فاستعمل النداء قبلهما كثيرا حتى صار الموضع منبها على المنادى اذا حذف وبقيت
يا فحسن حذفه لذلك انتهى فقوله الا ان العرب اجازت حذفه دعوى يحتاج الى دليل يوجب يسمع

عن ذلك او نص عربي اي حذف المنادى واحرت لحرف الندا وما ذكر من الدليل
تلفيق هربا بي واستقرا لا يسوغ انتهى قوله الالفيه والكافيه والعبارة لها ويبنى
على ما يرفع لها به زاد في التسهيل لو لم ينادى قال في شرحه نزيت في ذلك على نحو يا سكران
حالا استعماله الا في الندا قوله الالفيه والو انضمام ما بنو قبل الندا زاد في العمده
او كان محكيا وفي شرحها المبني على ضمة مقدرة ما كان مبنيا قبل الندا كهولاء وسيبويه
او كان محكيا كبرق نحره او تابط شرا قولها والمفرد المنكر والمضاف او شبهه انصب عادما
خلافا قال ابن القاسم فان قلت كيف قال عادما خلافا مع ان في بعض ذلك خلافا فذهب
المازني الى انه لا يتصور وجود النكره غير المقبل وذهب ثعلب الى جواز ضم المضاف الصالح
للالف واللام نحو يا حسن الوجه قلت اما الاول فخلاف في وجود قسمه لا في حكمه واما الثاني فجوابه
ان مراده عادما خلافا في صحة النصب ولم يختلفوا في صحته وانما اجاز بعضهم الضم في بعض المواضع
انتهى وقد تخلص زين الدين ابن الوردي من هذا الايراد فقال في تحفته المفرد المنكور والمضاف
وشبهها انصب عادما خلافا عن ثعلب فهو يقول ان وضح مثل جميل الوجه ضمه رجح قوله الالفيه
والكافيه والعبارة لها والعلم الموصوف بابن مضاف الى علم اختار نسخه فيه امور الاول
كل هذا فيما اعرابه ظاهر اما ما اعرابه مقدر نحو يا عيسى بن مريم فانه لا يقدر فيه ضمه بدل الضمة
اذ لا فايده لها ذكره ابن مالك في التسهيل وشرحه الثاني شرط المسلة ان يكون ابنا متصلا
بالموصوف فلو فصل نحو يا زيد الفاضل امتنع الفتح ذكره في التسهيل وغيره وهذا الايراد يختص
بالكافيه لان قول الالفيه ويلي الابن علما يصحح عليه الثالث حكم ابنه كحكم ابن ذكره في الكافيه
والتسهيل وشرحيها وشرح العمده الرابع لم ينبه في الالفيه على الوجهين وقد صرح في الكافيه
بان الفتح هو المختار وهذا مذهب ابن كيسان ونقله صاحب البسيط من البصريين وقال المبرد
الفتح اجود وظاهر كلام الشافيه الكافيه موافقته فانه قال والعلم المفتوح قد يفتح في اما يا حسن
بن حسن فتعبيره بقد يشعر بقلته بالنسبة الى الضم واما كلام شرحها والتسهيل والعمده
وشرحها فانه لا يوخذ منه ترجيح واحد منهما ان غير فيها بقوله يجوز الضم والفتح كالالفيه
قوله الالفيه والضم او النصب ما اضطرار نونا لم يس الادخ الامر الوجهين وقد اختلف
فيه فاختار الخليل وسيبويه الضم وابو عمرو ويونس وعيسى بن عمر الجرمي والمبرد النصب
وقال ابن مالك في شرح التسهيل عندي ان يقال الضم راجح في النكره المعينة نحو يا رجلا خذ

بيدى

بيدى لاستوايها حينئذ في التنوين فلم يبق بينهما فارق الا الضم وقال ابو حيان وهذا
الاختلاف اورده ابن مالك انه في الاختيار لا في الجواز واورده ابن عصفور في شرح الجمل
على انه في الجواز وان ذهب الى الانفاء على الضم لا يجيز النصب ومن نصب لا يجيز الضم
وقال الصحيح مذهب سيبويه قال ابو حيان ويدل على ان الاختلاف في الجواز لا في الاختيار
قال سيبويه ولم يسمع عربيا فقوله يعني النصب مع التنوين وقال يا الله زاد في الالفيه الجمل المحكيه
فعال يا الرجل منطلق اذا سمي به نص عليه سيبويه وزاد المبرد ما سمي به من موصول مصدر بال
نحو يا الذي قام يسمى به قال ابن مالك في شرح التسهيل وهو قياس صحيح وزاد ابن سعد ان اسم الجنس
المشبه به نحو يا كلفه هيبه ويا لاسد شدة قال ابن مالك ايضا وهو قياس صحيح لان تقديره
يا مثل الاسد ويا مثل الخليفه لتقدير دخول يا على غير الالف فصل قوله الكافيه
ان كان كالحسن كالحلل والكالبي عمرو وقال ابو حيان حكاية هذا التفصيل عن المبرد مذكورة
هكذا في الاصول لابن السراج فاما الذي كالمقتضب للمقرب فانه ذهب فيه الى اختيار مذهب
ابي عمرو واصحابه وذكر سيبويه في كتابه ان اكثر ما سمع في ذلك من العرب الرفع ولهذا قال في الالفيه
ورفع ينتقى قال ابن القسم والخلاف انما هو في الاختيار والوجهان مجمع على جوازهما قوله الالفيه
والحما مصوب ال شرطها ان يكون جنسه كما في التسهيل والعمده قوله الالفيه وايها ذا قال ابن
الصايغ شرطه نعت اي باسم الاشارة ان يكون اسم الاشارة منعوتا بما فيه الالف واللام قال ابو حيان
وهو المسموع من لسان العرب قال البيت الذي بني مالك وابن عصفور جواز يا ايها ذا دون
وصف فهو بيت نادر في غاية الشذوذ ينبغي ان لا يبنى عليه قاعدة تنبيه قال العمده
ايها التانيث كانها في التذكر قولها وذو قوله الكافيه كاي في الصفه قال في العمده في وجوب
رفع النصب واقترانه بال الا في وجوب ذكره والعبارة لها ولكن في مثل
يا تيم تيم عدى الضم والنصب قال في الكافيه الشافيه وقال ابو حيان ان الضم اكثر في لسان
العرب فصل في المنادي المضاف الى ياء المتكلم واجعل منادى صح ان يضف ليا
كعبد عبدى عبد عبدك عبديا فيه امور الاول اطلق جواز هذه الاوجه كما اطلقه اكثرهم
وقيده في التسهيل باضافة التخصيص احترازا من اسم العامل كو ما مكرمي فانه لا يجوز فيه سوى
السكون والفتح من غير حذف ولا قلب الثاني قال في شرح الكافيه حذف اليا اكثر من ثبوتها
ساكنه اكثر من ثبوتها متحركه وقلبها الفا اكثر حذف الالف وابقاء الفتحه دليلا عليها

الثالث نقل عن الاكثر منع الاجود هو حذف الالف اكتفا بالفتح وانما اجازه
الاخفش والمازني والفارسي فتبعهم المصنف ولهذا يذكره ابن الحاجب ولا ذكر
ايضا ثبوت اليا متحركة السوابع قال في شرح الكافيه اذا كان في شرح الكافيه اذا اخر المضاف
الى يا المتكلم يا مشددة كبني قيل يا بني بالكسر او بني بالفتح لا غير قولها والفتح والكسر
وحذف اليا استمر في يا ابن ام يا ابن عم لا مفر الكسر اجود ويوخذ من عبارة الحاجبية
قول الالفيه والكافيه والعبارة لها ويا ابت ويا ابت فتحا وكسرا قال ابن مالك
في شرح الكافيه وكسرها اكثر من فتحها قول الكافيه وبالالف دون اليا قال ابن مالك
في شرح كافيته وقولهم يا ابتا الالف فيه هي الالف التي يوصل بها لم اخر المنادي اذا كان
بعيدا او مستغاثا به او مندوبا وليس بدلا من ياء المتكلم كما في حسن تا ويلا سقالان
ياء المتكلم لا يجامع هذه اليا فلا يجامع بدلها فصل في اسماء لازمه النداء قول الالفيه
واطرادا في سب الانثى وزن يا خباث قال ابن مالك القسم شرطه ان يكون من ثلاثي كالنوع الذي
بلنه وقد صرح به في التسهيل وشرحه وشرح الكافيه ونبه عليه في الشذوذ قولها والكافيه
والامر هكذا من الثلاثي شرطه ان يكون مجردا من التسهيل والعمدة تاما منصرفا كامل التصرف
ذكره ابو حيان وابن قاسم وهي وارده على الشذوذ لا شرط التمام فانه نبه عليه قولها
ولا نص المغاد به على انه يقاس بالشروط السابقه ونقله في البسيط عن سيبويه
باب الاستغاثه قول الالفيه اذا استغيث اسم منادي خفضا باللام مفتوحا
قيل يرد عليه ثلاثه اشيا احدها انه اطلق قوله منادي خفضا باللام مفتوحا فاوهم انه يجوز نداوه
بغير يا وذلك غير جايز فانه لا ينادي الا بيا والثاني انه قال خفضا باللام بصيغه
الجزم وليس بلازم وانما هو الاكثر ويجوز ان يجاب في اخره بالف معاقبه اللام كما ذكر في اخر الباب
وان يجرد من اللام والالف ويجعل كالمنادي المطلق نحو يا زيد وذلك اقل الحالات فيه وقد
ذكر الثلاثه في الكافيه الثالث انه قال مفتوحا وثم موضع يكسر فيه وهو مع ياء المتكلم نحو يا لي
واجيب عن الاول بانه يرشد اليه بعد ان كررت يا وعن الحاله الثانيه بانه تعرض لها في اخر
ويهملها وعن الثالث بان كسر ما قبل ياء المتكلم معلوم ووجوبه في كل موضع قولها وفي سوى
ذلك بالكسر ايتيا من كسرها من المستغاث من اجله ما اذا دخلت على الضماير فان اللام تفتح
معها الا مع اليا باب الندبه قول الالفيه والعبارة والكافيه ومنتهى المندوب

صله بالالف قال ابن النقيب فان قلت اطلق هنا وقيده في التسهيل بان لا يكون في اخره الف وها
كعبد الله دحياه قلت اطلاقه هنا موافق لاطلاق النحويين وصرح بعض المغاربه بجوازه ومشى عليه ابن
معطي في الفيته قولها ووارد ها سكت قال في شرح العمدة الا مع الالف فان الها تلحقها في الوصل
مكسورة على اصل التقا الساكنين ومضمومه تشبيها بهاء الضمير والذي في شرح الكافيه ان ذلك مثل الضرورات
باب الترخيم قولها ترخيما احذف اخر المنادى شرطه ان يكون مستغاثا ولا مندوبا
صرح بذلك في العمدة وشرحها دون ساير كتبه واستدركه ابو حيان على التسهيل وقد ذكره ابن الحاجب
في كافيته على اختصارها قولها والعبارة لها والكافيه وجوزه مطلقا في كل ما انث بالها قال
في شرح الكافيه لا يشترط فيه الا لعمي وعدم الاضافه وقال ابو حيان ينبغي ان يقيد بان لا يكون
ما لازم النداء قولها والذي قد رخما يحذفها وحذف بعد هو مذهب عامة النحويين واجاز سيبويه
ان يرخم ثانيا بعد حذف المبالغة من لم يراع المبالغة المحذوف فيقال في حادثة وارطاه يا حار
ويا ارط قال ابو حيان ولو ذهب ذاهب الى ان المونث يجوز في ترخيمه وجهان احدهما
حذف اليا وهو الاكثر والاخر يكل فيها بما قبلها كالحذف في منصور لكان قولا قول الالفيه
والخلف في واو ويا بهما فتح قفي قال ابن هشام هذا يشترط ان لا يكون دالين على معنى فان كانا
بدلا كمصطفون ومصطفين فلا خلاف فيهما قال وكنت اجيب عنه في وقت بان هذين
ليس قبلهما فتح في الحقيقه انما قبلهما سكون وهو الالف المحذوفه ثم رايت لا يتم هذا التعسق
لا مسلمين كمصطفين في انه لا خلاف في حذفه ولا يقال فيه ذلك قول الالفيه والكافيه
والعجز احذف من مركب قال ابو حيان لم يجي شي من ترخيم المركب تركيب مزج في كلام العرب وانما
قال النحويين بالقياس قول الالفيه وقل ترخيم جمله وذا عمرو نقل نقل المصنف في جميع كتبه عن
سيبويه انه روى ترخيم الجمله عن العرب وقال لم يلتفت الى من منعه قال ابو حيان
وهذا غير صحيح فلم ينص سيبويه على ترخيم ولا نعلم خلافا عن احد من النحويين ان المحكي لا يرخم
الا ما توهم هذا الرجل على سيبويه وقد ذكر ذلك في كتبه وليس بصحيح انتهى وقد مشى ابن الحاجب
على المنع كالحاده قولها وان نونت بعد حذف ما حذف فاليا في استعمل بما فيه الف
مقتضاه ان لا يغير منه شي ويرد على اطلاقه صورتان مما كان مدغوما في المحذوف وهو بعد الالف
نحو يا نصاد وما كماح فانه يرد اليه حركته التي كانت قبل الادغام فتحه او كسره او ضمه فان كان
ساكنا في الاصل كالحاد حرك بالفتح ذكره في شرح العمده وما حذف لواو الجمع نحو قاضون فانه يرد

اليه ما حذف منه لزوال السبب عند الاكثرين واختار في التسهيل عدم قولها والتزم الاول في كلمة عبارة العمدة وشرحها يلتزم فيما لزم منه ليس كملة او عدم النظير كطيلسان قولها ما للذ ايصلح قاله ابن هشام قال شيخنا حقه ان يقول ما يصلح لترخيم الذا قال ابن هشام والصواب ما قاله الناظم ويحترز بذلك عن مثل الغلام **باب الاختصاص قول الالفيه والشذوذ** والعباره له واما فيلزمها ما يلزمها في الندا قال ابو حيان ويستثني وصفها باسم الاشارة فانه لا يجوز هنا لا يقال على انها ذا العقبة فصرف وسواكان اسم الاشارة مقتصرا عليه ام موصوفا باسم الجنس وفي الكافيه الشافيه وشرحها ان انها هنا كايها **قول الشذور** مضافا قال سيبويه اكثر الاسماء دخولا في هذا الباب بنو فلان ومعشر وال فلان واهل البيت وقال ابو عمرو والعرب تنصب في الاختصاص اربعة اسماء لا غيرها بني فلان وال واهل ومعشر **باب التحذير والاغراء** قال ابن هشام عاده النحاة يقتضي ان يقدم الاغراء على التحذير كما يقولون نعم وبيس ولا يعكسون ويبدءون بالاحسن معنى ويقول الناس الوعد والوعيد والثواب والعقاب ونحو ذلك ولا يوي طباعهم تعكسه **قول الالفيه** الا مع العطف او التكرار قال ابن قاسم ظاهر عبارة الكافيه وشرحها يقتضي عدم لزوم الاضمار مع التكرار فيما ناب عن اياك من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب نحو راسك راسك مع انه داخل فيما دلت عليه عبارة الالفيه من وجود الاضمار وقد صرح ابن الناظم بوجوب الاضمار فيه موافقة لعبارة الالفيه قولها واشذ اياي واياه اشذ قال ابن القاسم تقتضي منع القياس عليهما وظاهر كلامه في التسهيل جواز القياس على اياي واياه **اسما الافعال والاصوات قول الالفيه** ما ناب عن فعل كشتان قال ابن هشام ينبغي عليه ان يزيد في الحد ولم يتاثر بعامل ليخرج الحروف العامله فانها نايبة عن الفعل ولا يستقل وهذه الاسما تلت عن الفعل في المعنى والعمل انتهى وذكر ابن قاسم انه اشار الى الامرين بقوله كشتان وصه فهو تمثيل يتم به الحد وهو كقوله في الكافيه نايب فعل غير معمول ولا فضلة اسم الفعل قلت وعبارة في العمده كل اسم لازم البنا به عن فعل دون تعلق بعامل وقال في شرحها ان تصدير الحد بذكر الاسم يخرج الحرف قوله ما كان بمعنى الامر او الماضي بني عليه ما كان بمعنى المضارع وقد ذكر في الالفيه والشذور فان قلت هو قليل قلت والذي بمعنى الماضي ايضا قليل ثم رايت ابن هشام اورد ذلك على ابن الحاجب وقال كانه من الصنعة التي تقول في تعليل بناء الاسماء الافعال انه لوقوعها

موقع المبني فلا يثبت عنده كونه في موضع مضارع ولا الاعراب وهذا ليس بشيء لان كون اسماء الافعال موجودة بمعنى المضارع لا يشك فيه وهو دليل على بطلان عللهم انتهى قال في الالفيه والفعل من اسماء عليكا افاد في العمده وشرحها ان الفعل ينقسم انقساما اخر الى مفرد والى مركب تركيب مزج كحيهل وهلم قولها ويعملان الخفض مصدرين قال ابن هشام قياسه والنصب لان المصدر لا يجاز يعمل الخفض بل لا تعمله الا وهو عامل للنصب قولها وما لما ينوب عنه من عمل لها قال ابن قاسم ينبغي ان يقال غالبا كما قال في التسهيل احترازا من اعين فانها لم تحفظ لها معمول وفعلها يتعدى قولها والزم بنا النوعين قال ابن هشام يحتمل ان يعود الى نوعي الصوت او الى اسماء الافعال والاصوات وهذا اتم فايده والاول اقرب حظوه الى البال قلت مراده الثاني كما افصح بذلك عن نفسه في شرح الكافيه بعد ان فرغ من ذكر الاسماء الافعال عقد فصلا في اسماء الاصوات وتكلم عليها وقال في اخره وكل ما بعد من ذا الباب مستوجب البنا لا الاعراب وقال في الشرح اشرت بقولي وكل ما بعد من ذا الباب الى باب اسما الافعال والاصوات فانها كلها مبنية **باب نوني التوكيد قول الالفيه** يوكدان افعل ويفعل ابدا ذا طلب فيه الاول قال ابن هشام ان قيل لو قال يوكدان فعل الطلب كان اولى لانه يدخل فيه الامر والدعا والافعال المضارعة الدالة على الطلب فليت في كلام الاعلام من اول الامر بانه يدخل هذين النوعين الامر والمضارع وان الامر بلا شرط والمضارع بشروط وهذا اولى من معرفة الشي على تلك الكيفية الاول قال ابن هشام يرد عليه نحو قولك للعاطس يرحمك وقوله تعالى والمطلقات يتربصن ونحو ذلك مما وقع فيه الخبر موقع الطلب فانه يصدق عليه انه يفعل اتيا ذا طلب ولا يجوز تاكيده فلو قال يفعل المقترن انتهى واستفهام وعوض وتمن ولام امر كما قال غيره لكان اولى انتهى وبذلك عبر ابن الحاجب وفاته الدعا والتخصيص وقد ذكرها ابن مالك في شرح الكافيه **قول الكافيه** ولزمت في مثبت القسم زاد في الالفيه اشتراط كونه مستقبلا وبقي شروط اخر ان لا يفتر بقد ولا بحرف تنفيس وان لا يتقدم عليه ما يتعلق به من جار وغيره نحو ان متم او قتلتم لالى الله تحشرون ذكر ذلك في شرحها **قول الالفيه** انه كثر بعد لما لشبهها بلام القسم قال ابن قاسم قلته بالنسبة الى المواضع السابقة فلا ينافي في قوله ثم بعا قلت لكن في تسويته بلم ولا شيء لان التوكيد بعدهما ضرورة عند الاكثرين او جايز بقلة كما هو راي المصنف بخلاف

ماكان التمييز بينهما قولها المراد الثانيه قال ابن هشام ولم يحتج الى تقييدها لانه قد علم
من قوله ذا طلب اطراد التوكيد بعد لا الناهية تنبيه احمل في الالفيه مواضع الاطراد فلم
يبين اللازم والاكثري وغيرهما وقد ذلك ابن الحاجب بقوله ولزمت في مثبت القسم وكثر
في مثل اما تفعلن وقلت في النفي قوله ولم يقع حقيقة بعد الالف فيه امران الاول
ما قال في شرح الكافيه الى مذهب ابن يونس من جواز وقوعها بعدها وقوله الثاني
اذا كان بعدها ما يدغم فيه نحو اضربان نعمان فقال ابو حيان يمكن ان يقال بجواز لحاقها
على مذهب البصريين لكن نص بعضهم على المنع قال ابن قاسم وقد صرح سيبويه بمنع ذلك
قوله الالفيه وبعد غير فتحة اذا تقف قال ابو حيان يظهر ان دخولها في الوقف خطا
لانها لا تدخل بمعنى التوكيد ثم تحذف ولا يبقى دليل على المقصود الذي جاءت له فصل في
التنوين كذا اصنع ابن مالك في الكافيه والتسهيل عقد للتنوين فصلا في اخر نوني التوكيد
واسقطه من الالفيه وقد ذكره ابن الحاجب قوله الكافيه التنوين نون ساكنة تتبع حركة
الاخر لا لتاكيد الفعل هذا حد مطول والحدود يطلب فيها الاختصار وقد قال بعضهم
يكفي في حد التنوين نون تثبت لفظا لا خطا قولها وهو للتمكين والعوض والمقابلة والترنم
اراد المصنف بذكر هذه الاقسام التنوين الخاص بالاسم فالخاص بالاربعة الاول دون
الترنم وان اراد اعم من ذلك ورد عليه التنوين الغالي فانه من اقسام التنوين وهو مشترك
بين الاسم والفعل والحرف كالترنم وقد ورده ابن القواس والجواب عن المصنف ان التنوين
الغالي لم يورده الا العروضيون وقد انكره السيرافي ووهم من زاده ووافقه ابن مالك على ذلك
وقال ابن هشام في توضيحه الحق ان تنوين الترنم والغالي نونان زيدتا في الوقف كما زيدت
نون ضيغن في الوصل والوقف وليستا من انواع التنوين لثبوتهما مع ال وفي الفعل والحرف
والخط والوقف وحذفهما في الوصل وعلى هذا فلا يرد ان على من اطلق ان الاسم يعرف بالتنوين
الا من جهة انه يسميهما تنوينين اما باعتبار ما في النفس الامر فلا انتهى قولها ويحذف
من العلم الموصوف بابن كالموصوف بابن وذلك وكره ابن مالك في شرح الكافيه
قال وفي النعت بنت في غير النداء وجهان حكاهما سيبويه فقال هذه هند بنت عمرو وسمع
ذلك ممن يصرف هندا واما النعت ببنت في النداء فلا انتهى باب ما لا ينصرف
عبارة الكافيه الشافيه باب ما ينصرف وما لا ينصرف وهي احسن وانسب لنظايره كباب المعرب

والمبني

فصل في التنوين
قوله الكافيه
باب ما لا ينصرف

والمبني والنكرة والمعرفه والتذكير والتانيث وفي تعليق ابن هشام ان قيل كان مقتضى القياس
ان يذكر باب ما لا ينصرف في علم التصريف لانه نظر في ذات الكلمة لها باعتبار تركيبها مع
غيرها بل يقول هذه اجمعيه علم او على وزن الفعل علم فاستحقت ان لا يدخلها تنوين قلت
هو مخالف لاجماع النحاة مع ان الحكم بامتناع التنوين انما هو باعتبار الوصل واحكام الوصل
في الاحكام التركيبيه وتحكم فيه بذهاب الكسرة وخلف الفتحة عنها وهو حكم تركيبي
فالمحكوم بثبوته وصلا ووقفا هو وجود العلة والحكم الطاري عنها خاص بالوصل وكلاهما
في الاحكام لا في اسماها قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين التمكين خاصة وهو المسمى به عرفا
كما افصح به في الالفيه حيث قال الصرف تنوين اتى مبينا معنى به يكون الاسم امكنا اما غيره فانه قد
يدخله تنوين العوض في جواري والمقابلة في مسلمات بمسمى بهم وعرفات قوله الكافيه والالفيه
والعبارة لها وزايد فعلان في صفة حوان ترى بتا فا ثبت حيث شرط فيه في العمدة وشرحها
شرطا ثانيا وهو اصالة الوصفية احترازا مما عرضت فيه الوصفية كقولك مررت برجل صفوان
قلبه اي قال ولم يذكر هذا الشرط في الكافية الكبرى ولا شرحها وقد تبعه ابن هشام في الشذور
فقال وشرط تاثير الصفة اصالتها وعدم قبولها التا فارنب صفوان بمعنى ذليل وقاس بمعنى ذليل
منصرف فلله دره قوله الالفيه والكافيه والشافيه والتسهيل مقابل الاخرين ولا بد منه
احترازا من اخر جمع اخرى بمعنى اخر فانها مصروفه وقد ذكر هذا القيد في الشذور قوله
الالفيه ووزن مثنى وثلاث كهما من واحد لاربع فليعلما تقتضي انه لا يستعمل ما زاد على اربع
مع انه سمع مخمس وعشار ومعشر كما ذكره في الكافيه الشافيه والعمدة وشرحهما وقال في شرح
العمدة وشرحهما اجاز الكوفيون والزجاج خماس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان
ومثمن وتساع ومتسع ولا وافقهم الا في خماس لان مخمس مسموع ومسبع ولم يستعمل مفعل
وغير الخماس الا واستعمل فعال فجمعت بينهما في الجميع لوجود احدهما قياسا على اجتماعهما في واحد
واثنين وثلاثة واربعة وعشرة محلا صوغ مفعل وفعال ما لم يسمع منه احدهما انتهى وقال
ابو حيان الصحيح ان البناءين مسموعات من واحد الى عشرة وحكى البنا ابو عمرو الشيباني وحكى
ابو حاتم وابن السكيت من احاد الى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ انتهى قولهم والعبارة
للالفيه وكن لجمع مشبه مفاعلا او المفاعيل بمنع كافلا قال في شرح الكافيه الجمعيه ليست بشرط
بل كل ما كان على وزن هذين الوزنين يمنع صرفه وان فقد الجمعيه لكن بشرطان لا يكون بعد الالف

قوله الالفيه
قوله الكافيه والالفيه
والتسهيل
قوله الالفيه والكافيه والشافيه
والالفيه

يا مشددة لم توجد قبل الالف لحوادى وان لا يكون الالف عوضا من احد يائي النسب كيماني
وان لا تكون الكسرة عارضة كثواني قول الكافيه واذا صرف فلا اشكال قال ابن مالك ثبت
صرفه عن العرب وقال ابن قاسم نقل الاخفش ان بعض يصرفه في النكره قول الكافيه والشذور
والعبارة له ويجوز في نحو هند وجهان زاد في الالفيه احق وبعد كلامهم بما اذا فانه حسد
يحتم فيه المنع لظهور التاء في هنيده وبقا عليهم السا كند وفيه الوجهان ايضا ذكرهما
سيبويه قال ابن قاسم وظاهر كلام الناظم ان المنع فيه اجود كما في نهند قلت لانه قال في شرح
الكافيه اذا سميت امراة بسد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز في هند ذكر ذلك سيبويه
قول الكافيه التانيث بالتا احسن منه قول الالفيه بها لانه يخرج نحو بنت واخت علمين
لرجل فانها يصرفان عند سيبويه واكثر النحويين ولا يستفاد ذلك من عبارة ابن الحاجب
قولها ويحرك الوسط هو احد الاقوال في المسئلة والصحيح كما قال ابن مالك ان الثلاثي يصرف
مطلقا سواء تحرك وسطه او سكن وعبارته في شرح الكافيه وكذا ان ثلاث لساكن العين او
متحركها فانه منصرف قولا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفات الى من جعله ذا وجهين مع السكون
ومتحتم المنع مع الحركه لان العجمه سبب ضعيف فلم يوثر بدون زيادة على الثلاثة قال وممن صرح
بالعجمه الثاني مطلقا السيرافي وابن برهان وابن خروف ولا اعلم لهم من المتقدمين مخالفا في
شرح العمده اذا كان العلم الاعجمي ثلاثيا يتحرك الوسط فالصحيح انه ينصرف كما ينصرف الساكن
الوسط ذكر هذا السيرافي وابن برهان ولا اعلم لمن قبلهما في هذه المسئلة قولا ولا يلتفت
الى من جعل حركة وسطه مقام حرف رابع ثم اطال في تعليل ذلك قولهم وزن الفعل له شرطان
ذكرهما ابن مالك في كافيته وشرحها ان لا يكون لازما احترازا عن نحو امرئ وان لا يخرج بالتغيير
الى هو للاسم من نحو رد وقيل قول الالفيه او غالب قال ابن قاسم قول التسهيل او ما هو به
اولى اجود من التعبير عنه بالغالب لان المراد به كما في شرح الكافيه ما كان الفعل اولى به لكثرته
فيه كاثمد واصبع والم واما لان زيادة تدل على معنى في الفعل ولا تدل على معنى في الاسم
كافكل واكلب فان نظايرها يكثر في الاسما والافعال لكن الهمزة من فعل يدل على معنى في الفعل
ولا يدل على معنى في الاسم فكان المفتتح باحدهما من الافعال اصلا للمفتتح بها من الاسما انتهى
وذلك عبر به في الشذور والكافيه قولها وما يصير علما من ذي الف زيدت لالحاق فليس ينصرف
هذه العلة لم يذكرها في الكافيه والشذور وشرط الف الالحاق ان تكون مقصورة كعلقى والممدود

فانها

فانها لا تمنع قولها والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد صريح في ان المانع في فعل التوكيد مع العدل
العلمية وهو خلاف ما اختاره في شرح الكافيه فانه قال ومن الممنوع للعدل والتوليف جمع وتوابعه
فاما تعريفها فبالاضافة المنوية فان اصل رايت النسا جميعهن كما يقال
رايتهن كلهن فحذف الضمير للعلم به واستغني بنية الاضافة وصار جمع لكونه بلا علامة ملفوظ
بها كانه علم وليس بعلم لان العلم اما شخصي واما جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الاشخاص
فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الاجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته
باطل وذكر في شرح العمده مثله سواء وقال في التسهيل المانع له العدل مع شبه الصفه في باب جمع اعرف له
فيه سلفا للسند من الممنوع للعدل ما جعل علما من المعدول الى فعل في النداء كغدر وفسق
فحكمه حكم عمر عند سيبويه قال ابن مالك وهو احق من عمر بمنع الصرف لان عدله محقق وعمر غير محقق
قولها وهو نظير حيثما عند تميم قيل انما هو عند بعضهم واكثرهم يصلوا بين ما اخره را والحصا فبنوه
على الكسر وبين ما ليس اخره را فمنعوه من الصرف كما ذكره في شرح الكافيه والعمده ولا يرد ذلك على قول
الكافيه وباب قطام لانه مثل ما ليس اخره راء قول الكافيه وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر
قال ابن مالك في شرح كافيته خالف سيبويه الاخفش مدة ثم وافقه في كتابه الاوسط واكثر
المصنفين لا يذكرون الا المخالفة وذكر موافقته اولى لانه اخر قوليه قول الالفيه والعلم
قد لا ينصرف هذا خلاف ما عليه اكثر البصريين وكذا لم يذكره ابن الحاجب وانما هو مذهب
الكوفيين والاخفش والفارسي ووافقهم المصنف على اختياره تنبيه من مقتضى يصرف
ما لا ينصرف تصغيره اذا زال به احد السببين كعمير وحميد وكذا في التسهيل وشرح العمده

باب اعراب الفعل قول الالفيه ارفع مضارعا اذا يجرد من ناصب وجازم
كتسعد فيه اشارة الى ان عامل الرفع فيه هو تجرده من الناصب والجازم وافصح منه في ذلك قوله
في كافيته بجرد من ناصب وجازم رافع فعل كاجل مامضى وهو الذي مشى عليه فيها وفي جميع كتبه هو مذهب
الفرا وجزم به ابن هشام في الجامع واما جمهور البصريين فقالوا انه ارتفع بوقوعه موقع الاسم قال
ابو حيان ولا فايدة لهذا الخلاف قول الكافيه والالفيه وكي زاد في الشذور والمصدريه وهو قيد
حسن لا بد منه ليخرج الجارة قولهم والعبارة للالفيه لا بعد علم كذا عبر ايضا في التسهيل قال ابو حيان وفيه
قصور اذ لا خصوصية للعلم وكان ينبغي ان يقول ما لم فعل تحقيق نحو علم وتبين وتحقق او ما اشبه
ذلك مما يدل على التحقيق قولهم والعبارة لها والتي من بعد ظن فانصب بها والرفع صحح فيه امور

الاول قال ابو حيان لا يختص ذلك بلفظ الظن والذي قرره اصحابنا ان الفعل المتقدم على ان ان كان
فعل شك فهي الناصبة للفعل او فعل تحقيق فهي المخففة من المثقلة او فعلا مستعملا للشك واليقين
كظننت او عاريا عن استعماله لهما كما حسبت فيجوز اذ ذاك وجهان الثاني عبارتهم صريحة
في اختصاص الوجهين بالتي ظن وعبارة التسهيل وينصب بان ما لم تكن علما او ظنا في احد الوجهين
شرحه اسم على انه يعود الى الظن قال ويتجه عندي عوده اليهما فقد جاز اجراء العلم في ذلك مجرى
الظن فان كان الاكثر في كلام العرب ان ان التي تلي العلم لا يكون الناصبة للمضارع انتهى وعلى هذا
قيد ذلك عليهم لكنه قد ذكر في التسهيل بعد ذلك انها قد تجري بعد العلم مجراها بعد الظن لتأوله
وعلى هذا فلا يرد لان العلم المذكور رجع بالتاويل الى معنى الظن فدخل في قوله من بعد ظن ثم قال
ابو حيان قول التسهيل في احد الوجهين ظاهره انهما وجهان على السواء وليس كذلك بل الاكثر في لسان العرب
اذا كانت بعد افعال الشك ان يكون ان الناصب كقوله احسب الناس ان يتركوا واما كونها المخففة
من المثقلة فهو قليل في كلامهم قلت وعبارة الالفية سالمة من هذا الايراد حيث بدا بالنصب ثم جوز الرفع
لكن عبارة الكافية والشذور كعبارة التسهيل بل اقرب الى الاشعار الى الاستواء فان عبارة التسهيل
فان سبق بظن فوجهان الثالث ذكر في التسهيل انها قد تجري بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف
وهذا قد يرد على الثلاثة لانه لم يتقدم لها لفظ الظن صورة العلم المؤول له الرابع ذكر في التسهيل
ايضا انها اذا دخلت من العلم والظن قبلها ولها جملة ابتدائية ومضارع مرفوع لكونها المخففة
او محمولة عليها او على ما المصدرية وهذا قد يخالف ما تقدم نقل ابو حيان لانها في هذه الحالة يجوز
فيها الوجهان كالتي من بعد ظن الخامس عبارة العمدة وان غير المخففة والمفسرة والزائدة ولا بد
من هذه القيود لاخراج الثلاثة وقد احترز عنها صاحب الشذور حيث قال ان المصدرية لم يحترز في
الالفية والكافية سوى عن المخففة خاصة قولها وبعضهم اهمل ان حملا على ما اختها حيث استحقت
عملا قال ابن القاسم ظاهره ان اهمالها مقيس وكلامه في شرح الكافية يدل عليه قلت كيف وهو يقول في
كافية وشذ رفع بعدها حيث استحق نصب بها فاعرف شذوذه وبق قول الكافية فان مختصة
بما في معنى القول لم يذكر لان التفسيرية غير هذا الشرط وذكر ابن هشام في المغني خمسة شروط ان تسبق بجملة
وان يتاخر عنها جملة وان يكون في الجملة السابقة معنى القول وان لا يدخل عليها جار وعبارة ابي حيان
في هذا الشرط ان لا يتعلق بالاول لفظا فلا يكون معمولا ولا مبنية على غيرها قال وكذلك لم تكن تفسيرية
في قوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين لانها واقعة خبر المبتدا ولا في كتبت اليه بان قم لانها

معموله

معمولة بحرف الجر وابن هشام استغنى عن هذه العبارة باشتراط ان يسبق بجملة فولجها وان مع لما ولو
مع القسم قلت مع الكافية فيه امران الاول ظاهره استواء الاولين في الكثرة وهو ظاهر
كلام التسهيل ايضا لكن في شرح الكافية ان الاول مطرد والثاني قليل والثالث شاذ الثاني
هي من مواضع زيادتها بعد اذ ذكره في شرح العمدة دون سائر كتبه وتبعه في المغني قول
الالفية والشذور اذن ان صدرا الخ قول الكافية اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واستثنى
في التسهيل ما اذا وقعت بعد ذي خبر نحو زيد اذن يكرمك فقال انه يجوز فيه النصب
على قلة كما اذا وقعت بعد العاطف لكن تعقبه ابو حيان بان هذا توسطت بين الشرط اختيارا
وليس مذهب للبصريين بل مذهبهم انه يتحتم الالغا كما يتحتم اذا توسطت بين الشرط وجوابه
والقسم وجوابه وحينئذ لا ترد هذه الصورة على الكافية والشذور وترد على الالفية بنا
على اختياره نعم وافق في شرح الكافية البصريين على تحتم الرفع قول الكافية وكان الفعل
مستقبلا ثم شرط اخر وهو كونه متصلا غير مفصول الا بالقسم وقد ذكره في الالفية والشذور قول
الالفية او قبله اليمين لم يذكر فاصلا غيره وبقي شرط اخر يجوز الفصل به وهو لا النافية وقد نبه
عليه في العمدة فقال او فصله قسم او لا وقال ابو حيان في شرح التسهيل لا يجوز الفصل بينهما
بشيء الا بالقسم ولا النافية خاصة لان القسم تاكيد لربط اذن ولا لم يعتد بها فاصلة
في ان فلذلك في اذن انتهى وقد اغفل استثناء هذه ايضا في الكافية الشافية وفي شرحها
وفي التسهيل على كثرهما وبينه لها ابن هشام فاستثناها في الشذور على صغر حجمه فاحسن جدا
ولم يستدركها ابن قاسم على الالفية في شرحه على استدراكاته وبقيت صورة اخرى لم يذكرها في شيء
من كتبه سوى شرح العمدة قال وكذا لا يمتنع النصب اذا ادى باذن بعد قول حكيت به نحو
قلت للقائل ازورك اذن اكرمك قول الكافية اذا وقعت بعد الواو والفا فالوجهين
احسن من قول الالفية والكافية الشافية وشرحها والتسهيل من بعد عطف لايهامه انها
تقع بعد كل عاطف وليس كذلك فانها مختصة بهذين الحرفين كما ذكره في العمدة وشرحها ولا
ذكر للمسئلة في الشذور وهنا امران الاول اطلق العطف وقد قيده ابو حيان بما اذا كان
معطوفا على ما لا محل له من الاعراب فان كان معطوفا على ما له محل من الاعراب تعين الالغاء
نحو ان يزرك واذن احسن اليك تجزم احسن لا غير ذلك زيد يقوم واذن يكرمك اذا قدرت
العطف على الخبر فليس الا الالغاء الثاني ظاهر كلامهما استوى الوجهين وليس كذلك بل الالغا اجود واكثر

في لسان العرب كما صرح به ابن مالك كتبه وعبارته في الكافية الشافية وان تلاها بعد حرف العطف
فارفع وان ينصب كرضعف قول الشذور ونصب ان بعد ثلاثة من حروف الجر وهي كي نحو كيلا يكون
دولة سقطت هذه المسئلة من الالفية والكافية ولا بد من ذكرها قال ابن قاسم ام علمه الناظم علي كي الجارة
بل ظاهر كلامهم هنا موافقة لقول ناصبة بنفسها دايما ذكرها مع النواصب ولم يذكرها عند ذلك
وقد ذكرها في الكافية وغيرها الحالين قول الالفية وبعد نفي كان اورد عليه انه لم تقيدها
بالناقصة مع انه مختص بها دون التامة وانه يوهم شموله لكل نفي مع انه خاص بما ولم دون سائر حروف
النفي من لن ولا ولما وان نص على ذلك ابو حيان في شرح التسهيل واجاب ابن قاسم عن الاول بان
استعمال الناقصة اكثر وذكرها في باب النواسخ فتوجه كلامه اليها ولعمر حمله عند عدم التقييد عليها
وعن الثاني بان لم يكن مندرج في قوله نفي كان لان المراد نفي الماضي ولم تنفي الماضي ان من النحويين من يرى
انها تصرف لفظ الماضي دون معناه وعلى الثالث ان قوله نفي كان شمل كلها فـ بل شمل كلما ينفي الماضي
وخرج لن لانها تختص بالمستقبل وكذلك لا فان نفي غير المستقبل بها قليل واما لما فانها وان كانت
تنفي الماضي يدل على اتصاله نفيه بالحال بخلاف لم قال واما ان فهي بمعنى ما واطلاقه يشملها
وفي استثنائها نظر بل الظاهر ان لام الجحود تقع بعد النفي بها يدل على ذلك قراءة غير الكسائي وان كان
مكرهم لتزول منه الجبال ونص بعضهم على ان اللام في قراءته لام الجحود انتهى واوضح من عبارة الالفية
قول الشذور او جحودية نحو ما كنت او لم تكن افعل وعبارة شرح العمدة لام الجحود وهي الداخلة على الخبر بعد
ما كان او لم يكن قول الكافية ولام الجحود لام تاكيد بعد النفي لكان مثله قول التسهيل اللام المؤكدة لنفي
خبر كان وقد قال ابو حيان الذي ذهب اليه الكوفيون ان الفعل الواقع بعد هذه اللام خبر كان واللام للتوكيد
وهو الذي صرح به هذا المصنف يعني ابن مالك قال وتركيب من قوله مذهب ولم يقل به احد لانه زعم ان ان لازمة
الاضمار وان النصب بها وزعم ان الفعل خبر وهذا ليس بقول بصري ولا كوفي وذهب البصريون الى ان خبر كان
محذوف وان هذه اللام جعلته بذلك الخبر المحذوف فان الفعل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من ان
المصدرية والفعل المنصوب بها في موضع جر واما مذهب الكوفيين ان الفعل في موضع نصب على انه خبر كان
وقد اخذ من ذلك بدر الدين ابن المصنف خبر شرح كلام ابيه في هذا الموضع فقال سميت مؤكدة لصحة الكلام
بدونها اذ تقول في ما كان زيد ليفعل ما كان زيد يفعل لا لانها زائدة اذ لو كانت زائدة لما كان لنصب
الفعل بعدها وجه صحيح وانما هي لام الاختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرا او هاما او مستعدا
لان يفعل ولذا قال سيبويه انك اذا قلت ما كان زيد لان يفعل اي ما كان زيد لهذا الفعل فلام الجر مختصة

بالاسما انتهى قول الالفية كذاك بعد او واذ الصحيح في موضعها حتى كذا عبر ايضا في الكافية والعمدة و
عبر في التسهيل بقوله بعد او الواقعة موضع الى او الى ان او الا ان وبه عبر ابن الحاجب في الكافية
وابن هشام في الشذور وقال ابن المصنف في شرح الالفية يريد حتى التي بمعنى الى فقط ليصرح بالى
والوزن مواتيه على ذلك انتهى ولم يصرح ابو حيان في شرح التسهيل على ذكر معنى كي واوضح ذلك
في شرح العمدة فجوزها شاو عبارته وكونه او بمعنى الا مجمع عليه وكونها بمعنى حتى مما انفرد به الكوفيون
وهو صحيح ثابت حتى تارة بمعنى الى وتارة بمعنى كي قول الكافية او شرط معنى الى ان او كي كونها
بمعنى الا وهو المجمع عليه وهو مذكور في الالفية والشذور نفسه قال ابن مالك في شرح الكافية
تقدير الا وحتى في موضع او تقدير لحظ فيه المعنى دون الاعراب والتقدير الاعرابي المرتب على اللفظ
ان يقدر قبلها او مصدر وبعدها ان ناصبة للفعل وهما في تاويل مصدر معطوف به على المقدر
قبلها فتقدير لا منتظره او تقدم لتكون انتظارا وقدوم وتقدير لافتكن الكافر او يسلم ليكون
قتله او اسلام وكذلك العمل في غيرهما قول الالفية وبعد حتى زاد ابن الحاجب بمعنى كي او الى وكذا ذكره
ابن مالك في العمدة ونحوه في الكافية الشافية ولم يذكر ذلك في الشذور واسعا سعدهم قوله بعد ثلاثة من حروف
الجر ثم قال وحتى نعلم انه الجارة لا الابتدائية وعبارة التسهيل وبعد حتى المرادفة لالى او كي الجارة
او الا ان فرادنا لنا قال ابو حيان في شرحه واحترز بذلك من حتى الابتدائية فانها ترادف شيا مما ذكر
قال والذي ذكره معظم النحويين في معنى حتى اذا انتصب ما بعدها انما يكون للغاية او للتعليل فهي تنصب عندهم
على احد هذين المعنيين واما ان يكون بمعنى الا ان يكون للاستثناء فذكره هذا المصنف قال وقد اغفل ابنا
ابن المصنف عن الرد على ابيه في ذلك فانه قال البيت الذي استدل به ابوه على ذلك وهو قوله ليس العطاء
من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل واري انك لو جعلته الى ان مكان حتى لم يكن المعنى فاسدا
انتهى وقال ابن هشام واذا احتمل ان يكون حتى فيه للغاية بلا دليل في البيت على ان حتى بمعنى الا انتهى
وقال ابن هشام في المغني لحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان مرادفة الى ومرادفة كي
التعليلية ومرادفة الا في الاستثناء قال وهذا المعنى ظاهر من كلام سيبويه في قوله في تفسير قولهم والله لا
افعل الا ان تفعل المعنى حتى ان تفعل وصرح به ابن هشام الخضراوي وابن مالك ونقله ابو البقاء عن بعضهم
في وما يعلمان من احد حتى يقولا والظاهر في هذه الاية خلافه وان المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر فيما
انشده ابن مالك من قوله ليس العطا البيت وفي قوله والله لا يذهب شيخي باطلا حتى ابير مالكا وكاهلا
لان ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسببا عنه انتهى قول الالفية وتلو حتى حالا او مؤولا

به افعل له شرطان ذكرهما الناظم في التسهيل وابن هشام في المغني احدهما ان تكون فضلة فلا يجوز نحو مسببا
عما قبلها فلا يجوز في سرت حتى يطلع الشمس ولا في ما سرت حتى ادخلها الا النصب وقد ذكر ابن الحاجب
هذا الشرط حيث قال وتجب السببية التي ان تكون فضلة فلا يجوز الرفع في نحو سرت حتى ادخلها
لان لا تنفي المبتدا الا خبر بل يتعين النصب وزاد في التسهيل شرطا اخر لم يذكره في المغني وهو ان تكون
ذا محل صالح للابتدا وذلك اذا لم يجعل ما بعدها غاية لما قبلها لان الغاية هي حرف الجر وحرف
الجر لا يليه المبتدا او الجر فلا يليه الفعل المرفوع قولها والنصب مستقبلا زاد في التسهيل او ماضيا في حكمه
قولها وبعد الجواب نفي او طلب يحصل فيه امور الاول شرط الفا ان تكون للسببية وقد ذكره
في الكافية والشذور وذكره ابن مالك في سائر كتبه وذكر ابن قاسم ان ذلك يوجد من قوله جواب وفيه
بعد فقد جمع بين اللفظين في التسهيل فقال بعد فا السببية جوابا لامر الثاني لم يقيد النفي
بكونه محضا في شي من كتبه سوى هنا وتبعه في الشذور واطلق في الكافية الشافية فقال وبعد فاء
جواب نفي وطلب بان وختم سترها الفعل انتصب وزاد في التسهيل والعمده فصرح في غير النفي وعبارة
التسهيل او النفي محض او مؤول وعبارة العمده الفا والواو والمسبوقين بنفي محض او مؤول
وقد يقال لا تناقض بين هذه الكتب وان المقصود في كل غير المقصود هنا وبيان ذلك انه قال
في شرح الكافية ان النفي الذي ليس نفيا خالصا لا جواب له نحو ما انت الا تاتينا فتحدثنا وما تزال
تاتينا فتحدثنا وما قايم فياكل الا طعامه وقولك انت عمرو وما قام منا قايم في بدينا فنطق الا بالتي
هي اعرف وقال في شرح العمده النفي المؤول نحو قلما تاتينا فتحدثنا وما قل انصادك فيحافظ
عليك انتهى فعلم من ذلك مراده في كلا الموضعين فانه لا تخالف بينهما وابو حيان يحتج كيف شرح
قوله في التسهيل او مؤول فسره بالنفي الداخل عليه اداة الاستفهام نحو الم تاتينا فتحدثنا
وبالنفي المنقوض بالا بعد الفا كالمثال والبيت السابق ثم تعقب ذلك بان النصب في الصورتين
جايز لا واجب وبالنفي المنقوض بالا بعد الفاء نحو ما ضرب زيد الا عمرو فينصب وتعقبه بان النصب
فيه لا يجوز ثم نقل عن ابن المصنف انه فسره بما دل عليه من غير ونحوه نحو غير قايم الزيدان فنكرمهما
ثم تعقبه بان هذا لا يسمى نفيا مؤولا بل هو موجب مؤول والنفي لان التاويل هو صرف الكلام
عن ظاهره وماله الى ما وضع له نحو الاصالة قال انما يصدق النفي المؤول على مسلة التقرير ومسلة
النقض بالا السابقتين ثم ساق كلام المصنف في شرح الكافية ثم قال فاما المسلتان
الاوليان فصواب واما ما قام زيد فياكل الا طعامه فخطا لان النفي اذا نقض بالا بعد الفا

جاز النصب

جاز النصب نص على ذلك سيبويه لابي الفضل الصفار خالفنا الكوفيين في غيرنا جاز وابعدها النصب
لان معناها النصب وذلك انا غير اب فاكرمك فان معناه ما انا اب فاكرمك قال الصفار وهذا
لا يجوز لان غيرا مع انضافها لها الاسم واحد وما لا يكون تقدر بعدها المصدر فتقول لكن كذا وما يكون
كذا وغيرها لا يتصور فيها ذلك لا يتابع ما بعدها اسم فلا تفصل بينها ويحدث شي اخر لا لنا في ذلك ازاله لوضعها
ثم قال ويرد على قول المصنف او مؤول مسلة ما زال زيد تاتينا فتكرمك فهذا نفي في الصورة
ومعناه الايجاب بعوده زيد اما تاتينا كثيرا فتكرمه وكذا باقي الافعال التي صورتها انها منفية
وهي موجبة من حيث المعنى ثم قال واعلم ان التقليل المراد به النفي كالنفي في نصب ما بعد الفا نحو قلما
تاتينا فتحدثنا انتهى ما لخص من شرح ابي حيان والظاهر انه لم ير شرح العمده للمصنف فيما رايته نقل
عنه شيا في موضع من المواضع والذي تحرر من كلامه ان الذي اراده ابن مالك في التسهيل بقوله او النفي المؤول
فنتصب جوابه ما ذكره في شرح العمده من مسلة قلما وغيرها وان كان مسلة غير على مذهب الكوفيين لا البصريين
فهو كثيرا ما يحتاج مذهبهم وان الذي عناه في الالفيه هي المسايل المذكوره في شرح الكافيه مسلة النقض بالا
قبل الفا وبعدها ومسلة ما زال وان كان تورع في مسلة النقض بعد الفا وابن المصنف انما
شرح كلام ابيه في التسهيل من كلامه في العمده او مما سمعه منه مشافهة في الدرس وقال ابن هشام
في تعليقه اشترط ابن مالك خلوص من النفي والامر وفيه نظر لان خلوص النفي يخرج التقرير نحو افلم
يسيروا في الارض فيكون وخلوص الامر ما ان يراد به من حيث المعنى فالاشيا الدالة على الامر متساوية
في افادته وان اراد ان لفظه شرط كونه فعل امر فالخلوص لا يقتضي ذلك اذ ذات اللفظ لا يكون فيها
خالصا ثم انه يخرج المصدر نحو ضربا زيد فاكرمك قال عندي ان النصب بعد هذا ونحوه لا يمتنع
بل هو راجح منه بهذا الامر الثالث يفيده الطلب بالمحض فليس من وجهين كونه لم يعدد انواع الطلب
وكونه افهم ان القيد راجع الى كل انواعه وانما هو خاص بالامر والنهي والدعا وعبارة التسهيل جوابا
لامر او نهي او دعا بفعل اصيل في ذلك وعبارة العمده بفعل طلب صريح وقال ابن هشام النصب بالا لجواز
به شرط سببية الفا وان لا ما بعد على مبتدا نحو لم تسال السوابق الا فنطق وهذان
الشرطان عامان وينتفي شرط ان يكون خالصا من شوب الاثبات فيجب الرفع في ذكر الامثلة
الاربعة التي تقدمت في شرح الكافيه والامر شرط وهو ان يكون بالفعل وما عدا النفي والامر لا يشترط
فيه شي الرابعة قيد الاستفهام في العمده بقوله دون تقرير قاله في شرحها واحترزت به من نحو الست
صاحبنا فانه معناه انت صاحبنا فليس جواب منصوب وفيه في التسهيل بقوله لا يتضمن الفعل

فان تضمن وقوعه لم يجز النصب نحو ما ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع قال ابو حيان وهذا
وهذا الشرط لم اد احد شرطه وذكر ابن المصنف ان اباه اقتدى في ذلك بابي علي في الاغفال
الخامس قال ابن هشام الاجوبة التي تنصب في جوابها تقول اكثرهم انها ثمانية واختصرها ابن مالك
فقال سياق النفي والطلب واختصرها ابن السراج فقال شي واحد غير الايجاب السادس
قال ابن هشام الحق بالاجوبة الثمانية اشيا فقال احدها مجمع عليه والتعليل كقولك يا ليتنا
فيحدثنا وفي نظم الكافية وحمل التعليل ولسه علي نفي راى قوم فضلا قال وهذا قد يوهم الخلاف
في ذلك وليس مراده فانه نفسه نقل فيه الاجماع الثاني الترجي وقد ذكره في الالفية الثالث
التشبيه نحو كانك امير فنعطيك الرابع الحصر بانما نحو تقول لكن فيكون الخامس الاستفهام
بلعل فهذه الاربعة قال بها الكوفيون واما السادس قد اذا قصد بها النفي حكاه ابن سيده وقد
ذكره في التسهيل ما عدا الخامس قال ابن هشام وعندي ان التعليل شرطه ان يقصد به النفي فلو لم يقصد
به الا حقيقة فلا ينبغي ان يجري الفيه لانه حينئذ ايجاب قال ولعل هذا مراده وكذا شرطه
التشبيه وهو معنى قول ابن مالك وزاد الكوفيون اجرا التشبيه مجرى النفي انتهى **قوله الشذور**
او طلب بغير اسم الفعل لو علمه ان يستثني الطلب بالمصدر نحو سقيا ورعيا وبلفظ الخبر نحو رحم الله
زيدا فيدخل الجنة ذكره ابو حيان وفي شرح العمدة احترزت بذكر الفعل من الاسماء المبهمة امرا نحو دراك
او نهيا نحو اياك والشر او دعا نحو اللهم عونك فنصره ومثلها ليس لها جواب منصوب واحترزت بصحيح
من فعل معناه الطلب ولفظ لفظ الخبر كقوله تعالى والمطلقات يتربصن ووقفنا الله ثم رايت ابن هشام
قال في تعليقه الحق ان المصدر الصريح اذا كان للطلب ينصب ما بعده قال وسع ان نقصد الخلاف باسم الفعل
ما لم يظهر نقل بخلافه يعرف فهذا به مثنى في شرح الشذور علي ما هو الراجح عنده **قوله الكافية** والثاني
ان يكون قبلها امر او نهي او استفهام او نفي او تمن او عرض فيه امران الاول يحتاج الى تقييد الامر
والنهي والاستفهام والنفي بما تقدم في كلام الالفية والشذور وما زيد عليهما الثاني قال ابن القواس
ادرج الدعاء في قسم الامر والنهي ولم يذكر التخصيص ولا بد من ذكره قلت كانه ادرجه في العرض
قولهم والواو كالفا قال ابو حيان لا احفظ النصب ما بعد الواو وبعد الدعا والعرض والتحضيض
والرجا فلا ينبغي ان يقدم علي ذلك الا بسماع قولهم والعبارة للالفية وبعد غير النفي جزما اعتمد في تعليق ابن
هشام قال التقاضي في اعرابه واظن من كلام ابي حيان لم يستثن النحويون الا النفي وينبغي ان يستثنى
ايضا لو التي للتمني في نحو فلو ان لنا كرة فيكون فيكون علي اسم خالص فعل عطف قال ابن قاسم اطلق في العاطف

ولم يسمع

ولم يسمع الا في الواو والفا وثم واو وقال ابو حيان لا يجوز ذلك في غيرها وقد نص علي ذلك في
الشذور قولهم ينصب ان باقيا او منحذف قال ابن هشام ظاهر الوجوب واشكل عليه القراءة بالرفع في
او يرسل والجواب انه حينئذ مستانف لا معطوف علي الاسم

باب عوامل الجزم

الكافية والشذور ولام الامر ولا في النهي وعليه لام الدعاء ولا في الدعا وهما داخلتان في قول الالفية بلا
ولام طالبا **قوله** ولم انقلب المضارع الى الماضي دون لفظ وان الاصل يفعل فدخلنا عليه وصرفنا
مضارعه الى المضي ونفي اللفظ علي ما كان عليه ومذهب سيبويه ان لم ولما يصرفا لفظ الماضي الى المضارع
دون معناه لانه جعله لم نفي فعل ولما قد فعل ثم قال قال اصحابنا والصحيح مذهب سيبويه بدليل انك
اذا ناقضت قيام زيد فقام قال زيد قلت لم يقم زيد وان قلت قد قام قلت لما يقم والمناقضة انما
تكون بادخال النفي علي ما اوجبه الذي قصدت مناقضة كلامه الا ترى انه لو قال زيد قايم فاردت
مناقضته ما لقلت ما زيد قايم فدخل ذلك علي ان لم ولما دخلت علي الماضي وعبر بالخط واليضا فان
صرف التعبير في لم يقم ولما يقم الى جانب اللفظ اولى من صرفه الى المعنى لان المحافظة علي المعنى اولى وليست
كذلك لانها خدمه للمعاني قال فان قيل فهلا صرفتم التعبير في مثل ان قام زيد الى جانب اللفظ فاعتقدتم
ان الاصل يفعل لكن الارادة غيرت اللفظ الى المعنى فالجواب ان الموجب لذلك ان الشرط يطلب معنى الاستقبال
وجب ان يعتقد صرف معنى فعل اليه ولم يكن بقي معنى المضي ولم يحتج الى جعل اداة الشرط عليها فلا يكون تصرف اللفظ
موجب وليس كذلك لم ولما فانهما لا يصح بعدهما صيغة فعل فوجب ان يعتقد انهما غيرتا صيغة فعل الى ان
يفعل انتهى قولها ويختص لا استغراق وجواز حذف الفعل يختص ايضا بانها لا تقترن باداة شرط ولا يكون
منفيها الا قريبا من الحال ويكون متوقع الثبوت بخلاف في المعنى **قوله الشذور** وما بعدهما لغيره ظاهره
انها مستوية وذكر بدر الدين ان مهما اعم حرما قولهم والعبارة له وثانيهما جوابا وجزاء قال ابو حيان
التسمية بهما مجاز لان الجزاء هو الفعل المرتب علي فعل اخر ثوابا او عقابا وهو مفقود لكنه لما كان هذا
الفعل مرتبا علي فعل اخر شبه الجزاء فسمي به وانما يسمى جوابا لانه لما لزم عن القول الاول صار كالجواب
الاتي بعد كلام السايل **قوله الالفية** وماضيين او مضارعين تلفيهما او متخالفين لست الصور علي حد
سوا فقال في التسهيل وكون فعلي الشرط ماضيين وضعا لمصاحبة احدهما وكلاهما او مضارعين تلفيهما
او متخالفين لست الصور علي حد سوا فقال في التسهيل وكون فعل الشرط ماضيين وضعا او لمصاحبة احدهما
او كلاهما او مضارعين دون لم اولى من سوى ذلك وفي العمدة وكون الشرط ماضيين او مضارعين كثير ويخالفهما
بتقديم الماضي متوسطا وبتاخيره قليل وقال ابو حيان نصوا ان الاحسن ان يكونا مضارعين لظهور

تاثير العمل فيهما ثم ماضيين للمشاكلة في عدم التاثير ثم ان يكون الاول ماضيا والجواب مضارعا الا ان
فيه الخروج من الاضعف الى الاقوي من عدم التاثير الى عكسه فالجمهور خصوره بالضرورة واختار المصنف
تبعا للفرا جواز ذلك في الاختيار كقولها ورفعه بعد مضارع وهن ومن جزم في التسهيل والعمدة وشرحها
بانه خاص بالضرورة ومشى عليه في الشذور وفي الكافية الشافية وشرحها بانه قليل ولم يخص بالضرورة واورد منه
قراة طلحة بن سليمان انما تكونوا يدرككم الموت وعبارة الكافية وقل رفع بعد شرط جزما والشرط مضارع الا
لمضطرب قال وقد توهم بعض ان قراه لا يضركم كيدهم من ذلك وليس بصحيح بل هو ضمة اتباع ضمة الضاد والفعل
مجزوم ومدغم قوله الالفية واقرن بفا حتما جوابا لو جعل شرطا لان او غيرها لم ينجعل احسن من عبارة
غيرها قال ابوحيان وهذا قانون كلي حسن في ضبط ما تدخله الفا وهو كلما لا يصلح ان يدخل عليه اداة الشرط
قال وهذا احسن واقرب مما ذهب اليه بعض اصحابنا من تعداد ما تدخله الفا موضعا انتهى قوله الشذور
وقد يكون واحدا من هذه زاد ابن مالك في العمدة او معروفا برغا وعبارة ابي حيان في شرح التسهيل او
مصدرا امرت قوله ماضي المعنى مفهومه انه لا يجوز اقترانه بالماضي لفظا لا معنى قال في شرح التسهيل
الا في وعد او وعيد فانه حينئذ يعامل معاملة الماضي قوله الكافية بعد قد اما ظاهرة او مقدرة
كما في التسهيل وغيره قوله وان كان مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان ظاهره انه اذا اقترن
بالفا حينئذ وهو احد الوجهين المذكورين يبقى على جزمه وليس كذلك بل يتعين رفعه ثم اذا دفع فقال
ابن مالك في شرح الالفية ينبغي ان يكون الفعل خبر مبتدا ولولا ذلك الحكم بزيادة وجزم الفعل لان الفا لكون
حينئذ في خبر المبتدا تقدير السقوط لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم انها غير زايدة وانها
حينئذ داخلة على مبتدا مقدر كما يدخل على المبتدا المصرح به وقال ابوحيان يمكن ان يقال الربط
الجملة الشرطية المصدر جوابها بالمضارع يكون بامرين احدهما بجزم المضارع والاخر بالفا ورفعه لانه لو رفع
ولم تدخل الفا لتوهم فيه انه على نية التقديم كما قال سيبويه في قوله ان قام زيد يقوم عمرو فيكون اذ ذاك
للربط طريقان ولا يحتاج الى تكلف الاضمار في كل مكان وخصوصا تكلف اضمار الفعلية او الشان اذا لم يمكن
ان يعود الضمير على سابق قوله الالفية وتخلف الفا اذا المفاجاة فيه امور احدها ان يكون ذلك خاص بالجملة
الاسمية كما في الكافية الشافية والتسهيل وقد ذكر هذا القيد في الكافية والشذور الثاني شرط الاسمية
ان يكون غير طلبية احتياطا احترازا من نحو ان عصى زيد فويل له وان اطاع فسلام عليه فلا يجوز اقتران
ذلك ونحوه باذا ذكره في التسهيل الثالث شرطها ايضا ان لا يدخل عليها اداة نفي فاذا دخلت تعينت
الفا وامتنعت اذا نحو ان يقم زيد فما عمرو قايم ذكره ابوحيان في شرح التسهيل والارتشاف الرابع

شرطها

شرطها ان لا يدخل عليها ان فان دخلت تعينت الفا نحو ان يقم زيد فان عمرا قايم ذكره ابوحيان
الخامس عبارة التسهيل وقد ينوب اذا وكذا في شرح العمدة وذلك مشعر بقلة الربط باذا وان ذلك دون
الفا وعبارة الالفية لا تعطي ذلك السادس قال ابوحيان المنصوص متظافرة في الكتب على الاطلاق
في الربط باذا ولكن السماع انما ورد في ان وحدها من ادوات الشرط الجازم فيحتاج في اثبات ذلك
في غير ان من الادوات الى سماع قال وكذلك جا جواب اذا باذا الفجائية قال تعالى فاذا اصاب به من يشاء
من عباده اذا هم يستبشرون وهذه الامور ما عدا الاول واردة على الكافية والشذور ايضا وقد جزم ابن هشام
في الجامع بما اشار اليه ابوحيان فقال يجوز ان يجعلها اذا الفجائية اذا كان جملة اسمية والاداة ان قوله الالفية
والفعل من بعد الجزا ان يقترن بالفا او الواو بتثليث قمن قولها وجزم او نصب لفعل اثر فا او واو ذكر
في الشذور والصافي ان الجزم قوي والنصب ضعيف وفي شرح الكافية نحوه وزاد في العمدة وشرحها تبعا
للكوفيين تم قولها انه بالجملتين اكتنفا قال ابوحيان لا يلزم ان يكونا مذكورين بل يجوز ان ولو كان الجز
محذوفا قوله الالفية والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد ياتي ان المعنى فهم فيه امور
الاول قال ابوحيان اطلق الحذف فلم يبين ان ذلك في ان وحدها او عام في ساير الادوات
ولا احفظ جار فعل الشرط محذوفا بعد غير ان ولا الجواب محذوفا ايضا بعد غير ان الا ان المصنف قد
انشد بيتا في شرح الالفية زعم انه حذف منه فعل الشرط يعني حتى الثاني قيد في بعض النسخ التسهيل
حذف الشرط بان يلي بلا بالنهاد قال ابوحيان ومفهومه انه اذا كان مثبتا او منفيا بلم لم يجز
حذفه قال وهذا ليس بصحيح بل قد يحذف وهو مثبت للدلالة عليه قال وذكر ابن عصفور وتبعه
شيخنا ابو الحسن الابذي انه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام الا بشرط تعويض لا من الفعل المحذوف قال
وليس بشي فان لا ما هنا ليست عوضا من الفعل الا ترى انه يجوز الجمع بينهما انتهى وقد اعتمد هذا القيد
صاحب الشذور فقال ويجوز حذف ما علم من شرط بعد وان والا ولذا قال ابن مالك في العمدة فقال وشاع
حذف الشرط في نحو افعل وان لا تندم وقال في شرحه وكثر حذف الشرط المنفي بلا الثالث انما يحذف
اذا كان الشرط بلفظ الماضي والمضارع المقرون بلم ولا يجوز ان يكون بصيغة المضارع الا في الشعر هذا
مذهب البصريين وجزم به في التسهيل وذكره في الشذور فقال وجواب شرط ماض الرابع لم يتعرض
هو ولا صاحب الشذور لحذف الجملتين والاداة وقد ذكر في التسهيل والعمدة الشافية
ان ذلك جايز بعد ان وحدها ثم انه جعل في العمدة وشرحها نادرا ولم يسمه في الكافية الشافية بشي وذكر
في شرحها عن السيرافي انه جايز في النثر وذكر في التسهيل انه خاص بالضرورة قال ابوحيان وتبع

ثم نقل عن ابي بكر

حى ذلك ابن عصفور قال ولم ينص غيرهما على ان ذلك ضرورة بل اطلقوا الجواز اذا فهم
الانباري انه جوزه في غير الضرورة وعبارة الكافيه والشرط يغني عن جواب ان يبين والعكس بلا بعد
ان وهذا افيد من بيت الالفيه حيث لم يتضمن ذكر المسايل الثلاث قوله الشذوذ ويحذف ما علم من شرط
وجواب ظاهره انهما على حد سواء وليس كذلك بل حذف فعل الشرط اقل من حذف الجواب نص عليه في شرح الكافيه
واشار اليه في الالفيه بقوله والعكس قد ياتي قوله الالغيه والشذوذ واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب
ما اخرت لا يشترط ان يكون ملفوظا به بل لو كان مقدرا فكذلك وقد ذكره ابن الحاجب ويستغني من الشرط لو ولولا فانه
ما اخرت لا يشترط ان يكون ملفوظا به بل لو كان مقدرا فكذلك وقد ذكره ابن الحاجب ثم ان الذي
يستغني ذكر جوابهما تقدما او تاخر نص عليه في الكافيه وشرحها والتسهيل وهو وارد على ابن الحاجب مهما
قوره ابن الحاجب ان الجواب للسابق اذا كان هو القسم فان كان السابق الشرط جاز الامران كمسله ما اذا تقدمهما
ذو خبر ولا اعلم له موافقا بل المنقول حتى سائر الكتب انه يجب في هذه الحالة كون الجواب شرط ويحذف
جواب القسم قوله الالغيه وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط مطلقا ذكر في التسهيل انه يتعين في الكافيه
والشذوذ انه جايز قال ابن قاسم وليس في كلام سيبويه ما يدل على تحتم وذكر ابو حيان ان ابن عصفور
صرح الجواب للمتقدم وقال حرة يجوز الامران توليها وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر متقدم كذا
في التسهيل ايضا قال ابو حيان وهذا بعض الكوفيين ومنهم الفراء واما البصريون فلا يجوز ذلك عندهم بل الحكم
للسابق انتهى وقد ذكر في شرح العمده ان هذا خاص بالضرورة فقط وقد يستغني بجواب الشرط المتاخر عن جواب
القسم المتقدم ولا يكون ذلك الا في الضرورة فصل قوله الالغيه لو حرف شرط قال ابو حيان في شرح التسهيل
المصنف على انها حرف شرط واصحابنا لا يطلقون عليها انها اداة شرط اذا كانت بمعنى اذ لان الشرط عندهم مخصص
بالاستقبال قوله الالغيه ونقل ايلاوها مستقبلا لكن قال بدر الدين ابن المصنف اكثر
المحققين انها لا تستعمل في الماضي وذهب قوم الى انها في غالب الاحوال لانها قد تاتي للشرط في المستقبل وتمسكوا
به لا حجة فيه لان غاية ما فيه ان ما جعل شرطا للو مستقبل في نفسه او بعيد وذلك لا ينافي امتناعه في ما مضى
لامتناع غيره ولا يحتاج الى اخراج لو عما عهد فيها من مضيها الى غيره فلذلك لم يجزم بها لان دخولها على المضارع
على خلاف الاصل قوله الالغيه والعبارة لها ويلزم ان الفعل لفظا او تقديرا في التسهيل نحوه قال ابو حيان في
شرحه ظاهر كلام المصنف وكلام ابنه ان لو يجوز ان يليها اسم معمول لعامل محذوف يفسره ما بعده منقول
لو زيد ضربته لاكرمته فيكون بمنزلة ان الشرطية بل قد صرح بذلك قال في شرح الكافيه لو في الاختصاص بالفعل
كان قال وهذا الذي ذهب اليه قد قال غيره وليس بمذهب البصريين قال ابن عصفور لا يلي لو الا الفعل
ظاهرا او لا يليها مضمر الا في الضرورة او في نادر كلام وقال ابو الحسين الصايغ البصريون يصرحون بامتناع لو لا

زيد

قوله الالغيه م

زيد قدم لاكرمتك على الفصيح ويجيزونه شاذ على اضمار فعل مثله في ان كقوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
فهو من باب الاستغال انتهى قال ابو حيان وظاهر قوله تعالى قل انتم تملكون خزاين رحمة ربي يدل على جواز
لو قام زيد لاكرمتك فيكون حجة لمن اجازه لكن تاوله ابو الحسن علي بن فضال المجاشعي وغيره على انه مما حذفت
فيه كان واشباهها وانتم تاكيد فلك الاسم المحذوف او الاصل لو كنتم فحذفت كان وحدها وانفصل الضمير الذي
هو الاسم منها لما حذف العامل انتهى والحاصل ان مذهب جمهور البصريين التفرقة بين ان ولو فان يليها الفعل
ظاهرا او مضمرا في الاختيار ولو لا يليها مضمر الا في الضرورة ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل انطلقت
بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض فاذا كان حاء به التعذر وهذه المسله من نظاير المسايل التي خالف فيها
المصنف مذهب سيبويه والجمهور وتبع فيها الزمخشري في المفصل وقال اكثر المتاخرين من التعقب عليه وقال ابن
مالك في شرح الكافيه وزعم الزمخشري ان بين لو وان يجب مقدرا وهو خلاف ما ذهب اليه سيبويه فان سيبويه
شبهها في مباشرة ان على سبيل الشذوذ بانتصاب غدوة بعد لدن وان الواقعة بعد لو في موضع رفع
الابتدا وان كانت لا تدخل على مبتدا غيرها كما ان غدوة بعد ان ينتصب وان كان غيرها بعدها يجب جره على
انه ولي لو اسم صريح مرفوع بالابتدا في قوله لو بغير الما حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري
وذلك وجد من النظر وهو ان لو لما لم تصحب غالبا الا فعلا ماضيا وهو لازم البنا لم يكن عاملها لم يسكنها
سبيل ان في الاختصاص بالفعل ابلا فعمه بذلك على مباشرتها ان كثيرا وعلى مباشرة غيرها قليلا وقد
حمل الزمخشري ادعاءه اضمار ثبت بين لو وان على التزام كون الخبر فعلا ومنعه ان يكون اسما وكان
يعني فعل نحو لو ان زيدا حاضر ومامنعه شايع دايع في كلام العرب كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من
شجرة اقلام وكقول الشاعر لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح وكقوله لو ان ما انصب في
تعلق يعود تمام بعد ما ما ود عودها وكقوله ولو انها عصفورة لحسبتها مسومة تدعو عبيدا
وازنيا انتهى وقال ابو حيان مذهب ان الواقعة بعد لو مبتدا ولا يحتاج الى خبر لانتظام الكلام بعد
لم يحتج الى ذلك في ظننت زيدا قائما وذهب المبرد الى انها في موضع فاعل بعد لو انهم قال
ولذلك يصح ان لانها واقعة موقع اسم مفرد وكلا القولين فيه خروج عما استقر اما ما ذهب سيبويه فلانه
قد رها بعدها وهو لا يليها الا الفعل ظاهرا او قد وليها هنا مضمر اما وقد قال بعض شيوخنا سيبويه
اولى لانه ليس فيه اضمار ولا حذف وفي مذهب غيره الاضمار وفعل اضمار الفعل فادعا ولا دعاه
اصلا لم يلفظ به والعرب لم تقل لو ثبت ان زيدا قايم وزعم السيرافي انه لا بد ان يكون خبر ان الواقعة
بعد لو فعلا قال بعض اصحابنا وذلك على وجه الغلط من السيرافي ونصب المصنف هذا مذهب الزمخشري ابي

انتهى وقال ابن هشام في المغني موضع ان بعد لو عند الجميع رفع فقال سيبويه بالابتداء ولا يحتاج لاشتمال
صلتها على المسند والمسند اليه وقيل على الابتداء والخبر محذوف وذهب المبرد والزجاج الى انه على الفاعلية
مقدر بعدها الى ولو ثبت ورجح بان فيه ابقاء لو على الاختصاص بالفعل قال الزمخشري ويجب كون خبر ان
فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام وقالوا انما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الاية وفي قوله ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر
تنبو الحوادث عنه وهو ملموم وزاد ابن مالك في قوله هولا بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله لو ان احياء البيت
قال وقد وجدت اية في التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ولم تنبه لها الزمخشري كما لم يتنبه لاية
لقمان ولا ابن الحاجب والا لما منع من ذلك ولا ابن مالك والا لما استدل بالشعر وهو قوله تعالى يودوا
لو انهم بادون في الاعراب ووجدت اية الخبر فيها وهي لو ان عندنا ذكرا من الاولين لكنا انتهى وتعقبه
البدر الدماميني بان هذه الاية يخرج باسرها لو فيها للتمني لا للشرط والكلام في الشرطية ثم رات
الرجلين مسبوقين بما قالاه قال ابن النحاس في شرح الكافية لا يجوز ان يكون خبر ان بعد لو الا فعلا
في الاكثر ان امكن اما اذا لم يمكن فيكون اسما كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام لانه لا فعل بمعنى
اقلام حتى يقع موقعها ومنهم من لم يلتزم ان يكون خبرها فعلا وان امكن لانه يصح ان يقال لو ان زيدا
ذاهب لاكرمته كما يصح لو ان زيدا اقبل لاكرمته وفي التنزيل لو انهم بادون في الاعراب فاتى بالاسم
مع امكان الاتيان بالفعل وهو بدو الجواب عن الاية ان لو للتمني لا للشرط انتهى وابن الفواس
نومي سنم وانشد ابو حيان مما الخبر فيه جار ومجرور وهو قول امرئ القيس ولو ان ما ابتغي لادنى معيشة
كفاني ولم اطلب قليل من المال اما المعصل كذا في التسهيل قال ابو حيان ولا ينبغي
ان ينسب الى ذلك لا معنى المعصل ليس بلازم لها بل قد يكون حيث لا معصل تقول اما زيد فمنطلق وقال
ابن قاسم لم يذكر كثير من النحويين لها غير هذا المعنى وقال بعضهم هي اخبار متضمن معنى الشرط وقال ابن مالك
في شرح الكافية اما فيها معنى الشرط والتفصيل وقال ابن هشام هي حرف شرط وتفصيل وتوكيد اما انها
شرط فبدليل لزوم الفاء بعدها واما التفصيل فهو غالب احوالها وقد ياتي لغير تفصيل اصلا نحو اما زيد منطلق
واما التوكيد فقل من ذكره ولم ار من احكم شرحه غير الزمخشري فانه قال فائدة اما في الكلام ان يعطيه فضل
توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة وانه بصدد الذهاب وانه غير وانه عنه
عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسير مهما يكن من شي فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل
بفايدتين كونه توكيدا وانه في معنى الشرط اما كيهما يكن من شي قال هذا التاويل من حيث

صلاحية التفصيل والا فاما حرف فكيف يكون معناها شرط ولا جائز اراد انها من حيث المعنى لان
متوليه الحرف مباينه لمتوليه الاسم والفعل فيستحيل المرادفه ولا في كون ضمير يعود على احدهما لانها اسم شرط
ولا ان في جملة الجواب ضمير يعود على اسم الشرط وذلك منتف في اما فقال وقال بعض اصحابنا لو كانت شرطا لكان
ما بعدها متوقفا عليها وانت تقول اما عالم فعالم ذكرته انت او لم تذكره بخلاف ان قام زيد عمرو متوقف على قيام
زيد واجيب بانه قد يجي الشرط على ما ظاهره عدم التوقف عليه كقوله دا ا فعدانني وقوله وهريك امسى بالمدينة
رحله فاني وقيار بها لغريب وقوله وان يك حقا ما فانهم كرام اذا ما النايبات تنوب الم ترى
ان منه موجود كان ما اناه حقا ام لم يكن لكن يخرج ذلك على اقامه السبب مقام المسبب الا ترى ان المعنى جريك
وانت وانا لا احسده وسبب ذلك ان لي نبا وكذلك ان يك احد امر اهل الادنيه فاما لا اعطه فاني غريب
وكذلك فان يك حقا ما اتاني فانهم خير كرام وقوله اما ما عالما فعالم بالمعنى مهما تذكره عالما فذكرك حق لانه عالم
فلا يكون ذكره حقا حتى يذكره بعد تضمنت معنى الشرط وانابوها مناب الشرط وفاسلو يلوها قال ابو حيان
هذه الفا جاز في اللفظ جارية عن قياسها لم تجي رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردا على مثله قال وتعليل
المصنف لزوم الفا بنا وبلها مهما يك ليس بجيد لان جواب مهما يك لا يلزم فيه الفا اذا كان صالحا لان يلي اسم الشرط
والفا لازمه بعد اما كان ما دخلت عليه صالحا لاداة الشرط ام لم يكن الا ترى يجوز مهما يكن من شي لم امال
به ويمتنع ذلك في اما بل يجب ذكر الفا فيقول اما كذا فلم ابال به فدل ذلك على دخول الفا ووجوبها
ليس لاجل اف اول مهما يكن قال ابن قاسم ويوخذ من قوله لتلويلوها انه لا يجوز ان يتقدم الفا اكثر من اسم
واحد لم قلت اما زيد طعامك لم يا كل لم يجز وقد نص عليه غيره وكذا لا يفصل بينهما وبين فعلها اللازم
نحو اما رحمك الله زيدا فاضرب لم يجز ذكره ابو حيان **قوله** وحذف ذي الفا قل في نثر قال ابن
قاسم لم ينبه على ذلك في الكافيه ولا في التسهيل وهذه من زيادة الالفيه قلت وينبغي ان يتوقف في قبول
ذلك فانه تفرد به ولم يذكره احد من النحاه غيره وانما اخذه من حديث اما بعد ما بال رجال وقد يمر من احد
احكام نحويه لم يسبق الهام الاحاديث وبالغ ابو حيان وغيره من المتاخرين في الرد عليه بسبب ذلك وقالوا
الاحاديث ليست منطوقهم بانها رويت بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم بل هي مرويه بالمعنى ورواه الاعاجم
والمولودون واللحانون فلحنوا فيها فلهذا لم يستدل احد من النحاة المتقدمين على اثبات قاعده
نحويه بما ورد في الاحاديث **قوله الكافيه** حير جما حيرها هذا منه اختيار لمذهب المبرد ومذهب
سيبويه والجمهور ان الفاصل اذا كان ظرفا او مجرورا او حالا او مفعولا فهو معمول لا لاما بل لما تضمنته من
معنى الشرط وللفعل المحذوف ولا لما بعد الفاء وكذا اذا كان ما بعد الفا غير جايز التقدم نحو اما اليوم

فاني ذاهب لان الخبران لايتقدم عليها فكذلك معموله فان كان الفاضل والحال بهذه نفعولا وكحا
نحو اما زيد فاني ضارب امتنعت المسئلة عند الجمهور اذ لايجوزان يكون العامل اما لانها لاينصب المفعول
الصريح ولا ما بعد الفا لان معمول خبر ان لايتقدم والمبرد اجاز وجعل الاعمال للخبر والمصنف تابع في ذلك
والحاصل ان الراجح عند الجمهور من الاقوال الثلاثة التي حكاها المصنف هو القول الثالث المفصل
مع حمله الظرف والمجرور والحال والمفعول لمعمولات لاما مطلقا وهذه الضمة لابعد قولا رابعا
وانما هي تقييد لمحل الخلاف والقول الثاني الذي حكاه المصنف انه معمول الفعل المحذوف مطلقا هو مذهب
الكوفيين عدوا ذلك الى الاسما الصريحة وخصوها باما قوله الالفية اذا امتناع بوجود هكذا
عبارة الناس بالدال وبه عبر في العمده وشرحها وعبر في التسهيل بوجوب بالبا واسعر به ابو حيان
وعبر في شرح الكافية بثبوت قوله الالفية والكافية التخصيص قال في شرح العمدة معنى حض فلان
فلانا على الشي اذا رغبه في فعله وضده من تركه فاذا قيل خصصته به لتشديد دل على تاكيد الحث
والمبالغة في التحريض فلذلك قيل حروف التحضيض لا حروف الحض قوله الالفية الا اي المخففة قال ابن
قاسم هي حرف عرض وذكره لها مع حروف التحضيض يحتمل وجهين احدهما ان يريد به انها تكون للتحضيض
في بعض المواضع لا مطلقا لانه ذكر في غير هذه الموضع انها تكون للعرض والثاني ان تكون ذكرها مع ادوات
التحضيض لمشاركتها لهن في الاختصاص بالفعل لان المقصود بها العرض انتهى قلت الذي دعى ابن قاسم
الى ذلك قول الناظم في الكافية الشافية واذكر الافي كالا ان بها عرض قصد وخصها بالفعل حيث ما يرد وقولها
في شرحها والحق بحروف التحضيض في الاختصاص بالفعل الا المقصود بها العرض لكنه في التسهيل قال فقد ذكر
حروف التحضيض الاربعه وقد تغني عنهن لو والا شرحه ابو حيان مقراعليه واصرح من ذلك عبارته
في العمده فانه ذكر الاحرف الاربعه ثم قال والا في بعض مواضعها وقال في شرحها حروف التحضيض
خمسة فذكر الاربعه ثم قال ما نصه ومن حروف التخصيص عند سيبويه الا الصالحة وضعها لها
كقوله تعالى الا تتقون وقول الشاعر الا رجلا جزاه الله خيرا اراد الا يرونى قال احترزت
بقولي في مواضعها من الاستفتاحية ومن المقتضية تمنيا ومن المقتضية توبيخا ومن التي تقصد
بها التقرير ومن الواردة بمجرد الاستفهام عن النفي ثم قال بعد فالاحرف المقتضية تخصيصا
مختصة بالافعال مستحقة للتقدير انتهى فلا شي ابين من هذا التصريح وقد جمع ابن هشام ايضا في
المغني بين ورودها للعرض والتخصيص وذكرها في الجامع من ادوات التخصيص واما ابن الحاجب
فلم يذكرها في الكافية بل اقتصر على الاحرف الاربعه قوله الكافية التنبيه الا لم يذكروها للاستفتاح

مع ان فيها اشهر لكن عبارة المغني تدل على تصوير ما في الكافية فانه قال الا على خمسة اوجه احدها
ان يكون للتنبيه فيدل على تحقق ما بعدها ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون
مكانها ويهملون معناها وافادتها التحقيق من جهة تركبها بالهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت
على النفي افادت التحقيق كما في اليس بقادر انتهى واقول ان كلام النحويين المغني مخروش من وجهين
احدهما ما زعمه ان هذه مركبة والمنقول خلافه قال ابن في شرح الكافية الا المقصود بها العرض
مركبة من لا والهمزة واما الا المستفتح بها فغير مركبة ولا مختصة هذه عبارته الثاني ظاهر كلامه
ان التنبيه والاستفتاح متلازمان لا ينفك احدهما عن الاخر حيث جعل التنبيه معناها والاستفتاح
مكانها والمنقول خلافه ذلك قال ابن مالك في التسهيل وقد يعرى التنبيه الى الا واما وهما للاستفتاح
قال ابو حيان في شرحه في قوله وقد يعرى استعار بالقلة يعني ان الاكثر ان يكونا للاستفتاح مطلقا سوا
تصد مع ذلك التنبيه او لم تقصد انتهى فانت ترى كيف صرحا بانهما معنيان مستقلان وان الاستفتاح
قد ينفك عن التنبيه وان كونهما للاستفتاح اكثر من كونهما للتنبيه وذلك مما يقوي الاعتراض على ابن
الحاجب قال في اهماله المعنى الاكثر الاشهر واقتصاره ما هي فيه قليل ثم رايت ابن جني قال في خصائصه
مرجع الاد قولنا الا قد كان كذا وقول الله سبحانه وتعالى الا انهم يثنون صدورهم قال الا هذه
فيها سببان التنبيه وافتتاح الكلام فاذا جاء معهما يا حصلت افتتاحا لاغير وصار التنبيه
فيها لما دونها وذلك نحو قوله تعالى الا يا اسجدوا وقول الشاعر الا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك
من برق كريم وله وما ياتي فيها جميع ما كر في الا قوله وهاذا في التسهيل ويا قوله واي اثبات
بعد الاستفهام ضعفه ابن هشام في المغني وعده من تفردات المصنف والذي ذكر الناس
انها كنعم سواء قوله واجعل لتصديق المخبر كذا في التسهيل في دافعه ابو حيان وزاد انها لا تجي
بعد الاستفهام وصعفه ابن هشام في المغني ورجح القول بانها كنعم سوا ولذا جزم بذلك
في خبر ولم يحك فيها خلافا على ما جزم به المصنف قوله وما مع اذ ومتى وي واين وان شرطا
يراد الصاع اياها سوطا ذكره في التسهيل قال ابو حيان وزعم بعضهم انها لا ترادعهما وليس
بصحيح اذ قد جا السماع بذلك قال فايا ان ما بعدل به الوجه ترك قوله ولا مع الواو وبعد النفي
قل من ذكر هذا ولهذا لم يورده ابن هشام في المغني في اماكن زايدة لا وقد تعقبه بعضهم بانها
تفيد حينئذ معنى على طريق التاسيس لا التاكيد فلا تكون زايدة فانك اذا قلت ما جاني
زيد وعمرو افادت نفي الحكم على جهة الاجماع حكاه ابن القواس في شرحه قوله وقلت

قبل اقسم قال ابن القواس هذا ضعيف وهو الظاهر انها نفي لما حكم عنهم من انكار النعت ومنعه
ابن هشام في المغني قوله حرف التوقع قد وفي المضارع للتعليل امورا احدها يحتمل قوله حرف التوقع
وذلك مع المضارع واضح كقولك قد يقدم الغايب اليوم اذا كنت متوقعا قدومه واما مع الماضي
فاثبته الاكثرون وانكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي وقالوا التوقع انتظار الوقوع والماضي قد
وقع ومراد المثبتين كذلك انها تدل على ان الفعل الماضي كان قبل الاخبار متوقعا لا انه الان متوقع
وقال ابو حيان الذي نقلناه من افواه الشيوخ بالاندلس انها حرف اذا دخلت على الماضي وحرف
توقع اذا دخلت على المستقبل الثاني قال ابن هشام والذي يظهر لي قول ثالث وهو انها
لا تفيد التوقع اصلا اما في المضارع فلان قولك تقدم للعاسي يفيد التوقع بدون قد اذ الظاهر
من حال المخبر عن المستقبل انه متوقع واما في الماضي فلانه لو صح اثبات التوقع بمعنى انها تدخل على ما هو
متوقع لصح ان يقال في لا رجل بالفتح انها للاستفهام لانها لا تدخل الا جوابا لمن قال هل من رجل
ونحوه فالذي بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص اخر كما ان الماضي بعد قد متوقع ولم يقل انها تفيد
التوقع ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة وهو الحق الثالث من معاني قد التحقيق
في الماضي والمضارع ذكره في التسهيل والتقريب في الماضي ذكره في التسهيل ايضا والتكثير في المضارع
ذكره في المغني عن سيبويه والنفي وهو غريب حكاه ابن سيده واشار اليه في التسهيل قوله
والهمز اعم تصرفا نقول الى اخره ذكر اربعة احكام وانفردت بها الهمزة عن هل ولكنه
احكام ذكرها في اول حاشية المغني المسماة بالفتح والوسف وفي الاشباه والنظاير النحويه
قوله حرف الردع كلا وبمعنى حقا اختيارا مذهب الكسائي في نقل المغني الثاني لها انها معنى
حقا وقد نقل ابن هشام انه لا يطرد وان قول ابي حاتم انها تكون بمعنى الا الاستفتاحية اولى منه
ومن قول النضر بن شميل انها تكون حرف جواب بمنزلة اي لانه اكثر اطرادا باب الاخبار
بالذي والالف واللام قول الالفيه والكافيه والعبارة لها واذا اخبرت بالذي
قدرتها قال ابو حيان هذا اطلاق في محل التقييد لان المخبر عنه اذا كان اسم استفهام يجب تقديمه
ولا يقدم الذي فيقال في الاخبار عن اي من ايهم قايم ومن اي رجل كان اخاك ايهم الذي
هو كان اخوك ولذلك عدل ابو علي الفارسي عن التقديم فقال الحق الكلام الذي تدرج
فيه هذه الاسيلة قال ولو كان الاخبار عن اسم دخلت اداته قدمت على الذي فيقال عن زيد
من زيد اخوك قول الالفيه ما قبل اخبر عنه بالذي خبر عن الذي مبتدا قبل استقر كان

باب الاخبار بالذي والالف واللام قول الالفيه والكافيه

سح

ينبغي ان يقال ما قبل اخبر عنه بالذي خبر هو ان حلمه كما قال نظير ذلك في التسهيل
تشمل الضمير المتصل وكذا قول ابن الحاجب واخرجه كان ينبغي ان يريد او حلمه واجاب
قاسم بانه لا يجوز ان الضمير المتصل لا يمكن تاخيره الا بعد انفصاله فلم يحتج الى التنبيه
عليه لوضوحه قولهما والعبارة للكافيه ضمير الها قال ابو حيان كان ينبغي ان يشترط فيه
ان يكون الضمير غايبا مطلقا سواء كان المخبر عنه مظهرا او مضمر المتكلم او مخاطب قول
الالفيه قبول تاخير وتعريف لما اخبر عنه ها هنا قد حتما لذي الغني عنه باجنبي او
بمضمر شرط فراع ما رعوا فيه امور الاول قال في شرح الكافيه كان جواز اشتراط
الاستغناء عنه بمضمر ما يغني عن اشتراط قبول التعريف لكن ذكرته زيادة من البيان
الثاني استغنى في شرح الكافيه كان في جواز اشتراط الاستغناء عنه بمضمر ما يغني عن
اشتراط قبول التعريف لكن ذكرته زيادة من البيان الثاني استغنى في شرح الكافيه من شرط
الاستغناء عنه باجنبي ما لو كان الضمير عايدا الى اسم من جملة اخرى فانه يجوز الاخبار عنه
بجوز ان يذكر انسان فيقول لقيته فيجوز الاخبار عن الها فيقال الذي لقيته هو قال نبه
على ذلك الشلوبين مستدركا على الجزولي في قوله فان لا يكون قبل الاخبار عايدا الى شي
انتهى قال ابو حيان وقد وافق ابن عصفور الشلوبين على جواز ذلك لكنه خالف الشلوبين
الصغير وقال ان ما ذكره ابو علي الشلوبين على جواز ذلك غير صحيح قال ابو حيان ونكتة الخلاف
شرط نفوذ الضمير ان تكون عايدا على شي قبله او شرطه ان لا يكون رابطا الثالث نفي من الشروط
جواز استعماله منفيا وان يكون بعض ما يوصف من جملة او جملتين في حكم جملة واحدة كالشرط
والجزا وامكان الاستغناء ذكر هذه الاربعة في التسهيل والاولين في الكافيه الثالثة وهي
ايضا وارده على كافية ابن الحاجب وان كان الذي يراد الاخبار عنه معطوفا عليه اشترط
اتحاد العامل حقيقة او حكما ذكره في التسهيل قولهما ان صح صوغ صلة منه لال نفي شرط بان
وهو ان يكون الفعل موجبا غير منفي ذكره في التسهيل وهو ايضا وارد على قول الكافيه وكذلك
الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة تنبيه ظاهر عبارة الكافيه ان الذي اعم في باب
الاخبار من الالف واللام وهو كذلك ذكر الاخفش مسايل يخبر فيها بال ولا يصح الاخبار فيها
بالذي الاولى ثابت حارسا زيد لا قعدها وال اخبرت عن زيد قلت القايم حارسا الا القاعد تان
زيد ولو اخبر بالذي فقلت الذي قامت جاريتاه لا الذي قعدتا لم يجز لان الجملة المعطوف

الثانية المضروب الوجه زيد ولا يجوز الزي ضرب الوجه زيد **باب العدد**
الكافية اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشيا قال ابن القواس لو اقتصر على ما وضع لكمية الاحاد
لكان كافيا **قوله الكافية والالفية** والعبارة لها ثلاثة بالتا قل للعشرة في عد ما احاده منكره
محل ذلك اذا ذكر فان حذف جاز حذف التاء المذكور ومنه حديث من صام رمضان واتبعه
ست من شوال ذكره ابن هشام في الجامع ويستثنى ايضا ما كان لفظه مذكرا ومعناه مونثا
وبالعكس فانه يجوز فيه الوجهان وقد ذكره ابن الحاجب **قوله الالفية** والمراد جمعها
بلفظ قاله في الاكثر قيده في العمده وشرحها بما اذا كان المعدود غير المائه فان ابا اورد وقل نبه عليه
ابن الحاجب فقال الى في ثلثمائه الى تسعمائه وكان قياسه مئات او مئين وهو استغنا بهم لا بكما
ثم يرد عليه انه اطلق الجمع ولا بد من تقييده بالقلة كما في الالفية ويرد عليهما معا انه يجب كونه
تكسيرا وما جمع التصحيح وان كان للقلة فلا يضاف اليه غالبا الا ان اهمل غيره او جاوره ما اهمل
او اقل او استعمال غيره واستثنى في شرح الكافية والعمده من قوله بلفظ قل ما اذا اهمل
ومن اقل او استعمال غيره قلة او جمع القلة فانه يضاف الى جمع الكثرة **قوله الالفية**
وصر العشرين للتسعينا بواحد اجاز بعضهم ان يقال عندي عشرون دراهم لعشرين رجلا
قاصدا ان لكل واحد منهم عشرين قال في شرح التسهيل وهذا اذا كانت دعت الحاجة اليه فاستعماله
حسن وان لم يستعمله العرب لانه استعمال لا يفهم معناه ولا يجمع مميز عشرين وبابه في غير هذا النوع انتهى
قولها وعجز قد يحذف ذكر في التسهيل اذ ذلك لغة ضعيفة لم يمتنع القياس عليه ان كانت ضعيفة
قوله الكافية وفي ثمانية عشرة فتح اليا وجا اسكانها وحذفها شاذ بفتح النون بقي لغة رابعة وهي حذف
اليا وكسر النون ذكرها ابن مالك في الكافية الشافية وشرحها وعبارته وافتح او اسكن يا ثماني عشرة او
احذف انو فتحه او كسره **قوله الالفية** وان ترد بعض الذي منه بني تضف اليه هذا مذهب
الجمهور واجاز في التسهيل اعمال ثان دون ثالث وما بعده قال لان العرب تقول ثبت
الرجلين اذا كسب الثاني منهما اذا قمت قال ثاني اثنين لجعلا المعنى عذرا لان له فعلا ومن قال
ثالث ثلاثة لم يعذر لانه لا فعل له **قوله الالفية والكافية** والعبارة لهما وتقول حادي عشر
احدى عشر على الثاني خامسه قال ابن قاسم قد اجاز سيبويه وجماعة من المتقدمين على الاول
ايضا قياسا لا سماعا فيقال رابع عشر ثلاثة عشر وانما اجازوه بشرط الاضافة ولا يجوز ان ينصب ما
بعده وكذا ذكره ابن القواس ونسبه لاكثر النحاة **قوله الالفية** وان شيت حادي احد عشر

بقي

بقي صورة ثالثة وهي الاقتصار على المركب الاول ما هنا ساوه وربما اعرب وذكر ابن القواس
في هذه الصورة انه حذف العجز من الاول والصدر من الثاني وبه جزم ابن هشام في الجامع
تنبيه قال ابو حيان اما عشرون وساير العقود الى التسعين والمائة والالف ولم يسمع
العرب بنا اسم الفاعل منها لم يقولوا عاشر عشرين ولا ثالث ثلاثين ولا رابع اربعين والقياس
يقتضي ان لا يقال منه ذلك الا ما سمع لان الاشتقاق من الاسماء الجامدة لا يقاس لقلته والذي
ذكر من ذلك هذا عاشر عشرين وقال الكسائي يقول هذا الجز العاشر عشرون وقياسه الثالث
ثلاثين والرابع اربعين الى اخره وقال سيبويه والفرا الجزا العشرين وهذه الورقة العشرون
على معنى تمام العشرين فيحذف التمام وقال بعضهم تقول هذا متمم عشرين وقياسه الثالث
ثلاثين والرابع اربعين الى اخره وذلك عشرين وهذا ليس بشي لانه يلزم نفسه او يكمل نفسه
وقال ابو علي في العقود كلها هو الموفي كذا وهي الموفيه كذا كقولك الموفي عشرين والموفيه
عشرين وقال بعض اصحابنا الصحيح ان هو كمال العشرين او تمام العشرين او يأتي باسماء
العقود فتقول العشرون والثلاثون والاربعون الى تمام العقود انتهى **باب كم وكي**
وكذا قوله الالفية ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين قال في التسهيل
والعلم ان هذا جاز الانفصال في الاختيار وذلك مخصوص الانفصال بالاضطرار
قوله الكافية فكم الاستفهامية بمميزها منصوب قال ابن مالك في كتبه ويجوز جره
اذا دخل على كم حرف ذكر هذه الصورة في الالفية قولها والعبارة للكافية والجر به مجرور
شرطه الاتصال فان فصل نصب حملا على ما الاستفهامية ذكره في البسيط والعمدة والكافية
الشافية وشرحها قولهما مفرد ومجموع قال ابو حيان تشعر بتساوي الامرين ونص النحويون على الافراد
اكثر وانه يصح الجمع **قوله الالفية** كعشره او مايه قال ابو حيان يشعر بان سبب الجمع والافراد هذا
التشبيه بهما وهو مخالف لما نقل عن النحويين في ذلك لان ابا علي الفارسي وجماعة قالوا اجرت
في تمييزها بالمفرد مجرى ثلثمائة واربعمائة لما كان معناه التكثير فاضيف الى المفرد كما ان الثلاث
والاربع مضافان الى مائة وهو مفرد ومن اضافها الى الجمع فعلى قول من قال ثلاث سنين ولذلك
كانت اضافتها الى المفرد افصح من ثلاث سنين وقال ابن كيسان واخرون سبب ذلك شبهها برب
فكما ان رب تارة تجر المفرد وتارة تجر الجمع اجريت مجراها والذي يتمكن انه لم يقصد بالتشبيه بيان
بل الحكم فقط **قوله الالفية** ككم كاي وكذا في تعليق ابن هشام قيل كان حقه ان يقول ككم الخبريه

يعني كما اذا صنع في الكافية الشافية والتسهيل قال والجواب انه لما وقع التردد حملناه على كم التي هي اورب مذكور وايضا انهم يزعمون ان كم الخبرية اصل للاستفهامية والرد الى الاصل لا الى الفرع انتهى وقال ابن قاسم فذهب الناظم الى ان كان قد يستفهم بها مسند لا بقول ابي لابن مسعود كاين يقرا سورة الاحزاب قال ومصوص النحويون على انها لا تكون الا خبرية وقال ابو حيان لم يذكر المصنف دليلا على انها تستفهم بها سوي هذا الخبر وقد تقدم لنا الكلام معه في انه يخالف النحاة في اثبات القواعد النحوية بما ورد في الاثار وهكذا الوثر وغيره وقال ابن قاسم انما اراد الناظم التشبيه في الدلالة على تكثير عدد منهم لا في جميع الاحكام لان كاين لا يخفظ لها كون مميزها جمعا ولا بجر بحرف ولا اضافة وقال ثم ظاهر التشبيه انها للتكثير وبه صرح في غير هذا الموضع ونوزع في ذلك فان الذي يظهر انها لم توضع للتكثير قلت والذي نازعه في ذلك ابو حيان قال الذي يظهر انها لم توضع له بل هي مبهمة في العدد سواء كان كثيرا ام قليلا ثم قال ابن قاسم وظاهر قوله وكذا انها تستعمل كنا به عن العدد وهي مفردة وقد قال بعضهم لا يحفظ فيها حينئذ الا كونها مكررة بالعطف قال وفي التسهيل ورد كذا مفردا ومكررا بلا واو قال وذلك يدل على ورود الامرين ولم يذكر انما شاهدا و نازع ابن خروف في افرادها وزعم انه غير مستعمل في كلام العرب انتهى وقوله وينتصب تمييز ذين او به مثل من نصب فيه امران الاول ظاهره استواء الامرين والمصرح به في التسهيل ان الاكثر جره من بعد كاين ان الجر من يكون في تمييز كذا والمصرح به في الكافية الشافية اختصاصه بكاين وعبارتها والنصب مميزيهما ويقترن من بعد كاين غالبا بلفظ من وقال في شرحها مميز كاين لا يكون الا منصوبا ولذلك مميز كذا واكثر وقوع مميز كاين مجرورا عن الجنسية وفي تعليق ابن هشام قوله او به من فيه نظر من وجهين الاول انه اخره وحقه التقديم بالنسبة الى كاين لما قدمت من ان الاكثر في تمييزها الجر بمن فتاخيره بعد ذكر انه ينتصب يوهم ضعفه وقلته لا سيما وقد اقترن به تمييز وقوله نصب فانها لا تذكر مثله الا فيما كان ضعيفا او قد قال بعضهم بامتناعه والمختار خلافه الثاني انه ذكر في التسهيل ان كم مفرد عن كذا يكون تمييزها جمعا وقال في شرحه واما كذا فلم يجي مميزها الا منصوبا ونص بعضهم على ان التمييز يجر فيهما بمن وانه صواب وليس بجيد انتهى قوله الكافية وكيت وذيت للحديث فيه امران الاول الحاكي كله منهما عن الحديث مكررا قال ابن مالك يكنى عن الحديث بكيت وكيت او ذيت وذيت بفتح الباء وكسرها والفتح وقد يفتح الباء وتشدد الياء الثاني قال ابن مالك ايضا قد يكنى عن الحديث

بكذا او كذا

من استعمال العرب كم عن الخبرية للتكثير وان كنا ما [illegible] صح

وقف الله تعالى

بكذا وكذا **باب الحكاية** قال ابو حيان وابن هشام هذا الباب معقود لحكاية المفرد باي ومن واما حكاية الجملة فانما يكون بالقول وتذكر في باب ظن قال ابن هشام وهذه الثلاثة في ادوات الحكاية **قوله الفية** احك باي ما لمنكور السئل عنه امور الاول شرط ايضا ان يكون مذكورا نص عليه في التسهيل الثاني قال ابن هشام في التسهيل ان ابا يلحق علامة جمع في المسول عنه او في صفته الصالحة قال وحكا تصحيح موجود فيها او صالح لوصفه ومثل الاول يقام تنون فيقال اذون وبنات فيقال ابات ومثل الثاني يقام رجال فيقال ايون لانك تقول قام رجال صالحون قال ومقتضى هذا ان رايت حميرا لا يقال فيه اسي وعندي حمير لا يقال ايون قال ولم يشترط ذلك في الخلاصة لم يصرح في اي يكون الحكاية واجبة او جائزة ونقل ابو حيان عن الافصاح ان من النحويين من اجاز ترك الحكاية في باب اي واجاز الاستيناف على الابتدا قال لانك لو اظهرت الخبر قلت اي من ذكرت قولها ووقفا احك ما لمنكور بان قال ابو حيان هذا ما عليه اكثر العرب ومن العرب من يعرف بالرفع والنصب والجر حكاه ابن كيسان في الحكايات قولها ومثل مسان الى اخره محل التنبيه عند كون المسول عنه مبني فلو كان متعاطفين كان يقال رايت رجلا وامرا فانه يحكي بقولك من ومنه قال ابو حيان وهل يجوز ان سي ويغلب المذكر فيقال منين كما يقول ضربت احمرين في رجل احمر وامراة حمرا يحتمل ان يجوز الحاقا به ويحتمل ان لا يجوز لان القصد في الحكاية الاسساب قال وكوا اي فيها الاحتمال لان فيقال في المثال المذكور اد الم انا وانه بالعطف وسواء في الصورتين اتفق اعراب المحكي ام اختلف قولها والعلم احكينه من فيه امور الاول فيه في التسهيل العلم المسقى نفي المشترك الاشتراك فيه قال ابو حيان في شرحه فما سمعن فيه بقي الاشتراك لا يجوز ان يحكي الثاني قال ابن مالك حكاية لغة الحجازيين قال ابو حيان من نصوصهم ان الحجازيين يوجبون الحكاية والمنقول ان الحجازيين قد يرفعونه على كل حال كلغة غيرهم وقد يحكون اعراب وبنو تميم يعنون والا يحكون والاعراب اقيس من الحكاية لانها لا يتصور الا بخروج الخبر عما عهد من الرفع ولذلك يجيز الحجازيون الاعراب فيرجعون الى اللغة التميمية ولا يجيز بنو تميم الحكاية اصلا الثالث يشترط في حكاية العلم ان لا يكون موصوفا بغير ابن مضاف الى علم ذكر الناظم في الكافية وشرحها والتسهيل قال ابو حيان ويشترط ايضا ان لا يتبع بتابع من بيان او تاكيد او بدل فان اتبع بعطف ففي جواز حكايته خلاف يحكى في التسهيل وشرح الكافية من غير ترجيح وظاهر عبارة الكافية ترجيح جوازه حيث

قال والعلم المشترك مع غير العلم بالعطف يحكى بعضهم وام يلم وعبارة شرحها واختلف في
حكاية العلم معطوفا على غير علم او معطوفا عليه غير علم فبعضهم اجاز وبعضهم نحو قولك من سعيد
وابنه لمن قال رايت سعيدا وابنه ومن غلام زيد وعمرو وقال ابو حيان الفرق بين العطف و
ساير التوابع على القول بالجواز وفيه انه ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلاف فما قولها ان عريت
من عاطفها اهـ قال ابو حيان يستغنى من ذلك فرع ذكره في البسيط وهذا اذا اردت ان تحكى
اثنين عملين كلا على حدة وكررت من مع الثاني فانك تدخل العاطف على من قولك لمن قال رايت
زيدا وعمرا امن زيدا وعمرا ولا يبطل دخول حرف العطف على الثاني الحكاية لانه انما يبطلها في الاول انتهى
تنبيه باب الحكاية ساقط من الكافيه والشذور والشافيه والتسهيل فكان احسن
ولهذا ترجم من الحاجب المذكور لانه لا نظير قوله المعرب والمبني والنكرة والمعرفه والمقصور والممدود
قوله الالفيه والكافيه علامة التانيث تا فيه امران الاول قيل انما هي الهاء وانها
المونث للهاء انما كان الحرف
سدل في الاصل فاقا ابو حيان وقائل هذا غره قوله سيبويه في باب الترخيم
في الوصل اللدم وقوله في باب النسب وهذه سببه بالتوامهم لحذفها طلحه قال وانما يجوز سيبويه هنا
في لفظ الهاء وقد نص على ان التانيث بالتاء وان الهاء بدل منها في ابواب الفقه وفي حروف البدل
قال واما الهاء فتكون بدلا من التاء التي يونث بها الاسم في الوقف الثاني قال ابو حيان لا يلزم
ما كانت التاء فيه ظاهره ان يكون مونثا حتى يعطى حكمه في الاخبار عنه والوصف وغير وذلك بل في ذلك تفصيل
وذلك ان ما فيه التاء بالتانيث فاما ان يكون مدلوله مذكرا حقيقة فهو مذكر كطلحه وحمزه اسمى رجل
فيقول قام طلحه ولا يونث نظرا الى اللفظ وان كان مدلوله مونثا حقيقة انث كفاطمة وعايشه هذا
فيما امتاز فيه المذكر من المونث فان لم يمتز فهو مونث سواء كان مدلوله مذكرا او مونثا كنمله وقمله قال
ولهذا وهم من سال عن نملة سليمان الانثى ذكرا ام انثى فقال كانت انثى بدليل قوله نملة قالت نملة وانت فلم
تعلم ان قاعدة اللسان العربي انه اذا تميز المونث من المذكر مما فيه بالتانيث مما فيه بالتانيث انه يعامل
معاملة المونث سواء كان المدلول مذكرا او مونثا قال وقد استحسن هذا الجواب منه ضعفة اهل العربيه
مثل الزمخشري وغيره واورد ذلك في محاسن المجيب جهلا منهم بلسان العرب وان كان مدلول الاسم
الذي فيه التاء ليس مونثا حقيقة ولا مذكرا حقيقة فهو مونث على كل نحو حسنه واخره اسمى قوله الالفيه
والالف مقصورة او ممدودة قال ابن القواس تبع المصنف في ذلك مذهب الاخفش في قوله ان الهمزة بنفسها
على التانيث فالعلامات عدده ثلاث ومذهب سيبويه انها علامتان فقط التاء والالف والهمزة التي في مجرا

بدل من الف التانيث وقال ابو حيان في شرح التسهيل ذهب ابو القسم الزجاجي الى ان الهمزة
الممدوده هي علامة التانيث وهو قول الكوفيين وذهب الاخفش الى ان الهمزة والالف معا
للتانيث ورد بانه لا يوجد في كلامهم مونث بحرفين والبصريون ذهبوا الى ان التانيث انما علامته
الالف والهاء التي تبدل هاء في الوقف واما الهمزة فانها عندهم بدل من الالف وذلك انهم لما
ارادوا ان يونثوا ما اخره الالف بالالف لم يمكن اجتماعهما لتماثلهما فالتقى ساكنان فابدلت
المتطرفة الدالة على التانيث همزة لتعاقبهما وانقلاب كل منهما الى الاخرى في بعض المواضع وكانت
الاخيرة احق بالابدال لتطرفها والالف فهو محل التغيير قال وزاد الكوفيون في علامة التانيث
الالف الممدوده فيما تقدم والتاء في نحو بنت واخت والالف والتاء نحو مسلمات والنون الثابتة
في نحو هن والكسرة في انت والتاء في هذي وزعم هشام ان التانيث في هذى انما هو بالكسرة في ازال
انتهى قوله الالفيه ويعرف التقدير بالضمير الى اخره فيه امران الاول قال ابو حيان يريد فيما
لا حرج لان هذه الجملة المذكوره الدالة على تانيث الاسم لا يحتاج اليها في كل اسم لا علامة التانيث فيه
اذا كان الاسم مونثا بالوضع لم يحتج اليها في كل اسم لا علامة للتانيث فيه بل اذا كان الاسم مونثا بالوضع لم يحتج
اليها فيه الى اللفظ الثاني قال ابو حيان الاسم الذي لا يكون فيه علامة اما ان يكون حقيقي التذكير او
حقيقي التانيث او مجازيهما فالاصل فيه التذكير نحو عود وحايط ولا يونث شيء من ذلك الا مقصورا
على السماع وبابه اللغه نحو قدر وسمن وان كان حقيقيهما فاما ان يمتاز فيه المذكر من المونث ام لا فان
امتاز فيونث وان اردت المونث كهند وتذكر ان اردت المذكر كزيد وان لم يتميز فان الاسم اذ ذاك
مذكر سواء اردت به المونث ام المذكر كبرغوث قولها ونحوه قال في التسهيل كوصفه او اشارة اليه او عدده
او جمعه على مثال يخص المونث او فعل فيه زاد في العمده وبالخبر وبالحال وزاد ابو حيان ولحاق
التانيث لفعل نحو انكسره الفه قولها ومن فعيل كقتيل ان اتبع موصوف غالبا التاء تمتنع فيه امور الاول
قال ابن هشام لا يراد بقوله ان تبع موصوفه الموصوف الصناعي بل الموصوف المعنوي لانك في نحو هند قتيل
لا يلحق التاء مع انه قد اخبر لا نعت الثاني قال ابن هشام ما عللوا به من الالباس فيما اذا حذف الموصوف
نحو رايت قتيلا وانت تريد المونث موجود في بقية الصفات اذا قلت رايت صبورا وشكورا ونحو ذلك
ولم يفرقوا فيه بين الجري على موصوف وعدم الجري عليه فان كان ما الوف في فعيل بالقياس فالجميع سوا
فان كان مستندهم السماع وهو الظاهر فلا اشكال الثالث قال ابو حيان افهم قول المصنف انه
اذا حذف الموصوف لحقت التاء وليس على اطلاقه بل قد يحذف الموصوف ولا يلي ما سمي انه موصوف

لمونث فلا يلحق الف نحو رايت مسلمات النسا فلا يحتاج في هذا الى علامة لان قولك مرالنسا اوصواب وصلا
من صفات النسا هنا قاله ابو حاتم قولها والف التانيث ذات قصر وذات مد فيه ما لعدم جز
ان ظاهره يخالف مذهب البصريين فان عندهم المقصود اصل وهمزة الممدود بدل عليها قولها ذكرى قال ابن
قاسم اطلق وعلى كسر الفا وكان ينبغي ان يفصل فيه كما فصل في فعلى وذلك انه ان كان مصدرا كذكرى او جمعا
كحجلا وصربا فالفه للتانيث وان لم يصدرا ولا جمعا لم يلزم كون الف للتانيث وان لم يصدرا ولا جمعا
لم يلزم الف للتانيث بل ان لم ينون في التنكير فهي للتانيث كضيزى وان نون فللالحاق كرجل كيصى قلت
فصل في الكافية الشافية والعمدة وشرحهما قولها واعراه هذه استند اذ قال ابن قاسم يعني ان لم يذكر
هنا من ابنية الف التانيث المقصورة مستند رقال وفيه نظر قلت لانه اورد في الكافية وشرحها
والتسهيل اوزانا كثيرة للمقصودة نحو تلانين وزنا الا انه لم ينص على انها كلها مشهورة بل قال وتعرف المقصو
بكذا وذلك شامل للستة المشهورة والمستندر بل هو الظاهر من عبارة شرح حيث قال والغرض الان استيفا
الامثلة التي للمقصودة نعم صرح في العمدة بان من مشهور امثلة المقصورة فعلل كقرنس وفوعل وفعل وفعلى
وصرح في شرحها بان سيهى وصليطى وسقارى من الامثلة الشاذة وانه اضطراب نحو ذكرها في
المتن واسد وردها وذلك وارد على ذكره لها هنا في المشهوره قولها لمدها فعلا اخر فيه امور
الاول قال ابن قاسم ذكر فعولا هنا في ابنية الممدودة وجعله في التسهيل من الابنية المختصة بالمقصورة
واليه ذهب ابن عصفور وذهب الى الاول ابن الوطيه وابن القطاع وقد جمع هذه امثلة من الموزعين فعلى
هذا يكون مشتركا بالـ وهو الصحيح الثاني زاد في العمدة في مشهور امثلة الممدود فوعلا وفعيلا وفعللا
وفعللا الثالث اقتصر هنا وفي الكافية والعمدة على جعلها ولان قسمين خاص بالمقصوده وخاص بالممدودة
وزاد في التسهيل قسما ثالثا وهو ما مشتركا فيه وذلك ورد اد في وبطى وحثيثا وخليطا وافعلا
بفتح العين وفعللا وفعللا وفاعولا وفعلا وفعيلا وفعولا وفعلا وفعلا والله اعلم باب

المقصور والممدود قول ابن الحاجب في الشافية واحوال الابنية قد تكون للحاجة كالماضي و
المضارع الى قوله وقد يكون للتوسع والمقصور كالممدود وذي الزيادة قال ابن هشام فيه نظر من جهتين
الاولى ان المقصور لا توسع فيه لان معنى التوسع التعسف في الكلام بالزيادة والحذف والمقصور خارج
عن ذلك والثاني ان الممدود داخل تحت ذي الزيادة قال والجواب عن الاول ان التوسع في الكلام
الى مقصور وممدود لا في الاتيان بالمقصور عن العامي انه وان كان حرفا فيه له احكام تخصه فلذلك
افرده ومثل ذلك جائز قوله المقصور ما اخره الف مفرد والممدود ما كان بعدها فيه همزة فيه امور الاول

قال ابن

قال ابن هشام كان الصواب ان يقال فيها الاسم المعرب ليلا يدخل نحو يخشى ويرمى والى وحتى وحاشا
وهذه تخرج بقولنا الاسم المعرب وبهولا والالا وهذه تخرج بقولنا المعرب قال وجعل السيد
ان المصنف ذكر في الجزء الاسم المتمكن اذ الحروف والاسما والافعال الغير المتمكنه لا يقال فيها مقصور
ولا ممدود واما قولهم في هولا وهولا مقصور وممدود فتسمح في العبارة وقول الفرا في مثل جاو شا
ممدود فعلى مقتضى اللغة لا على اصطلاح النحاة قال المصنف وان اطلق كلامه لكن مراده ما ذكرنا
قال ولا يرد عليه نحو زيدا في الوقف لان الفه عن منقلبة عن التنوين فلا تكون من الكلمة الثاني قوله
مفرد اي ليس بعدها همزة قال ابن هشام ترك قيدا وذكر ما لا يحتاج اما الاول فلان الاسما الستة
حالة النصب اخرها في الفصيح انها اسما معرفة وليست مقصوده فكان ينبغي ان يقول الف لازمة واما
الثاني فلان نحو صحرا لا يصدق عليه ان اخره الف بل اخره همزة فلا حاجة الى الاحتراز عنه لانه لا يدخل
فاد الجاربردي وان التزم ان الالف همزة ايضا دخل في الحد الفرا والخطا قال لكن يمكن ان يقال
احترز بها عن مثل حمرا الا ان كان بالتغيير زيدت الف اخرى توسعا في اللغه ولكثرة الاسما التانيث
ثم قلبت الثانية همزة فيصدق انه اخره الف اي في الاصل لكن ليست بمفردة او مثل الالف الاخرى في الاصل
الثالث قوله في الممدود ما كان بعدها قال ابن هشام اي بعد الالف والالف التي يعود عليها الضمير هي
المتقدمة وهي مقيدة بقيد الافراد فيبقى التقدير ما بعد الف المفرده غير الهمزة همزة الضمير هي المتقدمة
وهذا باطل ما له وان احد الموصوف دون صفته فذلك دليل لان الضمير النكرة بمنزلة اعادتها
معرفة ما له قال وايضا فانها ان اخذت غير مقيد بطل الحد بمثل التباس والسال ما همزته
غير اخر لانه لا يسمى ممدودا اي الاصطلاح ووجه دخوله انه في الحد لم يتعرض لكون الهمزة اخرا بل لكونها
بعد الالف فان اراد الالف المتقدمة بجميع قيودها فسد كما ذكرنا ولا لان من قيودها التجرد والقافية مطلقة
كان في ذلك التكليف مع وروده نحو الساول والتفاول او بشرط اخر قبل الهمزة دون اشتراط التجرد
فلا دليل عليه السوابع قال الجاربردي اورد عليه بعض الشارحين انه ليس في اخر الممدودة الف بعدها
همزة بل اخره همزة قال وذلك انما يرد على قول من يقول الممدود ما اخره الف بعدها همزة ولم يقل
المصنف كذلك بل قال ما كان بعد الالف في اخره همزة الى من قال الجاربردي وابن هشام يرد عليه
ان يدخل في تعريفه ما اخره همزة بعد الالف بدل من اصل نحو ما اصله نوم قلبت الواو الفا والفا همزة
مع انه لا يسمى ممدودا انص عليه الفارسي لعروض المد فيه لان الربا واو في الاصل ولو قيد الالف بالزائدة
اندفع السادس قال ابن هشام يرد عليه ايضا نحو كسا ورداما همزة بدل من اصل والظاهر انه لا يسمى

عند الاطلاق ممدودا وان كان المصنف مثله بكسا وردا السابع فى اوايل الكتب المتداولة المقصور
انما يسمى مقصورا لانه قصر عن الاعراب اى حبس والقصر الحبس وفيه نظر من وجهين احدهما ان ذلك يصدق
على المضاف الى ياء المتكلم الثانى ان فيه ما يشعر بمناقضة الممدود فالاولى ان يقال لانه لا يمد لا
بمقدار ما لعه من اللين ولان الفه قد تحذف للتنوين او ساكن بعدها فيقصر الاسم والممدود بخلافه
لانه يجب لوقوع الالف قبل همزة كما تمد حروف المد المتصل بها ولا تحذف الفه كما نبه على ذلك الرضى
والى ربردى وابن هشام وغيره قوله الالفيه اذا اسم استوجب من قبل الطرف ما قال ابن قاسم
فان قلت استوجب ليس بجيد لانه يقتضى ان شرط ذلك يلزم صحة فلا يكفى عليه الفتح وليس كذلك بل هى كافيه
كما فى التسهيل قلت معناه استحق ذلك فى القياس وان كان السماع ورد فى بعضه بخلافه وكذا قوله وما استحق
قبل اخر الف قولها لعفل وفعل قال ابن هشام كان حقه وفعل بالواو وعطفا على قوله كالاسف
قال وكانه تقدير وكفعل فحذفت العاطف قوله ابن الحاجب من اسماء المفاعيل
قال ابن هشام قد اعترض عليه بانه كسر نحو مضروب وقد نص فى باب التكسير على انه استغنى بتصحيح
غير مكسره قال والجواب ان ذلك فى مضروب ونحوه مما هو صفة ومفعول فهنا علم على شئ خاص اصطلحا
عليه وليس بصفة قوله كالعشى والصدى والطوى لان نظايرها الحول والعطش والورق ظاهره
انه لف ونشر مرتب فيكون العطش نظير الصدى والورق نظير المطوى وبه صرح فى الشرح قال الجاربردى
وهو سهو بل الصدى نظير العرق لتقول صدى كغرق فهو فرق والطوى نظيره العطش تقول طوى
فهو طيان كعطش فهو عطشان وقد ذكر فى شرح المفصل على الصواب قال فالاولى ان يكون المثال
فى المتن لعا ولسر غير مونث قوله وانه به شاذ قال فى الشرح لان المفرد ندى بالقصر قال فى شرح المفصل وكان
القياس المذكعا واسه لكن فى شرح الهادى انه قيل جمع ندى على نداء كجمل وجمال ثم على انديه ككسا واكسيه
فلا يكون انديه جمع المقصور ولا ندا مفردا فعله قوله الالفيه وقصر ذى المد اضطرارا مجمع عليه وفيه امران
الاول فى دعوى الاجماع نظر فان الفراء منعه فيما له قياس يوجب مده نحو فعلا افعل والكسائى منعه فى غير
النصب فقال لا تكاد العرب تقصر ممدودا فى رفع ولا جر واجاب ابن قاسم بانه مجمع على جوازه فى الجمله
وان وقع الخلاف فى بعض المواضع الثانى قال ابن هشام فيستثنى منه عندى منه مثله وذلك نحو سواء قالوا
فيه سوى بالضم والكسر مع القصر فيهما وجوبا فى المضموم وجوازا فى المكسور وحيث فتحوا مدوا لا غير فليس
لك ان تفتح وتقصر للضرورة لان لك فى ذلك مندوحة بان تضم او تكسر فلا يقع لك تجويز الكلمة وخروج عن اصلها
كذا رايته بخط فى حواشى ابن المصنف قلت انما يحتاج الى استثناء ذلك ونحوه على راى من يقول انه يجوز فى الشعر ارتكاب

الممنوع

الممنوع وان كان عنه مندوحة بان تضم او تكسر لان نفس الشعر ضرورة وهو راى ابن عصفور وابى حيان
وقيل انه لا يجوز الا حيث لا مندوحة عنه وعليه ابن مالك فعلى هذا يجوز ولا يحتاج الى استثناء قولها
والعكس بخلف اكثر البصرية على المنع مطلقا وجمهور الكوفيين على الجواز مطلقا وصحح ابن خروف وابن
ولاد وزعما ان سيبويه دل على جوازه فى الشعر بقوله وربما مدوا فقالوا اما بير قال ابن ولاد وزيادة
الالف قبل اخر المقصور كزيادة هذا اليا وفصل الفرا فاجاز مد ما لا يوجب تقصره كالعنا ومنع
ما له موجب كسكرى والظاهر الجواز مطلقا وعليه اكثر المتاخرين تنبيه شرط قصر الممدود وعكسه
معلوم من التسهيل لم يذكر فيه على جمعه باب التثنيه والجمع قوله الالفيه كذا اليا اصله نحو الفتى
والجامد الذى اميل كمتى فى غير ذا تعقب الالف قال ابن قاسم هذا الذى جزم به هنا مذهب سيبويه و
مذهب قوم الى الالف الاصليه والمجهوله ان اهلها وبه جزم فى الكافيه قلت وعبارته بعد قوله كمتى كذا الذى
الفه تصيرا فى موضع ما كان الى اسما قادرا وقال فى شرحها وانما كانت الالف ماله مثلت يا وان كانت
بدلا منها كالف هدى او غير قد ربدل من شئ واصليه كالف متى او صارت يا فى موضع ما كالف الى
ولم يصرح على ذلك فى بقية كتبه قولها وتجوز عليا كسا وحيا بواو وهمزة قد يفهم استواء الامرين وليس
كذلك عند احد اما سيبويه فنص على ان اقرارا لهمزة فيهما احسن وان القلب فى الاتى فاكثر منه
فى المنقلبة عن اصل مع اشتراكهما فى القلة واما المصنف فنص فى الكافيه وشرحها على ان اعلال
نحو عليا راجح عن تصحيحه وتصحيح نحو كسا وحيا راجح على اعلاله وبه جزم ابن هشام فى النزهة
قولها فاحذف من المقصور فى جمع الى اخره قال ابن قاسم كان ينبغى ان ينبه ان المنقوص يحذف
الجمع على حذف الحسى فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل اليا قولها وان جمعته بتا والف قال ابن قاسم فان
قلت ما حكم الممدود والمحدود اذا جمعا بالالف والتا قلت كحكمهما اذا ثنيا فان قلت لم ذكر حكم
المقصور اذا جمع بالالف والتا ولم يذكر حكم الممدود وكلاهما موافق فى التثنيه فكان حقه ان يترك
ذكرهما استغنا بما تقدم فى التثنيه او يذكرهما معا قلت لما كان حكم الممدود فى جمعى التصحيح واحدا
لم يذكره استغناء بذكره فى التثنيه بخلاف المقصور فانه التثنيه فى احد الجمعين ووافقها فى قوله الاخر
قوله الشافيه واذا صح باب تمرة قيل تمرات بالفتح والاسكان اختيار احد امرين احدهما اعلال
بكلام كطسان والاخر شبه الصفه كتمرات ولم يستثن اكثرهم هذين النوعين قوله الشافيه
ان المعتل العين فى فعل وفعل ونحو المعروف فى هذين انما هو السكون خاصه كما فى فعل المعتل العين وبه جزم
ابن مالك حيث قال فى الالفيه والسالم العين قال فى شرح الكافيه احترزت بالسالم العين من المضاعف

كسلمه وكلمه ومن المعتل كوره وديمه وصورة وقال ابن قاسم في شرح الالفيه ذكر ابن الجبار في صورة الفتح ونسب الوهم وفي الافصاح هو بل يقول بعات بالفتح اسمي فان كان المصنف اراد له دليل فليفصل كما قال في فعلة وهذيل سوى ثم انه لا يمشي معه في فعل **باب جمع التكسير**

اعلم ان طايفة من النحاة لم يتعرضوا له في كتب النحو واصابوا في ذلك وان اختلفوا في علته فمنهم من علل بالسنة العامه فسدت في كل شي الا في المجموع فلم يحتج الى السنة عليها لان النحو انما وضع لاصلاح ما فسد في الالسنة دعا هذا الحريري في شرح الملحة ومنهم من علل بان المجموع بابها كلها موجعها الى السماع ولا توخذ بقياس فكان الاولى بها كتب اللغة التي يذكر فيها المفردات ومعانيها ويسمه عقب كل مفرد على جمعه وهذا هو الصواب قال السيد ركن الدين الاستراباذي في شرح الشافيه اعلم ان اكثر الجمع موقوف على السماع الا ان بعض المجموع سالت في بعض الاوزان فيذكر الغالب منهما وقال ابن هشام في تعليقه اكثر المجموع محتاج الى سماع الا ان منها ما يغلب فيعلم به حتى لا ينكر اذا سمع وليقاس عليه في الضرورة واما ما يطرد منه فلا علام به فايدته ظاهره وقال ابن قاسم قال بعض المتاخرين اكثر المجموع سماعي لكن منها ما يغلب فيذكر الغالب ليحمل عليه ما لم يسمع جمعه انتهى ولقد احسن الشيخ جمال الدين ابن هشام حيث لم يعقد له بابا في التوضيح الا انه ذكر في آخر باب التصغير القاعده القياسية في جمع الخماسي وما فيه من حذف وترجيح وتخير ولحذف الابد من ذكره لان امر قياسي واعلم ان النحاة في هذا الباب طريقين احدهما ذكر الجمع وما هو مفرد له والاخرى ذكر المفرد وما هو جمع له فقد سلك ابن مالك الطريقه الاولى وابن الحاجب الثانيه وهي طريقه سيبويه واكثر النحاة **قوله الالفيه** جموع قلة قيل كان المناسب ان يعبر بيا القله لان جموعها هنا على اربعة الفاظ واما موردها فكثير فالكثيره ههنا بهذا الاعتبار قولها والعكس جا كالصفي اعترض على هذا المثال بانه قد جا له جمع قلة وهو اصفا فالاولى التمثيل برجال جمع رجل وقلوب جمع قلب وطراد جمع طرد كما صنع في شرح الكافيه قولها لفعل اسم صح عينا افعل قال ابن هشام يرد عليه امران احدهما المعتل الفا كونت وذكر وعرو وهم فانه لا يطرد فيه افعل بل هو شاذ جدا كقولهم وجه واوجه والاخر المضعف كحد وحد ودب ودر وسي وفن وقد جاء الاياتي على افعل وسد كن واكن وكسا بالستغني بعض اسه الكثره فيه من ابنية القلة كحد وحدود وقدود ودر وقوف ومن نحو جمع القلة فيه ارباب واحداد وقلت وقد نبه الناظم على استثنا هذين في الكافيه وشرحها وقال ابو حيان ان الثاني قد لا يرد على قوله صح عينا ان كان عنى بالصحيح العين ما لم يكن معتلا ولا مضاعفا فانه اصطلاح

بعض اصحابنا قولها وعد الاحرف قال ابن هشام لا فايدة له مع قوله وللرباعي قال وكان شيخنا يجيب عن هذا الاعتراض بانه ذكره دفعا لوهم متوهم انه يشترط ان يكون عينه بالصحيح العين على وزن الوداع والعناق في حسن حركته فلما قال وعد الاحرف كانه ما كانت قال والجواب عندي ان تاء التانيث لا يعتد بها النحوي احروفا لتسلو زيادتها الا ترى انه قال في الباب قبل مجيئها بالتا او مجردا بعد قوله والسالم العين الثلاثي فكانه خاف هناك ان يتوهم ان الرباعي المحتم بالتا زايدة على الاربعة كذلك ويقال في ذراع اذ رف وليس كذلك فلما اتى بقوله وعد الاحرف اذ يقع هذا الوهم لانه انما احتمل دخول طلحة ونحوه في قولنا الثلاثي بعد عينا فكيف يدخل بعد ذكر لفظ العدد تكرارا ونا انما ذكر هذه الضرورة النظم بدليل انه لا يحترز عما ولا عما قاله شيخنا في نظاير هذه المسلة قولها وغيرما افعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بافعال يرد فيه امران الاول قال ابن هشام سوى في الظاهر بين انواع ما لا يطرد فيه افعل غير فعل في جمعه على افعال وذلك على اقسام متفاوته المراتب فمنها ما جمعه على افعال لازم وذلك فعل نحو ال واال ومنها ما يجمعه غالب وذلك في نحو سي ولب وعيد وعضد وعنب وطنب وملق وعدد ومنها ما جمعه على علته نادر وذلك المعتل العين نحو ما وصان واختلفوا فيما فاوه همزة نحو انف او واو نحو وسم هل يجوز قياس فالنوا اجازه وخالفه الناس الثاني قال ابو حيان لو ذهب ذاهب الى اقتياس افعال في فعل الصحيح العين لكان قد ذهب مذهبا حسنا لكثرة ما ورد منه قولها لنحو احمر وحمرا فيه امران الاول قال ابن قاسم مصدق فيما فيه افعل وفعلا معا بلبس كما مثل او منفردين لمانع في الخلقه كرجل احمر وامراة رتقا وعفلا او كان منفردين لمانع في الاستعمال خاصه نحو رجل الى وامراة عجزا ولو امعو العجز ولا الياء في اطراد فعل في هذا النوع خلاف وقد نص في شرح الكافيه على اطراده وفي التسهيل على ان فعلا على التمثيل فدخل فيه ما شابه المثالين في الوصف والوزن فان خص كلامه المتقابلين بخصوصية المثال لم يستقم لخروج المفردين لمانع فينبغي التعميم انتهى الثاني قال ابن هشام مستثنى من قولنا ان فعل الذي مونثه فعلا مطرد فيه فعل اجمع واسع واسع والنضم فانهم الزموا في جمعها جمع السلامه ولا يكسروها في المذكوره قال ولم يستثنها الناظم لقلتها قولها وفعله جمعا سعل بدى قال ابن قاسم لو قدم هذا على قوله فعل لنحو احمر وحمرا لكان انسب لسواء جموع القلة وقال ابن هشام فان قلت ما معنا قوله فعل بدري وليس ان تعدا المجموع غالبها موقوف على السماع فكيف خصص هذه من بينها قلت المراد هذا موطن نفسق قولها وفعل الاسم رباعي الى اخره فيه امران الاول قال ابن قاسم يشمل ذو الالف ما اوله مفتوح ومكسور ومضموم وهو كذلك في الاولين واما الثالث ففي شرح الكافيه ايضا

انه كذلك يطرد فيه فعل فانه مثل نفراد ونود وكراع وكرع في المطرد وتبعه ابنه وذكر في التسهيل ان فعلا مادته
في فعال وهو الصحيح فلا يقال في غراب غرب ولا في عقاب عقب قلت وظاهره كلامه في العمده وشرحها
موافقة ما في التسهيل فان اقتصر على ذكر فذاك وحمار الثاني قال ابن قاسم ذكر في الكافيه والتسهيل ان
فعلا يطرد في نوعين احدهما ما تقدم والاخر فعول بمعنى فاعل كصبور وصبر فان كان بمعنى مفعول كركوب
فلا قال ولم يذكره هنا فاوهم انه غير مقيس وليس كذلك قلت وذكره ايضا في العمده وعبارته وشرحها
وعبارته في كل صفة كصبور في الوزن وصحة اللام والمبالغه في الفاعليه قولها جمعا لفعل عرف
ونحو كرى فيه امور الاول قال ابن قاسم وابن هشام كان يجب ان يقيد قوله لفعل بالاسم لان نحو جمله
في الصفة نادر وقد قيده بذلك في التسهيل قال زاد ابن قاسم ولو قال وفعل لفعلة اسما عرف لكان
اولى الثاني قال ابن قاسم اقتصر هنا وفي الكافيه على هذين النوعين فعلة كبرى وقال في شرح الكافيه بعد
ذكرهما وسد فيما سوى ذلك زاد في التسهيل نوعا ثالثا وهو فعلة اسما نحو جمعه وجمع الثالث قال ابن هشام
اذا اطلق المصنف الوزن فخذوها مطلقا بالنظر الى ما تمكن اعتباره من الحالات لكونه جامدا
او مشتقا او صحيحا او معتلا او مذكرا او مونثا ولعاقل او لغيره واذا قيد بالاسم فلا تأخذ الصفة
فلا وكذا بالعكس وكذا في الباقي فان مثل بمثال فهل يأخذ خصوصيات ذلك المثال نعم ما لم يقم
دليل كلامه على الغاء ذلك الوصف هكذا اصطلاحه واصطلاح غيره من اهل العلم وهو القياس
قولها وفعلة فعل فيه احتراز الاول قيل في التسهيل بان يكون اسما احترازا من الصفة كصغره وكبره وعجزه
ومن الاسم غير التام كرقه ولثه اورده ابن هشام واجيب عن اهماله الاول بان منهم من قال ان فعلا لم يجي
صفه البته فلا يحتاج الى الاحتراز عنها اذ ليست مسموعه حكاه ابو حيان وعن الثاني بان يجوز فيه بعد الحروف
لم يبق على وزن فعله وانما ذلك باعتبار اصله ذكره ابن قاسم الثاني قال ابن قاسم في التسهيل التمام الا في فعله
بالكسر دون فعلة بالضم والقياس تقتضي التسويه بينهما قال ولعله انما لم يذكر ذلك في فعلة بضم الفا لانه قليل جدا وقالوا
في وصله صلة قولها وقد يجي جمعه على فعل اي شذوذا ونظيره في الشذوذ جمع فعلة بالضم على فعل بالكسر قالوا قوة و
قوى وصورة وصور بكسر اولهما قولها في نحو راد واطراد فعلة قال ابن هشام قال بعضهم اذا كان الحكم
سائغا في جميع الباب لم يجز ان يقال في التعبير عنه يطرد هذا الحكم في نحو كذا الان ما بعد نحو يخرج منه
او يكون غيره داخلا على قول هذا لا يدخل من طريق الوضع رام في قول المصنف في نحو رام وكذا نحو احمر
وحمراء في قوله لنحو احمر وحمراء لانه انما حكم على نحو رام على نفسه قال والجواب عنه انه ان اراد انه لا يدخل
من طريق وضع اللفظ فمسلم بل يدخل من طريق المفهوم لانه انما اريد في نحو هذا ما هو متصف بصفته

فكان

فكان ذلك عنده ان تذكر صفة ذلك الشيء الذي وضع بعد نحو وانت لو فعلت ذلك لرحل قطعا فكذا اذا ذكرته
على هذا الحديث قولها وشاع نحو كامل وكمله قال ابن قاسم لو قال كذلك نحو كامل لكان انص لان الشائع لا يلزم
فيه الاطراد قولها فعلى لوصف العين زاد في الكافيه والتسهيل وفعيل بمعنى فاعل كمريض وافعل كاحمق
وفعلان كسكران قولها وفعل للفعلين الثنيين قال ابو حيان قال بعض اصحابنا يتوقف فيه ويترقب ما سمع من
فعل وفعال ويقتصر على ما سمع فان لم يسمع فالرجوع الى الواو والنون في المذكر والالف والتاء في المونث
فان اختل بعض شروطها فاجمع بابهما بسبب ما لم يرد سماع بخلافه قال ابن قاسم وهذا خلاف المفهوم من كلام
المصنف قولها وقل فيما عينه الياء منهما فيه امور الاول قال ابن قاسم نفي شرطا اخر وهو ان لا يكون فاؤه
كنعمه رسعا قال ابن هشام وكان حق الناظم ان يستثني ذلك قلت وقد استثناه في الكافيه وشرحها
الثاني كلامه صريح في ان ذلك عام في فعل وفعلة لقوله منهما وفي التسهيل خصصه بفعل فقال وهو لفعل غير الياء
العين ولعله مطلقا وشرحه ابو حيان على ذلك غير متعقب بل قال قوله مطلقا اي سواء كان يائي العين
او غيره كحفنه وحفان وعضه وعياض ولم ار احدا من الشراح تعقب ذلك في الالفيه ولا نبه عليه
الثالث قال ابن هشام قالوا انما قل فعال فيما عينه الياء من نحو ضيف وضياف للثقل
لان اجتماع الكسره والياء ثقيل واما نعاق فلا امر فيه اشد لان الكسره على الياء نفسها قال وهذا الذي
قالوه منتقض في باب موق فيما انه كان ينبغي على هذا ان يكون ثوب وثياب ضعيفا وهم لا يقولون انما
يشترطون في فعلان لا يكون عينه ياء وهذا ليست عينه ياء قولها وفعل لفعال فعالة قال ابن قاسم شرطه
ان يكون اسما لا صفة كما ذكره في التسهيل قولها ومثل فعل ذا الما قال ابن هشام يقتضي ظاهره ان ما فيه
التا فهو كفعل في انه مجمع على فعال وليس كذلك وانما يريد ما فيه تا وهي على وزن فعل بدونها وعبارته عدا التا
علميه قوله وفعل مع فعل فاقبل قال ابن قاسم يشترط في هذين الوزنين اسمين لا وصفين ويشترط في بابهما
ان لا يكون واوي العين لحوت ولا يائي اللام كمدي وقد ذكر ذلك في التسهيل قولها وشاع في وصف على فاعله
فيه احتراز الاول قال ابن قاسم ظاهر عبارته هنا انه غير مطرد في هذه الاوزان الخمسه وصرح في
الكافيه فقال شاع دون اطراد وظاهر التسهيل اطراده وقال ابو حيان في شرح عبارة التسهيل ظاهر
كلامه هنا ان جمع هذه الخمس على فعال مطرد وذكر في غير هذا الكتاب ان ذلك سائغ وظاهر السائغ
غير ظاهر الاطراد قلت وقد ذكر صريح باطراده سمتا في العمده وشرحها الثاني قال ابن هشام قد يقال ان قوله
فعلانا والسح ليس بصحيح جدا لان فعلانا اما ممنوع الصرف فمونثه فعلى كسكران
وغضبان او مصروف فمونثه فعلانه كندمانه وهو انما نطق بالممنوع الصرف بدليل فتحه اياه في موضع الجر

بقوله او بعضه باطل لانه ليس له الا ابنى واحده وهى فعلا وان كان اراد بفعلان المنصرف وحطاوه
من وجهين احدهما منعه منع المنصرف والثاني انه لا مونث له الا واحد وهى فلانه قال الجواب
ان مراده جنس فعلان وذلك نعم المنصرف والممنوع الصرف واما صرفه لانه علم وفيه الزيادة وهو
مثل عثمان وسلمان قولها ونفعول فعل كوليد كحص عا اما قال ابن هشام هذه عبارة فاسدة
لا صلاح لها لان الخصوصه والعلية منتفيا قال ولا يمكننا ان نقول ههنا ما قلناه في قوله باب
الابتدا ونعدلوعا لها حذف الخبر حتم قولها كونك يطرد في فعل اسما مطلق فيه امر ان الاول
اطراده في فعل بالفتح مشروط بان لا يكون كونك ايضا كحوت وبان لا يكون مضاعفا كحب ولا
معتل اللام كمدى ذكر هذه الشروط في الكافيه وشرحها والتسهيل الثاني قال ابو حيان ذكر صاحب
الافصاح ان فعالا وفعولا في جمع فعل الصحيح العين في الكثره كافعل في القله الا انه يجب التوقف ههنا
والبحث على انهما جميعه للعرب منهما فان لم يحفظ منهما واحد نظر في باقي ما ذكر من ابنيه الجموع قال
جمع على واحد منها او اكثرا سمع في ذلك ما سمع فان لم يوجد جمع واحد من هذين على التمييز ويرجع الى
ما سمع غيره ومن حفظ حجه على من لم يحفظ الذي قولها له كلام منهم قال ابن هشام لم يعد بعيد
الاطراد فعلم ان فيه غير مطرد بخلاف ما قبل قال فان قلت هذا الذي ذكرته باطل اذ لزم ان لا يكونا
هذا مطردا وانت خبير تعلم ان الامر ليس كذلك قلت ما جعلته غير مقيد للاطراد لزم ان لا يكون هذا
مطردا في مثل هذا السياق وهو ان نصحب ما نص على طرده فيبقى هو غير منصوص عليه الى حاو يزول
ذلك الذي كان يتبادر الى الذهن عند الاطلاق انتهى وقال ابن قاسم المفهوم من هذه العبارة انه لا مطرد
لانه لم يذكر في هذا النظم غالبا الا المطرد وقد شذ فعول وفي غير فعل كاشاهد وشهود وصال
وصلي ولم يتعرض لذلك فظهر انه مراده ذكر المطرد وقال بدر الدين ابن المصنف ولم يحفظ فعول من فعل
ونذكر قال له اي فعل بصاله فعول ولم يعده باطراد فعلم انه مخصوص فيه اسمي ومنشا اختلافهم في فهم
هذه العبارة ما تقدم وقع النظم في هذه المسئله فانه نص في الكافيه على ان فعولا في فعل يقل وذكر مثله
في شرحها وزاد وتقتصر على سماعه وذكر في العمده وشرحها انه مقيس وذكر في غير هذا الكتاب انه نقل وانه
يقتصر على سماعه قال فهذان نصان متعارضان وذكر ابن هشام ان الذي في المقرب والجزوليه
انه مقيس وصححه ابو حيان في الارتشاف واذا قلنا باطراده فله شرطان احدهما ان يكون اسما والثاني ان
لا يكون مضاعفا كظل ذكره في التسهيل قولها وقل في غيرهما قال ابن هشام عليه ايرادان احدهما انه
كان الظاهر ان يقال وقل في غيرهن ليدخل فعال مع فاع وحوت في الكثره والا دخل مع غيرها في القله

الثاني

الثاني انه قد نص اولا على ان فعلا في الغالب ياتي على فعلان وقوله في غيرهما كالنص له والثالث
وهو انه دخل في قوله غيرهما فعل صحيح العين نحو ضرب ضربان واخ واخوان ومقتضاه انه قليل وما ذكره
في شرح الكافيه لكنه ذكر في العمده وشرحها في التسهيل ان ذلك حسن لمقيس قولها وفعل اسما وفعيلا وفعل
غير معل العين فعلان شمل فيه امورا احدها ذكر في شرح الكافيه ان فعلا الوصف الجاري مجرى الاسم كا
لاسم في ذلك كعبد وعبدان الثاني قال ابن هشام اطلق المصنف فعيلا وفيه فعلا خاصه بالاسم
فافهم ان الامر فيما اطلقه عام وليس كذلك بل شرط الجميع الجمود قلت وقد صرح باشتراط ذلك في الجميع
في التسهيل وشرح العمده الثالث زاد في التسهيل وشرح العمده الثالث زاد في التسهيل وفعلا
بالكسر كوب ودوبان والذي في شرح الكافيه فعلانا قليل وقد بين ابو حيان نصه في ذلك والذي في العمده
وشرحها موافق لما في شرح الكافيه قولها وكذكم وبحل فعلا قال ابن قاسم قيد فعيلا المذكور في شرح الكافيه
بان يكون فاعل وقال في التسهيل بمعنى فاعل او مفعل او مفاعل نحو سميع وجليس فينبغي ان يحمل قوله
في شرح الكافيه على ان المراد بمعنى ان المراد بمعنى اسم الفاعل مطلقا ليشمل الثلاثي وغيره قولها
كذا لما ضاهاهما بينه في التسهيل بقوله مما دل على سجيه حمدا ودو من فعال او مفاعل
مخصص كلامه هنا بذلك ولا يعم كلا منهما بكل وزن الا انه في شرحي الكافيه والعمده خصص
ذلك بفاعل وحده وذكر ان فعالا مقصور على السماع لتناقض كلامه فيه قولها فواعل الى اخره قال
ابن هشام ذكر المصنف في غير هذا انه يطرد ايضا في جمع فوعله كصومعه ودومعه قلت هو في الكافيه
وشرحها واما في التسهيل فلم يعدد الانواع بل ذكر ضابطا يجمعها فقال فواعل لغير فاعل الموصوف
به مذكر عاقل مما ثانيه الف زائده او واو غير ملحقه كماسي واحترز بالقيد الاخير من نحو حوقل فانك
تقول حواقل لون الواو قولها لفعائل اجمعن فعاله وشبهه دالا او من المرفيه امورا الاول
قال ابن هشام هو في فعيل فلم يات في اسم جنس فيما اعلم لكن بمقتضى القياس لعلم مونث كسعايد اسم
امراة وقال ابو حيان لا يحفظ فعايل في فعيل اسم جنس حتى نذكر مع الاو ذان الاربعه ان سمي
مونث سعيد جاز جمعه على سعايد قياسا قلت ولهذا قال في التسهيل والعمده لفعليه وفعاله وفعاله
وفعاله وفعاله وفعاله وفي شرح العمده فعائل مطرده في فعاله وفعاله وفعاله وفعوله وفعوله وقال
في الكافيه وفعائل اجمعن فعاله فعيله فعاله وفعاله كذا فعول وذي الجمع بلا تا اناثا ذكروا
الثاني انه جعلها في فعل وفعيله يقل اذا اسميا بعضهما بمعنى فعل الثاني قال ابن قاسم شرط هذا
المثل المجرده من التا ان تكون مونثه فلو كانت مذكره لم يجمع على فعائل الا نادرا قلت وهو مذكور في

شرح العمده في فعول وفي شرح الكافيه في فعيل الثالث قال ابن قاسم شرط التسهيل الاسميه في فعول
وفعال وفعاله دون فعيله واخلوا باشتراطها هنا قلت وشرطها في شرح العمده فيما عدا فعيله وفعوله
نفال في فعيل اسما كان او صفه وفي فعال على فعول من اسماء الاناث او صفا تخصها الرابع قال
ايضا شرط في التسهيل في فعيله ان لا يكون بمعنى مفعوله احترازا من نحو جريحه وقتيله قلت وقد تقدم في
نظم الكافيه الخامس قال ايضا ظاهر كلامه اطراد فعايل في هذه الاوزان الخمس مختومة بالتا ومجردة
منها كما هو ظاهر الكفايه ايضا وقال في التسهيل بعد ذكر فعوله وفعاله وفعاله وان حلوبا من التابع
انتفاد التذكير حفظ فيهن واحقهن به فعول انتهى وهذا يدل على ان فعايل غير مطرده في هذه
الاوزان المجرده وتبعه في الارتشاف قلت لم يذكر في العمده وشرحها اطراده في شي من المجرد سوى
فعول خاصه واما شرح الكافيه فذكر فيه فعولا وفعولا ثم نبه على انه لا يوجد في فعيل كما تقدم السادس
قال ايضا ذكر في التسهيل ان فعايل اسما نحو حرايف وفرسا وبراكا وحبارى وحراسا ان حذف
ما بعد لام الآخرين ولبضا وبالفعالى والفعالي جمعا صحرا والعذرا والقيس اسما امور احدها
قال ابن هشام قوله وبالفعالى ان اراد المخفف كما نطق به فلننظر فانه مثل فضحا وهم انما يقولون
صحارى بالتشديد قلت هو بالتخفيف قطعا وصحارى فيه الوجهان والتشديد بدل الفتا
قال ابن قاسم قالوا في جمع صحرا وعذرا صحارى وعذارى ايضا بالتشديد فقال بعضهم كل منهما
ثلاثة جموع فعالى وفعالي وذلك مذكور في التسهيل الثاني قال ابن هشام مقتضى كلامه هنا ان
فعالى قياس مطرد في فعلا لانه بعد ان ذكر صحرا والعذرا والقيس اسما وكذا قال في شرح الكافيه
ما نصه ولك في جمع صحرا وعذرا ان تقول صحارى وعذارى وكذلك ما اشبههما انتهى قال
وقد ذكروا في امثلة القرب ان ذلك مسموع في الفاظ قال وهذا الحق لا تقول في حمرى حمادى
ولا في صفرى صفادى قال وقد يوجد في مسله نحو صحرا وعذرا ان هذا الحكم لفعلا الذي لا افعل
له فيخرج هذان قال وقد يكون مقصوده بقوله والقيس اسما اتبع القياس حيث وجد
ما يستحق ان يقاس عليه لا قيس في هذا فهذان جملت كلامه عليه مع كونه مخالفا للظاهر ولنصه في
كتبه سلم انتهى وقال ابن قاسم ظاهر قوله والقيس اتبعا ان يريد نحو عذرا مما كان على فعلا مطلقا
او صفه خاصه بالمونث قال وهذا اقرب قال وقال ابنه ويشترك فعالي وفعالى فيما كان على فعلا
اسما نحو صحرا او صفه نحو عذرا فسوى بينهما ولم يقيد بالصفه قال ثم الظاهر بعد هذا ما ذكره في
التسهيل وهو ان فعالى لا يثبت ذكه فيه فانقح انهما غير مقيسين في فعلا صفه انتهى الامر الثالث

قال ابن

قال ابن هشام لا فرق في فعلا بين الاسم والصفه وقد مثل بهما في قوله صحرا والعذرا قلت وهو واضح
لكنه في التسهيل خصه بالاسم فقال ومنها فعالى لاسم على فعلى وكذا في العمده وشرحها وهذا ما يوهن
ما يقتضيه كلامه هنا من الاطراد وقد تقدم كلام ابن قاسم في هذا الرابع قال ابن هشام اخذا
من شرح الكافيه يكون الفعالى ايضا لما آخره الف مقصورة للتانيث او للالحاق كحبلى ودفرى اسمى
وفي التسهيل انهما يكونان لاسم على فعلا او فعلا او فعلى ولوصف على فعلى لا انثى افعل الخامس
يكون الفعالى بالكسر وحدها لفعلاه وفعلاه وفعلوه نحو حدريه وسعلاه وعرقوه ولما حذف
اول زايدية في نحو حبنطى وعفرنى وعدولى وقهراه او ملحقه وقلنسوه وحبارى والفعالى
بالفتح وحدها لوصف على فعلان او فعلى كسكران وسكرى وسكارى ذلك في التسهيل والكافيه وشرحها
السادس قال ابن قاسم اصل فعالى بضم الفا فلم يذكره انتهى وفي شرح الكافيه وقد يغني عن فعالى
فعالى كاسير واسارى وفي شرح العمده وبوافقه فقال يرجحان في جمع سكران وسكرى وشبههما
ويجي في جمع اسير وقديم فيقال اسارى وقدامى بضم الفا لا غير وفي التسهيل وفعالى في وصف
على فعلان او فعلى راجح وفي غير سمع من نحو قديم واسير مستغنى به وفي غير ذلك مستغنى عنه قولها
واجعل فعالى لغير ذي نسب جدد فيه امور الاول قال ابن هشام لا بد من تفصيل في الثلاثي
قلت وعبارة التسهيل الثلاثي ساكن العين زايد اخره با مسبوره كالتجويد نسب وكانه هنا
اشار الى ذلك بالمثال فانه قال في شرح الكافيه ويقال في كرسي وبردي كراسي وبرادي و
كذلك ما اشبههما في عدة الحروف وباخره يا مشدده زايده لغير نسب متجدد الثاني قال ابن هشام
قال يقال قوله لغير ذي نسب جدد اسد فيه فعالى لما لا يثبت فيه متجدد وذلك يشمل شيئين
ما لا نسب فيه مطلقا وما فيه نسب لكن ليس بمتجدد فعبارته غير سديده قال والجواب انه اذا
اثبت حكم نفي متسلط على تلك الصفه خاصه لا على نفس الحكم من حيث هو مثل جاني زيد قايما فالمنفي
حكمه في هذه الحاله لا مطلق مجيئه والا فلو اردت المطلق لم تقيد فاذا قيل اجعل فعالى لغير ما نسب
متجدد فقد اثبت الحكم لما لا نسب فيه متجدد فالمنفي متسلط على التجدد وثبوت النسب لا بد منه الثالث
قال ابن هشام قوله اليا في نحو كرسي نسبا غير متجدد ليس بحسن لانه لم يكن فيه نسب قط لا متجدد ولا غيره
ووجود اليا المشدده لا يستلزم حصول النسب او تقدم حصوله الرابع قال ابن هشام فلا يعترض
على هذا الراي ذكره بانا سي فظاهر جمع انسي نسبه متجدد قال والجواب بان مذهب البصريين ان اناسي
ليس بجمع انسي بل هو جمع الانسان واصله اناسين فابدل النون يا كظرابي في ظربان ويدل على ذلك

ان بعض العرب يقول اناسين وطراس على الاصل وانه قد ثبت لنا انهم لا يقولون في حي وبركي حاني وتراكي فكذا في انسي اناسي قال ابن هشام قد يعترض بقولهم مهري ومهاري وهذا اولى من الاعتراض باناسي والجواب ان المهري في الاصل لعرب نسب الى مهره فسلم ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الابل فالابل في الاصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعماله فيه حتى يصير النسب نسيا او كالمنسي فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهري ومهاري السادس قال ابن قاسم ذكر في التسهيل ان هذا الجمع اطرد علما وفوبا وحولايا وكحوطى صحراء وعذراء السابع قال ابن قاسم هذا اخر ما ذكره في هذا النظم من جموع تكسير الثلاثي المجرد والمزيد فيه غير الملحق والتثنية بها وجملتها احد وعشرون بناء قال وزاد في الكافية اربعة ابنية فعالى وفعيلا وفعالى وفعل قلت اما فعالى فقد قدمت المسه عليه وشرحها واما فعل فذكر في العمده وشرحها انهما مقصوران على السماع كعبيد وطوار وتواد قول الشافيه وباب توب على اثواب قال السيد ركن الدين يوهم ان باب سيف وسيف لا يجمع على افعال وليس كذلك واجاب الجاربردي بان المراد بباب توب فهو فعل العين سواء كان واوا او ياء بالنا قولها وجارتا في غير باب سيل قال السيد لو قال وجاد فعال في باب توب دون باب سيل لكان اولى قال الجاربردي ليس بصحيح فانه اراد الاشارة الى نحو كلاب وكعاب وبراح ويقال قولها وليس رجلة بتكسير قال السيد اورد عليه انه اورده رجلة بفتح الواو فلا شك انه ليس بتكسير بل اسم جمع لان فعلة ليس من ابنية الجموع لكن لا يتوهم انه جمع رجل بضم الجيم بل يتوهم انه جمع راجل وحينئذ لا وجه لايراده هنا واورده بكسر الراء فانه جمع لانه يقال ثلاث رجلة بمعنى ثلاث رجال ومذهب سيبويه انه فعلة من ابنية فعل ولم يذكر انه ليس بتكسير فعلم انه جرى في ذلك على مذهب سيبويه وقال الجاربردي انما اراد المصنف فعلة بفتح الفاء وسكون العين وقد ذكر ابن الحاجب الجبار في شرح الدره ان فعلة لم يكسر عليه الا اسم واحد وهو رجل ثم اشار الى انه لم يعد هذه الصفه تكسيرا عن ابن السراج فانه جعلها تكسير الرجل بمعنى فاراد المصنف المسه على خلافه قولها وفعيل بمعنى فعيل بابه فعل قال السيد ليس على اطلاقه بل اذا كان فعيل لا يجمع على فعلى كطبيخ وحليب ونبيذ ومحصن وفعيل ورحيم قولها وحاخلفا اختار المصنف مذهب ابي علي الفارسي ان حلفا جمع حليف لا سعادات ان يجمع فعلة على فعلا قال ابو علي وادى ان سيبويه لم يسمع حليفا نسمع الا ان نقول بهذا القول وقال ابن يسعون ان لم يسمع سيبويه حليفا فقد سمع ممن قال حليفه حلفا للمهضي واتنا وبل قال ابو حيان

فقد قالوا فقيره وفقرا ولم يقولوا سفيها وسفها وسفايه فهذا بمنزله حلفا وحلايف قال ولم يات هذا الا في هذين الحرفين قولها ونحو سرابون وحسابون وسون ومصريون ومكرمون استغني فيها بالصحيح قال السيد وغيره كان ينبغي ان يقول وكلها اولة ميم زايدة من الصفات يستغني بتصحيحه عن تكسيره الا مفعلا الخاص بالمونث ليشمل نحو معلم معلم ومعامل اسهي وفي التسهيل وبعض التصحيح عن موازن مفعول والمشدد العين من الصفات والمزيد اوله ميم مضمومه الا مفعلا ومفعلا يخص المونث قال ابو حيان سمعت هذا الشكل مما هو ميم وفاء وعين ولام في الاوزان التي تختص بالمونث فوجدته على وزن مفعل وعلى وزن مفعل وعلى وزن مفعل وعلى وزن مفعل فالاول امراه مكعب اي كعاب وسيب ومعجبه بهومه ومسلسل بها الحداج والثاني نحو مطفل ومرضع والثالث نحو امراه ملد ملازمه للخصومه وناقه ملوح ظاهره والسوابع نحو خادم سعها ولدها ومحلة موقره والخامس ارض مجهل قال فهذه جمع التكسير ولا يغني عنه جمع التصحيح وهو ما اوله ميم ويختص به المونث وانما كان كذلك لانه لا يصح يجمع بالالف والتا من صفات المونث الا ما كان تانيثه بالتاء نحو مكرمه وضاربه قولها ويكسر الخماسي مستنكرا قال في التسهيل ويغني عنه غالبا التصحيح قولها يحذف خامسه قد يحذف رابعه اذا كان شديدا بالمزيد لفظا او مخرجا نبه عليه في الالفيه قول الالفيه والهمز والتاء مثله ان سبقا قال ابن هشام قد يورد عليه اسم نحو اسم اح فان الهمز ليست اولى بالبقاء بل لا يجوز ابقاوها لما علم من ان الجمع لا يكون فيه همزه مكسوره والنمز في الجميع منقطعه قولها والفاء لا الواو احذف ان جمعت ما كحيزبون قال ابن هشام ومثله عنتريس يحذف منه النون قول النزهه وربادنا ان من ذو الثلاث كمعس نصيدي يحذف الميم مع ان الاصح في هذا المثال ابقاوها وحذف السين وهو مذهب سيبويه وذلك داخل في قول الالفيه والميم اولى من سواه بالبقا فانه شامل لصورتين وقافيه وهي منتدع وخلافه وهي حاله معغنس قول النزهه ولا يحذف مده قبل الاخر احسن منه قول الالفيه ما لم يكن لينا فان الماحان قال انه يعم ما كان حرف مد كعصفور وقنديل وسرداح وما كان غير حرف مد كعرسي وفردوس وعبارة النزهه لا يشمل الثاني ثم ان شرط عدم حذفه ان يكون رابعا كما صرح به في التسهيل ويوخذ من عبارة الالفيه قال ابو حيان فلو كان غير رابع اما بالتاكيد فرو سميدع وقد ذكر او خامسا كمسعود ومسفوح فانه يحذف وهذا الاخير اعني الخامس وارد على عبارة النزهه واشتراط الزياده المذكوره في الالفيه وعبارة النزهه فلا يرد وشرط

في العمدة وشرحها فيه ان لا يكون مدغما فيه ادغاما اصليا فان كان كذلك حذف فيقال في
مصور ومصاور ولا مصاوير واغفل هذا الشرط في سائر كتبه ولم ينبه عليه ابو حيان في شرح التسهيل
ولا غيره وان صح اعتباره فهو وارد على الالفيه والتزهه معا قولها ولا فاصله دون مفصوله كنون
منطلق قد يشعر بان الفصل بالتقدم كما في مثاله ولا يختص به بل كما يكون ايضا نعم عنا حذف
غيره كاخر حرفي الضعيف في العمري قوله الشافيه ونحو تمر الى اخره استثنى من ذلك نخم وتهم
فانهما جمعان قال ابن مالك في شرح الكافيه قد حكم سيبويه بالجمعية على نخم وتهم وهي النخم بخلاف
الرطب فانه يقال فيه هذا الرطب وهذا رطب قوله الشافيه ونحو اراهط حكى الاصمعي
ارهط وانشد وفاصح مفتتح في ارهطه فيكون اراهط قاله ابو حيان قولها واحاديث
قال السهيلي هو جمع احدوثة بمعنى حديث فهو جمع على القياس وزعم ابن خروف ان احدوثة انما
تستعمل في المصايب وهي للدواهي لا في معنى الحديث الذي يحدث فبلغ ذلك السهيلي فقال ما
اقل حفظ هذا الرجل وهذا بيت يحفظ صبيان الكتب من الحوات البيض ود جليسهما
اذا ما العصب احدوثة لو تعيدها وفي الصحاح الاحدوثة ما يتحدث به قولها وليال قال
ابو حيان هو جمع ليلاة مفردا استعمل بمعنى ليلة قليلا فجادت الليالي على اجراءة هذا التعليل
قولها وامكن قول المبرد وهو من جمع الترخيم كتصغير الترخيم بحذف الزيادة ولا يحتاج الى
تقدير اسم اخرجا هذا تكسيرا له لان ذلك قياس شاذ وقال ابو حيان يحتمل عندي ان تكون
مكان اصليه ويكون وزنه فعالا ويكون هذا الجمع له مقيسا وذلك بان يجعل اشتقاقه من المكانة
بمعنى مصدر مكن الرجل فهو مكين ولما كان الموضع محلا للتمكن عليه والجلسة فيه سمي مكانا
قال وهذا اولى من ادعاء الزيادة في الميم وجعله مفعلا من الكون لانه اذا امكنت الاصالة
لم تعدل الى الزيادة قولها وقد يجمع الجمع فيه امور الاول قال ابو حيان لا خلاف
ان جموع الكثرة لا تجمع قياسا واختلفوا في جموع القلة فمذهب الاكثرين انه ينقاس وقال
الجرمي والسيرافي لا ينقاس ولا يجمع الا ما جمعوا واختاره ابن عصفور الثاني استثنى
في التسهيل الموازن مفاعل ومفاعيل او فعل او فعلة كدراهم ودنانير وقضا وفجره فان هذه
الاربعة لا تجمع لا يجمع اصلا الثالث اذا جمع الجمع نظرا الى ما يشبهه او يقاربه من المفردات فيجمع على
ما يجمع عليه ذلك المفرد فيقال في قوم اقوام كحوض واحواض وفي مصران جمع مصر مصادين كسلطان
وسلاطين وفي عقبان وعقابين كسرحان وسراحين وفي اعتمد عايد كاسود واساويد الرابع

قال

قال السيد والجاربردي اعلم ان جمع الجمع لا ينطلق على اقل من تسعة كما ان جمع المفرد على اقل من
ثلثه الا مجازا ولم ار احدا من ايمة العربيه المتبحرين فيما ذكره هولاء العجم الذين شرحوا الشافيه بل
رايت في كلام ابي حيان ما يابى ذلك فانه قال وجه جمع الجمع ان ينزل الجمع على قطع وينزل منزلة
الواحد ثم يجمع قولها نحو كالبيت وانا عيم وجايل وجالات وكلابات وسوبات وحمرات
وحزرات فيه امور الاول اعلم ان ابن حيان عد جميع ما سمع في جمع الجمع في الاختيار والضرورة
فقال الذي ورد في الكلام قولهم ايد واياد واطب واوطب واسما واسام واساوره واساوره
واساب واباس والعام واناعيم واقوال واقاويل واعراب واعاريب ومعن ومعاون
وحمران وحصادين وحشا وحشاشين وحمال وحمايل واعطيه واعطيات واسقيه واسقيات
وسوب وسوبات وحوال وحواليات بني هاشم ودور ودورات وعود وعودات وصواحب و
صواحبات يوسف وجدايد وجدايدات وحمر وحمرات وطرق وطرقات وحرر وحررات
والضا واماص وهي ما دمي من الثياب قال فهذا ما جمع من الجمع في الكلام والمفرديه ووطب واوطاب
واسم وسوا وسد ونعم وقول عرب ومعن ومصير وحشو وحمل وعطا وسفا وسد وولي ودايد
وعايد وصاحب وحديد وحمار وطريق وحرور نصوقال واما ما جاء في الضرورة فاعاب وكرعات
وايامنون واباكسون وعقاس وعراسين انتهى ولم يذكر ما ذكر المصنف جمع جمع الجمع وقد
الله بعضهم ومثل بآصايل فانه جمع اصل واصل جمع اصيل لكن الجمهور انكروه قال الشلبي لا احفظ احدا
قال جمع الجمع غير الزجاجي وابن عزيز **باب التصغير** هكذا ذكره واورده في التسهيل
عقب التكسير واجاد وفصل في الشافيه بينهما بباب النسب وليس بجيد لان التكسير والتصغير
اخوان وتجريان من واحد وسمعا دمي ذكثير من الاحكام ويحال في كل
منهما على الاجراء فلهذا جرت عادة النحويين ما يلا احدهما الاخر والغالب عليهم
يقدمون التكسير وفيهم من تقديم التصغير ثم يورد التكسير عقبه كابن عصفور
وابن الحاجب قدم التصغير وفصل بينه وبين التكسير كما ذكرنا قوله الشافيه
ليدل على تقليل ليست فايدة التصغير منحصرة في التعليل بل ذكر له ابو حيان غيرها
وهو التحقير والتقريب اما لزمان الشي او مكانه او لمنزلته وزاد الكوفيون التعظيم
وزاد بعض المتاخرين التحبب قولهم والعبارة للشافيه فالتمكن بضم اوله وبفتح ثانيه
وبعدهما ساكنة ويكسر ما بعدها لو كان له وله بالتكسير مضموما كغراب او ثانيه مفتوحا

التكميل

ليس من قبيل المنقوص فكيف يمثل به وان اراد التسطير فليس نظيرا للمنقوص الا في مطلق
لان المنقوص فكيف يرد اليه ما حذف منه وهذا لم يعلم منه وهذا لم يعلم له محذوف فيرد اليه
فلا يوخذا ذاك من كلامه قلت لكن في الجمله فيه افادة لحكم الثنائي الوضع خلافا لقول الشافيه
والاسم على حرفين يرد محذوفه قول النزهه ومحذوف الثنائي فانه لا يفيد ذلك بوجه وفي شرح
الكافيه اذا لم يعلم للثنائي ثالث وقصد تصغيره او تكسيره الحق بباب دم فجبر بحرف لين
او الحق بالثلاثي المضاف المحذوف بعضه كان بمعنى او من ذلك نحو تصغير من سمي بمن فلك قال
بعض اصحابنا اذا سميت بما هو في الاصل على حرفين الثاني منهما حرف وحكمت على تلك اللام
المحذوفه بانها اكثر ما يحذف من اللامات ونص ابو الحسن الاندي على ان ما اصله حرفان
ولا يعلم الناصب منه يرد فيه بالان اكثر المحذوفات كثيرة كذلك ابن واسم ويد ودم قال
ولم يذكر اصحابنا في نحو هذا الا انه يجعل المحذوف منه حذف حرف علة ولا واحدا ولم يذكر
الحاقه بالمضاعف الا ابن مالك انتهى وفي شرح الكافيه اذا كان المحذوف حرفا في لغة وحرفا
اخر في لغة وصغر تارة بارد هذا كقولك في تصغير سنة سنيه وسنيهه قول الشافيه
وعيده قال ابو حيان ويجوز ابدال الواو المضمومه همزة فيقال اعيده قول الشافيه والنزهه
والواو الثالثة كمعاويه قال ابو حيان اذا اصغرت معاويه على قول من قال اسود قلت معيويه
او على قول من قال اسيد قلت معيه يجري ما جرى في عطا وودية مسيعه لان اللام ذهبت
ادى اليا الثالثة قال الشاعر فاما معمه من ابيه عن اومى بعقدا وبعهد اسي والمصنف
جزم بالقول الثاني لانه الافصح قول الشافيه فان اس اجتماع ثلاث يا ات حذفت
الاخيره نسيا على الافصح قيل الصواب ان يقول باجماع لانه لا خلاف في ذلك قلت ولهذا لم يذكر
هذه اللفظة الزمخشري في المفصل الذي اخذ المصنف منه مسه وتاوله الجاربردي
على انه اشار به الى الخلاف الاتي في احوى قال السخاوي في شرح المفصل اعلم ان الحذف حال
اجتماع اليا ات انما يكون اذا كانت يا التصغير اولا والا فانك تقول في حيه حييه وفي مسه
مسه وهذا ايضا وارد على قول النزهه وتحذف ثالثة اليا ات وقد احسن ابن مالك
حيث قال في العمده وتحذف لها ثاني يا ين ولياها فاختلفت عبارته هل المحذوف اليا
الاخيره او الوسطى قول الشافيه وقياس احوى احي عنه وعيسى يصرفه وقال ابو عمرو احي قال
الشيخ علم الدين السخاوي في شرح المفصل اعلم ان نقل مذهب ابي عمرو ابن العلا في هذه

المسله قد وقع فيه تخليط عظيم والذي قال وقال ابو عمرو احي كما قالوا احوى قال سيبويه ولو
جاز هذا لقيل في عطا عطي هذه حكاية الجوهري وكذا قال غيره قال جعله من باب جواز من
باب الحركه كسعه فجعل التنوين عوضا من المحذوف وحكى هذا القايل عن ابي العباس انه قال
والفرق بين هذا وبين جوار ان جواري عن نقص عن فواعل وليست فيه زيادة المضارعه
كما في احي الا ترى ان جواري في حال النصب لا ينصرف لتمامه وعلى الحكاية الاولى عن ابي عمرو
وابو علي وانه يقول في عطا عطي فجمع بين ثلاث يا ات يا التصغير واليا المنقلبه عن الالف
الاصليه قال ابو عمرو ولا يكره ذلك قال وكذلك يقول في كسا وفي احوى قال ولا بد عند الاكثر
من حذف المتطرفه لاجتماع ثلاث يا ات انتهى قال ابو حيان وقد نظم هذا الخلاف في ارجوزته
احمد بن منصور فقال
وشذ فعيعل نحو الاحوى · على احيوى كذلك الاحاوى
وان ترد تصغيره ادغاما · ففيه خلف فاحذف العاما
فهو احي عند بعض الناس · منونا وليس بالقياس
وغاب ما قد بنا اليه · عليهم في النحو سيبويه
واختار قول يونس احي · من غيره تنوين وكذا احي
قال ابو حيان قوله بالنون كالمظهر معنى له انه تنوينه ويجعله من باب اعثم لحاله قبل الادغام اذ يقول
احيو قوله الالفيه والشافيه والعبارة لها وتصير الترخيم بحذف كل الزوايد فيه اثر ان الكلو
قال في العمده وتزال عنه تا التانيث من الزوايد المزيد فيه ان رخم في تصغيره وذكر في
في التسهيل وشرح العمده انه لا بد في هذا التصغير اذا كان لمونث وهو عار من الها من الحاقها
اياه ولو زاد على الثلاثه قال ابو حيان الا الصفات التي للمونث كحيص وطلو في حايض و
طالق الثاني كما لهم تصغير الرحيم ولم يتعرض له الثلاثه قولهم والعبارة للنزهه ويراعي
المونث الثلاثي بافيه امور الاول زاد في التسهيل والكافيه والعمده وشرحها والمونث الرباعي
المعتل الثالث والرابع فانه لا يصغر الا باليا كالثلاثي نحو سماء الثاني زاد في التسهيل والكافيه
وشرحها ما زاد على ثلاثه وحذفت منه الف تانيث خامسه او سادسه فيلحقه التا عوضا نحو
حباري وحبيره ولغيزى ولغيغيزه الثالث استثنى في العمدة وشرحها من الثلاثي ما استعمل
وصفيه ليصف وجود ونحوهما فانه لا يلحقه ويختص الشافيه والنزهه بايراد وهو انه استثنى
من الثلاثي ما حصل فيه لبس لحاق التا كاسم الجنس نحو سجر وبقر وكل وبط وكالبضع والعشر
وما دون العشر من اسماء عدد المونث التي هي ثلاثه احرف فانها اصغرت لا يلحقها التا
وقد مس ذلك في الالفيه قول الشافيه ويرد جمع الكثره الى اخره قال السيد يشكل بمثل سكارى

وحمر فانه ليس له جمع قلة ولا يجمع مفرده بالواو والنون ولا بالالف والتا قلت لا اشكال فقد
نص ابن مالك في كتبه كلها وابو حيان في شرح التسهيل على انه لا يشترط في هذه الحالة ان يكون جمعا
لمذكور عاقل يجمع مفرده بالواو والنون ولا بالالف والتا لان التصغير سبح الجمع فما كان لمذكور عاقل
رد الى القلة او الى التصحيح بالواو والنون سوا كان مفرده يجمع بهما ام لا قال ابو حيان
فيقال في سكارى جمع سكرى سكيوان وفي رجال جمع رجلون اخيمرون وما كان لمونث
عاقل او غيره او لمذكر غير عاقل رد الى القلة او الى التصحيح بالالف والتا مطلقا ويتعين
التصحيح بالالف والتا مطلقا ويتعين التصحيح في النوعين في فاقد جمع القلة وهذا امر
لا خلاف فيه وعجيب للسيد كيف خفي عليه مثل هذا ثم ان الجاربردي ايضا وافقه وقال يمكن ان يقال
انما لم يسبه لانه علم مما ذكره في الكافيه مثل ذلك يجمع جمع السلامة فيكون هنا ثم يجمع جمع السلامة محمولا
على ما يجوز جمعه مع السلامة انتهى وليس الامر كذلك بل هذا ذهول عن المنقول في المسلة ومنه
اليا واشباههما سرعت في نكت على شرح الجاربردي سميتها باطراد اللاو وردي في حواشي
الجاربردي وقد اجاد ابن هشام حيث قال في النزهه و يرد جمع الكثرة قلة مفردا فجمع تعليم
وعليمون واونيك ودويرات في علام ودور فمثل بهذين المثالين ومن المعروف ان علاما
يجمع اذا كان مكبرا بالنون والواو ودار الا يجمع في حال التكبير بالالف والتا ولا شك ان المسلة
من الوضوح بحيث ان ابن عقيل ذكرها في اول شرح الالفية حيث قال ان اسم الجنس لا يجمع بالواو
والنون كرجل ثم قال نعم ان صغر فانه يجمع بهما فيقال في رجيل رجيلون ولا شبهة في ان الذي يتصدى
لتاليف كتاب يحتاج قطعا الى سعة النظر وكثرة الاطلاع وادامة الكشف والمطالعة
ولا لعسه فيما هو بصدده العدد القليل من الكتب قوله اللاتيه وصغروا شذوذا الذي التي
وذا مع الفروع منها تا وتي قال ابن قاسم معترض من ثلاثة وجوه احدها انه لم يبين الكيفية بل ظاهره
توهم ان تصغيرها كتصغير المتمكن والثاني ان قوله مع الفروع ليس على عمومه لانهم لم يصغروا جميع
الفروع والثالث ان قوله منها تا وتي يوهم ان تي يصغر كما يصغر تا وقد نصوا على انهم لم يصغروا
في الالفاظ المونثة الا التا وهو المفهوم من السهيلي انتهى وقال ابو حيان في شرح التسهيل قال سيبويه
اللاتي لا تحقروا واستغنوا بجمع الواحد المحقر واجاز الاخفش تحقير اللاتي واللاي والصحيح
مذهب سيبويه لانه لم يثبت ذلك عن العرب ولا يقتضيه قياس لان قياس هذه الاسماء ان لا يصغر
فمتى صغرت العرب منها شيا وقفنا فيه مع مورد السماع ولا نعدوه اه ثم قال بعد ذلك والصحيح انه

لا يجوز

لا يجوز تصغير اللاتي ولا اللاي ولا اللواتي استغنا بجمع اللباس عن ذلك ثم قال بعد ذلك
ولم يصغروا من الفاظ المونث سوى تا وتركوا تصغير ذي وتي وهي وذه استغنا بتصغير تا او
خوفا من الالتباس بالمذكر لو صغروا ذي وذهي وذه انتهى قوله الشافيه وخولف بالاشارة
والموصوف قال السيد توهم ان جميع اسما الاشاره والموصولات تصغر وليس كذلك قال ودما
لا يصغر من النوعين من ما وذو الطايه وذا بعد ما الاستفهاميه وهنا وهنا وثم قوله
او زيد اخرها الف يستثنى من ذلك الممدوده فان مذهب المبرد انه يزاد انه يزاد فيها الالف
قبل الهمزة لا في ليلا يصير الممدود مقصورا والزجاج اخره على نمط الباقي دعلا فيه ادى الى عود الهمزة
قوله والساب قد يوهم انه تصغير اللاتي وهو راي الاخفش وابن مالك وتقدم ان سيبويه
نص على انه جمع اللتيا قولها ورفضه تصغير الضماير الى اخر الباب لم يستوف ما رفض تصغيره
وقال ابو حيان في شرح التسهيل لا يصغر الاسما المتوغلة في البنا ولا الاسماء المصغرة ولا غير
وسوى وسوى بمعنى غير ولا البارحة ولا امس وعند وبعد بمعنى حسبه ولا الاسماء العاملة عمل
الفعل وفي تصغير اسم الفاعل مع علمه خلاف ولا حسبك ولا الاسماء المختصة بالنفي ولا الاسماء الواقعة
على ما يعظم شرعا وكل ولا بعض ولا اي ولا الظروف غير المتمكنين نحو ذات مرة ولا الاسماء المحكية
ولا الاسماء الشهور كالمحرم وصفر وباقيها بلا خلاف في الجميع ولا اسماء الاسبوع والاحد وما فيها
على مذهب سيبويه واختاره ابن كيسان ومذهب الكوفيين والمازني والجرمي جواز تصغير ايام الاسبوع
باب النسب قوله الشافيه المنسوب الملحق اخره يا مشدده ليدل على نسبته
الى المجرد عنها قال الجاربردي اعترض بعض الناس على هذا التعريف من وجهين الاول
انه يقتضي ان يكون المنسوب اليه لان الذي الحق اخره يا مشدده هو المنسوب اليه لا المنسوب
لان المنسوب هو المركب من المنسوب اليه ومن اليا المشدده والثاني ان الذي الحق اخره يا مشددة
لا يدل على نسبته الى المجرد عنها لانهما واحد قال والجواب عن الاول انه لا يصدق على المنسوب انه
لا يدل على نسبته الى المجرد عن اليا فانه هو المجرد عن اليا واذا لم يصدق ما ذكر في تعريف
احدهما على الاخر فكيف يكون احدهما هو الاخر وعن الثاني ان الظاهر البين ان المراد بالملحق
باخره يا مشدده والمركب اليه فقط فظهر انهما اليا واحد قال ثم اعلم ان اعتراضه
الثاني يدل على انه يوهم ان الضمير في قوله ليدل عايد الى الالحاق الذي يفهم من قوله
الملحق الى قوى باليا وان قرا باليا فهو عايد الى اليا المشدده اي ليدل الالحاق او اليا

المذكور تعريف بما
المندد على نسبة الملحق الى المجرد عن اليا انتهى وقال السيد قبل التعريف المنسوب
يساويه في المعرفة والجهالة لا سيما على نسبة قال ويمكن ان يجاب عنه بانه يعرف المنسوب
الاصطلاحي بالنسبة اللغوية فلا يلزم ما ذكرتموه لان النسبة اللغوية معلومة **قوله الالفية**
والعبارة لها والشافية ومثله ما حواه الحذف قال ابن هشام فان قلت من قال في عمى وبحذف
الالف كما يحذف اليا لان الالف مع اليا بمنزلة اليا ان قلت لا نص على ذلك ابو علي
وذلك لا نعلم لهما كما ان الذي يحذف واو مفعول لا يحذف فيهم من حيث حذف الزيادتين
في مروان قال ولك ان تقول كان مقتضى القياس ان لا يحذف اذا نسب الى كرسي
لان الاصل ان يبقى المنسوب اليه ولكن كرهوا توالي يا آت وهذا المعنى مفقود في حمله عمان
اذا اسما الالف قال فان قلت ما ناب عن الفصل يفصل بدليل مررت بحوار حجب قلت الفصل
في اجتماع اليات لا في وجود اليات في الكلم غير مجتمعة فافهم الفرق فهذا اما قلنا فهو من بديع
علم النحو انتهى قولها فعلها واو وجد لها حسن لسنا على حد لسنا سوا بل الحذف هو
المختار كما قال في الكافية وشرحها وقد نبه عليه ابن الحاجب بقوله ويحذف غيرها كحبلي
وقد جا حبلوي واصرح منه قول النزهة وحبلى افصح من حبلي وبقي من اقسام المد الفها
في حالة القلب يجوز فصلها بالالف فيقال حبلاوي وقد نبه عليه في الشافية **قوله الالفية**
لشبهها الملحق والاصلي ما لها وللاصلي قلت سمي قال ابن هشام يوهم ان الف الالحاق ليست كذلك بل
يكون كالف التانيث في ترجيح الحذف لانه يقتضي قوله ما لها وقد صرح في الكافية وشرحها بان
القلب في الف الالحاق الرابعة اجود من الحذف كالاصلية لكن ذكر ان الحذف في القلب اشبه
من المنقلبة عن اصل لان الالف الالحاق شبها الف التانيث في الزيادة وشبهها بالاصلية
في الفها بازاء حرف اصلي قول النزهة ولك الخيار في ملهى توهم التساوي وليس كذلك
بل الراجح القلب كما في الالفية لانها الاصلية قول الشافية وملهى يوهم وجوب القلب وليس
كذلك بل مختار ويجوز الحذف فعبارة الالفية اجود من عبارتهما قولها وتقلب الالف الالف
الاخيرة الثالثة والرابعة المنقلبة ولو قال السيد كان من الواجب ان يقول الرابعة المنقلبة
التي لغير الالحاق لانه لم يذكر حكمها فيما بعد قولها وباب مجي جا على نحو محي كاموي واس ابن قاسم
في هذا النظر لا اسما شاذ واما محسا فانه وجه قوي قول النزهة ولك الخيار في نحو قاض توهم
التساوي وليس كذلك بل الحذف اجود ولذا قال في الشافية ويحذف الرابعة على الافصح كقاضي

وفي الالفية

وفي الالفية والحذف في اليا رابعا احق من قلب **قوله الالفية** والعبارة لها والشافية واول
ذا القلب انفتاحا قال ابن قاسم اعلم ان فتح ما قبل سابق على قلبها وذلك انه اذا اريد النسب الى
شج ونحوه فتحت عينه كما يفتح عين عرفا فاذا فتحت اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير
شجي مثل فتى ثم تقلب الف واوا كما تقلب الف فتى فقد ظهر بهذا ان اليا لا تبدل واوا الا
بواسطة قول الشافية ويفتح الثاني من نحو نمر والدليل على باب ابل ايضا وهو مذكور
في الالفية والنزهة قول النزهة ونحو حوا دا نحو تغلب يوهم ان الفتح مقيس والمعروف
فيه انما هو الكسر وان الفتح شاذ يسمع ولا ينقاس هذا مذهب الخليل وسيبويه وجزم به ابن
مالك في شرح العمدة فقال فان كان المكسور العين رباعيا كتغلب لم يفتح عينه الا سماعا انتهى
وعن المبرد انه مطرد وذهب الجزولي الى التوسط بين القولين وهو ان المختار ان لا
يفتح قال ابو حيان وهذا مخالف لقول سيبويه في انه ساق لقول المبرد انه مطرد ولا يختار
الكسر انتهى ولهذا قال في الشافية تغلبي على الافصح قول الشافية قول حرمي ظاهره
استواوهما وليس كذلك بل افصح حرمي وقد صرح به في الالفية **قوله الالفية** والنزهة
والعبارة لها وزيادتي تثنية او جمع قال في شرح الكافية انما يلزم الحذف في المنسوب اليه
من المبني والجاري مجراه كاثنين وجمع السلامة المذكور والجاري مجراه كعشرين اذا اعرب
بعد التسمية بما كان يعرب قبلها فاما اذا جعل نونه حرف اعراب واعرب بالحركات
فلا حذف وقد نبه ابن الحاجب على هذا بقوله الا علما قد اعرب بالحركات قول الشافية
بشرط صحة العين والنزهة غير معتل قال ابن قاسم لا بد من تقييد المعتل بصحة اللام لان الشرط
مجموع الامرين فلو كانت اللام معتلة واللام معتلة ايضا نحو طوية وحية فانه يقال طووي
وحيوي كالصحيح العين قلت وهذا القيد مذكور في التسهيل والعمدة وشرحها واشار اليه
في الالفية بالمثال حيث قال وعموا ما كان كالطويلة فمثل بما هو معتل العين صحيح اللام والعبارة
للشافية ومن فعلية غير مضاعف لم يذكر فيها اسم اسم الشرط الثاني المذكور في فعلية وفعولة وهو
صحة العين وقال ابن قاسم هو شرط فيها قال ولم يذكر ابن المصنف في شرحه عنها الا شرط
عدم التضعيف مع ذكر الشرطين في فعلية بالفتح باحل في فعيلة بالضم بشرط انتهى قلت ابن المصنف
معذور في انه ترك اياه وغيره صعبها لذلك ذكروا في فعيلة وفعولة شرطين وفي فعيلة شرطا واحدا وتبعهم
قال ابوه في التسهيل يقال في فعيلة فعلي وفعيلة وفعولة فعلي ما لم يضاعف او يعتل فعيلة مع صحة لامه ونه

وفي فعلي فعلية واطرد وقال في شرحها في فعلة النسب الشرط اسقط انه الا التسهيل كعبارة
فعيلة و فعولة فعل فلو كن مضاعفة عب وكذلك بيمر ما نسب اليه من فعيلة معتل العين صحيح اللام لطويلة
انتهى فهذه عبارات الناظم في كتبه تصريحه في اختصاص شرط صحة العين لفعيلة وفعولة دون فعيلة
وعلى ذلك جريت عبارة ابن الحاجب وابن هشام ولو كان عندهم استواء الاوزان الثلاثة
وغلط في ذلك ناس لكثرة الشرطين بجمعوا منها ورجعوا الشرطين اليها فان كان اخطر كما فضلوا فعيلة واعادوا
الشرط فيها الالمحا لحقتها بهما في نقص احد الشرطين راجعا الى الاوزان الثلاثة وغلط في ذلك
والدليل على تخليط انه شرح بذلك عبارة التسهيل وهي لا تعطي ذلك بل تعطي خلافه كما ترى
ولو كان على بينة من ذلك والدليل على تخليطه انه شرح بذلك عبارة التسهيل وهي لا
تعطي ذلك بل تعطي خلافه كما تريا ولو كان على ثبت لتبين ان هذا هو الحكم المنقول وان عبارة
الكتاب معتبرة كما جرت عادته بذلك فكونه لم يذكر شيئا من ذلك وانما اورد مورد بيان
مدلول الكتاب ومدلوله صريح في خلاف ذلك وهو وساير كتب المصنف وغيره دليل انه
حصل له في ذلك سهو وغفلة فلم وعبارة الجاربردي هنا ولا يشترط في فعيلة صحة العين لان
حرف العلة اذا تحرك وانضم ما قبله لا ينقلب الفا فلا يلزم المحذور ويوافقه قول ابن مالك
في شرح الكافية وامتنعوا من حذف اليا فيما ضوعف او كانت عينه واوا كجليلة وطويلة لانهم
لو حذفوا اليا فيهما لقيل جللي وطولي فاستثقلوا فك التضعيف فلا فضل وتصحيح الواو وتحركه
مفتوح ما قبلها صريح فيما اشرنا اليه وبيان لعلة قولهم والعبارة للتنزيه والياء الاولى من نحو
عزي وقصي استثنى ابو حيان من فعيل ما كان نحو كمي تصغير كمي فان المنسوب اليه كمي ساكن مشددتين
قال ولا يجوز غيره وعلة ذلك انه اجتمع فيه ثلاث ياءات التصغير والياء المنقلبة التي هي لام
الكلمة فحذفت الياء المنقلبة عن الالف وادغمت ياء التصغير في الياء الاخيرة وبقي كمي
كاحي فاذا دخلت ياء النسب قيل كمي ولا يجوز ان يحذف احدى الياءين الباقيتين لانك ان
حذفت ياء التصغير لم يجز لانها معنى والمعنى ان وان حذفت الياء الاخيرة لم يجز لانه قد حذف
الى اعلالين في موضع لانه قد حذف منه الياء المنقلبة عن الف كساع ما يلزم فيه من تحريك ياء
التصغير وهو لا يحذف فلهذا التزم فيه بعض قال وما كان مثل الكاف تصغير نسب اليه
فانه لا يحذف اصلا انتهى **قوله الالفيه** والنزهه والعبارة لها ولصحيحها في نحو حراي
واجب كذا في شرح الكافية وذكر فيها في التسهيل والعمدة وشرحها وجهين احدهما التصحيح و

شيء عليه ابن الحاجب وقال وان كانت اصليه نسب على الاكثر كعراي قولها الثاني والا
فالوجهان ككساوي وعلاوي والارجح في الاول الاقرار وفي الثاني القلب وقد صرح به في
النزهه قولها وباب سقايه سقاي بالهمز قال في التسهيل وقد تجعل واوا وقال ابو حيان وهو صحيح
ويقال سقاوي بابدال الهمز واوا وقد تحمه السيد فقال لو قال في النسبة الى سقايه لم يسعد
لان الهمز تقلب واوا فلم يستحضر النقل لكن اصاب في المحوج قولها وباب راي وراية راي
راي ذكر في التسهيل ثلاثة اوجه احدها النسب اليه على لفظه بالياء والثاني ابدال الياء همزة
والثالث ابدال البدلة من الياء واوا وقال واجودها الهمز قول الثاني فيه والمركب نسب
الى صدره احسن من عبارة الالفيه والنزهه لانه كما قال ابو حيان تدخل تحت النسبة الى لولا
وحيث وشبهها من المركبات فقال لولي تخفيف الواو وحيي بحذف عجزهما ولا يدخل ذلك
في قول الالفيه والنزهه وانسب لصدر جملة وصدر ما ركب مزجا وعبارة الثلاثة اسهل من قول
التسهيل ويحذف لها عجز المركب لانه كما قال ابو حيان ايضا يدخل تحتها ما لو كان المسمى به
اكثر من كلمتين كان يسمى رجلا يخرج اليوم زيد فانك لا تحذف العجز فقط بل تحذف ما زاد على الجز
الاول اضافه مصدرة باب او ام او ما زاد في النزهه او ما عرف **قوله الالفيه** والنزهه وما يعرف
بالثاني زاد في التسهيل والعمدة تحقيقا او تقديرا قال في شرح العمدة واشرت بقولي تقديرا
الى الكنى والاعلام اولها ذو قان او يليها معرفة باواخر تقديرا نحو بكري وكلاعي في ابي بكر
وذي الكلاع **تنبيه** قال ابو حيان المراد به هنا المضاف الذي يكون علما او غالبا لا المضاف
على الاطلاق فان مثل غلام زيد اذا لم يكن علما ولا غالبا معرفته بالاضافة وليس مجموعه يعني
مفرد ينسب اليه كابن الزبير وامرئ القيس فانما نسب الى زيد او الى الغلام فيكون اذ ذاك من
قبيل النسب الى المفرد لا الى المضاف لان كل منهما بان على معناه قول الشافيه وساير كتبه ان يحل
النسب فيه الصدر ما لم يخف لبس قال حنفي ليس الى الثاني ومثله في شرح الكافيه والعمدة لعبد مناف
قال فيقال فيه منافي وشيء عليه في النزهه وقد اورد السيد وتبعه الجاربردي ثم قال
والعاقل انت يقول لا نسلم ان الثاني في عبد مناف ليس بمقصود فان مناف اسم صنم وقد
قصد المضاف اليه واضيف اليه **قوله الالفيه** وجبر رد اللام ما منه حذف جوازا قال ابن
قاسم هو مقيد بان لا يكون معتل العين فان كانت عينه معتلة وجب جبره كما في الكافيه وشرحها
والتسهيل وان لم يجبر في التسمية والجمع كساه وذي على صاحب فيقال ساهي وذوي

قوله الالفيه ح

ونحو ما جاء صادرًا على الشافيه وقد نبه عليه في النزهه قولهما في جميع المصحح قال ابن قاسم فايده
لذكر جمع تصحيح المذكر وقد اقتصر في التسهيل على الجمع بالالف والتا قلت وكذا اقتصر عليه ايضا
في العمده وشرحها وشرح الكافيه وقرب الى الصواب حيث قال في جمعه مصححا او تثنيه وكذا عبر
ابن هشام في النزهه بقوله اجمع مونث قوله الشافيه وان كانت لامه صحيحه والمحذوف
غيرها لم يرد سامل لما حذف منه الفا والهمزه وقال ابو حيان ومستثنى منه ما حذف وهو
مصعب كرب المخفف من رب بحذف اليا الاولى الساكنه فانك اذا سميت به ونسبت اليه رددت
المحذوف فقلت ربي لا نعلم ذلك خلافا وقد نص عليه سيبويه قوله الالفيه وحتم جبر وهذا
نرفيه قال ابو حيان عبارة الجزولي ما وجب جبره في التثنيه والجمع وجب رده في
النسب وما لم يجب جاز فيه الامران ان قال وهي احسن لا زيد اوردها فيهما الوجهان
في النسب مع انه ورد فيهما الرد في التثنيه لكن في الفصيح فاذا علق الامر بوجوب الرد
في التثنيه وعدم وجوبه لم يدخلا فيما يجب رده في النسب لان ردهما الشافيه والنزهه
وحكم انه ان كانت لامه صحيحه لم تجبر الا المضاعف على ما تقدم تاييده وان كانت معتله
جبر وهذا القسم لا يفهم عبارة الشافيه لانه ذكر ما يجب فيه الرد وهو المحذوف اللام
والثاني شرطه وما يمتنع فيه وهو الصحيح اللام حذفت فاوه او عينه وذكر ان ما سوى
ذلك يجوز فيه الامران فيدخل فيه ما حذفت عينه وهو معتل اللامين مع انه مما يجب فيه
الرد لانهما يجوز فيه الامران فيكون وارد عليهما وقد اورده بعض شراحها وقال
كان ينبغي ان يقول وما كان على حرفين والمحذوف لام مما اعتلت عينه واحترز بالمستثنى
والجمع بالالف والتا او المحذوف عين اوفا مما اعتلت لامه وجب رده قوله الالفيه
وفتح عينه التزم قال ابو حيان يستثنى المضاعف المحذوف العين فانه لا يفتح عينه
بل يرد ويدغم كما تقدم في ربي قلت وقد نص في شرح الكافيه فقال فلو كان ما اصله
السكون مضاعفا فلو كان ما اصله السكون مضاعفا رد اليه باتفاق كراهيه لفك المضاعف
فقال فلو كان ما اصله السكون في رب ربي ولا يقال ربي نص عليه سيبويه قوله الشافيه
وابو الحسن يسكن ما اصله السكون قال ابو حيان قد رجع الاخفش في الاوسط الى مذهب
سيبويه وذكره سماعا عن العرب قوله الالفيه وضاعف الثاني من ثنائي ثانيه ذو لين
فيه امران الاول قد يفهم ان الذي ثانيه حرف صحيح لا يجوز تضعيفه ليس مراده بل المراد

انه اذا كان لينا وجب تضعيفه وان كان غيره جاز التضعيف وعدمه الثاني اذا كان
اللين الفا ضوعفت وابدلت الثانيه همزه ويجوز حملها فيه وجهان اقرارها والاخر
ابدالها واوا وان كان ما ضوعفت ثم يعمل بها عملا يحيي من قلب الثانيه واوا فيقال في فوي
قوله الالفيه والشافيه والعباره لهما والجمع يرد الى الواحد قال ابن مالك في شرح الكافيه
والعمده هذا اذا كان له مفرد يستعمل قياسا كان او غير قياس فان كان واحده مهملا
نسب اليه على لفظه وقد يرشد الى ذلك قول النزهه لمفرده حيث اضافه اليه قوله الالفيه
ان لم يكن واحدا بالوضع يشعر ان يجعل شاملا للصورتين المذكورتين في شرح الكافيه والعمده
ومما اذا زال عن الجمعيه نقله الى العلميه كانمار وما بقي على الجمعيه وجرى مجرى
العلميه كالانصاري وعبارة الشافيه اصرح في افاده ذلك من عبارة الالفيه قوله الشافيه
ونحو مقالي الى اخره زاد في الالفيه وفعل والثلاثه مسموعه مقيسه عند سيبويه باب
التقا الساكنين هو في الشافيه والنزهه وقد سقط من الالفيه قوله الشافيه وفي نحو
ميم قاف عين مما بني لعدم التركيب قال بعض الشراح قيل عليه ان قوله اذا كان اول
الساكنين غير لازم فانه لا فرق بينه وبين ما اولهما حرف صحيح كزيد عمرو هند
حمل قلت لا يرد عليه هذا فان ذلك القيد حاصر بالمثل التي قبل هذا كما ظاهر من العباره
قوله الشافيه واولهما مده حذفت بحذف الاول ان كان نون توكيد خفيفه او
تنوينا قبل بل الواقع بين علمين وقد ذكرهما في النزهه هنا وزاد في التسهيل اونون
لدن قولهما وحرك الثاني المضعف يرد عليه ان تحريك الثاني يكون في غير المضعف
ايضا وضبط في التسهيل بان يكون اخر كلمه وهو احصر واعم من قول الشافيه الا في انطلق ولم
يلده وفي رد ولم يرد لا يدخل تحته نحو اين وكيف وامس وايه وهند ونحو ذلك داخل
في عبارة التسهيل قول الشافيه والاصل الكسر قال في البسيط هو قول النحويين قال ويحتمل ان يقال
الاصل في التقا تحرك بل يقتضي وجود التحريك خاصه وتعيين الحركه يكون لوجوده تخصها
قولهما وكاختيار الفتح في نحو الم الله قال ابو حيان ذكر ابو الحسن ان الكسر فيه جائز على الاصل
ولم يسمع احد فيه الكسر ولا قرى به وقال سيبويه اما الم الله فلا يكسر لانهم لا يحركون في الف الوصل
بمنزله غيره وقول النزهه ونحو فقط في الم الله اصوب قول الشافيه والنزهه واختاره
في نحو اخشوا القوم عكس لوا سطعنا في اخشوا القوم لغه ثالثه وهي الفتح حكاها في التسهيل

والكافيه وشرحها وقراها يحيى ابن اسحق اشتروا الضلالة بالفتح قول الشافيه و
لجواز الضم في الاخرين يمتنع قولها بخلاف رد القوم على الاكثر في التسهيل ان الافصح في
هذا الكسر ويجوز فتحه نقله ولم يحك فيه الضم وعبارته ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح
فقال ابو حيان في شرحها بعد الضم فذكر سيبويه انه ليس من كلامهم والقياس لا يبعده لانه
كالفتح في عدم مراجعة الاصل وهو قليل حكاه ابن جني قول الشافيه والضم في نحو رده مذهب
البصريين وراى الكوفيين جواز كسره وفتحه ايضا نقله عنهم صاحب الافصاح وبه جزم
ثعلب في فصيحه وابن مالك في التسهيل وقال ابو حيان انه ظاهر قول سيبويه موافقة ما ذكره
ثعلب قول الشافيه والنزهه والعباره لها ومن الناس ارجح من الكسر عكس من اسل
امور الاول قال ابو حيان لا يختص ذلك بلام التعريف بل الزايده ولام الذي
ونحوه كذلك الثاني ذكر في التسهيل ان الكسر مع اللام اصل من الفتح مع غير اللام فلستا
في العلة على حد سواء الثالث ذكر فيه ايضا ان نون من قد يحذف مع اللام وقال ابو حيان ان
شرط وهو ان يكون اللام ظاهرة غير مدغمة فيما بعدها وذكر في شرح الكافيه ان ذلك كثير في الشعر
واورد منه ابو حيان عدة شواهد ثم قال وهذا يدل على جواز حذف نون من لا لبقا.
بالالف واللام جوازا حسنا وحذفا بقيا لا قليلا كما قال ابن مالك ولا مخصوصا بضرورة
كما ذكر ابن عصفور وغيره من النحويين قال ولو تتبعنا دواوين العرب لاجتمع من ذلك
شي كثير فكيف يجعل هذا قليلا ضرورة بل هو كثير ويجوز في سعة الكلام وطالما بنى النحويين
الاحكام على بيت وبيتين فكيف لا يبنى جواز حذف نون من عند التقايها بلام التعريف
الظاهره وقد جا منه ما لا يحصى كثيره انتهى باب الابتدا كذا ترجم في الشافيه
ووضعه بين باب التقاء الساكنين وباب الوقف وهو احسن من صنيع الالفيه حيث ذكره
في اخره بحث الزياده وترجم عليه فصل في زيادة همزة الوصل وكذا صنع في الكافيه الكبرى
وزاد في الترجمه وغيرها من همزة القطع ولم اخالف ترجمة الالفيه في هذه النكت الا في هذا
الباب لا صلحها سبته لباب الوقف قول الالفيه والعبارة لها والشافيه وهو لفعل ماض
احتوى على اكثر من اربعه يلزم منه ان تكون الهمزة في اهراق اهراقه واستطاع استطاعه
همزة وصل وليس كذلك قال السيد ويمكن ان يجاب بان المراد اربعة حروف وحينئذ فلا يرد
لان اصلها اراق واطاع قول الشافيه وفي صيغ امر الثلاثي اورد عليه السيد وغيره انه

خاص بما يسكن ثاني مضارعه واما ما يحرك مضارعه فانا وليس الامر فيه متحرك نحو قف و
قل وبع ورد وكان ينبغي ان يقيده بذلك وهذا يرد على قول الالفيه وكذا من الثلاثي
كاخشى وامض وانفذ وقد لا يرد لان المثال قول الالفيه وخصصه ومن عادته
اعطا الحكم بالمثال وقد صرح بالتقييد في الكافيه الكبري فقال كذاك امر من ثلاثي اذا
خالف قم وبع ورد هذا قول الالفيه همز ال كذا فيه امران الاول كيف يجتمع هذا مع ما صحح
في كتبه في باب المعرف باداة التعريف من ان حملها حرف تعريف وان همزتها همزة قطع
لا همزة وصل الثاني زاد في الشافيه التعوض لام التي هي بدل من ال في لغة طي فقال وفي لام
التعريف وميمه قول الالفيه ويبدل همزا في الاستفهام او يسهل ظاهره انهما على حد سواء
وليس كذلك بل الاول هو الافصح وقد صرح به في الشافيه وقال ابن مالك في شرح الكافيه
ابدالها الفا هي اللغه الموجود بها في التلاوة المرضية قول الشافيه لما فيما بعد ساكنة ضمة
اصلية فانها تضم قال في شرح الكافيه قالت الضمة اللازمه من اللفظ لاتصال محلها
بياء المونث نحو اعدى جاد في الهمزة الوجهان فاجودهما قولها وكذلك لام الامراي تحقيقها
عارض يفهم ان الاصل فيها الكسر وهو الذي مشى عليه ابو حيان في شرح التسهيل وجزم ابن مالك
في شرح الكافيه بان الاصل فيها السكون وان سكونها بعد الواو والفا رجوع الى الاصل ليومن
دوام تقويته وقد بسطت الكلام على ذلك في حاشية المغني قولها ولم ينقضوا ويجوز ان يميل
هو قليل ان جعل قليل خبرا عن الامرين وعليه شرح السيد وغيره فهو معترض فان ابا حيان
انكر على بدر الدين ابن مالك وغيره ممن قال ذلك وقال انه قوي به فيهما لا يوصف بقليل ولا ضعيف
قلت والاولى عندي في عبارة الشافيه ان يجعل قوله لم ينقضوا عطف على مدخول لسبه وشبهه
اهو واهي وثم لينقضوا وهم الكلام هنا ويجعل قوله ويجوز ان يميل هو مبتدا خبره عليل وبذلك
يندفع الاعتراض ولا اشك ان المصنف قصد ذلك للامرين احدهما انه معدود من هيه
الفرا ولا يقول ذلك امام قراءة الثاني انه زاد فيه لفظه بحو للاشعار بالاستيناف والقطع
عما قبله ولو اراد عطفه كالذي قبله لقال واي يميل هو لتناسق ما تقدم او كان يريد نحو قبل ثم
فقول وحوثم لينقضوا للاشعار بانه اول الاستيناف فلا جا بهذه العباره علم انه ثم
لينقضوا معطوف ويجوز ان يميل مستانف ومتى تحمل احدان الالفاظ كلها متعاطفه كان
وهنا فاحشا لانها يكون حينئذ داخله في حرسه فيكون قوله غير منتظم مع شي قبله ثم رايت

الجاربردي شرح على هذا الذي قررته فانه بعد اي ادى الكلام على المشبهات قال واما
نحو ان يمل هو فهل فهل نفضلنا ما وخص القلب به وهي محاسنه **باب الوقف**
قوله الشافية الوقف قطع الكلمة عما بعدها قال شارح هذا الحد غير صحيح لانه قد يوقف
على ما ليس بعده شي ولا يصدق حينئذ قطع كلمة عما بعدها اذ كان بعدها شي بان كل
كلام يعرض فانه لا بد وان يكون بعده كلام آخر من جنسه او من غير جنسه فاذا قطع الكلام
عما بعدها كيف يقال كان له وقف **قوله الالفية** تنوينا اثر فتح اجعل الفا قوله
الشافية وابدال الالف في النون قال ابن قاسم يستثنى من النون المتطرفة كان منونا
ثالث فانه نونته لا يبدل بل يحذف وقد اورده على الشافية السيد والجاربردي قلت
قد نبها عليه في اثناء الباب حيث قال في الالفية في الوقف تا تانيث الاسم ما جعل وفي
الشافية وابدال تا التانيث الاسمية ها فاغنى ذلك عن استيناف ها هنا والذي
الجا ابن قاسم الى ذلك انه راى الناظم بادر الى ذكر القيد ها في كتابه العمدة فقال
ما لم يكن تنوينا بلا فتحة ظاهرة في غير تانيث فيبدل الفا ثم يرد على الشافية نحو اها
وايها فان التنوين فيه يبدل الفا ولا يدخل في عبارته لانه مبني فلا يقال فيه منصوب
ولا يرد ذلك على الالفية لقوله اثر فتح لان الفتح شامل لفتحة الاعراب وفتحة البنا وفي شرح
العمدة ويرد على الالفية انه لا بد من تقييده بغير المقصور كما قيده في العمدة بفتحة ظاهرة وقال
في شرحها نبهت بذلك على ان الاولى في نحو رايت فتى ان يعتقد كون الالف الموقوف
عليها هي الالف التي يقدر فيها الاعراب لا المبدلة من التنوين اذ لو كانت المبدلة من التنوين
ثم على في سوى في قراءة حمزة والكسائي ولم يقيدها دويا في قوله فقف الورى يا سعد
حكما ويدخل لي الى لديك سمع وقال في شرح الكافية لا يوقف على المقصور من
الاسما الا بالالف منونا كان او غير منون لكن في النون ثلاثة مذاهب احدها مذهب
سيبويه وهو الحكم عليه في الرفع والجر بان تنوينه محذوف دون عوض وان الوقف على الالف
من نفس الاسم والحكم عليه في النصب بان تنوينه ابدل منه في الوقف الفا لو مجرى الصحيح و
مذهب المزني ان الالف الموقوف عليها في المقصور لا يكون ابدا الا الالف التي هي من
نفس الاسم مرفوعا كان او مجرورا او منصوبا وهذا المذهب اقوى من غيره وتقويه ثبوت
الرواية بالامالة الالف وقفا والاعتداد بها رويا وبدل التنوين غير صالح لذلك وهذا الذي

حكى ابن برهان من ابي عمرو والكسائي هو اختيار السيرافي وبه اقول انتهى قال ابن قاسم وهذا
الذي اختاره المصنف مع كونه مخالفا لمذهب سيبويه ومخالف لما عليه معظم النحويين فانهم
ذهبوا لما ذهب اليه سيبويه **قوله الشافية** بخلاف الموقوف والمجرور في الواو والياء على
الاصح قال شارح هذا غير ملتزم تمام المراد من بيان الوقف على النون من المرفوع
والمجرور في غير الاصح بابدال فانه لم ينبه على اكثر من انه يوقف على المنون المرفوع والمجرور
في غير الافصح بابدال تنوينه واوا في الرفع ويا في الجر واللفظ خلاف الابدال فيتوهم
بقا التنوين ولا يدري الحذف ام لا واجاب السيد بان ذلك معلوم من قوله فالاسكان
الجرد في المتحرك قولها وبلها قلب كل الف بهمز ضعيف وكذلك قلب الالف في نحو حبلى
بهمز قال السيد في هذه العبارة نظر لان قوله وقلبها وعن ذكر الهمز في قوله وكذا قلب الف
نحو حبلى همزة قال الجاربردي ويمكن ان يقال عدل الى هذه العبارة لانه لو ذكر الهمزة في قوله
وقلب كل الف همزة لاحتمال يتوهم متوهم ان المراد هي الالف تكون نائبة حال الوصل
الف التنوين لم يكن نائبة في حال الوصل ومنشا ذلك التوهم استبعاد ان التنوين اذا انقلبت
في الوقف الفا انقلب الالف بعد ذلك همزة وهو ظاهر وايضا لما كان يذكر ان الف
حبلى ينقلب واوا وكان يتوهم انه يختص بهذا او يخرج من قوله كل الف فلذلك افردها
بالذكر انتهى **قوله الالفية** واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الاضمار
اورد عليها ابن قاسم انه ذكر في التسهيل انه قد يحذف ضمير الف العامة منقولا فتحها
الى ما قبلها اختيارا كقول بعض طي والكرامة ذات اكرمكم الله به قال واستشكل
قوله اختيارا فانه يقتضي القياس عليه وهو قليل قولها وغير ذي التنوين بالعكس قال
ابن قاسم هذا غير محرر وتحريره ان يقال المنقوص غير المنقوص غير المنون اربعة
انواع الاول ما سقط تنوينه لدخول ال نحو هذا كالصحيح نحو رايت القاضي فيوقف
عليه باثبات اليا وجها واحدا فان كان مرفوعا نحو هذا القاضي او مجرورا نحو مررت
بالقاضي ففيه الوجهان والحق ان الاثبات الثاني سقط تنوينه للنداء نحو يا قاضي فالخليل
يختار فيه الاثبات ويونس يختار فيه الحذف ورجح سيبويه مذهب يونس لان النداء
محل حذف ورجح غيره مذهب الخليل لان الحذف مجاز ولم يكثر فرجح بالكثرة الثالث
ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رايت جواري نصبا فيوقف عليه باثبات اليا الرابع

ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فاذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجايزان في المنون
قال وقد علم بما تقرر ان كلام الناظم معترض من وجهين احدهما ان عبارته غير شاملة لهذه
الانواع وليس حكمها واحدا والاخر ان اطلق العبارة فيشمل المنصوب مع انه متعين الاثبات.
كما ذكر في الكافية وشرحها انتهى وذلك وارد ايضا على عبارة الشافية وعندي انه يعني
بالالفية في دفع الاعتراض الثاني ويجعل قوله وغير ذي التنوين اي مما لا ينصب حوالة على
البيت الذي قبله ويكون قوله في ذلك البيت مما لا ينصب بيانا بالعرض حال المنقوص عالية
اي حالة التنوين وعدمه وان الحكم بجريان الوجهين في الحالتين مفروض في غير المنصوب.
منها عنوان التراجح في الوجهين مختلف واما عبارة الشافية فانه لم تتعرض عن ذكر
المسلم لاسيما النصب البتة بل اطلق جواز الحذف والا الاثبات اكثر في القاضي عكس
لكنه ذكر في اوايل الباب ابدال الالف في المنصوب المنون وهذا يضر قوله هنا عكس قاضي ولم
يذكر ما قصد به الشق الاخر لاهنا ولا في لقيه الباب فهو وارد عليه لا محالة وهو الايراد
الذي اورد على الالفية لكن عبارة الالفية قبلت الدفع بالعناية وعبارة الشافية لا يقبل ذلك
والحاصل ان الايراد على الشافية اشد لانه وارد عليها بالنسبة الى كل من الشقين واحد الشقين
قبل الدفع لتقدم ما تقيد به اول الباب فهو داخ الى الدفع بالعناية والشق الاول اصلا لتصريحه
بالقيد في صورة المسلم وانما ورد عليها بالنسبة الى الشق وقد قبل الدفع بالعناية وعبارة الكافية
البري وقف على المنصوب غير المنتصب منونا يحذف باسرنصب وقد ساح الرد والزم
اذا ما عينه او فاوه قد اخذا وسوى المنون اجعل عكس ما له وكالصحيح منصوبها قال في شرحها
لما هذا الاطلاق يوهم تناول المنصوب نبهت على ما يرفع ذلك الابهام بقولي وكا
لصحيح منصوبها **قول الالفية والشافية** والعبارة لهما وانبا تنافي نحو ما مرى اتفاق
واشار بذلك الى ما حذف عينه من المنقوص وبقي عليهما ما حذف فاوه وحكمه كذلك كما
ذكره في الكافية والعمدة قال في شرح الكافية وان كان المنقوص محذوف العين كمر او محذوف
الفا كيف علما لم يوقف عليه الا بالرد في شرح العمدة اما الذي حذف فاوه او عينه فلا يجوز
ان يوقف عليه الا باثبات الياء كمعي اذا سمي به وري **قول الالفية** وغيرها التا بينت
من تحرك الى اخره شرط جواذ ما يعد السكون ان الحركة غير عارضة كما قيده بذلك
في العمدة قال في شرحها فان كان الوقف عليه قبل الوقف ذا حركة عارضة فهو بمنزلة

الساكن

فلا يوقف عليه الا بالسكون المحض كنحو قم وقد اقتربت الساعة وقد نبه على ذلك في الشافية
قولها والعبارة للالفية وقف مضعفا ما ليس همزا وعليلا ان قفا محركا قال ابن قاسم
ذيد شرط رابع وهو ان لا يكون منصوبا منونا قال وقد يحتاج الى هذا الشرط لان المنصوب
المنون اذا ابدل تنوينه الفا لم يكن الحرف الذي قبل الالف موقوفا عليه انما هو الالف والكلام
احكام الموقوف عليه **قول الالفية** ساكن تحريكه لن يحظلا واعترض عليه بانه يقتضي نقل الحركة الى الواو
والياء وليس كذلك بل حكمهما حكم الالف في منع النقل اليهما فلا يقال ساكن صحيح وبذلك عبر
بالشافية وقال ابن قاسم ان عبارة الالفية اولا انها لا يشمل الحرف المدغم فانه يمتنع تحريكه فلا ينقل
اليه والثاني الواو والياء لان الامتناع قد يكون للتعذر وقد يكون للاستثقال **تنبيه**
قال ابن قاسم يجوز النقل شرط رابع وهو ان يكون المنقول منه صحيحا فلا ينقل في نحو غزو وهذا
وارد على الالفية والشافية معا **قول الشافية والالفية** في الوقف بتا تانيث الاسم ها قد جعل قال في شرح
الكافية ويجوز عندي انه يوقف بالهاء على رب وثمت قياسا على قولهم في لات لاه **قول الالفية**
وليس حتما في سوى ما كع او كيع مجزوما اقتصر على المحذوف الفاء وحكم المحذوف العين مثل كم ولم يره
ذكره في العمدة وشرحها ونبه عليه في الشافية قال ابن قاسم فان قلت فهل تجب زيادة الهاء في نحو
معا اتقى سيلان محذوف الفاء قلت ظاهر التسهيل الوجوب لانه جعل الضابطان لحذف عليه
او فاوه وبقي محذوف وظاهر قوله في شرح الكافية ويجب الحاق هذه الهاء في الوقف على
ما كان من الافعال على حرف واحد او حرفين احدهما زايد ان زيادة الهاء لا يجب في نحو لانه على
ثلاثة احرف ولكن الامر مندرج في كلامه لانه على حرفين احدهما زايد قال ابو حيان لم يجز
نصا على الوقف على هذه الكلمة والذي يقتضيه النظر عندي ان يكون الوقف بالهاء اختيارا
لا وجوبا لانه ان حذفت فاوه فان تا الافتعال لازمة للفعل وهذا الحرف عارض شاذ وليس
بمطرد فلم يلتفت قوله ان لا يتركب مع ما فان ركبت معها لم يحذف الالف نحو ماذا يلو مضى وقد
اشار اليه في التسهيل **قول الشافية والالفية** والعبارة لها وجايز في هاء هم والام وعلام
قال في شرح الكافية والوقف بالهاء اخره في قياس العربية **قول الالفية** وفصلها بغير تحريك
بنا اولم شذ في المداد استحسنا قال ابن قاسم فان قلت هذا البيت معترض من وجهين احدهما
ان قوله وصلها بغير تحريك بناء ادم يقتضي ان وصلها بحركة الاعراب قد شذ ايضا لان الاعراب
غير تحريك بناء لازم اذ هو يشمل نوعين البناء غير اللازم وتحريك الاعراب والثاني قوله في المدام

استحسن يقتضي موافقه احسان ايضا لها بحركه الماضي لانها من تحريك المدام قلت
اما الاول فليس بلازم واما الثاني فظاهره اللزوم وقد استثناه فقال مالم يكن المبني فعلا
ماضيا باب الاماله قول الشافيه والصابوه بامفتوحه لجودي حيكي هنا كان
اولى لان الفها منقلبه عن يا قولها بخلاف جابك وحاك قال السيد لقايل ان يقول لو لم
تذكر حيلي هنا لكان اولى لا حاجه الي قوله ذلك لانه يعلم من قوله الصابوة يا مفتوحه
قول الالفيه وهكذا بدل عين الفعل قال ابن قاسم مفهومه ان بدل عين الاسم لا يمال اذا
كان عن اليا وهو ظاهر كلام سيبويه وفي المفصل انه يمال انتهى قلت وقد مشى في
الشافيه على يمال تبعا للمفصل وعباره شرح الكافيه اصرح في المنع من عبارة
الالفيه فانه قال الالف المبدله من عين يمال باطراد ان كانت في فعل وكسره الي احر
قول الالفيه كعلما بالثاني والشافيه واليا انما يوثر قبلها يرد عليه انها توثر اذا كانت
بعد الالف ايضا كما ذكره في التسهيل والكافيه وشرحها بشرط ان يكون متصله بها نحو بايع
وعبارة الكافيه وقبل تا الف يا او بعدها وفي شرحها ومن اسباب اماله الالف تقدمها
على يا كمايع او تاخيرها عنها الي اخره قال ابن قاسم ولم يذكر سيبويه اماله الالف
للتا بعدها وذكرها ابن الدهان وغيره قول الشافيه في نحو سال وشيبان زاد في الالفيه
او بحرفين مع ها كجيبها ادر به قال ابن قاسم ولم يقيده هنا ولا في الكافيه وقيده في التسهيل
بان يكون الفها يابيه وقيده غيره بان لا يكون قبل الفها ضمه نحو هذا حبيها فانه لا يجوز فيه
الاماله قلت وقد مشى على هذين العيدين السيد ركن الدين فقال او بحرفين بينهما ها
واوليها غير مضمومه قول الشافيه والالفيه وفصل الها كلا فصل يعد فدرهماك من يمله
لم يصد قال ابن قاسم لم يذكر في الكافيه وشرحها اماله نحو صاحب المفصل واما قولهم يريد ان
ينزعها ونضربها فان ذ والدي سوغه ان الها خفيفه فلم يعتد بها قال ابن قاسم
ثم ان الناظم اطلق في قوله وفصل الها وقيده غيره بان لا ينضم ما قبلها فانه لا يمال كما تقدم
مثله في اليا قولها والعبارة للالفيه وحرف الاستعلا يكف مظهرا من كسر او يا الي اخره قال
ابن قاسم هذا تصريح بان حرف الاستعلا والرا غير المكسورة يمنع الاماله اذا كان سببها
يا ظاهره فقد صرح بذلك في الكافيه والتسهيل ولم يمثله وقول الزمخشري ان حرف الاستعلا
في غير باب طاب وخاف مانع من الاماله ظاهر في موافقته وقال ابو حيان لم يجد ذلك

في البا

في البا وانما يمنع من الكسرة فقط قول الكافيه مانع ما قبلها محله مالم ينكسر او يكن بعد كسره كما
ذكره في الالفيه ونبه عليه السيد ويغلب المكسوره بعدها المستعليه وغير المكسوره قال السيد
في عبارته نظر الى انها توهم ان الراء المكسوره بعد الالف تغلب المستعليه بعد كما في تغلبها
وهي قبل الالف وليس كذلك فان الرا المكسوره لا تغلب المستعليه بعد الالف فانه لا يمال
نحو فارق ومعادق ولو قال وتغلب المكسوره بعد الالف المستعليه قبلها وغير المكسوره
لكان اصوب قول الالفيه ولا يمل لسبب لم يتصل قال ابن قاسم يستثنى من ذلك الف ها
التي من ضمير المونث في نحو لم يضربها او رحمها فانها قد اميلت بسبب منفصل اي في
كلمه اخرى قال وذكر غير المصنف ان الكسره من كانت منفصله عن الالف فانها قد تمال
لاجلها الالف وان كانت اضعف من الكسره التي معها في الكلمه قال سيبويه سمعناهم
يقولون لزيد مال فاما لو الكسره شبهوه بالكلمه الواحده فليس كلام المصنف قول
الشافيه والالفيه ولا تمل مالم ينل تمكنا يستثنى فيه ما عرض بناؤه نحو ما فتح
والفعل الماضي فانه يمال مع انه غير متمكن قولهما والعبارة للالفيه والفتح قبل كسر او في طرف
اخر فيه امران الاول قال ابن والعبارة شرطه ان تكون الفتحه قبل راء وظاهره ان مراده
ان تكون متصله كما مثل يعني هذا لو فصل بينهما لم يمل وليس ذلك على اطلاقه بل فيه تفصيل وهو
ان الفاصل بين الفتحه والراء ان كان مكسورا او ساكنا غير يا فهو مغتفر وان كان غير ذلك
منع الاماله فتمال الفتحه في نحو اسر وفي نحو عمرو لا في نحو عمر نص على ذلك سيبويه ونبه الناظم
على ذلك في بعض نسخ التسهيل وشرطه ان لا يكون يا وليس اشتراط على ذلك فصحيح فان سيبويه
ذكر اماله فتحه الطا في قولهم رايت خبط رياح وذكر غيره انه يجوز اماله فتحه العين
في نحو الفرد ولعله انما حصره الطرف لكثرة ذلك فيه الثاني قال ابن قاسم اهمل من شروط
اماله الفتحه لكسرة الراء شرطين ان لا يكون على ما نحو العين وان لا يكون بعد الراء حرف
استعلا نحو الشرق فانهما لا يمالان نص على ذلك سيبويه قولها والعبارة الشافيه وقد يمال
ما قبل ها التانيث كذا ما قبلها المبالغه نحو كعلامه نبه عليه ابن قاسم ونبه في الشافيه على ان
ذلك يحسن في نحو رحمه ونعمه في الراء نحو كوره ويتوسط في الاستعلا نحو حقه وذلك فايدة زايدة
على الالفيه قول الالفيه اذا ما كان غير الالف قال ابن قاسم فان قلت لا حاجة الى هذا القيد
لان ذلك كالمعلوم فيما كان مفتوحا وهو قبل الها والالف لا تقبل الفتح قلت هو كذلك ولكن نبه

على منع امالة الالف لئلا يتوهم ان هاء التانيث يسوغ امالة الالف كما يسوغ امالة الفتحة
تنبيه باب الامالة وباب الوقف ساقطان من النزهة والشذور وقد ذكر باب
الوقف وحده في الجامع مع انه نحو فقط ليس فيه شيء من ابواب التصريف فكانه عنده تكملة
على النحو وكذا صنع ابن مالك في العمدة الا انه ذكر فيها من ابواب التصريف باب التثنية
والجمع السالم وباب جمع التكسير وباب التصغير وباب النسب باب التصريف
قول الشافية التصريف علم باصول يعرف بها احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب فيه
امور الاول اورد عليه ان يخرج عن هذا الحد اكثر ابواب التصريف وذلك لان التصريف
يبحث عن اصول يعرف بها نفس ابنية الماضي والمضارع والمصدر والامر والصفات
ولا يلزم من معرفة احوال الابنية معرفة نفس الابنية وقد يبحث عن اصول يعرف بها احكام
لا تعلق لها بنفس الابنية ولا باحوالها كالوقف والقلب والاسكان وتجاوز الساكنين
والادغام وتخفيف الهمزة في الاخر وهذه الاشياء لا تعلق لها بنفس الابنية ولا باحوالها
لانه لا يعتبر في بناء الكلمة حالات الحرف الاخير بخلاف ما اذا كان في غير الاخير فانها
حينئذ من احوال الابنية واجيب عن الاول بان الماضي والمضارع وغيرهما احوال
عارضة للابنية مثلا اذا قلت طلب ماض فقولك طلب بناء وماض حالة عارضة له كالقلب
والادغام العارضين لها قال فالمراد من الماضي والمضارع والمصدر مفهوماته لا ما صدقت
عليه وعن الثاني انا لا نسلم انه لا يقال لاحوال الحرف الاخير انها حالات الابنية لانه
يطلق على احوال بعض الشيء انها احوال ذلك الشيء قال السيد عبد الله وبهذا يسقط
اعتراض من قال انه لا حاجة الى قوله ليست باعراب بناء على انه لا يعتبر في بناء الكلمة حالات
الحرف الاخير وقال ابن الحاجب في شرحه انما قلت باحوال ولم اقل بابنية كما قال
بعضهم لئلا يرد احكام الوقف وبعض احكام الادغام وبعض احكام التقاء الساكنين فانها
من التصريف ولا يرجع الى ابنية الكلم لان الوقف على زيد بالسكون او بالروم ولم يضرب
الرجل واضرب نكرا ان لا يرجع الى علم بنية الكلمة قال ولما كان قوله يعرف بها احوال
يدخل فيه علم الاعراب لان الابنية يكون على حالة باعتباره اخرج علم الاعراب بقوله التي
ليست باعراب انتهى قال ابو حيان وما قاله ليس بشيء لان التصريف انما هو علم باحكام الكلمة
حالة الافراد دون حالة التركيب وما ذكره من الوقف بالروم ولا سيما من انما يكون الا في

التركيب

التركيب وكذلك لم يضرب الرجل فاضرب نكرا انما ذلك من الاحكام
التركيبية فليس من علم التصريف قال وما ذكره اخرنا على ان التصريف كلما
يرجع الى الاعراب وليس كذلك بل هو مختص بالاحكام التي تلحق الكلمة
حالة الافراد قبل جعلها جزء كلام وعلى ذلك بنى اصحابنا الكلام في التصريف
قال فالحاصل ان احكام الكلم على قسمين قسم يلحقها حالة التركيب وقسم حالة
الافراد فالاول نوعان نوع اعرابي ويسمى علم الاعراب ونوع غير الاعرابي يسمى مع
الاول علم الاعراب تغليبا لاحد القسمين والثاني نوعان ايضا نوع يتغير فيه الصيغة
لاختلاف المعاني نحو ضرب ويضرب وتضارب واضطرب وكالتصغير والتكسير
وبناء الالات واسماء المقادر وغير ذلك وهذا عادة النحاة تذكره قبل علم التصريف وان
كان منه وقسم يتغير فيه الكلمة لا لاختلاف المعاني كالنقص والابدال والقلب والنقل
وغير ذلك انتهى وقال البرى ما ذكره المصنف فيه نظر لان معرفة الابنية واحوال الابنية
كلاهما مقصود بان في علم التصريف اذ علم التصريف ليس مقصورا على معرفة احوال الابنية
حتى اذا ذكرت الاحوال فقط يتم الحد بل معرفة نفس الابنية ايضا من التصريف كمعرفة الماضي والمستقبل
والامر والنهي والفاعل والمفعول وكما يقال علم اسم رباعي يجمع على زنة فعالل وكلما كان
الماضي على زنة افعل كان مصدره على زنة افعال والمصدر الميمي من غير الثلاثي على زنة مفعول
وغير ذلك مما يطول ذكره فان نشر ذلك كله من ابواب التصريف وليس راجعا الى معرفة احوال
الابنية بل معرفة نفس الابنية فثبت ان قوله احوال الكلم ليس شاملا ايضا لخروج اكثر ابواب
التصريف عن الحد كما نرى ويشهد على ارتكابه هذا الخطا قوله بعض احكام الادغام وبعض
احكام التقاء الساكنين لانه يعلم من كون البعض راجعا الى الاحوال كون البعض الاخر
راجعا الى الابنية اذ لو لم يكن راجعا اليها لكان اما راجعا الى الاحوال وهذا فاسد
لاستلزامه كون الكل راجعا الى شيء غير الاحوال او الى الابنية وهو ايضا فاسد لانحصار
علم الصرف فيما هو راجع الى معرفة نفس الابنية وما هو راجع الى معرفة احوالها وايضا دخول
البعض مطلقا يستلزم خروج البعض سواء كان راجعا الى احد الامرين ام الى شيء غيرهما
وعلى كل تقدير يكون الحد مختلا لا يقال يجوز ان تكون معرفة نفس الابنية مندرجة تحت
معرفة احوالها كما جعله بعض الشارحين جوابا محتملا لانا نقول اذا كان معرفة نفس الابنية

لا يستتبع معرفة احوالها معرفة نفسها لان الابنية ذوات والاحوال اعراض ومن عدم جواز
كون الذوات مستتبعة للاعراض يلزم احد ريه عدم جواز كون الاعراض مستتبعة
للذوات ولعمري بان الحد الذي زيفه خير من حده لانه اتبع الاعراض وهو جا بالعكس
فان قلت يلزم من تصور صفة الشي تصوره لا محالة قلت يلزم العلم بماهيته وحقيقته
مثاله الوقف على مساجد لا يستلزم معرفة كونه جمعا وكونه جمع تكسير وكونه على زنة فعالل وغير
ذلك وانما يستلزم تصوره فقط والتصريف معرفة احوال الابنية لا تصورها قال بعض
الشارحين بناء على ما ذهب اليه المصنف ينبغي ان يقول بعض احكام الوقف ايضا لان بعضها
راجع الى الابنية ايضا وهو الوقف بتضعيف الاخر في نحو جعفر وهو وهم لان التضعيف
والاسمافي كونهما عارضين للبنا بعد كماله سواء وليس لزيادة الحرف ونقصانه مدخل
في نفس البنا اذ ليس للزيادة مدخل ليس للنقصان مدخل ولا قايل بهذا انتهى
وقال الجاربردي اورد على هذا الحد ان زيادة قوله احوال وان افاد ما ذكره المصنف
في شرحه لكنه مخل من وجه آخر لانه يخرج به معرفة ابنية الكلم لانه لا يلزم من اسناد المعرفة
الى المضاف اسنادها الى المضاف اليه بل ينبغي ان يكون معلوما قبل ذلك كما حقق في
موضعه فيلزم ان لا يكون ابنية الكلم موادها وجواهرها فلا باس بخروجها اذ هي من
مباحث اللغة ومن التصريف وان اريد وهي صيغة قال والجواب ان يقال ان اريد بابنية
الكلم موادها اذ هي مباحث اللغة وليست من مباحث التصريف وان اريد ما يطرا
من الهيات والاحوال فهي نفس احوال الابنية الكلم والاضافة فيه كما في قولهم سحق راك
فمعنى قولهم احوال الابنية ما كذا ذكروه لكن التحقيق في هذا الموضع ان يقال المراد بابنية
الكلم هي الالفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها الموضوعة لها باعتبار كونها
مادة للكلمة وباحوال الابنية هي العوارض التي تلحقها بحسب كل عرض واذا كان كذلك فلا بد
من زيادة قوله احوال لينطبق الحد على التصريف ويخرج عنه ما ليس منه اذ معرفة
الابنية ليست منه فانما هو علم بقواعد تعرف بها احوال الابنية اي يعرف بها الماضي
والمضارع والامر والنهي الى غير ذلك مما سياتي فان جميع ذلك راجع الى احوال الابنية
لا الى نفس الابنية يدل عليه قول المصنف فيما بعد واحوال الابنية قال ويظهر ذلك
من هذا التحقيق ان الشارحين ارادوا بقوله لئلا يرد عليه بعض احكام الادغام و

بعض احكام التقاء الساكنين حيث قيدوا بالبعض ان البعض الاخر الراجع الى الابنية
ليس من التصريف ولا باس بخروجه ليس بمستقيم لما شملوا له بالادغام في نحو شد وشد
وفتح القاف وسكون اللام من انطلق ولاحظ في من التصريف فان ارادوا ان ذلك البعض
كان داخلا في هذا العلم فزاد قوله احوال ليدخل لبعض الاخر ايضا فهذا التركيب لا يفيد
ذلك لما عرفت ان اسناد الشي الى المضاف لا يقتضي الاسناد الى المضاف ولا يندفع
هذا بما قيل كل اصل يعرف به حال ابنية الكلم يعرف به ابنية الكلم لانه ممنوع وايضا يلزم على
هذا التقدير دخول جميع مباحث اللغة فيه انتهى وقال التبريزي متعقبا على قول
الجاربردي لكن التحقيق الى اخره هذا الكلام يلوح منه انه جعل جميع التصريف
من الاحوال واستدل عليه بقول المصنف بعدها واحوال الابنية قد يكون للحاجة
الى اخره حيث جعل جميع ذلك من الاحوال الابنية وهو ايضا وهم لان الفرق بين الادغام
في الكلمتين وبينه في الكلمة الواحدة لا يرده زاد وكونا كون الاول من الاحوال
والثاني من الابنية لا يخلو اذ كيف يكون علم صوغ الكلم وعلم الوقف عليها بعد صوغها سوا
والحق ان جعل جميع الابواب داخلة تحت الاحوال ودحض كلام الشيوخ براسه
تعسف يجري مجرى المكابرة الامر الثاني قال اليزدي واعلم ان الاسكان وارد على
حده مع قطع النظر عما ذكر من النظر لانه قال انما قلنا التي ليست باعراب ليخرج علم النحو
عن حد علم التصريف وهو لا يخرج عن حده بحال لان قوله التي ليست باعراب يدل
على كل حال هي من جهة الاعراب خارجة عن حده وعلم النحو ليس ينحصر في الاعراب
بل مباحث البنا ايضا من جملته فيدخل في حده كل بحث هو من جهة البنا فثبت انه
دخل في حده بعض علم النحو وعنده مغاير لعلم التصريف فلا يكون حده مانعا وهو اورد
على الحد الذي هو فرد منه ايضا اذ كل من طلب التمييز بين علم النحو وعلم التصريف
يرد عليه هذا فيعلم مما ذكرنا ان الحق هو ما عليه المتقدمون فانهم لم يميزوا بينهما
وعليه سيبويه في الكتاب فانه ذكرهما بلا فصل وتمييز وسموهما معا علم النحو فالمقعد اما
عن هذا الاشكال لبعض الشارحين بامرين احدهما انه قد يقال هذا كتاب اعراب القران
وان كان مشتملا على ذكر البنا ايضا وتنزيل لفظة النحو لا بول ليست باعراب يخرج بحث

المبنيات ايضا والحاصل سرايل الغلط النحوو وهوغير شديد لان هذا الاطلاق
فيه تجوز وهو في الحدود غير جايز والثاني قول المصنف ان الحق بمقدمتي في
الاعراب اذ المراد في النحو وهذا لا يصلح للدفع لانه يستلزم التحكم وبيانه انه قد
ذكر في الكافيه بعض مباحث التصرف مثلا في الجمع والتثنية وغير ذلك وبعضها
في الشافيه فالحكم بكون بعضها من النحو وبعضها من الصرف حكم لا غني سند هذا وان
جعل الصرف جزء من النحو لم يلزم هذا التحكم ولكن يحمل الحد لا محالة فان قلت
يلزم ماذكرتم خلط علم بعلم اخر الذي هو المودي الى الحيرة المنافيه لحصول
العلم قلت كان يلزم هذا لو كانت المغايرة بينهما ثابتة ولا يمكن ثبوتها لما قد اسلفناه
فالحاصل ان علم الصرف بعض علم النحو فان قلت اليس قولهم علم التصريف شعرا بانه علم برأ
مغاير لعلم الفقه فكما ان الفرايض جزء من الفقه كذلك الصرف جزء من النحو وكما انهم
صنفوا فيه كتابا براسه صنف النحاة في الصرف كتابا براسه وهذا لانه لما كان
البعض اهم للمبتدي قصد والتصنيف مختصرات فيه تقديما لما هو اليق
بفهم المبتدي والحق في جانب الزمخشري حيث جعل التصريف من جملة علم النحو فبعضه
المخصوص يقسم من الاقسام الثلاثة ورده في بعض مكانه وبعضه الشامل للقسمين
او الثلاثه افرده وسماه بالقسم المشترك انتهى الامر الثالث قال اليزدي لقايل
ان يقول قد يكون العلم بالجزئي اعني مثل الكلام في كُلْ وخُذْ ومُرْ وقل وغير ذلك علم
الصرف فلا يكون الحد جامعا قال والجواب ان الشاذ الخارج عن القياس الكلي
في كل بحث يكون قليلا جدا والنادر كالعدم الرابع قال اليزدي ايضا لقايل ان يقول
ذكر احد الامرين من الابنية والكلام زيادة بلا فايدة اذ لو قال يعرف بها حال الابنيه او
احوال الكلم لكان كافيا قال والجواب ان الابنيه اعم من الكلم اذ قد يكون الكلم وقد يكون غيرها
فالاول اعم من الثانية فلهذا اضافها الى الثانية واما فايده ايرادها فهي ان يعرف
المستفيد من اول الامر انه يستعمل في الاصطلاح في الكلمات كما يقال هذا البنا
موجود النظر وذلك معذور النظر الخامس قال اليزدي ايضا لقايل ان يقول التي ليست
باعراب امر عدمي ولا يصلح شي من الامور العدميه مقومًا للامور الموجودية في الامور

المتقورة المتحققة اما في الامور الاعتباريه فيحلي فانه قد يحصل بعرفتها والثاني
ان المراد بقولنا التي ليست باعراب الممتازة عن الاعراب اذ هو المقصود قطعا ولا مشار
ليس امرا عدميا فيصلح ان يكون فصلا السادس قال الجاربردي ذكر بعض الفضلاء ان
ههنا حدا فلا بد من تقريره علم التصريف علم باصول قال وفيه نظر لان النظر الى التصريف
علم بعلم خاص كالفقه والنحو ولا حاجة الى هذا القيد واذا قيل علم التصريف او علم
النحو مثلا يكون ذلك من باب اضافة العام الى الخاص ولا حاجه ههنا اليه قوله التصريف
التصريف تحويل الصفة لعرض لفظي ومعنوي هذا الحد اخذه من شرح الكافية لابن مالك
وهو مغاير للحد الذي ذكره ابن الحاجب فان هذا حد للتصريف الذي هو فعل
المصرف وذلك حد للتصريف الذي هو علم على العلم ذي القواعد المقررة فلم
يتوارد الحدان محدود واحد قوله الالفيه حرف وشبهه من الصرف بري وما
سواهما بتصريف حري فيه امور الاول قال ابن هشام قد شذ عن هذا الضابط
الموصولات واسماء الاشارة في باب التصغير ثم اورد قول ابن جني قد دخل
التصريف في الذي والتي وذا وذي ونحو ذلك مما يدخله التحقير واستعمل استعمال
المتصرف وليس كذلك بالكبير قال وقد جا بعض المبنيات سما نحو لبيك لانهم
يقولون الت لمكان اذا قام محوقط لانهما من قططت الشي الا ترى ان الا افعله قط بمعنى
فيما انقطع من الزمان الثاني قال ابن هشام ايضا نصوا على ان الف ابا زايدة وذلك يحتاج الى
الاعتذار وحاصل ما يجاب به ان الالف ليست من الاسم كما ان هاء السكت في لم اذا
قلت لم ليست من الكلمة فلم يقع الحكم على المبني بشي من التعريف الثالث قال ابن هشام
ايضا اعترض ابن هشام الخضراوي على قولهم لا بد التصريف في الحروف بان سيبويه
ذكر انك اذا سميت بعلى قلت علوان في التثنيه لانه من علوت وبانه قد جاء الحذف
في سوف وان ورب والقلب والابدال في لعن وغيره قال وهذا القول مردود اما على
فانها لم تفعل فيها ذلك الا بعد التسميه واما التخفيف الذي ذكره والابدال الذي ذكره
فشاذ ونحن انما منعنا دخول التصريف فيها بقياس على ان بعضهم قال في سوف انهما
ليستا منقطعتين بل هما حرف تنفيس لم يستعملا الا قليلا الرابع قال ابن هشام
ذكر غير الناظم ان التصريف لا يدخل في الاسما العجميه التي عجميتها شخصيه كابراهيم

واسمعيل فينبغي استثنا وهما ايضا قال واقول ان الاعجمية تصغر وتكسر وتنسب اليه فاستثناوها فاسد وهذه الامور الاربعة تجي على قول النزهة وتعلقه
الفعل المتصرف والاسم المتمكن الخامس قال ابن هشام لا يدخل التصريف في الفعل الجامد فينبغي
ان يتلفظ الخروج من كلامه ويقال ان اشبه الحروف في الجمود وان كانوا اذا علقوا احكاما
بما اشبه الحروف لا يتبادر الذهن من هذا اللقب بحسب اصطلاحهم الى غير الاسماء
المنقولة في البنا انتهى وهذا لا يرد على عبارة النزهة لقوله الفعل المتصرف قال ابن
هشام كان اللايق في الظاهر ان يذكروا في هذا المقام ما يدخله التصريف فسمي ما عدله
لا يدخله التصريف لا ما سمي دخول التصريف فيه وهذا واضح لكنهم عدلوا عن ذلك لكثرته
وتشعب اصنافه بخلاف ما لا يدخله التصريف لا ما سمي دخول التصريف ونظيره قوله صلى الله
عليه وسلم وقد ما سيل يلبس من الثياب فقال لا يلبس القميص ولا العمايم ولا السراويلات
ولا البرانس ولا الخفاف فالسوال وقع عما يلبس والجواب وقع بما لا يلبس لانه اسهل في الضبط
للسايل واقل كلفة على المجيب قال وهذا لا يتاتى في كلام الناظم لا بد ذكر السببين ما يدخله التصريف
وما لا يدخله انتهى وقد مشى في النزهة على ما ذكرنا ولانه اللايق قوله الشافيه وابنية
الاسم الاصول ثلثة فيه امور الاول قال اليزدي فان قلت مثل ذا وكم وما اسما الاصول
وليست بثلاثة فلا يستقيم قوله وابنية الاسم الاصول ثلثة قلت المراد بقوله الاسم الا المتمكنة
انتهى وتقييد في النزهة الاسم بالتمكن فلم يرد ذلك عليه الثاني بدل المصنف بذكر ابنية
الاسم قبل الفعل نظرا الى انه اشرف وبدا في النزهة بالفعل في الافعل فرع في الاسما كما ان
العرب تعكس ذلك اصل في الاسما فرع في الافعال فبدا في كل باب بما له الاضافة فيه وهذه النكتة
من محاسن النزهة فلله در ابن هشام ما كان اعوضه على الدقايق واحسن تصرفه في التصنيف
حتى في مختصراته الصغيرة فلقد حوى هذا والمختصران الشذور والنزهة من الدقايق
والنكت في كثير من المواضع ليس مثل في الالفية ولا في الكافية بل وفيهما في بعض المواضع ما ليس
في التسهيل والمفصل كاشتراط التمار في الثلاثي الذي يبنى منه فعال والاصالة في الوصف الذي
على وزن فعلان قوله الشافيه وابنية الفعل ثلاثية ورباعية قال اليزدي ولو قال الابنية
الاصول للاسم ثلاثية ورباعية وخماسية وللفعل اولياها لكان اشد اى لينصب قوله الاصول
على النوعين ويستغني عن تقديره فيما غيره قوله الالفيه والنزهه وان يرد فيه فما سعا عدا

قال في

قال في شرح الكافيه الاسما بانيث او باي النسب او علامة تثنية او علامة جمع لان
هذه زوايد فتقدير انفصالها قوله الشافيه وسقط فعل هو احد القولين في المسالة
والقول الثاني انه يستعمل لكنه قليل لانه جاء منه دئل ورئم ووعل وبهذا جزم في الالفية
ورجحه ابو حيان وغيره وحكى ابن هشام في النزهة القولين من ترجيح قوله الشافيه
وجعل الدئل منقولا قال اليزدي في هذا الجواب نظر لان النقل من الفعل الى الاسما
في الاعلام معهود واما الى الاسما الاجناس فغير معهود واجاب عنه ابن قاسم بان السيرا
ذهب الى ان النقل يجي في الاسما الاجناس كما جا في الاعلام قولهما والحمد ان سب على تداخل
اللغتين وقال اليزدي فيه نظر ايضا لان التداخل في الكلمتين معهود واما في الكلمة الواحدة
فبعيد قال والاحسن ان يحكم علته وعلى الدليل بالشذوذ لا يحتاج الى التكلف ان ابن الحاجب
تبع في هذا التخريج ابن جني فانه قال قرا بعض السوا والسما ذات الحبك ووجهها
انه اراد ان يقرا بكسر الحاء ووجهها الى القراة المشهورة فنطق بالمضمومة قال ابن
مالك في شرح الكافيه وهذا التوجه لو اعترف به من عزيت القراة اليه لدل على عدم الضبط
ورداءة التلاوة ومن هذا شانه لم يسمع منه لامكان عروض امثال ذلك له انتهى وفيها
توجيه ثان حكاه ابن هشام لم يسمع منه لامكان في النزهة وهو انه كسر الى الكسرة ذات
ولم يقيد باللام الساكنة لان الساكن حاجز غير حصين وهذا احسن قوله الشافيه
ولا ثالث لهما تبع في ذلك جماعة من اهل اللغة والتصرف قالوا لم يات على فعل بكسرتين
الا ابل وبكر وحكى الرودني وغيره ان البصريين اجمعوا على ذلك وقد استدرك حفاظ
اللغة عليهم الفاظا اخر كابن خالويه وابن فيسه وغيرهما وجمعها ابو حيان في الارتشاف
وهي بلص اسم لطاير واطل للخاصرة وامان ابدا اي ولود ولا افعل ذلك ابد الابد وعيل
اسم بلد وولد لغة في الوتد ومشط لغة في المشط وحبس لغة في الدبس وابر لغة في الاثر
وهو خلاصة السمن وحبك لغة في الحبك وحلح وحلب اسم لعبة الصبيان وخبر لقلح الاسنان وجحط
وخرج واحط وجحن زجر للغنم وحطح زجر للعير ولعر لعر حكاية للضحك واحد لغة في واحد
لغة نعالى نعله احدى اي قوية واحدى حرللا بل وقد يحسب كل لفظة من نادم ايمة اللغة
في كتاب ومنهم من تاول كلام الشافيه على انه لا ثالث لهما في جواز الاسنان وقد قال
وهذا البعض حق ومنهم من قال هذا تصحيف وانما اراد المصنف ابد بالدال لا ابدو

بلد اى ضخم وقال لا ثالث لهما اى فى الصفات لان فعلا بكسرها لم يجى صفة الا فى هذى
اللفظين قال الجاربردى وهذا التكلف ردى وقال اليزدى انه تصنيف ثم قد الجاربردى
ان الحق ما ذكراولا من متابعة المصنف لمن حصر ما ورد من فعل فى اللفظين وان هذه اللفظة
المزيدة لم تثبت او هى فصيحة قلت ويويد هذا التقدير ما فى شرح المفصل قال سيبويه فعل
بكسر الفا والعين قليل قال ابل وليس فى الاسما غيره وابو الحسن نقل نص سيبويه على انه قليل
فانه لم يات منه الا لفظ واحد لم يستدرك عليه سوى اطل وبلد خاصة وقال ابن قاسم فى شرح الالفية
فى الاستدراك على ابن فعلا مستعمل لا مهمل لورود اسسيبويه بنا فعل لفظ واحد وهو ابل
اسى قول الشافية والنزهة والعبارة لها وللفعل الثلاثى اوزان قال ابن مالك
فى شرح الكافية قد جرت عادة النحويين ان لا يذكروا فى ابنية الفعل المجرد فعل الامر ولا فعل ما لم
يسم فاعله ان مذهب البصريين ان فعل الامر اصل فى نفسه اشتق من المصدر ابتدا كاشتقاق
الماضى والمضارع منه ومذهب سيبويه والمازنى ان فعل ما لم يسم فاعله مع ان مذهب
البصريين ان فعل ما يسم فاعله اصل ايضا فكان ينبغى على هذا اذا اعدت صيغ الفعل المجرد من
الزيادة ان يذكر للرباعى ثلاث صيغ للماضى المصوغ للفاعل كدحرج وصيغة له مصوغا
للمفعول كدحرج وصيغة للامر كدحرج الا انهم استغنوا بالماضى المصوغ للفاعل عن الاخيرين
لجريانهما على سنن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفا اصالتهما اسى والقصد سياق هذا الكلام انه
نقل فيه ان مذهب سيبويه ان الفعل المبنى للمفعول اصل فعلى هذا يكون اصول الماضى الثلاثى
المجرد اربعة وقد مشى على هذا فى الالفية فقال ورد نحو ضمن لكن تعقب بان هذا انما هو معروف
عن الكوفيين والمبرد والذى ذهب اكثر البصريين انه قول الشافية كان مجردا عن فعل كرب عليه
اوضحت ظاهره البحر فى ذلك وانهما جايزان فى كل مضارع لفعل وهو ما ذهب اليه ابن عصفور سوا
اشتهر احد الامرين ام لا فعلى هذا يجوز فى يضرب الضم وفى يقتل الكسر وذهب ابن مالك الى ان
ذلك خاص بما لم يشتهر احد الامرين وقال ابو حيان الاولى ان لم ينقل احد الامرين فيتعلق
التخيير بانتفا النقل وعبارة الناس فى ذلك لم تسمع وقال بعض وقال بعض شراح الشافية
انما لم يتعرض لكون لفا لانه من الظواهر قال والاولى ذكره ليكون الكلام وافيا بالمراد قولها
حرف حلق غير الف قال السيد فى عد الالف من حروف الحلق نظر وقال الجاربردى لا حاجة
الى قوله غير الالف لان الالف لا يكون اصلا فى فعل الا ان يعتبر المنقلبة ايضا فحينئذ

يمكن

يمكن تمشية كلامه بان يقال معناه ان الماضى المجرد المفتوح العين ان كان عينه او لامه
حرف حلق يفتح عين مضارعه وهو اعم من ان يكون حرف الحلق فيه اصلية منقلبة فلو لم
يقيده بقوله غير الالف لورد نحو قال ودعا فانه لا يجوز فتح عين المضارع فى مثله قول الالفية
والنزهة ولزموا الضم فى الاجوف بالواو والمنقوص بها قيد بها فى التسهيل بان لا يكون
احدهما حلقيا احترازا فى نحو محا يمحا وماه يماه وقالوا ايضا يمحى ويمه كما قالوا يمحو ويموه
قول الالفية والنزهة والكسر فيهما بالياء قيد فى التسهيل اليائى اللام بان لا يكون عينه
غير حلقية احترازا من نحو ناى ونهى وسعى يسعى ودعى يرعى ولحى يلحى قول الشافية
ومن قال طحت الى قوله او من التداخل اسكر السواح هو الجواب قال الجاربردى هذا ضعيف
لانه ان ثبت بالياء فالماضى والمضارع منه والا فلا يثبت التداخل لكن لو ثبت طحت الطوح
بكسر الفا فى الماضى او طحت اطيح بضم الفا فيه لتحقق التداخل وقال اليزدى ما ذكر المصنف
فيه تعسف لان طاح يحتمل كونه واويا او يائيا فيكون مع يطوح الاول ومع يطيح الثانى
اذ الاصل توافق الماضى والغابر نعم لو كان الماضى المحقق يائيا مع الغير الكلام فى تحقق هذا
اسى وقال السيد القول بان طاح يطيح وتاه يتيه من اللغة المتداخلة من قول طحت
وتهت لم يكن عنده متداخلا بل شاذ فان قال به فهو من الاجوف وكذا ان قال غيره
وحينئذ لا يكون شاذا ولا متداخلا قال على التداخل لا يتصور ههنا لان صورة الماضى
على اللغتين واحدة انتهى قولها ولم يضموا فى المثال سكت عما اعتل وشرح الشارح
على انه يلتزم فيه الكسر وصرح به فى النزهة فقال ويلزم الكسر واوى الفا وكذا فى التسهيل
لابن مالك قال ابو حيان والتزام الكسر فيه مشروط بان لا يكون عينه او لامه حرف حلق فاحترس
بفتح وهب ووقع يقع والايراد فى هذا على النزهة متحتم لا محالة الا قال وبكسر الفتح فى
مضارعه لحلق العين او اللام ويلزم الكسر واوى الفا وهذا صريح فى عدم مراعاة هذا الشرط
بخلاف عبارة الشافية فانه لم يصرح بالتزام الكسر وانما نفى الضم وهو نفى صحيح ثم يحمل المفهوم
على ما صدق به المقالة والباقى منه الكسر والفتح فى الحلقى فيكونان فيه وهو المطلوب فى كل
حالة قولها وجاء الكسر فى شده وعله وتمه ونمه زاد ابن مالك فى شرح الكافية وبر السلى
بمعنى يكونه وزاد الجاربردى نصره قول النزهة والضم فى عله قال فى الشافية للا با
وعدت وتعب وذهبت يعنى الواوى الفا والتا اى العين واللام قول الشافية

قول الالفية والنزهة

قول الالفية والنزهة

قول الشافية

قول النزهة

قول الشافية

وباب المعالمة اسى قال ابو حيان يطرد بناوه في كل فعل ثلاثي تام متصرف **قول الالفية** واثبتت
ولا يتجاوز حروف الفعل ستة زاد في التسهيل الا بحرف التنفيس او با التانيث **والشافية**
او نون التوكيد قوله واستكان قيل افتعل من السكون فالمد شاذ وقيل استفعل من كان فالمد
كناسي قال اليزيدي كان المناسب ان يورد هذا البحث في باب ذكر الزيادة اذ هو في تعداد الا
لا في نفس الاصل والزايد **قول الشافية** وتنقسم الى صحيح ومعتل الى اخره قال اليزيدي
لم يتعرض لذكر المضاعف والمهموز فكانهما عنده من قبيل الصحيح وهو خلاف ما عليه الجمهور
وايضا لا شك في ان لهما احكاما مخصوصة فلا يجوز عندهما من الصحيح كما لا يجوز عند المعتل
من الصحيح اذ لهما احكام مخصوصة فان قلت الصحيح عنده تنقسم الى ثلاثة اقسام قلت يكون
اصطلاحية وحده ولكل ما اصطلح عليه ولكن يكون فيه لخلاف المذكور اسى قولها فالمعتل بالفا
الى اخره قال اليزيدي في هذا الاطلاق نظر لانه مخصوص بالثلاثي لان المعتل بالفا واللام او في
في الرباعي كوسوس او سمو لعيفا مطروفا وان كان وجه التسمية فيه موجودا بل حسبي معتلا
وله ان سماه جاز لكل ما اصطلح عليه ولكن الكلام فيه انه ليس بمنقول قال واورد عليه
بعض الشارحين انه لم يذكر المعتل بالفا والعين كوادويت وكانه يخطر بباله هذا وجوا
انه لم يذكره لندوره اذ هو في بيان الابنية لا في بيان النوادر **قول الالفية** وعلا والثانية
والنزهة ودرهم قال الجاربردي في ثبوت فعلل بكسر الفا بحث لان درهما معرب وهبلعا
يحتمل زيادة الها كما يقوله ابو الحسن وقال اليزيدي في جوابه ولك ان لا يسلم تعريب درهم
ولا زيادة ها مطلع وعلى تقدير التسليم تقوله فعلك مخفف الامرين احدهما عدم ايجاد
اصله في ذلك لورود نلعم وهجوع الثاني ان الملحق يستدعي وجود الملحق به لا محالة وقد
تحقق الملحق كوعدم فيكون الملحق به متحققا اسى واورد ابن قاسم في شرح الالفية بحث
الجاربردي ثم قال قلت انما قلت يتم هذا لو لم يكن لهذا الوزن مثال سوى هذين
الذين وليس كذلك بل ذكروا له امثلة غير هذين منها هجوع ويحتمل ايضا زيادة لها ودبور
وبلحم اسم رجل وقيل هو الشيخ المسن ويقال الطويل ذكره الجوهري ملحا بالقاف والحاء
المهملة وقال هو المسرة قال وقد ذكرناه في باب الحا لان الميم زايدة قال فان قلت قال
الاصمعي ليس في الكلام فعلل الا درهم وهجوع محصر قلت قد زاد غيره ما تقدم ذكره فان قلت
فمع تقدير ثبوت هذا الوزن فتمثيله بدرهم ليس بجيد له الوزن لا سيما بالمعرب قلت ذكر

بعضهم ان الاسما الاعجمية على ثلاثة اقسام قسم غيرته العرب والحقه بكلامها فحكم ابنيته باعتبار
الاصل والزايد حكم الاسما العربية الوضع كدرهم وقسم تركوه غير معبر فما الحقوه بابنية كلامها
فلا يعتبر فيه ما يعتبر في الذي قبله كاجر وقسم تركوه غير معبر فما الحقوه بابنية كلامهم لم يعد منها
نحو خراسان ولا يسمى به فعلان اسى قال الفقيه فعلل والنزهة جحدب وليس فرع جحدب اتباعا لما
لهذا الوزن مذهب الاخفش انه ليس بها اصل بل هو فرع على فعلل بالضم قصد تخفيفا وقد
نبه على ذلك في الشافية واما ابن مالك فاضطرب كلامه وسوا ابو الاخفش وقال في
الكافية وقليل وقال في شرحها وقيل فعلل كطحلب وهذا المثال صحيح من جهة النقل ورواه اهل
واهل الكوفة لكنه لم يثبت في شي مما نقلوه وفتح اللام والضم فيه فتح لدى وعو وطو وقال في التسهيل
وتفريع فعلل اظهر من اصالته وقال الجاربردي الحق مذهب الاخفش لما ذكرنا من استدعا
الملحق به وقد ثبت قولهم مالي عنه داى بد ومثله سودد والدال على الالحاق فيها عدم الا
عام وجا عليه الصاد والدال على الالحاق فيه ثبوت فعلل ليكون ملحقا به اسى وقال شارح
اخر يدل على قول الاخفش اتفاقا لو امعه وهما من التفات في اللغة قال الشافية حملها
على باب جحادل وهو مذهب البصريين واختار ابن مالك تبعا للفرا والفارسي انه فرع من
الالفية حيث لان حد لا مفرد فيصير معه على المفرد اولى **قول الالفية** وما غاير للزيد
او النقص اسى قال ابن قاسم كان ينبغي ان يقول او التدوير لان مثل طحونة مخالف للاوزان
المذكورة ولم يلتم الى الزيادة ولا الى النقص لكنه ادرد في التسهيل وما خرج عن هذه المثل فشاذ
او مزيد فيه او محذوف منه او شبه الحرف او مركب او اعجمي **باب معاني الابنية**
كذا ترجم في النزهة وذكرها في الشافية من غير ترجمة واسقطها من الالفية الشافية فعل بمعان
كثيرة اصاب حيث اجملها ولم يعددها في النزهة فقال لعلته المقابل نحو كسره واصابه
اصله محملا او بالة كحميه او عمل به كركه او عمله نحو الحداد او اخذ منه كسلب المال وبغى
عليه اشيا قال في التسهيل فهو معناى فعل الجمع كحشر ونظم وكسب ووعى والتفريق كقسم وبدد
وفصل وعزل والاعطا كمدل وذهب والمنع كحجر وحسن وعصم والايذا كلدغ وجرح
وكلم والعلبة كقهر وقمع وقسر والدفع كوار اودع والتحول كغلب وصرف والتحويل كرحل
وذهب والاستقرار كسكن وقطن والسير كرمل ودرج والسير لها وحمد والتجريد كسلخ وكشط
وقشط والري كقذف ورجم وصرع والاصطلاح كعزل ونسج والتصويت كبكى وصرخ

وصهل قال النزهه وفعلل لفعل باجل الحاجزه زاد فى التسهيل او الطهاره كسلحت الشجرة اذا
خرجت عسا الجها وهى مالان من قضا بها اول ما تنبت قال الشافيه وافعل للتعديه اخرج
زاد فى النزهه كالتسهيل والكثرة وجعله ذاكرا وبلوغ عددا وزمان او مكان ومطاوعة
فعل وزاد فى التسهيل والاعانه كاحلبه والاغناء عن ثلاثى كاذنب بمعنى اثم واقسم بمعنى حلف
وهذان فاتا النزهه و قول الشافيه وفعل للتكثير الى اخره زاد فى النزهه وال للتسهيل
وبمعنى افعل كباعدت الشى اى ابعدته والاغناء عن فعل كواريت الشى اى اخفيته وعن فعل
كعاسى وبالى به وبارك الله فيه قولها وشاركته قال اليزيدى فى التمثيل به نظر اذ لقائل ان يقول
الشركة فى شاركته ليست مستعارة من المفاعلة بل من اجزاء الكلمة التى هى الشين والراء والكاف
اذ هى مدلول الكلمة قولها او شاعرته قال اليزيدى ايضا نظر لانه اراد به انه بمعنى العلم فالحكم
بكونه لازما غير سديد وان اراد به انه بمعنى انشاء الشعر فكذلك ايضا لان الشعر مقول الشاعر
ومفعوله فيكون متعديا ايضا قال ويمكن ان يجاب عن هذا بان تمثال الفعل المتعدى المحذوف
مفعوله نسيا منسيا قريب من اللازم لكون متعلقه كالمعدوم كقولك فلان يعطى ويمنع ويصل
ويقطع وهذا الاعتبار يجوز ان يكون شعر اجاريا مجرى اللازم قولها وبمعنى فعل نحو سافرت قول
انهم يذكرون فى معانى الابنية ما هو بمعنى الابنية ما بمعنى فعل موجود ا يأتى فاعل مثلا موافقا له
فى معناه والمراد بالثانى ان لا يكون فعلا موجودا ولكن جاء فاعل بمعناه والمصنف قال وبمعنى
فعل فحقه ان يأتى بمثال يكون فعل فيه موجودا والمثال الذى ذكره وهو سافرت فى بادى
الراى انه لما اغنى عن فعل لا لما جاء بمعناه لان من السفر غير مشهود وقال العترف بذلك
المصنف فى شرح المفصل فقال ليس ثم فعل ثلاثى من لفظ السفر بمعناه فمثل به كما فى سعلته و اسعلته
لكن تعقبه الجاربردى بان الجوهرى نقل سفرت اسفر سفورا اذا خرجت للسفر فانا مسافر
وقوم سفر مثل سافر وسفر صاحب وصحب انتهى ومن الامثلة الجليه لذلك جاوزت الشى بمعنى جزته
وواعدت زايدا بمعنى وعدته قول النزهه وتفاعل للاشتراك الى اخره زاد فى الشافيه
وبمعنى فعل وزاد فى التسهيل والاغناء عنه نحو تباركت وتعاديت قول الشافيه لمشاركة
امرين فصاعدا قال اليزيدى ليس بحسن ولو اقتصر على قوله للمشاركة لكان احسن اذ معلوم ان الشاركة
لا يتحقق فى الواحد وانما لزمهم ان يذكروا امرين فى باب فاعل للمتعلق المذكور قولها نحو شاركا
قال اليزيدى يرد عليه ما ورد على قوله شاركت قول الشافيه و يفعل لمطاوعه فعل الى اخره زاد

فى النزهه كالتسهيل والصير وهو التلبس باصله وبمعنى فعله فعل وزاد فى التسهيل الاغناء
فعلم لتعلم وعن فعل لتوصل اى قال يا ويلاه اذ المعروف فى اختصار الحكاية فعل كاين وهلل لا بفعل
والعمل فى مسماها استوضحته كتعدى وتضحى وتسحر يعنى اذا فعل كل واحد من الغدا والتضحى
والسحور والعشا وفيه تنبيه قال اليزيدى اعلم ان ايراد المصنف فايده هذين البابين
اى باب تفاعل وتفعل ليس فى موضعه اذ هو فى بيان فايدة بل الموازنة لفظيه قال فى
شرح المفصل حرف الالحاق هو الذى ليس بمعنى وصفت الكلمة به لرقيا فايدهما اساسان
فوايد غير الملحق بان فى ذلك فكان الاولى ان يوردهما بعد بيان الرباعى المزيد فيه اذ هما ملحقان
والملحق بهما حوح قال فان قلت لا شك ان البابين يفيدان معا مخصوصه فكيف يحكم
بكونهما ملحقين قلت هذا وارد على المصنف اما على الزمخشرى فلا يرد شى من هذه الا انه
يقول بعدم افادة حرف الالحاق لاتحاد المصدرين فلا يعرض للافاده ولا بعد منها قول
الشافيه والنزهه والعبارة لها وانفعل لمطاوعه فعل الى اخره زاد فى التسهيل وبمعنى
كساب الما وانساب وفعل زاد فى التسهيل كطفيت النار وانطفات والاغناء عن فعل
كانطلق بمعنى ذهب وادرب فى الورخه اى من دخلها وعن افعل كانجار اذا اتى الجحار
وكان حقه كا يجدوا بهم واعرف واساهر لكنهم استغنوا عن افعل قول الشافيه
وافتعل للمطاوعه الى اخره زاد فى النزهه وموافقه تفعل وزاد فى التسهيل وموافقه استفعل
كاعتصم بمعنى استعصم واحتمى بمعنى استحمى وموافقه كتقدر واقتدر وفعل كسمع واستمع وفعل
كقرب واقترب والاغناء عن فعل كاستلم الحجر والتحى الرجل وتفعل الفاعل بنفسه كاضطرب
واستاك وامتشط واكتحل وادهن اى فعل هو بنفسه دون غيره هذه الاشيا وللتخير كابتحث
واصطفى وانتقى قول الشافيه وللمفاعله نحو احتوروا اختصموا قال السيد لو قال للتفاعل
كان اولى وقال اليزيدى فى بعض النسخ وبمعنى تفاعل وهو الصواب وفى بعضها وللمفاعله وهو
لان الافتعال بمعنى التفاعل قد يكون لا بمعنى المفاعله لا تقول اختصم زيد عمرا كما تقول
خاصمه بل اختصما كما يقال تخاصما قال وقول الشارح ولو قال التفاعل كان اولى ليس بسديد
لان الاولويه انما يطلق اذا كان جايزا منفصلا ولا جايز هنا فايهامه خطا وفى شرح الجاربردى
نحوه وقد عبر فى النزهه بقوله وموافقه تفاعل واستفعل للسوال
الى اخره زاد فى النزهه والاتخاذ والعالى بمعنى ما صنع منه ومطاوعه افعل وموافقه

تفعل وافتعل وزاد في التسهيل عد الشي بمعنى ما صنع منه نحو استعظمته اي حسبته عظيما
وموافقة افعل كاحصد الزرع واستحصد وايقن الانسان واستيقن والاغنا عن فعل
نحو استحيا واستاثر وعن فعل نحو استرجع اذا قال انا لله وانا اليه راجعون او الاصل
رجع كامن وهلل وسبح قولها وللتحول الى اخره في بعض الشروح كان ينبغي ان
يقول وللمشابهة لا للتحول فان الطين شبه بالحجر والبغاث يشبه بالنسر
ومنه استنسر البغاث اي تشبهت بالنسر وفي شرح السيد ان اريد تحويله الى صيغة
المشتق فالاولى ان يقال للتشبيه وان اريد ما استحجر الطين تحول الى الحجر فانه
يكون للتحول حقيقة ورده اليزدي بانه قد يكون للتحول الحقيقي وللتحول غير
الحقيقي والاخير منزل منزلة الاول فلا حاجة الى لقب جديد لاجل هذا المعنى
تنبيه قال الجاربردي ذكر المصنف ان مزيد الثلاثي خمسة وعشرون ولم يذكر
معنى الثمانية وسره انه ليس في الالحاق زيادة معنى غير المبالغة الا في تفعل وتفاعل
فترك الملحق غيرهما ومن غير الملحق وافعل وافعال وافعوعل وافعول اذ ليس لها
ايضا معنى غير المبالغة وقال اليزدي لم يذكر المصنف فايدة باب افعول وفايدة
المبالغة والتكثير قال واما فايدة باب افعل وافعال وافعول فلم اجد منها من
الكتاب يدل عليها وقال الميداني افعل وافعال مختصان بالالوان والعيوب وافعال
ابلغ من افعل ويمكن ان يكون في الكل المبالغة اذ زيادة اللفظ كونه غالبا انتهى وقد ذكر
ابن هشام في النزهة فوايد الثلاثة فعال وافعال للالوان وافعوعل للمبالغة كاخشوشن
والصيرورة كاحقوقف وموافقة استفعل كاحلولى وفي التسهيل ومنها الالوان
افعل غير مضاعف العين ولا معتل اللام دون شذوذ وقد يبنى عينه الف وقد يدل
على تمكنه على عيب حسي وربما طاوع فعل وقد يدل لا على غير لون وعيب وافهام العرض
مع الالف كثير وبدونها قليل ومنها افوعل للمبالغة والصيرورة وقد يوافق استفعل
ويطاوع فعل وافعول سامعتصب انتهى وقال ابن عصفور افعل مقصور من
افعال لطول الكلمة ومعناهما واحد بدليل انه ليس شي من افعل الا افعال فيه افعال
الا انه قد يقل احدى اللغتين في شي ويكثر الاخرى فحذف الالف من احمر وابيض واسود
واكثروا اثباتها في اشهاب وادهام اكثر ولم يسمع فيها وقد اسرع وان عدى اي الكف

وافتوى اي حزمه الي افعل ويجوز في القياس افعال ونحوا ايضا لا يتعدى اصله الذي فر منه
قال ابو حيان وما ذكره ابن عصفور من ان افعل مقصور من افعال هو مذهب الخليل **باب
الزيادة** كذا ترجم في النزهة وترجم في الشافية ذو الزيادة وادرجه في الالفية في باب
التصريف من غير ترجمة **قول الالفية** والحرف ان لم يلزم فاصل والذي لا يلزم الزائد مثل
تا احتذي قال ابن قاسم فان قلت هذا التعريف غير جامع لخروج ما يسقط من بعض التصاريف
وهو كواو وعد ولعد غير مانع لدخول ما يلزم وهو زايد فلا يصح حدا ولا علامة لان شرط
العلامة الاطراد قلت الاصل اذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزايد والزايد اذا لزم
فهو مقدر السقوط **قول الالفية** تضمن فعل قابل الاصول في وزن قال في شرح الكافية والمعتبر
من شكلات الحروف ما استحق قبل طرد التغيير الحادث باعلال او ادغام فلذا يقال
في وزن معد مفعل لان اصله معدود وهو معنى قول النظم ولو فاق الشكل في الاصل الطول **قول
الشافية** ويعبر عنها بالفا والعين واللام قال اليزدي لقايل ان يقول الضمير في قوله
عنها راجع الى الابنية والابنية موصوفة بالاصالة فيجب ان لا يوزن الابنية المزيد فيها بالفاء
والعين واللام وهو باطل لانه خلاف ان مثل ضارب وزنه فاعل وهو ما زيد فيه ولانه ينافي
قوله ويعبر عن الزايد بلفظه اذ الزايد لا يكون في عداد الاصول قطعا لاستحالة صيرورة
الزايد اصلا والاصل زايد قال والجواب ان المراد بالتعبير بالفا والعين واللام انها
تقع في مقابلة الحروف وهذا معنى الزايد الوزن والرخصة لان البنا الاصلي لا يوزن واذا
لا يقع في مقابلة الاصل لا احد حروف فعل سواء كانت الاصول خالية عن الزوايد ام لم يكن
قول الالفية وزايد بلفظه اكتفي قال في الشافية الا المبدل من تا الافتعال فانه بالتا
والا المكرر للالحاق او لغيره فانه بما تقدمه والثاني مذكور في الالفية بعد هذا في قوله وان
يك الزايد ضعف اصله فاجعل له في الوزن ما للاصل **قول الشافية** فانه بما تقدمه قال
اليزدي كان المستقيم ان يقول بما تقدمه من الحرف الاصلي قال وقد زاد هذا القيد
في الشرح ولا بد منه **قول الالفية** واحكم بتاصيل حروف سمسم ونحوه والخلف في كلملم
فيه احوال الاول ظاهر كلامه انه لا خلاف في القسم الاول مع ان فيه خلافا اشار اليه
بعضهم الثاني لم يبين الراجح من الخلاف الذي حكاه في القسم الثاني وفي شرح الكافية انه ايضا
اصل عند البصريين الا ابا اسحق الزجاج وعند ابي اسحاق ان الصالح للسقوط زايد وعند

الكوفيين بدل من تضعيف العين واختار بدر الدين ابن المصنف مذهب الكوفيين
قوله الشافيه مع انه يتبعض طرادا قال اليزدي فيه نظر لان التضاد امر معنوي وهو
لا يوجب بين الضدين اتحاد بنائهما لفظا كما في الحياة والممات مثلا فانه لا يقال ربهما
واحد لان احدهما ضد الاحرف الاحسن في مثل هذا الموضع الاستدلال بغلبة الاوزان
والحمل على الغالب منها اولا ويقول القلب الى اخره قال اليزدي حاصل الكل راجع
الى امر واحد وهو الاشتقاق المحقق وهو مطرد في الجمع اذا انما يعرب به في الحقيقة
ولو ذكره وحده لم يرد عليه شي وكان احسن في الاستدلال واوفى قولها وبقلة استعمال
قال اليزدي قلة الاستعمال اذا كان لذلك اللفظ اعتبارا اخر اي يكون حروفه غير
منسوبه لسعها ولفظ المصنف لا يعطي هذا المعنى قوله الالفيه فالف اكثر من اصلين
صاحب زايد قال في الشافيه الالف في الاول وهذا القيد في نفسه صحيح لان الالف
لا يراد اولا لانه يستغني عليه لان الالف لا تكون ساكنة فلا يمكن وقوعها الابتدا فلذلك
لم يدل عليه في الالفيه والنزهه قوله الالفيه واليا كذا والواو ان لم يقعا كما هما في يويو
ووعوعا فيه امور الاول شرط الواو ولا تصدر مطلقا فانها لا تزاد اولا وقد نبه على ذلك
في الشافيه والنزهه الثاني شرط اليا ايضا ان لا يتصدر وبعدها اربعة اصول فانها حينئذ
اصل كتعور مان تصدرت وبعدها ثلاثة اصول فهي زايدة وقد نبه على هذا الشرط
في النزهه بقوله ولا يراد يقول ما تقدر من باقي مجاورا اربعه كسعون ولهذا الشرط
شرط وهو ان لا يكون المجاور رابعه جاريا على الفعل فانه حينئذ زايدة ليدحرج وقد بين
الامران في الشافيه بقوله واليا زيدت مع ثلاثة احرف فصاعدا الا في اول الرباعي
الا فيما يجري على الفعل الثالث قال ابن هشام فان قلت استغني بيويو ووعوعا مع انه
قد علم من قوله واحكم بتاصيل حروف سمسم ان ما شابه كذلك لا يحكم عليه بزيادة قلت دفع هذا
توهم تخصيص ذلك باطلاقه هنا انتهى والقول قد نبه على شرط مستغنى عنه لتقديم ما يدل
عليه واصل شرطين لا بد منهما فلو قال بدل ذلك واليا كذا والواو ان لم يقعا مصدرين
لسبق اليا والواو ويراد بشرطين اما الواو فان لا يكون اولا ولا يكون في مكرر واما اليا فان لا يكون
في اول رباعي الاصول غير المضارع ولا في مكرر وان اضيف اليهما وان يكون مع ثلاثة اصول
فهي ثلاثة شروط وان جعلها اعني الثلاث الاصول محل الزيادة ثم تكلمت على الشرط فشرطان

انتهى

اسمي قوله الالفيه وهكذا همز وميم سبقا ثلاثة تاصيلها تحققا فيه امور الاول كان عليه ان
يقول ثلاثة فقط كما عبر في الشافيه والنزهه لتخرج ما سبق اربعة كاصطبل ومرزجوش
الثاني قال ابن هشام كان مقتضى اصطلاحه نحو يويو ووعوع بعد سمسم ان
يسمى هذا موموا الثالث قال ابن هشام ينبغي ان ينص على الميم التي في اول
المشتق من الفعل الفاعل او مفعول او مصدرا وزمان او مكان زايدة سواء كان بعدها
ثلاثة اصول وان الهمزة تقع في اول الفعل مزيده ولو كان بعدها اكثر من ثلاثة اصول ولا
سمعه قوله في باب ذكر ابنيتهما وضم ميم زايد قد سبقا لان هذا موطن الحصر قلت يرد
عليه مثل ذلك في النزهه وقد نبه على ذلك في الشافيه في الميم فقال والميم كذلك مطرده في
الذي على الفعل الرابع قال ابن هشام فان قلت يرد عليه نحو عرفان ميمه اصل لقولهم
تمكن عرفا وعرف قلت الاشتقاق وهو القاضي العدل الذي لا يدفع حكمه ونحن انما ذكرنا
هذه الضابط للذي عدم الظفر بالمشهور منه الدال على الاصالة وعرفها وان كان
يدخل فيها ما علم اشتقاقه او ليدل من اول الامر على ذلك من غير نظر فيتحقق من عرفه فيه
الاشتقاق فلا يلتفت فيه الى الضابط لعموم قوله فيما معنى والحرف ان يلزم فاصل البيت
وقال في بعض كتبه اذا علم الاشتقاق ولم الامانة الخامس قال ابن هشام اعلم انهم
قالوا ان الميم مزيدة في انتما وانتم وضربتكما وضربتكم علامة والواحد قال والذي
يظهر لي ان هذه نحوها ينبغي ان لا تعد لان الميم هنا بمنزلة الكاف في ارايتك من
انها حرف وضع للدلالة على معنى تختص به دون ما لحقه من الكلمة قوله الالفيه والعبارة
لها والنزهه بذاك همز اخر بعد الف اكثر من حرفين لفظها ردف قال ابن هشام مقتضاه
الحكم بزيادتها سوا قطع باصالة الحروف التي قبل الالف كلها وليس كذلك فلو قال اكثر
من اصلين كان اجود قوله الالفيه والنون في الاخر كالهمز فيه امور الاول قال ابن رستم يرد
على قوله كالهمز ما تقدم من اشتراط القطع باصالة الحروف كلها وقد سوى في الكافيه وشرحها في
اشتراط ذلك الثاني قال ابن قاسم يشترط الزيادة احزان لا يكون من باب حسان وهذا يؤخذ
من قوله واحكم بتاصيل حروف سمسم الاول الثاني قال ابن قاسم شرط بعضهم لزيادتها شرطا اخر
وهو ان لا يكون في اسم مضموم الاول مضعف الثاني كرمان فانها فيه اصلية ووزنه فعال
والى هذا ذهب الثاني في الكافيه وشرحها الا الى مذهب سيبويه ان نونه زايده وفي تعليق

ابن هشام زمان بومه اصله لثبوتها في قولهم مرميه للنفقه الكبيرة الرمان وان كان سيبويه
ذهب الى زيادتها وهذه الثلاثة رابعه على النزهه الثالث قال ابن هشام بعض
المصنف من مواطن زيادتها اول الفعل المضارع والمطاوع نحو انكسر واحرنجم
وقد ذكر ذلك فيه والنزهه وعبارة النزهه اوكانت في افعال اووعه وهي احسن
وهي عبارة الكافيه الكبرى فقال وكذا بعضه الهمزة واليا المبدو بهما والمضارع فيما زيدت
فيه الهمزه واليا وبعضه اليا في التثنيه وجمع تصحيح المذكر قولهم والعبارة للشافيه
وما لنها ساكنه زاد في التسهيل معلوكا احترازا من المدغمه نحو عجنس فوزنه فعلل وقال ابو حيان
الذي اذهب اليه ان النون زايدة ووزنه فعنلل وخصص بالشافيه اخر وهو ان يكون بعدها
حرفان احترازا من ان يكون بعدها حرف او اكثر من حرفين وقد صرح بذلك في النزهه
فقال او توسطت النون الساكنه اربعه واشار اليه في الالفيه بالمثال قال الالفيه والتا
في التانيث مثله ابن جني في سر الصناعه بمسلمه وقامت وعندي ان ما قامت ونحوها لا يعد في
هذا الباب لانها كلمه مستقلة قايمه بنفسها بخلاف ما مسلمه فانها جزا كلمه ولهذا ابحلها
العرب قال والتانيث اعم من ان يكون في مفرد او جمع كمسلمات ويدخل في ذلك التا
في ربت وثمت ولات قولها والمضارعه قال ابن هشام ولم يعد من حروف المضارعة
في الزيادة الا اليا ولا فرق بينها وبين غيرها نحو استفعال قال ابن هشام ونص عليه
التفعيل والتفاعل والافتعال والانفعال وما اشتق منهما قال ابن قاسم وكذا التا في
انت وفروعه تنبيه فان الناظم اللسه على زياده لسر في الاستفعال وقد ذكر
في الشافيه والنزهه قوله الالفيه والنزهه والها وقفا قال ابن هشام قد تقرر
في باب الوقف ان التا في نحو طلحه ومسلمه اصل وانها منقلبه الها وقفا قال ابن هشام فلا
بعد ما مسلمه وطلحه وقفا فيما زيدت فيه الها بوذلك فيما زيدت فيه التا لانها الاصل
قولها واللام في الاشارة قال في تعليقه حكى الجمراوي عن ابي عمر انه كان يسقط اللام من حروف
وهو عندي في ذلك على الصواب وقال فيه واما اللام فقيل كذلك وعبدك قال السيد في شرح
وليست اللام في ذلك وهنالك واولالك هذه اللام لانها من حروف المعاني كها السكت قلت
وهذا يقتضي اسقاط ها السكت ايضا من حروف الزيادة وهذا الذي مشى عليه في الشافيه فقال
واما الها فكان المبرد لا يعدها ولا يلزمه نحو احسه فانها حرف معنى كالتنوين وباء الجر ولامه

وفي شرح الكافيه لابن مالك اقل الزوايد زيادة الها واللام قوله المشهورة المشهورة
قال ابن هشام هي صفه للام على تقدير مضاف اي وزياده اللام المشتهرة في الاشارة للتنبيه
على الالفاظ التي شذت زيادتها فيها نحو عبدل وزيدل وفسل قال وليست صحيحه
للاشارة لانها لا توصف لعدم الاشتهار فيحتاج الى القيد قوله الشافيه ويعرف الزايد بالاشتقاق
الى اخره اقتصر المصنف على ثلاثه طرق وقد نوعها غيره الى عشرة قال ابن قاسم في شرح الالفيه
الادلة الزايدة تسعه اولها سقوط الحذف من اصل كسقوط الف ضارب في ضرب وهذا الذي
تسميه اهل التصريف الاشتقاق ثانيها سقوط من فرع كسقوط الف كتاب في كتب وهذا يسمى بالتصريف
وهو شبيه بالاشتقاق والفرق ان الاشتقاق استدلال بالاصل والتفريع استدلال بالفرع ثالثها
سقوط من نظير كسقوط ابطل في اطل وهو الخاصره وشرط الاستدلال سقوطه من اصل او فرع او
نظير ان يكون سقوطه لغير عله كان لعله لسقوط واو وعد من يعده لم يكن دليلا على الزياده رابعها
كون الحرف في موضع يلزم فيه زيادته كالنون الساكنه بين اربعه احرف خامسها كونه في موضع
يكثر فيه زيادتها كالهمزة اولا قبل ثلاثه احرف سادسها اختصاصه بموضع لا يقع فيه
الا حرف من حروف الزيادة كالنون في كنت اوادلا يقع موقعها والا يصلح للزيادة مثل
سدادسابعها لزوم عدم النظير بتقدير الاصاله في تلك الكلمه نحو سهل بفتح اليا وضم الفا
وهو ولد النعلبا اولوجعلت ماده اصلا لكان وزنه فعلل وهو مفقود ثامنها لزوم
النظير بتقدير الاصاله في نظير تلك الكلمه نحو سهل على لغه من ضم التا والفا فان تاءه زايده على هذه وان
لم يلزم من تقدير اصالتها عدم النظير في نظيرها اعني لغه الفتح حكم بزيادتها في لغه الضم ايضا
اذ الاصل اتحاد المادة تاسعها دلاله الحرف على معنى الحروف المضارعه والف اسم
الفاعل ونحو ذلك وزاد بعضهم في الدلايل عاشرا وهو الداخل في واسع البابين نحو تهسل
بضم اليا فان وزنه على تقدير اصالته نون فعلل وهو مفقود وعلى زيادتها فعلل وهو مفقود
ايضا ولكن حكم بزيادتها حملا في اوسع البابين لان باب المزيد اوسع قوله الشافيه
وامولان افعلان لمجي افعال قال بعض الشارحين في استدلاله بذلك ضعف لان افعى باعتباره فيدوده
نحو ان يكون وزنها فعلا فاولا ولى ان يقال لمجي افعل لم يذكر افعى افعل دليلا قولها ونحسان
وحمار فان حيث صرف قال السيد ذكر في الصحاح فبان في حمار رمان دونه وهو فعلان
مرقب لان العرب لا تعرفه وهو معرفه عندهم ولو كان فعلا لصرفته وذكر ابن مالك ان المسموع

عندهم فی حان منع الصرف لا غير وكلام المصنف يدل على ان كل واحد منهما صرف ومنع الجاربردی
جواب من الجايز ان يكون المصنف سمع فيهما العرب فشهادة النفي لا تسمع قولها ومحبوب صورة
مثله مجى محبس قال السيد لو قال محبس مثله كان اولى لان صورة محبس مثل صورة منجنيق لا
محبود قال الجاربردی وفيه نظر اذ لا نسلم فی ان محبسا مثله ولو اذا المصنف
ان سن ان محبوبا ايضا مثله قولها فان فقد فخرج هما عن الاصول لما سهل وبرث قال
الجاربردی اورد عليه انه ليس فعل ايضا فی الاصول واجيب عنه بانه اذا تعارض الامران
فالحمل على الزايد اولى لان ما زيد فيه من الكلام اكثر من المجرد هكذا ذكروه ويعلم منه ان فعلا
وبرسا مما يخرج عن الاصول بتقدير اصالة اليا وزيادة والكلام فيما يخرج عنها على احد التقديرين
فكيف يصح ذكرهما قال وغاية ما امكنني فيه ان يقال من ان اذا المصنف انحسر انه اذا
خروج اللفظ عن الاصول بتقدير اصالة حرف فانه يحكم بزيادة ذلك الحرف ومثل له ذلك
بما يخرج على تقدير الاصالة ولم يعا بخروجه على تقدير الزيادة ايضا فانه ليس مثل
فيه هاهنا قال وقد ذكر بعض الفضلا فی شرح تصريف ابن مالك ان برث له اشتقاق من
رتب فيرد على جعل المصنف له مما تقدم فيه الاشتقاق قال وكذا ينقل من النقل وهو فی
الرنى او من رجل نهل اى وسخ قال لكن يمكن ان يمنع الاشتقاق هنا بل هو شبيه الاشتقاق
قولها ونون كساك قال الجاربردی ذكر فی شرح الهادی ان وزنه على تقدير الاصالة
والزيادة مفقود لان فعللا وفعيلا كلاهما مفقودان قال فيرد هنا مثل ما مر
قولها فان خرجا معا فزايد ايضا كنون نرجس وحنطا وقال السيد قيل عليه لا نسلم
ان حنطا والا نظير له على تقدير زيادة نونه لان وزنه حينئذ فعالل من خطا به الارض
اذا ضربها به ونظيره كسا ونعظم اللحية من كانت لحيته اواوا بال اذا نسب وعنر
هو الذي لا يحدث النسا ولا يلهو وفيه عقل مسدل ومن السيد مصدر سدب الابل
فی سيرها مدت ايديها وسدى الرجل الى المشى مد يديه قال ويمكن ان يجاب عنه بانا
لا نسلم نحو المعنى المشترك بين الحنطا وبمعنى المعصر وبين خطا به الارض اذا ضربها
به نعم لو كان مشتقا من خطا به الارض كما ذكره صاحب الصحاح لوجد ما ذكره ولزم الخلف
ايضا لان الكلام فيما فقد فيه الاشتقاق ولقايل ان يقول لا نسلم لا نظير لحنطا وعلى
تقدير اصالة النون فان نظيره حملد حردحل واجيب بانه حكم بزيادة النون فيه لامرين

احدها

احدهما الزوم كون الثاني من هذا النحو حرفا من حروف الزيادة دون ما سواهما فان التزام
ذلك امارة ظاهرة على انها مزيدة والثاني ان اكثر ما جا من ذلك قد دخل فيه الاشتقاق على
زيادة النون مع الواو كما فی الامثلة المذكورة من قبل او على زيادة النون مع الواو كما فی الامثلة
المذكورة مع الهمزة كما فی السند اولا نه بين السند وما لم يعلم اشتقاقه ثم قال ولقايل ان يقول
ان يقول لو كان الامر كما ذكره لا يعلم زيادة النون ثم حنطا وحنيد وبما ذكره المصنف من عدم النظير
بل يا من اخر فلا يكون ما نحن فيه قولها ونون جندب ادا لم يثبت جحدب قال السيد اورد عليه ان قوله
هذا يوهم الاختلاف فی قبول دواه فتح الثالث من جحدب وطلحب وبرقع وجرشع ولكن منهم من
اعتد به واستدركه على سيبويه فاثبت فعللا ومنهم من لم يعتد به لانه اصلا بل مخففا من فعلل بضم
الثالث قال وهذا الايراد ضعيف لان مراده بالثبوت الاعتداد به او جعله اصلا قال ولقايل
ان يمنع ان جندبا فعلل عند من لم يثبته لان الاشتقاق يدل على زيادة نفظ لان الجندب ضرب
من الجراد فهو من الجدب لان الارض تجدب مع الجراد غالبا وان يمنع ان جندبا من باب
حبن لا يلزم من اصالة نونه عدم النظير لوجود نظيره قطعا وهو منك جذب اما بالاصالة او
بالفرعية على غيرها وقال الجاربردی فی الجواب عن المنع الاول يمكن ان يقال انما يتم
لو كان هذا اشتقاقا محققا وليس كذلك قولها واجيب بوضوح اشتقاقه قال السيد قيل فيه نظر
لان ظهور اشتقاق محبب من المحبة ليس لانها لازمة لمسماه بل لما مهمل لكلامهم فالظاهر ان
الرجل سمى محبب من حبب بمعنى انه يحب او يحب قولها ولذلك قيل زمان ففعال قال الجاربردی
كان المختار عند المصنف قول الخليل وسيبويه او وزنه فعلان اذ قال ولذلك قيل ولم يقل
ولذلك كان زمان فعلا **باب تخفيف الهمزة** هكذا ترجم فی الشافيه وليس هو
فی النزهه ولا فی الالفيه الا انه ذكر فيها فی باب الابدال طرفا يسيرا منه قولها الذی يجمعه
الابدال والحذف وبين بين قال الجاربردی لم يجده بان يقول ان مراد الهمزة الى وجه من
التخفيف لان اسمه اللغوی يغنى عنه قولها وان كان حرفا صحيحا او معتلا غير ذلك فعلت
الى اخره استغنى عنه ابن مالك فی الكافيه وشرحها بقوله الانفعال نحو اما طواى انقطعت
فلا يجوز فيه النقل قولها والتزم فی باب يرى ا وراى لكثرة ذكر الرجانی فی شرح الهادی
انه يحتمل وجهان حرهوانه ان اجتمع فی اراى همزتان بينهما حرف ساكن حاجز غير حصين
وكانهما قد توالتا فحذفت الثانية على حد حذفها من اكرم ثم اتبع سائر الباب وفتحت

تخفيف الهمزة

الواء المجاورة التي هي لام الفعل قولها والهمزتان في كلمة ان سكنت الثانية وجب قلبها
كادم قال الجاربردي هذا مبني على ان ادم لفظ عربي وزنه افعل وقد انكر الزمخشري ذلك
في الكشاف ورد قول من قال انه مشتق من الادمة ومن اديم الارض وقال ما ادم الا اسم
اعجمي فاقرب امره ان يكون على فاعل كعازر وعابر وشالخ وفالغ لكنه ذهب في المفصل
الى انه عربي على وزن افعل قلت ما ذكره في المفصل انه عربي على وزن افعل تبع به من مثل به
من البصريين وقوله هو الذي في الكشاف وهو الحق وقد نص الجواليقي في المعرب وغيره
ان ادم اعجمي او سرياني ولا شبهة في ذلك والصواب التمسك باعجمته كما صنع ابن مالك
في شرح الكافية وليس في جمعه لانه فاعل لا افعل قال بعض الشارحين دعواه ان اخر فاعل
لا افعل من غير تقييد بمعنى غير صحيح لانه يفهم منه ان اخر فاعل لا افعل من غير تقييد في جميع
معانيه وليس كذلك فانه يقال اجره الله بوجه واجرت المملوك او الاجير او اجرته اوجره
بمعنى اعطيته اجره واجر في جميع ذلك بمعنى افعل لا فاعل واما الذي بمعنى فاعل فهو اجرت
الدار ونحوه قولها ومما قلت فيه ذلك بلا فاعل ان توخر لا يستقيم مضارع اخر فقاله
جا والافعال عن صحة اخر بمعنى اجر قال السيد والجاربردي لقائل ان يقول في الكل نظر
اما الاول فلانه لا يلزم من مجي اجارة على فاعل ان لا يكون اجر افعل لجواز ان يكون مشتركا
بين فاعل وافعل ومصدر الاول فعالة ومصدر الثاني افعال واما الثاني فان اراد ثبوته
والافعال عوابه فلم يوجد فممنوع قال صاحب المحكم حكى اجرت المراة البغي نفسها ايجارا
وان اراد به انه قليل فمسلم لكن لا يحصل به مطلوبه واما الثالث فحصه اخر بمعنى فاعل لا يمنع
من مجي اخر بمعنى فاعل لا يمنع من مجي اخر بمعنى افعل لجواز ثبوتهما ويكون مضارع الاول يواخر
مضارع الثاني قولها واي عرف يستثنى فيه ما كان اخيرا فانه تعلق باسطلقا وتذكر
في اللغة بقوله وما يضم واولا حرما لم يكن لفظا اتم فذاك ما اطلقا جا وقال في الكافية
الكبرى واوا ابدلا ان عراخا شكلا اما اخر او اجعل اليا بدلا منه على الاطلاق حصلا ومثى
علمه في التوضيح فقال والهمزة يا من يا به هو من نظرقا وتكسرت الى اخره وهو اوضح في
افادة العموم من عبارة اللغة لانها توهم اختصاص ذلك في المتطرفة اذا ضمت وليس
كذلك قولها وقد صحح التسهيل في كوايمه قال السيد والجاربردي كما بعثه مراد النحاة بان
قلت هذا الذي ما ملزم انه قياس وما خالفه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وهو لا يخالف

يجي

يجي خلافه في قرات السبع يجوز ان يكون مخالفا للقياس ولا يكون مخالفا للاستعمال
ومثل ذلك مسموع واقع في الفصيح من الكلام فان النحاة قالوا الشاذ على ثلاثة اضرب
شاذ عن القياس وشاذ عن الاستعمال وشاذ عنهما جميعا قال والمقبولان والثالث
مردود مثال الاول كالقود والصيد وكقوله تعالى استحوذ عليهم الشيطان فان القياس
قلب حرف العلة في هذه الصور الفا والاستعمال بخلافه قلت وعلى هذا مشى
ابن مالك فقال في كافيته وما اتى على خلاف ما مضى فاحفظ ولكن عن القياس معرضا وقال في
شرحها اشرت بذلك الى ائمة بالتخفيف وهي قراة ابن عامر والكوفيين وقال في ايجاز التعريف
ما لم يبد المحصف لكن خالف في التسهيل قال ومحصف غير الساكن مع الاتصال قولها
في باب اكرم حذف الثانية قال الجاربردي هذا اعتراض اخر على قالوا وجب قلب الهمزة الثانية
واوا وقال ويمكن ان يجاب عنه بما هو مرادهم ان القياس يقتضي القلب لكن الاستعمال
فيه بخلاف القياس وازهر ونحوه وجهين في بابه ام عبارة الكافية وكذا التحقيق في نحو
ادم فاحفظ ومن قاس عليه لا يلم وقال في شرحها كذا التحقيق نحو ادم لان همزة المضارعة
لما كانت تعاقب النون والتا والياء وكان لها عارضا فاشبهت همزة الاستفهام من الهمزات

جائز تحقيقه وتخفيفه فكذلك ما بعد همزة المضارعة **باب الابدال**

اللغة والتوضيح احرف الابدال هدا اب موطيا هكذا عددها هنا وفي الكافية يسعد
وقال في شرح الكافية حرف الابدال المبوب عليها في كتب التصريف هي الحروف التي تبدل
من غيرها لغير ادغام والتي لا بد من ذكرها في هذه التسعة وما سواها مما الزمخشري مستغن
عنه كاللام والنون والجيم والسين وربما كان غير هذه الاربعة اولى بالذكر كالصاد فان
ابدالها من السين عند مجاورة حرف الاستعلا مطرد على لغة فذكرها اولى من ذكر السين
اذ ليس للسين موضع يطرد ابدالها فيه وكذلك اللام والنون ابدالهما من غيرهما انما هو
بالنقل في كلم محفوظة واما الجيم فان قوما من العرب يبدلونها من اليا المشددة في الوقف
باطراد وربما بدلت دون وقف وهذا النوع من الابدال جدير بان يذكر في كتب اللغة
لا في كتب التصريف والا لزم ان تذكر العين لان ابدالها من الهمزة المتحركة مطرد في لغة
بني تميم وكان يلزم ايضا ان يذكر الكاف لابدالها من تاء الضمير وامثال هذا من الحروف
المبدلة من غيرها كثيرة وانما ينبغي ان يعد في الابدال التصريفي ما لو لم يبدل وقع في الخطا

قول اللغة

او مخالفة الاكثر انتهى قال في التسهيل يجمع حروف البدل السابع في غير ادغام يحد منصرف
سكس لاموطي نوب عونه والمسوري في التصريف هي طويت دايما فذكرها تمامه واسقط
منها الها والحاصل ان انواع الابدال ثلاثة نوع في الابدال ويكون في جميع الحروف الا الالف
ونوع مضطر اليه في التصريف ويكون في ثمانية احرف او تسعة ونوع لا قاعدة له وانما هو في كلم
محفوظ واللايق به علم اللغة لا التصريف ويكون في اثنين وعشرين حرفا كما في التسهيل وغيره
بل عندي في اكثر ان الدال قد ورد ابدالها من الدال والطا وورد ابدالها من الطا
والضاد ورد ابدالها من الطا والعين وورد ابدالها من العين والقاف وورد ابدالها
من الفا والحا وورد ابدالها من الحا والجيم كذلك وذلك موجود في كتب اللغة المبسوطة والف
ائمة اللغة فيه كتبا وعقدت له بابا في كتابي المزاهد ذكرت فيه امثلة كثيرة وقد قيل ان
ابن مالك احترز عن هذا بقوله السابع لان الابدال في هذه شاذ ولا يخفى ذلك عندي لانه
ان كان المراد بالسبوع انه بلغ مبلغا بحيث يقاس عليه وليس كذلك بل الكل محفوظ مقصور
على السماع وان زيد انه في تلك الحروف اكثر مواقع من هذه فلا يمس كذلك لان المراد على
كون الابدال قد وقع والامثال لا بكونه اكثر في بعض الحروف من بعض لان ذلك انما يوثر فيما
يعتمد فيه القياس لا فيما يقتصر على السماع واما قول الشافية وحروفه الضبيوم حسب
طاه ذل فانه خارج عن الانواع الثلاثة لا مشي فيه على النوع الضروري في التصريف فكان يعدها
ثمانية او تسعة ولا على النوع اللغوي فكان يعدها كما في التسهيل اثنين وعشرين بل عدها اربعة عشر
وقد تقدم في شرح الكافية استكثار ذلك لان الاحرف الخمسة الزايدة انما هي انما هي في كلم
محفوظ فكان ينبغي له الاقتصار على تسعة التصريف او ذكر الجميع قوله الشافية ويكون فرعا
والحرف زايد قال السيد هذا منقوض بعلسان لانه فرع عن الواحد الذي هو عقلي وياوه زايدة
وليست بدلا عن الالف في علقى بل الالف تبدل عن اليا وقال الجاربردي هذا انما يتم اذا
قلنا ان الف علقى للالحاق فان قلنا انها للتانيث ولم يرد النقض قولها ويكون فرعا وهو اصل
قال الجاربردي يتم اعترض عليه بان اوايل فرع فوعل اول والهمزة في اوايل غير زايدة مع انه
ليس ما في الواحد بدلا بان الياء والواو والواو لا منهما بل هي بدل مما في الواحد قال وهو مدفوع
لانه لا يلزم من كون الهمزة عن زايدة في الفرع ان يكون اصلية فيه في اوايل وان كانت غير زايدة
فليست باصلية بل هي منقلبة عن الواو قوله الالفية فايدة الهمزة من واو ويا اخر زيد

الف

الف زيد فيه امور الاول لا يختص ذلك بالواو والياء بل الالف كذلك وكذا في الكافية
من حرف لين بعد الف حرفا ابدل بهمزة وقال في شرحها حرف اللين يعم الالف والياء والواو
الثلاثة واحدة هذا الضابط وقال في التسهيل يبدل الهمزة وجوبا من كل حرف لين بل الفا زايدة
وقول الشافية من حروف اللين وقول النزهة ما اعتل من متطرف بعد الف زايدة كصحراء وكساء
ورداء الحسن الثالث قوله اخر زاد في التسهيل او متصلا بها تانيث عارضة وكذا في الكافية
وشرحها وهذا الابدال مستصحب مع هاء التانيث العارضة كساوة وفي قبلها هاء التانيث
العارضة لانها في تقدير الانفصال الرابع قال ابن قاسم اعترض هذا الضابط بانه يرد عليه
مثل عاوي اذا رخم على علة من لم ينوي فانه يقال يا عاو بضم الواو من غير ابدال حذرا من
اجتماع اعلالين قال فاصطلاح الضابط ان يقال من واو او ياء هي لام او ملحق بها الرابع قال
ابن قاسم هذا الضابط بانه يرد عليه مثل عاوي اذا رخم على تبدل الهمزة ايضا من الهاء والعين ولم
يذكرهما في النظم لعلتهما انتهى وقد ذكر في الشافية قوله الشافية ولعقد بتا التانيث لا بد من تقييد
بان لا يكون لازمة غير عارضة فانها حينئذ لا يعتد بها كما تقدم ونبه عليه السيد والجاربردي قولهم
والعبارة للالفية وفي فاعل ما اعل عينا ذا اقتفي قال ابن قاسم هذا الابدال جار فيما كان على فاعل
او فاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائر وهو البستان وجائرة وهي خشبة تجعل في وسط السقف
وكلام الناظم هنا وفي الكافية لا يشمل ذلك وقد نبه عليه في التسهيل قوله الالفية كجمع بيقا فتحه على
الحكاية وعبارة الكافية كذلك ثاني لينين اكتنفا مدا كما في جمع شخص شعاء قولها واو فقد ورد الهمز
فيما اعل لا مالك اما لامه همزة كما في التسهيل وقد ادرجها ابنه في كلامه بناء على الهمز حروف العلة
وافصح بها في النزهة فقال ان كانت لام مفاعل معتلا او همزة ونحوه في الشافية قولهم والعبارة
للالفية وهمز اول الواوين رد في بدء غير شبه ووو في الاسد اشترط ثان وهو ان لا يكون الثانية بدلا
من همزة ذكره في الكافية وشرحها والتسهيل وثالث وهو ان لا يكون الثانية بدلا من همزة ذكره في الكافية
وشرحها والتسهيل وثالث وهو ان لا يكون اتصال الواوين عارض لحد وذكر في التسهيل وعبر
عن الشرط الاول بان يكون الثانية مدة غير اصلية وهو اصوب من التعبير بان لا تكون الثانية
بدلا من الف فاعل المصرح به في الكافية المشار اليه في الالفية بشبه ووو في قول الشافية والتزمت
في الاولى حملا على الاول قال السيد فيه نظر لانه يجوز ان يقال انما قلبت في الاول لزوما للاستثقال
لا يحمل المعزد على الجمع قول الالفية ومد يا ا قلب ميما النون قال ابن قاسم الاولى ان يعبر

عنه بالابدال لان القلب في الاصطلاح انما يكون في حروف العلة انتهى ولو ذكره في الارتشاف والنزهة
في باب الابدال وغرابه قوله الالفية وشذ في الهمز نحو شكلا قيل ظاهره انه سمع الابدال
في اشكل ولم يسمع وقال ابنه لم يرد انه يقال في افتعل من الاكل السكل وانما مثل لذي الهمز في
الجملة وقال ابن قاسم في كلام بعضهم ما يدل على انه مسموع قوله الالفية والعبارة لها وللنزهة
طا تا افتعال رد اثر مطبق في ادان وازددوا ادكر دالا بقي قال ابن قاسم مقتضاه انها
لا تبدل في غير ذلك وقد ذكر في التسهيل انها تبدل تا بعد التا نحو اثردود الا بعد الجيم كقولهم
في اجتمعوا واجدمعوا واحد رقال وكلام المصنف ظاهره في بعض كتبه انه لغة لبعض
العرب فان صح انه لغة جاز القياس عليه انتهى وقد ذكرا ابدالها دالا بعد الجيم في الارتشاف
تنبيه لم يذكر في الالفية ابدال الهاء مع ذكره اياها حروف البدل وكانه اكتفى بما
تقدم في الوقف من ابدالها من تا التانيث ولا يطرد ذلك في غيره وابدلت سماعا في الفاظ
ذكرت في الارتشاف والنزهة قوله الارتشاف وضعيف في لام التعريف قال السيد لقائل
ان يمنع كونها بدلا من اللام لجواز ان يكون مرادفة لها فيكون التعريف بالاستقلال لا لكونها
بدلا من اللام فاقول ما ذكره من كونه ضعيفا ينادي فيه قال الجاربردي وغيره ذكروا
ان المراد بالشاذ ما خالف القياس وبالنادر ما قل استعماله وبالضعيف ما في ثبوته نظر
وثبوت هذه اللغة لا شك فيه وذكر الجاربردي موجها منع المصنف ان المراد بالشاذ ما كان
خالف القياس وان كان موافقا للاستعمال الفصيح او بالضعيف ما يكون بخلاف
باستعمال الفصحا لان طيا ليسوا بمعزل عن الفصاحة بل العرب كلهم فصحا وانما وصف اللفظ
بالفصاحة وعدمها من حيث كثرة استعماله وعدمها لا من حيث المتكلم بها ثم ان هذه اللغة
قد تكلم بها سيد الفصحا صلى الله عليه وسلم فالحكم عليها بالضعيف لا يوافق عليه قولها في
اصيلا قال الجاربردي ذكر في شرح الهادي انه يمكن ان يقال يدل على هذا قولها
والجيم من اليا المشدده في الوقف وهو شاذ قال السيد لم يذكر صاحب المفصل شذوذ
هذا الابدال والجيم من اليا المشددة في الموقف والشعر فان اختل احدهما فهو
قليل شاذ باب القلب كذا ترجم في النزهة وادرجه في الالفية في ضمن الابدال
وادرجه في الارتشاف في باب الاعلال قال ابن قاسم الضرورس القلب تختص بحروف العلة والابدال
يكون فيها وفي الحروف الصحيح فالابدال اعم والقلب اخص قوله الالفية في مصدر المعتل

عسا لانه لا يلزم من الاعتدال الاعلال شرط ان يكون بعدها الف قال ابن قاسم وهو
يوخذ من قوله والفعل صحيح عالما فانه قال في شرح الكافية نبهت بذلك على ان الاعلال
المصدر المذكور مشروط بوجود الالف فيه حتى يكون على فعال قال ابن قاسم وفي تخصيصه
بفعال نظر فان الاعلال المذكور لا يختص به وقد مثل ابنه بانقاد انقيادا والاصل انقواد
فاعل وجمع ذي عين اعل او سكن فاحكم بذا الاعلال فيه حيث عن شرط ايضا وقوع الالف
في وجوب الاعلال مخصوصا بما سكنت الواو في واحده فقال او جمع غير كواحد معتل العين
مطلقا او ساكنها ان وليها في الجمع الف واللام قال ومقتضاه ان الاعلال يجب في فعلة وفعل
اذا اعتلت عين احدهما نحو تارة وتير وفيه وديم ويكون قوله وصححوا فعلة في فعل وجهان
مخصوصا بما سكنت عين واحده نحو روح وزوجة ويكون نحو حاجة وحوج وحرج نادرا
ويدل على ذلك ايضا قوله فيه وقد يصح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا او جمعا قلت
واصرح من ذلك قوله في ايجاز التعريف بعد ما ذكر كعبارة التسهيل ما يصدر ولا يفعل
ذلك غالبا بعين فعل الا ان اعتلت في الواحد قوله الالفية وان يكون عين الفعلى وصفا
فذاك بالوجهين عنهم يلفى قال ابن قاسم كلام الناظم هنا مخالف لكلام سيبويه ومن تابعه من اهل
التعريف من الوجهين وهم جزموا باحدهما وهو عدم القلب فرقا بين الاسم والصفة قلت
وبهذا جزم في ايجاز التعريف والاخر ذكروا انه في باب الاسماء فحكموا لها بحكم
الاسما وهو القلب وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز فيها غير ذلك وذكرها المصنف في باب
الصفات واجاز فيها الوجهان ونص على انهما مسموعان من العرب قوله الارتشاف
وتعلب باصلي اسما واوا في نحو طوبى وكوسى قال السيد قد ذكر في الصحاح ان كوسى صفة لانه
انثى الاكيس الذي هو افعل التفضيل من كاس الرجل في عمل الدنيا او اخرة كيسا اي حذق وهو
مخالف لقول المصنف وقال الجاربردي ذكر في شرح الهادي ان طوبى وكوسى تانيث الاطيب
والاكيس قال وهما وان كان اصلهما الصفة لكنهما جاريان مجرى الاسما التي لا تكون صفات
وفي شرح الكافية لابن مالك ان لم تكن اليا المضموم ما قبلها عينا لفعلى وصفا جاز فيها
الابدال واوا كقولهم في انثى الاكيس الكيسى والكوسى قوله الالفية من لام فعلى
اسما اتى الواو بدل يا كالتقوى غالبا جا ذا البدل قال ابن قاسم هذا الذي ذكره هنا
وفي الكافية موافق لمذهب سيبويه واكثر النحويين اعني لو ابدلوا اليا واوا في فعلى

الاسم مطرد واقرار اليا فيها شاذ وعكس في التسهيل فقال وشذ ابدال الواو من اليا لاما
لفعل اسما كالفتوى والتقوى والسرو الاصل فيهن اليا ثم قال واكثر النحويين يجعلون هذا مطردا و
الحقوا بالاربعة المذكورة الشوى والطوى والدعوى زاعمين ان اصلها اليا والاولى عندي جعل
هذه الاواخر من الواو وسد الباب التكثير من الشذوذ ثم قال وحماس ان ابدال
يائها واوا شاذ لصحيح وهي الرائحة والظما ولد البقرة الوحشية وسعيا اسم موضع فهذه
الثلاثة الجارية على الاصل والمحصف الشذوذ اولى بالقياس عليها انتهى قلت وقد مشى
في ايجاز التعريف على مثل ما في التسهيل قوله الالفيه بالعكس جا لا دم افعلى وصفا وكون
قصوى نادرا لا يخفى قال ابن قاسم ما ذكر هنا من ان لام فعلى اذا كانت واوا تبدل يا في الصفة
وتسلم في الاسم مخالف لقول اهل التصريف فانهم يقولون فعلى اذا كانت لامها واوا تعلب
في الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى شاذا وقال المصنف في بعض كتب النحويين يقولون
هذا الاعلال مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون الا مختصه او بالدنيا والاسمية
فيها عارضة ويزعمون ان تصحيح حزوى له صحيح حياة وهذا قول لا دليل على صحته وما
قلته مؤيد بالدليل وموافق لائمة اللغة حكى الازهري عن الفرا وعن ابن السكيت انهما
قالا وما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه باليا لانهم يستثقلون الواو مع ضم اوله
وليس فيه اختلاف الا ان اهل الحجاز اظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا
انتهى قلت لعل بعض كتبه المشار اليه هو مجموعه الكبير المسمى بالفوايد وقد مشى في الكافية
وشرحها والتسهيل وايجاز التعريف على مثل ما في الالفيه والعجب منه ابن ابان في شرحه وقال انه
لا يطابق كلام علما العربية وقال ابو حيان خالف المصنف النصر بعض في فعلى من ذوات الواو
فزعم انه يصح اذا كان اسما واذا كانت صفة تعلب يا ذلك بنقل الصفة او حصر الاسم واو وما
قال الفرا وابن السكيت قال المصنف والى هذه التفرقة بين الاسم والصفة ذهب ابو علي
وائمة اللغة وقال كثيرون من النحاة فعلى اسم تعلب واوه يا وتصح صفة فرقا بين الاسم والصفة
كما ان لعتبر فعلى فعلى لعلى العا في الاسم دون الصفة قلت وقد مشى في الشافية على ما هو قول
التصريف بعض خلافا لابن مالك قوله الشافيه بخلاف الصفة نحو الغزوى قال ملا الدين ابن
مالك هذا تمثيل من عنده وليس معه فيه نقل والقياس ان يقال العليا ونقل عنه ابو حيان
في شرح التسهيل وابن قاسم في شرح الالفيه والسيد في شرح الشافيه قوله الشافيه

وتقلب

وتقلب الواو يا اذا اجتمعت مع يا وسكن السابق له شروط اولها ان يكون
اصليا صرح به في النزهة ويوخذ من عبارة الالفيه وهو وارد على النزهة الثالث
ان لا يكون الثاني وارد بحركة لفظ في افراد وتكسير بعد يا التصغير فانه حينئذ
يجوز فيه الوجهان ولا يجب القلب والادغام المذكور ذكره في الكافيه وشرحها وهو
وارد على الالفيه والنزهة قوله الالفيه من يا او واو بتحريك اصل الفا بدل للاثبات
حاصل ما ذكر للمسألة ستة شروط ان يكون التحريك اصليا وان يكون الفتح متصلا اتصالا
اصليا وان لا يكن ما بعد العين وان لا يكون ما هي فيه فعلا واويا على افتعل بمعنى التفاعل
وان لا يجمع في الكلمة اعلالان وزاد في التسهيل شرطا سابعا وهو ان لا يكون العين بدلا من
حرف لا يعل كقولهم في شجرة شيرة فلم يعلوا لان اليا بدل من الجيم قال ابن قاسم
وقال في الكافيه وقد يكف سبب الاعلال ان ناب عن حرف بتصحيح فمن هذا شامل
لنوعين احدهما ما هو بدل من حرف لا يعل نحو شيرة وقد تقدم والثاني ما هو حال محل
حرف لا يعل ان لم يكن بدلا نحو ليس بمعنى ليس فيضعون الهمزة موضع اليا والبا موضع الهمزة
ويصححون اليا وان تحركت وانفتح ما قبلها لانها وقعت موقع الهمزة والهمزة لو كانت في موضعها
لم تبدل فعوملت معاملتها هكذا قال في شرح الكافيه قال ابن قاسم فهذا النوع الثاني لم
يخرج بشيء من الشروط المتقدمة فيكون على هذا شرطا زائدا وقد باب الشافيه والنزهة بعض
هذه الشروط قوله الالفيه وصح المفعول من نحو عدا واعلل ان لم تتحر الاجود ا قال ابن
قاسم يفهم انه يترجح الاعلال في المفعول نحو رضي وقد صرح في التسهيل وذكر غيره ان الفصيح
هو القياس وان الاعلال فيه شاذ قوله الالفيه كذا ذو الوجهين جا الفعول من ذوي الواو لام
جمع او فرد بعض ظاهره التسوية بين النوعين وليسا بسوا فان الاعلال في الجمع اكثر والتصحيح في
المفرد اكثر كما قاله في الكافيه ورجح الاعلال في جمع وفي مفرد التصحيح اولى ما انتفى به بل
المصحح في التسهيل تبعا للجمهور انه لا يقاس على التصحيح في الجمع وشرح غيره انه لا يقاس على
الاعلال في المفرد وشرط التصحيح في المفعول وفعول ان يكون من باب قوي قوله الشافيه
وشاذ ضعيف في هذا ام عفو عليه ونهي عن المنكر وحماوه من الهمزة في نحو حرنه وحونا قال
السيد والجاربردي في كون واو فصوبه لا من اليا ونظر لانه يقال مضيت على الامر مضيا
ومضون عليه مضوا وكذا في كون الواو بدلا في حياة من الثاني حياته حياوه قاله وقيل لمالك في

جونه غلط لان تركيب جادهمل فى الكلام وحيئذ لا يعلم ان الاصل عين حيوته الهمزة بل قول
الصحاح والجونه بالضم وربما همز ظاهر فى ارادة عكس ما ذكره المصنف لانه جعله
معتلا فى الاصل والهمزة فيه بدلا من الواو قوله الالفيه وساع سم فى سم فى يوم بحال ابن قاسم
قوله ساغ يفيد الكثره وليس نص على المراده وقد نص غيره من النحويين على اطراده قلت
ويدل عليه قوله فى شرح الكافيه يجوز فى فعل جمع فاعل الذى عينه واو لصحيح كنوم والاعلال
كسم وذلك وارد على قول الشافيه وصيم وقيم شاذ لكن فى التسهيل وفى غيره فعل جمعا وجهان
والصحيح اكثر قال ابن قاسم وشرط اطراد الاعلال فيه ان لا يكون معتل اللام كراهة لتوالى
الاعلال باب النقل كذا ترجم فى النزهه وادرجه فى الشافيه فى باب الاعلال وجعله
فى الالفيه فصلا من فصول باب الابدال قوله الالفيه لساكن صح انقل قال ابن قاسم يستثنى
منه الهمزة فانه لا ينقل اليها لانها معرضه للاعلال لعلها القايض عليه فى التسهيل قوله ما لم
يكن فعل تعجب البيت قال ابن قاسم زاد فى التسهيل شرطا اخر وهو ان لا يكون موافقا لفعل الذى
بمعنى افعل نحو يعود وتصيد مضارع عود وصيد وكذا ما تصرف منه نحو عوره الله قال وكانه
استغنى عن ذكره هنا تذكره فى الفصل السابق فى قوله وصح عين فعل وفعلا ذا افعل فان الفعل
واحده باب الحذف كذا ترجم فى النزهه وادرج فى الشافيه بعضه فى ضمن الاعلال
ثم افرد له ترجمه وجعله فى الالفيه فصلا من فصول باب الابدال قولهم والعبارة للنزهه والمصدر
من فعل المعتل الواو بها كوعد قال ابن قاسم شرطه ان لا يكون لبيان الهيئة نحو الوعدة
والوقعه المقصود بها الهيئة فانها لا يحذف منهما قول الشافيه نحو وجهه قليل قال ابن قاسم
ذهب المازنى والمبرد والفارسى الى ان وجهه اسم لمكان المتوجه اليه فعلى هذا لا شذوذ
فى اثبات واوه لانه ليس بمصدر قوله الالفيه ظلت وظلت فى ظللت استعملا ثم خصه فى شرح
الكافيه بل قال كل فعل مضاعف على وزن فعل فانه فى اسناده الى تاء الضمير او نونه يستعمل على ثلاثة
اوجه وهذا ما ذهب اليه الشلوبين والذى صرح به سيبويه وغيره انه شاذ وانه لم يرد الا فى
ظللت ومسست واحسست وممن ذهب الى عدم اطراده ابن عصفور وابو حيان وهو
ظاهر قول الشافيه وفى نحو مست واحست وظلت قوله الالفيه وقرن فى اقررن صرح فى الكافيه
بانه يقاس اعنى الحذف مع كسر الفاء وفى شرحها بان المضارع كالامر فى ذلك قال واما فتح الفاء
من هذين وشبههما فغير جائز ولا يقاس عليه ما ورد منه قال ولو قيل فى اغضضن غضن

قياسا على قرن جاز وان لم اره منقولا لان فك المضموم اثقل من فك المكسور واذا كان المفتوح قد
فرمنه الى الحذف فى قرد المفتوح القاف فنقل ذلك فى المضموم احق بالجواز قوله الشافيه
ويجوز الحذف نحو سيد وميت وكينونه وقوله قال الجاربردى قال فى شرح الهادى لم يلتزموا
التخفيف فى سيد وميت والتزموه فى كينونه فيلوله لكثرة حروف الكلمه مع تاء التانيث
قال وكلام المصنف يدل على انهما مما يجوز الحذف وفيه نظر لانه لم يستعمل بمثل النبوه واذا
كان كذلك لم يجز جعلها من باب ما يحذف عينه على سبيل الجواز لانه اصل مرفوض لا يصار اليه
الا للضرورة قال ويمكن ان يجاب عنه بان سيا من القواعد لم يقتض وجوب حذفها كما فى قيل
والاقامه والاستقامه بل هو مثل سيد وميت فى جواز الحذف ثم التزموه لما مر ولا خلاف
فى انه معين عن اصله لانه ليس فى كلامهم فعلوله الا نادرا انتهى وقال ابن مالك فى الكافيه وعين
فعلوله احذف كما حتما كعف سونه من الخفا وقال فى شرحها عسونه على وزن فيعلوله
فحذفت العين وتركت اليا الزايده كما فصل بمستردا قيل ميت وليس دونها فعه له لكن
فعولا يفتح الفاء نادر فلا يحمل عليه باب الادغام قول الشافيه ان ياتى بحرف ساكن
متحرك من مخرج واحد من غير فصل قال السيد لا يقال لا حاجه الى قوله من غير فصل لانه لم يعلم ذلك
من الفاء فى قوله متحرك لا بالقول لا نسلم ذلك لان الفاء انه على التعقيب عادة ولا يلزم
منه ان يكون التلفظ بحرفين يفصل بينهما بنفس دغيره وانما علم ذلك من قوله من غير فصل
قولها عند سكون الاولى الا فى الهمزة الى اخره قال السيد لقايل ان يقول كان من الواجب
على المصنف ان يقول دفى نحو ماليه هلك فانه هاء السكت لا تدغم لانه اما موقوف عليه او منوى
به الوقف عليه ثم يقول وعند تحركهما انتهى وقد سه فى النزهه الا الالف والهمزة او هاء السكت
ثم يرد عليه اليا والواو نحو الذى يوسوس وقالوا وما فانه لا يجوز فيهما الادغام ايضا وقد ذكر
فى الشافيه وعبارة التسهيل تدغم اول المثلين وجوبا ان سكن ولم يكن هاء سكت ولا همزة منفصله
عن الفاء ولا مد فى اخر او تبدله من غيرها دون لزوم قوله الالفيه اول مثلين محركه فى كلمه
ادغم لا كمثل صفف الابيات فيه امور الاول نبه عليه من الشرط ان لا يتصور كو دون ذكره فى
الكافيه والتسهيل وقال بعض فى كتبه الا ان يكونا اولها بالمضارعه فيدغم بعد مده او حركه نحو لا تيمموا
تكاد تميز وهذا الشروط وارد على الشافيه والنزهه ايضا الثانى قال ابن قاسم يمتنع الادغام
ايضا فيما بدا بما يوازن احد هذه الامثله نحو حسا فانه يوزن مصدر صعف وكذا

الباقي ذكره في الكافيه وشرحها الثالث قال ايضا كما سعي ان يستثنى مثالا خامسا لم يسمع فيه الادغام تستثناه وهو فعل امل مباركه رددمن الرد والعدر ابانه مالم يكثر في الكلام ولم يسمع في المصحف وقد في بعض نسخ التسهيل السابع استثنى في الكافيه وشرحها مع الملحق كهيلل ما زيد بعض المثلين فيه لقصد الالحاق نحو جلببت فان احدا به مزيد الالحاق بدحرج فامتنع الادغام وقد نبه عليه في المزهر قولهم والعبارة للالفيه ويجوز الوجهان في نحو يحيى قال في شرح الكافيه ونزاد عند الادغام همزة وصل يتوصل بها الى النطق بالمسكنة للادغام قال ابن قاسم وفيه نظر لانه يحيى مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع فلا يجوز فيه الادغام ان ابتنى به لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل سهى وعلى هذا امشى في الشافيه قوله الشافيه ولا الحاق الا في نحو حيي فانه جايز والا في نحو اقتتل ويتترك ويتباعد قال السيد لو قال الا في نحو حيي واقتتل ويتنزل وتباعد فانه جايز لكان اولى لان الكل يشترك في جواز الادغام وعدم وجوبه قوله الشافيه وحمل قول القراء على الاخفاء قال المصنف في شرح المفصل هذا الموضع مما اضطرب فيه المحققون لان النحويون مطبقون على انه لا يصح الادغام والمقربون مطبقون على انه يصح فيتعذر الجمع بينهما ثم قال وقد جمع الشيخ الشاطبي بين هذين القولين وقال اراد القراء الاخفاء وسموه ادغاما لتقربه منه واراد النحويون الادغام المحض قال هذا الجواب وان كان جيدا على ظاهره الا انه لا يثبت ان القراء امتنعوا من الادغام بل ادعوا الادغام الصريح وقد كان هذا المجيب يعني الشاطبي نعرا نه في نحو الخلد حرا والعلم مالك ثم قال والاولى ان يمنع النحاة على امتناع الادغام لان من القراء جماعة من النحاة وهم يقولون بالادغام الصريح فلا يكون اجماع النحاة حينئذ حجة لانه ليس اجماعهم اجماعا لجميع النحويون مع مخالفة القراء وان سلمنا انه ليس في القراء نحاة الا ان القراء ناقلون لهذه اللغه فهم مشاركون النحاة في نقل اللغه فلا يكون اجماع النحاة وحدهم حجة واذا ثبت ذلك كان المصير الى قول القراء اولى لانهم ناقلون القراءات عمن ثبتت عصمته من الغلط في مثله لان ما نقله القراء من القراءات تواتر وما نقله النحاة واحاد فنقلهم ارجح وان سلمنا انه ليس تواتر لكن القراء اكثر واعدل وكان الرجوع اليهم اولى انتهى قوله الشافيه وجايز فيما سوى ذلك قال الجاربردي اعترض عليه بان المثلين اذا كان اولهما كلمة يصح الابتداء بها مجرها وسدره غير القسمين المذكورين مع ان الادغام فيه ممتنع بخلاف المثلين اللذين اولهما كلمة لا يصح الابتداء بها نحو اخشى

يا هد فان ادغامه جايز فانه بمنزلة جزء كلمة قوله ومخارج الحروف ستة عشر قال السيد ذكر هو وصاحب المفصل انها ستة عشر ولم يعد الا خمسة عشر قولها واللام ما دون طرف اللسان الى منتهاه وما فوق ذلك وللراء منهما ما يليهما قال السيد لم يظهر من مخرجي الراء والنون فرق على ما ذكره المصنف لكن في المفصل وللنون ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا وللراء ما هو داخل في ظهر اللسان قليلا من مخرج النون وقال الجاربردي قد اشار المصنف الى ذلك حيث افرد كل واحد بالذكر ولم يقل والراء والنون منهما ما بينهما اشارة الى ان مخرج الراء ادخل قليلا من النون قولها والاطباق في نحو فرطت ان كان معه الى اخره قال السيد اجاب المصنف في الشرح عن هذا الاشكال بالتحقيق انه لا ادغام محقق مع بقاء الاطباق لكنه لما اشتد تقارب حروف المطبقه وغيرها صار في الصورة كانه ادغام وليس بادغام تحقيقا قولها وقد يدغم نحو سربل وسما روصلا وليس قبلها ساكن صحيح في قراءة البزي هل تربصون من الف شهر تنزل باب التمثيل كذا ترجم في النزهة وترجم في الشافيه بباب التمرين وابن مالك بالكافيه بما مثال من مثال واسقط في الالفيه قوله الشافيه يعني قولهم الى اخره قال في شرح الهادي يشترط في ذلك بخلاف الصنفين فلا يقال كيف يبني من ضرب مثل خرج ايضا لا يبنى من الرباعي ثلاثي ولا من الخماسي رباعي ولا ثلاثي اذ لا يحتاج حينئذ الى حذف بعض الاصوات فيكون هدما لا بناء وقال سيبويه لك ان تبني من العربي عربيا وورد مثله في كلام العرب لان الغرض رياضة النفوس وامتحان فهم الطالب وتقويه سجيته على قياس كلام العرب وقال ابو الحسن لك ان تبني من العرب عربيا ورد مثله في كلام العرب او لم يرد ومن العجمي عجميا وعربيا لانه اريد في الاوليه تصحيح الكلام وكلام سيبويه اقيس وكلام ابي الحسن اوعى في باب الرياضه قوله الشافيه وسئل ابو علي عن مثل ما شاء الله الى اخره قال السيد في قول المصنف ان حذف الهمزة في الله غير قياسي ونظر لانه قياسي مر في تحقيق الهمز قولها وسال ابو بكر عن حالويه الى اخره قال السيد في قول المصنف ان ابا علي اجاب على اصله نظر لان الحذف مستطرد غير قياسي ولا يجاز في استطال الشي واستطاف به بمعنى نظر و

وطاف ولا يجوز ذلك احد نظير لا استطار الا ستطاع **باب الخط** باب الخط
هو في الشافيه وحدها قولها تصوير اللفظ بحروف هجائه الى اخره قال السيد
قوله ان اسما الحروف اذا قصد سمياتها فانها تكتب سماها على اطلاقه ليس بجيد
لانه اذا استعملت هذه الاسماء مركبه ودخلها الاعراب كتب على لفظها كما
اذا قلت لانسان نطق بضاد ضعيفه وكتب ضادا حسنه قد نطقت بضاد ضعيفه
وكتبت ضادا حسنه وقال الجاربردي هذا اذا لم يسم به مسمى اخر فان سمي رجل بس
فللكتاب فيه مذهبان ومنهم من يكتبها على لفظها الا باسين وحاميم
ومنهم من يكتبها على صورة مسماها نحو يس وحم وقال السيد ولفظ المتن يدل على
انها تكتب على اصلها فقط قولها وفي المصحف على اصلها على الوجهين نحو ياسين وحاميم
وقال الجاربردي ولي ان يقال في نقد بر اسما الحروف الواقعه في المصحف انه لم يجعل
مما سمي به مسمى اخر فقياسها ان تكتب بصورة الحرف الذي هو مسماها هكذا الس وان
جعلت مما سمي به اخر كتبت غيرها من الاسما وهو هكذا ياسين قولها واذا بالالف
على الاكثر اختيار شارح الهادي ان اذن ان يوقف عليها بالنون وتكتب بالنون
ولا يبدل الفا لانها من نفس الكلمه فهي كنون من وعن ولن وفي شرح التسهيل لابي حيان
ان كتبتها بالنون مذهب المبرد والاكثرين وان كتبتها بالالف مذهب المازني
وابن مالك وقال ابن عصفور الصحيح كتبتها بالنون فرقا بينها وبين اذا الظرفيه
لئلا يقع الالتباس قولها ووصلوا ان الناصبه للفعل مع لا بخلاف المخففه هو احد المذاهب
في المسئله وقال ابن قتيبه واختاره ابن السيد والمذهب الثاني فصلها في الحالين
قال ابو حيان وهو الصحيح لانه الاصل فيما اذا كان من كلمتين وشبهه قولها
المتطرف في الفعل هو للمضارع وقيده ابن مالك في التسهيل بالماضي والامر
وهما قولان للبصريين قولها وزادوا في عمرو واوا قال الجاربردي شرطه
ان يكون علما فلا تزاد في عمر واحد عمور الاسنان ولا الذي بمعنى العمر
ولا في مثل قول الشاعر يا عدام العمر من اسيرها ولا في عمر العلم ايضا
اذا كان قافيه لان الموضع الذي يقع فيه عمرو في الكافيه لا يجوز ان يقع فيه
عمر فلا يفضي الى اللبس ولا اذا كان مصغرا لان لفظه غير لفظ عمر فلا يحتاج

الى التفرقه ولا اذا كان مضافا الى المضمر المجرور لانه كان كالجزء منه فلا يفصل بينهما
بالواو قولها ونقصوا من ابن اذا وقع صفه بين علمين الفه حكم ابنة كحكم ابن في ذلك ذكره
ابن مالك في شرح الكافيه وفي التسهيل لكن خالف ابن عصفور وخص الحذف بابن وعلله
بعض شراح الكتاب بان الوصف بابنة لم يكثر كالوصف بابن قولها وبعضهم الالف من
عثمن وسليمن ومعويه قال السيد ليس حذف الالف من الاعلام مخصوصا بهذه الاسما
بل هو فيما كثر استعماله من الاعلام الزايده على ثلاثه احرف ما لم يحذف منها شي كما ولم
يرد وان يحف الالتباس كعابر وهذا نص التسهيل قولها الا في يحيى قيده في التسهيل
بكونه علما احترازا من يحيى الفعل فانه يكتب بالالف قولها وكلا يكتب بالوجهين قال
ابو حيان الصحيح في مذهب البصريين ان كلا يكتب بالالف قوله الالفيه وبالجمع عنيت
قد كمل نظما على جل المهمات اشتمل اعترض عليه بعض الاشياخ بان هذا يناقض قوله
في الخطبه مقاصد النحو بها محويه والمقاصد هي المهمات فعبارته هناك تدل على التزم
ان يحوي جميعها اذ هو مقتضى عموم الاضافه وعبارته هنا تدل على انه حوى جلها
اي معظمها لا كلها وكان مولانا العلامه كمال الدين ابن الهمام يقول لو قال على حل المهمات
بالحاء المهمله لكان احسن وذلك ظاهر لانه كان ينتفي الاعتراض المذكور ويكون
اللام في المهمات للعهد المتقدم في الخطبه وان المراد انه اشتمل على حلها
وبيانها ووفى بما وعد فيها وهما يورده هنا انه لم يرد به مهمات النحو انما
اراد كتابا له في النحو اسمه المقاصد وانه نظم في هذه الالفيه واول هذا قول
من لا خبرة له اما اولا فليس للمصنف كتاب يسمى بالمقاصد وقد تتبعت اسماء كتب
ابن مالك وما سماه الناس منها نظما ونثرا وذكره النحاة والمورخون وارباب
التراجم نثرا ونظما شعرا فلم ار احدا ذكر هذا في اسما واما ثانيا فان له كتابا يسمى
الفوايد وهو الذي اختصر منه التسهيل ولذلك سماه بتسهيل الفوايد
وتكميل المقاصد فان كان هذا المدرس اشار الى هذا فلا يصح ما ادعاه لان
الكتاب المذكور كتاب مبسوط جدا جامع ليس في النحو اجمع منه حتى ان
الشاعر سعد الدين محمد بن عربي قال يمدح المصنف ويشير الى هذا الكتاب
ان الامام جمال الدين فضله ۞ الله ولنشر العلم اهله ۞ املى كتابا يسمى الفوايد

لم يزل مفيده الذي لم يتامله فكل سيالة في النحو جمعها انه الفوايد جمع
لانظيرله فكيف يظن ان الالفية فيها ثلث ما في الكافية او نصفها والكافية
فيها نصفه ما في التسهيل او ارجح قليل والتسهيل فيه بعض ما في هذا الكتاب
اما نصفه او اكثر قليلا بحسب الظن فاني لم اقف عليه فكيف يتصوران تكون
الالفية التي هي مختصره من مختصر حاوية لما في المبسوط الاصلي ومما يزيله
ما قاله نشادا انه لو كان المراد بقاصد النحو اسم كتاب لكان مفردا الا انه
علم فلم يكن يجوز الاخبار عنه بجمويه بل كان يقال محوي وسعد الدين المذكور
شاعر مشهور له ديوان وهو ولد محي الدين محمد ابن عربي الصوفي المشهور
صاحب الفصوص وغيرها الذي يتكلم فيها الفقها وينسبونه الى الالحاد والله
اعلم بسريرته وحقيقة حاله وقد كان ولده هذا بدمشق مجتمع
على ابن مالك والنووي وغيرهما من الايمة **قول** الالفية احصى من
الكافية الخلاصة اعترض عليه بعض الاشياخ بانه لا يتصوران تكون
الخلاصة احصى من الكافية تطعا لان الذي فيها من الابواب والمسايل
دون ما في الكافية والكافية نحو ثلاثة الاف بيت وفيها من العلم مثلا
ما في الالفية او ارجح واقول هذا من المعترض يدل على انه فهم ان قوله
احصى افعل تفضيل وذلك فاسد معنى وصناعة اما الاول فلما ذكر
من اشتمال الكافية على زوايد كثيرة ليست في الالفية واما الثاني فلانه
احصى لا يصح كونه افعل تفضيل كما صرحوا به لان افعل التفضيل لا يبنى
الا من فعل مجرد وهذا فعله احصى ثلاثي مزيد فلا يصح بناء افعل
التفضيل منه ولهذا اعربوا احصى في قوله تعالى احصى لما لبثوا امدا
فعلا ماضيا وامدا مفعوله وكذلك اعربت احصى في قول النظم فعلا
ماضيا بمعنى جمع والخلاصة مفعوله والمعنى ان المصنف اخبر عن نفسه
انه لخص هذه الخلاصة من الكافية ففاعل احصى ضميرا راجع الى
المصنف لتقدم ضميره في عنيته وكان الاصل احصيته الا انه جا به
على طريقة الالتفات من التكلم الى الغيبة ثم ذكر علة ذلك في قوله
كما

كما اقتضى غنى بلا خصاصه فالكاف للتعليل كما في قوله تعالى واذكروه كما
هداكم وكان المصنف قال السبب في جمع هذه الخلاصة من الكافية اني
اقتضيته غنى كل طالب وذلك انما يحصل بما فعلته اذ الكافية كبيرة
الحجم تقصر عنها همم كثير من الطالبين فجمعت هذه منها ليتسهل قراتها
لمن يشق عليه قراة الكافية وعندي مع ذلك تقدير اخر وهو اني قرنت
بين الالفية والكافية فرايت المصنف في مواضع كثيرة ياخذ ابيات الكافية
برمتها وقد ياخذ البيت بلفظه الا كلمة او كلمتين وقد ياخذ شطره وقد ياخذ
من كل شطر بعض الفاظه فلعله اشار الى ذلك بما قاله ليعلم انه لم ينظمها
نظما مقتضيا انما التقط منها ما احب على وجه الالفاظ والانتقا وان كان غير
بعض الابيات او الاشطار والالفاظ وكل ما قررناه صحيح لا يستبعد ارادته
والاول لا شك في تعينه ولما انتهى ما اراده الناظم من ايراد المسايل العلمية
ختم كتابه بحمد الله والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليكون اول
الكتاب واخره موشحا بذلك وانا اختم كتابي هذا بمثل ذلك واقول ان شروعي
فيه كان في سنة سبع وستين وثمان مائة فكتبت منه كراسة واحدة
الى اثناء المعرب والمبني ثم فتر العزم عنه الى سنة ستين سنة وسبعين
فكتبت منه من حروف الجر الى اخر عطف البيان ثم فتر العزم عنه الى سنة
ستة وسبعين فكتبته منه من اوايل حروف الجر فاتصلت القطع المكتوبة
من اول الكتاب الى العطف ومن حينئذ كتبه الناس وسافروا به الى البلاد
الشامية والحجازية وغيرها ثم فتر العزم عنه فلما كان في رمضان سنة
خمس وتسعين شرح الله صدري لاكماله فاخذت في ذلك وانتهى فراغه يوم
الخميس تاسع شوال من السنة المذكورة وقلت

الا ايها النحوي هذا مؤلف ∴ يعينك مهما تقرى الناس او تملي
ثلاثين عاما ظلت ارقب جمعه ∴ واجمع فيه ما تفرق في النقل
بحمد كتابا عم في الناس نفعها ∴ وسارت بها الركبان في الوعر والسهل
يقيد اطلاقا ويوضح مبهما ∴ ويفتح اغلاقا لمن كان في قفل

وكم فيه من نقل غريب وجوده ٭ يعز على من رام الاعلى مثلي ٭
فد ونكه تاليفا مفيدا محررا ٭ من الناس لم يسمح به احد قبلي ٭
ولله كل الحمد ثم صلاته ٭
وتسليمه الوافي على خاتم الرسل ٭

للاسم قد ثمانية عشر لغة وقد نظمها بعضهم في بيت
اسم سم سما سماة وسمه ~ وسما ثلثهن تلك الكرمه
لبعضهم تعريف في التعليق والالغا

وانما التعليق ابطال العمل ~ لعامل علق لفظا لا محل
يكون ذاك لمجي ما له ~ صدر الكلام فافهمن حاله
وسم بالالغا ابطال العمل ~ لعامل علق لفظا ومحل
لضعف عامل من التاخير ~ او التوسط بلا نكير
تمت

لمحمد موسى

ان البريد من الفراسخ اربع ~ والفرسخ ثلاث اميال ضع
والميل الف اي من الباعات قل ~ والباع اربعة اذرع فتبع
ثم الذراع من الاصابع اربع ~ من بعدها العشرون ثم الاصبع
ست شعيرات فبطن شعيرة ~ منها الى ظهر الاخرى توضع
ثم الشعيرة ست شعرات غدت ~ من شعر بغل ليس عنه ذا مدفع
تمت

هذا من تصنيف سعد الدين العلامة التفتازاني رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم متيمنا لنصر الله وما النصر الا من الله تعالى هذا تركيب غريب وترتيب عجيب فيه انواع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع الخمسه والجملتان الاسميه والفعليه وغيرها من القواعد نحوية جمليه فهذا هو التركيب

ضرب انسان اسمه سلمان القوم كلهم
بالسوط والسيف في يوم الجمعه امام الامير
على ضربا شديدا تاديبا وعمروا اخاه ممتلئ
غضبا الا رجلا كان ابوه قائلا ان الله واحد
وما النبي كاذبا ولا رجل افضل منه عليه الصلاة والسلام
فوجدت الاسلام حقا ونعمة الدار الجنة وقد كادت النفس
تطير اليها فعسى الله ان يدخلني فيها فكم مرة تلحق
فدونك فيه النحواء ومن يمعن فيه نظره لم ينكر
عليه خبره تمت

سلمى سليم

٤ كتاب ٣ شرح زبيرى

١ قواعد نحو

اجره ١٥ ريال